

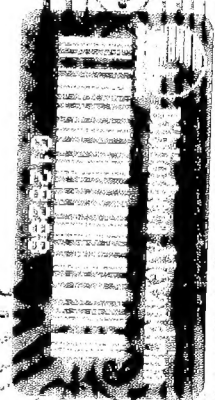
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في شرح شرائع الإسلام

بالحديث

الشيخ محمد بن حسن النجفي

دار إحياء التراث العربي
بيروت







جواهر الكلام

« في شيخ شيوخ الأئمة »
تأليف

شيخ الفقه وإمام المحققين الشيخ محمد بن الحسين
المرقسي ع

الجزء الأول

حققه وعلق عليه وأشرف على طبعه الشيخ عباس القوجاني

طبع على نفقة

دار إحياء التراث العربى

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

ترجمة المؤلف

بقلم الحجة الشيخ محمد رضا المظفر

من هو ؟

هو (محمد حسن) بن الشيخ باقر بن الشيخ عبد الرحيم بن اغا محمد الصغير بن عبد الرحيم الشريف الكبير .

هو عنوان الاسرة الجواهرية العلمية المعروفة بالنجف الأشرف . وكتبه (جواهر الكلام) عرفت . ومنه ابتدأت شهرتها وطاوعيتها ، وانتشرت آثارها ، وتوطدت أركانها .

وإذا كان قصير النسب فهو الطول لمجد أسرته ، والمجد لها الذكر الذائع وبعد الصيت ، وطيب الأحدثة ، والفخر الخالد . والمؤسس لمحدثها والباقي لمرح عزها . ولم يقتصر جهد هذا الشيخ الجليل على تصنيف كتابه العظيم (الجواهر) فحسب . وإن كان هذا وحده ليس بالشيء القليل ، فقد جعله في مصنف العظماء الدوايع على ماسياني - ولكنه كان من عظماء القرن الثالث عشر الهجري ونوابغه في كتابه هذا

وفي قوة عارضته ، ولسانه المفوه ، وبراعة تدريسه ، وإدارته لشؤون الثجف والعالم الاسلامي التابع لها ، واخلقه الفاضلة المحمدية وملكانه العالية الملكوتية ، وعنايته الفريدة بتربية تلامذته أبطال الحوزة العلمية الذين تبوأوا بعده منصة الزعامة الروحية المطلقة. وقد انتهت اليه الرئاسة العامة والمرجعية في التقليد باستحقاق ، فنهض بها خير ماينهض به المجاهدون العاملون ، وتفرد بها لا يشاركه مقارن ولا يزاوجه معارض في الثجف وخارجها ، مع وفرة العلماء الكبار في عصره .

تولده ووفاته

لم ينص المؤرخون لحياته على تاريخ ولادته - على العادة في أكثر العطاء المغفلة نشأتهم الأولى - أما وفاته فالتفتق عليه أنها كانت سنة ١٢٦٦ وعين بعضهم أنها ظهر يوم الاربعاء غرة شعبان

وقد استنتج شيخنا اغا بزرگ الطهراني حفظه الله أن ولادته في حدود سنة ١٢٠٠ أو ١٢٠٢ من أمرين : (الأول) أن المسموع من الشيوخ أنه حين الشروع في تأليف الجواهر كان عمره خمساً وعشرين سنة . و (الثاني) أنه ابتداءً في تأليفه في حياة استاذة الشيخ كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٢٨ . - وستأتي الإشارة الى ذلك - وإذا طرحنا ٢٥ من ١٢٢٨ كان ما استنتجته شيخنا على نحو التقريب .

وإذا صح أن الشيخ ممن تلمذ على الاستاذ الأكبر الاغا الوحيد البهبهاني المتوفى سنة ١٢٠٨ وأدرك صحبته - كما نقله الشيخ عباس القمي في الفوائد الرضوية عن بعضهم - فلا بد أن تكون ولادته أسبق من ذلك بكثير ، نظراً إلى أنه لا يصح في ابن ثمان اوست - .

ثم أن صاحب الروضات - وهو ممن عاصر الشيخ وحضر درسه - ضمن عمره في سنة ١٢٦٢ بسن السبعين ، فتكون ولادته - على هذا - حوالي سنة ١١٩٢ . فلا يبعد حينئذ أنه حضر اواخر أيام درس الوحيد البهبهاني .

ومن هذين القولين يمكن القول بتقديم تولده على ما قرأ به الشيخ أبا بزرگ . أما أنه ابتدأ في تأليف كتابه في حياة استاذ كاشف الغطاء فلا يدل على أن ذلك كان في اخريات أيام استاذ ، بل يجوز أن يكون ذلك في حدود سنة ١٢١٤ مثلاً .
فستقارب النقولات .

وطيه فالأقرب أن تولده في حدود سنة ١١٩٢ . ويساعد على ذلك الاعتبار ، لاسيما - كما قيل - أنه ممن تلمذ على السيد بحر العلوم المتوفى سنة ١٢١٢ أو روى عنه .
فهل تلمذ عليه أو روى عنه وهو ابن عشر أو ثمان ١٩ ؟
نشأته

لم يكن شيخنا المترجم له مبتدئاً في اختياره المسلك الديني ، بل ورث ذلك من أسرته العلمية التي ورثت هذا المسلك أباً عن جد ، فان جده الأعلى عبد الرحيم المعروف بالشريف الكبير هو الذي هاجر الى النجف لطلب العلم ، وصار ممن يشار اليه بالفضيلة حتى توفي فيها في أوائل القرن الثاني عشر . وانجب ولدين عالين كبيرين هما آغا محمد الكبير وآغا محمد الصغير .

أما الأول الكبير فهو الذي تزوج بنت العالم الجليل المولى أبي الحسن الشريف العاملي الفتوي صاحب كتاب ضياء العالمين في الامامة المعروف الذي لا يزال مخطوطاً عند الاسرة الجواهرية . فانجب منها بنتاً واحدة فقط تزوجها الشيخ عبد الرحيم ابن عمها آغا محمد الصغير ، فانجبت هي بدورها له الشيخ باقر والد المترجم له .

فالشيخ باقر هذا سبط آغا محمد الكبير وحفيد آغا محمد الصغير ، فهما جداه لأمه وأبيه ، فقد ولده الشريف الكبير عبد الرحيم مرتين .

كما أن الشيخ باقر سبط الشريف أبي الحسن الفتوي من جهة أمه . ولذا كان شيخنا صاحب الجواهر يعبر عن الفتوي بمجدنا .

فشيخنا المترجم له نقطة التقاء الاسر العلمية ومجمع فضائلها من جهة الآباء والامهات

ووالده الشيخ باقر بالخصوص كان من فضلاء أهل العلم .

كما أن أخاه الذي يكبره سنا الشيخ محمد حسين كان من نوابغ طلاب العلم ، وقتل في ريمان شبابه خطأ وهو في طريقه الى مسجد السهلة ، بطلقة نارية طائفة من أحد طلاب العلم الذين كانوا - بأمر الشيخ كاشف الغطاء وتوجيهه - يتدربون في الصحراء خارج النجف على الرمي بالبنادق لغرض الدفاع عن هجمات الوهابيين التي كانت مستمرة على النجف وكر بلاه .

ومن الغريب أن والدتها العلوية - على ما هو المشهور عند الأسرة الجواهرية - أسفت أن يكون المقتول ولداً الأكبر محمد حسين وبقى الأصغر علي قيد الحياة الذي لم تكن تتوهم فيه النبوغ كالقتيل ، ولله في خلقه شؤون . ولكنها بقيت حية إلى العصر الذي تسم فيه ولداً الصغير هذا دست الزعامة الكبرى حيث انتادت له الأمور وطبق صيته الخافقين ، فرأت بأم عينها من اقتحمته عينها .

نسبه

أن نسبه الشريف كما سقناه في أول ترجمته ينتهي إلى الشريف الكبير جده الأعلى عبد الرحيم ، كما أنهاء هو في آخر كتاب القضاء من كتابه الجواهر . ولم يعلم من نسبه إلى أبعد من ذلك .

كالم يعلم من أين كانت هجرة جده الأعلى إلى النجف . ولعل في تلقيبه بالشريف ما يقرب أن يكون من أسرة الشيخ الفتوي أبي الحسن الملقب بالشريف أيضاً ، وإن كان شيخنا اغا بزرك يرى أن لقب الشريف يعطي في تلك المصوّر لمن كانت أمه علوية . أما القول بأنه من نجار غير عربي فلم يظهر لنا ما يدل عليه ، والتلقيب بأغا - وقد لقب هو به جده الثاني محمد في آخر كتاب القضاء - ليس دليلاً على الأصل الإيراني فإن هذا اللقب كان معروفاً في ذلك العصر للإيرانيين والأتراك ولغيرهم حتى للعرب

من لهم منزلة رفيعة وتقدير واحترام .

وأما تسجيل الاسرة بالتبعية الايرانية فقد حدث متأخراً كسائر الاسر النجفية الاخرى لأجل التخاص من الجندية الاجبارية في عهد الاتراك .

ولهذا الامر قصة طريفة خلاصتها أن الحكومة العثمانية شددت في احدى السنين على تجنيد الناس بالنجف وطلبت من المرحوم الشيخ علي الجواهري المتوفى ١٣١٨ هـ حفيد المترجم له المعروف (علاوي) أن يحضر المشمولين من أسرته . وحينما رأت دائرة التجنيد تباطؤه أرسلت عليه ثلة من الشرطة (الجاندرمة) وهو في المسجد للصلاة فاخذ مخفوراً . وكان طريقهم على دار رئيس البلدية يومئذ الحاج محمد سعيد شمسة جد رئيس بلدية النجف السابق الحاج محمد سعيد ، وكان هذا واقفاً على باب داره لاستقبال الناس لمجلس التعزية عنده . فلما رأى الشيخ وقد حفت به الشرطة وقع عليه مقبلاً يديه ونهرم وأخذ ييده الى أن أدخله المجلس . ولما علم أهل النجف بهذا التحدي ثارت دثرتهم وعطت الاسواق وتجمهروا ، مما اضطر القائم مقام الى زيارة الشيخ في ديوانه (براني آل الجواهر المعروف) معتذراً ، ولكن التدابير قد سبقته فقد عزم الشيخ أن يسجل أسرته بالتبعية الايرانية منع اسر اخرى نجفية رغبت في ذلك ، وأرسل إلى القنصل الايراني للحضور ، فاتفق حضوره في وقت حضور القائم مقام ، فنشادا في الامر ومنعه القائم مقام من التسجيل والقنصل رفع قلنسوته (الكلاه) وأقسم ألا يضعها على رأسه قبل أن يتم تسجيل الاسرة الجواهري بالتبعية الايرانية .

وهكذا استمر الجدل مما اضطر المرحوم الشيخ جواد نجل الشيخ علي أن يسافر في يومه الى بغداد وهو يومئذ ابن خمس وعشرين ، واتصل هناك بالسفارة الايرانية ، وبالمقام العالي بالاستانة ، فاهتمت الحكومة الايرانية بالامر ، واوزت إلى ممثلها عند الباب العالي أن يفهم الحكومة العثمانية بضرورة الخضوع لهذا الامر . أما السلطان فقد أوعز إلى والي بغداد أن يترك هذه الاسرة وباقي الاسر النجفية العالقة بالتبعية الايرانية

وشأنها ، ولكن الوالي لم يحفل بأمر السلطان ، والسلطان يكرر عليه الأمر ثلاث مرات وهو مصر على عناده ، مما أثار حفيظة الحكومة الايرانية حتى قطعت علاقتها مع الحكومة العثمانية فقد أمر الشاه ناصر الدين سفيره في الاستانة بانزال العلم .

وحينما رأى السلطان ذلك أرسل إلى العراق رسولا خاصا بهذه المهمة ، وهذا الرسول جاء مع الشيخ جواد الى النجف وحل ضيفا عليه ، فسجلت الأسرة بحضوره وحضور الغائمين والقنصل في ديوان آل الجواهر ، كما سجلت كثير من الاسر كآل الصافي وآل مميسم في ذلك المجلس . ووجه الشيخ جواد كلاما قارصا الى الغائمين مهدداً له بالتحاق جميع رعايا الدولة العلية بايران إن بقي موظفوها على مثل هذه العطسة .

وكان ذلك الموقف باكورة أعمال الشيخ جواد ومنه ارتفع شأنه وعلاصيت فعاليتيه . ولاشك أنه سجل بذلك - يومئذ - نصراً أميناً للحوزة العلية بالنجف والحكومة الايرانية معاً ، فان النجف التي هي مرجع تقليد الأقطار الشيعية وقبلة أنظارهم كانت موضع عناية الحكومة الايرانية واعتزازها ، فكيف إذا طلب عيون أهلها التبعية لهم والالتحاق ، لاسيما وإن النجف كانت تلاقي من اضطهاد الدولة العثمانية ما لا يوصف ، ولم يكن شيء يقف في وجهها غير تعهد الحكومة الايرانية بصيانة العتبات المقدسة وأهلها ، ولولا ذلك لنسفوها نسفاً وما أبقوا فيها دياراً .

* * *

هذا نسب شيخنا المترجم له من قبل الآباء ، أما من جهة الامهات ، فهو ينتهي من قبل أم آية - كما تقدم - الى الشيخ أبي الحسن الفتوحي العالم الجليل . ومن قبل أمه الى السادة العذارين المعروفين بآل حجاب ، فانها علوية منهم . ولذا كان يقضي شيخنا شطراً من أوقاته في أيام نشأته الأولى في العذارات (وهي من قرى الحلة) عند أخواله . وسيأتي في سبب تأليفه الجواهر أنه ألفه ليكون له مذكرة فقهية يرجع اليها حيث لا تنبأ له هناك الكتب للمراجعة عند الحاجة .

آثاره العلمية

ألف الشيخ - عدا جواهره التي سيأتي تفصيل الحديث عنها - كتاب نجاة العباد، وهو رسالة عملية صنعها لمقلديه ، وهي من الرسائل العلمية التي حظيت بالتعليق والشرح بعد عصره . وله أيضاً عدة رسائل أخرى في الدماء الثلاثة والزكاة والخمس وأحكام الأموات ، وكلها ألحقت بنجاة العباد ، وصارت جميعها رسالة واحدة بهذا الاسم . وله هداية الناسكين في مناسك الحج ، ورسالة في الموارث وهي آخر مؤلفاته فقد فرغ منها سنة الوفاء ١٢٦٤ .

وله كتاب في الاصول تلفت نسخته الوحيدة التي هي بخطه ، وقصتها ان له وليداً صغيراً تناول هذا الكتاب أثناء لعبه والقائه في البئر . وبعد اخراجه وجدوا انه قد أتمعت كلماته ولم يكن وقت الشيخ يسمح له يومئذ وهو المرجع للتقليد أن يعيد تأليفه ولو لم يكن له الا جواهر الكلام لكفى . هذا الكتاب الكبير الواسع الذي بلغت اجزائه حسب تقسيمه ٤٤ جزءاً ، وان كان الناشر وحشوا هذه الاجزاء في ستة مجلدات ضخام حشداً ، رعاية للاقتصاد . وسيأتي وصف هذا الكتاب الجليل الحركة العلمية في عصره

كانت الحركة العلمية في عهد شيخنا المترجم له في القمة من الحركات العلمية التي امتاز بها القرن الثالث عشر الهجري في خصوص النجف الاشرف وكر بلاه .

فان النهضة العلمية التجديدية في الفقه واصوله - بعد الفتور العام الذي اصابها في القرن الحادي عشر واكثر الثاني عشر - ابتدأت في كربلا على يد المؤسس العظيم الاغا محمد باقر الوحيد البهبائي المتوفى سنة ١٢٠٨ .

وبقيت بعده النجف تنازع كربلا وتشاطرها الحركة العلمية بفضل تلميذه العظيم السيد مهدي بحر العلوم المتوفى سنة ١٢١٢ والشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٢٨

ذاتحول قسم من الانجاء العلمي شطر النجف بسببها ، وان كانت كربلا بقيت محافظة على مركزها الأول حتى وفاة الربيع العظيم المعروف بشريف العلماء وهو الشيخ محمد شريف المازندراني المتوفى سنة ١٢٤٥ الذي قيل ان حصار درسه كانوا يبلغون الف طالب ، وكفى ان احد طلابه وتلاميذه الشيخ الانصاري . وبوفاة شريف العلماء فقدت كربلا تلك المركزية العلمية حتى اتجهت الانظار صوب النجف لوجود الشيخ صاحب الجواهر المترجم له الذي اجتذب اليه طلاب العلم بفضل براعته البيانية وحسن تدريسه وغزارة علمه وثاقب فكره الجوال ومجته الدؤب وانكبابه على التدريس والتأليف ولعل هناك اسباباً اخرى لهذا التحول ولا يبعد أن من اهمها ان كربلا بالخصوص كانت عرضة للغارات السعودية وضغط الحكومة العثمانية وتعدياتها .

وعلى كل حال ، فقد شهد هذا القرن وهو القرن الثالث عشر حركة علمية واسعة في كربلا والنجف مبتدئة بالوحيد البهبائي ، وبلغت غاية ازدهارها في عصر شيخنا المترجم له في خصوص النجف ، فان عصره ازدهر بكبار الفقهاء وفطاحل العلماء من اساتذته واقرائه وتلاميذه ما لم يشهده اي عصر مضى . وبكفي ان يكون من نتاج ذلك العصر حيز الامة وامام المحققين الشيخ مرتضى الانصاري المتوفى سنة ١٢٨١ الذي انسى الاولين والآخرين ، اذ تجدد على يديه الفقه واصوله التجدد الأخير ، وخطا بها شوطاً بعيداً قلب فيه المفاهيم العلمية رأساً على عقب . ولا يزال اهل العلم الى يومنا هذا يدرسون على مدرسته العلمية الدقيقة ويستقون من غير تحقيقاته ، ويتغذون بأرائه ، ويتخرجون على كتبه البارعة الفاخرة .

وكان شيخنا واستاذنا العظيم ميرزا حسين النائيني المتوفى سنة ١٣٥٥ يفخر بانه من تلامذة مدرسته ، وان كل ما عنده من تحقيق ومعرفة فهو فهم اسرار آراء الشيخ الانصاري وتحقيقاته وعرضها عرضاً مبسطاً . وكما صرح بهذا المعنى على منبر الدرس معتزلاً بذلك . وفي الحقيقة كان الميرزا النائيني يعد فاتحاً مظهرأ ، ومجدداً موصلاً لما

انقطع - او كاد - من المنهج البحثي للشيخ . وهو وتلاميذه يمتزون بهذه الصلة والوصلة العلمية بالشيخ .

* * *

لعم ، لقد ازدهر عصر شيخنا صاحب الجواهر بالعلم والعلماء والطلاب ، فازدهت النجف يومئذ يرواد العلم من كل حذب وصوب لا سيما من القطر الايراني ، وبلغت القمة في رواج العلم فيها .

ومرد ذلك - فيما اعتقد - هو الاستقرار السياسي وفترة السلم التي سادت في البلاد الاسلامية يومئذ ، لا سيما بين الدولتين العثمانية والابراهيمية اللتين كانتا يتطاحنان ويتصارعان لتغلب على العراق مدة قرنين تقريباً ، انتهكت فيها الامة العراقية ايما انتهاك وتأخرت تأخراً أفقدها كل حيوية ، فسادها الوباء والجلل والفقر وانواع الامراض الفتاكة وابتدأت الهدنة بين الدولتين قبيل عصر شيخنا المترجم له ، وذلك في اخريات ايام الشيخ جعفر كاشف الغطاء ، اذ سافر الى ايران بقصد اطلاق سراح اسرى جيوش الحكومة العثمانية بعد موقعة حربية سنة ١٢٢١ توغلت فيها الى حدود ايران ففشل الجيش العثماني واسر اكثره . فاستطاع الشيخ كاشف الغطاء ان يقنع شاه ايران فتحلي شاه وابنه مرزا محمد علي قائد الجبهة بالعفو عن الاسرى وارجاعهم الى حكومتهم بعد ان فشلت كل الوسائط التي استعملتها الحكومة العثمانية .

فكان الصلح بعد ذلك بين الدولتين على يد مصلح الدولتين العظيم الشيخ موسى نجل الشيخ كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٤١ ، وفتح الباب واسعا امام الهجرة الايرانية الى العتبات المقدسة ، وامن الاموال التي كانت ترسل لتعمير العتبات وصيانتها ولرجال الدين ومراجع التقليد . فزاد ذلك في نشاط الحركة العلمية لا سيما انها كانت تحظى بشيخ شاه ايران بتقديره العلماء تقديراً منقطع النظير . وكفى من تقديره الحفاوة البالغة التي لاهل الشيخ كاشف الغطاء في ايران ، وقبول وساطته في اعظم امر كان يحرص عليه الشاه ، وهو الاحتفاظ بالاسرى الترك تأدياً للحكومة العثمانية ، لا سيما قائد الجيش

كعبا سليمان باشا ابن اخ والي بغداد يومئذ علي باشا .

وبلدة النجف - مع كل هذا - أصبحت في ذلك العهد في أمان من الغارات الوهابية التي كانت لا تنقطع والتي كانت النجف وكر بلاه مهددين بها دائما ، بعد أن فشلت الغارة الأخيرة لهم سنة ١٢٢١ على النجف بأعجوبة ومعجزة وقديتوها على حين غرة . نعم قد أصبحت النجف في أمان من الغارات بسببين - الأول - تسليح أهلها لاسيما رجال الدين بأمر وإشراف الشيخ كاشف الغطاء ، فانه جلب لهم السلاح الكافي الرانج يومئذ وأمر بتدريبهم عليه ، فكانوا يخرجون خارج البلاد كل يوم للتدريب وبسبب هذا قتل خطأ شقيق صاحب الجواهر كما تقدم . وكان حمل السلاح والتدريب عليه فرضا دينيا للدفاع حتى ألف السيد الجليل صاحب مفتاح الكرامة السيد جواد العاملي المتوفي سنة ١٢٢٦ رسالة في وجوب الذب عن النجف ، وهو أحد تلامذة كاشف الغطاء المبرزين واستاذ صاحب الجواهر ، كما أن الشيخ كاشف الغطاء شجع طلاب العلم على الرياضة الدارجة في ذلك العصر ، وصنع (زورخانه) في نفس داره . وإن كان تسليح النجف قد اسيء استعماله بعد ذلك بوقوع الفتن بينهم لاسيما فتنة الشمرات والزكرت المعروفة التي امتدت زمنا طويلا مدة قرن تقريبا . ولا تزال آثارها باقية في التحزبات النجفية الى اليوم وإن بدأت تتضاءل على مر الزمن .

والثاني من الأسباب لأمان النجف من الغارات : بناية سورها الأخير والخندق حوله الذي انفق عليه مبالغ طائلة خيالية في ذلك العصر العبد الأعظم نظام الدولة جد أسرة آل نظام النجفية . ويومئذ كان وزيراً لفتحعلي شاه . وقد تم بناؤه سنة ١٢٢٦ . أي قبل وفاة الشيخ كاشف الغطاء بستين .

فصارت النجف بسببه قلعة حصينة لا تستطيع أية قوة في ذلك العصر أن تقتحمها . وبسببه استطاعت أن تقاوم الجيوش البريطانية أكثر من شهر في حصار النجف المعروف سنة ١٣٣٦

وإذ اطمانت النجف على سلامتها من عادية الوهابيين من جهة وعادية الحكومة العثمانية من جهة أخرى ، لاسيما بعد وساطتها وتأثيرها لدى الحكومة الايرانية كما سبق ، ورعاية الحكومة الايرانية لها - ابتدأت حياة الاستقرار والاطمئنان فيها تزدهر عند سكانها والمهاجرين اليها ، ونشطت فيها ايضاً - تبعاً لذلك - الحياة الاقتصادية ، ونشط العمل لجلب المياه من الفرات اليها بشق الوسائل .

إن كل تلك الاسباب اجتمعت في عصر الشيخ صاحب الجواهر بالذات أكثر من كل عهد مضى ، فزادت الهجرة اليها من أهل العلم زيادة ملحوظة ، وانصرف أهل العلم الى التحصيل والجد والدرس والتدريس والتأليف . فلذلك كان نشاط الحركة العلمية في ذلك العهد في القمة .

والى جانب ذلك نشطت الحركة الأدبية أيضاً نشاطاً لم تعهده البلاد الاسلامية كلها بعد القرن الخامس الهجري . فنبغ في القرن الثالث عشر بالنجف (والحلة أيضاً) شعراء هم في الدرجة الاولى من الشعر العربي ، وفي الطليعة من شعراء كافة العصور الاسلامية كشعراء آل الأعسم وآل محيي الدين وآل النحوي والشيخ عباس الملا علي . ثم طبقة السيد حيدر الحلي والشيخ محسن الحضري والسيد جعفر الحلي ومن اليهم ممن جاء تلوم من طبقة المجاهد الحجة السيد محمد سعيد الجبوي والسيد ابراهيم بحر العلوم الذين كانوا من نوابغ القرنين الثالث عشر والرابع عشر

ولاشك أن نشاط الحركة الأدبية كان من نتائج ازدهار النجف بالعلم والعلماء ، واستقرارها من نواحي الأمان والحياة الاقتصادية ، فكثرت محافلها ومجالسها ، والمباريات الادبية ، وتوطدت فيها البيوت العلمية وتوطنت .

وجميع هذا مما ساعد على ظهور نوابغ في العلم هم في جبين الدهر فرة يضاء مشرقه وفي صفحات القرون صفحة مليئة بالمعرفة مرصوفة بالآثار العلمية القيمة . ونكرر أنه في القمة كان شيخنا صاحب الجواهر وكتابه ، وكان مهده أيضاً كذلك ،

وذلك من ناحية إقبال الناس على تحصيل العلم وكثرة الطلاب حتى قيل كان مجلس بحثه يضم أكثر من ستين مجتهداً من المعترف لهم بالفضيلة . وقد تخرج على يديه من أعلام الدين ما يفوت الحصر . واستمر هذا الارتفاع في الأرقام العلمية للمؤلفات والعلماء حتى القرن الرابع عشر الذي ورثنا فيه ذلك المجيد العلمي والأدبي .

ولولا الوباء الكاسح الذي كان ينتاب العراق والنجف بالخصوص بين آونة وأخرى ، ولولا فتنة الشمرت والزكركت التي استفحلت بالنجف في تلك العهود ومبارت سبباً لقلق السكان الدائم وخطراً على الأرواح والأموال وكرامة الناس - لكان للنجف شأن آخر لم يحلم به المقدر .

كتاب الجواهر

تقدم في الفصل السابق وصف الحركة العلمية في القرن الثالث عشر خصوصاً في النجف وقلنا : إن ذلك القرن شهد تحولاً جديداً في الاتجاه العلمي ، ابتداءً على يد الوحيد البهبهاني .

وقد برز في ذلك القرن أقطاب لعلم الفقه وأصوله هم في الدرجة الأولى علماء تأليف وتقوى وصلاحاً . وخلفوا لنا آثاراً قيمة خالدة تشهد على مدى التوسع العلمي في ذلك العهد ، مثل كتاب كشف الغطاء ومفتاح الكرامة والرياض والمكاسب في الفقه ، والقوانين والفصول والضوابط وحاشية العالم للشيخ محمد تقي الأصفهاني ورسائل الشيخ الأنصاري وتعليقاتها في أصول الفقه ، إلى غير ذلك من كتب مطولة .

وكان في القمة من تلك الآثار الفقهية كتاب (جواهر الكلام) في شرح شرائع الإسلام الموسوعة الفقهية التي فاقت جميع ما سبقها من الموسوعات سعة وجمعاً واحاطة بأقوال العلماء وأدلته . فوفى الكتاب توفيقاً منقطع النظير في إقبال أهل العلم عليه رجوعاً ونسخاً . وبالأخير توفى للنشر بعد وفاة المؤلف بقليل ، فطبع على الحجر بايران خمس

طبعات في ستة مجلدات ضخام ، ووقف منه مئات النسخ على طالاب العلم بالنجف
وكر بلاء وايران .

والسر في هذا الاقبال على الكتاب يرجع إلى أنه كتاب لم يؤلف مثله في سمته
وأحاطته بأقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها ، مع بعد نظر وتحقيق .
معتاقاً إلى أنه كتاب كامل في أبواب الفقه كلها جامع لجميع كتبه . وميزة ثالثة
بقرد بها أنه على نسق واحد واسلوب واحد وبنفس السعة التي ابتدأ بها انتهى إليها .
ورابعاً ، أن به الفنى عن كثير من الكتب الفقهية الأخرى ولا يستغني بها عنه ،
فان المجتهد - إذا حصل على نسخة صحيحة منه - يستطيع أن يطمئن إلى استنباط الحكم
الشرعي بالرجوع اليه فقط . وليس له أن يطمئن إلى ذلك عند الرجوع إلى ما سواه في
أكثر المسائل الفقهية حتى في هذه المصنوع الأخيرة . ونقل عن صاحبه رحمه الله أنه قال :
« من كان عنده جامع المقاصد والوسائل والجواهر فلا يحتاج إلى كتاب للخروج عن عهده
الفحص الواجب على الفقيه في آحاد المسائل الفرعية » . وهذه من الشيخ شهادة قيمة
في جامع المقاصد للمحقق الثاني الشيخ على الكركي . وهو بحق من أروع الكتب الفقهية
في تحقيقاته .

وميزة خامسة في الجواهر ، أنه احتوى على كثير من التفرعات الفقهية النادرة
بما قد لا تجد في غيره من الموسوعات الأخرى . فهو جامع لأمهات المسائل وفروعها .
فالجواهر جواهر بجميع ما تعطي هذه الكلمة من دلالة ، فهو اسم على مسماه .
وهذا كله سر خلوده وقوفه وبقائه مرجعاً للفقهاء على طول الزمن . ولعدم استغناء
الفقيه عنه لا تجد في جميع الاقطار العلمية طالبةً للفقه تخلو مكتبته من هذا المكتتاب مهما
كانت فقيرة ومهما كانت حاجته إلى المال .

وليس - مع هذا كله - يخلو الكتاب من لعل وعسى ، فان أبرز ما يلاحظ
عليه أنه قد يحتاج في جملة من مباحثه إلى إعادة نظر المؤلف لتوضيح بعض العبارات - على

الأقل - ولتنظيمه في عرض الأدلة ومناقشتهم أو عرض الأقوال وأدلتها . ولكن أنى لمثل هذه الموسوعة الكبيرة أن يسع عمر مؤلفها إعادة النظر فيها . ولا ينقضي العجب كيف تم لشخص واحد تأليف كتاب بهذه الضخامة ووسعه عمره ، مع أنه أصبح مرجعاً دينياً عاماً لجميع الأقطار . وعن بعض العلماء أنه قال : لو أراد مؤرخ زمانه أن يثبت الحوادث المعجبة في أيامه لم يجد حادثة أعجب من تصنيف الجواهر .

* * *

وعقدة العقد في هذا الكتاب - مع أنه توفى لان يطبع عدة مرات - أن كل طبعاته سقيمة في نسخها وإخراجها وتشويشها وتشويه عناوينها وأبوابها ، وإن اختلفت الطبقات في هذه الميزات . بل حتى ترقيم الصفحات ضمن به بعض نساخ الطبقات الحجرية ، مع كثرة الغلطات الفاحشة المغيرة للمعنى خصوصاً في الطبقات الأولى ، حتى تكاد أن تضيع جملة من مقاصده وآرائه .

والمطالع يعاني في قراءة تلك الطبقات كثيراً من الآتاعاب المضنية المجهدة التي لا يذللها إلا الشوق الجبار للملح إلى استخراج كنوز الكتاب والاستفادة من الفئات القيمة فيه .

رغم كان جميلاً ، بل واجباً ، أن يطبع طبعاً سليماً صحيحاً متقناً مفهرساً ، ولو على الحجر كطبقات بعض الكتب الأخرى مثل شرح الدعة والشرائع والوافي والكافي . ونرجو أن تكون هذه الطبعة الجديدة - على الحروف - التي تقدمها بترجمة المؤلف قد وافاهم التوفيق في إخراج الكتاب إخراجاً يليق بشأنه وبال الحاجة

، نرجو أن يكون القارئون على طبعه وإخراجه ولجنة التصحيح - وهم الآن في أول الطريق - قد توفقوا لتدقيقه وتصحيحه وإبرازه بحلة جميلة تريح الطالب وتبلا نفس المطالع اطمئناناً وثقة ، وهم يملكون من أسباب تصحيحه ما لم يكن يملكها الناشرون له قبلهم . ولهم أن تكون النسخة الأصلية المصححة بخط المؤلف تحت تصرفهم .

ونسأله تعالى أن يوفقهم لآخراجه كله على نسق واحد وإن طال بهم الزمن ،
واستدعى جهوداً جبارة وأموالاً كثيرة لا ينهض بها إلا الرجال الأفذاذ المجاهدون في
سبيل العلم . وأجرم غير ضائع عند الله تعالى من الثواب وعند أهل العلم من التقدير والدعاء .
تأريخ تأليف الكتاب

المعروف أنه شرع في تأليفه من كتاب الخمس على غير الترتيب ، وكتاب الخمس
فرغ منه بتاريخ ١٢٣١ كما سجل في آخره ، وآخر ما كتبه منه كتاب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وانتهى منه سنة ١٢٥٧ كما سجل في آخره أيضاً .
ولكن الشيخ اغا يزرگ الطهراني حفظه الله تعالى استنتج أن أول كتاب شرع
فيه هو كتاب الطهارة بدليل أنه ذكر في مبحث أحكام الاستنجاء استاذة الشيخ كاشف
الغطاء وقال عنه (سلمه الله) ، كما تطلق به النسخة الأصلية المخطوطة . ومن المعلوم أن
الشيخ الكبير توفي سنة ١٢٢٨ .

أما نحن فقد استظهرنا - فيما سبق - أن شروعه في تأليفه له كان قبل ذلك .
إذا صح أنه شرع فيه وهو ابن خمس وعشرين .
سبب تأليف الكتاب

نقل عن التكلة أن الشيخ قال في جملة كلام له - مع تليذه فقيه عصره الشيخ
محمد حسن آل بس عن كتابه الجواهر في قصة طويلة : « والله يا ولدي أنا ما كتبت على
أن يكون كتاباً يرجع إليه الناس ، وإنما كتبت لنفسي حين كنت أخرج إلى (المدارات)
وهناك أسأل عن المسائل وليس عندي كتب أحملها لأني فقير ، فمزمت على أن اكتب
كتاباً يكون لي مرجعاً عند الحاجة . ولو أردت أن اكتب كتاباً مصنفاً في الفقه لكنت
أحب أن يكون على نحو رياض اللبر السيد علي فيه عنوان الكتابية في التصنيف » .
وقد علق صاحب التكلة على هذا الخبر بما معناه : أن حسن لية الشيخ هذه

وخلوصها من طلب الجاه والسمعة هي السبب في توفيق مؤلفه إلى إكماله والسبب في رواجه عند الناس .

والحق أن الكتاب بما فيه من البسط وعدم الترتيب شاهد على صحة هذا النقل، من أنه كتبه ليكون مذكرات ومرجعاً له خاصة لأعلى أسلوب التأليفات المنمقة .
ومن هنا نعرف السر فيما كان يصنعه كثيراً من اقتطاف نص عبارات الرياض وشرح اللمعة من دون الإشارة إلى المصدر ولا إلى ما يشعر بالاقتطاف .
أعلام تلاميذه

ذكرنا فيما سبق كيف نشطت الحركة العلمية في النجف الأشرف في عهد الشيخ المترجم له . وأقبل طلاب العلم على الهجرة إليها . وكان درس الشيخ بالخصوص ملقى النوايح والمجتهدين من الطلاب ، فتخرج على يديه جماعة كبيرة من أعلام الفقه انتشر أكثرهم في البلاد ، حتى قيل أنه لم تبق بلدة شيعية ليس فيها مرجع للناس من تلاميذه . وكان هو يعدم برعايته ويسد ذم ويفدق عليهم . وقصة الشيخ محمد حسن آل بس أحد أعلام تلاميذه معروفة ، فإن الشيخ وجه به إلى بغداد ليكون مرجعاً للناس هناك، وبعد مدة قدم النجف أحد تجارها يحمل إلى الشيخ من الحقوق الشرعية ثلاثين ألف (يشلك) العملة المتداولة يومئذ . فانكر عليه أن يحمل مثل ذلك اليه مع وجود الشيخ محمد حسن بين ظهرانيهم وردده وقال أظن أن الشيخ محمد حسن سيهلك جوعاً . ثم بعد هذا توافد أهل بغداد لزيارة القدير فحجبهم الشيخ عن ملاقاته معلناً غضبه وهم يحلون السبب، وفي عصر يوم القدير حيث مجتمع الوفود دعا الناس للاجتماع في الصحن العلوي المطهر وخطب فيهم مذكراً لهم فضل العلماء وندد بالبغداديين إذ قصرُوا في حق الشيخ محمد حسن وبين لهم أن هذا سبب غضبه عليهم وحجبه لهم ، فما كان من البغداديين إلا أن نهضوا إلى الشيخ محمد حسن وكان حاضرًا معتزدين وحلوه معهم مبجلًا إلى بغداد فكان له من الشأن ما طبق ذكره الخافقين .

وأحب أن أذكر جماعة من أعلام حلاله الذين كانت لهم الشهرة العلمية والزعامة

الدينية على الحروف المجالية :

- | | |
|--|---|
| ١٨ - السيد حسين حفيد بحر العلوم | ١ - ميرزا ابراهيم شريعتمدار السبزواري |
| ١٩ - الشيخ محمد حسين الطالقاني القزويني | الطوي |
| ٢٠ - الشيخ راضي النجفي جـد الاسرة العلمية المعروفة باسمه | ٢ - السيد ابراهيم اللواساني |
| ٢١ - الشيخ زين العابدين الحائري | ٣ - السيد اسد الله الاصفهاني |
| ٢٢ - ميرزا اصالح الداماد | ٤ - السيد اسماعيل البهبهاني |
| ٢٣ - الشيخ عبد الحسين شبيب المراقين الطهراني | ٥ - الشيخ محمد باقر الاصفهاني ولد صاحب حاشية المعالم |
| ٢٤ - الشيخ عبد الرحيم النহারندي | ٦ - الشيخ جعفر الاعسم |
| ٢٥ - الشيخ عبد الله نعمة العاليي | ٧ - الشيخ جعفر القسري |
| ٢٦ - السيد علي حفيد بحر العلوم | ٨ - ميرزا حبيب الله الرشتي |
| ٢٧ - المولى علي الكنتي | ٩ - الشيخ محمد حسن آل بس |
| ٢٨ - المولى علي الخليلي | ١٠ - السيد حسن المدرس الاصفهاني |
| ٢٩ - الاغا ميرزا علي نقي | ١١ - الشيخ حسن بن الشيخ اسد الله صاحب المقابس الكاظمي |
| ٣٠ - الشيخ عيسى زاهد | ١٢ - الشيخ حسن المامقاني |
| ٣١ - ملا محمد الفاضل الايرواني | ١٣ - الشيخ محمد حسن الشرقي |
| ٣٢ - الملا محمد الاندرماني | ١٤ - الاغا حسن النجم آبادي |
| ٣٣ - الملا محمد الاشرقي | ١٥ - ميرزا حسين الخليلي |
| ٣٤ - السيد محمد الشوشهاني الاصفهاني | ١٦ - الشيخ محمد حسين الكاظمي |
| ٣٥ - السيد محمد المهندي | ١٧ - السيد حسين الترك |

- ٣٦ - السيد ميرزا محمود البروجردي
٣٧ - الشيخ مهدي الكوجوري
٣٨ - ميرزا نصر الله الخراساني
٣٩ - الشيخ نعمة الطريحي
٤ - الشيخ نوح القرشي النجفي
- آثاره ومآثره

أشرنا - فيما سبق - الى الأمور التي رافقت حياة شيخنا المترجم له ، لاسيما أيام زعامته الدينية من الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والطمأنينة النجف على سلامتها ، وهذه الأمور - بطبيعة الحال - كان لها أثر كبير في رفعة شأن المقام الروحاني والزعامة الدينية في ذلك العصر ، حتى أصبح الزعيم الديني في النجف الرجل الأول في البلاد ، وله الكلمة العليا في الدول الاسلامية .

وقد تمثل هذا النفوذ الكبير للزعيم الديني في شخص شيخنا المغفور له ، فأحسن الاستفادة منه في مجالات كثيرة للتوجيه وتربية رجال العلم وأعزاز شأنهم وأعلى كلمتهم . فوجه بأقطاب العلم الى انحاء كثيرة في البلاد ونشرهم في شتى الاصقاع وثبت مراكزهم ، كما قرأت في نصبه للشيخ محمد حسن آل بس علماً في بغداد وهو من افذاذ المجتهدين ، وكيف وجه اليه الأنظار وفتح له المجال ، حتى صار من مراجع التقليد بعد ذلك . ولا شك أن هذا من سعة أفقه وبعد نظره وحسن تدبيره .

ومن سعة أفقه وبعد نظره وإخلاصه تنصيبه للشيخ الانصاري خلفاً له ، فقد دعاه في مرض موته بحضور أكثر أعلام تلاميذه وأولاده الذين يرى كل واحد منهم في نفسه الكفاية لهذا المنصب الرفيع ، ولقد اشرأبت اليه أعناقهم . ولكنه عهد اليه دونهم بهذا المنصب حتى - قيل - عض أحد تلاميذه على اصبعه فأدماها وهو لا يدري . والانصاري يومئذ مغرور لا يعرفه كل أحد ، فقد كان (ملا مرتضى) وخرج من ذلك المجلس وهو (الشيخ مرتضى) ، على أنه لم يكن معدوداً من تلاميذه وإنما كان يحضر درسه

في أواخر أيامه تيمناً لاحتضار التلميذ المستفيد ، ولذا كان يعبر عنه في كتبه ببعض المعاصرين
لأن أكثر ، ولما رأى شيخنا فيه الاهلية لهذا المنصب الالهي في علمه وتقواه وورعه قدمه
على جميع تلامذته ، فكان في اختياره موفقاً كل التوفيق ، وأعطى بذلك درساً بليغاً
في القدسية ونكران الذات لا ينسى نعمده الله تعالى برحمته .

ومن الأمور الجليلة التي استغل فيها نفوذه للصالح العام واستعمل كل براعته ففتح
النهر المعروف باسمه لأرواء النجف التي كانت تعاني من العطش ما تعاني من قرون طويلة .
فانه رحمه الله فكر أن يفتح من نهر الفرات قناة كبيرة الى وادي النجف . هما كافه الامر ،
ولما قيل له أن هذا المشروع يتطلب نفقات هائلة يعجز عنها الملوك إذ يجب حفر القناة الى
مقدار عمق الآبار النجفية - قال : اعلم بمقدار ما يتطلب من مال وقد قدرت له ما يقابل
وزن ما أخرجه من الرمل ذهباً ، فهل هذا لا يكفي أيضاً ؟ هذا هو التصميم والارادة
الجبارة التي تذلل كل صعب .

وبالفعل تم حفر النهر المعروف باسمه الواقع على يسار الذهاب الى السكوفة قرب
سور النجف ، وقد شهدنا آثاره قبل أن تمتد دور الجديدة اليه ، ومنبهه يتصل باراضي
بني حسن العشيرة المعروفة . وجرى الماء فيه حتى قيل أن الشيخ مناع المعروف بطول
القامة (الذي كان يهتف به الناس باللغة الدارجة : شيخ مناع . رأسك بالسماور جليك
بالكع) أنزله الشيخ الى النهر لقياس عمق الماء فغمره الماء إلى أعلى أطراف أصابعه وهو
رافع يديه . وكان الشيخ مناع يتحدث بهذه المكرمة لنفسه ، وقد عمر بعد هذا
الى زمن طويل حتى أذكره أحفاد الشيخ وسمعوا منه القصة . منهم العلم المعروف الشيخ محسن
ابن الشيخ شريف الجواهري .

ولكن النهر كانت تعوزه أمور فنية غير متهيئة في ذلك العصر ، فقضت عليه
بسرعة إذ انهارت الزمال في كثير من مواقعه . ولم ينفع معها بعده قيام تلميذه الجليل
السيد اسد الله الاصفهاني علم اصفهان المعروف ، إذ سعى - بعد أن زار النجف بعد

وفاة أستاذه - إلى إسكالة وصرف عليه مدة ست سنوات أموالاً طائلة حتى تجرى الماء فيه سنة ١٢٨٨ مرة أخرى ، ثم انطمس وترك الى الأخير تذروه الرياح ، وعادت النجف إلى عطشها المعبود تشكو إلى الله تعالى عنها .

ومن (آثار الشيخ) بناء مأذنة لمسجد الكوفة وروضة مسلم بن عقيل وصحنها وسورها الذي لا يزال ماثلاً . وكان ذلك ببذل ملك الهند أمجد علي شاه ، وقد أرخ الشيخ ابراهيم صادق ذلك من قصيدة مدح بها الشيخ والملك هذا ، فقال : ورخا المأذنة في آخرها :

واستنار الافق من مأذنة أذن الله بأن ترقى زحل
لهج الذاكِر في تأريخها علنا حي على خير العمل

١٢٦٠

ومن (آثاره) البناية الملاصقة لمسجد السهلة من حيث الدخول من بابه ، فانه بناها للمحافظة على قدسية المسجد لتكون مسكناً لخدمته وموضعاً لقضاء حاجات الصليين والمتردين اليه . وكانت للشيخ عناية خاصة بهذا المسجد ، فانه هو الذي سن عادة الخروج اليه ليلة الاربعاء للاستجارة ، وكان يصطحب معه في كل مرة تلاميذه ويهيئ لهم جميع ما يحتاجون اليه للبيت هناك من أكل وفرش ومركب ، ويتأنق لهم في كل ذلك ، وتروى عن اجتماعات تلك الليالي واحياها نواذر وطرائف تعملى صورة لذينة عما كان يجري فيها ، وتشهد على ما كان يتمتع به الشيخ من روح عالية ونفس كبيرة موجهة وأبوة شفيقة على طلاب العلم .

أخلاقه وسيرته

من الاشياء المعروفة عن شيخنا مغالاته في التأنق والظهور بمظهر الائمة في ملبسه ومنزله وإغداقه على طلاب العلم والشعراء . ولاشك أن عامل الزمن كان له الأثر الكبير في اختيار هذه الطريقة لرفع شأن رجال الدين ، أمام الحكومة العثمانية التي بدأت في عصره

تدخل في شؤون الناس وتختلط بالأمة العراقية وتفرض سيطرتها وتستعمل عتوها وتفرق في استجارها .

والى جنب ذلك كان على جانب عظيم من التواضع و كسر النفس فكان . مع تلاميذه كأحدهم ومع الناس كالآب الرؤوف . ومما يصور لنا ذلك الخلق الرفيع ما تنقل عنه من كلمات قيمة تدل على انصافه وما يتحلى به من تواضع للحق وكسر النفس ، مثل :
١ - كلمته المتقدمة في الثناء على الرياض بما يشعر أن كتابه دونه في منهج التأليف .
٢ - كلمته في كشف اللثام بما معناها اني لو لم يحضر في كشف اللثام لما استطعت تأليف كتابي (الكنى والالفاظ ج ٣ ص ٨)

٣ - كلمته في القصيدة الازرية وتمنيه أن تكتب في صحيفة أعماله بدل الجواهر ، لتكتب الجواهر في صحيفة أعمال شاعرها (مفاتيح الجنان ص ٣٢٨) والكنى والالفاظ في ترجمة الازري .

أساتذته

تتذرحه الله في أول نشأته - شأن كل طالب مبتدي ، - على جماعة من الاساتذة ، وليس من العادة أن يذكر مثلهم في ترجمة أحد الأعلام ، ولكن الشيخ ذكر مترجموه واحداً من أساتذته في السطوح ، هو الشيخ قاسم محي الدين المتوفى سنة ١٢٣٨ فانه أحد العلماء الاعلام المدرسين في النجف تلمذ عليه أقطاب العلم في عصره . وتلمذ في دروسه العالية على الشيخ الكبير كاشف الغطاء ، وعلى ولده الشيخ موسى . وقيل تلمذ على ولده الآخر الشيخ محمد . كما تلمذ أيضاً على السيد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة . وقيل على السيد محمد المجاهد صاحب المفاتيح المتوفى سنة ١٢٤٢ . وربما قيل بتلمذه على السيد بحر العلوم ، بل قيل بتلمذه - كما في الفوائد الرضوية وروضات الجنات - على الوحيد البهبهاني وأدراكه لصحته . وهو بعيد .

أما روايته فقد روى عن جملة من هؤلاء الأعلام ، وعن الشيخ أحمد الاحمدي

المتوفى ١٢٤٣ .

أولاده

أنجب رحمه الله ثمانية أولاد ذكور أعقب كلهم إلا الشيخ حسين الذي توفي في شبابه قبل أن يتزوج ، ذكرهم باسمائهم بمجردة وهم : أكبرهم محمد (المعروف بالشيخ حميد بالتصغير) توفي في حياة والده وكان مبرزاً وقيم الجماعة في مسجدهم ووالده في مسجد الشيخ الطوسي ، والباقيون : عبدعلي وعبدالحسين وباقر وموسى وحسين وحسن وإبراهيم وهم ليسوا لأم واحدة ، فان الشيخ تزوج أربع نساء كلهن أعقبن ، وأخيرتهن العلوية كريمة السيد رضا بحر العلوم التي توفيت بعده وكان أوصى أن تدفن معه .

وقد توارث أولاده وأولادهم كبراً عن كابر العلم والفضيلة وزعامة النجف ، فاصبحت بعده أسرته من أشهر الأسر العلمية التي لها مكانها الربوق وزعامتها المعترف بها.

أقوال العلماء فيه

ترجم لشيخنا من قبل جماعة من العلماء في عدة كتب - على ما يأتي في الفصل الآتي - ونذكر هنا كلمة لبعضهم ، لأجل أن نعطي صورة من ثنائهم عليه وعلى كتابه ، لتكون شهادة على ماسقناه من ترجمة له ، فنقول :

قال الشيخ المحدث النوري الثقة الثبت المتوفى سنة ١٣٢٠ في مستدرك الوسائل ج ٣ ص ٣٩٧ : « مر بي العلماء وشيخ الفقهاء المنتهى اليه رئاسة الامامية في عصره الشيخ محمد حسن ابن الشيخ باقر النجفي صاحب كتاب جواهر الكلام الذي لم يصنف في الاسلام مثله في الحلال والحرام . »

وقال أيضاً : « حدثني الشيخ المتقدم - يعني استاذ الشيخ عبدالحسين الطهراني - عن بعض العلماء أنه قال : لو أراد مؤرخ زمانه أن يثبت الحوادث العجيبة في أيامه

مليحده حادثة باعجب من تصنيف هذا الكتاب في عصره . وهذا من الظهور بمكان
لا يحتاج الى الشرح والبيان ، وقد تقدمت الاشارة الى هذه الكلمة الأخيرة.
الترجمون له

- ١ - السيد محمد الهندي في (نظم المثالي)
- ٢ - السيد حسن الصدر في (تكملة أمل الآمل) .
- ٣ - السيد حسين البروجردى في (نخبة المقال) .
- ٤ - السيد محمد باقر الخونسارى في (روضات الجنات) ص ١٨١
- ٥ - الشيخ علي كاشف الغطاء في (الحصون المنيمة) .
- ٦ - الشيخ عباس كاشف الغطاء في (نبذة الغري) .
- ٧ - الميرزا حسين النوري في (مستدرك الوسائل) ج ٣ ص ٣٩٧ .
- ٨ - الميرزا محمد التكايني (قصص العلماء) ص ٨٢ .
- ٩ - المولى محمد علي في (نجوم السماء) ص ٤٠٩ - استطراداً .
- ١٠ - الفاضل الراغبى في (المآثر والآثار) ص ١٣٥ .
- ١١ - المولى محمد طلي المدرس في (ريحانة الأدب) ج ٢ ص ٤١٩ .
- ١٢ - الشيخ عباس القمي في (الفوائد الرضوية) ج ٢ ص ٤٥٢ و (الكنى
والالقباب) ج ٢ ص ٦٥٦ - استطراداً ، و (هدية الأحياء) ص ١٧١ .
- ١٣ - الشيخ آغا بزرك الطهرانى في (أعلام الشيعة) الجزء الثاني - السكرام
البررة في القرن الثالث بعد العشرة ص ٣١٠ و (الذريعة) ج ٥ ص ٢٧٥ .
- ١٤ - الشيخ جعفر محبوبة في (ماضي النجف وحاضرها) ج ٢ ص ١٣٨ .
- ١٥ - والأخير - وليس آخرم إن شاء الله تعالى - هو المحلص الراجي رحمة ربه؛
محمد رضا المظفر

جواهر الكلام

« في شرح شريعت الأئمة »

تأليف

شيخ الفقهاء وإمام المحققين الشيخ محمد حسين النجفي
المؤلف في سنة ١٢٦٤

الجزء الأول

قوبل بنسخة الأصل المخطوطة والمصححة بقلم المصنف طاب ثراه
حقوق الطبع محفوظة للناشر

طبع على نفقة

دار إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ختم الشرائع بأصحها طريقة . وأوضحها حقيقة ، وأظهرها برهاناً ،
وأكثرها أعواناً . واصطفى لوجهه أشرف الأنبياء قبيلة ، وأقربهم إليه وسيلة المبعوث
آخر الامم محمد (صلى الله عليه وآله) وعترته الذين هم لمعجزة نبوته وقرآن معجزته
وآية رسالته .

وبعد فيقول العبد القاصر العائر (محمد حسن بن المرحوم الشيخ باقر) أحسن
الله إليهما وأذاقهما حلاوة نشأتهما : إني قد رأيت (كتاب الشرائع) من مصنفات الامام
المحقق المدقق (نجم الملة والدين) أسكنه الله في أعلى عليين قرآنًا في الأحكام الشرعية ،
وفرقانًا في العلوم الفقهية ، فائقًا من تقدمه إحاطة وجزالة وإتقانًا ، وأ نموذجًا لمن تأخر
عنه ، ولسانًا . وكثيرًا ما كنت أتمنى وأرجو من الله سبحانه فضلًا منه ومنا أن
أمرجه بشرح يكشف للتأملين لثام قواعده ويفتح أحكام شقائقه ، ويخرج للعارفين
كنوز فوائده ويوضح للتأملين رموز دقائقه ، ويعرف الماهر الخير انطباق المسائل
على قواعدها وارتباط الدلائل بمقاصدها ، ويقف الناقد البصير على منازل أقدام
شراحه ، ويرفع الاجمال ، ويدفع الاشكال عن المطالب بحسن تحريره وإيضاحه .
ويشتمل على ذكر الأقوال ومستنداتها بأوجز عبارة ، ويبين الحال في تزيف غشير

• اعتمادها تصريحاً وإشارة . لكن العوائق تمنعني والحوادث تردعني ، غير أنني قابلتها .

بعزيمة دونها العميق منزلة وساعد ليس ثنيته الملغات
فاستخرت الله عز وجل وشرعت فيما كنت أنسوف وأتعلل ، وبمجيئه
(جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام) والله سبحانه أسأل ان يجعله خير الزاد
ليوم المعاد ، وان يقرنه بالتوفيق لتمام المراد ويمده بالتأييد والسداد ، فانه أكرم من سئل
فجاد . قال قدس سره :

(كتاب الطهارة)

الكتاب : مصدر ثان لكتب من الكتب بمعنى الجمع ، أو ثالث بإدخال
الكتابة ، أو رابع بإدخال الكتبة . أي هذا مكتوب فيه مباحث الطهارة ،
أو مجموع مسائل الطهارة ، أو ما يجمع به مباحثها ، كالنظام لما ينظم به . ويحتمل أن
يكون منقولاً عرفياً . كما انه ربما احتل أن يكون مجموع الكلمتين علم جنس أو اسم
جنس لما يتعلق بها ، ولا يضر تفاوتها زيادة ونقصاً ، وان قدح ذلك في العلم الشخصي .
لكنه مع بعده في نفسه يزيده إعادته بلفظها أو بضميرها وذكر التعريف ، فليتأمل .
وعبر عما يجمعها بالكتاب دون المقصد والمطلب ، لاتحاد مسائله بالجنس واختلافها
بالنوع ، بخلاف الثاني فانه اسم لما يجمع المسائل المتحدة في النوع المختلفة في الصنف ،
ومثله الباب والفصل . والثالث فانه للمتحدة في الصنف المختلفة بالشخص . كذا قيل
لكنه غير مطرد ، نعم الظاهر ان المناسبة بين مسائل المقصد والمطلب يعتبر كونها أتم
من مسائل الكتاب .

و﴿ الطهارة ﴾ مصدر طهر بضم العين وفتحها ، والأسم الطهر لغة : النظافة والنزاهة
يقال : ثياب طاهرة ، أي من القنر والوسخ ، وهو المناسب للاستعارة للذنوب والحیض

وسوء الخلق ، ولذا استدل على ذلك بقوله تعالى : (ويطهركم تطهيراً) (١) (وازواج مطهرة) (٢) أي من الحيض وسوء الخلق . ولعله ظاهراً من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، أو في القدر المشترك ، وهو أولى و (إن الله اصطفاك وطهرك) (٣) أي نزهاك و (أناس يتطهرون) (٤) أي يتزهدون ، وفي القاموس : ان الطهارة تقيض النجاسة ، وعن الطراز : طهر طهراً بالضم وطهارة بالفتح ، نطف ونقي من النجس والدنس . وهما يرجعان الى ما تقدم .

وعرفا على ما هو المعروف كما قيل ، بل عن آخر انه عليه أكثر علمائنا (اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحة الصلاة) فيخرج وضوء المائض والتجديدي والأغسال المندوبة ووضوء الجنب والتيمم للنوم ونحو ذلك . أو انها لها مع التأثير في العبادة إباحة أو كمالا ، فيدخل فيها بعض ما تقدم ، وان خرج منها أيضاً الأغسال للأوقات والغسل بعد التوبة فهي أعم من الأول . أو انها لها مطلقاً ، فيدخل فيها جميع ما ذكرنا . أو انها لها على أحد الوجوه الثلاثة مع إزالة الخبث الشرعي . فتكون حينئذ الاحتمالات ستة . لكن الظاهر مراعاة الصحة في السابقين : إمالان لفظ الطهارة خارج من بين أسماء العبادات فلا يجري فيه النزاع انها للأعم أو الصحيح ، بعد اعتبار الاستباحة فعلا في مفهومها على وجه لا يكون الفاسد طهارة ، أو يكون المعروف انما هو الصحيح . وكيف كان فهل هي عبارة عن نفس الأفعال ، أو الحالة الحاصلة بعدها من الإباحة ، أو ما يجده الانسان من القرب الروحاني في الثلاثة الأول ، أو الأعم ؟ احتمالات ، وتكثر بملاحظة الضرب مع المتقدمة . إلا ان الأقوى الأول هنا ، لتبادره . كما ان الأقوى الأول أيضاً بالنسبة للسته ، لعدم ثبوت غيره ، ولأنه المعروف بين المشرعة كمروفيه البحث فيه عنه ، ولقوله (عليه السلام) في الحائض :

(١) سورة الاحزاب آية ٣٣ . (٢) سورة آل عمران آية ١٣ .

(٣) سورة آل عمران آية ٣٧ . (٤) سورة الاعراف آية ٨٠ .

« أما الظاهر فلا » (١) ولا يغناء المعنى اللغوي في إزالة النجاسة فلا يتكلف مؤنة النقل لكن قد يستدل على شمولها لازالة النجاسة بالتبادر ، وبكثرة إطلاقها في الكتاب والسنة ولسان المشرعة ، وباستبعاد جعل البحث عنها بالعرض . كما انه قد يستدل على شمولها لغير المبيح بتقسيم الطهارة إلى واجبة ومندوبة ، وتقسيم الثانية إلى المبيح وغيره ، وبأن ما تفعله الحائض وضوء وكل وضوء طهارة . وفيه ان التبادر المدعى ممنوع ، والاستعمال في الكتاب والسنة في الغالب مع المعنى اللغوي وبدونه مع القرينة ، واستعمالها في لسان المشرعة قد عرفت ان المعروف ما قلنا ، كما صرح به الشهيد على ما استسمع ، والاستبعاد يهون أمره أنه ليس عرضاً بحيث لا له تعلق بالطهارة الحديثة ، والتقسيم المشهور إنما هو تقسيم الثلاثة وهو لا يتنافى كونها اسماً للمبيح منه ، وان وقع في كلام بعضهم تقسيمها فلا بد من التزام كون المقسم أعم من المعروف للتصريح الأول والظاهر لا يعارضه . والقول بأن كل وضوء طهارة مصادرة محضة . نعم يحتمل القول باختصاص لفظ (الطهارة) في ذلك بخلاف باقي المشتقات كطهور وطهور وطاقهر ، ويؤيده انه وجه الجمع بين نصهم هنا على كونها اسماً للمبيح ، وبين استدلالهم بمثل هذه الألفاظ على إزالة النجاسات كلفظ الطهور ونحوه قال الشيخ في الخلاف : « الطهور عندنا هو المطهر المزيل للحدث والنجاسة » وعن التبيان وفقه القرآن وجمع البيان وغيرها « طهوراً أي طاهراً مطهراً مزبلاً للأحداث والنجاسات » الى غير ذلك . ولعله أولى من التزام الوضع حتى في لفظ الطهارة للقدر المشترك الشامل لازالة النجاسة ، دفعاً لمحدور الاشتراك أو المجاز والتحكم اللازم من التخصيص ، مع شيوع استعمالها في الأعم في كل من نوعيه بحيث لا يقصر بعضها عن بعض . ويحتمل التعريف حينئذ على خصوص الطهارات التي هي نوع من العبادات ، فتخرج الإزالة وتدخل في الخطابات الشرعية ، ويؤول

(١) المروية في الوسائل - في الباب - ٢٢ - من ابواب الحيض - حديث ٣ وفي الباب

الاشكال عن التفسير والاستدلال ، بل يرتفع الخلاف بين القول بدخولها وخروجها ، واختاره العلامة الطباطبائي ، وهو لا يخلو من قوة . إلا أن الأقوى خلافة ، لما فيه من التجشم في تأويل ما لا يقبل التأويل من التصريح الواقع من بعضهم وغيره ، مع أن دعوى شيوع استعمال لفظ الطهارة في ذلك في حيز المنع ، فلعل ما ذكرنا من الفرق بينها وبين غيرها من التصرفات أولى ، ولا يلزم من ثقل المشتقات ثقل المصدر . بل هو منقول لمعنى آخر ، ولا يشترط وجود المشتق منه معها بل يكفي اقتطاعها منه بذلك المعنى ، فليتأمل .

لا يقال ان النزاع في نحو ذلك ما هو إلا اختلاف اصطلاح . لانا نقول انه نزاع في إثبات المعنى التشريعي الذي هو ضابطة للحقيقة الشرعية ما لم يعلم الحدوث ، كما يظهر من تحرير محل النزاع فيها ، وقد وقع تعريفها على لسان كثير من علمائنا (رحمهم الله) فعن الشيخ في النهاية « ان الطهارة في الشريعة اسم لما يستباح به الدخول في الصلاة » وعن القاضي ابن البراج في الروضة كذلك بزيادة « ولم يكن ملبوساً أو ما يجري مجراه » وعن المهذب والموجز : « انها استعمال الماء والصعيد على وجهه يستباح به الصلاة أو تكون عبادة تختص بغيرها » وعن الشيخ في المبسوط والاقتصاد : « الطهارة عبارة عن إيقاع أفعال في البدن مخصوصة على وجه مخصوص يستباح به الصلاة » وعن ابن إدريس انه ارتضاه ، وعن قطب الدين الراوندي « ان الاحتراز التام ان الطهارة الشرعية هي استعمال الماء أو الصعيد نظافة على وجه يستباح به الصلاة وأكثر العبادات » وعن نجيب الدين محمد بن أبي غالب في المنهج الأقصد (١) « الطهارة الشرعية هي إزالة حدث أو حكم لتؤثر في صحة ما هي شرط فيه » وعن المصنف في المعتبر « انها اسم لما يرفع حكم الحدث » وعن المسائل المصرية « انها استعمال أحد الطهورين لازالة الحدث

أو لتأكيد الإزالة » وعن العلامة في التحرير والتلخيص « الطهارة شرعاً ما لها صلاحية التأثير في استباحة الصلاة من الوضوء والغسل والتيمم » وعن بعض كتبه « هي وضوء أو غسل أو تيمم يستباح به عبادة شرعية » وفي القواعد : « الطهارة غسل بالماء أو مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية التأثير في العبادة » وعن علي بن محمد القاشي « أنها إذا أخذت صحيحة استعمال طهور مشروط بالنية » وعن الشيخ أبي علي في شرح النهاية « أنها التطهير من النجاسات ورفع الأحداث » . ولعله وافق بذلك بعض العامة ، وإلا فالمعروف بين أصحابنا كما أشرنا إليه سابقاً أن إزالة الأخبث ليست من الطهارة . ومن هنا قال الشهيد في نكت الإرشاد : « أن إدخال إزالة الخبث فيها ليس من اصطلاحنا » وفي كنز العرفان « وقد تطلق مجازاً بالاتفاق على إزالة الخبث عن الثوب والبدن » وعن بعضهم « أنها وضع الطهور مواضعه » وعن الجرجاني تعريفها « بما له صلاحية رفع الحدث أو استباحة الصلاة مع بقاءه » .

قلت : وهل اختلاف هذه التعاريف هو بعد الاتفاق على معنى ولكنهم يختلفون في التعبير عنه إما لتسامح أو غيره ، أو أن هذا الاختلاف لاختلاف في المعنى . لكون الطهارة اسمياً للصحيح أو للأعم ، أو أنها لما تشمل إزالة الأخبث مثلاً أو لا ، أو أنها تشمل وضوء الحائض أو لا ، أو أنها تشمل الأغسال المنبوبة أو لا ، أو أنها تشمل الوضوء التجديدي أو لا ؟ إلى غير ذلك الذي يظهر في النظر أن كثيراً من الاختلاف لاختلاف في المعنى ، فلا وجه حينئذ للإيراد (١) على البعض مثلاً بخروج وضوء الحائض ، وعلى آخر بدخوله ، إذ قد يقول الأول أنه ليس طهارة والآخر طهارة ، فكل يعرف على مذهبه ، ويرجع النزاع حينئذ معنوياً . وهذا الذي ينبغي أن يلحظ بالنسبة للاستقراء والتتبع ، وإلا فكثير من الإيرادات حتى نقل أنه اعترض على تعريف العلامة في القواعد بتسعة عشر اعتراضاً لا ثمرة فيها ، فارجع منها إلى

(١) هذا تعريض بما في مفتاح الكرامة .

ما ذكرنا كان للفقهاء ان يتعرض له إذ لعله تترتب عليه فوائد بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية ، فاستقرى وتبع وتأمل جيداً . وان أردت النقص في كثير من هذه التعاريف والايام فانظر ما كتبه الشهيد في غاية المراد في نكت الارشاد فانه قد حاول الاحاطة لذلك .

ولعل قيد (الاستباحة) في عبارة المشهور مع إرادة ما يقابل الحرمة التشريعية منه يقتضي عدم حصول الطهارة من المميز ، إما لان عبادته تمرينية ، وإما لان شرعية الوضوء منه أعم من كونه طهارة ، كشرعية وضوء الخائض ، مع احتمال حصول الطهارة به على ان يكون المراد من الاستباحة الصحة فتأمل جيداً .

﴿ وكل واحد منها ﴾ أي الثلاثة المتقدمة ﴿ ينقسم الى واجب وندب ﴾ دون باقي الأحكام وإطلاق الكراهة في بعض المقامات على ضرب من التأويل .

﴿ فالواجب من الوضوء ﴾

وجوباً شرعياً ولو لوجوب مقدمة الواجب ﴿ ما كان لصلاة واجبة ﴾ أصلاً أو عارضاً وأجزائها المنسية إجماعاً وكتاباً وسنة ﴿ أو طواف واجب ﴾ في حج أو عمرة ولو مندوبين لوجوب إتمامها إجماعاً كما عن المنتهى وسنة ﴿ أو لمس كتابة القرآن إن وجب ﴾ لعارض ويأتي الكلام فيه في الوضوء إن شاء الله .

والظاهر من المصنف بل كاد يكون صريحه كالظاهر من غيره بمن حصر الغايات التي يجب لها الوضوء انه واجب لغيره ولا يجب لنفسه وصرح به جماعة بل هو المشهور نقلاً وتخصيلاً ، بل عن العلامة والسكري والشهيد الثاني نقل الاجماع عليه . ولعل الأمر فيه كذلك كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم في المقام وسيرتهم في كل عصر ومنصر ، من عدم الالتزام والالتزام برفع الحدث الأصغر عند ظن الوفاة ، وعدم أمرهم المرضي به أو التينم بدله مع وقوع الحدث غالباً منهم ، وخلو المواظ والخطب ، وعدم

إشارة من أحد من الفقهاء لا في مقام الاحتضار ولا في غيره مع محافظتهم غالباً على المستحبات والآداب فضلاً عن الواجبات . ومع ذلك كله فلم نعلم فيه خلافاً ، ولم ينقله أحد ممن يتعاطى نقل الشاذ من الأقوال ، لكن الشهيد في الذكرى بعد أن ذكر الكلام في الغسل بالنسبة للوجوب النفسي والغيري قال : « وربما قيل يطرد الخلاف في كل الطهارات لان الحكمة ظاهرة في شرعيتها مستقلة » ويظهر للتأمل في كلامه السابق أن هذا القول ليس لنا ، وبما يدل على هذا نقضه التمسك بالأوامر المطلقة الدالة على وجوب الغسل بأن حال هذه كحال أوامر الوضوء وغسل الأواني . ثم قال : « وهم يوافقون على أن المراد بوجوبها المشروط » فقد يراد بالطهارة في كلامه باقي الاغسال لا الوضوء ، لان الخلاف إنما هو معروف في غسل الجنابة . ويظهر أيضاً من المنقول عنه في القواعد أنه قول لبعض العامة قال : « لا ريب أن الطهارة والستر والقبلة معدودة من الواجبات في الصلاة مع الاتفاق على جواز فعلها قبل الوقت والاتفاق في الأصول على أن غير الواجب لا يجزي عن الواجب ، فأنجبه هنا سؤال وهو أن أحد الأمرين لازم أما القول بوجوبها على الإطلاق ولم يقل به أحد أو يقال بالأجزاء وهو باطل » ثم قال : « وهذا الاشكال اليسير هو الذي الجأ بعض العلماء إلى اعتقاد أن وجوب الوضوء أو غيره من الطهارات نفسي موسعاً قبل الوقت وفي الوقت وجوباً مضيئاً عند آخر الوقت ، ذهب إليه القاضي أبو بكر العنبري وحكاه الرازي في التفسير عن جماعة ، فصار بعض الأصحاب إلى وجوب الغسل بهذه المثابة » انتهى . وكيف كان فعبرة الشهيد في الذكرى هي التي أوقعت بعض المتأخرين في الومح حتى عدوه قولاً ، وربما جنح إليه بعضهم . وعلى هذا التقدير فهم لا يمنعون الوجوب الغيري وتظهر الثمرة في نية الوجوب قبل الوقت وفي العقاب عند ظن الموت مع التمسك منه أو الوصول إلى حد التهاون عرفاً ، كما في غيره من الواجبات الموسعة .

لنا الأصل مع عموم البلوى به والاجتماع المنقولة فيه ، وفي التيسر مع عموم

البدلية المؤيدة بنفي الخلاف صريحاً وظاهراً ، مع السيرة القاطعة بين العوام والعلماء ، وخلو الخطب والمواظع وعدم ذكر أحده في الواجبات ، لا سيما عند الاحتضار وعدم الالتزام به من النبي (ص) والصحابة والتابعين والأئمة (ع) لأحد من المختصين من نسائهم وأصحابهم ، وعدم أمر النبي (ص) أصحابه عند جهاد المشركين ، ولا أمير المؤمنين في جميع حروبه لا سيما حرب صفين ، ومفهوم قوله تعالى (إذا قُتِلَ) (١) الدال على نفي وجوب الوضوء عند عدم الشرط . وما يقال أن المنفى إنما هو الوجوب لها لظهور المنطوق فيه وهو لا ينافي الوجوب النفسي ، يدفعه شهادة العرف بخلافه ، كما أنه يدفع أيضاً احتمال عدم حجية المفهوم في خصوص المقام لمكان وجود فائدة له غير التعليق وهي التنبيه على شرطية للصلاة . مع أن اعتبار مثل ذلك ساد لباب حجية مفهوم الشرط . وكذا ما يقال من أن المراد بالأمر بالغسل إنما هو الوجوب الشرطي دون الشرعي بدليل شمول الصلاة للنافلة ولا يجب ذلك شرعاً لها إجماعاً ، يمنع الشمول أولاً لتبادر العمدية الدهنية . وعلى تقديره فخرج النافلة عن الحكم الشرعي المستفاد من الأمر دون الوضعي المستفاد منه أيضاً خير قاذح ، فتأمل . كما أنه لا يقدح بتقييد وجوب الوضوء في الفريضة بما بعد دخول الوقت لعدم وجوبه قبله ، إذ أقصا زيادة قيود في سبب الوجوب ويكون المفهوم حينئذ عدم الوجوب عند عدمها أو عدم واحد منها . والحاصل أن خروج بعض ما يدخل في المنطوق لدليل كخروج ذلك من المفهوم أيضاً لا يقدح فيما ذكرنا . ولقد وقع في المقام في المدارك ما يقضي منه العجب فلا حظ وتأمل ، وكأن دلالة الآية على ما ذكرنا من الظهور لا يحتاج إلى التظويل ، ولذا جعلها جماعة من الأصحاب قرينة على وجوب الغسل لغيره باعتبار عطف قوله تعالى : (وان كنتم جنباً) (٢) على ما هو كذلك كما ستسمعه في محله إن شاء الله ، وقوله (عليه السلام) في خبر زرارة (٣) : « فإذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة »

(١) و (٢) سورة المائدة آية ٨

(٣) المروي في الوسائل في الباب ٤ - من أبواب الوضوء حديث ١

فانه ظاهر بمقتضى المفهوم انه ان لم يدخل الوقت فلا يجب الطهور ولا الصلاة ، ومع استفادة التجدد والحدوث من لفظ وجب ، فتأمل . وحمل الواو على المعية فيكون المعنى انها يجبان معاً فان لم يدخل الوقت فلا يجبان معاً ويكفي في صدق ذلك عدم وجوب الصلاة ووجوب الوضوء في غاية البعد بخلاف لمقتضى الظاهر في الواو . وكذا ما يقال ان المراد اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة اي وجب كل واحد منهما فان لم يدخل الوقت فلا يجب كل واحد منهما فيكون رفعاً للإيجاب السكلي، لما هو معلوم ان حرف العطف تقتضي بان المعطوف بمنزلة المعطوف عليه فهو في الحقيقة جواب شرط مستقل اختص بحرف العطف ، على انه لا داعي الى هذه التمحلات الباردة . وما يقال ان ارتكابها لمكان وجود المعارض الصحيح (١) ان علياً (عليه السلام) كان يقول : « من وجد طعم الزوم قاعداً او قائماً فقد وجب عليه الوضوء » وقوله (عليه السلام) في صحيح زرارة (٢) : « فاذا نامت العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء » وصحيح ابن خلاد : (٣) « اذا خفي عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء » الى غير ذلك مما أمر به بالوضوء بمجرد وجود هذه الاسباب ، فان ذلك كله يدل على وجوب الوضوء لنفسه ، يدفعه ان ارتكاب مثل ذلك لا يصدر من فقيه ماهر ، فان ظاهر الآية والرواية المعتضدين بما سمعت من الاجماع المنقولة والسيرة التي كادت تكون قاطعة ، بل يمكن دعوى تحصيل الاجماع ، لا يعارضها مثل هذه الظواهر ، حتى انه يرتكب التأويل في تلك دونها على انه قد يدعى انه لا ظهور فيها ، بل المقصود منها إنما هو ثبوت الوضوء بهذا السبب عند مجيء الخطاب به . هو واجب له ، واستعمال هذه العبارة في افادة ذلك غير منكر ، مثل ناجاء في السنة من الاوامر بفعل الاواني والثياب المتنجسات وغيرها مما

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٨

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١

لم يقل احد بوجوب شيء منها لنفسه ، بل يمكن دعوى الحقيقة العرفية في ذلك كما لا يخفى على من لاحظ كثيراً من نظائره والمسألة خالية من الاشكال بحمد الله تعالى .

﴿الندوب من الوضوء﴾

سواء كان رافعاً لحديث او لا (ماعدا الواجب) بالاصل او بالعارض ، وان كان شرطاً في صحة بعضها ، ومن جهة اطلق عليه بعضهم اسم الوجوب مجازاً . وهو امور :

(منها) - الصلاة المندوبة ، والطواف المندوب ، وطلب الحاجة ، وحمل المصحف ، وافعال الحج - هذا الطواف والصلاة ، وصلاة الجنائزة . وزيارة قبور المؤمنين ، وتلاوة القرآن ، ونوم الجنب ، وجماع المحتلم . وجماع غاسل الميت ولما يغتسل ، وليريد غسل الميت وهو جنب ، وذكر الحائض ، والتأهب للفرض قبل وقته ، والتجديد ، والكون على طهارة ، قال في الذكرى : كل ذلك للنص . وكفى بارساله حجة على جميع ما ذكرنا . وفي المدارك بعد ان ذكر هذه الاشياء وغيرها : إلا مرید غسل الميت وهو جنب . وقيد جماع غاسل الميت ولما يغتسل بما اذا كان الغاسل جنباً ، وكأنه فهم ذلك من الرواية التي ستسمعها . قال : « وقد ورد بجميع ذلك روايات » .

هذا مع ما يدل (على الاول) من الاجماع المنقول عن الدلائل ، إن لم يكن محصلاً ، بل في الحدائق انه تقله جماعة ، ومن كونه شرطاً في صحتها بناء على ان مقدمة المستحب مستحب .

(وعلى الثاني) من شرطيته به على القول بها ، ومن عموم المنزلة في وجهه ، ومن هل بعض الاخبار المشفرة بالوجوب الشرطي عليه . وما في الذكرى انه يستحب للطواف بمعنى السكالية على الأصح للخبر . وهو كذلك لما تعرفه في كتاب الحج ان شاء الله

تعالى . ومنه يعلم انه لا يجب له حتى لو نذر مثلاً ، ضرورة كونه كالوضوء لقراءة القرآن ونحوها مما هو شرط للكمال لا الصحة .

(وعلى الثالث) قول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر عبدالله بن سنان :
« من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم تقض فلا يلومن إلا نفسه » . وما يقال من انه لا دلالة فيه على استحباب الوضوء لذلك بل مفاده انه ينبغي ان تطلب اذا كان الانسان على وضوء لأمر شرع له الوضوء كالصلاة ونحوها ، فيه ان الظاهر من مثل هذه العبارة طلب الوضوء لها كما لا يخفى على من لاحظ أخبار التحك ونحوها ، فتأمل ، ولا تغفل عن هذه المناقشة وجوابها : فانها جارية في كثير مما ستسمع . كما ان المناقشة بان الوجود في الخبر الوضوء وهو اعم من الطهارة ضرورة صدقه على الصوري يدفعها ظهور ارادتها منه في كل مقام امر به ، لا ما جامع الحدث كما يشعر به مقابلتها به فيما ستسمع في صلاة الجنائزة ، مضافا الى قوله (عليه السلام) (٢) : « لا ينقض الوضوء إلا حدث » ونحوه .

(وعلى الرابع) مع مناسبة التعظيم ما في خبر ابراهيم بن عبد الحميد (٣) : « لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تمس خيطه ولا تعلقه » . وعن بعض النسخ لا تمس خطه . واحتمال المناقشة في هذه الرواية بدالاتها على كراهية التعليق ونحوه دون ما نحن فيه من استحباب الوضوء ، مدفوعة بتبادر الامر بالوضوء لذلك من امثال هذه العبارة .

(وعلى الخامس) قول الصادق (عليه السلام) (٤) في خبر معاوية بن عمار :
« ولا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت فان فيه صلاة ،

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب الوضوء حديث ١ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٤ .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب الوضوء حديث ٣ .

(٤) المروى في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب الوضوء حديث ١ .

والوضوء أفضل . وفي كشف الثام : انه ورد في خصوص السعي والوقوف والرمي اخبار . ولعل التعبير بالمناسك كما وقع لبعضهم لهذه الرواية . لان فيها المناسك . وربما اشعر التعليل بجزئية الصلاة في الطواف كي يصح تعليل اعتبار الوضوء فيه بذلك ، بعد ظهور ارادة ما كان بعض افعال الحج بقريظة ذكر النسك ، اما الطواف المندوب ابتداء الذي قد ذكرنا اعتبار الوضوء في كماله لا صحته فلعل الصلاة غير معتبرة فيه وانما هي مستحبة فيه ولذا كان الوضوء فيه كذلك . بل قد يستشعر من هذا الخبر ان أصل المرسل المشهور (في الطواف بالبيت صلاة) (١) إلا انه اسقط من اوله لفظ (في) فظن انه من التشبيه ولا ينافي ذلك استفادة اعتبار بعض شرائط الصلاة لان التعليل كاف فيه كالوضوء .

(وعلى السادس) ما رواه (٢) عبد الحميد بن سعيد قال : « قلت لابي الحسن (عليه السلام) : الجنابة تخرج ولست على وضوء فان ذهبت اتوضأ فأتني أيجزيني أن أصلي عليها وأنا على غير وضوء ؟ قال : تكون على طهر أحب اليّ » كأن المراد بيان أفضلية الصلاة بطهر عليها مع عدمه ، وإلا فلا ريب في أولوية الصلاة بدونه على عدمها كما فرضه السائل ، أو يكون المراد أن الكون على طهر أولى من الصلاة على الجنابة بغير طهر .

(١) المروي في مستدرك الحاكم ج ١ ص ٤٥٩ وفي سنن البيهقي ج ٥ ص ٨٧ والجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٥٦ وكنز العمال ج ٣ ص ١٠ رقم ٢٠٦ عن الطبراني وحلية الاولياء وسنن البيهقي ومستدرك عن ابن عباس قال رسول الله (ص) الطواف بالبيت صلاة ولكن الله احل فيه المنطق فن نطق فلا ينطق الا بخير والحديث عن سفیان الثوري عن عطاء بن السائب وانه كان يختلط اختلاطاً شديداً وقال ابن معين عطاء بن السائب اختلط وقال شعبة حدثنا عطاء بن السائب وكان نسياً وكُتِبَ عن عبيدة ثلاثين حديثاً ولم يسمع من عبيدة فلا يحتج بحديثه تهذيب التهذيب لابن حجر ج ٧ ص ٢٠٤ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب صلاة الجنائز حديث ٣ .

(وعلى السابع) انه افق به جماعة ، ولعله يكتفى به في المستحب . مع ما نقل عن الدلائل من ان في الخبر تقييدها بالمؤمنين . فهذا المرسل مع احتمال كونه غير المرسلين المتقدمين في الذكرى والمدارك كافية في ثبوته . وفي كشف اللثام : اني لم اعثر على نص بخصوصه . هذا كله في غير زيارة قبور أئمة المسلمين الذين زيارتهم زيارة الله تعالى شأنه ، فان النصوص الواردة في الطهارة لزيارتهم بل الغسل أكثر من أن تحصى ، كما لا يخفى على من لاحظ الكتب المؤلفة في ذلك والله اعلم .

(وعلى الثامن) مع التعظيم ، ما روي (١) عن الخصال قال امير المؤمنين (عليه السلام) : « لا يقرأ العبد القرآن اذا كان على غير طهر حتى يتطهر » وما عن قرب الاسناد عن محمد بن الفضيل (٢) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) اقرأ المصحف ثم يأخذني البول فأقوم وأبول واستنجى واغسل يدي واعدود الى المصحف واقرأ فيه ، قال : لا ، حتى تتوضأ للصلاة » والظاهر ان مراده مثل الوضوء للصلاة . وفي كشف اللثام (٣) « لقول الصادق (عليه السلام) فيها وجدته مرسلًا عنه : « لقارى القرآن بكل حرف يقرأ في الصلاة قائماً مائة حسنة وقاعداً خمسون حسنة ومتطهراً في غير الصلاة خمس وعشرون وغير متطهر عشر حسنات » وارسل نحوه عن امير المؤمنين (عليه السلام) » انتهى . واحتمل الاستاد في كشف الغطاء انه يختلف مراتب الفضل بتفاوت فضل المقرء وقتله وكثرته . وفيه ما لا يخفى .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب قراءة القرآن حديث ٢ من كتاب الصلاة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب قراءة القرآن حديث ١ من كتاب الصلاة .

(٣) المروي في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب قراءة القرآن حديث ٣ من كتاب الصلاة .

(وعلى التاسع) ما رواه الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) « سئل عن الرجل ينبغي له ان ينام وهو جنب ؟ فقال : يكره ذلك حتى يتوضأ » وعن الغنية والمنتقى والتذكرة الاجماع عليه ، وفي المعتبر يكره للجنب ذلك عليه علادونا . ولا يخفى انه ليس الاستحباب هنا مبنياً على ان ترك المسكروه مستحب ، بل اما لانه في خصوص المقام ، او لقوله (حتى يتوضأ) . وفي الموثق (٢) - على ما قيل - : « عن الجنب يجب ثم يريد النوم قال : إن أحب أن يتوضأ فليفعل والغسل أحب اليّ وأفضل من ذلك » . واحتمال القول بالجريان في كل محدث بالحدث الاكبر ضعيف . كضعف الاستدلال له بما دل على استحباب التطهر لمن اراد النوم الشامل للمقام ، اذ هو مع الغض عما فيه لم يند الاستحباب الخصوصي للجنب .

(وعلى العاشر) مع انه نقل الفتوى به عن جمع من الاصحاب كالنهاية والمهذب والوسيلة والجامع والشرائع والتافع والنزعة وكتاب الاشياء والنظائر وغيرها والمرسلين السابقين في الذكرى والمدارك . قد يستدل عليه بما ورد (٣) من الامر بالوضوء للمجامع ان اراد المعاودة .

(وعلى الحادي عشر والثاني عشر) ما رواه (٤) شهاب بن عبد ربه قل : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الجنب أين غسل الميت ؟ ومن غسل الميت أيأتي أهله ثم يغتسل ؟ فقال : هما سواء لا بأس بذلك اذا كان جنباً غسل يديه وتوضأ وغسل الميت وهو جنب ، وان غسل ميتاً توضأ ثم أتى أهله ، ويجزيه غسل واحد لهما » وفي كشف

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الجنابة حديث ١ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الجنابة حديث ٥ .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الوضوء حديث ٢ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣٤ - من ابواب غسل الميت حديث ١ .

الثام : ونحو ذلك عن الرضا (عليه السلام) والظاهر ان السؤال فيها وقع عن امرين عن تفصيل الجنب الميت وعن جماع الغاسل وليس بجنب ، وجواب الامام (عليه السلام) على ذلك فان كان تقييد صاحب المدارك جماع الغاسل بالجنب لهذه الرواية ففيه ما فيه وان كان لغيره فهو أدري .

(وعلى الثالث عشر) الاخبار الكثيرة المتضمنة للفظ (عليها) وللامر ، ولذلك نقل عن علي بن بابويه القول بالوجوب ، لكنه ضعيف للاصل ، مع عموم البلوى به ، المؤيد بالشهرة العظيمة ، ولما في بعض الأخبار من لفظ ينبغي ، وعن كتاب دعائم الاسلام (١) عن ابي جعفر (عليه السلام) انه قال : « إنا نأمر نساءنا الحيض ان يتوضأن عند وقت كل صلاة فيسبغن الوضوء ويحتشين بحرق ثم يستقبلن القبلة ، الى ان قال : فقيل لابي جعفر (عليه السلام) : ان المغيرة زعم انك قلت يقضين ، فقال : كذب المغيرة ما صلت امرأة من نساء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولا من نساءنا وهي حائض ، وانما يؤمرن بذكر الله كما ذكرت ترغيباً في الفضل واستجاباً » هذا مع عدم صراحة كلامه في الخلاف إذ قد يحمل لفظ الوجوب على للشبوت كما وقع مثل ذلك في عبارته على ما قيل . وتام الكلام فيه في الحيض ان شاء الله تعالى .

(وعلى الرابع عشر) مضافاً الى مكان تعليقه باستحباب الصلاة في اول الوقت ، ولا يمكن إلا بتقديمه ، ما رواه في الحقائق (٢) عن الشهيد في الذكرى من قولهم عليهم السلام : « ما قر الصلاة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت » وعن النهاية انه قال : للخبر . هذا مع انه نقل انه اُفتي به في الوسيلة والجامع والنزهة والدروس والبيان والتفلية والمنتهى ونهاية الاحكام والدلائل ، وقد تقدم ما في الذكرى ، وكأنه

(١) المروي في المستدرک فی الباب ٢٩ من ابواب الحيض حديث ٣ بإدنى تغيير .

(٢) المروي في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الوضوء حديث ٥ .

مستغن عن الدليل لأن المعروف من السلف التأهب لفريضة والمحافظة على نوافل الزوال والفجر . فإني كشف اللثام أن الخبر لم اعثر عليه ، وأما الاعتبار فلا يرى الوضوء للقدم إلا ما يفصل للكون على الطهارة ، ولا معنى للتأهب لفرض إلا ذلك . غير واضح . والفرق بينه وبين الكون على الطهارة في غاية الوضوح .

(وعلى الخامس عشر) مضافاً إلى نفي الخلاف عنه في كشف اللثام ، الأخبار الكثيرة منها (١) «الوضوء على الوضوء نور على نور» وقضية إطلاقها عدم اشتراط فصل فعلي كعبادة ونحوها ، ولا زمني في مشروعيتها كما أن قضيتها استجابه لنفسه لا مشروطاً بصلاة من فرض أو قل . فإني عن بعضهم من التقييد به كما عن آخر التفصيل بين من يحتمل صدور الحدث منه فلا يشترط فيه وبين غيره فيشترط ضعيف . نعم لا استبعد تأكده للصلاة لا سيما الغداة والمغرب والعشاء . وعن بعضهم استجابه لسجود التلاوة والشكر واحتمل ذلك في الطواف ولم يثبت الجميع . وهل يجري التجديد في غير الوضوء من الأغسال أو المحتلئين ؟ وجهان أقواهما عدم لظاهر الفتوى ، وربما احتل لقوله (عليه السلام) (٢) «الطهر على الطهر» ومنه ينقدح الاستعجاب في المتخالفين .

(وعلى السادس عشر) قوله (صلى الله عليه وآله) (٣) «يا انس أكثر من الطهور يزد الله في عمرك» وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل فانك تكون إذا مت على طهارة شبيداً . وعن الإرشاد للديلمي (٤) عنه (صلى الله عليه وآله) : «يقول الله تعالى من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني» وعن نوارذ الراوندي (٥) عن أمير المؤمنين

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٨ - من أبواب الوضوء حديث ٧

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٨ - من أبواب الوضوء حديث ٣

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ١١ - من أبواب الوضوء حديث ٣ .

(٤) المروى في الوسائل في الباب - ١١ - من أبواب الوضوء حديث ٢ .

(٥) المروى في البحار في المجلد ١٨ في باب أسباغ الوضوء

عليه السلام : « كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اذا بالوا توضؤوا او تيمموا مخافة أن تدركم الساعة » .

(و منها) — جماع الحامل لما ارسله في المدارك ، ولقول النبي (صلى الله عليه وآله) في وصيته (١) لعلي (عليه السلام) « يا علي اذا حملت امرأتك فلا تجامعها إلا وانت على وضوء فانه ان قضي بينكما ولد يكون اعمى القلب بخيل اليد » .

(و منها) — أكل الجنب بل وشربه لرواية الحلبي (٢) « انه اذا كان الرجل جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ » وقوله (عليه السلام) بعد أن سأله عبد الرحمن (٣) « أياكل الجنب قبل ان يتوضأ ؟ قال : « انا لنكسل ولكن يغسل يده والوضوء افضل » وعن بعضهم حمل الوضوء في هذه الاخبار على غسل اليد . والوجه كما ورد (٤) في بعض الاخبار : « الجنب اذا اراد ان يأكل ويشرب غسل يده وتمضمض وغسل وجهه » واستقر به آخر لكثيره في الاخبار ، ولا يبعد التخيير بينهما أو حمل هذه على تكلية الوضوء . ويأتي تمام الكلام في باب الجنابة ان شاء الله .

(ومنها) — دخول المساجد لما ارسله في المدارك ايضاً ، ولرواية مراز بن حكيم (٥) المروية عن كتاب مجالس الصدوق عن الصادق (عليه السلام) انه قال : « عليكم باتيان المساجد فانها بيوت الله في الارض ، ومن أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه

(١) المروى في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الوضوء حديث ١ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الجنابة حديث ٤ .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الجنابة حديث ٦ وفي الوافي « ويشبه ان يكون مما صحف وكان انا لنغتسل » .

(٤) المروى في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الجنابة حديث ١ .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الوضوء حديث ٢٠ .

وكتب من زوّاره . وللمرسل الآخر (١) « ان في التوراة مكتوباً ان بيوتى في الارض المساجد فطوبى لعبد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي » الحديث . وربما استدل عليه بقول امير المؤمنين (عليه السلام) (٢) : « من أحسن الطهور ثم مشى الى المسجد فهو في الصلاة ما لم يحدث » . وقد يتأكد الاستحباب اذا أراد الجلوس فيه « لمرسلة العلاء ابن الفضيل (٣) عن رواه عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « اذا دخلت المسجد وانت تريد ان تجلس فلا تدخله إلا طاهراً » . والوهن في الدلالة مجبور بفتوى كثير من الاصحاب كما عن الوسيلة والزهة والجامع والنهاية والارشاد والمنتقى والسرائر والبيان والمفاتيح وغيرهن وبه صرح في كشف الغطاء والحقائق وكشف اللثام وشرح شيخنا للقواعد . وعن ابن حمزة إلحاق كل موضع شريف . وفي كشف الغطاء : « ويقوى القول برجحانه للدخول في كل مكان شريف على اختلاف المراتب بقصد تعظيم الشعائر من قباب الشهداء ومحال العلماء والصلحاء من الاموات والاحياء » .

و (منها) — النوم لقوله (عليه السلام) (٤) : « من تطهر ثم آوى الى فراشه بات وفراشه كسجده » وعن الشهيد احتمال ارجاعه الى الكون على الطهارة والظاهر خلافه ولا مانع من كون الحدث غاية للوضوء للرواية وعن جماعة الفتوى به .

و (منها) — للمجامع اذا اراد أن يجمع مرة اخرى قبل الغسل لتلك الموطوءة او غيرها لقول الصادق (عليه السلام) (٥) في مرسل ابن ابي نجران « اذا أتى الرجل جاريته

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الوضوء حديث ٤ وابواب احكام المساجد باب ٣٩ حديث ١ من كتاب الصلاة .

(٢) المروى في البحار في المجلد ١٨ في باب علل الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣٩ - من ابواب احكام المساجد حديث ٢ من كتاب الصلاة .

(٤) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الوضوء حديث ١ .

(٥) المروى في الوسائل في الباب - ١٥٤ - من ابواب مقدمات النكاح وآدابه حديث ١

ثم اراد ان يأتي الاخرى تَوْضُأً « وقول الرضا (عليه السلام) (١) في خبر الوشا « كان ابو عبدالله (عليه السلام) اذا جامع واراد ان يجمع مرة اخرى تَوْضُأً واذا اراد ايضاً تَوْضُأً « و (منها) — كتابة القرآن لخبر علي بن جعفر (٢) سأل اخاه (عليه السلام) « أيجل ان يكتب القرآن في الالواح والصحف وهو على غير الوضوء ؟ قال : لا . »

و (منها) — القدوم من سفر لقوله (عليه السلام) (٣) : « من قدم من سفره فدخل على أهله وهو على غير وضوء فرأى ما يكره فلا يلومن إلا نفسه . »

و (منها) — للزوجين ليلة الزفاف لقول ابي جعفر (عليه السلام) (٤) في خبر ابي بصير « اذا دخلت عليك ان شاء الله فمرم قبل ان تصل اليك ان تكون متوضئاً ثم لا تصل اليها حتى تتوضأ قبل . »

و (منها) — جلوس القاضي في مجلس القضاء كما عن النزهة ولم نقف له على دليل بالخصوص كما اعترف به كاشف اللثام والحدائق لكنه ذكره بعض الفقهاء ويحتمل ان يلحق به كل مجلس انعقد اطاعة الله كمجلس الدرس والوعظ وغيرها لكن قد عرفت ان الملحق به غير ثابت .

و (منها) — ادخال الميت القبر لقول الصادق (عليه السلام) (٥) في خبر عبدالله الحلبي ومحمد بن مسلم « تَوْضُأً اذا أدخلت الميت القبر » وقيل (ومنها) تكفينه اذا اراد من يغسله ان يكفنه ويأتي ان شاء الله الاستدلال عليه وقيل (ومنها) قبل غسل الجنابة

(١) المروى في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الوضوء حديث ٢ وفي الوسائل اذا جامع واراد ان يعاود تَوْضُأً وضوء الصلاة واذا اراد ايضاً تَوْضُأً للصلاة .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب الوضوء حديث ٤ .

(٣) المروى في المستمسك عن المقنع في الوضوءات المستحبة .

(٤) المروى في الوسائل في الباب - ٥٥ - من ابواب مقدمات النكاح وآداب حديث ١

(٥) المروى في الوسائل في الباب - ٥٣ - من ابواب الدفن حديث ١

عند الشيخ في كتابي الاخبار لأن أبا بكر الحضرمي (١) سأل أبا جعفر (عليه السلام) « كيف يصنع اذا اجنب ؟ فقال : اغسل كفك وفرجك وتوضاً وضوء الصلاة ثم اغتسل » واحتمل كاشف اللثام تنزيهه على ارادة السائل كيف يصنع اذا اجنب واراد النوم فقال له افعل ذلك (ومنها) وضوء الميت مضافاً الى غسله ويأتي دليله ان شاء الله تعالى . هذا كله فيما يستحب الوضوء له ، بقي الكلام

(فيما يستحب الوضوء منه)

وهو امور : (الاول) الضحك في الصلاة ، لخبر زرعة (٢) عن سماعة سأل « عما ينقض الوضوء ؟ فقال : الحدث تسمع صوته او تجرد ريمحه ، والقرقرة في الاثناء تصبر عليها والضحك في الصلاة والتي » وفي المدارك : « القهقهة في الصلاة عمداً » . ولم افق له على نص في ذلك ، وعن ابن الجنيد : « ان من قهقه في صلاته متعمداً لنظر او سماع ما اضحكه قطع صلاته واعاد وضوءه » : كللتقول عن ابي حنيفة من ان القهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود توجب الوضوء ، إلا انه لم يقيد كما قيد . وعلى كل حال فالاجماع منعقد على خلاف ابن الجنيد ، وستسمع ان شاء الله فيما يأتي الاخبار الحاضرة للاحداث التي توجب الوضوء ، وهذا ليس منها ، ولعل عبارته محمولة على الاعادة استجاباً .

(والثاني والثالث والرابع) الكذب والظلم والاكثر من انشاد الشعر الباطل ، لخبر زرعة (٣) عن سماعة « عن نشيد الشعر هل ينقض الوضوء او ظلم الرجل صاحبه

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٤ - من ابواب الجنابة حديث ٦ بادنى تغيير .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١١ وفي الوسائل القرقرة في البطن إلا شيئاً تصبر عليه .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٢ .

او الكذب ؟ فقال : نعم إلا ان يكون شعراً يصدق فيه او يكون يسيراً من الشعر الأبيات الثلاثة او الاربعة فاما ان يكثر من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء « وقيد في المدارك انشاد الشعر الباطل بما زاد على اربعة أبيات . ولعله لما شتمت من الخبر . وقد يراد به التمثيل ، والانشاء اقوى من الانشاد ، وتكرير البيت والبيتين لا يوصفها بالكثرة . ولو انشد ثم حذف منه بحيث افسد شعره احتمل خروجه عن الحكم . ولعل الاولى خلافه ، ولا دخل للاتصال والانفصال فلو قرأ في اوقات متعددة بحيث يكون مجموعها كثرة ترتب الحكم .

(الخامس) خروج الودي بالمهملة بعد خروج البول والاستبراء منه ، لقول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر ابن سنان : « والودي فنه الوضوء لانه يخرج من دريرة البول » وربما حملت على ما اذا لم يستبرأ من البول لانه حينئذ لا ينفك من ممازجة اجزاء . منه والاولى خلافه لانه لا يعرف كونه ودياً إلا بعد الاستبراء وإلا لكان من البلل المشتبه وهو محكوم عليه بالبولية ، وإلا لو فرض انه يعلم كون الخارج ودياً لم يكن عليه وضوء وان لم يستبرأ ، فتأمل . ويمكن حمل الرواية على التقية ، لانه مذهب الجمهور كما نقل في المعتبر .

وهنا (فائدة نافعة) في المقام وغيره ، وهي قد ذكر بعض مشايخنا : أن الخبر اذا علم خروجه مخرج التقية في وجوب او تحريم يحكم من جهته بالاستحباب أو السكراهة . وربما يكون الذي دعاه الى ذلك حكم الأصحاب بالاستحباب في كثير من هذه المقامات مع كون اخبارها موافقة للعامة . وقد يناقش فيه بان حمل الأمر على التقية يقتضي البقاء على الحقيقة واستعماله في الندب يقتضي المجاز ، واحتمال ان يقال إنا نستفيد منه حكم الندب من دون استعمال اللفظ فيه كما ترى ، كالحقول بان الأمر

(١) المروى في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٤

الخارج أفاد شيئين الأول الوجوب والثاني الرجحان وكون الأول للتقية لا يصير الثاني كذلك ، نعم لو لم يعلم خروجه منخرج التقية لسكنه قابل للحمل عليها وعلى الاستحباب بعد ان علم عدم ارادة ظاهره . احتمال ترجيح التقية ، لانها اقرب الاحتمالات بالنسبة الى اخبارهم عليهم السلام ، مع كونه فيه ابقاء للأمر على حقيقته . واحتمل ترجيح التنب لانها المجاز الشائع حتى قيل انه مساو للحقيقة . مضافا الى اصالته وعدم وجود سبب التقية ، ولغتهم العربي بعد تأليف الخبرين مثلا والقطع ببقاء الأول على حقيقته ، فانه اذا قال لا ينقض الوضوء إلا هذه الأشياء المخصوصة ، وليس الودى منها ، ثم قال تَوْضَأُ من الودى ، وكنا قاطعين ببقاء الأول على حقيقته وعدم العلم بوجود سبب التقية ، ينصرف الذهن الى ارادة حمل الأمر على التنب ، ولعله لذا حكم بعض الاصحاب بالتنب ، وان وافق الخبر العامة ، لانه لا يعلم بذلك انه خرج لها ، فحمله على التنب حينئذ اولى فتأمل جيداً .

(السادس) المذني ، وقيل بنقضيته ، والصحيح عدم وتحمل الأخبار المعارضة على التنب او التقية كما سيأتي ان شاء الله .

(السابع والثامن والتاسع) الرعاف والتي والتخليل يسيل الدم . وفي المدارك تقيدهما بما اذا كرههما الطبع ، قال الصادق عليه السلام (١) في خبر ابي عبيدة : « الرعاف والتي والتخليل يسيل الدم ، اذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء » ولعله لذلك قيله في المدارك بما محتم . ويحتمل الرواية ان تكون ردّاً على القائلين بالنقض فيكون المعنى انه لا ينقض الوضوء إلا اذا استكرهت ، كناية عن الاحداث .

(العاشر والحادي عشر) مس باطن الدبر او باطن الاحليل لخبر عمار (٢) : « من

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٢ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٠ .

مس باطن دبره او باطن إجليله أعاد الوضوء .

(الثاني عشر) نسيان الاستنجاء قبل الوضوء لقول أبي جعفر (عليه السلام) (١) في خبر سليمان بن خالد : فيمن توضأ ونسي غسل ذكره « ثم يعيد الوضوء » .
(الثالث عشر والرابع عشر) التقييل بشهوة او مس الفرج كما في المدارك وعن النفلية والتهديب والاستبصار في وجهه ، لقول الصادق (عليه السلام) (٢) : « اذا قبل الرجل المرأة بشهوة او مس فرجها أعاد الوضوء » ولعل الاستحباب في هذه الامور وما شابهها إنما هو تأكيد استحباب التجديد .

(الخامس عشر) قبل الأغسال المسنونة كما عن الكافي والبيان والنفلية لقول الصادق (عليه السلام) (٣) : « كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابة » وفيه المناقشة السابقة .

(السادس عشر) قبل الأكل وبعده كما عن النزهة ، قيل للأخبار ، والفاظ الشارع تحمل على الحقائق الشرعية فلا معنى لجل الوضوء فيها على غسل اليد .

(السابع عشر) بعد الاستنجاء بالماء للمتوضي قبله وان كان قد إستنجع كما في المدارك وعن النفلية والبيان : لقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمار : (٤) « وفي الرجل ينسي غسل دبره بالماء حتى صلى إلا انه قد تمسح بثلاثة احجار ، ان كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء وان كان قد خرجت تلك الصلاة التي

(١) المروي في الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩ راجع الوسائل .

(٢) المروي في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩

(٣) المروي في الوسائل في الباب - ٣٥ - من ابواب الجنابة حديث ١ .

(٤) المروي في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١ بادي تغيير .

صلى فقد مجازت صلاته وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة .

(الثامن عشر) الغضب ، لما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) (١) : « إذا غضب أحدكم فليتوضأ » . والظاهر عدم استحباب الوضوء بأكل مامسته النار ، أو لمس النساء ، أو أكل لحم الجوز ، أو قص الشارب ، أو تقليم الأظفار ، أو تنف الأبط ، أو الاحتجام ، أو مس كلب ، أو مصافحة مجوسي ، والأمر بالوضوء في الأسيرين (٢) محمول على التنظيف - ولا من الردة ، ولا من الدم السائل من أحد السبيلين إذا لم يستصحب حدثاً ، ولا من المضاجعة ، لأن كثيراً من هذه الأشياء ذهب اليه بعض العامة . وربما نقل عن بعض الأصحاب كابن الجنيّد والصدوق ، ولكن بعض منها فاقد للدليل ، والبعض الآخر متروك العمل به ولو على جهة الاستحباب بين الأصحاب ، وإنا وإن تسامحنا في أدلة السنن لكن لا إلى هذا المقدار . ويأتي إن شاء الله تعالى تحقيق مسألة التسامح في أدلة السنن ، وكثير من الأحكام المتقدمة مبنية عليها ، والعمدة فيها نصوص (٣) « من بلغه ثواب على عمل أو تبه وإن لم يكن كما بلغه » وفيها الصحيح وغيره وهي متقاربة المضمون ، لا ما ذكره بعضهم من الاحتياط والرجحان العقلي ونحوها مما لا يصلح مدركا لذلك ، بل النصوص المزبورة لولا الانجبار بالشبهة لا تدل على ذلك بحيث تكون مخصصة لما دل على اعتبار العدالة في حجية خبر الواحد ، على أن التعارض من وجه ، بل لا تخلو نفس الدلالة على ذلك من اشكال من وجوه ، فتأمل جيداً .

(فائدتان)

(الأولى) أنه لا بأس بجمع غايات متعددة في وضوء ، وليس ذلك من التداخل

(١) المروية في المستدرک فی الباب - ٤٧ - من ابواب الوضوء حديث ١

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٤٠٥

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب مقدمة العبادات

في شيء لعدم تعدد الأمور به ، اذ رفع الحدث غير قابل للتعدد في زمان واحد . ولا يشترط في هذا الجمع ان يلاحظ عليه كل غاية ، بل يكفي ولو كان المجموع علة ، بل لو ضم وكان المقصود غيره اكتفي به بمعنى حصول الثواب له بمجرد ذلك . وان لم يقع فعل الغاية بعده ، على اشكال في الاخير ، نعم لا اشكال في حصول ثواب فعل الغاية لو فعلت معه ، بل وان لم تكن ملاحظة ، فضلا عن ان تكون كذلك ، تبعا لكون المدار فيه على ايقاع الفعل حال الطهارة .

(الثانية) ان الوضوء المستحب الذي لم يجمع الحدث الا كبر وكان المقصود به ما لا يشترط فيه الطهارة كدخول المساجد وقراءة القرآن أو الكون على الطهارة قد ذكر في الذخيرة أن فيه أقوالا ستة : (الاول) صحة الوضوء مطلقا ورفع الحدث ويجوز الدخول به في الفريضة ، ونسب الى الحق في المعتبر المبل اليه ، بل عن بعض التأخرين انه الظاهر من مذهب الأصحاب كما عن آخر دعوى الاجماع عليه (الثاني) عدم ارتفاع الحدث به مطلقا كما عن الشيخ في جواب المسائل الحليات (الثالث) صحة الوضوء مطلقا ويجوز الدخول به في الفريضة إلا اذا نوى وضوء مطلقا كما عن المنتهى .

(الرابع) صحته بالمعنى المذكوران نوى ما يستحب له الطهارة لأجل الحدث كقراءة القرآن وعدمها ان نوى ما يستحب لا للحدث كتجديد الوضوء كما عن التذكرة (الخامس) عدم الصحة ان كان الاستحباب لا باعتبار الحدث كتجديد الوضوء وكذا ان كان باعتباره . لكن لم يقصد الكمال وصحته ان قصد كما عن العلامة في النهاية (السادس) الصحة ان قصد ايقاع ما الطهارة مكملة له ، وكذا ان قصد الكون على الطهارة وعدم الصحة في غير الصورتين كما عن الشهيد في الذكرى ، وعنه انه قال : « وفي نية الوضوء للنوم نظر لانه نوى وضوء الحدث » .

(قلت) : هذا الكلام كغيره من كلام بعض الاصحاب لا يخلو من إجمال ، وتحرير البحث ان يقال ان في المقام مسألتين (الاولى) اشتراط صحة الوضوء بنية رفع الحدث خاصة

أو به أو بينة ما هو شرط في صحته ، كالصلاة ، أو بها ، أو بما هو شرط في كماله كقراءة القرآن ودخول المساجد ونحو ذلك ، وعدم اشتراط ذلك كما هو الأقوى على ما سيأتي ان شاء الله في النية (الثانية) ان الوضوء المندوب بعد انعقاده صحيحاً باستجلباته للشرائط هل يرفع الحدث ويدخل به في الفريضة أولاً ؟ فنقول لا اشكال بل لا خلاف في صحة الدخول في الفريضة بما كان من الوضوء المندوب لصلاة نافلة ونحوها مما يشترط في صحته رفع الحدث وان لم تكن الغاية واجبة ، وأما ما لم يكن كذلك كدخول المساجد وقراءة القرآن مما لا يشترط في صحته الوضوء فالظاهر انه كذلك ايضاً . اذ عدم جواز الدخول به في الفريضة اما لسكون مثل هذه الوضوءات كالأغسال المندوبة لا ترفع حدثاً والفرض ان رفعه شرط في صحتها ، واما لان الصلاة مشروطة بالوضوء وان كان الشخص مرفوع الحدث ، لقوله تعالى « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا » (١) واما لان الوضوء فيها إنما يرفع حكم الحدث بالنسبة لتلك الغاية دون غيرها كالصلاة ونحوها . والكل كما ترى ، أما الأول فهو مع منافاته لاطلاق لفظ الطهارة على كثير منها التي قد عرفت انها حقيقة في الرفع للحدث ، وللمقطوع به على الظاهر من ملاحظة الأدلة - يمكن تحصيل الاجماع على خلافه ، كالثاني لتخصيص الآية بالمحدثين . نقولاً عليه الاجماع من المفسرين (عليه) بل في المعتبرة (٢) أن المراد اذا قمتم من النوم . ونحوها الثالث لاتحاد حكم الحدث بالنسبة الى جميع آثره ، اذ لم نعهد شخصاً متطهرأ من الحدث للمسجد غير متطهر بالنسبة الى غيره . وذلك كله واضح ، وفي السرائر دعوى الاجماع على جواز الدخول في الفريضة ، قال فيها : « يجوز ان يؤدي بالطهارة المندوبة الفرض من الصلاة بدليل الاجماع من اصحابنا » . وفي التذكرة : « يجوز ان يصلي بوضوء واحد جميع الصلوات فرائضها وسننها ما لم يحدث سواء كان الوضوء فرضاً أو نقلاً سواء توضعاً

(١) سورة المائدة آية ٨

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٧ .

لنافلة أو فريضة قبل الوقت أو بعده مع ارتفاع الحدث بلا خلاف ، أما مع بقاء الحدث فقولان سيأتي تحقيقهما « انتهى قلت : نعم قد يقع الاشكال في مثل الوضوءات المندوبة التي لم تكن مشروعة لرفع الحدث كوضوء التجديد والمجامع للأكبر والذي هو لأحد الأسباب المتقدمة من التي والرافع ونحو ذلك لو صادفت حدثاً ، كما أو ظهر فساد الوضوء الأول أو عدم وجود حدث أكبر . ولعل الأقوى فيها جميعها ذلك أيضاً على اشكال في الأخيرين سيما في أولهما ، وذلك لما استعرف أن شاء الله تعالى من أن المستفاد من الأدلة كون الوضوء من باب الأسباب ، وأن رفع الحدث إنما هو من الآثار المترتبة عليه التي لا مدخلية لنية المكلف فيها ، مع ما يستفاد من أن مشروعية التجديد إنما هو لتلافي خلل الأول . وقد يستدل عليه مضافاً إلى ذلك بقوله (عليه السلام) (١) : « لا ينقض الوضوء إلا حدث » وقوله (عليه السلام) (٢) : « إذا استيقنت أنك توضأت فإياك أن تمحط وضوءه أبداً حتى تستيقن أنك أحدثت » ونحوهما ، لظهورهما في كون الوضوء والحدث متعاقبين لا يمكن حصول أحدهما مع الآخر إلا بالدليل ولأن حصر الناقض له في الحدث كالصرح بكونه رافعاً لما يرد عليه منه . وقد يفرق بين التجديدي وغيره من المجامع للأكبر بكون مشروعية الأول لتلافي الطهارة الأولى دون الثاني والأقوى ما ذكرنا ، فتأمل .

﴿ والواجب من الغسل ﴾

من غير اشكال في الذي سببه جنابة ﴿ ما كان لأحد الأمور الثلاثة ﴾ المتقدمة على قياس الوضوء ، ﴿ أو لدخول المساجد أو لقراءة ﴾ شيء من سور ﴿ العزائم ان وجبا ﴾

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٤ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٧ مع

التغيير في اللفظ .

كما سيظهر لك في باب غسل الجنابة ، ومثله في ذلك بالنسبة الى الخمسة ايضاً
 غسل الحيض والنفاس ، بل هو اجمالي في الثلاثة الاول ، ولا اعرف فيه تحليفاً في
 الاثنين ايضاً ، كما يشعر بنفيه عنه المحكي عن الروض والمسالك ، حيث جعل
 ما يحرم على الحائض اقسام ثلاثة منها ما غايته النقاء دون الغسل كالطلاق . ومنه ما غايته
 الغسل دون النقاء ، وذكر الخمسة ، ومنه ما هو مختلف فيه كالصوم . قيل وكذا
 كلام العلامة في نهاية الاحكام يشعر بذلك ايضاً . وعن الجامعة الاجماع على
 الوجوب للمساجد وقراءة العزائم ، لكن في المدارك عن بعض أنه قوي عدم وجوب
 الغسل لهما ، واكتفى في الجواز باقتطاع الدم لعدم التسمية بعده عرفاً ولغة ايضاً . وان قلنا
 إن المشتق لا يشترط في صدقه بقاء اصله كما في مثل المؤمن والكافر والحلو والحامض كما
 قرر في محله ، قال : وما ذكره غير بعيد غير ان المشهور اقرب . قلت : ويدل
 على المختار مضافاً الى ما سمعت والى استصحاب المنع الثابت قبل اقتطاع الدم ان الظاهر
 كون المنشأ هو الحدث ، كما يشعر به الجمع بين الحائض والجنب في الحكم ، واطراد
 المنع في النقاء التخلل ، وعدم قصور حدث الحيض عن الجنابة ان لم يكن أشد منه .
 واطلاق اسم الحائض باعتبار الحدث كثير شائع ، ومنه قولهم : يجب على الحائض
 الغسل ويجوز وطء الحائض بعد اقتطاع الدم قبل الغسل ونحو ذلك . والمراد بالحائض
 هنا هذا المعنى لا ذات الدم . والقول في النفاء كما في الحائض حرقاً بحرف ، مع
 ثقل الاتفاق على تساويها في الاحكام . واما المستحاضة فلا نزاع في وجوب الغسل
 فيها للصلاة والطواف ، وكذا من كتابة القرآن لحرمته في حال الحدث ، مع عدم
 الإشكال في كون دمها حدثاً . وأما دخول المساجد وقراءة العزائم فالظاهر من المصنف
 (رحمه الله) وغيره ممن عبر كمبارته اشتراطها ايضاً بالغسل ، وهو الظاهر من كلمات
 الاصحاب فيما يأتي في الاستحاضة من تعليقهم صيرورتها بمنزلة الطاهر على فعل ما وجب
 عليها من الاعمال ، وفي جملة منها ما يظهر منها انها ان لم تفعل حرم عليها ما كان يحرم

على الحائض . وعن حواشي التحرير : وأما حدث الاستحاضة الموجب للغسل فظاهر
الاصحاب أنه كالحيض . وعن شارح النجاة : الاجماع على تحريم الغايات الخمس على
المحدث بالكبر مطلقاً عند المس وربما يشعر به أيضاً المحكي من عبارة الغنية والمعتبر
وال تذكرة .

فظهر لك حينئذ انه لا ينبغي الاشكال في ذلك ، فما ينقل عن الروض من
جواز دخولها المساجد مع امن التلوين من دون توقف على غسل ضعيف ، كالمقول
عن المعالم من تجواز قراءة العزائم خاصة من دون غسل ، وما عن ظاهر المجمع من
جوازها معاً ، لما عرفت وتعرف ان شاء الله فيما يأتي .

وأما غسل المس فلا ينبغي الاشكال في اصل وجوبه على المشهور شهرة كادت
تكون اجماعاً بل هي كذلك ، لعدم قدح خلاف المرتضى (رحمه الله) في ذلك ،
إما لمعلومية نسبه أو لغيره ، مع أننا لم نعرف له موافقاً قديماً وحديثاً ، ولذا حكى
الشيخ في جنائز الخلاف الاجماع ، فقال : « دليلنا اجماع الفرقة ومن شذ منهم لا يعتد
بقوله » . قلت : ويدل عليه مضافاً الى ذلك الأخبار الكثيرة التي كادت تكون
متواترة ، بل قيل انها كذلك المشتمة على انواع الدلالة على المطلوب . ويأتي التعرض
لذكرها في محله ان شاء الله ، لكن ليس فيها على كثرتها ما يدل على الوجوب الغيري
وعلى شرطية الصلاة أو غيرها عدا الرضوي : (١) « اذا اغتسلت من غسل الميت
فتوضاً ثم اغتسل كفعلك من الجنابة ، وان نسيت الغسل فذكرته بعد ما صليت
فاغتسل واعد صلاتك » ومن هنا توقف في المدارك فقال : « لم أقف على ما يدل
على ما يقتضي اشتراطه في شيء من العبادات ولا مانع من ان يكون واجباً لنفسه ،
كغسل الجمعة والاحرام عند من اوجبها . نعم ان ثبت كون المس ناقضاً للوضوء إتجه

(١) المروى في المستدرک فی الباب - ٨ - من ابواب غسل المس حديث ١ .

وجوبه للامور الثلاثة ، إلا انه غير واضح « انتهى . وربما تبعه عليه بعض متأخري
 المتأخرين ، وقد يؤيد بما في صحيح الجليبي عن الصادق (عليه السلام) (١) في رجل
 أمّ قوماً فصلّى بهم ركعة ثم مات ، قال : « يقدمون رجلاً آخر ويعتدون بالركعة
 ويطرحون الميت خلفهم ويفتسل من مسه » لاشعاره بإرادة الاختسل بعد الصلاة . إلا
 انه مع عدم صراحته بذلك قد يكون المراد منه التذلل لعدم وجوب الغسل هنا لكون
 المس حال الحرارة ، كما يقضي به قرب موته منه . وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في
 ضعفه ، بل بحسب الظاهر كأنه خرق للاجماع المركب ، لانفاق القائلين بوجوبه على
 حديثه وناقضيته للطهارة كما حكاه عنهم في المصاييح ، ناقلاً للتصريح به عن المقنعة
 والنهاية والاقتصاد والجل والعقود والسكافي والفنية والاشارة والوسيلة والسرائر
 والمنتهى والدروس والذكرى والبيان والروض وكفاية الطالبين وجامع المقاصد وفوائد
 الشرائع ومنهج السداد والرسالة الفخرية وغيرها من كتب المتقدمين والمتأخرين ،
 قال : « وهو امر مقطوع به في كلامهم ولا خلاف فيه إلا من نفى وجوب غسل المس »
 قلت : ويؤيده السيرة المستقرة والعمل المستمر في الأعصار والأمصار على عدم فعل
 شيء مما يشترط بالطهارة كالصلاة ونحوها قبل فعله ، وقد نقل عن جماعة التصريح
 بتوقف الغايات الثلاثة عليه وهي الصلاة والطواف ومس كتابة القرآن ، كما هو ظاهر
 المصنف وغيره ممن عبر كعبارته ، ولعله قضية كلام من صرح بحديثه وناقضيته للطهارة
 ممن عرف ، لمكان اشتراط هذه الغايات الثلاثة بارتفاع الحدث . وربما استدلل عليه
 كما في المصاييح وغيرها بعموم قوله (ع) (٢) : « في كل غسل وضوء إلا الجنابة » ، مع
 اتفاق الأصحاب على ذلك إلا من شذ ، ولأن المس ناقض ، وإلا لم يجب به الوضوء

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٤٣ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٣٥ - من أبواب الجنابة حديث ٧ .

قطعا ، فانه لا يجب إلا على المحدث اتفاقا كما قيل . لكن قد يناقش فيه بان أقصى ذلك ناقضية الطهارة به ، وهي لا تستلزم وجوب الغسل للصلاة اذ قد يكتفى في رفع الحديث بالوضوء حينئذ ، وان وجب الغسل تعبدآ بناءً على استقلاله في رافعية الأصغر وان كان منضمًا مع الأكبر ، اللهم إلا أن يقال إن المناسق منها انه حدث لا ترتفع حديثه إلا بالوضوء والغسل . وربما استدل عليه أيضا بما (١) في روايتي الفضل بن شاذان ومحمد بن سنان عن الرضا (عليه السلام) من تعليل الأمر بغسل المس بالطهارة لما أصابه من فضح الميت قال (عليه السلام) في الأولى : « إنما امر من يغسل الميت بالغسل لعله الطهارة مما أصابه من فضح الميت لأن الميت إذا خرج منه الروح بقي أكثر آفته » وكذا في الثانية مع زيادة « فلذلك يتطهر منه ويطهر » وهو وان أمكن المناقشة فيه سيما في الأولى ، لكنه لا بأس به مؤيدآ ، وإنما العمدة ما عرفت من ظهور اتفاق الأصحاب على ذلك مع التأييد بما في الفقه الرضوي (٢) وما عساه يشعر به ضمه في الأخبار مع ما يوجب الغسل من جهة الحدث ، بل لعله المناسق من الأمر بالاغتسال منه ، بعد ملاحظة ما كان من قبيله من هذه الأغسال . لكن جميع ذلك إنما يقضي بوجوب الغسل لهذه الغايات الثلاثة دون غيرها من البث في المساجد وقراءة العزائم ، وان كان ظاهر المصنف وغيره ممن اطلق وجوب الغسل للغايات الخمس ذلك ، بل عن بعضهم نسبته الى الأشهر ، إلا انه لا دليل عليه . فالأصل يقتضي عدمه والقياس لا نقول به وفاقا للنقول عن الروض والموجز وغاية المرام . وعالم الدين وجامع المقاصد وحواشي التحرير والارشاد والجعفرية والطالبية ومنهج السداد وشارح النجاة بل في السرائر دعوى الاجماع على جواز دخوله المسجد وجلسه فيه . فظهر حينئذ ان الأقوى عدم وجوب غسل المس لغير ما يجب له الطهارة الصغرى .

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب غسل المس - حديث ١٢٥١١ .

(٢) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب غسل المس - حديث ١

﴿وقد يجب﴾ الغسل إذا كان من جنابة ﴿إذا بقي لطاوع الفجر من يوم يجب صومه﴾ مضيقاً أو موسعاً ﴿بمقدار ما يغتسل الجنب﴾ لمكان توقف صحة الصوم عليه على المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك على الظاهر كما حكى في الانتصار والخلاف والسرائر والوسيلة ، وعن الغنية وكشف الرموز وحواشي التحرير والروض والمقاصد العلية وكشف اللثام ، وعن المعبر والمنتقى والتذكرة نسبتها إلى علمائنا ، وكثر العرفان إلى أصحابنا ، والمذهب البارح أن القول بخلاف ذلك منقرض . وجامع المقاصد أنه استقر عليه مذهب الأصحاب وعن المنتهى والمختلف والسرائر تكرر حكايته في مسألة وجوب الغسل لنفسه . ويدل عليه مضافاً إلى ذلك خبر أبي بصير (١) عن الصادق (عليه السلام) فيمن أجنب في شهر رمضان ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح . قال : « يعق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً » وأخبار القضاء (٢) والقضاء مع الكفارة إذا نام فانه إذا بطل مع النوم فبدونه أولى . فما ينقل عن ظاهر الصدوق من الخلاف في ذلك وربما مال إليه جماعة من متأخري المتأخرين ضعيف جداً كأدلتهم من الأصل وظاهر الكتاب ، وخبر حماد بن عمار (٣) عن الصادق (عليه السلام) عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل وآخر الغسل إلى أن طلع الفجر فقال : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يجامع نساءه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر ولا أقول كما يقول هؤلاء الأقباب يقضي يوماً مكانه » . وخبر العيص (٤) سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب ما يمسك الصائم عنه وقت الإمساك - حديث ٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب ما يمسك الصائم عنه وقت الإمساك - حديث ٣ وفي الوسائل حماد بن عثمان . الأقباب جمع قبيب ككتف وهو من لا خير فيه من الرجال .

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب ما يمسك الصائم عنه وقت الإمساك - حديث ٤

فأخر الغسل حتى طلع الفجر قال : « يتم صومه ولا قضاء عليه » وقوله (عليه السلام) في خبر حبيب الخثعمي (١) : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متممداً حتى يطلع الفجر » الى غير ذلك ، إذ يجب الخروج عنها في مقابلة ما ذكرنا ، وحمل ما يقبل التأويل من الأخبار على إرادة التعجب والانكار أو مقاربة الفجر أو الفجر الأول أو العذر أو التقية ، ولعلها أصوب كما يلوح من ملاحظتها ، وكيف لا مع اشتغالها على ما تمتع من فعل النبي (صلى الله عليه وآله) وهو مناف لمنصب النبوة سيما بعد اشعارها بالمدائمة منه على ذلك ، مع انه لا إشكال في كراهته واقتضاه تأخير صلاة الصبح عن أول وقتها ، بل ترك صلاة الليل وهي واجبة عليه . فلا ينبغي الاشكال في هذا الحكم وعدم الالتفات الى الخلاف المذكور ، مع إمكان ارجاع عبارة الصدوق الى المختار فلاحظ وتأمل .

ثم أنه قد تشعر عبارة المصنف كغيره من بعض العبارات باختصاص هذا الحكم في غسل الجنابة دون غيره ، ويؤيده ذلك عبارات القدماء كما قيل عن التعرض لاشتراط صحة الصوم بغسل الحيض والنفاس والمس . اللهم إلا ان يكون اكتفوا عن الأولين بذكرهم شرط صحة الصوم الخلو من الحيض ، وتردد في المعتبر في وجوب غسل الحيض للصوم . قلت : وهو مما ينبغي القطع به بالنسبة الى غسل المس كما نص عليه بعضهم ونقل عن آخرين ، بل في المصاييح للعلامة الطباطبائي ان المستفاد من كلام الاصحاب هنا وفي كتاب الصوم القطع بعدم توقف الصوم عليه ، ولعل الأمر كما ذكر . ويؤيده مضافاً الى ذلك والى الأصل مع عدم الدليل عليه اطلاق المسلمين في سائر الأعصار والأمصار على تفصيل الأموات في شهر رمضان نهائياً من غير تكبير سيرة يحصل القطع بها برأي

(١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب ما يمسك الصائم عنه ووقت الإمساك حديثه

المعصوم . فما ينقل عن والد الصدوق في الرسالة من إيجاب القضاء للصوم والصلاة لمن نسي الغسل ضعيف شاذ ، مع انه احتمال الناقل لذلك ان في عبارته وهما من النسخ ، ويؤيده عدم نقل غيره عنه ذلك . مع أن عبارته فيها غالباً على وفق عبارة الفقه الرضوي وهي خالية عن ذلك . ومن العجيب ما ينقل عن الحديقة من نسبة اشتراط صحة الصوم به الى المشهور بعد ما عرفت ، ولعله أخذه من ذكر الاصحاب له في جملة ما يجب الغسل فيه لذلك وهو كما ترى . وأما بالنسبة للحيض فللمشهور بين المتأخرين انه كالجناية في ذلك ، بل عن بعضهم نفي الخلاف فيه كآخر دعوى الاجماع ، ولعل المراد المتأخرين ، وإلا فلم ينقل عن أحد من القدماء سوى ابن أبي عقيل ، وفي المصاييح ان كتب المتقنين كالنهاية والمنفعة والمبسوط والخلاف والجل والانتصار والمرامم والكافي والمهذب والوسيلة والغنية والسرائر خالية عن اشتراط الصوم بغسل الحيض والنفاس ووجوبها فيما يجب فيه . وقد ضبطوا في كتاب الصوم ما يوجب القضاء والكفارة أو القضاء وحده ولم يذكروا ذلك في شيء من القسمين . قلت : وكيف كان فلا ريب أن الأقوى وجوبه لذلك ، ويدل عليه مضافا الى ما تقدم والى الأصل في وجه سيما ان جعل الكف عنه داخلا في ماهية الصوم ، والى غلبة مشاركة غسله لغسل الجنب في كثير من الأحكام . بل قد يلحق أولويته من الجناية بالنسبة الى كل ما يشترط به لما دل ان حدث الحيض أعظم ، كما ذكره بعض الأصحاب ، ويشعر به (١) قوله (عليه السلام) : « قد جاء ما هو أعظم من ذلك » موثق أبي بصير (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « ان طهرت بئيل من حيضها ثم توانت ان تغتسل في شهر رمضان حتى أصبحت ، عليها قضاء ذلك اليوم » وهي وان كان لا تعرض فيها لغسل النفاس إلا ان الاجماع على

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الحيض - حديث ٢ وفيه قد أتاها ما هو أعظم من ذلك .

(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب ما يمسك الصائم عنه ووقت الامساك - حديث ١

مشاركة النفاس للحيض كاف في ذلك ، بل ادعى بعضهم في خصوص المقام ان كل من قال بوجوب غسل الحيض للصوم قال به بالنسبة الى غسل النفاس . نعم ظاهر الرواية مختص في شهر رمضان ، وربما يلحق به قضاؤه ، ولذا اقتصر عليها جماعة من المتأخرين كما نقل عنهم ذلك ايضاً بالنسبة الى غسل الجنابة ، لكنه لعله يخالف للمشهور ، بل الاجماع كما قيل ، إذ الاصحاب بين القول باشتراط مطلق الصوم واجباً كان او مندوباً بارتفاع هذا الحدث كما لعله الظاهر من ملاحظة كلامهم في الصوم ، وبين القول باشتراطه في خصوص الصوم الواجب مطلقاً مع قطع النظر عن غيره ، فخصوص الواجب حينئذ متيقن من غير تفصيل في أفرادهِ . ويأتي تمام الكلام فيه في كتاب الصوم ان شاء الله تعالى وكيف كان فظاهر المصنف (رحمه الله) والقواعد وعن التذكرة ونهاية الاحكام وجماعة من متأخري المتأخرين اختصاص وجوب الغسل للصوم في آخر الوقت ، وظاهرهم أنه متى قدم الغسل على ذلك نوي التدب ، وعلل بعدم تعقل وجوب الشرط قبل وجوب المشروط إلا أنه نزل ضيق الوقت بمنزلة دخوله ، ويقرب منه غيره . قلت : وحاصل الاشكال في المقام انه لا إشكال في وجوب الغسل للصوم مقدماً عليه ، مع أنه لا وجه لوجوب مقدمة الواجب قبل وجوب ذي المقدمة ، وكيف مع استفادة وجوبها من وجوبه ، فن هنا احتاجوا الى ما سمعت من التعليلات الضعيفة التي لا تدفع ضيماً بالنسبة الى ذلك ، إذ ضيق الوقت لا يحقق وجوب الصوم قبل وقته وهو الذي يجدي في وجوبها . ودعوى استفادة ذلك من شرطية الصوم به وان لم يتحقق وجوب الصوم فعلاً لا تقصر الوجوب عند الضيق ، بل مقتضاها الوجوب قبله ايضاً . ولذلك ارتكب بعضهم كالعلامة القول بالوجوب النفسي في التفصي عن ذلك . وهو غير مجد ايضاً إذ لا يليق به مع ذلك انكار الوجوب الغيري المعلوم ثبوته ، ضرورة توقف صحة الصوم عليه ، وأقصى القول بالوجوب النفسي انه اثبات له مع الوجوب الغيري ، والاشكال إنما جاء من جهة لكونه مستلزماً اما إنكار مقدميته أو إنكار وجوب مقدمة الواجب

وهما معاً باطلان . ومن العجيب ان العلامة (ره) مع قوله بالوجوب النفسي ذكر كما ذكر المصنف (رحمه الله) من أنه إنما يجب عند ضيق الوقت . وقيل إنه حكى عنه الاعتذار عن ذلك بان المراد بتضييق الوجوب بسببه وإنما الموجب له الجنابة . وفيه أنه مشعر بأن الفصل لا يجب إلا بوجوب واحد نفسي حاصل من حين وجود سببه لا بتضييق إلا بظن الموت او بتضييق العبادة المشروطة به ، وهو وان كان مطابقاً لظاهر المنقول عن القائل بالوجوب النفسي في جميع الطهارات من وجوبها بمحصول اسبابها وجوباً موسعاً لا بتضييق إلا بظن الوفاة او بتضييق العبادة المشروطة بها ، ولا استدلال القائلين بوجوب غسل الجنابة لنفسه بانه لو كان واجباً لغيره لزم جواز الاصباح على الجنابة في شهر رمضان لعدم وجوب الواجب لغيره إلا بعد دخول الوقت ، لكن ينبغي القطع بفساد ذلك كله لما عرفت من أنه لا إشكال ولا نزاع في الوجوب الغيري عند القائلين بالوجوب النفسي وأن الذي يتضييق بتضييق العبادة إنما هو الأول دون الثاني كالعكس في ظن الوفاة ، نعم قد يجتمعان ولا مانع من ذلك كما في غيرهما مما وجب لنفسه ولغيره . وكيف كان فقد ظهر لك ان القول بالوجوب النفسي لا يحسم مادة الاشكال ، ولعلك نقل عن البهائي أنه سلك مسلكاً آخر في التخلص عن ذلك وهو صرف وجوب الفصل للصوم عن ظاهره وجعل الغاية توطيئ النفس على إدراك الفجر طاهراً . وفيه مع وضوح فساده في نفسه ان وجوب التوطيئ على إدراك الفجر طاهراً فرع وجوب الفصل قبل الوقت ، فان صح فلا حاجة الى غيره ، وإلا لم يجب التوطيئ . وأعجب من ذلك ما اجاب به ابن اديس في السرائر بعد ان اورد الاعتراض على القول بالوجوب الغيري بما حاصله أن الجناب في ليالي شهر رمضان إن أوجبتم عليه الاغتسال قبل الفجر فقد رجتم الى القول بالوجوب النفسي من حيث لا تشعرون لعدم وجوب الواجب لغير قبل الوقت ، وان قلتم لم يجب كما هو قضية قولكم بتدنيته قبل الوقت خالفتم الاجماع إذ لا خلاف في اشتراط صحة الصوم بالطهارة من الجنابة قبل الفجر ، فيجب حينئذ لوجوب ما لا يتم

الواجب إلا به . وأجاب عن ذلك بوجهين الأول ان الامة بين قائلين : قائل بوجوب الغسل في جميع الشهور والايام والافات وهذا المعترض منهم ، وقائل بوجوبه فيما عتناه وشرحنه يعني به الوجوب للغير بعد الوقت وليس هاهنا قائل بالنذب في طول اوقات السنة إلا الوقت المتقدم في ليالي شهر رمضان ، قال : فانسلخ من الاجماع بحمد الله تعالى وحسبه بهذا عاراً وشناراً ، والثاني انا نسلم وجوب ما لا يتم الواجب إلا به لكن ما نحن فيه ليس من هذا القليل وذلك لتمامية الصوم بالاغتسال من دون نية الوجوب بل يكتفي بنية النذب قربة الى الله فيصبح حينئذ صومه بلا خلاف . قلت : وهو كما ترى فيه نظر من وجوه بل لا يكاد يستقيم له محصل ، ولذا قال العلامة في المنتهى في الاعتراض عليه بعد ان نقل ذلك وغيره عنه : « ومن أعجب العجائب إيجاب الغسل عليه وان لا ينوي الوجوب بل النذب ، فللمقتسل أن يقول إن كان الغسل ندباً فلي ان لا أفعله فان سوغ له الصوم من دون اغتسال فهو خلاف الاجماع ، والا لزمه القول بالوجوب أو القول بعدم وجوب ما لا يتم الواجب إلا به ، وإن كان واجباً فكيف انوي النذب في فعل واجب ، وعندك الفعل إنما يقع على حسب القصد والدواعي . فانظر الى هذا الرجل كيف يخط في كلامه ولا يحترز عن التناقض فيه » انتهى .

قلت : ويمكن التخلص عن هذا الاشكال الذي ألبأ هؤلاء الأصحاب الى مثل هذا الاضطراب بمنع اختصاص وجوب مقدمة الواجب بما بعد الوقت في مثل ما نحن فيه من الواجبات المنطبقة على تمام اوقاتها ونحوها من الواجبات المضيقة مما كانت المقدمات فيها تقدمها عليها لعدم سعة زمان فعلها إلا لها ، دون مقدماتها ، بشهادة جميع ما دل على وجوب مقدمة الواجب عليه من العقل والعرف وغيرها ، اذ لا ينبغي الشك في ان السيد اذا أمر عبده بالصعود على السطح عند الزوال من غير تأخير عنه كان مخاطباً بوضع السلم وغيره مما يتوقف عليه ذلك قبل الزوال ، وإلا عدت عاصياً مفوتاً للواجب عن وقته ، ومثله قطع المسافة للحج ونحو ذلك . وقولهم لا معنى لوجوب الشرط قبل

وجوب المشروط يدفعه بعد الاجماع على وجوب ما لا يتم الواجب إلا به من غير فرق بين سعة وقت الواجب له ولتقدمته أو لا ، أنهم ان أرادوا قبل الوجوب الأدائي فهو ممنوع إذ لا شاهد له من عقل ولا نقل بل ما شاهد ان على خلافه . وان ارادوا قبل الوجوب التطليقي فهو مسلم لكن المفروض في المقام وجوده ، ضرورة تقدم الأمر على المأمور به ، وهو كلف في إثبات الوجوب للمقدمات سيما ما اعتبر تقدمها عليه في صحة الفعل .

لا يقال : ان قضية ذلك إيجاب مقدمات الواجب المشروط قبل حصول شرط الوجوب ضرورة كون ما نحن فيه من الواجب الموقت واجباً مشروطاً بالنسبة للوقت فلو وجبت مقدماته قبل الوقت لوجب حينئذ فعل سائر مقدمات الواجبات المشروطة من الحج وغيره قبل تحقق شرط الوجوب وهو واضح الفساد . لأننا نقول أما أولاً فقد يفرق بين ما علق عليه الوجوب من المقطوع بحصول شرط الواجب فيه وعدمه فنلتزم بإيجاب مقدمات كل واجب مشروط يقطع فيه بحصول شرط الوجوب دون غيره ، وثانياً بإمكان الفرق أيضاً بين ما علق فيه نفس الوجوب كالأستطاعة بالنسبة للحج وبين ما كان التعليق فيه لأداء المكلف به مثل ما نحن فيه ، وثالثاً وهو الوجه بالفرق بين الشروط بالوقت وغيره باعتبار الاكتفاء بظن السلامة في الأول دون الثاني ، وبالفهم العرفي وغيرهما ، فتأمل جيداً فلن التحقيق عدم الفرق بين الوقت وغيره مما يكون الوجوب مشروطاً ، نعم الظاهر علم اعتبار الوقت في الوقت في وجوبه وإنما هو في صحته ، إلا ان يدل دليل على ذلك ، فالإيجاب فيه حينئذ مطلق قبل الوقت لا مشروط فيمكن حينئذ في وجوب مقدمته سيما اذا كان سبقها عليه معتبراً في صحته ، ضرورة كونها حينئذ مقدمة واجب مطلق ، وإن كانت الصلة معلقة على الوقت . فإن ذلك لا يقتضي كون الوجوب فيه مشروطاً . وحينئذ يتجه الجواب الثاني لا الثالث ، وبه يفرق بين المعلق الجواهر .

والشروط ، وبعبارة أخرى بين المقيد والمطلق ، وثالثة بين شرط الوجوب وتعليقه وبين صحة الواجب والأمور به ، والله العالم .

فاتضح لك بذلك كله وجه ما يندفع به ما ذكر سابقاً بحذافيره من غير حاجة الى القول بالوجوب النفسي ولا إسقاط وجوب ما لا يتم الواجب الا به ولا إنكار مقدمة الغسل للصوم ، نعم يتجه بناء على ما ذكرنا عدم اختصاص الوجوب بآخر الوقت كما هو ظاهر المصنف (ره) ومن تبعه ، لعدم الدليل ، بل لدليل العدم وهو إطلاق ما دل على وجوب المقدمات من الأمر بندي المقدمة ، بعد فرض العلم باشتراط تقدمها من غير تقييد بوقت كسائر الواجبات المطلقة ، لكنها تنضيق في آخر الليل لمكان انتهاء وقت وجوبها ، ولا ينافي ذلك القول بوجوبها للغير اذ المراد ان العلة في وجوبها الغير ولو تقدمت عليه بل تسرى للعلامة الطباطبائي (رحمه الله) حتى قال : « انه لولا النص والاجماع على تأخير وجوب هذا الغسل عن وقت الصلاة لا يمكن القول بمثله هنا ايضاً ، فان الصلاة في أول الوقت متصفة بالوجوب الموسع وهي موقوفة على الطهارة قبل الوقت ، لكن الدليل الشرعي اوجب صرف الوجوب الى صورة مخصوصة وهي ما اذا صادف المكلف أول الوقت متطهراً ، فتكون الصلاة في أول الوقت واجباً مشروطاً ، وأما الغسل للصوم فحيث لم يمكن تأخيره الى الوقت ولم يضرب له وقت في الشرع وجب ان يكون وقته من حصول السبب ويتضيق وجوبه في آخر الليل كما هو الغالب وربما تضيق في غيره كما إذا علم عدم تمكنه منه في الأخير » انتهى . وكيف كان فقد صار حاصل هذا التخلص أنا نقول بوجوب غسل الجنابة للصوم بمجرد حصول سبب الجنابة موسعاً ، ويتضيق إذا بقي من الليل بمقدار زمانه ، وأنه لا مانع من وجوب المقدمة قبل الوقت الذي هو شرط صحة الفعل لا الوجوب ، فهي حينئذ مقدمة واجب مطلق لا مشروط كما أنه لا دليل على تخصيص الوجوب في الآخر ، وما نخيلوه من أنه لا يجب الشرط قبل المشروط منع فساد به بما سمعت لا يدفعه دعوى التضيق المذكورة واختاره العلامة الطباطبائي

(رحمه الله) في المصاييح وقال بعد ذكر تحقيقه وتقيقه : « ومن ثم ذهب جماعة من المحققين منهم المحقق الأردبيلي والسيد الفاضل صاحب الرجال والقاشاني في المفاتيح وشرحه وجميع من عاصرناهم من المشايخ الى عدم اختصاص الوجوب بآخر الوقت وهو ظاهر إطلاق العلامة في الارشاد والشهيد في جميع كتبه ، بل هو قضية كلام المعظم فانهم اشترطوا في صحة الصوم تقديم الغسل ولم يمينوا له وقتاً مخصوصاً والتحديد بآخر الليل لم يعرف لأحد من الفقهاء إلا المحقق في الشرائع وقد وافقه العلامة في أكثر كتبه مع قوله بالوجوب النفسي » انتهى قلت : وهو وإن كان قد أجاد وجاء بما هو فوق المراد ، لكن قد يناقش فيه بعد الاغضاء عما في بعض كلماته مما لا تعلق لها فيما نحن فيه بأن قضية كما صرح به غير مرة في كلامه أنه يجب غسل الجنابة للصوم بمجرد حصول سببه من غير تقييد في وقت ، وهو يقتضي تحقق معنى الشرطية في غسل الجنابة ولو مع الفصل بين زمان الجنابة وشهر رمضان مثلاً بتمام السنة ، فينوي الوجوب فيه حينئذ متى وقع ، وكأنه مما ينبغي القطع بعده ، إذ لا يعرف ذلك إلا من القائلين بالوجوب النفسي دون أهل القول بالغيري ، نعم تقل عن بعض من لم يخص الوجوب في حال التضييق انه ينوي الوجوب فيه من أول الليل بتوهم كون ابتداء الخطاب منه بالصوم فيه ، ولاريب في فساده ضرورة عدم اختصاص الأمر بالصوم في أول الشهر ، بل الأمر بصوم شهر رمضان مطلق ، وقوله تعالى : « فن شهد منكم الشهر فليصمه » (١) يراد منه عدم وجوبه على المسافر كما يراد من نحو قوله (صلى الله عليه وآله) : « صوموا لرؤيته » (٢) علم وجوب صوم يوم الشك .

وكشف الحال أنه قد تقرر في محله كون المراد بالشرط هو ما يلزم من علمه العلم ولا يلزم من وجوده الوجود ، ولا ريب ان الذي هو شرط هنا ومقدمة للصوم

(١) سورة البقرة - آية ١٨١ .

(٢) الوسائل - الباب ٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١٧ وفي الوسائل فصولها

إنما هو الطهارة من الجنابة ، والذي ينطبق عليه معنى الشرط المتقدم إنما هي الطهارة المقارنة لفجر يوم الصوم ، إذ هي التي ينعدم بانعدامها المشروط لا المتقدمة عليه بقليل فضلاً عن الكثير ، فالطهارة الحاصلة قبل ذلك لا مدخلة لها في صحة الصوم قطعاً ولذلك لا يقدر عليها فيه ، فمن أجنب حينئذ قبل دخول شهر رمضان بيوم أو يومين واغتسل لم يكن لما حصل عنده من وصف الطهارة حين الغسل مدخلة في صحة الصوم ، نعم ان الذي له مدخلة في ذلك إنما هو حال مثل هذا الحال عند طلوع الفجر ، وهو تارة يحصل بالبقاء والاستمرار على ما حصل له من ذلك وتارة يحصل بإيجاد غسل في وقت الضيق.

لا يقال ان الغسل الأول حينئذ أحد فردي ما يحصل به مقدمة الواجب ، فيجب حينئذ تحييراً إذ لا نشترط في المقدمة انحصارها في فرد واحد لأن المقدمات لا زالت تعدد كأفراد الماهية بالنسبة للأمر بها ، لأننا نقول : أما أولاً فبالمنع من استناد الحالة التي قد ذكرنا أنها هي المعتبرة في صحة الصوم أي المقارنة للفجر الى الغسل السابق بناء على عدم استغناء الباقي في بقاءه الى المؤثر ، وأما ثانياً فبعد التسليم بمنع التلازم بين اتفاق حصول شرط الواجب به وبين وجوبه ، إذ لا إشكال عندهم في حصول شرط الصلاة من الطهارة عن الخبث مثلاً بالتطهير قبل الوقت واستمرار الطهارة اليه مع عدم صيرورة التطهير بذلك واجباً قبل الوقت ، بل أقصاه أنه سقط وجوب التطهر بعد الوقت لمكان حصول المقدمة التي هي الطهارة كسقوطه بفعل الغير والمطر ونحوهما من الأشياء الغير المقدورة للسكف ، ولا ينافي ذلك كله مقدميتها إذ المقدمة إنما هو القدر المشترك بين المقدور وغيره وهو الطهارة ، فلا مانع حينئذ أن يقال في المقام ان المقدمة التي هي شرط في صحة الصوم وهي الطهارة من الجنابة مقارنة لفجر الواجب من الغسل وهو الذي لا يزيد على مقدار زمان ذلك وبالمندوب وهو الحاصل قبل ذلك على معنى سقوط الخطاب بها نحو من لم يجنب أصلاً ، بل لعله كذلك قطعاً بناء على ما ذكرنا ، إذ كيف يتصور وجوب الغسل لدفع جنابة لا مدخلة لها في صحة الصوم ، لما عرفت أن المانع من صحته إنما هو وصف

الجنابة المتأخر لا المتقدم ضرورة كون ذلك هو مفاد الخبر المزبور المقتضي فساد الصوم بالإصباح جنباً ، ومن المعلوم أن الزمان تدريجي فلا يتقل الخطأ وجوباً يرفع هذا المانع قبل حصوله وصيرورته مانعاً :

فظهر لك من ذلك كله أنه لا وجه للصوى وجوب الغسل الصوم قبل وقت الضيق ، كما أنه لا معنى لانتكراه فيه بعد ما عرفت سابقاً من استنادنا من الأمر بالصوم بعد ثبوت شرطية تقدمه عليه ، وأنه لا مانع من وجوب المقدمة قبل تحقق وقت أداء ذي المقدمة ، وبه ظهر وجه تخصيص المصنف ومن تأبه بوقت الضيق . وأمله يشير إلى بعض ما ذكرنا ما في كشف الآثام من تعليل ذلك بأنه إنما يجب له إذا وجب . ولنا لا يجب الوضوء للصلاة ما لم يجب ولا يجب إلا إذا دخل وقته ، لكنه لما اشترط الطهارة من أول يوم وجبت قبله ولكن بلا فصل إذ لا وجوب له ولا اشتراط به قبل ذلك (و) يجب الغسل أيضاً (لصوم المستحاضة إذا غس دمه القطنة) سال منها أو لم يسأل ، فيشمل حينئذ حالتي الوسطى والعليا ، كما هو قضية إطلاق غيره من الأصحاب ، بل في جامع المقاصد وعن حواشي التحرير ومنهج السداد والطالية والروض الجامع عليه مع التصريح بالتعميم المتقدم . فما في البيان وعن الجعفرية والجامع من التقييد بالكثرة شاذ أو محمول على ما يقابل القلة ، وربما ظهر ذلك أيضاً من النص في هذا الحكم ، وهو صحيح علي بن مهزيار (١) قال : « كتبت إليه امرأة طهرت من حيضها أو من دم فاسها في أول شهر رمضان ، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله ، غير أنها لم تعمل ما عمله المستحاضة من الغسل لكل صلاتين ، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا ؟ قال : تقضي صومها ولا تقضي صلاتها ، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يأمر قاطمة والمؤمنات من نسائه بذلك ، لكن ذلك إنما هو في خصوص السؤال فلا مناقاة فيه حينئذ لما قدمنا مع أنه ترك فيه غسلها للفجر المقطوع باعتباره في الصوم .

(١) الوسائل الباب ١٨٨ - من أبواب ما عسك الصائم عنه ووقف الامساك - حديث ١

وكيف كان فلا إشكال في وجوب غسل الاستحاضة وتوقفه عليها في الجملة ، بل في المصاييح أنه موضع نص ووافق ، نعم هل هو متوقف بالنسبة للكثيرة على جميع أغسالها الليلية والنهارية كما يقتضيه إطلاقهم فساد الصوم باخلالها بما وجب عليها من الغسل ، أو أنه مختص بالنهارية فلا يتوقف على غسل الليلة المستقبلية كما نقل القطع به عن جماعة منهم العلامة والشهيد ، لسبق الانعقاد وامتناع تأخر الشرط عن المشروط وعزاه في المدارك الى المشهور ، قال : « وفي توقفه على غسل الليلة الماضية احتمالات ثالثها ان قدمت غسل الفجر ليلاً أجزأها عن غسل العشاءين وإلا بطل الصوم » انتهى . وعن العلامة في نهاية الأحكام احتمال توقفه على غسل الفجر خاصة وهو ضعيف ، ويأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام في محله ، لكن ينبغي القطع بتوقفه على غسل الفجر من الأغسال في الكثيرة بل وفي المتوسطة ايضاً كما عرفت . نعم يشترط فيه تقدم وجود سبب الغسل على صلاة الفجر سواء كان قبل الفجر أو بعده لعدم وجوب الغسل له لو حدث بعدها ، وعن الروض أنه احتمال الاختصاص بما كان قبل الفجر ، وهو ضعيف لتبعية اشتراط الصوم به لاشتراطه للصلاة ولا إشكال في وجوبه لها وان حدث بعد الفجر ، ولذا قال المحقق الثاني في حواشي التحرير على ما نقل عنه : « قد وقع في الجواشي المنسوبة الى الشهيد (رحمه الله) على نظير قول المصنف (وصوم الاستحاضة) من القواعد ان ذلك ليس على إطلاقه بل هو مقيد بقبلية الفجر أو حصول السيلان » قال : « وظاهره أن الغسل إنما يجب لصوم المستحاضة مع الغمس دون السيلان إذا كان قبل الفجر دون ما بعده ، وهذا يكاد أن يكون مخالفاً للاجماع فإني لا أعلم مخالفاً بين أصحابنا في أن المستحاضة يشترط في صحة صومها فعل ما يلزمها من الأغسال النهارية سواء الواحد وغيره ، صرح بذلك جملة أصحابنا » قال : « ويمكن أن يقال أنه أراد بالفجر صلاة الفجر وإن لفظ الصلاة سقط سهواً من قلم الناسخ أو أن أحد تلامذته تصرف فيها كما

تصرف في غيرها ، وحينئذ يستقيم هذا القيد لأن غمس القعدة لو كان بعد الصلاة لم يجب الغسل للصوم قطعاً ، لأن الغسل غير واجب هنا أصلاً ورأساً بخلاف ما لو سال بعد الصلاة ، انتهى .

ثم أنه قد ظهر لك مما ذكرنا من تبعية اشتراط الصوم به لاشتراطه بالصلاة من غير زيادة لعدم الدليل عليها أنه لا يجب عليها تقديمه على الفجر بل يكتفى بصحة الصوم لو فعل متأخراً عنه وإن كان سببه متقدماً . كما هو المحكي عن ظاهر المعظم ومسريح البعض ، فإنا عن الذكرى ومعالم الدين من إيجاب التقديم لكونه حدثاً له مدخلية في صحة الصوم فيجب تقدمه كالحائض المنقطع دمها قبل الفجر ضعيف ، كضعف التردد المنقول عن بعضهم فيه من ذلك وما تقدم ، لعدم التلازم بين مدخليته في الصوم ووجوب تقدمه عليه ، وجعله كالحائض لا دليل عليه مع ظهور اختلاف الحال بين الحدين ، إذ لا إشكال في توقف صحة الصوم على غسل الظهرين مع عدم إمكان تقدمه على الفجر . ثم أنه على تقدير القول بالوجوب فهل يجب التأخير الى التضييق اقتصاراً على ما يحصل به الغرض مع تقليل الحدث ورعاية اتصال الغسل بالصلاة ؟ وجان أوجهها الوجوب . ولو انقطع الدم قبل الفجر فهل يجب به الغسل للصوم أو لا يجب ؟ وجان أيضاً ينشأن مما سيأتي في محله إن شاء الله من إيجاب الغسل لانقطاع دم الاستحاضة مع عدم اشتراط وجوبه بمصولة في أوقات الصلاة وعدم ذلك ، أما لو انقطع ثم عاد قبل الصلاة فلا إشكال في وجوب الغسل للصوم كما هو واضح لما عرفت ، أما غسل البرء بناء على وجوبه فلم يحضرني الآن من تعرض لاعتباره في الصوم ولا لكيفية ذلك على تقديره ، والأقوى إعتباره فيه ، والأحوط استقبالها الفجر به على نحو غسل الحيض مع فرض برئها في الليل بعد الفشائين أو لم فعله لها ولو عصيائاً والله العالم .

ثم أن ظاهر المصنف (رحمه الله) هنا كظاهر البسوط وغيره وجوب الغسل لغيره لا لنفسه سواء كان جنباً أو غيره ، وينبغي القطع به بالنسبة الى غير الجنابة ،

بل نفى الخلاف عنه في المصاييح ، كما أنه حكى الاجماع عليه المحقق الثاني كما عن الأول
والشهيدين والعلامة في نهاية الأحكام أيضاً ذلك ، فاعساه تشعير به عبارة الذكرى من
وجود المخالف فيه ليس في محله ، كلاحتمال في المنتهى من وجوب غسل الحيض لنفسه .
وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في وجوب غير غسل الجنابة لغيره بل وفيه ايضاً كما أنه
صريح السرائر والدروس والبيان وجامع المقاصد وغيرهم ، بل نسب في البيان الى الأكثر
والسرائر الى محققى هذا الفن ومصنفي كتب الأصول ، وعن الذكرى الى ظاهر كلام
الأصحاب : وعن العزنية ان الذي عليه فتوى الأصحاب أن الطهارة وجبت لسكونها
شرطاً في غيرها فوجوبها موقوف على وجوب ذلك المشروط . ومن متأخري الأصحاب
من أوجب غسل الجنابة وان لم يكن وصلة الى غيره . والذي عليه متقدموا الأصحاب
أن الطهارة بأجمعها لا تجب إلا وصلة إلى ما هي شرط فيه ، وحكاه في المصاييح زيادة
على ما جمعت عن المذهب والكافي ونجم البيان ومسائل ابن ادريس وعزيات المحقق
ومنهج السداد والروض والجامعية وشارح النجاة وغيرها ، خلافاً لظاهر الوسيلة بل
صريحها وصريح المنتهى والتحرير وعن المسائل المدنية والايضاح وكنز العرفان وكفاية
الطالبين ومعالم الدين وغيرها ، وحكاه العلامة عن والده والشهيد عن الراوندي والفاضل
الهندي عن ابن شهر اشوب . وربما نقل عن علم الهدى ، وأنكر في السرائر أن يكون
ذلك قولاً له . بل نقل عنه ما يشعر بموافقة المشهور . ولا ريب أن الأقوى الأول
للأصل ولظاهر المنساق من قوله تعالى : « وإن كنتم جنباً » (١) للذهان الخالية عن
التشكيكات الواهية ، وظاهر قوله (عليه السلام) : « إذا دخل الوقت وجب الطهور
والصلاة » (٢) لشمول لفظ الطهور له ، وحسن الكاهلي (٣) أو صحيحه عن الصادق

(١) سورة المائدة - آية ٨.

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الوضوء - حديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الجنابة - حديث ١ .

(عليه السلام) قال : « سألت عن المرأة يجامعها زوجها فتحيض وهي في المغتسل تغتسل أولا تغتسل ؟ قال : قد جاءها ما يفسد الصلاة لا تغتسل » لما فيها من الظهور بارتباط الغسل بالصلاة ، فلا يتوقف حينئذ الاستدلال بها على جواز ارتضاع حدث الجنابة حال الحيض كما ظنه في المنتهى ، وخبر سعيد بن يسار (١) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) المرأة ترى الدم وهي حنب تغتسل عن الجنابة أم غسل الجنابة والحيض واحد ؟ قال قد أتانا ما هو أعظم من ذلك » .

... وربما استدل عليه أيضاً بأدور آخر واهية ، منها وقوع الاجماع على جواز تأخير الغسل الى الصبح لمن أحب ليل ، حتى ورد (٢) فعل مثل ذلك عن الامام والشي (عليهما السلام) . وفيه انه لا يناقى الوجوب الموسع ، نعم يمكن الاستدلال بالآخر بضميمة ما في بعض الأخبار (٣) أنه « لا يبت الامام (عليه السلام) وقته في عتقه حق » فعدم اقتضائه (عليه السلام) قاض بعدم وجوبه عليه حينئذ . كل ذا مضافا الى ما تقدم والى ما عساه تشعب به قصة الأنصاري (٤) لما خرج للجهاد جنبا فقتل وهي مشهورة أننا لانعرف للخصم شيئا يعتمد به في إخراج غسل الجنابة عن باقي الطهارات ، إذ هو إن كان ظاهرا قوله (عليه السلام) : « إذا التقى المختانان فقد وجب الغسل وإنما الماء من الماء » (٥) ونحو ذلك ففي مع مساواتها لما ورد بالنسبة للوضوء وغسل الحيض والاستعاضة ومس الاموات

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الحيض - حديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الجنابة - حديث ٢ . وفي الباب - ١٣ - من ابواب ما يمسك الصائم عنه ووقت الإمساك - حديث ٣ .

(٣) المروي في اصول الكافي في باب ان الأرض كلها للاماء (عليه السلام) - من كتاب الحج

(٤) الفقيه - باب غسل الميت - حديث ٤٦ . وفي سفينة البحار ص ٣١٧ في مادة غسل .

(٥) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الجنابة - حديث ٥ . ولكن ليس في قول الامام (عليه السلام) « إنما الماء من الماء » .

من الأوامر المطلقة ، بل وفي غسل الأخباث من غسل الأواني وتطهير الثياب والبدن ونحو ذلك . لا يخفى على من لاحظها ان المراد منها بيان كون الجنابة سبباً للخطاب بالغسل عند حصول ما يتوقف عليه ، لا إرادة الوجوب الفعلي النفسي ، ولذلك استدلووا بها على ثبوت الغسل لمن لم يكن مخاطباً بالغسل حين الفعل كالصبي والمجنون وغيرها . بل لعل التبادر من نحو هذه بعد ثبوت الوجوب الغيري المسلم عند الخصم ايضاً وان قال بالوجوب النفسي كون المراد منها الوجوب الشرطي سيما بعد ملاحظة ذلك في نظائرها ، بل يظهر من المنقول عن العزبة ان ذلك حقيقة عرفية في مثل ذلك وقال : إن إخراج غسل الجنابة من بينها تحكماً بارد .. ويشعر به ايضاً مضافاً الى ما تقدم عد الجنابة في سلك غيرها مما هو واجب لغيره ، بل ربما جاء بأمر واحد بالغسل للجنابة ولغيرها . فظهر لك أنه لا حاجة حينئذ إلى ارتكاب دعوى وجوب الطهارة باسمها لغيرها ، وان لم يتحقق وجوب غيرها . فيجب الوضوء مثلاً بمجرد تحقق خروج البول وان كان في غير وقت الصلاة أخذاً بظاهر تلك الأوامر ، لما عرفت من انصرافها الى إرادة مطلق التسيب منها الذي لا ينافي الوجوب الشرطي ، على ان ذلك كأنه مخالف للاجماع بحسب الظاهر على عدم وجوب الطهارة غيرياً إلا بعد وجوب ذي المقدمة ، فتأمل .

وان كان لمكان وجوب تقديم غسل الجنابة على الصوم إذ لو كان واجباً للغير لما وجب تقديمه كما استدل به في المنتهى ، فهو مع إمكان إيراد مثله عليه بالنسبة الى غسل الحيض بناء على ما عرفت سابقاً من وجوب تقديمه على الصوم ايضاً ، مع عدم الخلاف على الظاهر في وجوبه للغير ، قد عرفت أنه مبني على عدم تعقل وجوب مقدمة الواجب قبل وقت وجوب ذي المقدمة ، وتقدم لك سابقاً بيان فساد ذلك ، وأنه لا مانع منه عقلاً وعرفاً وشرعاً ، كما انه تبين لك ايضاً انه لا يمكن التخلص عن ذلك بارتكاب القول بالوجوب النفسي ، إذ هو مع ذلك لا ينكر الوجوب الغيري والاشكال من جهة

وان كان لمكان قوله تعالى : « وإن كنتم جنباً » بدعوى أن الوار للاستئناف أو للعطف على جملة الشرط . فيفيد حينئذ أنه واجب لنفسه ، فهو مع بعده في نفسه لما فيه من ترك بيان ما ينبغي بيانه من الوجوب للصلاة إذ هو المهم المتكرر في كل يوم بخلاف الواجب الموسع الذي لا يتضيق إلا بظن الوفاة ، وما فيه من عدم الاتساق في الجمل فيها لمسبوقيته بالواجب الغير وملحقيته به من الوضوء وتيمم . وما فيه من ارتكاب جعل صيغة الأمر بالتيمم لنفسه ولغيره بناء على قيامه مقام الوضوء والغسل ، مع إمكان منعه في خصوص المقام وان جاز ذلك في نفسه بإرادة القدر المشترك أو غيره ، وذلك لأن جملة الأمر بالتيمم إما أن تكون معطوفة على جواب الشرط الأول وهو فاضلوا أو على الشرط نفسه فعلى الأول يكون واجباً غيرياً وعلى الثاني واجباً نفسياً مطلقاً ، وحيث بطل الثاني لأنه ثبت كون الوضوء واجباً غيرياً فلا يكون بدله واجباً نفسياً ، فتعين الأول وهو يقضي بكون التيمم مطلقاً سواء كان عن الوضوء أو الغسل واجباً غيرياً ، فيستلزم كون الغسل كذلك حينئذ لمكان بدليته عنه ، إلى غير ذلك من البعديات الكثيرة - ليس بأولى من جعل العطف فيها على جواب الشرط الأول أو على شرط محذوف وهو ان كنتم محدثين بالأصغر محافظة على ما هو المنساق من تصدير الآية باشتراط القيام إلى الصلاة ، وتكون الطهارات فيها حينئذ على نمط واحد . فظهر لك حينئذ ان الأولى الاستدلال بالآية على المختار كما ذكرناه . وما يرد عليها على هذا التقدير قد أشرنا إلى دفعه سابقاً عند الكلام على وجوب الوضوء لنفسه . ويؤيده وقوع الاستدلال بها حينئذ من غير واحد من الأصحاب حتى من العلامة على الاجتزاء بغسل الجنابة عن الوضوء ، ورواه أيضاً محمد بن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) قال : « قلت إن أهل الكوفة يروون عن علي (عليه السلام) أنه كان يأمر بالوضوء قبل الغسل من الجنابة ،

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الجنابة - حديث هـ وفي الوسائل كذبوا على علي (عليه السلام) ما وجئوا ذلك في كتاب علي (عليه السلام) .

فقال : كذبوا على علي (عليه السلام) قال الله تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) « وهو لا يكون إلا على ذلك ، وإلا فعلى الوجوب النفسي لا تعرض فيها لذلك ، بل قد تدل الآية حينئذ على وجوب الوضوء معه أخذاً بعموم الشرط فيها .

لا يقال ان ما ذكرتموه من العطف على الجواب أو على الشرط المقدر مستبعد جداً بل الثاني ممنوع لعدم الدليل على التقدير حتى يصح العطف عليه ، لأننا نقول قد ظهر لك سابقاً ما يرفع هذا الاستبعاد بل ما يحقق أقرينته على دعوى الاستيناف أو العطف على الشرط ، واما ما ذكر من عدم الدليل على التقدير ففيه أنه قد نقل عن اتفاق المفسرين ان المراد إذا قتم الى الصلاة وكنتم محدثين بالحدث الأصغر ، لكن يحتمل أن يكون المراد خصوصية النوم كما يدل عليه موثق ابن بكير (١) وغيره ، قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) قوله تعالى (إذا قتم الى الصلاة) ما يعنى بذلك ، قال : اذا قتم من النوم ، قلت : ينقض النوم الوضوء ؟ قال نعم » الى آخره وعلى هذا التقدير يراد حينئذ بالجنابة في قوله وان كنتم جنبا الجنابة الحاصلة بالاحتلام ، فيكون المعنى إذا قتم الى الصلاة فتوضؤوا ان لم يكن احتلام وان كنتم جنبا بمحصول الاحتلام في النوم فاغتسلوا . ويستفاد منه حينئذ ان النوم حدث كما أنه يستفاد منه حينئذ الاستغناء بالغسل عن الوضوء لدخول الأصغر الذي هو النوم في ضمن الأكبر الذي هو الجنابة . ولعل هذا التفسير للآية أولى من غيره لما فيه مع موافقته للنص السابق من السلامة عن الخراصات في غيره كالاستغناء عن قوله : (أو جاء أحد منكم من الغائط) (٢) بدلالة المضمر عليه وعن قوله (أو لامستم النساء) بقوله (وان كنتم جنبا) ، بل قيل وعن قوله (فلم يجحدوا ماء) بقوله (وان كنتم مرضى أو على سفر) لأن ذكر السفر في موجبات التيمم لكونه مظنة فقد الماء فكأنه عبر به عنه وأما المرض فأما يوجب التيمم لأجل الضرر باستعمال

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٧ .

(٢) سورة المائدة - آية ٨ .

الماء لا لتقدم فلا وجه للتقييد به . ومع ذلك فانه يستقيم بجعل (أو) في قوله : (أو جاء أحد منكم من الغائط) بمعنى الواو وهو بعيد جداً بل أنكره كثير من النحاة ، ولا يلزم شيء من ذلك على هذا التفسير إذ عليه يكون قوله تعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط) عطفًا على ما سمعته من المقدر في قوله (إذا قمتم إلى الصلاة) ويكون الاستفاد من صدر الآية وجوب الوضوء من حدث النوم والغسل من الجنابة المسببة عن الاحتلام مع التمسك من استعمال الماء ، ومن قوله (وإن كنتم مرضى أو على سفر) وجوب التيمم في الحديثين السابقين مع عدم التمسك من استعمال الماء لفقده أو التضرر باستعماله ، ويكون جواب الشرط محذوفاً بقرينة اللاحق والوضوء والغسل من الغائط والجنابة داخلان والتيمم منهما يستفاد من منطوق الآية ومفهومها كما ستعرف . ويحتمل أن يكون قوله (أو جاء أحد) إلى آخرها عطفًا على المقدر في قوله (كنتم مرضى) على معنى وكنتم محدثين بالحديثين السابقين أي النوم والجنابة الاحتلامية ويكون قوله (فتييموا) جواباً للجميع ، ويستفاد حينئذ من منطوق قوله (أو جاء أحد منكم) إلى آخره وجوب التيمم من حدث البول والغائط ومن الجنابة الحاصلة بالملامسة أي الجماع عند عدم وجدان الماء ، ومن مفهومه وجوب الوضوء والغسل من تلك الأحداث عند وجدانه فتأمل جيداً وكيف كان فلم نجد شيئاً يعتد به للقول بالوجوب النفسي ، نعم قد يستدل له بصحيفة عبدالرحمن (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك ؟ قال : إن الله يتوفى الأنفس في منامها ولا يدري ما يطرقه من البلية . إذا فرغ فليغتسل » وفيه أنه لا دلالة على أزيد من الاستحباب إذ الأمر بالاغتسال عند الفراغ محمول عليه قطعاً ، حتى على القول بالوجوب النفسي ، لسكونه موسعاً عندهم . وبخبر معاذ بن مسلم (٢) الروي عن الحسن البرقي عن الصادق (عليه السلام) أيضاً

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الجنابة - حديث ٤ .

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب مقدمة العبادات - حديث ٣٨ .

« أنه سأل عن الدين الذي لا يقبل الله من العباد غيره ولا يعنهم على جهله ، فقال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وصلوات الخس وصوم شهر رمضان والغسل من الجنابة وحج البيت والاقرار بما جاء من عند الله جملةً والائتمام بأئمة الحق من آل محمد (صلوات الله عليه وآله) » وفيه مع الغض عما في سنده أنه لا ينافي الوجوب الغيري كالرووي عن العلل بإسناده (١) عن الحسن بن علي (عليهما السلام) قال : « جاء نفر من اليهود الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسأله أعلمهم عن مسائل فكان فيما سأل لاي شيء أمر الله بالاغتسال من الجنابة ولم يأمر بالغسل من الغائط والبول ، فقال (صلى الله عليه وآله) : ان آدم (عليه السلام) لما أكل من الشجرة دبّ ذلك في عزوقه وشعره وبشره فاذا جامع الرجل خرج الماء من كل عرق وشعرة في جسده ، فوجب الله عز وجل على ذريته الاغتسال من الجنابة الى يوم القيامة ، والبول يخرج من فضلة الشراب الذي يشربه الانسان والغائط يخرج من فضلة الطعام الذي يأكله الانسان . فعليه في ذلك الوضوء » بل يشهد له فيه جعله الوضوء على البول والغائط مع أنه واجب غيري ، وكالرووي (٢) عن الرضا (عليه السلام) في خبر محمد بن سنان : « أنه كتب اليه علة غسل الجنابة النظافة لتطهير الانسان مما أصابه من أذى وتطهير سائر جسده لأن الجنابة خارجة عن كل جسده ولذلك كان عليه تطهير جسده كله ، وعلة التخفيف في البول والغائط أنه أكثر وأدوم من الجنابة فرضي فيه بالوضوء لكثرة ومشقته ومجيئه بغير إرادة منه ، والجنابة لا تكون إلا بالاستلذاذ منهم والاكراه لأنفسهم » وفي الشاهد المتقدم ايضاً ، وكالرووي عن الاحتجاج (٣) في حديث الزنديق الذي سأل الصادق (عليه السلام) قال : اخبرني عن المجوس كانوا أقرب الى الصواب في دينهم أم العرب في الجاهلية ، فقال (عليه السلام) : « العرب كانت أقرب الى الدين الحنفي من المجوس كانت المجوس

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الجنابة - حديث ٢ - ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الجنابة - حديث ١٤ . وفي الوسائل مع زيادة كثيرة

لا تغتسل من الجنابة والعرب تغتسل والاعتسال من خالص شرائع الحنفية قال : فما علة غسل الجنابة وإنما أتى الحلال وليس في الحلال تدنيس ؟ قال (عليه السلام) : ان الجنابة بمنزلة الحيض لان النطفة دم لم يستحكم ولا يكون الجماع إلا بحركة شديدة وشهوة غالبية فاذا فرغ تنفس البدن ووجد الرجل في نفسه رائحة كريهة فوجب الغسل لذلك ، وغسل الجنابة مع ذلك امانة ائتمن الله تعالى عليها عبيده ليختبرهم بها « وهو كالأخبار السابقة ايضاً مع شهادة تنزيهه بمنزلة دم الحيض بذلك .

وربما استدلل له ايضاً بما ورد (١) أن علة غسل الميت خروج النطفة منه ، وبما ورد (٢) في عدة أخبار ان الجنب إذا مات يغسل غسلاً واحداً من غسل الميت والجنابة معاً ، مع التعليل في بعضها انها حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة . ومن هذا الباب غسل الملائكة للأَنْصَارِي (٣) الذي قتل وهو جنب وهي مشهورة ، وبخبر عمارة (٤) سأله عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل قال : « ان شاءت أن تغتسل فعلت وإن لم تفعل فليس عليها شيء إذا طهرت اغتسلت غسلاً واحداً للحيض والجنابة » وخبر زرعة (٥) عن مماعة سأله عن الجنب يجنب ثم يريد النوم قال : « إن أحب أن يتوضأ فليفعل والغسل أحب إليّ وأفضل من ذلك » والجواب عن الجميع واضح سيما الأخير ، بل لعل فيه دلالة على المطلوب لظهوره في إرادة الاستحباب وكذا سابقه فانه مع إبتنائه على إمكان رفع حدث الجنابة حال الحيض والمشهور منعه لا دلالة فيه على

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب غسل الميت - حديث ٣ و٤ وفي باب - ٣ - في غالب الأحاديث .

(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب غسل الميت

(٣) الفقيه - باب غسل الميت - حديث ٤٦

(٤) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الجنابة - حديث ٧

(٥) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الجنابة - حديث ٦

الوجوب النفسي ، بل لعله في غيره أظهر سيما بعد معارضته بما تقدم من قوله (لا تقتسل)
المحمول بعد البناء على ذلك على إرادة نفي الوجوب ، فتأمل جيداً .

﴿ والندوب ﴾ من الغسل ﴿ ما عداه ﴾ أي الواجب كما سيأتي تفصيله إن شاء الله

﴿ والواجب من التيمم ﴾

بدلاً عن الوضوء والغسل بمحصول أحد مسوغاته ﴿ ما كان للصلاة واجبة ﴾ إجماعاً
محصولاً ومنقولاً وسنة ، لكن هل هو ﴿ عند تضيق وقتها ﴾ مطلقاً أو يجوز مع السعة
مطلقاً أو يفصل بين الرجاء وعدمه ؟ أقوال يأتي الكلام فيها . وقد يشعر اقتصار المصنف
على الصلاة كالعلامة في المنتهى بعدم وجوبه للطواف الواجب . وهو مما ينبغي القطع
بفساده لبديته عن الوضوء فيه ، بل عن شرح الارشاد للفخر الإجماع عليه . بل وكذا
ينبغي القطع به بالنسبة للغسل أيضاً ، وإن نقل عن العلامة أنه لا يرى التيمم بدلاً عنه
فيه ، مع أنه مناف لاطلاقه الوجوب للصلاة والطواف في القواعد والارشاد والتحرير
مناف لعموم ما دل على بديته عن الماء بالنسبة للطهارتين (١) كقوله (عليه السلام) :
(إن التيمم أحد الطهورين) وفي آخر : (إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء
طهوراً) (٢) وفي ثالث (هو بمنزلة الماء) (٣) إلى غير ذلك ، وهو الموافق أيضاً لما يأتي
في باب التيمم من إطلاق كثير منهم أنه يستباح بالتراب ما يستباح بالماء ، بل عن
المصنف في المعتبر أنه يجوز التيمم لسكل من وجب عليه الغسل إذا عدم الماء ، وكذا
كل من وجب عليه الوضوء ، وهو إجماع أهل الاسلام إلا ما حكى عن عمر وابن مسعود
إنهما منعا الجنب من التيمم . وقد يستفاد من المنتهى أيضاً نفي الخلاف بيننا عن مشروعيتها
لسكل ما اشترط فيه الطهارة المائية . إذ قال فيه في باب التيمم : « التيمم مشروع لكل

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب التيمم - حديث ١ وفي الباب ٢٣ - حديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب التيمم - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم - حديث ٣

ما يشترط الطهارة فيه ولصلاة الجنابة استجباً « ولم ينقل فيه خلافاً من أحد في الأول نعم فقد في الثاني عن بعض العامة ، وقال فيه أيضاً : « يجوز التيمم اسكناً ما يظهر له من فريضة وناقلة ومس مصحف وقراءة عزائم ودخول مساجد وغيرها . وبه قال عطاء ومكحول والزهري وربيعة ويحيى الانصاري ومالك والشافعي والثوري واصحاب الرأي ، وقال ابو محرمة : لا يتيمم الا المكتوبة . وكره الاوزاعي أن يمس التيمم المصحف » انتهى ، وهو يعطي ما ذكرنا . ومن ذلك كله يظهر لك انه يجب أيضاً بدلاً عن النسل الواجب للصوم وان فناه في المتعنى صريحاً وفي غيره ظاهراً . كما عساه تشير به عبارة المصنف أيضاً واختاره في الدارك بعد ان حكى عن جماعة التمييز ان التيمم يجب لما تجب له الطهارة . قال : « وهو مشكل لانتهاء الدليل عليه ، والاختيار ان التيمم يبيح كل ما يبيحه المائنة » واستدل عليه بالأخبار المتقدمة وقال : « فثبت توقفه على مطلق الطهارة من العبادات يجب له التيمم وما ثبت توقفه على نوع خاص منها كالنسل في صوم الجنب مثلاً فالأظهر عدم وجوب التيمم له مع تعذره إذ لا ملازمة بينهما » انتهى ، وانت خير بما فيه بعد الغض عن ظهور الاضطراب والتناقض في كلامه ، لما عرفت من ان استفاد من الأدلة ان واجد التراب كواجد الماء بالنسبة الى ذلك ، ومن العجيب ذكره لتلك الأخبار التي منها انه بمنزلة الماء ، مع صدور هذا التفصيل منه . ومن المعلوم ان المتبادر من كل ما علق على الغسل أو الوضوء ارادة التعليق على الطهارة . فظهر حينئذ ان الأولى ان التيمم يجب اسكناً ما تجب له المائنة من الغايات كما تعطيه عبارة البسوط والبروس وجامع المقاصد وغيرها .

﴿ و ﴾ يجب أيضاً ﴿ للجنب في أحد المسجدين ليخرج به ﴾ كما أشبعنا به الكلام في باب الجنابة فلاحظ وتأمل ﴿ والمنسوب ما عداه ﴾ من الغايات التي تدب فيها الطهارة المائنة وضوءاً كانت أو غسلاً ، سواء كانت شرطاً في صحتها كالنافلة مثلاً أو لا .

وظاهر ان المراد المندوب اصالة وإلا فتي وجبت بالعارض وجب لها التيمم حينئذ ، فلا تدل العبارة حينئذ على عدم وجوب التيمم عند وجوب ما لا يستباح إلا بالطهارة ، فلا منافاة بينها وبين ما سيأتي من أنه يستباح به كل ما يستباح بالماءية ، نعم قد سمعت سابقاً ان ظاهرها يقضي بعدم الوجوب لما هو واجب أصلي غير الصلاة وقد مضى بما فيه ، وعن فخر الاسلام في شرح الارشاد انه لا يبيح التيمم من الأكبر إلا الصلاة والخروج من المسجدين ناسباً له فيه الى والده . وعنه في الايضاح انه استثنى من كلية الاستباحة به ما يستباح بالغسل الجنب لدخول المسجدين واللبث في المساجد ومس كتابة القرآن . وهو ضعيف مخالف للعمومات المتقدمة وغيرها . نعم انما يشكل الحال في قيام التيمم بمقام الماء في غير رفع الحدث أو الاباحة كالأغسال المندوبة ووضوء الجنب والحائض ونحوهما ، بل وكذا الوضوء آت التي لم يقصد فيها ذلك وان كان لوافق معها لرفعته كالتجديد والوضوء من الأسباب المندوبة كاللذي والتي والرعاف ونحوها ، ولم نجد للاصحاب كلاماً منقحاً في ذلك ، بل قد يظهر من مطاوي كلماتهم المنع كما يشعر به نص التحرير والمنتهى وجامع المقاصد وغيرها في باب الحيض على عدم قيام التيمم بمقام وضوءها للذكر ، وقال في جامع المقاصد في المقام : « وهل يستحب التيمم في كل موضع يستحب فيه الوضوء والغسل ؟ لا اشكال في استحبابه إذا كان المبدل رافعاً أو مبيحاً وإنما الاشكال فيما سوى ذلك . والحق ان ما ورد النص به أو ذكره من يوثق به من الاصحاب كالتييمم بدلا من وضوء الحائض للذكر يصار اليه وما عداه على المنع حتى يثبت بدليل » وفي المدارك : « وهل يستحب التيمم بدلا عن الغسل المستحب مع تعذره ؟ فيه وجهان أظهرهما العدم وان قلنا انه رافع لعدم النص ، وجزم جدي (قدم سره) بالاستحباب على هذا التقدير وهو مشكل » انتهى وحكي في كشف اللثام عن المبسوط بدليته عن الغسل للاحرام . وكيف كان فلعل الأقوى الاستحباب ايضاً أخذاً بما دل من تنزيل التراب منزلة الماء وانه يكفيك (١) عشر سنين

وغير ذلك ، ألهم إلا أن يدعى أن النساق منها إرادة الطهارة دون غيرها سيما مع عدم العموم اللغوي في شيء منها . وفيه منع ، فتأمل جيداً ﴿ وقد تجب الطهارة بالنذر وشبهه ﴾ من العهد واليمين وغيرها بعد فرض وجود شرائط كل منها كالرجحان في المنذور مثلاً ، فلو نذر طهارة غير مشروعة كالوضوء مع غسل الجنابة مثلاً وكالتيمم الذي هو بدل عن المائبة مع القدرة عليها لم ينقصد قطعاً حتى لو قلنا بانقضاء النذر على الإباح ، لمكان التشريع المحرم فلا إباحة ، ألهم إلا أن يريد مجرد فعل الصورة فيصح حينئذ وتلزمه الكفاية مع المخالفة . ثم انه ان كان متعلق النذر مطلق الطهارة رافعة أو مبيحة من غير تقييد بنوع خاص منها كالوضوء أو الغسل مثلاً اكتفي في حصول الامتثال بما هو مسماها شرعاً ، بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية ، أو عرفاً ما لم يكن هناك فرد متبادر ينصرف اليه الاطلاق ؛ وإلا التزم به اذا لم يقصد التعميم والشمول ، هذا ان لم تقل بكون لفظ الطهارة مشتركاً لفظياً وإلا احتمل فساد النذر إلا اذا قصد عموم الاشتراك . وربما احتمل الصحة والرجوع الى التخيير كالأول وان لم يقصده ، لكنه لا يخلو من اشكال . ثم ان لم يقيد بها وقت خاص كان التكليف بها كسائر التكليفات المطلقة لا تنضيق إلا بما تنضيق به ، وان قيدها فيه فلا إشكال في وجوبها عليه حينئذ مع التمسك من الامتثال ، ومع عدمه فالأقوى سقوطه عنه في خارجه لانكشاف فساد النذر حينئذ . نعم قد يشكل فيما لو كان في حال يتمكن من إزالتها فيكون حينئذ مكلفاً بالطهارة ، كما لو كان في ذلك الوقت مثلاً متطهراً وكان يمكنه إزالة تلك الطهارة بان يحدث مثلاً ، فيكون حينئذ مكلفاً بالطهارة النظرية . ومنشأ الاشكال كون ذلك مقدمة واجب مشروط فلا يجب تحصيلها أو مطلق فيجب ، ولعل الأقوى الأول كما عن جماعة لظهور اشتراط كون متعلق النذر راجعاً في نفسه وحده لا أن يضره المكلف كذلك فلا تشمل حينئذ ادلة الوفاء بالنذر ، ولا يجب عليه حينئذ إراقة الماء لو كان المنذور التيمم ولا إيجاد الجنابة لو كان ضللاً فتأمل جيداً .

ومن ذلك كله يظهر لك الحال فيما لو كان متعلق النذر نوعاً خاصاً منها مقيداً بوقت خاص أو لا على حسب ما تقدم . وهل يجزئ بنحو الوضوء الصوري كوضوء الجنب والحائض ؟ الظاهر ذلك ، وربما احتمل العدم إما لكون لفظ الوضوء مثلاً حقيقة في غيره أو لانصرافه الى غيره وان كان حقيقة فيه ، وهو لا يخلو من قوة بالنسبة للوضوء فتأمل ، نعم لا ينبغي الاشكال في الاجتزاء بالتجديدي . ولو نفرد أي التجديدي بخصوصه لكل فريضة وجب ، وفائدته لزوم الكفارة بالمخالفة لا بطلان الصلاة لاستباحتها بالطهارة الأولى . ولو أعاد الصلاة جماعة لم يبعد عدم وجوب التجديدي سواء قلنا باستحباب المعادة أو كون الفرض احداً لا بعينها ، مع احتمالنا على التقدير الثاني . ولو أراد قضاء صلاة منسية التعيين وجب ثلاث صلوات أو خمس على الخلاف ، لكن هل يكفي تجديد واحد أو يقتصر في كل واحدة الى تجديد ؟ وجهان ينشآن من أن الواجب فعله مع الفرائض وهي هنا واحدة وما عداها وسيلة الى تحصيلها ، ومن وجوب كل واحدة بعينها فاشتبهت الواجبة بالاصالة . والأقوى الأول . ولو نسي صلاتين من يوم أو وجبنا الخمس ، قال في نهاية الأحكام على ما حكاه عنها في كاشف الثام مع فرض المسألة في نذر تعدد التيمم لكل صلاة : « احتمل تعدد التيمم لكل صلاة والاقتصار على تيممين تجديدين وزاد في عدد الصلاة ، فيصلي بالتيمم الأول الفجر والظهرين والمغرب ، وبالثاني الظهرين والعشاءين ، فيخرج عن العهدة ، لانه صلى الظهر والعصر والمغرب مرتين بتيممين فان كانت الفائتتان من هذه الثلاث فقد تأدت كل واحدة بتيمم ، وإن كانت الفائتتان الفجر والعشاء فقد أدى الفجر بالتيمم الأول والعشاء بالتيمم الثاني ، وان كانت احدهما من الثلاث والاخرى من الاخيرتين فكذلك » إلى أن قال : « والضابط أن يزيد في عدد المنسي فيه عدداً لا ينقص عما يبقى من المنسي فيه بعد إسقاط المنسي ، وينقسم المجموع صحيحاً على المنسي كالمثال ، فان المنسي صلاتان والمنسي فيه خمس زيد عليه ثلاثة لأنها لا تنقص عما يبقى من الخمسة بعد إسقاط

الاثني بل تساويه ، والمجموع هو ثمانية ينقسم على الاثنين على صحة « إلى أن قال :
 « لكن يشترط في خروجه عن العلة بالعند المذكور أن يترك في كل مرة ما يتبدى به
 في المرة التي قبلها ويأتي في المرة الأخيرة بما بقي من الصلاة ، فلو صلى في المثال بالتييم
 الأول الظهرين والعشاءين وبالثاني الغداة والظهرين والمغرب ، فقد أدخل بالشرط إذ لم
 يترك في المرة الثانية ما ابتدأ به في المرة الأولى وإنما ترك ما ختم به في المرة الأولى ،
 فيجوز أن يكون ما عليه الظهر أو المغرب مع العشاء فبالتييم الأول صحت تلك الصلاة
 ولم يصح العشاء بالتييم وبالثاني لم يصل العشاء فلو صلى العشاء بالتييم الثاني خرج عن
 العلة » ثم أطنب في صور آخر أعرضنا عنها إذ يكفي في تشييد الذهن منها ذلك ،
 لكنه لعله لا يخلو دعوى مشروعية زيادة الصلوات كما ذكر محافظة على التجديد المنذور
 من تأمل ونظر بل ومنع ، بل المتجه حينئذ تجديد التيمم لكل واحدة من الخمس ، إذ
 كما أن الصلاتين مترددتان في الخمس فكذا التيممان ، ومع فرض عدم التمكن من ذلك
 يسقط التمتع ، فتأمل جيداً .

(وهذا الكتاب) وما ألحق به من البحث في النجاسات بعد أن ذكرنا البحث عن
 ماهية الطهارة (يعتمد على أربعة أركان) وركن الشيء جانبه الأقوى أو ما يتقوم به
 ذلك الشيء . وإنما كان الاعتماد على أربعة ، لأن الطهارة إما أن تكون اختيارية أو
 اضطرارية ، فجعل البحث في كل منهما ركناً ، ولما كان ما تحصل به الأولى معرضاً
 لأحكام كثيرة جعله أيضاً ركناً بخلاف ما تحصل به الثانية ، وإذ لم يدخل البحث في
 النجاسات وأحكامها في شيء من ذلك جعله ركناً أيضاً ، ولا يقدح في ذلك كون البحث
 عنه استطراداً . والحاصل أن الفقيه يبحث في الطهارة عن أمور خمسة : الأول ماهية الطهارة
 الثاني في أقسامها ، الثالث ما فضل به ، الرابع ما يطلها ، الخامس توابعها ، ولما قدم
 المصنف البحث عن الأول بقيت أربعة أدرج بعضها في بعض وأوردتها في أربعة
 أركان ، فقال (الركن الأول) :

(في المياه)

جمع ماء ، وهو وأمواه دليل إبدال الهمزة عن الهاء . وجمعه باعتبار ما تسمعه من أقسامه المختلفة بالاحكام ، (وفيه أطراف) وقَطْعٌ من الكلام (الأول في الماء المطلق) والظاهر استغناؤه عن التعريف كما في سائر الالفاظ الواردة في الكتاب والسنة ، بل هو أولى منها فيدور الحكم مدار صدق اسمه وعدم صحة سلبه ، فمن هنا كان التعريف الواقع من الاصحاب على نحو التعاريف اللغوية من إبدال لفظ مجهول بآخر معلوم ، بل كان الأولى تركه ، لانه لا لفظ أوضح من لفظ الماء ، نعم لما كان امتياز المطلق عن المضاف بالاطلاق والاضافة أراد التنبيه على ذلك فقال : (وهو كل ما يستحق) عرفاً (إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافة) وقيد ، ووقوع بعض الافراد منه مضافة كما البحر وماء البئر لا تنافي استحقاق الاطلاق بدونها ، بخلاف غيرها فلا معنى للإيراد على هذا ونحوه بوقوع لفظ (كل) فيه واشتماله على المرفوع ونحو ذلك ، لما عرفت انه ليس تعريفاً حقيقياً . وإنما لم يعرفوه بتعريفه الحقيقي لانه لا غرض يتعلق للفقيه بذلك لانحصار غرضه بالحكم الشرعي الدائر مدار صدق الاسم عرفاً . وربما زاد بعضهم على ما ذكره المصنف ويمتنع سلبه عنه ، وكأنه مستغنى عنه . واحتمال القول انه ذكره لانه قد يطلق لفظ الماء مطلقاً على المضاف في حال الحمل فيقال الماء الورد ونحوه انه ماء لسكنه يصح سلبه عنه . فيه ان هذا الاطلاق بدون قرينة ممنوع ومعها خروج عن البحث ، فان المراد بالاضافة والتقييد ونحو ذلك الواقعة في كلامهم عدم الاحتياج الى قرينة موجودة أو مقدرة فتأمل . وليعلم انه لا ينافي دوران الحكم مدار الصدق ووقوع الاشتباه في بعض المقامات ، فانه قد يصدق لفظ الماء على ما ليس بماء في الواقع لو علم بحاله ، بل هو بول مثلاً كما في سائر الموضوعات . ولو شك في الصدق فان كان لعروض عارض جرى عليه حكم معلوم الصدق بناءً على صحة استصحاب الموضوع فيه وفي نظائره من الألفاظ

العرفية . وإلا جاز شربه وسائر استعماله في كل ما لم يشترط فيه المائية ، أما ما كان كذلك كإزالة الخبث أو الحدث فلا للأصل في المقيمين . ﴿ وكله ﴾ سواء نبع من الأرض أو نزل من السماء أو اذيب من ثلج مع بقاءه على أصل خلقته من دون عارض يعرض له من نجاسة أو استعمال على بعض الأقوال ﴿ طاهر من قبل للحدث والخبث ﴾ كتاباً وسنة كادت تكون متواترة ، واجماعاً محصلاً ومنقولاً نقلاً مستفيضاً بل متواتراً ، فما عن سعيد بن المسيب من عدم جواز الوضوء بماء البحر وما عن عبدالله بن عمر من أن التيمم أحب إليه - لا يلتفت إليه ، على أن الثاني غير متحقق الخلاف ، بل لا يبعد أن يكون الأول قد أنكر ضرورياً من ضروريات الدين . والمراد بالحدث إما نفس الأمور المؤثرة الموجبة لفعل الطهارة ، ويراد حينئذ بإزالة له الإزالة لحكمه ، وإما الأثر الحاصل منها . والمراد بالخبث النجاسة . والفرق بينهما أن الأول محتاج رفعه إلى النية دون الثاني . وربما فرق بأن الأول لا يدرك بالحس والثاني ما يدرك .

وكيف كان فما يدل على كون الماء منبلاً للحدث والخبث من الكتاب قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهوراً » (١) فإن المراد من الطهور هنا المطهر فيوافق قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » (٢) وقد وقع استعمال طهور في هذا المعنى في جملة من الأخبار المعتبرة كقوله (صلى الله عليه وآله) (٣) : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وإيما رجل من امتي أراد الصلاة فلم يجد ماءً ووجد الأرض لقد جعلت له مسجداً وطهوراً » و« طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً » (٤) و« التراب طهور المسلم » (٥) « والتوبة طهور

(١) سورة الفرقان - آية ٥٠ . (٢) سورة الأنفال - آية ١١ .

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التيمم - حديث ٣

(٤) المستدرک - الباب - ٤٣ - من أبواب النجاسات والأواني حديث ٣٠٤ مع تفسير في اللفظ

(٥) المستدرک - الباب - ٥ - من أبواب التيمم - حديث ٣ مع الاختلاف في اللفظ .

للمذنب « (١) و « النورة طهور » (٢) و « النورة نشرة وطهور للجسد » (٣) و « اطل فانه طهور » (٤) و « غسل الثياب يذهب الهم والحزن وهو طهور للصلاة » (٥) وقوله (عليه السلام) (٦) وقد سئل عن الوضوء بماء البحر : « هو الطهور مأوّه الحل ميتته » وقال الصادق (عليه السلام) (٧) : « كان بنو اسرائيل إذا أصابهم قطرة من نزل قرضوا لحومهم بالمقاريض وقد وسع الله عليكم بما بين السماء والأرض وجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون » الى غير ذلك . وقد يكون منه قوله : « عذاب الثيايا ريقهن طهور » فانه أنسب من الطاهر فقط . وكذلك قوله تعالى « وسقام ربهم شرابا طهورا » (٨) بمعنى المنظف لانه ينظف عما اكل فيخرج عن جلده رشحا على ما قيل ، أو لانه يطهر شاربه عن الميل الى غير الحسنات أو الالتفات الى ما سوى الحق تعالى ، بل في الذخيرة انه قيل قد روى مثل ذلك (٩) عن الصادق (عليه السلام) .

فظهر أن من أنكر استعمال طهور بهذا المعنى مكابر وكيف وقد نسب الشيخ في التهذيب الى لغة العرب ، وانهم لا يفرقون بين قول القائل ماء طهور وماء مطهر وفي الخلاف عندنا أن الطهور هو المطهر للحدث والنجاسة ، واختاره في المعتبر ، ونقله عن الشيخ وعلم الهدى في المصباح ، وهو المنقول عن الترمذي من أكابر أهل اللغة ،

(١) البحار باب - التوبة المجلد - ٣ - وفيه : التوبة مطهرة للذنوب ، ولم نجد في الاخبار « التوبة طهور للذنوب » .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب آداب الحمام - حديث ١ - ٣ .

(٤) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب آداب الحمام - حديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب أحكام الملابس من كتاب الصلاة حديث ١١

(٦) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤

(٧) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤

(٨) سورة الدهر آية ٢١ . (٩) مجمع البيان سورة الدهر آية ٢١ .

قال : إن الطهور بالفتح من الانتماء المتعدية وهو المطهر غيره ، وهو ظاهر التذكرة والمنتقى وصريح الذكرى ونسبه المقداد إلى أصحابنا والشافعية . وهو المنقول عن التبيان ومجمع البيان والمسالك الجوادية لقولهم : ماء طهوراي طاهر مطهر منبئ للأحداث والنجاسات ، وعن نهاية ابن الأثير أن الطهور في الفقه هو الذي يرفع الحدث ويزيل النجس ، لأن فعولا من أبنية المبالغة فكأنه تنهى في الطهارة . قال : ومنه حديث ماء البحر إلى آخره ، وعن الصباح المنير قال : وطهور قيل هي مبالغة وأنه بمعنى طاهر والاكثر أنه لو صف زائد ، قال ابن فارس : الطهور ، هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره ، وقال الأزهرى الطهور في اللغة هو الطاهر المطهر وقوله (عليه السلام) هو الطهور ماؤه أي هو الطاهر المطهر ، قاله ابن الأثير ، وفي القاموس الطهور المصدر واسم ما يطهر به أو الطاهر المطهر انتهى ، وعن الزمخشري أنه حكاه عن أحمد بن يحيى ، وعن المغرب أنه حكاه عن تغلب ، وفي المصاييح للسيد المهدي أن المشهور بين المفسرين وأصحاب الحديث والفقهاء وأئمة اللغة أنه بمعنى المطهر أو الطاهر المطهر انتهى .

فظهر لك من جميع ما ذكرنا أنه لا ينبغي الشك في استعمال طهور في ذلك ، فما نقل عن أبي حنيفة والأصم وأصحاب الرأي من إنكار ذلك وجعله بمعنى الطاهر لا غير مستلدين بأن فعول الذي للمبالغة لا يكون متعدياً وبوروده لهذا المعنى كما في قول الشاعر « ريقهن طهور » وقوله تعالى : « وسقام ربهم شراباً طهوراً » غير صحيح ، لما عرفت ، على أن ذلك لا ينافي ما ذكرنا أيضاً إذ كما أن استعماله بمعنى فاعل على تقدير تسليمه غير مطرد فإنه لا يقال ثوب طهور وخشب طهور ونحو ذلك فكذا ما نحن فيه فتأمل . نعم قد يقال أنه توقيفي لا يقتضيه القياس من جهة أن فعول الذي هو للمبالغة لا يكون متعدياً واسم الفاعل منه غير متعد ولا ريب أن طاهر لا يتعدى ، ومن هنا اعترف في المعتبر وكثر العرفان أن كلام أبي حنيفة موافق لمقتضى القياس اللغوي غير موافق لمقتضى الاستعمال ،

الجواهر ٨

لما عرفت . وما في التهذيب بعد ان أورد الدليل لاني حنيفة من انه لا يكون فعول متعديا . والفاعل منه غير متعد . قال : « انه غلط لانا وجدنا كثيراً ما يعتبرون في اسماء المبالغة التعدية وان كان اسم الفاعل منه غير متعد ، ألا ترى الى قول الشاعر :

حتى شأها كليل موهناً عمل * باتت طراباً وبات الليل لم ينم

تعدى كليل الى موهناً وكان اسم الفاعل منه غير متعد وهذا كثير في كلام العرب » انتهى . ولعله لا ينافي ما ذكرنا لكون مثل ذلك بعد تسليم انه مما نحن فيه لا يثبت انه قياسي وكيف وهو من المعلوم ان فعولاً للمبالغة في مادة فاعل فهو تابع له . نعم هنا سلك آخر لا فادته التطهير لا من جهة الوضع اللغوي فيقال انه لما كان مثل ذلك موضوعاً للمبالغة الحاصلة من التكرار كضروب ، فانه لا يقال إلا بعد حصول التكرار . وكانت صفة الطهارة الشرعية غير قابلة للزيادة والنقص ، كان معنى المبالغة منصرفاً الى المطهريّة حتى يكون لها وجه مناسب . وقد ارتبك هذا الطريق جماعة بل ربما أضافوه الى النقل عن اللغة ، وليس هذا من باب اثبات اللغة بالاستدلال بل هو اثبات المراد باللفظ بواسطة الفهم العرفي من قبيل حمل اللفظ على أقرب المجازات بعد تعذر الحقيقة . قال الزنجشيري على ما نقل عنه في الكشاف : « طهوراً أي بليغاً في طهارته . وعن احمد بن يحيى هو ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره . فان كان ما قاله شرحاً لبلاغته في الطهارة كان سديداً وبعضه قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » (١) وإلا فليس فعول من التفعيل في شيء » انتهى . وقال في المغرب على ما نقل عنه : وما حكى عن تغلب ان الطهور ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره ان كان مراده بيان لنهايته في الطهارة فصواب حسن وإلا فليس فعول من التفعيل في شيء ، وقياس هذا على ما هو مشتق من الأفعال التعدية كقطوع ومنوع وغير

سديد « انتهى . وعن الطراز : « ان فعولا ليس من التفعيل في شيء ، وقياسه على ما هو مشتق من الأفعال المتعدية كنوع وقطوع غير سديد إلا ان يكون المراد بذلك بيان كونه بليغاً في الطهارة فهو حسن صواب اذ كانت الطهارة بنفسها غير قابلة للزيادة فمرجع الزيادة الى انضمام التطهير لا ان اللازم قد صار متعدياً » انتهى . قال السيد المهدي في المصاييح : « فهؤلاء ، وهم عمدة القائلين بخروج التطهير عن معنى الطهور اعترفوا بدلالته عليه بالزوم من جهة المبالغة ، ولعل غيرهم لا يمنع ذلك فان الدلالة بهذا الوجه ليس لدخوله في الموضوع له فلا ينافي القول بخروجه عنه » انتهى .

قلت : قد يظهر بعد التأمل في كلام هؤلاء أن مرادهم بعد معرفة كون الماء بهذا الوصف الذي لم يخالف فيه أحد من المسلمين ، بل هو من جملة ضروريات الدين يحمل لفظ الطهور المراد منه المبالغة عليه بعد تعذر المعنى الحقيقي ، لا انه لو لم يعلم كون الماء بهذا الحال وأطلق لفظ الطهور عليه مع عدم تسليم كونه بمعنى المطهر يستفاد منه ذلك من جهة المبالغة التي لا تصح بدونه ، والفيد تسليمه إنما هو الثاني لا الأول فتأمل جيداً .

وربما ظهر من شيخ الطائفة في التهذيب والخلاف الاستدلال بهذا الطريق قال في الأول : « والطهور هو المطهر في لغة العرب فيجب أن يعتبر كل ما يقع عليه الماء بأنه طاهر مطهر إلا ما قام الدليل عليه على تغير حكمه ، وليس لا حد أن يقول إن الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهراً ، لأن هذا يخلاف على أهل اللغة . فان قال قائل كيف يكون الطهور هو المطهر واسم الفاعل منه غير متعد وكل فعول ورد في كلام العرب متعدياً لم يكن متعدياً إلا وفاعله متعد . قيل له هذا كلام من لم يفهم معاني الألفاظ العربية ، وذلك أنه لا خلاف بين أحد من أهل النحوان فعولا موضوع للمبالغة وتكرر الصفة وعدم حصول المبالغة على ذلك الوجه لا يستلزم عدم حصولها بوجه آخر ، وهو هنا باعتبار كونه مطهراً » ثم ذكر النعم المتقدم الذي نقلنا عنه سابقاً . وقال في الخلاف : « عندنا ان الطهور هو المطهر المزيل للحدث والنجاسة وبه قال الشافعي ، وقال ابو حنيفة

والأصم: الطهور والطاهر بمعنى واحد. دليلنا هو أن هذه اللفظة وضعت للمبالغة والمبالغة لا تكون إلا فيما يتكرر فيه الشيء الذي اشتق الاسم منه، ألا ترى أنهم يقولون فلان ضارب إذا ضرب ضربة واحدة، ولا يقال ضروب إلا بعد أن يتكرر منه الضرب، وإذا كان كونه طاهراً مما لا يتكرر ولا يتزايد فينبغي أن يكون طاهراً طهوراً لما لا يتزايد (١) والذي يتصور التزايد فيه أن يكون مع كونه طاهراً مطهراً من بلا للحدث والنجاسة وهو الذي نريده « إلى آخره » انتهى. وربما أورد عليه بعض المتأخرين بأن هذا إثبات اللغة بالاستدلال وهو غير جائز، وقد يظهر من بعض هؤلاء إنكار استعمال طهور وصفاً، نعم سلم استعماله في اسم الآلة أي لما يتطهر به كالوضوء لما يتوضأ به والسحور وغير ذلك. وفيه أنه قد يكون مراد الشيخ التأييد بذلك، وإلا فليعتمد ما نقله أولاً عن أهل اللغة، وإن كان ظاهر قوله في الخلاف (دليلنا) إلى آخره يناهز ذلك أو يكون مراده ما ذكرناه سابقاً من الاستناد إلى الفهم العربي بعد تعذر المعنى الحقيقي، فتأمل جيداً. وأما إنكاره مجيء فعول وصفاً فهو كأنه مخالف للمجمع عليه بينهم، وأبو حنيفة وأصحابه لم ينكروا ذلك بل أنكروا وصفيته بمعنى مطهر لا أصل الوصفية، ولذلك قال في المصابيح: إنه لا خلاف في مجيئه وصفاً وإنما الخلاف في تعيين المراد منه حينئذ، فهل الطاهرة أو هي مع المطهرة.

لا يقال إن وجه المبالغة غير منحصر في ذلك فإن الطهارة قابلة للزيادة والنقصان كالوضوء بالآجن والمشمس، لانا نقول إن رفع الحدث معنى واحد لا يختلف وكراهة استعمال بعض المياه لا يقتضي نقصاً فيها، نعم قد يقال إنه بناء على أن المراد بالطهارة المعنى الذي يحصل في نفس المكلف من القرب إلى الله تكون قابلة للزيادة والنقصان من جهة القرب والأقربية، وأنت خير أن العملة في الاستدلال إنما هو النقل والتبادر لا هذه الوجوه فتأمل جيداً.

(١) وفي نسخة الخلاف المطبوعة فينبغي أن يكون كونه طهوراً لما يتزايد.

وربما سلك بعضهم في استفادة التطهير من لفظ طهور في الآية طريقاً آخر ، وهو أن الظاهر من قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهورا » إرادة الطاهر منه لكونه واقعاً في معرض الامتنان المستلزم لذلك فإنه لا امتنان بالنجس ، فتعين حينئذ طهور لإرادة المطهريّة لا استفادة أصل الطهارة بدونه . وهو لا يخلو من وجه ، كاحتمال القول أنه يراد المطهريّة منه ولو مجازاً بقرينة قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » والأولى الاستناد في ذلك إلى ما ذكرناه أولاً من النقل اللغوي والاستعمال . وتذكر المبالغة واستفادة الطاهريّة بدونه وقوله تعالى ليطهركم به وغير ذلك مؤيدات له . وقد يسلك لاستفادة ذلك طريق آخر مغاير للأول كما وقع من جماعة ، وهو بأن يقال أن لفظ الطهور يأتي مصدراً كما عن النهاية والمغرب والقاموس والطراز وعن الزمخشري وابن الأثير حكايته عن سيبويه ، ومنه قولهم تطهرت طهوراً حسناً . وهل هو حينئذ بمعنى التطهر أو الطهارة ؟ احتمالان : عن المغرب النص على الأول ، كما عن كنز العرفان والكشاف التفسير بالثاني ، وكنا عن الطراز وعنه أيضاً أنه مصدر لتطهر على غير القياس ويأتي اسماً للآلة فيكون معناه ما يتطهر به كالوضوء والغسل والغفور كما نص عليه في الصحاح ، وهو المنقول عن المحيط والاساس والكشاف والغريبين والمغرب والنهاية والطراز . وفي الذخيرة أنه قد جاء طهور لما يتطهر به باتفاق من وصل إلى كلامه من أهل اللغة وهو بالفتح لا غير بخلافه مصدرأ فإنه بالفتح والضم ، وعن النهاية ضبط المصدر بالضم ، ونقل الفتح عن سيبويه . وكيف كلن فيقال حينئذ أما جملة على المصدر في المقام بناء على محيئه مفتوحاً فممنوع بناء على جملة نعتاً للماء إلا على تأويل ، ولعل تأويله بمطهر حينئذ أولى لوجوه منها موافقة الآية الثانية وكونه أقرب للفعل الذي هو مصدر له على بعض الوجوه ، بل أولى من ذلك بقاؤه على المصدرية وجعله منصوباً على معنى اللام ، فيوافق التعليل في الآية الثانية فتأمل جيداً . وأما جملة على الآلة فقد صرح به هنا جماعة كصاحب الصحاح وغيره ، وربما استشكله بعضهم أنه حينئذ لا يصلح

أن يكون نعمتا للفظ الماء لكونه من قبيل الاسماء الجامدة وان دل على المبدأ إلا على تأويل ، كما يلتزم في الجامد المحض ، ومن هنا لم يلتفت إليه صاحب الكشف مع اعتراقه باصل المعنى . ويمكن أن يجاب عن ذلك بحمله على البدلية من لفظ الماء ، أو يراد من طهور حينئذ يتطهر للاستغناء عن الموصوف بلفظ ماء فيكون المعنى وأنزلنا من السماء ماء يتطهر به ، كما عن الهروي فانه قال ماء طهور أي يتطهر به أو يراد وأنزلنا من السماء ماء هو آلة للطهارة ، كما عن النيشابوري . والحاصل ان أمر التأويل في ذلك سهل .

وقد يقال إن من ذكر أنه يراد بالطهور المطهر أخذه من هذا المعنى ، لا أن المراد بالطهور المطهر وضعا إذ لا ريب في استعادة المطهارة منه على تقدير كونه اسما للآلة ، وربما يرشد الى ذلك ما ذكره المحقق في المعبر فانه قال : « الطهور هو المطهر لغيره قاله الشيخ في الخلاف وعلم الهدى في المصباح ، خلافا لبعض الحنفية . لنا النقل والاستعمال ، أما النقل فما ذكره الترمذي قال : الطهور بالفتح من الاصماء المتعدية وهو المطهر غيره ، وقال الجوهري : الطهور هو ما يتطهر به كالسحور والبرود . وأما الاستعمال » الى آخره ، فان نقله عن الجوهري استشهاد لما ادعاه من كون الطهور هو المطهر ، مع ان الذي ذكره الجوهري إنما هو اسم الآلة اشارة الى أن المطهارة المرادة من الطهور إنما هي مأخوذة من اسم الآلة . نعم ما نقله عن الترمذي ليس كذلك لقوله : « من الاصماء المتعدية » مع انه قد يحمل لفظ التعدية في كلامه على معنى آخر فتأمل . وقال العلامة في التذكرة : « والطهور هو المطهر لغيره وهو فعول بمعنى ما يفعل به أي يتطهر به كغسل ، وهو الماء الذي يغتسل به لقوله تعالى : (وأنزلنا من السماء ماء طهورا) ثم قال : (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) لانهم فرقوا بين ضارب وضروب وجعلوا الثاني للبالغة في المعنى » انتهى . فانه صريح فيما ذكرنا . وقال في كنز العرفان : « وقالت الشافعية واصحابنا انه بمعنى المطهر فيكون مأخوذاً من الوضع الثاني » انتهى . والوضع الثاني في كلامه انه اسم لما يتطهر به فتأمل جيداً . وقد يؤيده أيضاً انه من المستبعد

جداً كون هذا المعنى أى كونه بمعنى المطهر معروفاً عند أهل اللغة حتى ادعى الاجماع عليه ويخفى على مثل الزمخشري والمطرزي وصاحب الطراز وابن خنيفة والأصم وأصحاب الرأي ، ولم يذكره في الصحاح ، بل يظهر من بعضهم أنه غير مذكور في أكثر كتب أهل اللغة ، وقول كثير من أصحابنا أنه يفيد التطهير وبمعنى المطهر ليس صريحاً في ذلك ، بل قد يكون من جهة كونه اسماً لما يتطهر به فإنه يفيد هذا المعنى أيضاً . وإن كان لا تنطبق عليه كلمات بعضهم . ومن هنا تقل عن بعضهم أنه أورد على الزمخشري ان اعترافه بمجيء الطهور لما يتطهر به يرفع أصل النزاع ، لكونه حينئذ مفيداً للمطهريّة .

وكيف كان فلا يخالف القول بانكار كون الطهور بمعنى المطهر وضعاً من قوة ، نعم هو يفيد من كونه اسماً لما يتطهر به وكثير مما ذكرنا من الامثلة لا تأني الحل عليه ، فتأمل ، وان كان ما ذكرناه أولاً هو الأقوى .

وليعلم انه بناء على تسليم الأول فهل بمعنى الطاهر المطهر أو المطهر ؟ ربما ظهر من بعضهم الأول كما ظهر من بعض الثاني ولعله هو الأقوى ، وعليه ظاهر إجماع التهذيب والخلاف وكنز العرفان فأنهم ذكروا أنه بمعنى المطهر من دون قولهم الطاهر المطهر ، ولعل من ذكره أراد التصريح بلام المعنى ، لأنه متى كان مطهراً كل طاهرراً والناقشة في الملازمة كما يظهر من البحث في الفسالة ليست على ما ينبغي لوجوه ليس هذا محل ذكرها .

(بقي شيء) وهو انه لا ريب في كون حل الطهور على المطهريّة بالمعنى الشرعي ليس معنى لغوياً ، بل هو إما أن يكون من باب النقل الشرعي أو المجاز . والظاهر الأول لثبوت الحقيقة الشرعية فيه ، لكن دعوى ان المراد منه حينئذ المطهر من الأحداث والأخبار محل منع ، فأنهم صرحوا ان استعمال لفظ الطهارة في الثاني من باب المجاز فيكون اللفظ مستعملاً في حقيقته ومجازاً ، وجهه على عموم المجاز لا قرينة عليه .

وقد يقال ان وروده في معرض الامتنان مع عدم التشخيص يعين ذلك ، لكنه لا يخلو من نظر . وأورد بعضهم على الاستدلال بالآية ان أقصى ما تدل عليه طهورية ماء السماء لا مطلق الماء . وبان لفظ ماء نكرة في سياق الاثبات فلا تفيد العموم . والجواب عن الأول أولاً بالاجماع المركب ، لا يقال انه خروج عن الاستدلال بالآية حينئذ لانا نقول ان الاجماع المركب لا يفيد بدونها شيئاً . وثانياً ان المياه كلها أصلها من السماء بدليل قوله تعالى « وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الارض وانا على ذهاب به لقادرون » (١) وربما أشارت اليه بعض الأخبار ، وعن الثاني بان النكرة في سياق الاثبات تفيد العموم إذا وقعت في معرض الامتنان ، كما في قوله تعالى : « فيها فاكهة ونخل ورمان » (٢) مضافا الى الاجماع المزبور ، والأمر سهل .

(بقى شيء) ينبغي التنبيه عليه ، وهو ان ما دل على طهورية الماء من الكتاب وغيره هل يقضي بشمول المطهريه لسائر المتنجسات أو لا شمول فيه لذلك فما شك في قابليته للطهارة به من دون انقلابه اليه يبقى على أصل النجاسة ؟ لا يبعد في النظر الثاني ، وما دل على كونه مخلوقا طاهراً مطهراً لا يستلزم شموله للجميع ، بل يكفي في صدق ذلك تطهيره لكثير من الأشياء . وان كان الأول لا يخلو من وجه ولعله هو مبنى كلام العلامة في تطهير المضاف من حكمه بطهارته بمجرد اتصاله بالكثير وان بقي على إضافته . وفيه انه لو سلمنا شمول المطهريه لكن لا يكفي ذلك في بيان كيفية التطهير ولا عموم يرجع اليه في الكيفية ، فعمومها حينئذ غير مفيد شيئاً لمكان الاجمال في الكيفية المتوقف حصولها على بيان الشارع . فحينئذ على كل حال هذه العمومات لا تثمر للفقيه ثمرة ولا متيقن يرجع اليه ، وربما تسمع فيما يأتي بعض الكلام في ذلك ان شاء الله .

(وكيف كان قلنا) باعتبار وقوع النجاسة فيه وتأثيرها وعنده (ينقسم الى) ثلاثة اقسام (جار ومحقون وماء بئر) .

(٢) سورة الرحمن - آية ٦٨ .

(١) سورة المؤمنون - آية ١٨ .

(أما الجاري)

فهو - على ما قيل - النابع السائل على الأرض ولو في الباطن سيلاناً بمعتدأ به وربما عرف بأنه النابع غير البئر ، كما وقع من بعض المتأخرين ، مع التصريح بأنه لا فرق بين جريانه وعلمه . وتسميته حينئذ جارياً إما حقيقة عرفية خاصة أو من باب التغليب لتحقق الجريان في كثير من أفراده ، فثلث الميئون التي لا تدخل تحت اسم البئر من الجاري حينئذ . ولا أعلم السبب الذي دعاهم إلى ذلك ، مع أنه منصف للعرف الذي ثبت به اللغة ، إذ لا يصدق الجاري إلا مع تحقق الجريان ، وليس في الأخبار ولا في كلام الأصحاب ولا غيرهم ما يحقق تلك الدعوى . بل ربما يشير قولهم في تطهير الجاري « أنه يظهر بكثرة الماء الجاري عليه متدافعاً حتى يزول التغيير » وما في بعض الأخبار (١) « عن الماء الجاري يمر بالجيف والعنرة والدم أيتوضأ منه ؟ » إلى آخره . إلى خلافه ، كما يظهر من بعض العبارات من كون الجاري ما تحقق فيه الجريان . ومن هنا صرح بعض المتأخرين كالفاضل الهندى وغيره باعتبار السيلان في الجاري ، خلافاً لما وقع من الشهيد الثاني ومن تبعه من كونه النابع غير البئر تعدى أو لم يتعد . ولعله أخسذه من حصرهم المياه في الجاري والمحقون وماء البئر ، مع استظهاره كون الميئون ونحوها لا تدخل في المحقون ولا ماء البئر . أما الثاني فلعدم صدق الاسم وأما الأول فلأن لها مادة ، فلم يبق إلا دخولها في الجاري ، ولا يكون ذلك إلا بالتزام أن الجاري هو النابع غير البئر لعدم التمدي فيها . وفيه أن هذا الحصر لم يقع من الجميع بل ولا من الأكثر ، وإيضاً لا مانع من إرادة من حصر ذلك الجاري أو ما في حكمه . كما يظهر من إلحاقه ماء الحمام ونحوه كما صنع المصنف ، فتأمل ، أو يلتزم دخولها تحت اسم البئر وارتكابه مثل ذلك في لفظ الجاري ليس بأولى من ارتكابه تحول لفظ البئر بل هو أولى . فالتحقيق حينئذ

(١) المستدرک - الباب - ٥ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ الجواهر ٩

إدخالها فيه ان ساعد العرف على ذلك ، وإلا كان لها حكم الجاري وان لم تدخل في الاسم هذا كله في النابيع المتعدي وهل يلحق به المتعدي مما يخرج رشحا ؟ وجهاً ينشأ : من اعتبار النبع في الجاري كما يظهر من كثير من كلماتهم ، حتى أنه قال في جامع المقاصد : إن الجاري لا عن نبع من أقسام الراكد يعتبر فيه الكرية اتفاقاً من عدا ابن أبي عقيل ، بل ربما زاد بعضهم فاعتبر كونه من ينبوع وهي ما يندفق منه الماء كالفتق . وكيف كان فلا يدخل الرشيع فيه ، إذ المراد بالنبع الخروج من عين ، كما في الصباح ، وعن القاموس والمجمع ، وهي ما يشخب منها الماء ، نعم قد تكبر وقد تصغر ، والرشيع ليس كذلك . بل هو في الحقيقة كالعرق للانسان . وعن الخليل في العين بعد أن ذكر أن الرشيع اسم للعرق والراشح والرواشح جبال تندي ، فربما اجتمع في اصولها ماء قليل وان كثر نعى واشلا ، وان رأته كالعرق ويجري خلال الحجارة يسمى راشحا . هذا مع الشك في شمول ذي المادة لمثله ، فينقذح الشك حينئذ في إلحاقه بحكم الجاري ، فضلا عن كونه جاريا ، من غير فرق في ذلك بين المتعدي منه وغيره . ولعله هو الذي يسمى في عرفنا الآن بالنزير .

ومن صدق اسم الجاري ، ومنع عدم صدق اسم النبع ، سيما على ما فسر في الصحاح من أنه مطلق الخروج ، على أنه لو سلم ان مثله لا يسمى نبعاُ منع اعتبار النبع في الجاري ، نعم غاية ما علم أن الجاري لا عن مادة ملحق بالراكد ، فيبقى غيره ، كما انا نمنع الشك في شمول ذي المادة له . ومنه يظهر احتمال أنه كلجاري أحكاما وان لم يمر بعد تسليم عدم شمول الجاري لمثله ، سيما بعد جريانه فعلا وصبرورته نهراً كبيراً مثلاً . والتزام إجراء حكم المحقون عليه لا يخفى عليك ما فيه . فالأقوى كونه من الجاري مع جريانه ومن ذي المادة مع عدمه .

وأما (التمد) وهو ما يتحقق تحت الرمل من ماء المطر ، كما عن الأصمعي ، على

ما نقل عن الاساس ، قال : هو ماء المطر يبق محمقونا تحت رمل فاذا انكشف (١) عنه أدته الأرض . وعن الخليل في العين ان الحمد للماء القليل يبق في الأرض الجبلد ، ولعله هو مراد الصحاح والقاموس والجمع وشمس العلوم على ما نقل عنهم من انه الماء القليل الذي لا مادة له ، إذ ما كان على وجه الأرض لا يسمى عمداً قطعاً . فالأقوى إلحاقه بالمحمقون مطلقاً جري أو لم يمر للاستصحاب مع الظن أو القطع بعدم شمول ذي المادة له ، لا أقل من الشك ، فيبقى على حكم المحققون من القليل أو الكثير . اللهم إلا أن يفرض كونه على وجه يصدق ذو المادة عليه ، أو يقال انه مطلقاً من ذي المادة أو بحكمه ولو مع الشك كما ستعرف .

فلن قلت ما تقول في البئر الذي يخرج ماؤها رشحا فهل تجري عليها أحكام البئر ، قلت الظاهر فيه الوجهان الناشئان من تفسير النبع لما ستعرف ان البئر هي الماء النابع ، على انه قلما يوجد بئر ماؤها رشح ، بل الغالب أن يخرج من منابع ، نعم قد تنفق دققاً تشبه بالرشح فلا تشتملها إطلاقات البئر . ويؤيده ايضاً إصالة عدم لحوق أحكام البئر ، واليه ينظر ما نقله صاحب الحدائق عن والده من عدم تطهير الآبار التي في بعض البلدان بالنزع بل بالقاء كر ، لأن ماؤها يخرج رشحا ، لكن قد عرفت أن النبع أعم من الرشح بل قيل الغالب في الآبار الرشح . فالتحقيق إجراء حكم البئر عليها مع الصلح عرفاً وان كان الخارج رشحا ، أما اذا لم يصدق عرفاً لقلة الحفر ونحوه فهو من ذي المادة ان لم يمر وإلا كان جارياً ايضاً كما أشرنا الى ذلك سابقاً . وقد يقال أن عموم الأدلة في المياه يقتضى كونها طاهرة مطهرة لا تنجس إلا بالتنير ، والتفصيل بالكر وما دونه إنما هو في المياه للعلوم عدم المادة لها كالحياض والفدران ونحوهما ، ولذا كان المشهور عدم اعتبار الكربة في الجاري بل وفي كل ذي مادة . وحيث يتجه إلحاق الرشح والتزير بل والحمد بحكم الجاري أو ذي المادة ولو مع الشك للعموم للزبور الذي يمكن أن يؤيد

(١) وفي الاساس (فاذا كشف) .

ايضاً بقاعدة الطهارة مع فرض الشك في حكمه ، للشك في اندراجه فيما دل على النجاسة أو التنجيس لمثل الموضوع المزبور فتأمل جيداً . ولكن من الغريب ما عن الشيخين في المقنعة والتهذيب من تسوية الأول بين البئر والغدير ان قصر عن الكر فحكم بنجاستهما بموت الانسان وطهارتهما بنزع السبعين ، وحله الشيخ على الغدير الذي له مادة بالنبع من الأرض . قال : وما هذا سبيله فحكمه حكم الآبار فأما إذا لم يكن له مادة فلا يجوز استعماله إذا وقع فيه ما ينجسه متى نقص عن الكر . ومقتضى ذلك طهارة ذي المادة غير البئر مع الكثرة ولحوقه بالبئر مع القلة ، فيكون حكمه مخالفاً لسائر المياه لمفارقه الجاري في نجاسة القليل ، والبئر في طهارة الكثير ، والراكد في طهارة قليله بالنزع . بل قيل قد يظهر من كلام الشيخ لحوقه بالبئر مطلقاً . وعلى كل حال فهو قول غريب . هذا وربما يأتي لذلك مزيد تحقيق ان شاء الله . ولا فرق فيما ذكرنا من الجاري بين جميع أنواعه من الأنهار والعيون والآبار إذا اجريت وتسمى القناة ، قال في الذكري : « الآبار المتواصلة ان جرت فكلجاري وإلا فالحكم باق لانها كبئر واحدة » وقال ايضاً : « لو اجريت البئر فالظاهر انها بحكم الجاري لا تنجس بالملاقاة ولو تنجست ثم اجريت ففي الحكم بطهارتها ثلاثة أوجه طهارة الجميع لانه ماء جار تدافع فزال تغيره ولخروجه عن مسمى البئر ، وبقائه على النجاسة لان المطهر النزع ، وطهارة ما بقي بعد جريان قدر المنزوح إذ لا يقصر ذلك عن الاخراج بالنزع » قلت وأوجه الوجوه الأول كما هو ظاهر . ولو وقف الجاري لتكاثر مائه بعد تحقق الجري فيه لكن بقي استعداداً للجريان فهل يجري عليه حكم الجاري ؟ وجان .

وكيف كان فهو ﴿ لا ينجس ﴾ بشيء من النجاسات ولا المتنجسات ﴿ إلا باستيلاء ﴾ عين ﴿ النجاسة على أحد أوصافه ﴾ الثلاثة : اللون والطعم والرائحة . أما نجاسة الجاري بذلك بل جميع المياه فلا أعلم فيه خلافاً بل عليه الاجماع محصلاً ومنقولاً كاد يكون متواتراً ، بل في الاعتبار انه منزه أهل العلم كافة ، وفي المنتهى أنه قول كل

من يحفظ عنه العلم . وهو الحجة ، مضافاً الى النبوي المشهور (١) المروي عند الطرفين بل في السرائر انه من المتفق على روايته ، وعن ابن ابي عقيل انه تواتر عن الصادق (عليه السلام) عن آباءه (عليهم السلام) : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » وفي الذخيرة أنه عمل الامة بمدلوله وقبلوه ، والأخبار المستفيضة (٢) المروية على ألسنة المشايخ الثلاثة . وهي وان خلت عن التغير اللوني إلا أن النبوي المتقدم المعتضد بما سمعت كاف في إثباته . مضافاً الى ما نقل عن دعائم الاسلام (٣) عن امير المؤمنين (عليه السلام) قال في الماء الجاري يمر بالجيف والعذرة والدم : « يتوضأ منه ويشرب وليس ينجسه شيء ما لم يتغير أوصافه طعمه ولونه وريحه » وعن الصادق (عليه السلام) (٤) « اذا مر الجنب بالماء وفيه الجيفة أو الميتة فان كان قد تغير لذلك طعمه أو ريحه أو لونه فلا تشرب منه ولا تتوضأ ولا تتطهر به » وعن الفقه الرضوي (٥) « كل غدیر فيه من الماء أكثر من كره لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا أن يكون فيه الجيف فتغير لونه وطعمه ورائحته فان غيرته لم تشرب منه ولم تتطهر » وخبر العلاء بن الفضيل (٦) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الحياض يبال فيها قال : لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول » ويدل عليه أيضاً الأخبار (٧) المتضمنة لنجاسة الماء بتغيره بالدم فانه ظاهر في التغير اللوني ، وكذلك الأخبار (٨) التي اطلق

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٩ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق .

(٣) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ . وفي المستدرک

ليس جملة (وليس ينجسه شيء) .

(٤) و (٥) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ - ٧ .

(٦) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ .

(٧) المستدرک - الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٣ .

(٨) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق

فيها النجاسة مع التغير فانه لا ريب في ثبوتها للتغير اللوني ، بل قديديعي انه أظهر الأفراد ، كما أشار الى ذلك الصحيح (١) « قلت : فما التغير ؟ قال : الصفرة » الى غير ذلك . والضعف والارسال في بعض ما تقدم غير قادح للاعتضاد بما سمعت . فما وقع من بعض المتأخرين من التشكيك في نجاسة الماء بالتغير اللوني بما لا ينبغي الالتفات اليه ، بل هو من قبيل التشكيك في الضروري ، مع ان هذا المشكك قد استدلل بالنبوي المتقدم في غير موضع من كتابه . ويحتمل أن يكون ترك التعرض للتغير اللوني في كثير من الأخبار من جهة لزومه لتغير الريح والطعم لكونه أسرع منه تغيراً .

وهل يشترط في التغير أن يكون الى لون النجاسة وطعمها ورائحتها أو يكفي التغير بها ولو الى غير وصفها ؟ المتبادر المتيقن الأول ، وفي المعتبر : نريد باستيلاء النجاسة ريحها على ريح الماء وطعمها على طعمه ولونها على لونه . ويحتمل الثاني للاطلاق الذي هو كالعوم . مع التأييد بعدم العلم بطعم بعض النجاسات وبقوله (عليه السلام) في جواب السؤال عن التغير فقال : « هو الصفرة » من غير ذكر له انه لون النجاسة . وعليه فينجس لو حصل للماء لون باجتماع نجاسات متعددة لا يطابق لون أحدها . ولعل الأول هو الأقوى استصحاباً للطهارة مع الاقتصار على المتيقن .

وهل يشترط في التغير أن يكون حسيّاً فلا ينجس الجاري مثلاً بمسلوب الصفات من سائر النجاسات ، أو لا يشترط فيكفي التقديري فينجس حينئذ بما تقدم بعد التقدير وحصول التغير معه ؟ قولان صريح أكثر من تأخر عن العلامة كما هو ظاهر من تقدمه الأول لتعبرهم بالتغير الظاهر في الحسي ، ومن هنا نسبة بعضهم الى الأكثر والمشهور والمعظم ونحو ذلك . وفي الذكري وعن الروض نسبته الى ظاهر المذهب . وظاهر العلامة وبعض من تأخر عنه كالحقق الثاني وغيره الثاني . والأقوى في النظر الأول . للاصل بل الاصول ، ولتبادر الحسي من التغير الذي هو مدار النجاسة شرعاً ، وأصححة البلب

عن غيره وعدمها فيه ، فيكون حقيقة فيه مجازاً في غيره ، فيدخل حينئذ تحت الاجماع المنقول وغيره مما دل على عدم نجاسة غير المتغير ، ولقوله (عليه السلام) في مصحح شهاب المروي عن بصائر الدرجات « قلت فما المتغير ؟ قال : الصفرة » على ان اعتبار التقدير في مسلوب الصفة يقتضي اعتباره في فاقدها وفي الواجد الضعيف منها ، مع ان الاجماع على عدمه كما عن المصاييح . وايضاً فالتقدير في مسلوب الصفة لا يخلو من إجمال لانه إما ان يراد صفة نوعاً وصفته التي كانت فيه ، ولكل منهما أحوال مختلفة في الشدة والضعف بالنسبة الى الأزمنة . فلا يعلم تقدير ايها في المسلوب فهل الحالة المتأخرة ولو كانت ضعيفة أو غيرها ؟ ولو فرض تقدير المتوسطة مع ان الحالة المتأخرة الضعيفة لوجب تقدير الضعيف الى المتوسط وهو لا معنى له ، مع ان اعتباره في النجاسة يقتضي اعتباره في الماء ، والظاهر من كلام القائلين اختصاصه بها ، وان احتمله بعض المتأخرين فغريماً على هذا القول . كل ذا مع ضعف الخلاف فيه بل عدمه ، فان أول من تقل عنه ذلك العلامة وكلامه في القواعد والمنتهى غير صريح فيه ، قال في الأول : « ولو وافقت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عندى الحكم بالنجاسة ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة » وقال في الثاني : « الخامس لو وافقت النجاسة الماء في صفاته فلا أقرب الحكم بنجاسة الماء ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة وإلا فلا ويحتمل عدم التجسس لانتفاء المقتضى وهو المتغير » فانه يحتمل أن يكون مراده فيما إذا كانت النجاسة غير مسلووبة وكان الماء في صفتها كما إذا كان الماء مصبوغاً مثلاً بأحمر ووقع فيه دم ، فان الحكم بالنجاسة حينئذ متجه كما أفق به كل من تعرض لهذه المسألة على ما نقل ، بل في الحقائق انه قطع به متأخرو الأصحاب من غير خلاف معروف في الباب ، وفي جامع المقاصد انه يذخي القطع به لان المتغير هنا على تقديره فهو تحقيقي غاية ما في الباب انه مستور عن الحس وكذلك في المدارك ونحوه عن المعالم ، وعن المصاييح : « أما اذا كانت موافقة في صفته الاصلية كما في المياه الزاجية والكبريتية أو العارضة كما لو وقع في الماء المتغير بطاهر أحمر دم قالت الماء

ينجس قطعاً لظهور وصف النجاسة عليه حقيقة « بل قد يقال أنه لا بد أن تؤثر النجاسة فيه اشتداداً فيتحقق التغير حساً .

والحاصل الفرق بين المسألتين وانتقال الذهن في الثانية إلى التقدير دون الأولى يكاد أن يكون من الواضحات ، وكذا كل ما كان من هذا القليل مما منع من ظهور التغير فيه مانع ، وكأن التقدير هنا كالتقدير فيما لو مخرج بالنجاسة ما هو بلونها مثلاً ثم تغير الماء بذلك إذ الظاهر أنه لا إشكال في التقدير . وما وقع في الحدائق من التوقف في الفرق بين الصورتين ، والرياض من الجزم بعدم الفرق بينهما كأنه ليس في محله سيما ما في الأخير فإنه يظهر منه أنه لا فرق في ذلك عند كثير ممن صرح بعدم وجوب التقدير في المسلوب . وهو وهم على الظاهر ، ولعلها أخذاء من ظاهر عبارة الذكرى . نعم قد يتم إلحاق نحو ذلك في المسلوب فيما لو فرض وجود المانع عن أصل التغير لا عن ظهوره لكونه في الحقيقة تقديرًا للتغير كالمسلوب بخلاف ما تقدم . ودعوى إرجاع ذلك إليه محل منع ، ومنها يظهر الوجه فيما شك فيه فتأمل . وكيف كان فما يرشد إلى ما ذكرنا من الاحتمال في كلام العلامة أن المحقق الثاني في شرحه على القواعد قال بعد أن ذكر عبارتها : « وكان حق العبارة أن يقول لو وقعت نجاسة مساوية الصفات لكان موافقة النجاسة الماء في الصفات صادق على نحو الماء المتغير بظاهر أحمر إذا وقع فيه دم فيقتضي ثبوت التردد في تقدير المخالفة وينبغي القطع بوجوب التقدير » إلى آخره . قلت : لكن عرفت أنه لا مانع من حمل العبارة على ذلك . ولعل وجه التردد فيه أنه كالتقدير لخلو الماء من الصفة فلا يصدق معه التغير أيضاً وإلا لوجب تقدير الصفة في النجاسة المسلوقة ، ولهذا استشكل بعضهم في الفرق بين المسألتين .

وكيف كان فغاية ما استدلل به العلامة أن التمييز الذي هو مناط التنجيس دائر مع الأوصاف فإذا فقدت وجب تقديرها . وفيه مع أنه إعادة للدعي وجار في الفاقد أيضاً أن المراد بدورانه مع الأوصاف هو صدقه وتحققه ولا يحصل بالتقدير .

وبأن التقدير في المضاف المألوف الأوصاف إذا امتزج مع المطلق ثابت فيثبت في النجس بطريق أولى . وفيه أنه ممنوع هناك أيضاً أولاً ، وثانياً أن الفرق بينهما واضح ، وذلك لأن أمر الاطلاق والاضافة يرجع الى العرف ، فلعل اعتبار التقدير هناك يكشف عن أمر متحقق ثابت وهو الصدق العرفي بخلافه هنا ، فإن أمر النجاسة شرعي وقد أحالها على التغير الذي مدركه الحس . وما يقال أن التقدير هنا كتقدير الحر عبداً بالنسبة الى الحكومة ومعرفة مقدار أرش الجناية ، فيه ما لا يخفى .

وبأن عدم التقدير يفضي الى جواز الاستعمال وان زادت النجاسة على الماء أضعافاً مضاعفة . وفيه أنه استبعاد لغير البعيد مع بقاء اسم المائية ، وماذا يقول في الناقذ غير المألوف وفي الواجد الضعيف .

وبأن الماء مقهور فإن الماء كلما لم يصير مقهوراً بالنجاسة لم يتغير بها على تقدير المخالفة وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما تغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً . وفيه اننا نمنع المقهورية وان قلنا بالتغير على تقدير المخالفة . اللهم إلا ان يريد الاستدلال شيئاً آخر وهو ان الوارد في الأخبار ليس مجرد التغير فقط بل علق الحكم تارة عليه واخرى على الغلبة والغلبة وصف متحقق ثابت في الواقع والتغير علامة وكاشف ، فحيث لم يوجد الكاشف يقدر أو يستكشف بطريق آخر ، والأولى الأول .

ولعل هذا أولى ما يستدل به للعلامة ، وقد أشار اليه في المنتهى قال فيه قبل هذه المسألة : « الرابع بلوغ الكرية حد لعدم قبول التأثير عن الملاقي إلا مع التغير ، من حيث أن التغير قاهر للماء عن قوته المؤثرة في التطهير . وهل التغير علامة على ذلك والحكم يتبع الغلبة أم هو المعتبر ؟ الأولى الأول فلوزال التغير من قبل نفسه لم يزل عنه حكم التنجيس » وهو صريح فيما قلنا . وقد يؤيده حينئذ بأنه لو كان المدار على التغير وليس المدار على الغلبة لكان لا معنى للتقدير في الموافق الذي منع من ظهور التغير فيه

مانع سيما فيما اذا كانت صفات الماء اصلية لاعراضية كما في المياه الكبرى بنية ونحوها وبانه لو كان المدار عليه ايضاً لكان الحكم دائراً مداره وجوداً وعدماً ، وهو لا معنى له ، وإلا لم يثبت التنجيس مع زوال التغير من قبل نفسه وبالقائه أجسام طاهرة .

ولكن قد يقال في الجواب عن ذلك ان المراد بالغلبة كما هو الظاهر من بعضها الغلبة بالانوصاف فتتحد حينئذ مع التغير كقوله (عليه السلام) : « اذا غاب لون الماء لون البول » (١) وقوله (عليه السلام) : « إلا ان يغلب على الماء الريح فينتن » (٢) وقوله (ع) « فيما لم يكن فيه تغير أو ريح غالبة » (٣) الى غير ذلك . وكان كلام العلامة في المنتهى ليس مخالفاً لما نحن فيه . لانه وان قال ان المدار على الغلبة لكنه جعل العلامة على ذلك التغير فلا يحكم بمحصله ابتداء بدونه ، نعم لو ذهب التغير بعد الحكم بمحصل النجاسة لم تذهب النجاسة : أما بناء على كلامه فلتحقق الغلبة التي كان علامتها التغير . وأما بناء على مختارنا فللاستصحاب اذ الشارع حكم بالنجاسة مع التغير ولم يعلم ان الاستمرار علة للاستمرار أولاً فيستصحب . وليس للعقل مدخلية في الطهارة والنجاسة حتى يقال بالمغلوية والمقهورية التي لم يبق معها قوة الماء . وايضاً لو كان المدار على الغلبة كيف يصح تعليق الحكم على التغير الذي هو وصف مفارق لها وجعلها دائرة مداره . وايضاً ينبغي القول حينئذ بما اذا كشف عن الغلبة غيرها من الكثرة ونحوها . وايضاً لو كان المدار على الغلبة لوجب القول بالتقدير حينئذ في فاقدة الصفات وفي الواجد الضعيف وقد عرفت نقل الاجماع على خلافه . وايضاً فانا نمنع تحقق الغلبة فيما نحن فيه بمجرد ذلك مع بقاء الاسم فانه لا يعلم ان المدار على صدقها عرفاً ، بحيث يقال ان الماء غلب على النجاسة أو شرعاً ، وكيفما كان فالتقدير لا يحقق شيئاً منها بل المتحقق خلافه . وايضاً بقرينة الشهرة ونحوها تحمل الغلبة على إرادة التغير ، فتأمل جيداً والله أعلم .

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١١ مع اختلاف في اللفظ

ثم انه على تقدير اعتبار التقدير فهل يعتبر الأشد أو الأوسط أو الأضعف ؟
احتمالات . أما الأول فلا احتياط ، وأما الثاني فلغالب ، وأما الثالث فلترجيح جانب
الطهارة . قلت : هذه الاحتمالات غير متجهة فيما اذا كانت النجاسة على صفة خاصة ثم سلبت عنه ،
فانه حينئذ لا معنى لتقديرها بالأشد وقد كانت على الأوسط ، كما انه لا معنى لتقدير الأوسط
وقد كانت على الأضعف ، نعم قد يتجه ذلك ان لم يعلم كيف وجدت صفة هذه
النجاسة ، وان كان تقدير الوسط حينئذ أولى لانه الغالب المعتاد ، مع عدم تمامية الاحتياط
في جميع المقامات .

ثم انه هل يعتبر تقدير الماء ايضاً على الحد الوسط من العنوبة والملوحة والصفاء
والسكودة فان لها أثراً بيننا في التغير ؟ احتمله بعضهم وظاهر الباقيين العدم ، وهو أولى
سيما فيما اذا كان الماء على صفة معالومة إذ لا معنى لفرض عديمها لعدم المانع في اختلاف
المياه في الانفعال وان كانت فرداً نادراً . ولعله من ذلك يتقدح الفرق في السابق اي
في الموافق للنجاسة في الصفة بين الصفة الاصلية والعارضية فيقدر في الثانية دون الاولى
فتأمل . وكيف كان فما ذكرناه من عدم النجاسة في المسلوب انما هو اذا لم يستهلك الماء ،
أما اذا استهلك بحيث دخل الماء تحت اسم الخليط فلا إشكال في نجاسته ، وأما اذا سلبه
اسم الاطلاق ولم يدخل تحت الاسم فلا إشكال في كونه غير مطهر ، وهل يبقى على
الطهارة ؟ وجهان أقواهما ذلك ، واحتمال ذهاب الاطلاق مع بقاء اسم الخليط معارض
باحتمال عدمه إذ ذهاب الاطلاقية وذهاب اسم الخليط حادثان والاصل يقتضي تأخر كل
منهما عن الآخر ، فيبقى أصل الطهارة سالماً . نعم لو كان المنعز للماء من الاجسام التي
علم بقاءه بعد زوال الاطلاقية لآتجه الحكم بالنجاسة .

ثم اعلم انه قد يظهر من قول المصنف لا ينجس إلا باستيلاء النجاسة الى آخره أن
التفسير لا بد وان يكون بعد ملافة النجاسة . فلو تغيرت أحد أوصاف الماء بالمجاورة لم
ينجس ، ولعله لا خلاف فيه بل مجمع عليه للاصل بل الاصول والعمومات ، ولا شمول

في النبوي المتقدم ونحوه لظهور تبادره في الملاقاة كما هو واضح . فلا ينبغي الاشكال في ذلك كما أنه لا ينبغي الاشكال في عدم التنجيس بسبب حصول التغير في غير الصفات الثلاثة كالحرارة والرقه والخفة ونحوها ، بلا خلاف أجده في ذلك ، للاصل وظهور الأخبار في حصر النجاسة بالأوصاف الثلاثة ، وما في الذكرى عن الجعفي وابي بابويه أنهم لم يصرحوا بالأوصاف الثلاثة بل اعتبروا أغلبية النجاسة للماء لا صراحة فيه بل ولا ظهور ، لان المتعارف في تحقق الغلبة إنما هو بالأوصاف الثلاثة بحيث صار هو المتبادر من غلبة النجاسة للماء ، فليتأمل جيداً . ولعله لذا قال في كشف الثام : كأنه لا خلاف فيه .

ثم ان مقتضى قول المصنف ككثير من الأصحاب مضافاً الى تصريح الفاضل والشهيدين والسكري وغيرهم لذلك للتغير بالنجاسة أنه لا ينجس لو تغير الماء باحد أوصاف المتنجس . كما لو تغير بدبس نجس ونحوه ، خلافاً للنقول عن الشيخ في باب تطهير المضاف كما تسمع نقل عبارته . وربما ظهر من التحرير موافقته للاصل والعمومات ، مع انه ليس في أخبار التغير اشارة الى ذلك ، بل فيها الاشارة الى خلافه ، بل قد يدعى انه يستفاد من ملاحظتها وملاحظة ما اشتملت عليه استلثها الجزم به ، مع كونه هو المتبادر فتأمل ، كما لا يخفى على من لاحظها ، إلا النبوي فانه قد يستدل بظاهره على مثل المقام ، وهو - مع إمكان دعوى ظهوره في النجاسة دون المتنجس سيما بعد شيوع مثل هذه العبارة في المشتملة على الاوصاف الثلاثة في ذلك - لا جابر له في المقام لمصير ظاهر المشهور الى خلافه هنا ، ومنه لا يحصل الظن بشمول لفظ (ما) للتنجس . ويمكن استنباط الاجماع عند التأمل على عدمه ، وذلك لذكرهم في المقام الفروع التي لا ينبغي ان تسطر كالنغير بالمجاورة وبغير الاوصاف الثلاثة ونحو ذلك ولم يذكروا ما نحن فيه ، ولم يتعرضوا له ، بل عبروا بلفظ النجاسة التي لا تشمله مع كون الشيخ هو المخالف ، ومن عاداتهم التعرض لذكر خلافه ، بل قد يدعى ان عبارة الشيخ المنقولة عنه غير صريحة بالخلاف ،

قال على ما نقل عنه : « ولا طريق الى تطهير المضاف إلا بان يختلط بما زاد على الكر من المياه الطاهرة المطلقة ، ثم ينظر فيه فان سلبه إطلاق اسم الماء وغير أحد أوصافه إما لونه أو طعمه أو رائحته فلا يجوز استعماله بحال ، وإن لم يغير أحد أوصافه ولا سلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله في جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقة » والتأمل فيها يعطي أنها ليست بصريحة فيه بل ولا ظاهرة ، وذلك لأخذه في الحكم الأول وهو عدم جواز الاستعمال سلب الاسم مع تغير أحد الأوصاف وأخذه في الثاني بقاء الاسم وعدم التغير ، فلم تكن عبارته دالة على ما اذا بقي الاسم وتغيرت الأوصاف ولم يظهر منه الحكم بنجاسة مثل ذلك ، وهو الذي يفيد في المقام ، وقد يكون مبنى كلامه على الاستهلاك وعدمه . نعم بقي في المقام شيء لا بد من التنبيه عليه ، وهو ان التغير بالمتنجس ان كان بصفات الاصلية فقد عرفت ان الأقوى عدم التنجيس . وأما اذا كان التغير به بالصفات المكتسبة من النجاسة فمثل الماء أو اللبن ونحوهما من المتنجس بدم ونحوه حتى غير لونها ثم انهما تنجس بها الجاري أو الكثير حتى تغير لونها بذلك أي بالون المكتسب من النجاسة بالدم ، ففيه إشكال ، والأقوى في نظري انه متى حصل التغير في الجاري أو الكثير مع استناد التغير الى تلك النجاسة التي تنجس بها المتنجس نجس الماء وإلا فلا : أما الأول فلدخوله تحت الأدلة حينئذ وأما الثاني فلعدم صدق تغيره مع ملاقة عين النجاسة ، إذ ليس المدار على وصف النجاسة كيفما كان ، بل لا بد من مباشرة عينها للماء فلونها المكتسب منها بعد اضمحلال عينها واستهلاكها لا ينجس الماء حينئذ للاصول والعمومات ، والنبوي لا جابر له . ولعله الى ذلك يرجع ما أظن به العلامة الطباطبائي من النجاسة إذا كان التغير بواسطة التنجس بخلاف ما إذا كان بلون المتنجس وطعمه وريحه التي هي صفات أصلية له ، وإلا كان محلا للنظر باعتبار عدم ملاقة عين النجاسة له ولا عبرة باوصافها مع عدم ملاقاتها ضرورة كونها حينئذ كالمجاورة خصوصا في الريح ونحوه فتأمل جيدا .

وظاهر المصنف بل كاد يكون صريحه عدم نجاسة الجاري مطلقا سواء كان

قليلا او كثيراً ، لتقييده في المحقون بالسكرية وإطلاقه في الجاري ، ومثله كثير من الأصحاب ، بل قال في المعتبر : « ولا ينجس الجاري بالملافة وهو مذهب فقهاءنا أجمع » الى ان قال بعد ذلك : « ولا السكثير من الراكد » فلم انه لا فرق بين قليل الجاري وكثيره . وعن شرح الجبل لابن البراج نقل الاجماع على عدم نجاسة الجاري مع التصريح فيه بعدم الفرق بين القليل والكثير ، ومثله عن الغنية ، وربما ظهر من عبارة الخلاف نقل الاجماع على ذلك ، وفي الذكرى أنى لم أقف فيه على مخالف من سلف أي ممن تقدم على العلامة ، ونسب رأى العلامة في جامع المقاصد الى مخالفة مذهب الاصحاب ، وعن حواشي التحرير نقل الاجماع صريحاً على عدم اشتراط السكرية ، وربما ظهر من المصاييح دعوى الاجماع ايضاً . ويمكن للتأمل التروى في كلمات الأصحاب تحصيل الاجماع على عدم اشتراط السكرية ، وخالف في ذلك العلامة (ره) في بعض كتبه ، وفي بعضها وافق المشهور كما قيل ، ولم أعر على موافق له في هذه الدعوى ممن تأخر عنه سوى الشهيد الثاني ، وما لعله يظهر من القداد في التنقيح ، مع ان المنقول عن الأول انه رجع عنه وان الذي استقر رأيه عليه آخراً الطهارة ، وعبارة الثاني غير صريحة في ذلك قال في التنقيح : « وهل يشترط كرفته ام لا ؟ أطلق المصنف الحكم بطهارته وقيده العلامة بالسكرية وهو أولى ، ليدخل تحت إطلاق قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « اذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً » والاجماع على العمل بمفهومه . وقال الشهيد : « ان جرى عن مادة فلا يشترط السكرية ولا عنها يشترط وهو حسن وعليه الفتوى » وكلامه الاخير ظاهر فيما ذكرنا فتأمل . ولا تقل عن أحد ممن تقدمه ، نعم تقل عن المرتضى (رحمه الله) والصدوقين بعض العبارات المفصلة في السكرية وعدمها من غير تعرض للجاري وغيره . وهي ليست صريحة في ذلك ، بل نقل عن الصدوقين ان لهم عبارات آخر في غير المقام الأول حاكمة على ذلك فتأمل جيداً . وكيف كان فالأقوى الأول للاصل بل الاصول

(١) المستدرك - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ .

وما سمعت من الاجماع المتقولة ، بل يمكن دعوى تحصيله والأخبار الحاكمة بعدم نجاسة الماء بغير التغير والغلبة وهي كثيرة قد سمعت جملة منها . (ومنها) (١) الدالة على ان ماء الحمام بمنزلة الجاري ، إذ لو كان الجاري يشترط فيه السكينة لم يكن التشبيه به من جهة الطهارة معنى . (ومنها) (٢) الاخبار المتضمنة للمادة المعللة بعدم النجاسة بوجود المادة ، وخصوص موردھا لا يخصها بذلك ، على انه او كانت السكينة شرطاً لم يكن للتعليل معنى . وربما استدلل (٣) بما دل على نفي البأس عن البول في الماء الجاري ولعله لا يخلو من تأمل لكن لا بأس بأخذه مؤيداً سيما مع الانحياز بما سمعت . (ومنها) ما دل على عدم نجاسة الجاري كقول امير المؤمنين (عليه السلام) (٤) فيما روي عنه « الماء الجاري لا ينجسه شيء » وعن دعائم الاسلام (٥) « في الماء الجاري يمر بالجيف والعذرة والدم يتوضأ منه ويشرب وليس ينجسه شيء ما لم تتغير أوصافه طعمه ولونه وريحه » وعن الفقه الرضوي (٦) « اعدوا رحمكم الله ان كل ماء جارٍ لا ينجسه شيء » قلت : ولو كان الجاري يشترط فيه السكينة لم يكن للتعليل عليه بالنسبة الى النجاسة معنى يعتد به . كل ذا مع انه ليس للعلامة شيء يتمسك به سوى ما دل (٧) على نجاسة القليل من العمومات وغيرها . وفيه انه لا شمول فيها لمثل المقام لعدم العموم اللغوي في شيء منها ، وستعرف المناقشة في دلالة العمدة منها الذي هو المفهوم ، وعلى تقدير العموم فينهما التعارض من وجه والترجيح للاولى من وجوه كثيرة لا تحفى ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق .

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق .

(٤) المستدرک - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

(٥) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

(٦) المستدرک - الباب - ٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

(٧) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق .

على انا لو تركناها والمعارض وأخذنا نتمسك بالاصول والاجماع لكفى . فالمسألة من الواضحات التي لا ينبغي إطالة الكلام فيها . وكأنه لمكان استبعاد صدور مثل ذلك من العلامة فسر كشف اللثام اشتراطه للسكينة بشيء . يقطع الناظر في كلام العلامة بأنه لا يريد به ، وقد ذكرناه في باب تطهير الجاري وغيره فراجع وتأمل .

وليعلم ان الشهيد في الدروس قال : ولا يشترط فيه السكينة على الأصح نعم يشترط فيه دوام النبع . وعن الموجز لابي العباس بن فهد موافقته على ذلك ، وقد سمعت انه استحسنته في التنقيح وقال : عليه الفتوى . قلت : وليته اتضح لنا ما يريد به هذه العبارة فضلا عن الصحة ، فانها محتمل وجوها : (منها) ان يريد بدوام النبع عدم الانقطاع في زمان دون زمان مثل العيون التي تنقطع بالصيف دون الشتاء أو بالعكس ، فانه حينئذ يشترط السكينة . وفيه ما لا يخفى بل لا ينبغي ان ينسب مثل ذلك لمثله إذ انقطاعه في بعض الأزمنة لا يخرج عن حكم الجاري في غير زمان الانقطاع ، ولا يساعده على ذلك شيء من الأخبار ، بل ولا الاعتبار ، على انه كيف يعلم انها من دائم النبع أو منقطعه إذا لم يعلم ، ولعله يتمسك حينئذ باستصحاب بقاء النبع فيصيرها حينئذ من دائم حتى يعلم . وفيه ما فيه . والحاصل لا ينبغي إطالة الكلام في فساد مثل ذلك . (ومنها) ان يراد بدوام النبع اي عند ملاقة النجس للماء يشترط فيه أن يكون نابعا فانه متى لم يكن كذلك جرى عليه حكم المحقون . وهذا المعنى وان كان في نفسه صحيحا على بعض الأحوال إلا انه يبعد إرادة الشهيد له ، على ان ذلك ليس فيه زيادة حينئذ على أصل معنى الجاري وكونه مما له مادة ، لكن الأمر في ذلك سهل إذ لعله حينئذ احتراز به عما يتوهم من ان الجاري هو الماء النابع وان انقطع النبع ، فاراد (رحمه الله) التنبيه على انه لا ينجس بالملاقاة ونحوها بشرط أن يكون دائم النبع اي نابعا حين الملاقاة . وقد يقال انه احتراز به عن بعض أفراد النابع كالقليل الذي يخرج بطرق الرش فان العلم بوجود المادة فيه عند ملاقة النجاسة مشكل لانه يترشح آتافا ، فليس له فيما بين

الزمانين مادة ، وهذا يقتضي الشك في وجودها عند الملاقاة فلا يعلم حصول الشرط ، فاللازم من ذلك الانفعال حينئذ عملاً بعموم ما دل على انفعال القليل . وفيه ان إخراج مثل ذلك عن الجاري بمجرد الفتور في نبعه مما لا يخلو من تأمل ، على انه كيف يحكم بالانفعال مع عدم العلم بالانقطاع وتقصيح ذلك بالأصل مع كون عادة نبعه هكذا فيه ما لا يخفى . مع انه قد يقال ان الأصل يقضي بخلافه . (ومنها) ان يقال ان النبع يقع على وجوه : أحدها ان ينبع الماء حتى يبلغ حداً معيناً ثم يقف ولا ينبع ثانياً إلا بإخراج بعض الماء . وثانيها أن يكون كذلك لكن لا يخرج إلا بحفر جديد . وثالثها ان ينبع الماء ولا يقف على حد بل يبقى مستمراً على النبع . فلعل مراد الشهيد (رحمه الله) باشتراط دوام النبع إخراج مثل الصورة الثانية فان إدخالها تحت الجاري محل شك ، فتبقى داخلة تحت ما دل على اشتراط الكرية . وفيه انه لا معنى لذلك ان أراد حتى في حال النبع فان وقوفها الى حد بحيث تحتاج الى حفر جديد لا يخرجها عن اسم الجاري حينئذ فتأمل جيداً . (ومنها) ان يراد بدوام النبع دوام الاتصال بالمادة فتقطع أو قطعه قاطع أو نحو ذلك لم يجر على الماء الموجود حكم الجاري ، بل ان كان كراً عصم نفسه وإلا فلا ، وليس المراد من هذا الشرط انه ينكشف انه ليس بجارٍ عند فقده بل المراد انه يكون حينئذ ليس بجارٍ ، ولعله عند التأمل يرجع هذا الى بعض ما تقدم فتأمل جيداً فان الامر في ذلك سهل بعد معرفة الصحيح والفاسد من الوجوه المتقدمة في حد ذاتها .

ثم يعلم انه قد تبين ان الجاري لا ينجس إلا بالتغير ، فنقول حينئذ ان التغير لا يخلو اما أن يكون مستوعباً لجميع الماء أولاً ، أما الاول فلا إشكال في نجاسة جميعه ، وأما الثاني فلا يخلو إما أن يكون التغير قاطعاً لعمود الماء بمعنى انه مستغرق لحاقي الماء من العرض والعمق أولاً . وكيف كان فلا إشكال في نجاسة المتغير منه وأما غيره فان كان التغير غير قاطع لعمود الماء بل كان غير المتغير متصلاً ببعضه ببعض فلا نجاسة

في شيء من ذلك لكونه من الجاري ولا ينجس غير المتغير منه ، ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير بناء على الصحيح من عدم اشتراط السكرية . وأما إذا كان التغير قاطعاً لعمود الماء فلا إشكال في طهارة ما يلي المادة وإن لم يكن كراً على المختار من عدم اشتراط السكرية ، بل ربما قيل وكذا بناء على الاشتراط لأن جهة المادة في الجاري أعلى سطحاً من المتنجس وإن كانت أسفل حساً والسافل لا ينجس العالي . وفيه منع ظاهر لسكون المعتبر العلو والسفل الحسيين فتأمل . وأما الماء الذي في جانب التغير مما لا يلي المادة فإن كان كراً فلا إشكال في الطهارة أيضاً ، وأما إذا لم يكن كراً فالنتيجة النجاسة لكونه منفصلاً عن المادة بفاصل حسي ، فيجري عليه حكم المحقون فينجس حينئذ بالملاقاة ، ولعل بعض الاطلاقات الواقعة من بعض الاصحاب أنه متى تغير شيء من الجاري اختص التغير بالتنجيس منزلة على غير ذلك . واحتمال أن الماء التغير وإن حكنا بنجاسته لكن لا مانع من كونه سبباً لاتصال غير المتغير بالمادة فيصدق عليه حينئذ أنه ماء متصل بالمادة فيكون طاهراً . في غاية الضعف ، لأن جعل التغير سبباً للاتصال ليس بأولى من جعله سبباً للانفصال ، مع أن العلوم واليتقن من الاتصال الذي تحصل العصمة بسببه إنما هو غير هذا الاتصال ، فيشك في شمول أدلة الجاري له . والمسألة لا تخلو من تأمل ، لأنه يمكن أن يقال إن تغير بعض الجاري لا يخرج البعض الآخر من هذا الاطلاق . وإيضاً احتمال الدخول تحت الجاري معارض باحتمال الخروج فيبقى أصل الطهارة سالماً فيحكم عليه حينئذ بالطهارة فتأمل جيداً . ثم اعلم أن الحكم بالنجاسة فيما ذكرنا بسبب الملاقاة للتغير مع تساوي السطوح أو يكون هو السافل وإلا فلو فرض العكس بأن كان المتغير السافل والملاقي له العالي لم ينجس وإن لم يكن كراً ، لعدم نجاسة العالي بالسافل ولو كان علو المخدّر لا تسنم . نعم قد عرفت أن المعتبر العلو الحسي لا المادي على الأقوى فتأمل جيداً ، كما أنه يشترط أن يكون علواً معتدأ به بحيث يقال عند أهل العرف إن أحدهما عال والآخر سافل لا متساويين ، بل الحكم كذلك في الجاري عن غير مادة ،

بل كل تابع بلا خلاف أجده ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، فضلا عن السيرة القطعية ومحكي الاجماع والاصل وغيره .

(بقی شيء) وهو أن ما اعتبر من تساوي السطوح في الراكذ بالنسبة الى عدم نجاسته بالملاقاة لا يعتبر هنا بالنسبة للجاري فلا ينجس بالملاقاة وان اختلفت سطوحه على ما هو الظاهر من كلام الاصحاب ، لصدق اسم الجاري على الجميع من غير فرق بين السافل والعالي ، بل لعله كذلك حتى على ما يقوله العلامة من اشتراط السكرية وان اعتبر ذلك في الراكذ ، لانه أطلق هنا كإطلاق الأصحاب . ولعله لانه يرى له خصوصية على الواقف وان شاركه في نجاسة القليل ، وذلك لان الغالب في مثله عدم الاستواء فلو اعتبرت فيه المساواة على حد الواقف لزم الحكم بنجاسة الأنهار العظيمة بمجرد ملاقاته النجاسة لأوائلها التي لا تبلغ مقدار الكر . وهو معلوم الانتفاء ، وصدق الجاري عليه عرفا وان اختلفت سطوحه كالوحدة ، مع احتمال ان يقال ان إطلاقه هنا مبني على تفصيله الآتي فتأمل .

(ويطهر بكثرة الماء) أي يطهر بهذا لا انه لا يطهر بغيره ، وإلا فهو يطهر بزوال التغير ولو بتصفيق الرياح أو وضع أجسام طاهرة أو بالقاء ماء ، أو نحو ذلك كما ستعرف لاتصاله بالمادة (الطاهر عليه متدافعا) من المادة (حتى يزول تغيره) سواء كان كرا أو لا على المختار . ومقتضى اشتراط العلامة السكرية في الجاري ان لا يطهر المتغير منه بما ذكرنا ، بل هو إما بالقاء كر عليه أو بان يبقى من غير المتغير مما هو متصل بالمادة مقدار كر فيزول تغيره به ونحو ذلك . ومن هنا قال في الروضة : « وجعل العلامة وجماعة الجاري كغيره في انفعاله بمجرد الملاقاة مع قلته وعدم طهره بزوال التغير مطلقا بل بملاقاة كر . لكن قال في المنتهى : المتغير إما ان يكون جاريا أو واقفا فالجاري انما يطهر باكثر الماء المتدافع حتى يزول التغير لان الحكم تابع للوصف فيزول بزواله ولان الطاري لا يقبل النجاسة لجريانه والتغير مستهلك فيه فيطهر » وهو ظاهر المدافعة لاشتراطه

الكريهية . وتصدى لذفعه في كشف اللثام وقال : « ان ذلك مبني على اعتبار الدفعة في إلقاء السكر المطهر وقد عرفت ان معناها الاتصال وهو متحقق في النابع ، وأما منبع الأنهار الكبير الذي ينبع الكر أو ازيد منه دفعة فلا إشكال فيه . نعم ينبغي التريص في العيون الصغار ريثما ينبع السكر فصاعداً متصلاً ، إذ ربما ينقطع في البين فيتكشف عدم اتصال السكر ، فاتصال تجدد النبع الى نبع السكر ككشف عن الطهر باول تجرده ، لا أنه إنما يطهر ينبع الكر بتمامه . كما ان الراكد يطهر باول إلقاء السكر عليه وان لم يلق عليه جميعه ، نعم على اعتبار المازجة في الطهر لابد من نبعه بتمامه وممازجته ، كما لابد في الكر الملقى على الراكد » وفيه مع أنه مبني على عدم اعتبار العلو أو المساواة في المطهر فيقترب حينئذ عن الراكد بناء على اشتراطه فيه ، وتقوم العالي بالسافل في بعض الأحوال أنه حينئذ لا ينبغي القول بنجاسة ما يخرج من الجاري إذا كان أقل من كر حتى ينتهي جريه . فان انقطع في الأثناء وكان أقل من كر نجس وان لم ينقطع حتى يستكمل كراً فلا نجاسة . وهو مخالف لصرح المنقول عنه سابقاً . وايضاً لا حاجة الى خروج كر منه إذا علم ان ما في المادة يزيد على أكرار وخروج منه ما أزال تغير المتغير ثم قطعه قاطع بسد ومحوه . ألهم إلا ان يلتزم ذلك فيكون مراده بخروج تمام السكر إنما هو لكشف ، وإلا فما يقال إن هذا الخارج لا يتقوم إلا بما يخرج من المادة دون ما كان فيها يدفعه أنه حينئذ لابد من القول بنجاسة هذا الخارج ولا ينفعه تكاثره حتى يبلغ كراً ، فانه كلما يخرج منه شيء ينجس . وعلى كل حال فكلام العلامة مخالف لما هو متفق عليه هنا بحسب الظاهر ، من ان تطهير الجاري بما يخرج من المادة متدافعاً عليه حتى يزول تغييره من غير اشتراط اسكون الخارج مقدار كر أولاً . وقد سمعت تعليل المنتهى ومثله في المعتبر .

وكيف كان فغاية ما يمكن الاستدلال به في المقام بسد الاجماع على الظاهر

قوله (عليه السلام) (١) : « ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً » ونحو قوله (عليه السلام) (٢) : « ماء البئر واسع لا يفسده إلا ما غير طعمه أو ريحه فيترشح حتى يذهب الريح ويطيب الطعم لأن له مادة » وما يظهر من العلامة في القواعد من عدم تطهير الواقع بالماء التابع من تحت ، لعله مخصوص بغير الجاري لظهور الاتفاق عليه في المقام ، قال في الحقائق : انه صرح به الأصحاب من غير خلاف فيه بينهم ، فيثبت لا ريب في حصول الطهارة إذا تدافع من المادة عليه حتى زال تغيره ، وأما إذا لم يتدافع عليه كما في بعض العيون المتوقف نبع مائها من المادة على إخراج بعض الماء حتى تنبع ، سواء قلنا أنها من الجاري أو يحكمه أو أنها جرى ماؤها إلى مكان ثم وقف ، وتوقف الخروج من المادة على أخذ شيء من مائها ، فالظاهر أن الاتصال بالمادة كاف في حصول الطهارة إذا زال تغيره كما أشرنا إليه سابقاً . والحصر المستفاد من كلام العلامة في المنتهى المتقدم مبني على الغالب . هذا إن لم تقل أنه مع اتصاله بالمادة في كل آن يتجدد ماء لعدم استقرار سطوح الماء ، فإنه في الآن الواحد الحكمي يختلف ظهره وبطنه فليتأمل . نعم ربما يتجه على ظاهر كلام الشهيد في الدروس من اشتراط دوام النبع في الجاري أو على القول باشتراط الامتزاج عدم القول بالطهارة ، مع احتمال أن يقال إن مراده بدوام النبع أن لا يجف مثلاً في وقت دون وقت مثل العيون التي تجف في الصيف دون الشتاء ، فإنها حين جفافها لا يجري عليها حكم الجاري ، أو يكون منقطعاً لعارض اتفاقي من سد ونحوه ، أما مثل العيون المذكورة فهي عنده من دائم النبع وتوقف النبع مثلاً على إخراج شيء منها لا يخرجها عن ذلك الحكم فليتأمل جيداً . ومما يؤيد ما ذكرنا مضافاً إلى ما يظهر من التعليل بالمادة الصادق بمجرد الاتصال بها وإن لم تنبع فعلا أنه يصدق عليه مضمون قوله (عليه السلام) : « ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً »

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧٥٦ مع اختلاف يسير

في بعض الأحوال ، كما لو فرضنا ان هذا الماء المجتمع أجري وان لم يخرج من المادة شيء . ثم تنجس السافل بما ينجسه وبقى العالي المتصل بالمادة وكانت أقل من كثر نجس عليه وأزال تغيره ، فانه داخل في مضمون الرواية . وبعد فالمسألة لا تخلو من إشكال لظاهر كلامهم في المقام ، فانه كالصريح في اشتراط التجدد من المادة ، واحتمال تنزيله على عدم إرادة الحصر كما ذكرنا ، أو أنه ليس شرطاً في التطهير ولكنه لزوال التغير سيما لم يقطع به . واستصحاب النجاسة بحكم . وهل يعتبر التدافع فلا يجزي ما يخرج من النابع الدقاق أو لا ؟ الظاهر الثاني لعموم الأدلة وكلامهم ، مع انه ليس باجماع منزل على الغالب ، ومن المعلوم ان هذه الأحكام كلها للمادة الأرضية أو ما نزل منزلتها كما يأتي الكلام عليه ان شاء الله دون غيرها فانها لا تسمى مادة .

﴿ ويلحق به ﴾ اي بالجاري ﴿ ماء الحمام ﴾ اي ما في حياضه الصغار لقوله (عليه السلام) (١) : ﴿ إذا كانت له مادة ﴾ . وإيكال معنى الحمام الى العرف أولى من التعرض لتحديد . والظاهر عدم اختصاص الأحكام بالهيئة السابقة الموجودة في ذلك الزمان بحيث لو انتفى شيء منها لم تجر عليه الأحكام ، وان كان قد يتوهم لانتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه ، ولان أحكام الحمام مخالفة للاصل فيقتصر فيها على المتيقن ، بل إذا شك في كون الموجود الآن كالسابق أو لا لم تجر عليه الأحكام ايضاً ، وان أطلق عليه الاسم الآن ، لعدم جريان إصالة عدم التغير هنا ، إذ هي انما تجري حيث يكون المعنى قديماً ورأينا اللفظ الأول مستعملاً فيه والآن شككنا فيه بالنسبة للزمن السابق فنحكم به كذلك لإصالة عدم التغير ، لا فيما إذا شككنا في كون هذا المعنى موجوداً سابقاً أو لا . وفرق واضح بين المقامين . وإصالة عدم الاشتراك لا يثبت بها وجود المعنى ، إذ غاية ما يمكن إثباته بها نفي الاشتراك بعد فرض وجود المعنى أما أنها تثبت

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ .

ان هذا الموضوع موجود في السابق فلا . لكن قد يقال مع إمكان المناقشة في بعض ما تقدم : الظاهر ان لفظ الحمام موضوع لقدر مشترك وهو هيئة خاصة يميزها أهل العرف فلا يضر التقيصة والزيادة في الأفراد . نعم الحق ان الحمام له أركان ينتفي بانتفائها ومن ذلك المادة ونحوها ، ولا ينفع هنا لو أطلق الاسم للعلم حينئذ بأنه معنى آخر غير المعنى الأول بل يكون حاله مثل ما سميت الآنية بالحمام فإنه لا تجري عليها الأحكام قطعاً فتأمل جيداً .

وأما كون المراد بماء الحمام هو ما في حياضه الصغار فهو الظاهر منهم وقد صرح به جماعة ، وربما يستفاد من قوله (عليه السلام) (١) كما عن الفقه الرضوي : « ان ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري إذا كان له مادة » فان الظاهر ان المراد بالمادة إنما هي مادة ماء الحمام ، فيعلم حينئذ انها غير ماء الحمام والذي هو غيرها إنما هو ما في الحياض ، واحتمال ان المراد بقوله (إذا) قيد للجاري فيكون مشبهاً بالجاري الذي له مادة لا مطلق الجاري فيدخل حينئذ ما في المادة في ماء الحمام بعيد خلاف المتبادر والمنساق ، على ان الظاهر من التشبيه بالجاري وبماء النهر أن يكون المراد ما يخرج من المادة ، لأنه هو الذي فيه صورة الجريان والنهرية ، والحوض الكبير بمنزلة المادة التي يخرج منها الماء . (فان قلت) انه كما يستفاد من الأخبار تنزيل ما في الحياض بمنزلة الجاري ايضاً يستفاد منها تنزيل مادته بمنزلة مادة الجاري (قلت) حق لكنه لم يثبت هناك أحكام لاحقة للمادة من حيث كونها مادة لثبت لها هنا ، وأما الأحكام اللاحقة لها لغيرها مثل عصمتها لغيرها ونحو ذلك فهي هنا كذلك ، وفي رواية بكر بن حبيب عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « ماء الحمام لا بأس به اذا كان له مادة » والتقريب فيها كما تقدم من أن الظاهر ان المراد بالمادة إنما هي الحوض الكبير فيكون المراد بماء الحمام غيرها .

(١) المستدرك - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤ .

وكيف كان فالذي يدل على إلحاق ماء الحمام بالجاري في الجملة مضافاً إلى ما تقدم وإلى الإجماع محصله ومنقوله قول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر ابن أبي يعفور حيث قال له أخبرني عن ماء الحمام يغتسل فيه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي ، فقال : « ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً » وخبر حنان (٢) قال : « سمعت رجلاً يقول لأبي عبدالله (عليه السلام) اني أدخل الحمام في السحر وفيه الجنب وغير ذلك فأقوم أغتسل فينتضح عليّ بعد ما أفرغ من مائهم . قال : أليس هو جار ؟ قلت : بلى قال : لا بأس » وصحيح دواد بن سرحان (٣) « قال قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) ما تقول في ماء الحمام ؟ قال : بمنزلة الماء الجاري » وما رواه في الوسائل (٤) عن كتاب قرب الاسناد عن اسماعيل بن جابر عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) « قال ابتدأني فقال : ماء الحمام لا ينجسه شيء » إلى غير ذلك . وما كان في هذه الروايات من ضعف في السند أو الدلالة فهو منجبر بما سمعت من الإجماع المنقول بل المحصل على ان ماء الحمام أي ما كان في حياضه الصغار سواء كان قليلاً أو كثيراً هو بمنزلة الجاري ، لكن يشترط اتصاله بالماء إجماعاً ، مع انه المنساق من أخبار المادة ويشعر به التشبيه بالجاري وماء النهر ، فلا عبرة بما عساه يظهر من خبر حنان ، على انه لا دلالة فيه على نجاسة ذي السور . نعم وقع النزاع بينهم في انه هل يشترط في المادة أن تكون كراً أولاً؟ والمنقول عن الأكثر اشتراط الكرية ، لكن في كشف الثام نقل عن الجامع فقط موافقة العلامة على الاشتراط وقال بعد ذكر مذهب المحقق من عدم اشتراط الكرية لاطلاق النصوص والفتاوى : وظاهره ان الفتاوى مطلقة . ولعل مراد من نسبه

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ . وفي الوافي والوسائل

« يغتسل منه الجنب » .

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٨ .

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ - ٩ .

الى الأكثر انه أراد أكثر المتأخرين عن المحقق (رحمه الله) .

وكيف كان فالذي ذهب اليه المصنف عدم الاشتراط وتبعه عليه بعض متأخري المتأخرين ولعله الظاهر من السرائر ايضاً ، قال في المعتبر : « ولا اعتبار بكثرة المادة وقتلتها لكن لو تحقق نجاستها لم تطهر بالجريان » انتهى ، وهو لا يخلو من قوة لما سمعته من الروايات فانها كالصريحة في عدم اشتراط السكرية ، مع ان أقصى ما يمكن ان يستند به الخصم ما في المدارك فانه بعد ان ذكر مستند الحكم رواية بكر بن حبيب وصحيفة داود بن سرحان قال : « وهما مع ضعف سند الاولى بجهالة بكر بن حبيب وعدم اعتبار المادة في الثانية لا يصلحان لمعارضة ما دل على انفعال القليل بالملاقاة إذ الغالب في مادة الحمام بلوغ السكرية فينزل عليه الاطلاق » وفيه أما أولاً ان مضمون رواية بكر مما لا كلام فيه والاجماع منقول بل محصل عليه ، مع ان في سندها صفوان وقد قيل فيه انه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وعن الشيخ في العدة انه قال في حقه لا يروي إلا عن ثقة ، مضافاً الى ان المشايخ ذكروها على سبيل الاعتماد والاعتداد ، مع انها معتضة بما تضمنت من الأخبار وفيها الصحيح وغيره . وأما صحيفة داود بن سرحان فهي وان لم تشتمل على المادة لكنها اشتملت على التشبيه بالجاري ، ومعلوم ان عدم انفعال الجاري إنما هو من جهة المادة فالظاهر من التشبيه ان وجه الشبه ذلك ، مع ان الحمام مما له مادة . ولو سلمنا فنقول ان الاجماع والأخبار الأخر مقيدة لها بما إذا كان له مادة والمعلوم من المقيد إنما هو الجاري عن المادة أصلاً فيبقى الباقي داخلًا سواء كانت كراً أو أقل . وأما ثانياً فانت خبير ان بين ما دل على انفعال القليل وبين ما نحن فيه تعارض العموم من وجه ، والترجيح مع أخبار الحزم لكثرتها وتعارضها وعدم وجود المعارض فيها وكونها منطوقاً وتلك أكثرها مفاهيم ، وبعضها قضايا في موارد خاصة . مع معارضتها بكثير من الأخبار كما سيأتي التعرض لها ان شاء الله

مضافاً الى ان أخبار الحمام معتمدة باصالة البراءة ، لان النجاسة تكليف بالاجتناب ، وباستصحاب الطهارة وبأصل الطهارة المستفاد من العمومات على وجه ، وبما دل على عدم انفصال الماء إلا بما يغير ريحه أو طعمه أولونه كما تقدم في الجاري . ودعوى ترجيح أخبار القليل بنهاب الاكثر هنا الى النجاسة وبان الغالب كون مادة الحمام كراً فينزل الاطلاق عليه ، يدفعها ان الأثرية لم تتحققها إلا من متأخري المتأخرين ، وقد سمعت ما قاله كاشف الثام ان الفتاوى مطلقة ، فتكون أخبار الحمام أولى بالترجيح بها . واحتمال ان هذا الاطلاق معارض باطلاقهم الآخر لنجاسة ماء القليل فيه ان ذلك وان احتمل في الأخبار إلا انه يبعد احتمال في كلام الأصحاب مع ذكرهم الجاري وما في حكمه كماء الحمام وماء الغيث قسماً برأسه والمحقون قسماً آخر ومنه القليل ، فليتأمل جيداً . وأما الأغلبية المذكورة فأما أولاً فانا نمنع وصولها الى حد بحيث يكون الأقل من كره ولو قليلاً من الأفراد النادرة بحيث لا يشمله اللفظ ، وثانياً لو سلمنا الندرة فهي نادرة وجود لا ندرة إطلاق . ولذلك ترى صدق ماء الحمام على مثله من غير استنكار كما هو ظاهر للنصف المتأمل . على ان غلبة كرية المادة في الابتداء وإلا ففي الأثناء بعد استعمال ما في الحياض وإذهاها من كثرة الاستعمال يبقى غالباً أقل من كره . وايضاً فالتأمل الصادق قاض بفساد القول بان المادة ان بقيت مقدار كره كانت من الأفراد الشائعة وان نقصت مقدار عشرين مثقالاً صارت من الافراد النادرة ان ذلك واضح المكابرة . على ان القول باشتراط الكرية ينافي ما هو كالصريح من الأخبار من ان ماء الحمام له خصوصية على غيره من المياه ، إذ على تقدير الاشتراط يكون حاله كغيره من المياه كما اعترف به الشهيد في الذكري . واحتمال القول بان أخبار الحمام محمولة على بيان ما هو كائن في غير الحمام ايضاً فيكون المراد ان الحمام كالجاري لان لمادة كثيرة وكل ما كان لمادة كثيرة فهو كذلك ، فلا يكون للحمام حينئذ خصوصية ، بعيد غاية البعد وقد اعترف الخصم بفساده ، كما لا يخفى على من لا خط أخبار الباب وكلمات الاصحاب ، فانها كالصريحة

في أن له خصوصية على غيره وهي منتفية على هذا التقدير ، بل قد يقال ان غيره حينئذ أولى منه لان العلامة وغيره قد صرحوا في مسألة الغديرين للوصول بينهما بساقية انه يكفي بلوغ مجموعهما مع الساقية كراً ، ومن هنا رجح بعضهم عدم اشتراط السكرية ولكن يشترط بلوغ مجموع ما في الحياض والمادة كراً ، فيشملة حينئذ قوله (عليه السلام) (١) : « إذا بلغ الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » وفيه ايضاً انه لم يبق خصوصية لماء الحمام بل يكون مساوياً لغيره ، على انه منافي لاطلاقهم اشتراط كرية المادة . واحتمل بقييده بما لم تكن المادة مساوية للحياض في السطوح كما هو الغالب في الحمامات وإلا فيكفي بلوغ المجموع كراً كالغديرين ويكون كلامهم في الغديرين منزلاً على الغالب من استواء السطوح ، أو يقال ان اشتراط السكرية للرفع إذا تنجست الحياض وإلا بالنسبة للدفع يكفي بلوغ المجموع كراً فلا ينافي كلامهم في الغديرين لانهم قد ذكروه بالنسبة للدفع لا الرفع - بعيد كالقول ان خصوصية الحمام تقوى الأسفل بالأعلى وان كان متسماً لا منحدرأ ، بخلاف غيره من المياه فانه لا يتقوم فيها السافل بالعالي ، فان فيه مع انه منافي لما هو الظاهر من إطلاقهم اشتراط كرية المادة سواء كانت متساوية أو لا أن حكم الغديرين ذكره بعضهم فلا ينزل عليه كلام الجميع ، مع ان تنزيل الغديرين على متساوي السطوح لا شاهد عليه ، وكيف وقد نقل في المدارك عن العلامة في التذكرة والشهيد في الذكرى الجزم بتقوى الأسفل بالأعلى في مسألة الغديرين دون العكس ، فكيف ينزل كلامهم فيه على متساوي السطوح . وايضاً على فرض التقييد المذكور في حيث لم تكن المادة مساوية كما هو الغالب في الحمام فهل يتقوى الأسفل بالأعلى أو لا ؟ فان قالوا بالتقوى كان يكفي في دفع النجاسة بلوغ المجموع كراً لان الفرض ان السافل يتقوى بالعالي فلا معنى حينئذ لاشتراط كرية المادة ، وان لم يقولوا بتقوى السافل بالعالي فلا تفهم كرية المادة مع فرض علوها إذ لا معنى للقول بالتقوى حيث يكون العالي كراً دون غيره

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ و ٢ و ٣ .

على ما استعرفه في محله . فان قالوا ان هذا الحكم هو خصوصية الحمام قلنا هذا ليس أولى من القول بان خصوصية عدم الانفعال وان لم تكن كراً . بل هذا أولى تحكما للاطلاق ولانه المنساق من التشبيه بالجاري ومن ذكر المادة . ونظيره وارد على القول بالاكتفاء بكرة المجموع مطلقاً إذ يلزم إما القول بعدم الخصوصية ان أجري هذا الحكم في غيره من غير مستوى السطوح مع التسم أو الحكم بخصوص هذه الخصوصية من غير دليل ، بل لعل إطلاق الأخبار ظاهر في غيرها ، وكذا يرد على القول بان اشتراط السكرية إنما هو بالنسبة لرفع دون الدفع ، وإلا فيكفي في الثاني بلوغ المجموع كراً إذ هو مع انه خلاف الظاهر من كلام المشترطين انه إما لازم لعدم الخصوصية ان قالوا ان غيره مثله في هذا الحكم أو للحكم بها من غير دليل . وكذا ما يقال ان الخصوصية فيه تطهير حياضه بما يخرج من المادة وان لم يكن الخارج كراً دفعة بخلاف غيره من الماء المحقون فانه يشترط فيه الفاء السكر عليه دفعة كما عن كثير منهم التقييد بها هناك ، ونادر لم يقيدها إلا انه قد أخذ ايضاً الفاء السكر ، وأما الحمام فلا كلام في تطهير الحياض بما يخرج من المادة وان لم يبلغ الخارج مقدار كراً ، نعم اختلفوا في انها هل تطهر بالاتصال أو لا بد من الامتزاج . قلت أما أولاً فهو غير منطبق على مذهب الجميع إذ مقتضى مذهب العلامة (رحمه الله) عدم إمكان تطهيره بما يخرج ان لم يكن كراً إذ لا يزيد على الجاري ، وعنده ان الجاري ينجس بالملاقاة قبل ان يستكمل كراً بناء على ما فهمناه منه ، بل وكذا على ما تقدم من توجيه كاشف اللثام السابق في تطهير الجاري في أحد الوجهين فيه . وأما ثانياً فلان هذه الخصوصية مع ابتنائها على اعتبار الدفعة في غير ماء الحمام وعندم تقوي الأسفل بالأعلى هي مأخوذة من قوله (عليه السلام) : « ماء الحمام كالجاري » (١) و« انه كماء النهر يطهر بعضه بعضاً » (٢) وهي كما انها قاضية بما ذكر قاضية بالاختار ، فلم يلزم بهذه الخصوصية إمكان هذه الأخبار ولم يلزم بالآخرى ؟

والحاصل بعد ان علمنا ان الحمام خصوصية على غيره كما صرحوا به ، ولم يظهر من الأخبار بيان خصوصية الخصوصية ، كان العمل بالاطلاق ، واثبات الجميع له ، وانه يجري على ماء المادة حكم الجاري بشرط جريانها كما أشار اليه قوله (عليه السلام) (١) : « أليس هو جار ؟ قلت : بلى ، قال : لا بأس » هو المتجه وأولى من غيره . نعم ربما يقال باختصاص الحكم بما يخرج من المادة لا ما كان فيها ، فتشجس حينئذ بملاقاة النجاسة إذا كانت أقل من كر ، لما علمت ان المراد بماء الحمام ما كان في حياضه الصغير وما يجري اليها من المادة . ومن هنا قد استبعد العلامة (رحمه الله) الحكم بان المادة إذا كانت أقل من كر فليست لها قوة على ان تعصم نفسها فكيف تعصم غيرها وتفيده حكما ليس لها . ولعل ما استبعدته (رحمه الله) يراه الخصم قريبا بعدما قضت الأدلة به . مع انه محتمل ان يقال - وان بعد - بشمول ماء الحمام للجميع حينئذ ، أي ما في المادة والحياض ولا ينجس ما في المادة وان كان أقل من كر ، لكن بشرط جريانه . وقوله (عليه السلام) (٢) في بعض الأخبار « اذا كانت له مادة » لا يقضي صريحا بان ماء الحمام ما عداها ، بل قد يشعر بمساواة مادته لمادة الجاري ، إلا ان الأظهر ما تقدم سابقا من ان ماء الحمام ما عداها فتأمل .

فصار حاصل البحث ان ما في الحياض حاله كحال الماء الخارج من عين الجاري ، والحوض الكبير الذي يأتي منه الماء بمنزلة العين التي ينبع منها الماء فلا يقبل ما في الحياض النجاسة سواء كان ما في الحوض الكبير كرا أو لا ، وسواء كان المجموع مقدار كر أو لا ، لكن بشرط اتصالها بالمادة وتجدد الخروج منها . وأما حيث تتجس ما في الحياض إما بالتغير أو انها انقطعت عنها المادة فتنجست ، فطريق تطهيره كطريق تطهير الجاري بما يخرج من المادة متدافعا عليه حتى يزول تغيره ان كان متغيرا . نعم هناك

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤

بحث في شرطية الامتزاج يأتي الكلام فيه ان شاء الله .

هذا الذي يقتضيه النظر في أخبار الباب ، فان ثبت اجماع على خلاف ما ذكرنا كلا أو بعضاً قلنا به ، وإلا فلا ، ولعله ثابت بالنسبة للتطهير ، لان المحقق (رحمه الله) الذي هو الأصل في الخلاف في المقام قد صرح بعد حكمه بعدم اعتبار الكرية ، قال : « لكن لو تنجس ما في الحيض لم يطهر بمجرد جريانها اليه » ولما استسمع من اجماع كاشف اللثام . لكن قد تحمل عبارة المحقق (رحمه الله) على عدم حصول التطهر بمجرد الجريان بل لا بد من الامتزاج وحصول التدافع كما هو مذهبه بالنسبة الى الغديرين ، ولذا ربما يظهر من حاشية الآغا على المدارك وكذا الحدائق عدم الاشتراط وهو لا يخلو من وجه .

ثم ان مقتضى اشتراط العلامة (رحمه الله) كرية الجاري انه يلزمه ان يعتبر كرية ما في الحيض لانها هي المشبهة بالجاري واشتراطه كرية المادة لا يدفع عنه ذلك ، اللهم إلا ان يقول ان ماء الحمام عبارة عما في الحيض والمادة حينئذ يتناسب مذهبه في الجاري . او يقال ان تشبيه ما في الحيض بالجاري يكفي فيه اشتراط اتصال ما في الحيض بكر لانه بمنزلة السكرية فيه ، بل يكفي بذلك في الجاري ايضاً لو اتفق انه اتصل بكر خارج عنه . (فان قلت) لم لم يكتف باتصال الجاري بمادته كما انه اكتفى بذلك في الحمام ؟ (قلت) قد يفرق بين المادتين أو يلتزم ذلك في الجاري ايضاً ، ويكون هذا مؤيداً لما فهمه منه في كشف اللثام في باب تطهير الجاري فراجع وتأمل . وكيف كان فالمعروف بين الشرطين اشتراط السكرية لا أزيد لكن قال العلامة في التحرير « وحكم ماء الحمام كحكم الجاري إذا كانت له مادة تزيد على كره » وربما حمل على التوسع في العبارة ، أو يقال ان اشتراط الزيادة على الكر انما هو حتى يتحقق اشتراط اتصال الحيض بمادة هي كره ، إذ مع فرض عدم زيادة المادة عنه تنقص عن الكر بمجرد جريانها اليه . وقال في كشف اللثام :

« ويمكن الحمل على زيادتها عليه قبل إجراء شيء منها إلى الحوض الذي ينجس ماؤه بعد انقطاع الجريان ليقبى منها قدر كفى فيطهر ما في الحوض بإجرائها إليه ثانياً فيوافق ما في سائر كتبه . وينتدح منه أنه يمكن أن يكون مراده في كتبه باشتراط السكرية فيها اشتراطها قبل الإجراء إلى الحوض ، فيكون المعنى أنها إذا كانت كراً فاجريت لم تنجس بالملاقاة ما دام الجريان والاتصال . وهو الأظهر عندي إذ ما دام الجريان فهو كما واحد كثير فلا يفعل سواء أجري إلى سطح يساوي سطحها أو غيره . فيرفع الخلاف لأن من البين أن المحقق إنما يسوى بين السكر والأقل من الباقي منها ، لا ما جرى في الحوض ، ولا يقول بأن الباقي إذا نقص عن السكر فانقطع الجريان ثم تنجس ما في الحوض يطهر بالأجراء ثانياً للاتفاق على أنه لا يطهر الماء النجس إلا السكر أو الجاري . فالحصل أن ماء الحمام إذا بلغ كراً فصاعداً لم ينجس بملاقاة النجاسة وإن أجري إلى حوض صغير ونحوه مساوي السطح لسطح محله أم لا ما لم ينقطع الجريان ، فإذا انقطع ونجس ما جرى فيه منه لم يطهر بالأجراء ثانياً إلا إذا كان الباقي كراً فصاعداً والظاهر انسحاب الحكمين في غير الحمام انتهى ، وفيه نظر : أما أولاً فإن ما ذكره من توجيه كلام العلامة في التحرير لا ينطبق عليه بحسب الظاهر حيث قال فيه بعد ذكر أحكام الجاري : « ويشترط في ذلك كله زيادة الجاري على السكر وحكم ماء الحمام حكمه إذا كانت له مادة تزيد على السكر » انتهى . إذ أخذ الزيادة في الجاري ومادة الحمام يشعر بأنها من واحد واحد ، وإيضاً قوله : إذا كانت إلى آخره كالصرح في أن هذا الشرط مأخوذ في أصل كون ماء الحمام كالجاري دفعا ورفعا . وأما ثانياً فإنه يرجع حاصل ما ذكره من الاتقداح أنه يكفي بالنسبة إلى الدفع أن يكون مجموع ما في الحياض والمادة كراً ، ولو تنجس ما في الحياض وأردنا تطهيره بالمادة فينشد لابد من كونها كراً ، وحمل على ذلك عبارة المحقق (رحمه الله) وقال : أنه يريد لا فرق فيها بين أن يكون كراً أو لا بالنسبة .

الى الباقي منها بعد إجراء شيء منها الى الحياض لا بالنسبة الى ما فيها وما في الحياض
وأما بالنسبة الى الرفع فقال لابد من كونها كراً ، ولا يقول المحقق (رحمه الله) انها تطهر
ما في الحياض وان لم تكن كراً لأن الاجماع منعقد على أن الماء النجس لا يطهره إلا
السكر أو الجاري فيرفع الخلاف حينئذ : وفيه انه مناف لما هو كالصريح من كلام
العلامة من اشتراطه في طهارة ما في الحياض وكونها كالجاري كونها متصلة بمادة كـ ،
قائه (رحمه الله) قد صرح في المنتهى بكون ذلك مشروطاً باتصاله بمادة وان تكون تلك
المادة كراً ، وجعل السكرية كاشتراط أصل الاتصال بمادة ، ومناف لما هو كالصريح
من كلام المحقق (رحمه الله) وفهم الجماعة منه ايضاً . ودعوى ان ذلك من البين فيه
كحال الخفاء ، كما ان استبعاده لما ذكر غير بعيد بعد ما قضت به الأدلة . نعم دعواه الاجماع
في الصورة الثانية قد يتخيل انها حق ، لما سمعت من عبارة المحقق سابقاً وهو الأصل في
الخلاف في هذه المسألة ، ولكن قد سمعت ايضاً إمكان تأويلها ، ولذلك لم يستند اليها
في كاشف اللثام . ومنه يكون الاجماع في المقام محل تأمل ، سيما بعد ما نقل عن كثير
منهم انهم جعلوا حكم الحمام حكم الجاري فيكون حكم مادته حكم مادة الجاري . ويؤيد
ذلك انهم لم يشربوا القاء السكر عليه دفعة أو القاءه وان لم يكن دفعة بل يكفي ما تدافع
منها وان لم يكن مقدار كـ . نعم لهم كلام بالنسبة للامتزاج وعدمه وسيأتي تحقيق القول فيه
إن شاء الله ، ان كان متحد الحكم مع ما يأتي ، وإلا فيحتمل قويا الفرق بينهما فانه وان
اشتراط الامتزاج هناك لكنه لا يشترط هنا أخذاً باطلاق قوله (عليه السلام) :
« ماء الحمام كالجاري » فيكون تطهيره بما يتدافع اليه من المادة من غير اشتراط
الامتزاج فتأمل جيداً .

ثم ان عبارة كشف اللثام قد تشعر بالفرق بين أن تكون المادة هي كـ فاجريت وبين ما
يكون في الحوض شيء وفي المادة شيء . وكان كل منهما أقل من كـ ثم وصل ما في المادة وما في
الحوض . ولعله لان الأول يسمى ماء واحداً بخلاف الثاني ، والظاهر عدم الفرق .

والفرض من طول البحث في المقام يبان قوة كلام المحقق وان كان الأحوط خلافه ، ان لم يكن أقوى ، فيكتفي بكثرة مجموع ما في الحيض والمادة بالنسبة الى دفع النجاسة ويشترط كرية المادة في رفع النجاسة عن الحيض . وأحوط من ذلك اشتراط كرية المادة بالنسبة اليهما معاً ، وان كان القول به ضعيفاً بالنسبة الى ما تقدم فتأمل جيداً والله اعلم بحقيقة الحال .

﴿ ولو مازجه ﴾ اي الجاري وما في حكمه ﴿ طاهر فغيره ﴾ لوناً او طعماً أو رائحة ﴿ أو تغير من قبل نفسه ﴾ من غير ممازجة لشيء ﴿ لم يخرج عن كونه ﴾ طاهراً ﴿ مطهراً ما دام إطلاق الاسم باقياً ﴾ للأصل بل الأصول والاجماع المحصل والمنقول . وربما يرشد اليه ايضاً كراهية الطهارة بالماء الآجن إذا وجد غيره ، ولعدم انفكك السقاء أول استعماله من التغير ولم ينقل عن الصحابة الاحتراز منه ، وقد قيل ايضاً ان الصحابة كانوا يسافرون وغالب أوعيتهم الأديم وهو يغير الماء ، فلا ينبغي الالتفات الى ما في النبوي (١) ونحوه مما دل على حصول النجاسة بكل شيء يغيره . قال في المنتهى : « متى كان التغير بملافة جسم طاهر ولم يسلبه إطلاق الاسم فهو باق على طهارته ويصلح التطهير به إجماعاً ، ان لم يمكن التحرز منه كالطحلب وما ينبت في الماء وما يتساقط من ورق الشجر النابت فيه » الى أن قال : « أما لو امتزج بما يمكن التحرز منه كقليل الزعفران فإنه باق على أصله في الطهورية إجماعاً منا » ثم تقل خلاف الشافعي ومالك في ذلك ثم قال فيه ايضاً : « لو كان تغير الماء لطول بقاءه فان سلبه إطلاق الاسم لم ييجز الطهور به ولا يخرج عن كونه طاهراً ، وإلا فلا بأس ولكنه مكروه ، ولا خلاف بين عامة أهل العلم في جواز الطهارة به الا ابن سيرين » وقد يرشد الى الطهارة فيما نحن فيه ما نقل من الاجماع على عدم حصول النجاسة بالتغير بالمجاورة لها من ريح أو غيره . ولا ريب ان ما نحن فيه أولى وكان المسألة غير محتاجة الى طول البحث .

(١) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠ . الجواهر ١٣

﴿ واما المحقون ﴾

الذي ليس بجار ولا يحكه ولا ماء بثر ﴿ فا كان منه دون الكر ﴾ المقدر بما يأتي ﴿ فانه ينجس بملاقاة النجاسة ﴾ والمتنجس ، وان لم يضر أحد أوصافه ، للنصوص (١) المستفيضة بل المتواترة وفيها الصحيح وغيره وتستسمعا ، والاجماع محصلا ، ومنقولاً نصاً ، وظاهراً مطلقاً في لسان بعض ، ومستثنى منه ابن ابي عقيل فقط في لسان آخرين . وحجية الثاني لعله من جهة نقل الكاشف دون النكشاف . وقد وقعت حكاية الاجماع للأساطين من علمائنا كما عن المرتضى (رحمه الله) في الناصريات والشيخ في الخلاف والاستبصار وابن زهرة في الغنية ، وفي المختلف مستثنياً ابن ابي عقيل ، ومثله في المدارك ، وعن المهذب شرح النافع الاجماع ونذر ابن ابي عقيل . وربما استدل ايضاً بما وقع من نقل الاجماع على نجاسة سؤر اليهودي والنصراني ، والاجماع على غسل إناء الولوغ ثلاثاً ، والاجماع على تحديد الكر بالأرطال على ما دلت عليه مرسلته ابن ابي عمير (٢) وهو لا يخلو من تأمل ان لم يكن في الكل في البعض سيما في الأخير ، فان السؤر والولوغ لا يختص بالماء القليل ، وكذلك تحديد الكر بالأرطال فان القائل بعدم النجاسة لا يقول بعدم الكرية نعم ينفي ان تكون عنواناً للطهارة والنجاسة ، ولها فوائد أخر عنده . نعم يظهر من الشيخ في الخلاف عند نقل الاجماع في مسألة الولوغ ونجاسة الكلب ما يشمل الماء بل هو صريح كلامه كما لا يخفى على من لاحظته ، وكان عليه أن لا يقتصر على ما ذكر بل الأولى ذكر إجماع التحرير والمنتهى على نجاسة ما يغتسل به الجنب وغيره إذا كان على البدن نجاسة عينية ، والاجماع من العلامة والمصنف على سلب الطهورية عما تزال به النجاسة ، وما في المعتبر أن تخصيص قوله (عليه السلام) .

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ .

« الماء طهور لا ينجسه شيء » (١) بما دون البكر للاجماع ذكر ذلك عند الكلام في تقدير الكر ، الى غير ذلك . والمتبع يجد كثيراً من ذلك .

ثم ان مقتضى نقل الاجماع من المرتضى سيما في الناصريات والاختصار من غيره على كون المخالف ابن ابي عقيل دون غيره أن يكون المراد إثباته في المقام هو عدم كون الماء القليل كالكر لا ينجس إلا بالتغير كما يدعيه ابن ابي عقيل . فحينئذ كل ما دل على نجاسة القليل بغير التغير باي نجاسة كانت وكيف ما كان حجة عليه ، لان السلب الكلبي يكفي في رفعه الايجاب الجزئي ، فينتج حينئذ الاستدلال عليه بالمفهوم وان لم نقل بعمومه أو عدم إثباته للنجاسة بكل شيء ، وبعض (٢) الأخبار الخاصة في خصوص بعض الأشياء ونحو ذلك . وأما القول بطهارة بعض المياه القليلة كطهارة الغسالة خاصة وماء الحمام مثلاً ونحو ذلك فليس المقام مقام رده ، بل يأتي ذلك في مقامه . وكيف يدعى ذلك وتزويل الاجماع عليه مع ان القائل بطهارة الغسالة مثلاً جمع كثير ، حتى ادعى أنه الأشهر بين القدماء ، بل ربما كان ناقل الاجماع هنا هو المخالف هناك فتأمل والسنة منها الصحيح في التهذيب والكافي وعن الاستبصار كذلك ، وعن الصدوق مرسل (٣) عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) « وسأل عن الماء الذي تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويقنسل فيه الجنب ، قال : إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » ورواه الشيخ في الصحيح كما قيل والكليني في الحسن بابراهيم ابن هاشم وكذلك عن معاوية بن عمار (٤) عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » . ولا ريب في إفادتها نجاسة القليل بغير التغير وإلا لتوافق حكم المنطوق والمفهوم . والمناقشة فيها بمنع حجية المفهوم معلومة البطлан بما تقرر في

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٩ .

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٢

محله . والغرض كما هو الواقع عدم ظهور فائدة للاشتراط غير الانتفاء عند الانتفاء ،
 كالمناقشة بان التنجس لم يثبت له حقيقة شرعية فيبقى على اللغوي فلا يفيد المطلوب ،
 فانها أوضح من الأولى بطلاناً أولاً بثبوت الحقيقة لها ، وثانياً بصيرورتها كذلك في
 زمن الأئمة قطعاً والفرض ان الخبر عنهم (عليهم السلام) وثالثاً ان المقصود واللائق
 بحالهم إنما هو الحكم الشرعي وإلا فاللغوي اللغوي يتساوى فيه كل أحد غير محتاج
 للشارع في بيانه . نعم في استفادة التنجيس من هذه الأخبار على وجه العموم - أي يراد
 كل ماء قليل يتنجس بكل شيء نجساً كان أو متنجساً بحيث يشمل الاستعمل في غسل
 الأبحاث حال استعماله وحال انفصاله - إشكال لا يثبتناه على عدة أمور وان سلمنا بعضها
 لكن لا يفيد ذلك ، كعموم الموضوع في القضية وهو لفظ الماء ، وهو مسلم في المقام
 قطعاً في المنطوق ويتبعه المفهوم ، وان (اذا) وان كانت من أدوات الإهمال لكن
 المقام مقام إعطاء قاعدة وضرب قانون ، فيستفاد منها العموم ، والعرف أعدل شاهد على
 ذلك ، وعموم المفهوم ، ولعلنا نسله وان ظهر من العلامة في المختلف عدمه ، ولعله
 يستفاد مما دل على حجية الشرط وهو العرف فان أهل العرف يفهمون انتفاء حكم المنطوق
 عن جميع أفراد المفهوم ولا يكتفون بانقسام المفهوم الى قسمين موافق للمنطوق ومخالف
 له ، وفيه تأمل . ولكن ذلك كله لا يفيد المطلوب فان تسليم جميع ما ذكرنا لا يستفاد
 منه أزيد من انتفاء حكم المنطوق عن جميع أفراد المفهوم ، والحكم في المنطوق إنما هو
 السلب السكلي أي عدم تنجسه بشيء ، فاللازم منه ان ما عداه يتنجس بشيء . ويستفاد
 ذلك الشيء من خارج كتضمن السؤال ونحوه ، فيقتصر على ما علم دون ما لم يعلم ، فلا
 يشمل المستعمل في إزالة النجاسة مثلاً . وما يقال ان عموم شيء في المفهوم حينئذ
 لكونها واقعة في سياق العموم وكل نكرة وقعت كذلك أفادته ، كقوله : « وكل
 حنف امرئ يجري بمقدار » فان عموم امرئ لذلك . وفيه مع إمكان منع ذلك
 ووجود القرينة في المثال لم نعلم ما المراد بالسياق ؟ فان كان من قبيل المثال فما نحن فيه

ليس منه حينئذ قطعاً كما هو واضح ، وإن أراد غير ذلك كان عليه أن ينص عليه .
ولعل التأمل فيما نحن فيه وفي نظائره من التراكيب يشهد لما قلنا من عدم العموم فتأمل .
وكذا ما يقال من أن المستفاد من علماء المعاني أن المفهوم تابع للمنطوق أن عاماً فعاماً
وإن خاصاً فخاصاً ، كما ذكروا ذلك في وجه فساد قول القائل (ما أنا رأيت أحداً)
قالوا تخصيص المتكلم نفسه بعدم الرؤية على وجه العموم يقتضي أن يكون أحد غيره
رأى كل أحد . فيه ما لا يخفى فإن ذكر علماء المعاني لو سلم وسلم منافاته لما قلنا ليس
حجة في نفسه ، وكيف والعرف أعدل . شاهد في ذلك كله . ونحوها ما يقال أيضاً من
أنه يلزم خلو كلام الحكيم عن الفائدة في المفهوم حينئذ . وفيه أنه موقوف على العلم بأن
الشارح جاء بهذه العبارة لأجل بيان الحكم في المنطوق والمفهوم ، وأنه أراد فهم ذلك
من هذه العبارة حتى يحمل لفظ شيء في المفهوم على العموم ، ودون إثباته خرط القتاد ،
فانه قد يكون لبيان حكم المنطوق ، أو له ولما سئل عنه من النجاسات الخاصة ، فانه يستفاد
منه النجاسة بها . على أنه إن سلمنا ذلك فليس عمومهم حينئذ إلا من جهة الحكمة وحاله
كخالف المطلق لا يشمل مثل ماء الغسالة ، وتام الكلام في ذلك المبحث .

ومنها قول الصادق (عليه السلام) (١) في صحيح محمد بن مسلم قال : « قلت إن
الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويقنسل فيه الجنب ، قال :
إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » . ومنها قول الكاظم (عليه السلام) (٢) في صحيح
علي بن جعفر (عليه السلام) قال : « سألت عن الدجاجة واشباهها تطأ العذرة ثم تدخل
في الماء يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا إلا أن يكون كثيراً قدر كرم من ماء » ومنها قول
الصادق (عليه السلام) (٣) في صحيح اسماعيل بن جابر قال : « سألت أبا عبد الله
(عليه السلام) عن الماء الذي لا ينجسه شيء ، قال : كرم ، قلت : وما الكرم ؟ إلى آخره .

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٥ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ - ٧ .

ومنها قول الصادق (عليه السلام) في صحيح اسماعيل ايضاً (١) قال: «قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) الماء الذي لا ينجسه شيء، قال: ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعمته». ومنها قول الصادق (عليه السلام) (٢) في صحيح صفوان بطريق الشيخ وفي الكافي بطريق فيه سهل بن زياد قال: «سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع وتلغ فيه الكلاب ويشرب منه الخنزير ويفتسل منه ويتوضأ منه، فقال: «وكم قدر الماء؟ قلت: إلى نصف الساق وإلى الركبة، قال: «توضأ منه» فإن سؤاله (عليه السلام) عن قدر الماء بمقتضى المحكة لا بد وأن يكون له تعلق في ذلك، ولما كانت الحياض معلومة المساحة اكتفى بالسؤال عن العمق عن غيره. ومنها قول الصادق (عليه السلام) (٣) في صحيح أبي العباس الفضل بن عبد الملك البقباق قال: «سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والبغال والحمار والوحش والسباع فلم أترك شيئاً حتى سألته، فقال: لا بأس به - حتى انتهيت إلى الكلب، فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله وأصيب ذلك الماء وأغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء».

ومنها قول الصادق (عليه السلام) (٤) ايضاً في خبر محمد بن مسلم قال: «سألت عن الكلب يشرب من الاناء، قال: اغسل الاناء». ومنها صحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) (٥) قال: «سألت عن خنزير يشرب من إناء كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرات». ومنها صحيحه الآخر عن أخيه عليه السلام قال:

-
- (١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١
 (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٢ مع اختلاف في اللفظ
 (٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسرار - حديث ٤
 (٤) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب النجاسات - حديث ٣
 (٥) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب النجاسات - حديث ١

« سأله عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع أ يغتسل منه للجنابة أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة ولا مدّاً للوضوء وهو متفرق ؟ فكيف يصنع به وهو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه ؟ فقال (عليه السلام) : إذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة فلينضحه خلفه وكفاً عن أمامه » إلى آخره (١) فان اشتراطه (عليه السلام) نظافة اليد فيه دلالة على ذلك . ومنها صحيحه الآخر عن أخيه (عليه السلام) ايضاً (٢) قال : « سأله عن رجل رعف وهو يتوضأ فقطرت قطرة في إنائه هل يصح الوضوء منه ؟ قال : لا » . ومنها صحيح شهاب بن عبد ربه (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « في الرجل الجنب يسهو فيطمس يده في الإناء قبل أن يغسلها انه لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء » .

ومنها صحيحه الآخر (٤) للنقول عن بصائر الدرجات قال : « أتيت أبا عبد الله (عليه السلام) - إلى أن قال : وان شئت سل وان شئت أخبرتك ؟ قلت : أخبرني ، قال : جئت تسأل عن الجنب يسهو فيغمس يده في الماء قبل أن يغسلها . قال : قلت : ذلك جعلت فداك ، قال : إذا لم يكن أصاب يده شيء فلا بأس » . ومنها صحيح البرزطي (٥) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإناء وهي فذرة ، قال : يكفي الإناء » . ومنها صحيح داود بن سرحان (٦) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في ماء الحمام ؟ قال : هو بمنزلة الجاري » فان تشبيهه عليه السلام بالجاري دليل على أن ليس كل قليل كالجاري . . ومنها صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المضاف - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الجنابة - حديث ٢ مع اختلاف في اللفظ

(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧

(٦) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

عليه السلام (١) قال : « سألت عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام ، قال : اذا علم انه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام ، إلا ان يغتسل وحده على الحوض فينفسه ثم يغتسل » . ومنها حسن سعيد الأعرج (٢) بإبراهيم بن هاشم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي والنصراني ، قال : لا » . ومنها حسنة زرارة مضمرة (٣) قال : « قلت كيف يغتسل الجنب ؟ فقال : ان لم يكن أصاب شيء يده غمسها في الماء ثم بدأ بفرجه فألقاه » . ومنها مضمرة زرارة (٤) في الحسن أيضاً ، قال : « إذا كان أكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ فيه أو لم يتفسخ إلا أن يجيء له ريح يغلب على ريح الماء » . ومنها موثقة سماعة (٥) عن الصادق عليه السلام قال : « إذا أصابت الرجل جنابة فادخل يده في الاناء فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء من المني » . ومنها موثقة عمار (٦) عن الصادق عليه السلام أيضاً قال : « سألت عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب ، فقال : كل شيء من الطير يتوضأ بما يشرب إلا أن ترى في منقاره دمًا فان رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » . ومنها موثقة (٧) عن الصادق عليه السلام قال : « سئل عن ماء شربت منه الدجاجة قال : ان كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه ولم تشرب وان لم تعلم ان في منقارها قدرًا تتوضأ واشرب . وعن ماء يشرب منه باز أو صقر أو عقاب ، قال : كل شيء من الطير يتوضأ بما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دمًا فان رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » . ومنها موثقة (٨) أيضاً عن الصادق عليه السلام : « انه سأل عن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب النجاسات - حديث ٩ - ٨ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الجنابة - حديث ٢ .

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق حديث ٩

(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٩

(٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الأساء - حديث ٢ - ٣

(٨) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ مع اختلاف يسير

الرجل يجد في إنائه فارة وقد توضأ من ذلك الاناء مراراً أو اغتسل أو غسل ثيابه وقد كانت الفارة متسلخة ، فقال عليه السلام : إن كان رآها قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلاة وإن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك وفعله فلا يمس من الماء شيئاً وليس عليه شيء لانه لا يعلم متى سقطت فيه » ثم قال : « لعله ان يكون إنما سقطت تلك الساعة التي رآها » ومنها موثقة سعيد الأعرج (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجرة تسع مائة رطل من ماء يقع فيها أوقية من دم أشرب منه وأتوضأ ؟ قال : لا » وحله على التغير بعيد ، لان الأوقية أربعون درهما كما عن نص أهل اللغة ، والرطل مائة وثلاثون درهما ، فنسبتها اليه نسبة الثلث تقريباً ، فنسبته الى مائة رطل يكون نسبة ثلث عشر العشر .

ومنها موثقة ابى بصير (٢) عن الصادق عليه السلام قال : « ليس بفضل السنور بأش أن تتوضأ منه وتشرب ، ولا يشرب من سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقي منه » . ومنها موثقة ابى بصير (٣) عنهم عليهم السلام قال : « إذا أدخلت يدك في الاناء قبل أن تغسلها فلا بأش إلا أن يكون أصابها قدر بول أو جنابة ، فان أدخلت يدك في الماء وفيه شيء من ذلك فاهرق ذلك الماء » . ومنها قوية ابى بصير (٤) قال : « سألته عن الجنب يحصل الركوة أو التور فيدخل إصبعه . قال : إن كان أصابها قدر فليهرقه وإن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه . هذا مما قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج » (٥) .

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ - والباب - ١٣ - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسار - حديث ٧

(٣) و (٥) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤ - ١١ - مع

اختلاف يسير . (٤) لان في السند في التهذيب ابن سنان وابن مسكان والظاهر من الثاني

انه عبد الله (منه رحمه الله) .

ومنها خبر بكر بن حبيب عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة » فإن تقييده بالمادة يقضي بثبوت البأس مع عدمها وعلى الطهارة لا تفاوت . ومنها خبر معاوية بن شريح (٢) قال : « سألت عذافر أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن سؤر السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسياب يشرب منه أو يتوضأ منه قال : نعم اشرب منه وتوضأ . قال : قلت : له الكلب ؟ قال : لا ، قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا والله انه نجس » وقيل ان مثله ما رواه الشيخ عن معاوية بن ميسرة . ومنها رسالة حريز (٣) عن الصادق عليه السلام قال : « اذا ولغ الكلب في الاناء فصبه » . ومنها ما عن فقه الرضا عليه السلام (٤) قال : « اذا ولغ كلب في الماء أو شرب منه أهريق الماء وغسل الاناء ثلاث مرات مرة بالتراب ومرتين بالماء ثم يحفف » . ومنها خبر أبي بصير (٥) عن الصادق عليه السلام وفيه « ان ما يمل الليل من التبيذ ينجس حبا من ماء » يقولها ثلاثا . ومنها خبر عمر بن حفظة (٦) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته وينذهب مسكره ؟ فقال : لا والله ولا قطرة قطرت في حب إلا أهريق ذلك الحب » . ومنها ما عن قرب الاسناد (٧) عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليهما السلام

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسار - حديث ٦ - ٥

(٤) المستدرک - الباب - ٤٣ - من ابواب النجاسات والأواني - حديث ١ . ولكن

فيه « ان وقع كلب ، وليس فيه » ثم يحفف ، وبعده رواية عن المقنع مطابقة للجواهر .

(٥) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب النجاسات - حديث ٦

(٦) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الاشرية المحرمة - حديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٦ . وفي الوسائل

رواها عن كتاب علي بن جعفر قال سألت « عن جرة ماء فيه الف رطل » اغل ولم نجدها في كتاب قرب الاسناد .

قال : « سألته عن حب ماء وقع فيه أوقية بول هل يصلح شربه أو الوضوء ؟ قال : لا يصلح » وقد عرفت نسبة الأوقية الى الرطل فكيف الى الحب . ومنها مرسله عبد الله ابن المغيرة (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « إذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء » . ومنها خبر حفص بن غياث (٢) عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال : « لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة » . ومنها خبر محمد بن يحيى (٣) رفعه الى الصادق عليه السلام كما في الوسائل . وغاية ما علم اشتراطه إنما هو الملاقاة فيبقى غيره الزائد عليه وهو التغيير لانه ملاقة وزيادة متفياً بالأصل . لا يقال ان الرواية ظاهرة في أن ذا النفس مفسد لسائر أفراد المياه وهذا لا يكون إلا بالتغيير حتى يشمل السكر والجاري ، لانا نقول المراد انه لا يفسد فرداً من أفراد المياه إلا ذو النفس السائلة وهذا لا يشمل الجاري ونحوه . ومنها خبر علي بن جعفر عليه السلام (٤) عن كتاب المسائل وقرب الاسناد عن اخيه موسى عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يتوضأ في الكنيف بالماء يدخل يده فيه أتوضأ من فضله للصلاة ؟ قال : إذا أدخل يده وهي نظيفة فلا بأس ولست أحب ان يتعود ذلك » ومنها ما عن نواذر الراوندي (٥) باسناده عن موسى بن جعفر عن آبائه عليهم السلام قال قال : علي عليه السلام « الماء الجاري لا ينجسه شيء » ودلالته على المطلوب بالمفهوم . ومنها ما عن الرضوي (٦) قال عليه السلام : « كل غدیر فيه من الماء أكثر من كره لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا ان يكون فيه الجيف فتغير لونه وطعمه ورائحته فاذا غيرته لم يشرب ولم يتطهر » . و « اعلّموا رحمكم الله ان كل ماء جار لا ينجسه

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الأسار - حديث ٢ - ٤ .

(٤) البحار - المجلد ١٨ - باب سنن الوضوء وآدابه - حديث ١ .

(٥) المستدرک - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤ .

(٦) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ .

شيء . (١) وقال عليه السلام (٢) : « ان اجتمع مسلم مع ذمي في الحمام اغتسل المسلم قبل الذي وماء الحمام سبيله سبيل الجاري اذا كانت له مادة » .

ويمكن ان يستدل ايضاً بما ورد (٣) في البئر وانه واسع لا يفسده شيء لان له مادة ، فان التعليل ظاهر في ذلك ، وبما ورد (٤) من نهي التأثم ان يدخل يده في الاناء قبل الغسل لانه لا يدري بها اين باتت . وبما جاء من النهي (٥) عن الاغتسال في غسالة الحمام لما فيها من غسالة الناصب وغيره وانه أنجس من الكلب واخبار (٦) الانائمين المشتبهين ، واخبار النهي عن سؤر الحائض (٧) مع التهمة وخبر العيص بن القاسم (٨) الذي روي في ماء الغسالة فيمن أصابته قطرة من طست فيه وضوء ، فانه عليه السلام أمره بالغسل من ذلك . وخبر عبدالله بن سنان (٩) لتضمنه في النهي عن الوضوء فيما يغسل به الثوب ويغتسل به من الجنابة لعدم القائل بالفصل . الى غير ذلك من الأخبار الدالة والمؤيدة وهي كثيرة جداً . وهي وان ناقشنا في دلالة المفهوم منها على العموم ، لكنه يستفاد منها بعد التأمل في أسئلتها قاعدة وهي نجاسة القليل بالملاقاة للنجس أو المتنجس . كما لا يخفى على من لاحظها مع التأمل ، وذلك لاشتغالها على نجاسة القليل بولوج الكلب وملاقاة الدم وبدخول الدجاجة وشبهها واطئة للعنزة وشرب الخنزير ، واشتراطه عليه السلام نظافة اليد من غير تخصيص لها بالنظافة من شيء خاص قاض بالنجاسة بكل النجاسات ، ومثله

(١) المستدرك - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

(٢) المستدرك - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ و ٧

(٤) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوضوء - حديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب المضاف - حديث ٥ .

(٦) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ .

(٧) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الاسآر

(٨) و (٩) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف - حديث ١٤ - ١٣

اشترطه عليه السلام عدم البأس باصابة اليد للأناء في الجنب بما إذا لم يكن أصابت يده شيئاً ، ووقوع قطرة من الدم في الاناء ، وترك الاستفصال عن قذارة اليد التي دخلت في الاناء مع الأمر بالأهراق ، وبملاقاته لليهودي والنصراني ، وبملاقاته للنبي والفارة الميتة والبول والنبذ وكل ما له نفس سائلة ، ومن المعلوم المقطوع الذي لا يعتريه شك انه ليس المراد القصر على هذه الأشياء ، وكيف وقد عرفت ان ترك الاستفصال في بعضها قاض بالجميع . فيستفاد منه حينئذ قاعدة وهي انفعاله بملاقاة سائر النجاسات والمتنجسات .

ويمكن الاستدلال عليه ايضاً بالقاعدة المستفادة من استقراء أخبار النجاسات فانها قاضية بنجاسة كل ملاقة فيه مع الرطوبة .

نعم يبقى تأمل في انه هل يمكن استفادتها بالنسبة للكيفية اي يحصل الانفعال سواء كانت النجاسة واردة على الماء وبالعكس ، ولو كان ورود الماء لا يفيد استقراً معها ، بحيث يشمل ماء الغسالة ؟ ولعل إمكان ذلك إنما هو من جهة الاجماع الجابر لفهم ذلك من الأخبار ، ويأتي تمام البحث فيه ان شاء الله .

وغاية ما يمكن أن يستدل به لابن أبي عقيل الأصل براءة وطهارة واستصحابا في الماء نفسه وفي الملاقاة ، وقوله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء طهوراً » (١) والماء كله من السماء بدليل قوله تعالى « ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض ثم يخرج به زرعا مختلفا ألوانه » (٢) « وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الارض » وانا على ذهاب به لقادرون « (٣) مع انه روى عن الباقر عليه السلام (٤) أنها هي العيون

(١) سورة الفرقان آية ٥٠ . (٢) سورة الزمر آية ٢٢ .

(٣) سورة المؤمنون آية ١٨ .

(٤) تفسير علي بن ابراهيم القمي في سورة المؤمنون آية ١٨ .

والآبار ، وقوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » (١) وقوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » (٢) خرج المتغير خاصة . والأخبار منها الخبر المستفيض عن الصادق عليه السلام (٣) انه قال : « الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر » وهي شاملة لما يعلم حكمه من الشرع . ومنها ما عن الصادق عليه السلام ايضاً (٤) : « ان الماء طاهر لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته » وعن ابن أبي عقيل انه ادعى تواتره . ومنها مصحح محمد بن حران وجيل (٥) عن الصادق عليه السلام : « أن الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا » والمعرف حيث لا عهد إما للجنس أو الاستغراق والكل يفيد المطلوب . ومنها صحيح داود بن فرقد (٦) عن الصادق عليه السلام « قال : كان بنو اسرائيل إذا أصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض ، وقد وسع الله عليكم باوسع مما بين السماء والارض وجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون » . ومنها صحيح حريز (٧) عن أبي عبد الله عليه السلام : « كلما غلب الماء ريح الجيفة فتوضأ من الماء واشرب ، فإذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب » . ومنها صحيح أبي خالد القماط (٨) « انه سمع أبا عبد الله عليه السلام في الماء يمر به الرجل وهو تقيع فيه الميتة والجيفة ان كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب منه ولا تتوضأ ، وان لم يتغير ريحه وطعمه فتوضأ واشرب » .

ومنها صحيح شهاب بن عباد ربه قال : « أتيت أبا عبد الله عليه السلام

(١) سورة الانفال آية ١١

(٢) سورة النساء آية ٤٦ ، وسورة المائدة آية ٩

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥

(٤) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٤

(٧) و (٨) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب النجاسات - حديث ١ - ٤ .

أسأله فابتدأني ، فقال : ان شئت يا شهاب فاسأل وان شئت أخبرتك ، قال : قلت له أخبرني ، قال جئت لتسألني عن الغدير يكون في جانبه الجيفة أتوضأ منه أو لا ؟ قال : نعم ، قال : فتوضأ من الجانب الآخر إلا ان يغلب الماء الريح فينتن « (١) الى آخره . ومنها صحيح عبدالله بن سنان (٢) قال : « سأل رجل أبا عبدالله عليه السلام وانا جالس عن غدير أتوه وفيه جيفة . فقال : إذا كان الماء قاهراً ولا يوجد فيه الريح فتوضأ . ومنها صحيح ابن مسكان (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألت عن الوضوء مما ولغ فيه الكلب والسنور أو شرب منه بجل أو دابة أو غير ذلك أتوضأ منه أو يغتسل ؟ قال : نعم إلا ان تجد غيره فتزده عنه . ومنها صحيح ابن مسلم (٤) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله في المكن مرتين . ومنها صحيح ابن بزيع (٥) قال : « كتبت الى من يسأله عن الغدير مجتمع فيه ماء السماء ويستقي فيه من بئر فيستنجي فيه الانسان من بول أو يغتسل فيه الجنب ما حده الذي لا يجوز ؟ فكتب لا تتوضأ من مثل هذا إلا من الضرورة اليه . ومنها صحيح زرارة (٦) عن الصادق عليه السلام « وقد سأل عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقي به الماء من البئر أتوضأ منه ؟ قال : لا بأس . ومنها صحيح علي بن جعفر (٧) عن أخيه عليهما السلام « انه سأل عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء أتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا إلا ان يضطر اليه . ومنها صحيحه الآخر عن أخيه ايضاً قال : سألت عن رجل رعف

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١١

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١١

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الأسأر - حديث ٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب النجاسات - حديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٥

(٦) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

(٧) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب النجاسات - حديث ٩

فامتخط فصار الدم قطعاً صفراً فأصاب إناؤه هل يصلح الوضوء منه ؟ فقال : ان لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه « (١) . ومنها حسنة محمد بن ميسر (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهي الى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل منه وليس معه إناء يعرف به ويداه فدرتان ، قال يضع يده ويتوضأ ويغتسل ، هذا مما قال الله عز وجل : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) » .

ومنها موثقة سماعة (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يمر بالماء وفيها دابة ميتة قد انتنت قال : ان كان النتن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب » ومنها موثقته ايضاً (٤) قال : « سألت عن الرجل يمر بالميتة في الماء ، قال : يتوضأ من الناحية التي ليس فيها الميتة » ومنها الموثق عن أبي بصير (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : انا نسافر فرجاً بلينا بالغدير من المطر يكون في جانب القرية فيكون فيه العذرة ويبول فيه الصبي وتبول فيه الدابة وتروث ، فقال : ان عرض في قلبك شيء فقل هكذا - يعني أفرج الماء بيدك - ثم توضأ فان الدين ليس بمضيق ، فان الله عز وجل يقول : ما جعل عليكم في الدين من حرج » . ومنها خبر الفضيل (٦) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الحيض يبال فيها قال : لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول » . ومنها خبر أبي حمزة (٧) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الساكن والاستنجاء فيه وفيه الجيفة ، فقال : توضأ من الجانب » . ومنها خبر عثمان الزيات

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٥ .

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥ .

(٥) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٤ .

(٦) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ وهو عن العلاء بن الفضيل .

(٧) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٣ .

(١) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام اكون في السفر فأتي الماء النقيع وبدي فترة فأغسبها في الماء ، قال : لا بأس » . ومنها مرسل اسماعيل بن مسلم (٢) عن جعفر عن ابيه عليه السلام : « ان النبي صلى الله عليه وآله أتى الماء فأتاه أهل الماء ، فقالوا : يا رسول الله صلى الله عليه وآله ان حياضنا هذه تردنا السباع والكلاب والبهائم ، فقال صلى الله عليه وآله : لها ما أخذت ولكم سائر ذلك » . ومنها ما عن الصدوق مرسل (٣) عن الصادق عليه السلام : « انه سئل عن غدير فيه جيفة ، قال ان كان الماء قاهراً ولا يوجد فيه ريح فتوضأ واغتسل » . ومنها خبر زرارة (٤) عن ابي جعفر عليه السلام قال : « قلت له رواية من ماء سقطت فيه قارة أو جرد أو صعوة ميتة . قال : ان تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ وصيها وان كان غير متفسخ فاشرب منه وتوضأ واطرح الميتة إذا أخرجتها طرية ، كذلك الحجر وحب الماء والقربة وأشباه ذلك من أوعية الماء » . ومنها خبر زرارة (٥) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن جلد الخنزير يجعل دلوأ يستقي به الماء ، قال : لا بأس » . ومنها خبر ابي مريم الانصاري (٦) قال : « كنت مع ابي عبدالله عليه السلام في حائط له فحضرت الصلاة فنزح دلوأ للوضوء من ركي له فخرج عليه قطعة عنزة يابسة فأكنى رأسه وتوضأ بالباقي » . ومنها خبر عمر بن يزيد (٧) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام : أغتسل في مغتسل يبال فيه ويغتسل من الجنابة فيقع في الاناء ماء ينزو من الارض ، فقال : لا بأس به » . ومنها خبر ابن ابي بكر (٨) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام : الرجل يضع السكوز الذي يعرف به

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٦ - ١٠

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٣ - ٨

(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٦

(٦) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٢

(٧) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف - حديث - ٧

(٨) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٧ الجواهر ١٥

من الحب في مكن قدر ثم يدخله الحب ، قال : يصب من الماء ثلاث أ كف ثم يملك الكوز . ومنها خبر الاحول (١) قال : « دخلت على ابي عبدالله (عليه السلام) أسأله عن الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي يستنجي به ، فقال : لا بأس به . فسكت ، فقال : أتدري لم صار لا بأس به ؟ قلت : لا والله جعلت فداك ، فقال لي : ان الماء أكثر من القدر . » ومنها ما عن كتاب قرب الاسناد والمسائل (٢) عن علي بن جعفر (عليه السلام) قال : « وسألته عن جنب أصابت يده من جنابة فمسحه بخرقه ثم أدخل يده في غسله قبل أن يغسلها هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء ؟ قال : ان وجد ماء غيره فلا يجزيه ان يغتسل وإن لم يجد غيره أجرأه . » ومنها ما عن دعائم الاسلام (٣) عنه (عليه السلام) قال : « إذا مر الجنب في الماء وفيه الجيفة أو الميتة فإن كان قد تغير لذلك طعمه أو ريحه أو لونه فلا يشرب منه ولا يتوضأ ولا يتطهر . » ومنها ما في المختلف مرسل (٤) عن الباقر (عليه السلام) « أنه سئل عن القرية والحجرة من الماء يسقط فيها فارة وجرد أو غيره فيموتون فيها ، فقال : إذا غلب رائحته على طعم الماء أو لونه فأرقه ، وإن لم يغلب عليه فاشرب منه وتوضأ واخرج الميتة إذا أخرجتها طرية . » ومنها ما في الكتاب المذكور أيضاً مرسل (٥) عن الصادق (عليه السلام) « أنه سئل عن النقيع والغدير وأشباههما فيه الجيف والقدر وولوغ الكلب وتشرب منه الدواب وتبول يتوضأ منه ؟ فقال لسأله : ان كان ما فيه من النجاسة غالباً على الماء فلا تتوضأ وإن كان الماء غالباً على النجاسة فيتوضأ منه ويغتسل . » ومنها ما في الكتاب المذكور أيضاً (٦)

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٢ .

(٢) البحار - المجلد ١٨ - باب نجاسة البول والمني - حديث ١

(٣) المستدرک - الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣

(٤) و (٥) المختلف - صحيفة ٣ - ٢ .

(٦) المستدرک - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٨ وفي المختلف ص ٣ .

قال : « ذكر بعض علماء الشيعة أنه كان بالمدينة رجل يدخل على أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) وكان في طريقه ماء فيه العذرة والجيف وكان يأمر الغلام بحمل كوز من ماء يفسل رجله إن أصابه ، فأبصره يوماً أبو جعفر فقال : إن هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره فلا تعد منه غسلاً . »

وأضيف الى ذلك وجوه ثلاثة (الاول) الحديث المشهور المروي بعدة طرق من الطرفين كما قيل (١) : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » وما رواه السكوني (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) الماء يطهر ولا يطهر » ووجه الاستدلال بالآخر أنه ان غلب على النجاسة حتى استهلك في طهرها ولم ينجس حتى يحتاج الى التطهير ، وان غلب عليه النجاسة حتى استهلك فيها صار في حكم النجاسة ولم يقبل التطهير إلا باستهلاكه في الماء الطاهر ، وحينئذ لم يبق منه شيء (الثاني) أنه لو كان ينجس بملاقاة النجاسة لما أجاز إزالة الخبث بشيء منه بوجه ذلك لأن كل جزء من أجزاء الماء الواردة على المحل النجس ينجس بملاقاة المتنجس فيخرج عن الطهورية في أول آنات اللقاء ، والفرق بين وروده على النجاسة وورودها مع أنه مخالف المنصوص لا يجدي إذ الكلام في ذلك الجزء الملاقى ولا يعصمه القدر المستعلي لكونه أدون من الكر ، والقول بالطهارة عند الملاقاة والنجاسة بعد الانفصال في غاية البعد فإنه لا معنى للطهارة عند الملاقاة للمتنجس والنجاسة بعد الانفصال عنه (الثالث) أن اشتراط الكر مثار الوسواس ولا جله شق الأمر على الناس ، وكيف يصنعون أهل مكة والمدينة إذ لا يكثر فيها المياه الجارية ولا الراسد الكثير ، ومن أول عصر النبي (صلى الله عليه وآله) الى آخر عصر الصحابة لم تنقل واقعة في الطهارات ولا سؤال عن كيفية حفظ المياه من النجاسات . وكانت أواني شربهم مثلاً يتعاطاها الصبيان والاماء الذين لا يتحرزون عن النجاسات بل الكفار .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٩ - ٦

وربما أيد بالأخبار (١) المصرحة بطهارة ماء الاستنجاء وباختلاف الروايات الواردة في تقدير السكر فيحمل على التخمين والمقايضة بين قدر الماء والنجاسة ، إذ لو كان أمراً مضبوطاً وحاداً محدوداً لم يقع الاختلاف الشديد في تقديره لا مساحة ولا وزناً وقد وقع الاختلاف فيها حساً ، والوجوب لا يقبل الدرجات بخلاف الاستحباب كما اعترف جماعة به في باب البئر ، لمسكان الاختلاف . وإيضاً أخبار الطهارة أقوى لكونها منطوقاً ونصاً وتلك مفهومها وظاهرها ، والمفهوم لا يعارض للمنطوق والظاهر لا يعارض النص . وإيضاً لو عمل بأخبار الطهارة أمكن حل الأمر في أخبار النجاسة على الاستحباب والنهي على الكراهة ولا كذلك العكس . وإيضاً قد عرفت أن أخبار السكر من جهة اختلافها قابلة للحمل على إرادة المقدار المعتاد التغير وعدمه . وإيضاً قد تحمل بعض الأخبار على النهي عن خصوص الوضوء أو الغسل لما يفهم أن ماء الوضوء مثلاً ليس بباقي المياه .

و (الجواب) أما عن الأصول فهي - مع كون أصل البراءة ونحوه منها لا يفيد تمام المطلوب لعدم جريانه في مثل الوضوء به والاعتسال على وجه ونحو ذلك ، لمعارضته بإصالة شغل الذمة ، ومع كون استحباب طهارة الملاقى للماء القليل الملاقى للنجاسة لا يفيد طهارة بالنسبة للماء ، والتتيم بعدم القول بالفصل ، مع كونه لا معنى له لكونه ليس قولاً بالطهارة في بعض دون بعض بل إنما ساغ الشرب مثلاً ولبس الثوب الملاقى في الصلاة لعدم العلم بالنجاسة لا للعلم بالطهارة ، خروج عن الاستدلال بالأصول . فلم يبق إلا استحباب طهارة الماء نفسه على القول بجريانه في قدح العارض ، وإصالة الطهارة فإنه لا يعارضه شغل الذمة ويقتضي طهارة الماء - لا تعارض ما سمعت من الإجماعات والأخبار الكثيرة التي كادت تكون متواترة ، بل هي متواترة ، وما يستفاد من القاعدة في نجاسة كل ما تلاقيه هذه النجاسات مع الرطوبة .

وأما الآيات فهي - مع إمكان منع كون كل الماء منزلاً من السماء ، وما ذكر (١) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب النجاسات . والباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف

من الآية وتفسيرها معارض بغيره ، مع ان احتمال ذلك لا يقتضي حمل اللفظ عليه وان كان متبادراً في غيره كما المأثور ، ولعل التعليل بقوله تعالى « لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسي كثيراً » (١) يقتضي به ، كما نقل عن البيضاوي ، ويؤيده انه ورد في سبب نزول الثانية (٢) أن المسلمين نزلوا في غزوة بدر في كتيب وقد غلب المشركون على الماء واخفقوا احتمل في تلك الليلة كثير من المسلمين وقد وقع بسبب ذلك وسواهم في قلوب بعضهم فانزل الله مطراً في تلك الليلة حتى جرى الوادي وتبدل الرمل الذي بينهم وبين العدو حتى ثبتت الاقدام وذلك قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان وليربط على قلوبكم ويثبت به الاقدام » (٣) - لا تقتضي إلا بثبوت هذه الصفة للماء المنزل من السماء إما في الجملة أو حين الانزال ، كما هو الظاهر من قولك ضربت رجلاً راجلاً ، فانه ظاهر في ان الركوب حال الضرب لا خال الاخبار . والتمسك على دوامه بثبوته رجوع للتمسك بالاستصحاب وقد عرفت ما فيه . وقوله تعالى « فلم تجدوا ... » الى آخره (٤) مع كون الظاهر من إطلاقها انه غير منساق لشمول مثل هذا ، لا يوجب في ان المراد منها كما بين في محله من لم يقدروا على استعمال الماء عقلاً أو شرعاً ، ودخول ما نحن فيه تحت القدرة محل الكلام فهي لا تفيد ما نحن فيه ، على انه قد عرفت بالأدلة المتقدمة ان واجد الماء القليل غير واجد للماء فيكون كواجد المنسوب والمتغير ونحو ذلك . والرجوع الى الأصل ونحو ذلك خروج عن الاستدلال . وأما الاخبار فانها فاقدة لما يحتاج اليه من الجابر لقصور سند كثير منها أو دلالة ، وربما جمع بعضها الأمرين ، بل الوهن متطرق اليها بما عرفت من إعراض الأصحاب

(١) سورة الفرقان آية - ٥١ .

(٢) تفسير الصافي - سورة الانفال آية - ١١

(٣) سورة الانفال آية - ١٢

(٤) سورة النساء آية ٤٦ - وسورة المائدة آية ٩

عنها ونقل الاجماع على خلافها . مع ان كثيراً منها مع ظهوره في الماء الكثير انما دلالة بترك الاستفصال الذي لا تعارض ما ذكرنا من الأدلة . مع ان الأول (١) في مجهول الموضوع لا مجهول الحكم ، وما يقال من رجوع الأول الى الثاني فلا يبق موضوع للخبر تكلف وتعسف غير مجد بعد ظهور المقصود وامتياز كل من القسمين عن الآخر بمجهل الحكم في الثاني ابتداء وأصلاً بخلاف الأول . ولا يكاد يخفى الفرق بين وقوع الشك في طهارة نطفة الغنم مثلاً وبين الشك في عروض النجاسة لمعلوم الطهارة . وما يقال ان المنجس هنا عارض قطعاً إلا ان الشك وقع في تنجيسه مما لا ينبغي . ان يصفى اليه لان ثبوت تنجيسه في الجملة غير مجد انما الكلام في تنجيسه في المقام وهو شك في الحكم عند الشارع . والحاصل فرق بين وقوع الشك في حصول التنجيس عند الشارع بسبب المباشرة لبعض الأشياء وبين وقوع الشك في عروض ما يعلم ثبوت التنجيس بعد العلم بمباشرة ، والدليل انما هو ظاهر في الثاني وعدم الالتفات الى الشك دون الاول . وعلى تقدير التسليم فنقول ان العلم حاصل في المقام قطعاً لما سمعت من الأخبار المتواترة مع القاعدة المتقدمة في النجاسات مع الاجماع المنقولة ، بل يحصل من ملاحظتها الاجماع المحصل . وعلى تقدير التسليم فنقول إنه يكفي حصول الظن للمجتهد من الأدلة ويقوم مقام العلم كالظن المستند الى الدليل الشرعي في الموضوعات من البيئة ونحوها ، فما دل على كبرى الشكل في ظن المجتهد شامل لمثل المقام . لا يقال ان بينهما تعارض العموم من وجه ، لانا نقول لا يخفى على الممارس المتتبع الخير الماهر القطع بعموم حجية ظن المجتهد في سائر الأحكام من غير استثناء للمقام وغيره ، وكيف وسائر أحكام الطهارة والنجاسة في غير المقام مبنية على ظنه في أصل ثبوت النجاسة والتنجيس ولم يسمع من أحد المناقشة في ذلك بل لو ادعاه مدع لأنكر عليه غاية الانكار ، والفقهاء من أوله الى آخره مبني على ذلك . نعم ربما وقع من بعضهم المناقشة في المقام الأول أي عروض (١) وهو قوله عليه السلام « الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر » .

النجاسة لمعلوم الطهارة في الاكتفاء بخبر العدل ونحوه مع ان الظاهر عدمه ، وأما في المقام الثاني فلم يعثر على مناقش فيه فانه لا يكاد يسمع ممن يعمل باخبار الآحاد انه لو جاء خبر صحيح السند في نجاسة موضوع الحكم بعدم النجاسة لسكونه لا يفيد اليقين ، ان ذلك من الكاينات التي لا يصنع اليها ، وكيف والاستدلال بهذه الرواية على عدم الاكتفاء بالظن مبني على حجية ظن المجتهد الحاصل من الأخبار فيتحقق التعارض والترجيح لما ذكرنا لاستنادته من الأدلة الكثيرة .

وأما الرواية التي ادعى ابن ابي عقيل تواترها فهي - مع اننا لم نقف عليها بعد التتبع التام في شيء من كتب الأخبار ، وكيف يقبل منه هذا النقل مع تين خلافا بما سمعت من الأخبار الكثيرة الصحيحة ، بل ربما نقل عن بعضهم انه عثر على ثلاثمائة خبر تقريباً يدل على النجاسة . مع ما عرفت من اشتهار العمل بين قدماء الصحابة القرينين الى عهد الأئمة عليهم السلام ومتأخريهم ، وابن ادریس نقل عن المؤلف والمخالف رواية قوله (صلى الله عليه وآله) : « اذا كان الماء قدر كرم يحمل خبثاً » (١) عند الكلام على طهارة الماء النجس بآثاره كراً ، وما سمعت من الاجماع المنقولة الى غير ذلك من الادلة والشواهد - هي قابلة للتخصيص لظهور إرادة التواتر اللفظي ، وإلا فقد عرفت ما فيه ، فان نقل التواتر لا يزيد على نقل الاجماع ، وهو مع ما عرفت لا ينبغي ان يصنع اليه . ووجود هذه الرواية مرسل في بعض الكتب لا يقضي بما ادعاه كقول بعض العامة لما يقرب منها عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) كما قيل . نعم في السرائر جعل من المتفق

(١) المستدرک - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٩ . واختلف نقل المؤلف لمتن الرواية هنا وفي ما يأتي فيها « اذا كان الماء قدر كرم » وفي ما يأتي مرة « اذا بلغ كراً » وهو النص الموجود في السرائر والمستدرک واخرى « اذا بلغ الماء قدر كرم » وثالثة « متى بلغ الماء قدر كرم » .

(٢) وفي تاج العروس في الجزء الثالث في الصحيفة ١٩٩ الكر بالضم مكيا لاهل العراق ومنه حديث ابن سيرين « اذا بلغ الماء كراً لم يحمل نجساً » .

على روايته قول الرسول (صلى الله عليه وآله) « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته » (١) وفيه مع إمكان المنع أنه مخصص بما عرفت من نقله الأول وادعائه إجماع المخالف والمؤلف على رواية « إذا كان الماء قدر كره لم يحمل خبثاً » وأما مصححة ابن حمران فهي لم تدل على أزيد من تشبيه التراب بالماء في الطهورية ، وهو لا يقتضي عدم قبول الماء الانفعال . والحاصل أن كثيراً من هذه الروايات مع النقص عما في أسانيدھا لا دلالة فيها إلا من جهة الإطلاق أو ترك الاستفصال وهو لا يعارض ما ذكرناه ، بل كثير منها ظاهر في كون الماء كثيراً مثل الأخبار الواردة في الغدران والماء النقيع والحياض ونحو ذلك . كما يقتضيه شرب الدواب وأبوها ، وعدم تغيرها بالميتة والجيف ، والأمر بالوضوء من الجانب الآخر ، ونحو ذلك . وأما ما دل منها بالخصوص كرواية المكن فهي لا تفيد أزيد من عدم اشتراط ورود الماء في غسل النجاسة به فيطهر المحل ويتنجس الماء ، مع أن الأمر بفعله مرتين لا يقضي بوحدة الماء وعدم غسل الاناء . بل قد يدعى أن المراد وضع الثوب في المكن ثم يصب الماء عليه ويغسل مرتين . ولعلمهم يقولون بصيرورة الثوب والاناء شيئاً واحداً فلا يتنجس الثوب به من ماء الغسالة الأولى وستسمع الكلام فيه إن شاء الله في باب الغسالة .

وأما صحيحة زرارة المشتمة على جبل الخنزير فهي مع ابتنائها على نجاسة ما لا تحله الحياة من نجس العين لا دلالة فيها على مباشرة الجبل لما يخرج من البئر مع كونه قليلاً .

وأما صحيحة علي بن جعفر عليه السلام المشتمة على إدخال اليهودي والنصراني في الماء فهي - مع ابتنائها على نجاسة أهل الكتاب وكون الماء قليلاً - صالحة للرد كما أنها صالحة للاستدلال لاشتمالها على النهي حالة الاختيار والرخصة حالة الاضطرار ، وكما أنه لا قائل بالفصل في الثاني فكذلك في الأول ، مع احتمال الحل الضرورة على التقية وهو الأقوى في ظني .

وأما صحيحه الآخر المشتمل على الرعاف فهو - مع ابتناؤه على (عدم) (١) نجاسة الماء بما لا يدركه الطرف من الدم ومعارضته بخصوص ذلك في خبر علي بن جعفر المتقدم في أدلة النجاسة - مشتمل على التفصيل بالاستبانة وعدمها . وهي كما أنها حجة له حجة عليه وحمل الاستبانة على التغير فهو مع بعد حصول تغير الاناء بالقطع الصغائر من الدم . بعد الامتخاط ، ليس بأولى من حمل الاستبانة وعدمها على العلم بالاصابة وعدمها ، بل قد يدعى ظهوره . وإصابة الاناء مع احتمال ارادة ظن إصابته لا يقتضي إصابة الماء .

وأما حسنة محمد بن ميسر فقد قيل أنها نص في المطلوب ، فمع الغض عما في السند وإرادة التجسس شرعاً من لفظ القدر وموافقتها للعامة وربما يرشد اليه الأمر بالوضوء ، لم يعلم أنه أراد بالقليل ما دون السكر . وظهور ذلك في لسان الفقهاء لا يقتضي ظهوره في ذلك الزمن ، بل الظاهر عدمه ، بل في هذا الزمان ، والاطلاق إنما هو في ألسنة الخواص ، مع ظهور الرواية ان ذلك لمكان الضرورة فيجري فيها ما ذكرنا . وكيف كان فدعوى النصوصية لا وجه لها .

وأما خبر زرارة الدال على سقوط الفارة في الرواية . فمع كونها في غاية الضعف كما قيل وكون الرواية أقل من كره ، قد اشتملت على ما لا يقول به الخصم من التفصيل بالتفسخ وعدمه . وحمله على التغير لا وجه له لانفكاكه عنه . مع انه ان لم تغيره قبل التفسخ من الانتفاخ ونحوه لم تغيره بالتفسخ . مع ان ظهورها في عدم جريان الحكم في غير أوعية الماء قاض بعدم حمل التفسخ على التغير وإلا لتساوى الجميع ، والامام لا يناسب حاله بيان المقدار الذي يتغير والذي لا يتغير فانه امر حسي غير محتاج الى البيان . وكيف كان فهي ضعيفة السند متروكة الظاهر .

وأما روايته الاخرى المشتملة على كون جلد الخنزير دلوآ فهي مع الغض عما في سندها لا دلالة فيها على استعمال ما يخرج به ، والاستقاء به لا يقضي بذلك بل الظاهر

(١) كلمة (عدم) أضيف في نسخة الاصل تصحيحاً ولعل الأولى حذفها . الجواهر ١٦

منها السؤال عن جواز ذلك في جلد الخنزير لتخيل حرمة استعماله .

وأما خبر أبي مریم فمع الغض عما في السند أيضاً لا ظهور فيه في كونها عنزة الانسان ، وفي بعض أخبار البئر (١) إطلاقها على البعرة ، مع عدم نصوصية الرواية في كونها في الماء .

وأما خبر عمر بن يزيد مع الطعن في السند غير صريح في وقوع ذلك في الماء مع أن كون الموضع يبال فيه لا يقتضي القطع بكون ما يبرز من الأرض واقعاً على مكان البول والعبارة تقال في مثل هذا المقام .

وأما خبر الأحول فمع الطعن في السند قد يحمل التعليل على مدخلية الاستنجاء في التعليل ، ولعله يستفاد منه طهارة الغسالة .

وأما خبر قرب الاسناد فمع الطعن في السند أيضاً وعدم صراحته في نجاسة اليد ولا كون الغسل أقل من كر قد اشتملت على تفصيل لا يقوله الخصم ، وعدم القائل بالفصل مشترك فيهما .

وأما رواية المختلف المشتعلة على سقوط الفارة في القرية فالظاهر انها مختصرة من رواية زرارة المتقدمة وقد تقدم الكلام فيها .

والحاصل هذه الأخبار لو كانت صحيحة صريحة في المطلوب لما صلحت للمعارضة لما ذكرنا لكثرتها وإعراض الأصحاب عما يخالفها والاجاعات على مضمونها ، فكيف وهي كما عرفت من الضعف في سندها والقصور في دلالة الكثير منها ، مع موافقتها لكثير من العامة كما نقل ذلك عنهم .

وأما الوجوه الثلاثة ففي (الأول) ما عرفت من منع الاستنفاضة من طرفنا ، كما قدمنا ذلك عند الخبر الذي ادعى ابن أبي عقيل تواتره ، نعم في السرائر قد ادعى انه من المتفق على روايته عن النبي (صلى الله عليه وآله) . وفيه مع إمكان المنع وانه

قد ادعى أيضاً إجماع المخالف والمؤلف على رواية قوله (صلى الله عليه وآله) : « إذا بلغ الماء قدر كرم لم يحمل خبثاً » محكوم عليه بما ذكرنا من الأدلة . ورواية السكوني مع الطعن في السند هي مؤلة فيما ذكر (مضافاً الى ما ذكر في السؤال) (١) وليس حجة ، مع عدم انحصار التأويل فيما ادعاه ، مع انها مشتركة الالتزام في المتغير اذا زال تغيره ، مع انها قد يقال لا تتأتى على القول باشتراط الامتزاج ، وايضاً لما قام الاجماع على قابلية الماء للتطهير وجب حمل الرواية على ما لا ينافي ذلك ، فيحتمل أن يراد منها أن الماء يطهر غير ولا يطهره غيره ، أو يكون المقصود منها أن لا يطهر كتطهير باقي الأجسام بل لا يكون إلا بصيرورته مع الغير ماء واحداً .

وأما (الوجه الثاني) فهو مع التسليم لا يقضي إلا بطهارة الغسالة خاصة كما هو المختار ، مع انه يمكنهم الالتزام بنجاسته وحصول التطهير به . والاجماع على عدم جواز التطهير بالنجس المعلوم منه ما سبقت نجاسته ولتحقيقه مقام آخر .

وأما (الثالث) فجميع ما فيه من الترويجات التي لا يرتكيبها متعرج في دين الله وابن إثارة الوسواس والعسر والحرج والناس مستقيمة على ذلك في سائر هذه الأزمنة ولم ينقل القول إلا عن ابن أبي عقيل الى أن ظهر الكشاني . وكيف يجعل اختلاف روايات السكر دليلاً على ذلك مع أن جل أخبارنا لا تخلو من مثل هذا الاختلاف ، إنما ذلك حيث يكون اختلافاً يظهر للناظر فيه ذلك . وما ذكره من الجمع بين الأخبار مما لا يلتفت اليه ، ومنصبية الامامة أجل من أن يكون جميع هذا الوارد منها محمولا على بيان ما ليس محتاجاً اليه في بيانها لكونها من الأمور الحسية . ولا أظنك تحتاج الى بيان فساد ما جمع به بين الأخبار فانه مع عدم تأنيه في بعضها كاد أن يكون خارقاً للاجماع من التفصيل بين الاختيار والاضطرار واستحباب التنزه ونحو ذلك . وكأن هذه المسألة من البديهيات التي لا ينبغي إطالة الكلام فيها لكن تبعنا في ذلك أثر جملة

(١) الظاهر ان العبارة بين القوسين مقحمة ولم يظهر لها معنى .

من علمائنا الأبرار فانهم قد أطلوا في ذلك سببا جناب سيدنا وأستاذ أساتيدنا السيد المهدي والمهدي ، فانه قد كتب في ذلك رسالة ، ولعمري انها قد تجاوزت الغاية والنهاية ، وكأن الذي دعاهم الى ذلك خلاف الكاشاني وتمزيقه جملة من الأخبار الدالة على المقام فكان الباعث على جمعها من سائر الأبواب .

ثم ليعلم ان قاعدة نجاسة القليل قد استثنى الأصحاب منها أمورا بعضها محل وفاق كماء الاستنجاء وماء المطر بشروط ، وبعضها محل كلام كماء الحمام وماء الغسالة وسمحت الكلام في الأول وتسمع الكلام في الثاني ان شاء الله . وانت خير ان هذه الشبهة المقررة في غسل الآخبات قد ألبأت الكاشاني للقول بطهارة القليل جميعه ، والمرتضى وابن ادریس بطهارة الوارد على النجاسة ، وغيرهما غير ذلك . قال المرتضى في الناصريات على ما نقل عنه بعد قول الناصر ولا فرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه ما حاصله « اني لم أعرف لأصحابنا نصا في ذلك ولا قولاً والذي يقوى في نفسي قبل أن يقع التأمل لذلك صحة ما ذهب اليه الشافعي من الفرق بين الورودين ، والوجه فيه انا لو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة لأدى ذلك الى أن الثوب لا يطهر من النجاسة إلا بايراد كرماء الماء عليه وذلك يشق ، فدل على أن الماء الوارد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة ولا الكثرة كما تعتبر فيما ترد النجاسة عليه » انتهى ، وفي السرائر قال محمد بن ادریس : « ما قوي في نفس السيد صحيح مستمر على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب به » انتهى . وربما يؤيد ما ذهب اليه المرتضى (رحمه الله) بان أخبار القليل عدا المفهوم منها ظاهرة في غير الوارد على النجاسة ، وأما المفهوم ففيه أولا منع العموم ، وثانيا ما عرفت من انه لا يقتضي سوى أن ما دون الكر ينجسه شيء ويكفي في مصداقه ما علمنا ثبوته مما كانت النجاسة واردة عليه . ويمكن أن يؤيد ايضا بخبر عمر بن يزيد المتقدم في المغتسل في مكان يبال فيه ثم ينزى من الأرض على الاناء . قلت : ومع ذلك فالذي يقوى في نفسي بطلانه ، لان الظاهر ان الذي دعى

السيد لتخصيص ما هو معلوم من نجاسة القليل حتى نقل عنه أنه في الكتاب المذكور نقل الاجماع عليه ، إنما هو ما ذكره من عدم طهارة الثوب الى آخره وأنت خير انه أخص من الدعوى ، بل اللازم منه حينئذ طهارة ما يستعمل في غسل الأبحاث خاصة ، مع إمكان التخلص منه بغير ذلك كما وقع من بعضهم وتسمعه ان شاء الله في الغسالة .

وأما القول بعدم شمول أخبار القليل مضافا الى خبر عمر بن يزيد المتقدم ، فنقول قد عرفت الكلام في خصوص هذا الخبر ، كما انك عرفت ايضا انه يستفاد من ملاحظتها ثبوت قاعدة شاملة للمقام ، كما انه ايضا تستفاد قاعدة أخرى من ملاحظة أخبار النجاسات انها تنجس كل ما تلاقيه ، نعم غاية ما خرج المعصوم والعالي غير الملاقي فيبقى الباقي . وايضا بعض إطلاقات الروايات قد يقال بشمولها لمثل المقام فتأمل .

وأما المفهوم فقد بينا ان التحقيق العموم فيه وهو لا ينافي ما ذكرناه سابقا من المناقشة لانها من وجه آخر ، وكلام المرتضى لا يكون إلا على عدم العموم ، لانه صار مادون السكر على قسمين منه ما ينجسه كل شيء والآخر لا ينجسه شيء ، وأما ما ذكرناه من المناقشة سابقا فهي لا تفيده ، وذلك لانا نقول ان ما دون السكر بجميعه ينجسه شيء من غير فرق بين الوارد وغيره وهو متحقق في ملاقة النجاسات والمتنجس عند عدم تحقق الغسل ، نعم هو لا ينجس مثلاً بالمتنجس الذي يفيد طهارة ولا أمتنع ان ذلك عند التأمل يرجع الى عدم عموم المفهوم ايضا فتأمل ، على انا قد قلنا بطهارة الغسالة لتعارض القاعدتين وعدم شمول مثل هذه العموم الذي يجبي من جهة الحكمة لمثل الغسالة ونحوها كما تسمعه ان شاء الله ، فلا ينافينا إبطال كلام المرتضى بهما هنا ، مع ان التأمل في الأدلة يشرف الفقيه على القطع انه لا خصوصية لما في السؤال من ورود النجاسة بل قد يدعى عمومية الجواب وخصوص السؤال لا يخصه ، على انه لو سلمنا كون المفهوم نجاسة شيء لما دون السكر فالأخبار الأخر تثبت ذلك الشيء وتثبت النجاسة له على كل حال فتأمل .

والحاصل كيف كان يردده بعد ما عرفت من أخصية الدليل من الدعوى القاعدتان، مع إطلاق بعض الاجماعات، وإطلاق بعض الأخبار مع المفهوم، وما ذكرناه له من خبر عمر بن يزيد قد عرفت الكلام فيه عند الكلام على القول بالطهارة مطلقاً . ثم اني لم أعلم ماذا يريد بالوارد ؟ فان كان يريد به مجرد وقوعه مستعليكاً وان إتحد مع النجاسة واستقر معها في ثان الأزمان ، كما لو فرضنا ان هناك عذرة مثلاً ثم وقع عليها ماء قليل من عال حتى صارت مستقرة في وسطه ، او يريد بالوارد انما هو مع عدم الاستقرار مع النجاسة في ثان الازمان . فان كان الأول فبطلانه واضح ، بل قد يدعى صراحة بعض الأخبار المتقدمة فيه كترك الاستئصال في آخر ، نحو قوله (عليه السلام) « لا يفسد الماء إلا ما له نفس سائلة » (١) ونحوه من الفارة ونحوها (٢) ، إذ لا يلزم ان يكون الماء سابقاً عليها بل قد تكون سابقة عليه ، وايضاً فالتجبه بناء عليه لو رأينا ميتة في ماء في إناء لسكننا لم نعلم بسبق ايها الحكم بالطهارة وهو واضح الفساد . وان أراد الثاني فهو ليس كالأول في الفساد وإن كان فاسداً في نفسه ايضاً ولعل كلامه في طهارة الثوب يقضي بالأول فان الماء يستقر معه ثم ينفصل سيما اذا غسل في إجانة ونحوها بان صب الماء عليه ، ومثله غسل الأواني ونحوها . ويحتمل وان بعد أن يكون مراد المرتضى بعدم نجاسة الوارد انما هو عدم نجاسة العالي بالسافل حتى يكون لما ذكره ابن ادريس من أن فتاوى الأصحاب به وجه صحة فيرتفع الخلاف في البين ، ومثله إجماع كاشف الثام في المطهرات في الفرع الرابع الذي ذكره العلامة وهو « ينبغي في الغسل ورود الماء على النجس فلو عكس نجس الماء » قال في كاشف الثام في شرح قوله ينبغي الى آخره : « كما في الناصريات والسرائر ليقوى على إزالة النجاسة ويقهرها » الى أن قال : « وانما لا ينفعل مع الورد للخرج والاجماع » انتهى فانه ان لم يحمل على إرادة

(١) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات - حديث ٢ و ٥ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٨ .

عدم افعال الماء الذي ورد بعضه الذي بسببه يصدق على مجموع الماء انه وارد فيرجع الى عدم سرية النجاسة من الأسفل الى الأعلى كان حجة لنا على عدم نجاسة الغسالة فتأمل ﴿ويطهر﴾ الماء القليل المتنجس متغيراً أولاً ﴿بالقاء كره﴾ فصاعداً إذا زال تغيره

بذلك ﴿دفعه﴾ عرقية لا تدريجاً ولا دفعات . وهنا مقدمات لعل لها دخلاً في البحث :
(الأولى) كل ما شك في قابليته للطهارة فالأصل فيه عدم القابلية ، وإطلاق ما دل على طهورية الماء وانه أنزل للتطهير بعد القول بشمولها لرفع الخبث لا يقتضيه لاستصحاب النجاسة ، ولأن كيفية التطهير مما يرجع فيها الى الشرع والفرض انها مفقودة ، ولأن هذه الاطلاقات انما هي شاملة لأفراد المطهر لا المطهر ، ويكفي في صدق الطهارية والمطهريّة وجودها في بعض أفراد المطهر بالفتح ، ألهم إلا ان يستند في ذلك للحكمة سيما في مثل قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهوراً » (١) من حيث وروده في معرض الامتنان .

(الثانية) كل ما شك في اعتباره في كيفية التطهير فالظاهر اعتباره لاستصحاب النجاسة ، والاطلاقات المتقدمة لا يحصل منها كيفية التطهير ، فتبقى على القاعدة . والفرق بين هذه والسابقة ان هذه في المقطوع في قابليته للطهارة كالماء لكن وقع الشك في كيفية التطهير من اعتبار الامتزاج مثلاً واستعلاء المطهر ونحو ذلك بخلاف تلك .

(الثالثة) قد يظهر في بادىء النظر ان السراية على وفق الأصل أي القاعدة المستفادة من الأدلة ، وذلك بعد قيام الاجماع ان المتنجس ينجس ، فمثل الماء المضاف المستطيل إذا وقعت فيه نجاسة في طرف منه ينجس الطرف الآخر منه في آن وقوع النجاسة ، وذلك لا لسريان عين النجاسة لمكان كونه رقيق الأجزاء فتتغذ فيه النجاسة ، للقطع بعلمها ، بل انما ينجس لكون الجزء الأول ينجس فينجس الجزء الآخر وهو ينجس الآخر وهكذا ، ولا يحتاج في ذلك الى زمان لحصول علة النجاسة متقدمة على ما يحصل

به ذلك وهو الاتصال ، ففي الآن الواحد الحكمي يصدق عليه كل واحد من أجزائه لاقى متنجساً . ولا نريد بالعلة العلة النامة بل المقصود ان العلة في النجاسة إنما هي ملاقاته المتنجس فهو غير موقوف إلا على حصول ملاقاته عين النجاسة ولو لجزء منه لأنه في ذلك الحين كل واحد من أجزائه لاقى متنجساً ، ومثل ذلك يقرر في الطهارة بعد حصولها لجزء منه . لا يقال ان ذلك بعينه وارد في الجامد كالدهن مثلاً إذا لاقى نجاسة فان كل جزء منه لاقى متنجساً ، لانا نقول انه لم يتم إجماع على ان ملاقاته المتنجس تنجس في الجامد بل الاجماع على خلافه ، بخلافه في المايع ومرادنا بموافقة الأصل في السابق إنما هو بعد هذا الاجماع . وفيه انه يرجع بالأخيرة الى القول بأنه قام الاجماع على عدم السراية في الجامد دون المايع ومن هنا يتجه احتمال ان يقال إن السراية على خلاف الأصل وتنجيس المايع كله بتنجيس طرف . منه لعله للصدق عليه انه لاقى نجساً ولو لاقى بعض أجزائه ، فما ذل على نجاسته بمجرد الملاقاة يشمله ، والقول بأنه قام الاجماع على انه إذا لاقى متنجساً ينجس وهذا متحقق هنا يدفعه انه ان دخلت مثل هذه الملاقاة لمثل هذا المتنجس تحت معقد الاجماع فالنجاسة فيه حينئذ من الاجماع لا من السراية ، وإلا فهو مبني على مسألة السراية . فالتحقيق الرجوع الى ما تقتضيه الأدلة الشرعية فيتبع مضمونها في الجامد والمايع والعالي والسافل وغيرهما مع تحكيم أصل الطهارة فيما لا يندرج تحتها .

(الرابعة) لا مانع عقلاً من كون الماء الواحد بعضه طاهراً وبعضه نجساً سيما مع سبق الوصفين للماءين ثم اختلطاً ، لامتناع تداخل الأجسام فتكون الأجزاء الطاهرة في علم الله باقية على الطهارة والنجسة على النجاسة ، ولو ارتس في مرتس ارتفعت جنباته باشمال الماء الطاهر عليه وان كان ينجس حين يخرج . بل ولا شرعاً ، ألهم إلا ان يدعى الاجماع . وقد يناقش فيه بأنه لازم للقول باشتراط الامتزاج إذ أول جزء من الطاهر إذا لاقى أول جزء من النجس لا ريب في صيرورة هذين المتلاقيين ماء واحداً مع انه لا يقول بالطهارة إلا بعد الامتزاج ، فيلزمه أن يكون ما قبله بعضه طاهر وبعضه نجس ، وكذلك

يلزم بناء على اشتراط الاستعلاء في السكر المطهر . وجعل ما ذكرنا إلزاماً لهم ليس بأولى من جملة إنكاراً لهذه الدعوى ، مع ان فيهم الفضلاء الذين يعمد عدم تنبيههم لمثل ذلك فتأمل .

إذا حرفت هذا فتقول لا كلام في حصول الطهارة بما ذكره المصنف بل تقل الاجماع عليه بعضهم وكان ذلك منهم مبني إما على عدم اشتراط الامتزاج في مثل هذا الطريق من التطهير أو انه متى ألقى السكر دفعة عرفية تحقق الامتزاج . وهو متجه مع قلة المطهر أو الاكتفاء بامتزاج البعض ، إنما الكلام في انه لا يطهر إلا بهذا إذا كان التطهير بالماء المحتون أو انه يحصل بدون ذلك ؟ قد يظهر من المصنف وغيره الأول لان عبارات الفقهاء كالقيود ، ويستفاد منها حينئذ أمور ثلاثة : (الأول) الالقاء و (الثاني) أن يكون كراً و (الثالث) ان يكون دفعة ، وفي الكل خلاف .

أما (الأول) أي اشتراط الالقاء فهو مشعر باشتراط كون المطهر مستعلياً ، وكذا ما في الروضة من أن المشهور اشتراط طهر القليل بالسكر وقوعه عليه دفعة ، وما في التذكرة انا نشترط في المطهر وقوع كره دفعة الى غير ذلك مما وقع من الأصحاب مما يشعر به . لكن أظن ان مراد من وقعت منه مثل هذه العبارة إنما هو في مقابلة الشيخ المكتفي بالتطهير ولو بالنبيع من تحت ، أو أمر آخر لا مدخلية له فيما نحن فيه ، وإلا فلا أظن أحداً ينازع في الطهارة مع مساواة المطهر ، بل عن الروض الاتفاق على حصول الطهارة بذلك . ولعله كذلك فان دعوى عدم حصولها فيما لو كان حوضان مثلاً مفصول بينهما بفصل وكن أحدهما طاهراً والآخر نجساً ثم رفع الفاصل بينهما بحيث صار أحدهما حوضاً واحداً مما لا يصحى اليها . وكذا لو ألقى الماء القليل في السكر ، ولعل ما وقع من المحقق (رحمه الله) من عدم طهارة أحد القديرين بالقدير الطاهر الآخر السكر إذا وصل بينهما بساقية مبني على عدم حصول الامتزاج كما فهمه منه بعضهم ، ويشعر به تعليقه بتمييز

الطاهر عن النجس ، وبأن النجس لو غلب الطاهر لنجسه فليبق على حاله إذا لم يغلب ، لا لعدم حصول الاستعلاء . وربما يشير الى ما ذكرنا من إرادة ذلك في مقابل الشيخ ان العلامة في التذكرة ذكر العبارة السابقة في الرد على الشافعي حيث اكتفى بالتطهير بالنبع من تحت ، وكذا ما في القواعد : « وأما يطهر بالقاء السكر عليه دفعة ولا يطهر بآتمامه كراً ولا بالنبع من تحت » .

والحاصل من أعطى التأمل في كلامهم علم أنهم يكتفون بمجرد المساواة . لا يقال إن اشتراطهم للدفعة يقضي بالاستعلاء ، ولذلك قيل أنه مما يدل على اتفاقهم على اشتراط الدفعة تصريح بعضهم بعدم طهارة أحد الغديرين الموصول بالآخر بساقية إذا كان كراً ، لانا نقول ان اشتراط الدفعة في كلامهم لعله لاخراج الالقاء ليس دفعة بل تدريجاً ، كما إذا كان السكر في آنية ضيقة الرأس وصب على النجس ، فتكون الدفعة إنما هو شرط في الالقاء لا شرط في التطهير ، يعني إذا ألقى السكر عليه يشترط فيه أن يكون دفعة ، أولاًخراج إلقائه دفعات . ومما يرشد الى ذلك أن العلامة (رحمه الله) في المنتهى في الغديرين قال « أما لو كان أحدهما أقل من كرو لاقته نجاسة فوصل بغدير بالغ كراً ، قال بعض الأصحاب : الأولى بقاؤه على النجاسة لانه ممتاز عن الطاهر مع أنه لو مازجه وفهره لنجسه . وعندي فيه نظر فان الاتفاق واقع على أن تطهير ما ينقص عن السكر بالقاء كره عليه ، ولا شك أن المداخلة ممتنعة ، فالمعتبر إذاً الاتصال الموجود هنا » وقال ايضاً بعد ذلك بورقة وصفحة تقريباً : « مسألة الماء القليل ان تغير بالنجاسة فطريق تطهيره القاء كره عليه ايضاً دفعة فان زال تغيره فقد طهر إجماعاً » الى أن قال : « قال الشيخ في الخلاف (يشترط في تطهير السكر الورود) وقال في البسوط (لا فرق بين كون الطاريء نابهاً من تحته أو يجري اليه أو يغلب) فان أراد بالنابع ما يكون نبهاً من الأرض ففيه إشكال من حيث أنه ينجس بالملاقاة فلا يكون مطهراً وان أراد به ما يوصل اليه من تحته فهو حق » انتهى . ولا ريب أن الذي يقتضيه التدبر في جميع كلامه - من أكتفائه

بمجرد الملاقاة مع اشتراطه الدفعة ، وعدم مناقشته الشيخ إلا في النابع ، وفهمه من خلاف بعض الأصحاب في الغديرين الامتزاج ، ومما تقل الاجماع عليه من القاء كره عليه - إرادة ما ذكرنا ، بل يلوح منه عدم ظهور الالقاء في الاستعلاء . نعم ربما ظهر من نقله عن الشيخ في الخلاف انه مخالف في ذلك ، لكنه يهونه أنا لم نجده فيه . هذا كله مع التساوي ، وأما حيث يكون من تحت فان كان من نبع من الأرض فان كان من فوارة بحيث يكون مستعليًا على الماء النجس فالظاهر حصول التطهير به إن كان استعلاءً بحيث لا يمس الماء النجس إلا بعد نزوله نعم يبقى إشكال الدفعة ويأتي الكلام فيه إن شاء الله ، نعم قد يتجه على كلام العلامة (رحمه الله) من اشتراط الكرية في الجاري عدم التطهير إلا على ما فهمه كاشف اللثام سابقاً في تطهير الجاري وإن كان من فوارة ، بل إنما ينبع ملائقاً للماء النجس ، فبناء على الاكتفاء بالاتصال في التطهير بمثله على تسليم الملازمة السابقة من أنه ليس لنا ماء واحد بمضه طاهر وبعضه نجس وقلنا لا يشترط في الجاري الكرية يتجه القول بالطهارة ، وإلا أمكن المناقشة فيه لاستصحاب النجاسة كما عرفت سابقاً واحتمال توجه المناقشة في الطهارة هنا وإن سلمت تلك المقدمة من جهة علم استعلاء المطهر ومساواته في غاية الضعف ، لأن هذا الشرط قد وجد في بعض عبارات المتأخرين وكأنه خال عن السند ، وكيف يتجه لهم اشتراطه مع تسليمهم تلك المقدمة وهي أنه ليس لنا ماء واحد بمضه طاهر وبعضه نجس ، فانه لو فرض هذا النابع امتزج بما فوقه مع كونه غير قابل للنجاسة لا محيص عن القول بالطهارة وإلا انتقضت تلك المقدمة . واحتمال القول بها بشرط إحراز هذا الشرط وهو الاستعلاء أو المساواة وإلا فلا مانع من كون ماء واحد بمضه طاهر وبعضه نجس فيه ما لا يخفى إذ مرجعه إلى الشرط التبديدي المحض وهو لا دليل عليه ، على أنه كيف يتجه لهم ذلك مع أنه من المقطوع به أنه لو أُلقي الماء النجس في الكثير طهر به مع أنه لا استعلاء فيه ولا مساواة . لا يقال أنه بعد أن أُلقي فيه صار مساوياً له فيطهر حينئذ من هذه الجهة ، لأننا نقول كذلك أيضاً الماء النابع

من تحت بعد خروجه صار مساوياً لما اتصل به ، إذ لا نريد بالمساواة المساواة لأعلى سطح الماء ، وإلا لكان لا يطهر الماء النجس إذا كان في إناء ثم كسر في قعر الحوض .

فان قلت : هذا التطهير لما يلقى في الكثير إنما هو من جهة الاستهلاك فينثد لا فرق بين أن يلقى عليه الطاهر أو بالعكس ، قلت : هو مع كونه تخصيصاً لحل النزاع من غير تخصيص ، وأنه ينبغي أن يلتزموا بطهارة ما إذا كان مستهلكاً في جنب النابع ، أنه لا معنى للقول بالاستهلاك في المتنفس ، نعم إنما يظهر وجه الاستهلاك فيما يكون مدار النجاسة فيه الاسم لا الذات ، على أنافرض ما أوردناه في كثير متنفس التي في مثله طاهر أو يقرب منه بحيث لا يظهر فيه استهلاك له . وكيف كان فلا أرى وجهاً لاشتراط استعلاء المطهر أو مساواته بعد تسليم تلك المقدمة وتحققها . واحتمال التمسك باستصحاب النجاسة ولا إطلاق قاطع لفيه مع أنه لا يصلح سنداً للمشرطين نعم إنما يتجه لغيرهم بعد حصول الاشتراط منهم حتى يحصل الشك أنك قد عرفت أنه لا معنى له بعد تسليم المقدمة السابقة . ويؤيده أيضاً إطلاق قولهم يطهر الجاري بما يخرج اليه من المادة متدافعاً ، مع أن الغالب في المادة عدم العلو . وكذا ما يأتي في تطهير البئر لو تغير ، إذ الظاهر للتأمل في أخبارها أنها تطهر بما يتجدد من الذي يخرج منها . هذا كله في النابع حيث يكون من ينبوع ، وأما حيث يكون ترشحاً فالظاهر ابتناء حصول التطهير به على ما تقدم من أنه هل يدخل في الجاري أو غيره من أفراد النابع أو لا ؟ ويجري جميع ما ذكرنا فيما كان الخارج من تحت وليس نبعا من ارض بل كان راكداً ولكن أخرج بفوارة أو نحوها فتأمل . وظاهر عبارة المنتهى السابقة المشتملة على الترديد في كلام الشيخ عدم اشتراط الاستعلاء والمساواة ، وأما استشكله في النابع من الأرض فن جهة بنائه على النجاسة بالملاقاة ما لم يكن كراً . ونقل في كاشف اللثام عن المعتبر مثل عبارة المنتهى في الترديد ، فيكونان موافقين لما قلنا من عدم اشتراط الاستعلاء ، لكن لم أعلم أن المحقق استشكل أيضاً في النابع من الأرض من تحت كما في المنتهى أو لا ، فانه على تقديره مشكل لعدم اشتراطه الكرية فتأمل .

وعن نهاية الأحكام انه لو نبع من تحت فان كان على التدرج لم يطهره وإلا طهره .
ولعل هذا الكلام منه (رحمه الله) ليس خلافا لما ذكرنا بل هو من جهة اشتراط الدفعة ،
وكذا ما في التذكرة « لو نبع الماء من تحته لم يطهر وان أزال التغير خلافا للشافعي لانا
نشترط في الطهر وقوعه كراً دفعة » إذ لعله أيضاً من جهة اشتراط السكرية ، وقوله :
وقوعه ليس صريحاً في ذلك ، بل ولا ظاهراً عند التأمل الدقيق ، وقد سمعت ما نقله
في المنتهى عن المبسوط من عدم الفرق بين المستطلي وغيره وقال في الذكرى : « وطهر
القليل بمطهر الكثير مجازاً فلو وصل بكر مماسة لم يطهر ، للتمييز المقتضي لاختصاص
كل بمحكمه . ولو كان الملاقة بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين
أو علو الكثير كماء الحمام ولو نبع الكثير من تحته كالنفوارة فامتزج طهره لصيرورتها
ماءً واحداً ، أما لو كان ترشحاً لم يطهر لعدم الكثرة الفعلية » انتهى ويظهر للتأمل
فيها موافقته لما ذكرنا ، وقوله : (كالنفوارة) ليس نصاً في الاستعلاء فتأمل .

وأما اشتراط (السكرية) فكأنه لا خلاف فيه بناء على القول بأنه ينجس بالملاقة .
والقول بطهارة الماء القليل بتمامه كراً ليس خلافاً فيما نحن فيه لانه لا يقول ان المطهر أقل
من كرىل المطهر انما هو بلوغه هذا الحد ، ولذلك يقول به لو كل بمتنجس ، مع انه
لا معنى للقول بالتطهير به . وأما بناء على القول بان الماء القليل لا ينجس بالملاقة فالظاهر
عدم حصول تطهير الماء المتنجس به ولعله يلزم أن يكون الماء الواحد بمضة طاهر وبمضه
نجس . لكن يحتمل القول بالتطهر بناء على هذا القول إذ يكون حاله كحال السكر
لا ينجس إلا بالتغير فيطهر كل شيء يلاقيه ، بل لعله الأقوى حينئذ .

وأما اعتبار (الدفعة) فقد وقع في كلام جملة من علمائنا كالمصنف والعلامة
وغيرهما وفي الحدائق الظاهر انه المشهور بين المتأخرين . ويظهر من كلام آخرين عدم
اعتبارها وصرح به بعضهم . والمراد بالدفعة انما هي العرفية لا الحكيمة لتعذرهما واعتبارها
يفيد أمرين : الأول ان يلحق تمام السكر فلو اتصل به ثم انقطع لم يكف وان حصل

الامتزاج ، الثاني أن يكون دفعة والمرجع فيها الى العرف ، وفي كاشف اللثام في تفسير عبارة العلامة من اعتبار الدفعة بان المراد بها لا دفعتين ولا دفعات بان يلقى عليه مرة نصف كر ثم نصف آخر . وهو تأويل بعيد جداً ، فان هذا المعنى يحزى عنه قوله اللقاء كر اذ الظاهر منه المجتمع . وكيف كان فغاية ما يمكن الاستناد اليه في اعتبار الدفعة النص المرسل عن المحقق الثاني . وما في المدارك من اننا لم نثر عليه في كتب الحديث ولا نقله ناقل في كتب الاستدلال غير قاذح ، اذ عدم الوجدان لا يقضي بعدم الوجود . وعن المحقق الثاني ايضاً نسبته الى تصريح الأصحاب فيكون هذا وما في الحدائق من نسبته الى المشهور بين المتأخرين على الظاهر جابرين لهذا المرسل ، مع ان استصحاب النجاسة محكم ولا بيان لكيفية التطهر . هذا كله مع التأييد بان مع التدرج ينجس كل جزء يصل الى الماء النجس لعدم تقوي السافل بالعالي . وعن الشيخ علي بعد ان ذكر كلام الشهيد في الذكرى بانه يطهر بالقاء كر عليه متصل ولم يشترط الدفعة ، بأن فيه تسامحاً لانه بوصول أول جزء منه الى النجس يقتضي نقصانه عن الكر فلا يطهر ، واعترضه في المدارك بانه يكفي في الطهارة بلوغ المطهر الكر حال الاتصال اذا لم يتغير بمضه بالنجاسة وان نقص بعد ذلك ، مع ان مجرد الاتصال لا يقتضي التقصان كما هو واضح . وكأن كلام المحقق ينحل الى انه لا معنى للاقتصار على الكر بل لابد من الزيادة ، لا انه تعليل لاعتبار الدفعة . وما في المدارك ايضاً من ان تصريح الأصحاب بالدفعه ليس حجة ، مع ان العلامة في التحرير والمنتهى اكتفى في تطهير الغدير القليل النجس باتصاله بالغدير البالغ كراً ، ومقتضى ذلك الاكتفاء في طهارة القليل باتصال الكر وان لم يلق كله ، فضلاً عن كونه دفعة . يدفعه ما عرفت سابقاً من أن ذلك لا ينافي اعتبار الدفعة ، لما قدمنا ان المراد انه اذا كان التطهير بالقاء الكر يعتبر فيه ان يكون دفعة ، فحينئذ لا ينافي قولهم طهارة أحد الغديرين بالآخر لانه ليس تطهيراً باللقاء ، فلا معنى لما ذكره في المدارك ، ومما يرشد الى هذا تنظير العلامة في جريان ماء الحمام الى سواء .

وما ذلك إلا من جهة استعماله المادة وعدم حصول الدفعة .

والتحقيق الذي لا ينبغي المحيص عنه إلا لدليل خاص تعبدى هو أن يقال انه ان قلنا ان السافل يتقوم بالعالي وانه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس لا بد من الالتزام بعدم اشتراط الدفعة ، بل ولا القاء تمام الكر ، وذلك لانه اذا القى الكر تدريجاً من علو فالسافل حينئذ متقوم بالعالي كما هو الفرض ، فاذا اتصل أو امتزج على اختلاف الرأيين بالماء النجس فلا ريب في صيرورة القدر الذي اتصل مع المتصل به ماءً واحداً . وان قلنا ان العالي مع الماء النجس غير متحد حينئذ إما ان يطهر النجس أو ينجس الطاهر أو يبقى كل على حكه : أما الأول فهو المقصود ، وأما الثاني ففاسد لما عرفت من تقوي السافل بالعالي ، وأما الثالث فقد عرفت انه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس . وأما احتمال ان يقال انها تطهر الاجزاء الملاقية دون الباقي ، ففيه أولاً انه لا معنى لطهارة بعض الماء النجس دون بعض مع توافق الصفات ، وثانياً انه اذا طهرت تلك الاجزاء فقد تقوت بما لاقت - وإلا نجست ما بعدها - فتطهر غيرها وهكذا ، ولا يحتاج إلى زمان لحصول الاتصال سابقاً ، هذا ان قلنا ان السراية في الطهارة على مقتضى الأصل ، وثالثاً بعد تسليم تلك المقدمة وهي انه ليس لنا ماء واحد الى آخره لا معنى للقول بطهارة الاجزاء الملاقية فقط ، وذلك لانه لا شك في أن هذه الاجزاء التي طهرت مع غيرها ماء واحد ، ولا معنى لكون بعضه طاهر أو بعضه نجساً وهكذا بالنسبة لباقي ، هذا ولسكن قد عرفت المناقشة في هذه المقدمة وانه لم نعرف مستنداً من إجماع أو غيره ، إلا انه لا يلزم من ذلك اشتراط الدفعة بل أقصاه اشتراط وقوع تمام الكر ولو تدريجياً ، لان النجاسة مستصعبة ولا يحصل اليقين برفعها إلا بذلك . وما يقال إن مثل ذلك أيضاً يقرر في اشتراط الدفعة حينئذ بدفعه انه لا شك بالنسبة اليها عند التأمل حتى يتمسك بالاستصحاب . وما في كلام المحقق الثاني من نسبته الى الأصحاب مع النص لم نتحققه ، بل الظاهر خلافة لذلك نسبة في كشف الغطاء الى بعض المتأخرين ، بل قد يناقش في

اشتراط وقوع تمام الكر فضلاً عنها ، لما يستفاد من النظر في أخبار الحمام (١) من حصول الطهارة لما في الحياض بما يخرج من المادة من غير اشتراط ذلك ، لكن هل يخص بالحمام أو يسري الى غيره ؟ ولعل القول بالتعدي لا يخلو من قوة . ومنه يعلم عدم اشتراط الدفعة ايضاً ، لكن الظاهر انه بناء على وقوعه تماماً يعتبر فيه ان يقع من غير ان يقطع الماء النجس عمود الماء الواقع ، ومتى شك في الانقطاع فلا تستصحاب قاض بعده فتأمل . هذا كله بناء على المختار من تقوم السافل بالعلي . وإلا فقد يتجه حينئذ اعتبار الدفعة . وأما بناء على ما يظهر من بعضهم من الفرق بين تقوم السافل العالي وبين تقوم السافل بالعلي فنمح الأول وأجاز الثاني . والفرق بينهما ان الأول يكون الكر فيه مجموع السافل والعالي وهو ممنوع ، والثاني ماء قليل سافل متقوم بكر عال ، وحينئذ يشترط فيه أن يكون العالي كراً فصاعداً ومتى نقص لا يتقوم السافل به . وكان وجه تسرية ماء الحمام الى غيره بعد أن فهم من أخباره هذا المعنى لتقوم ما في الحياض بما في المادة ، والغالب ان ما في المادة يزيد على كراً دائماً حينئذ يقتصر على تقوم السافل بالعالي إذا كان كراً فصاعداً ، بخلاف تقوم السافل للعالي فانه لا دليل عليه . فالظاهر انه على هذا المذهب يشترط في المطهر أن يكون زائداً على الكر حتى يكون هذا الواقع الملاقي متقوماً بذلك العالي الذي هو كراً . وكان كلام المحقق الثاني المتقدم مبني على ذلك فتأمل . وحينئذ يكون كلام صاحب المدارك في الاعتراض عليه لا يخلو من تأمل .

وأما (الامتزاج) فقد اعتبره جماعة ونسب الى الأشهر ، وهو الذي يظهر من المحقق في المعتبر والعلامة في التذكرة والشهيد في الذكرى قال في الأول : « الغدير ان الطاهر ان إذا وصل بينها بساقية صارا كالماء الواحد فلو وقع في أحدهما نجاسة لم ينجس ولو نقص كل واحد منهما عن الكر إذا كان مجموعهما كراً فصاعداً » ثم قال : « الثالث لو نقص الغدير فنجس فوصل بغدير فيه كراً ففي طهارته تردد والأشبهه بقاؤه على النجاسة

لانه ممتاز عن الطاهر » وفي التذكرة : « لو وصل بين الغديرين بساقية اتحدا ان اعتدل الماء ، وإلا ففي حق السافل فلو نقص الأعلى عن السكر انفعل بالملاقاة فلو كان أحدهما نجساً فالأقرب بقاؤه على حكمه مع الاتصال وانتقاله الى الطهارة مع المازجة ، لان النجس لو غلب الطاهر نجسه مع المازجة فع التمييز يبقى على النجاسة » ، وفي الذكرى : « وطهر القليل بطهر الكثير ممازجاً فلو وصل بكر مماسة لم يطهر التمييز المقتضي لاختصاص كل بحكمه ولو كان الملاقاة بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين أو علو الكثير » وقد ناقشهم بعض المتأخرين بحصول التدافع بين الحسكين ، فانه متى كان وصل الغديرين بساقية قاضياً باتحادهما في القسم الأول يلزمهم الاعتراف به في القسم الثاني إذ الموجب لذلك كونهما ماء ، والنجاسة لا تخرجه عن المائية الموجبة للاتحاد في الصورة الأولى . قلت لعل كلامهم هنا مؤيد لما ذكرنا سابقاً من المناقشة في تلك الملازمة أي بين الوحدة وحصول الطهارة ، وانه لا مانع من كون الماء الواحد بعضه طاهر أو بعضه نجس . فان قلت لتعليلهم بالتمييز قاض بعدم الوحدة فيحصل التدافع حينئذ ، قلت هو غير قاض بذلك بل مقصودهم عدم حصول الامتزاج وانها متميزان وان كان الرأي غير العالم بحالهما بحسبهما ماء واحداً غير متميز أحدهما عن الآخر ، فليس المقصود من هذا التعليل عدم حصول الاتحاد . ومما يؤيد ذلك ان الشهيد الثاني نقل عنه في الروض انه صرح بالاتحاد ، ومع ذلك حكم بعدم حصول الطهارة لكون الامتزاج شرطاً ولم يحصل . وكأن مستندهم في ذلك الاستصحاب والتمييز المقتضي لاختصاص كل بحكمه . وقد يستدل لهم ايضاً بانه حيث يكون طاهرراً ووصل دخل تحت قوله (عليه السلام) : « اذا كان الماء قدر كره الى آخره بخلاف ما اذا كان نجساً لاشتراط كون ذلك الماء طاهرراً وإلا لم يكن وجه لقوله « لم ينجسه شيء » نعم على رواية لم يحمل خبثاً ربما يكون داخلاً ، لكن لا نقول بمقتضاها كما ستعرف عند قوله : (ولا يطهر بإتمامه كراً) الجواهر ١٨

وبان المعروف من الماء المطهر حيث يطهر أن يداخل المطهر ويتخلل في أجزائه ويجري عليه حيث يكون جسماً قابلاً لذلك ، وإلا فلا معنى للقول بطهارة الطرف البعيد المتناهي في البعد بمجرد ملاقاته لأول أجزاء الطرف الآخر ، والقول أن الأجزاء الملاقية طهرت بالملاقاة وهي طهرت غيرها للملاقاة والامتزاج وهكذا خيال حكيم لا يصلح أن يكون مستنداً للحكم الشرعي من غير دليل ، على أنه مني على السراية وهي مخالفة للأصل في وجهه .

كأنه لذلك ظهر من بعض المتأخرين أنه لا يحصل الطهارة إلا مع استهلاك الماء النجس في الماء الطاهر واضمحلاله بأن يكون الماء الكثير أوسع سطحاً من الماء القليل ونحو ذلك . فالمدار حينئذ حصول الامتزاج على وجه يستهلك الماء النجس في جنب الماء الطاهر ويضمحل . وربما أيد هذا الوجه بما نقل عن صاحب العالم من التحقيق بأنه لما دل النص والاجماع على أن وقوع النجاسة في الكثير لا تمنع من استعماله ولا تؤثر فيه تنجيساً وإن كثرت ما لم يتغير بها الاستهلاك فيه واضمحلالها في جنبه ، فيدل بمفهوم الموافقة على أن الماء النجس بهذه المثابة فاذا وقع الماء عليه وصار مستهلكاً بحيث شاعت أجزاؤه ولم يتميز وجب الحكم بطهارته . والظاهر أن مراده بالاستهلاك امتزاج الجميع بالجميع لا من جهة القلة والكثرة .

ويتوجه على ما ذكره هذا المتأخر أنه إن أراد بالاستهلاك من جهة القلة والكثرة بمعنى أنه لا بد وأن المطهر أكثر من المطهر بالفتح بحيث يستهلك في جنبه كما يقضي به استدلاله عليه بالحديث المشهور (١) « أن الماء يطهر ولا يطهر » بالجل على أن المراد أنه ليس صورة يطهر فيها إلا بالاستهلاك والاضمحلال وحينئذ يكون كالمعدم ، فيتجه قوله لا يطهر - ففيه أنه مخالف للاجماع الذي ستسمعه من المحقق الثاني في رد القول بالامتزاج وقال في كشف اللثام : « لا خلاف في طهر الزائد على الكرأضافاً كثيرة بالقاء كر عليه وإن استهلكه » وفي المختلف : « أن الاتفاق واقع على أن تطهير ما نقص عن الكر

بالقاء كره عليه دفعة « وهو باطلافه شامل للنقصان الذي لا يستهلك بالقاء الكربة بان كان ناقصاً قليلاً ، على انه يحتمل أن يريد بالنقصان عن الكربة من باب المثال لتحقيق النجاسة وإلا فلا تفاوت . وان أراد بالاستهلاك حصول الامتزاج اي الجميع بالجميع فله وجه بل يمكن حمل كلام القائلين باشتراط الامتزاج عليه ، فان الظاهر من التأمل في كلامهم ان امتزاج بعض الأجزاء مع بعض لا يكفي في تطهير الجميع ، وبما يرشد الى ذلك قوله في كشف الثام في تحرير محل النزاع : « وهل يعتبر المازجة واختلاط أكثر الأجزاء بالأكثر أو الكل بالكل اعتبرها في التذكرة كالمعتبر ونحوها الذكرى » وهو ظاهر فيما ذكرنا ، لكن عن المحقق الثاني أنه قال : « في إلزام القائلين بالامتزاج ان أريد به امتزاج مجموع الأجزاء بالمجموع لم يتحقق الحكم بالطهارة لعدم العلم بذلك بل ربما علم عدمه . وان أريد به البعض لم يكن المطهر للبعض الآخر الامتزاج بل مجرد الاتصال . وحينئذ فيلزم إما القول بعدم طهارته وهو باطل قطعاً للاجماع على انه ليس وراء الامتزاج المذكور شرط آخر لطهر الجميع ، أو القول بالاكتفاء بمجرد الاتصال وحينئذ فيلزم القول به مطلقاً » وفيه انه يراد الأول قوله لم يتحقق الحكم بالطهارة قلت ان أراد به دائماً فهو ممنوع فانه في غالب الأوقات يحصل العلم بالامتزاج كما إذا كان النجس قليلاً أو كان ذا صفات قد اضمحلت ونحو ذلك ، وان أراد انه يتفق في بعض الأوقات عدم حصول العلم أو العلم بعدم ففيه انه لا مانع من التزام عدم الطهارة حينئذ . وكيف لا وهوثرة المسألة . أو يراد الثاني لكن الأكثر بالأكثر ، قوله (لم يكن المطهر للبعض الآخر الامتزاج) الى آخره فيه ان مسألة التطهير تتبع الدليل الشرعي ولعله الاجماع في المقام كما ادعاه ، وكيف يقاس هذا على ما لم يحصل الامتزاج بالمرة ، فانه قد يكون لهذا الامتزاج مدخلية لا سيما ان قلنا الأكثر بالأكثر ، ولذلك عدل عن هذا التقرير في كشف الثام ويظهر منه أن امتزاج البعض كاف في طهارة البعض المتزج ، بل يظهر منه دعوى الاجماع وهو لا يخلو من نظر . فقال : « انه مع الاتصال

لا بد من اختلاط شيء من الأجزاء فاما أن ينجس الطاهر أو يطهر النجس أو يقيان على ما كانا عليه والأول والثالث خلاف ما أجمع عليه فتعين الثاني ، وإذا طهر ما اختلط من الأجزاء طهر الباقي إذ ليس لنا ماء واحد في سطح واحد تختلف أجزاؤه طهارة ونجاسة بلا تغير . وإيضاً لا خلاف في طهر الزائد على السكر أضعافاً كثيرة بالقاء كره عليه وإن استهلكه وربما كانت نسبة ما يقع فيه الاختلاط منه ومن أجزاء النجس الى مجموع أجزائه كنسبة ما يقع فيه الاختلاط بين القليل والكثير عند أول الاتصال ، فاما أن يقال هنا أنه يطهر الأجزاء المختلطة ثم هي تطهر ما جاورها وهكذا الى أن يطهر الجميع ، فكذا في ما فيه المسألة ، وإما أن لا يحكم بالطهارة إلا إذا اختلط السكر الطاهر بجميع أجزاء النجس ويحكم ببقائه على الطهارة وبقاء الأجزاء الغير المختلطة من النجس على النجاسة الى تمام الاختلاط . وقد عرفت انه ليس لنا ماء واحد في سطح واحد تختلف أجزاؤه من غير تغير . وإيضاً فالماء جسم لطيف سيال تسري فيه الطهارة سريعاً كما تسري فيه النجاسة ولا دليل على الفرق بينهما .

وفيه انه مبني على تلك المقدمة التي قد عرفت المناقشة فيها سابقاً وانه لم يقم عليها دليل . وإيضاً لا مانع من التزام أن يقال في تطهير السكر الملقى على الأكرار يشترط أن يمتزج بما طهره وهما معاً يمتزجان بغيرها بشرط أن لا يقطع النجس عمود الماء وهكذا الى أن يستوعب الماء ، فليس الممتزج السكر وحده بل هو وما طهره بالامتزاج وهكذا ، ولا ينفع الامتزاج السابق قبل حصول الطهارة ، لانه امتزاج نجس ، والقول انه يحصل حين امتزاج البعض الأول الامتزاج للجميع فيحصل الطهارة في غاية الضعف ، لان الامتزاج أمر عرفي ، ولا ريب أن هذا الماء الآن في هذا المكان غير ممتزج بالآخر قطعاً . ودعوى امتزاج كل بالقرب منه مغالطة واضحة ، على انا نقول ان الاعتبار الامتزاج بالمعنى الذي ذكرنا ولا يلزم منه القول بما ذكر فلا وجه لازمهم بما يقطع بعدم إرادتهم له من ذكر الامتزاج . وقوله أخيراً (لا دليل على الفرق) فيه أن الدليل

واضح ، أما النجاسة فللأدلة (١) التي دلت على أن الماء القليل ينجس بالملاقاة وليس النجاسة فيه للسراية حتى يورد عليه أن الطهارة مثله . ومما ذكرنا ظهر لك متمسك القائلين بالطهارة بمجرد الاتصال كالعلامة في المنتهى وعن التحرير ونهاية الأحكام والقول بعدم حصول الطهارة إلا بالامتزاج إما امتزاج الكر نفسه أو هو وما طهره بأن يمتزج حتى يمتزج الجميع لا يخلو من قوة ، لما عرفت من الاستصحاب وغيره . وما يقال من أن الاستصحاب يقطعه العموم فيه ما قد عرفت من أنه لا عموم ، وعلى تقديره فهو لا يفيد كيفية التطهر . واحتمال أخذ ذلك من قوله (عليه السلام) (٢) : « ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً » فانه يفيد التطهير بمجرد الاتصال بدفعه - مع أنه لا دليل على التعدية واحتمال إرادة الدفع لا الرفع - انه لا ظهور فيه فيما يدعون ، والله أعلم بحقيقة الحال .

وأما المقدمة السابقة فقد منعت المناقشة فيها فان ثبتت باجماع ونحوه قلنا به وإلا فلا ، ألهم إلا أن يدعى استفادته من نحو قوله (صلى الله عليه وآله) (٣) : « إذا بلغ الماء قدر كرم يحمل خبثاً » فتأمل .

ثم أنه قد يقال إن اشتراط الامتزاج الواقع في كلام الجماعة ونسب الى الأشهر إنما هو في غير التطهير بالقاء الكر عليه دفعة ، وأما فيه فلا يشترط شيء من ذلك لاطلاق الاجماع المتقولة مع نفي الخلاف عن حصول الطهارة بالقاء الكر عليه دفعة ولم يذكروا شرطاً آخر . وما وقع من مثل المحقق والعلامة (رحمهما الله) في اشتراط الامتزاج إنما هو في غير ذلك كسألة التديرين ونحوهما . ودعوى التلازم بين المسألتين ممنوعة . وبذلك تعرف ما في كلام كاشف اللثام المتقدم من أنه (لا خلاف في طهارة الزائد على الكر

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧

(٣) المستدرک - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

أضعاقا بالقاء كر) الى آخره للفرق بينهما من عدم اشتراط الامتزاج هنا تمسكا باطلاق الدليل وهو الاجماع المنقول بخلاف غيره ، اللهم إلا ان ينزل كلامهم فيه على ما اذا حصل الامتزاج بذلك كما اذا كان الماء الملقى عليه كز قليلا كما هو ظاهر المتن لا فيما إذا كان أكرارا كما هو المفروض في كلام كاشف الثام فتأمل جيدا ، فانه نافع جدا في أصل النزاع في المسألة ، بل وفي تحقيقها ايضا ، وذلك لصيرورة المدار حينئذ على وصول السكر المطهر مجتمعاً للماء على وجه لا يقطع عموده الماء المتنجس ثم يمتزج معه ولو بالتقوج ، فيطهر حينئذ كل ما لاقاه كذلك حتى يستوعب الماء لو فرض كثيراً ، ولا فرق في وصول السكر المزبور على الوجه المذكور بين احواله بالنسبة الى المساواة والاستعلاء وغيرهما ، مع فرض اجتماع ما ذكرناه ، بل الظاهر علم الحاجة الى القائه جميعه لو فرض حصول الطهر به مقدار ما يكون كراً قبل إتمامه ، فان ذلك كاف إذا أريد تطهير الباقي لو كان ، بان يوجه مع غيره حتى يحصل الامتزاج . ولعل اللغمة والالقاء للسكر ونحو ذلك في كلامهم إنما هو لارادة الاطمئنان بحصول الحال الذي ذكرناه ، سيما على القول بعدم الاكتفاء باصالة بقائه مجتمعاً حتى يحصل الامتزاج في تطهير المتنجس الذي هو على مقتضى إصالة البقاء على النجاسة حتى يعلم حصول الطهر على الوجه المزبور . كل ذلك بعد البناء على منع السراية في التطهير كما قيل بها في التنجيس ، ومنع دعوى أن ليس لنا ماء واحد في سطح واحد بمضه طاهر وبمضه نجس بغير التغير ، ومنع استفادة كيفية التطهير للفرض من نحو إطلاق ظهور ونحوه ، وبعد الاجماع على عدم اعتبار أمر زائد على الامتزاج بعد العلم بقبوله للتطهير ويكفي في تحقق الامتزاج باعتبار كون الماء جسماً سيالاً اختلاطه بالمطهر على الوجه المزبور ثم به وبالذي طهره ولو بالتقوج لو فرض كثرة الماء النجس والله العالم . هذا كله في القاء السكر وأما اذا كان تطهيره باتصاله بالجاري فهل يعتبر الامتزاج والاستعلاء ونحو ذلك أو لا ؟ قد يظهر من التأمل في جميع ما تقدم حكم ذلك ومثله ماء المطر ، وربما يقوى هنا صدم اعتبار الامتزاج لظاهر الأدلة

كقوله (عليه السلام) : (١) « كل شيء رآه ماء المطر فقد طهر » وغيره . ولا فرق بين الجاري غير المطر وبين المطر ، بل لعله هو أقوى منه كما يؤمى إليه التشبيه به .

وكيف كان ﴿ فلا يطهر باتمامه ﴾ بنجاسة أو بمتنجس مثله أو طاهر ﴿ كرا على الأظهر ﴾ كما في المعتبر والتحرير والمختلف والمنتهى والقواعد والذكرى وكشف اللثام وغيرها . ونسبه المحقق الثاني إلى المتأخرين ، وهو المنقول عن ابن الجنيد والشيخ في الخلاف وعن المبسوط أنه تردد . وقيل يطهر بالاتمام كما عن المرتضى وابن البراج وسائر ويحيى بن سعيد ، ونسبه المحقق الثاني إلى أكثر المحققين وهو مختار ابن أدریس ونسبه في السرائر إلى المحققين ، وهم بين قائل بعدم الفرق بين كون المتمم طاهراً أو متنجساً وهو الظاهر من السرائر لكنه اشترط فيها كون الزيادة يطلق عليها اسم الماء ، وقائل باشتراط كون الاتمام بطاهر . ولم تقف على من اكتفى بالاتمام بالبول ونحوه ، وإن اقتضاه نقل الخلاف في هذه المسألة على لسان بعضهم وما تسمعه من أدلتهم .

وكيف كان فالأقوى ما ذهب إليه المصنف للاستصحاب وإطلاق كثير من أدلة القليل الشاملة لصورة الاتمام بكر ، والنهي (٢) عن استعمال غسالة الحمام مع أنها غالباً تبلغ أكراراً مع شمول ما دل (٣) على النجاسة بالتغير لما كانت النجاسة منيرة للقليل ثم زال بالاتمام بكر . ومما يرشد إلى ذلك أيضاً أن ابن أدریس الذي حكم هنا بالطهارة بالاتمام بكر لما تسمعه من الأدلة قال بعدم طهارة الكر المتغير بزوال تغييره فتأمل ، فإنه قد يفرق بينهما . كل هذا مضافاً إلى الاستبعاد سيما على القول بالاتمام بالماء النجس ، وأبعد منه الاتمام بيمين النجاسة إذا استهلكت وصارت ماء ، بل يكاد يقطع التأمل في مذاق الشرع بعلمه . وأقصى ما يستدل به للقول بالطهارة الأصل براءة وطهارة ، والعموم ،

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الماء المطلق - حديث هـ

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الماء المضاف

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق

والاطلاق في المياه الشامل للمقام . والعلم بخروج غير هذا الفرد لا يقضي بخروجه منه ، وما رواه في السرائر من قول الرسول مدعياً انه المجمع عليه بين المخالف والمؤلف : (اذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً) . وما فيها ايضاً « ان إجماع أصحابنا على هذه المسألة إلا من عرف اسمه ونسبه » انتهى ، وبانه لو لم يحكم بالطهارة بذلك لم يحكم بطهارة الماء الذي وجد فيه نجاسة إذا لم يعلم كونها قبل الكرية وبعدها ، وبان الكثرة إن كانت مانعة من قبول الماء الانفعال فلا فرق في ذلك بين سبقها ولحقها . وفي الكل نظر أما الأول والثاني فلا يمارض الاستصحاب لكونه خاصاً ، مع عدم جريان أصل البراءة في بعض صور المسألة كالوضوء والغسل في وجه فتأمل ولا حظ ما ذكرناه في الماء القليل ، مع ان إطلاقات المياه ان أراد بها الخصم مثل قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « اذا وجدت الماء فامسسه جللك » وقوله تعالى « فلم يجدوا ماء فتييموا صعيداً طيباً » (٢) ونحو ذلك فهي لا تدل على المقام للقطع باشتراطها بالطهارة الغير المعلوم تحققها هنا ، إذ من المسلم عندنا وعند الخصم خروج النجس إنما الكلام في كون هذا منه أو لا فلا يمكن إثباته بذلك ، وهي غير مسافة لبيان ، فيكون الاستدلال بها من قبيل الاستدلال على طهارة صيد الكلاب بقوله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » (٣) وهو باطل كما بين في محله . وأما ما في السرائر من الرواية فقد أنكرها جماعة منهم المحقق في المعتبر فانه قال : « انا لم نروه مسنداً والذي رواه مرسل المرتضى (رحمه الله) والشيخ ابو جعفر الطوسي (رحمه الله) وآحاد ممن جاء بعده ، والمرسل لا يعمل به ، وكتب الحديث عن الأئمة خالية عنه أصلاً . وأما المخالفون فلا أعرف به عاملاً سوى ما يحكى عن ابن حنبل وهو زبدي منقطع المذهب . وما رأيت أعجب ممن يدعي إجماع المؤلف والمخالف فيما لا يوجد إلا نادراً ،

(١) سنن البيهقي المجلد ١ - صحيفة ١٧٩ - ١٩٤ - ٢١٧ .

(٢) سورة النساء - آية ٤٦ - وسورة المائدة - آية ٩ .

(٣) سورة المائدة - آية ٦ .

فإن الرواية ساقطة « انتهى . والظاهر منهم تسليم دلالتها وانها فرق بينها وبين الوارد من طرقنا كما صرح به بعضهم ، وهي « إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » (١) لظهورها في عدم القبول بعد كونه كراً ولا ملازمة بينهما . ومن هنا تنجس المناقشة فيقوى كلام ابن ادریس ، وذلك لأن الرواية وان كانت مرسلة إلا انها قد رواها من لا يطعن في روايته كالمرتضى مع العمل بها وهو لا يعمل باخبار الآحاد والشيخ في الخلاف فانه قال في الماء المستعمل في الكبرى إذا بلغ كراً بعد أن ذكر عدم جواز استعماله وان بلغ للاستصحاب قال : « ويمكن ان يقال إذا بلغ كراً جاز استعماله لظاهر الأخبار (٢) والآيات (٣) المتأولة لطهارة الماء وما نقص عنه أخرجه دليل ، ويقولهم (عليهم السلام) (٤) : (إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً) » انتهى ، فان الظاهر من قوله ويقولهم (عليهم السلام) الى آخره انه معطوف على قوله لظاهر الأخبار ، مع ان ابن ادریس لا ينبغي الطعن في نقله ، وعدم الوجدان لا يقضي بعدم الوجود . وايضاً فقد نقل هو إجماع أصحابنا إلا من عرف نسبة على طهارة القليل باتمامه كراً فيكون جابراً للرواية أيضاً . ولا ريب في أن ذلك كله يسوغ العمل بمثل هذه الرواية ، مع انه لا معارض لها حقيقة إلا الاستصحاب ومثله لا يعارض مثلاً . فالتجس حينئذ المناقشة في دلالتها بان يقال ان الظاهر منها ان المراد بها انه لم يحمل خبثاً مبتدأ . والمراد ببلوغه ليس بعد تحمل الخبث ، فيكون معناها هو معنى الرواية المشهورة انه اذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء ، ومن هنا احتمل بعضهم أن توم ابن ادریس في نقله إجماع المؤلف والمخالف على الرواية السابقة تخيله انها بمعنى واحد . قلت وهو الظاهر سبباً ومعنى فتأمل .

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ و ٢ و ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

(٣) وهي آية ١١ - من سورة الأتال . وآية - ٥٠ - من سورة الفرقان وغيرهما .

(٤) وهو مروي عن النبي لا عن الأئمة . الجواهر ١٩

وأما الإجماع المنقول فهو بناء منه على أن خروج معلوم النسب غير قادح ، وهو لا يتم على طريقتنا ، مع أنه رده في المعتبر « بأننا لم نقف على هذا في شيء من كتب الأصحاب ولو وجد كان نادراً ، بل ذكره المرتضى وبعده إثنان أو ثلاثة ممن تابعه . ودعوى مثل هذا إجماعاً غلط ، إذ لسنا بدعوى المائة نعلم دخول المعصوم (عليه السلام) فيهم فكيف بنتوى الثلاثة والأربعة » والشهيد في القسري « بأنه لا إجماع لخلاف ابن الجنيد والشيخ في الخلاف ، مع نقله الخلاف عن الأصحاب في المبسوط » وقال فيها أيضاً « وخلاف الشيخ في المبسوط بظهورية المستعمل إذا بلغ كراً على التزل لبنائه على ما سبق من التردد وبناءه في الخلاف على ذلك أيضاً » قلت قد سمعت عبارة الخلاف والذي نقله في السرائر عن الشيخ في المستعمل خال عن البناء المذكور ، بل هو ظاهر فيما ادعاه والله أعلم .

وأما الاستدلال باللازمين السابقتين في الأولى منها أنه لا مانع من الحكم بالطهارة للأصل أو بالإجماع ونحو ذلك ، مع أن الالتزام به ليس من المنكرات فلا يحكم عليه بالطهارة ولا النجاسة ، فهو لا ينجس الطاهر ولا يطهر النجس ، فيكون حاله حال المشكوك في كرمه إذا لاقته النجاسة على وجه قوي ، لأنه كما أن الكرية شرط وقد شك فيها فكذلك الطهارة شرط وقد شك فيها ، مع إمكان الفرق بينهما بأن الشرط عدم العلم بالنجاسة قبل البلوغ لا الطهارة . والحاصل أن تم هذا الفرق ارتفعت الملازمة وإلا كان الالتزام به غير منكر فتأمل . وأما الملازمة الثانية فمع كونها قياساً ومع الفارق في كثير من صور المسألة قد دلت الأدلة على أحدهما دون الآخر ، فيبقى الاستصحاب فيه محكماً . وأنت خير من الذي يقتضيه ما سمعت من الأدلة عدم الفرق بين كون المتمم ماء طاهراً أو نجساً أو نجاسة كالبول ونحوه ، ولا بين كون النجاسة مغيرة للماء القليل ثم زالت وبين كون نجاسته بالملاقاة من دون تغيير فتأمل .

﴿ وما كان ﴾ من المحقون مجتمعاً مقدار ﴿ كفصاعداً لا ينجس ﴾ بشيء من النجاسات

للأصل ، بل الأصول ، والاجماع المحصل والمنقول ، والسنة التي كادت تكون متواترة . وما يأتي من خلاف المفيد وسائر ليس في أصل حكم الكر وإنما خلافها في خصوص الحياض والأواني ﴿ إلا أن تغير النجاسة ﴾ دون المتنجس ﴿ أحد أوصافه ﴾ من اللون أو الطعم أو الرائحة فإنه ينجس التغير وغيره أيضاً ان لم يكن مقدار كر أو مستعليكاً على التغير استعلاء معتدأ به . ودليله الاجماع والأخبار (١) وقد تقدم في الجاري ككثير من الأبحاث فراجع وتأمل .

نعم بقي الكلام هنا في مسألة أغفلها المتقدمون وتفرض لها بعض المتأخرين ، وهي اعتبار تساوي السطوح وعدمه . لكن ليعلم (أولاً) ان النجاسة لا تسري من الأسفل الى الأعلى إجماعاً من غير فرق بين قلة العالي وكثرته ولا بين علو التسنم والانحدار الذي يقرب منه ، أما إذا كان انحداراً بحيث يتحقق به الجريان لكنه غير ظاهر تمام الظهور للحسن كما في بعض الأنهار الصغار التي يجري بها الماء لا عن مادة ، فان الناظر لا يكاد يظهر له اختلاف سطوحها وان كانت هي كذلك ، ولعله من ذلك ما لو انكفت آنية مثل الابريق ونحوه في أرض نجسة من حيث اعتبار علو فيها مثلاً وعدمه . فلم أر تقيحاً لذلك في كلامهم ، نعم قد يظهر من بعضهم جريان الحكم على مثل ذلك ، وأنه مندرج في عدم نجاسة الأعلى بالأسفل . ويؤيده ان السراية على خلاف الأصل ، مضافاً الى أصل الطهارة وعمومها ونحو ذلك مما يدل عليها ، ولكن مع هذا والمسألة محتاجة الى التأمل وهي سيالة في الماء وغيره من المايعات . وليعلم (ثانياً) انه متى شك في شمول إطلاقات الكر لفرد من الأفراد وشك في شمول إطلاقات القليل فلم يعلم دخوله في أى القاعدتين ، فالظاهر ان الأصل يقضي بالطهارة وعدم تنجسه بالملاقاة ، نعم لا يرفع الحث به بأن يوضع المتنجس فيه كما يوضع في الجاري والكثير ، وان كان لا يحكم عليه بالنجاسة بمثل ذلك بل يحكم عليه بالطهارة ، فيؤخذ منه ماء ويرفع به الحث

(١) الوسائل - الباب ٩ - من ابواب الماء المطلق

على نحو ما يرفع بالقليل ، ولا مانع من رفع الحدث به لكونه ماءً طاهراً ، وكلما كان كذلك يجري عليه الحكم . وكان السبب في ذلك ان احتمال الكرية فيه كافية في حفظ طهارته وعدم نجاسته بملاقاة النجاسة ، ولكن لا يكفي ذلك في الأحكام المتعلقة بالسكر المعلوم انه كالتطهير به من الأخباث بوضع المتنجس في وسطه ونحو ذلك . فليست أحكام السكر موافقة للأصل من جميع الوجوه ، وستسمع في آخر البحث احتمال جواز التطهير به من الخبث على نحو الكر فتأمل .

فنقول : قد أطلق كثير من الأصحاب ككثير من الأخبار أن مقدار الكر من الماء لا ينجس بملاقاة النجاسة من غير تعرض لشيء من كون سطوح الماء متساوية أو مختلفة ، وعلى تقدير الاختلاف فهل على طريق التسم أو الانحدار ؟ وليس في الأخبار ما يمكن ان يتصيد منه بعض أحكام هذه المسألة غير أخبار الحمام بناء على اشتراط الكرية في المادة ، فانه يستفاد منها حينئذ ان السافل يتقوم بالكثير العالي ، وبناء على الاكتفاء بكرية المجموع يستفاد منه حينئذ ان السافل والعالي اذا كانا مقدار كر من الماء يكفي ذلك في عدم قبول النجاسة ، لكن يبقى الأمر دائراً في ان كلا من السافل والعالي يتقوم بالآخر أو انه يخص ذلك بالسافل دون العالي . هذا كله ان قلنا بجريان حكم ماء الحمام على غيره من المياه : وفيه بحث تقدم في ماء الحمام . وكيف كان فالعمدة هو استظهار شمول قوله (عليه السلام) : « اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء » (١) وعدم شموله ، وهو مبنى على معرفة وحدة الماء وتعدد . والظاهر ان كثيراً من أبحاث المسألة مختصة بالماء للحوقها له من حيث المائية دون المائية (٢) .

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) كسألة تقوى السافل بالعالي وبالعكس فانها لا تجري في غير الماء ، نعم قد يبحث عنه بالنسبة الى اختلاف السطوح في باقى المايعات من جهة الطهارة والنجاسة ، وهي ليست مبنية على التعدد والوحدة ، بل هي مبنية على الملاقاة وعدمها ، وذلك كما لو فرضنا .

وعلى كل حال فنقول : ينبغي القطع بفساد القول بان مطلق اختلاف السطوح كيف كان انحداراً أو تسماً سبب لاختلاف حكم الماءين بحيث يكون السافل ماء مستقلاً تلحقه أحكامه لنفسه والعالي كذلك ، اذ لا ريب في شمول قوله (عليه السلام) : « اذا كان الماء قدر كر » الى آخره لكثير من هذه الأفراد سيما إذا كان العلو علو انحدار لا تسماً فيتقوى السافل بالعالي وبالعكس في مثل ذلك . نعم هناك بعض أفراد يشك في تقوي كل منهما بالآخر ، كما لو كان حوض فيه ماء ناقص عن كر وكان إيريقي مثلاً فيه ماء فصب من علو على ذلك الحوض بحيث اتصل به وكان العلو علو تسماً وكان ما يصب منه ثقب ضيق ، فمثل هذا يتقوم كل منهما بالآخر أو لا يتقوم شيء منهما أو يتقوم السافل بالعالي دون العكس ؟ وجوه . ومن جملة الأفراد التي هي محل شك لا من جهة العلو والسفل بل من جهة الاتصال كالحوضين اللذين ثقب ما بينهما وكان في غاية الضيق ، فمثل ذلك يصيرها من جملة أفراد الكر ؟ ولعل مثل هذه الأفراد ونحوها بقاؤها على ما تقدم من القاعدة أولى من إدخالها تحت أفراد الكر أو إدخالها تحت قاعدة القليل .

وينبغي التعرض لبعض كلمات الأصحاب في المقام فنقول : قال في التذكرة : « لو وصل بين الغديرين بساقية اتحدا ان اعتدل الماء وإلا ففي حق السافل ، فلو نقص الأعلى عن كرا ففعل بالملاقاة ، ولو كان أحدهما نجساً فالأقرب بقاؤه على حكمه مع الاتصال وانتقاله الى الطهارة مع المازجة » . وقال في الذكري : « وطهر القليل بمطهر الكثير — حوضاً من ماء وآخر من دهن وكان أحدهما نجساً ووصل بينهما بثقب ضعيف جداً فانه لا ريب في تحقق النجاسة في الآخر وان لم يحصل اتحاد ، وكذلك بالنسبة للسفل والعلو ، واحتمال القول ان السفل والعلو يجعلها بمنزلة ما اذا كانا في انائين متعددين فنجاسة أحدهما لا تسرى بالنسبة الى الآخر في غاية البعد ، بل قد يدعى الاجماع على خلافه ، نعم المستثنى ما عرفت من عدم سريّة النجاسة من السافل الى العالي ، وبذلك ظهر لك ان مناط البحثين في المسألتين مختلف جداً (منه رحمه الله) .

ممازجاً فلو وصل بكر مماسة لم يطهر للتمييز المقتضى لاختصاص كل بحكه ولو كان الملاقاة بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين أو علو الكثير . وقال في الدروس : « لو كان الجاري لا عن مادة ولافته النجاسة لم ينجس ما فوقها . طلقاً ولا ماتحتها إن كان جميعه كراً فصاعداً إلا مع التنغير » ثم قال : « لو اتصل الواقف بالجاري اتحداً مع مساواة سطحيهما أو كون الجاري أعلى لا العكس . ويكفي في العلو فوران الجاري من تحت الواقف » وقال العلامة (رحمه الله) في القواعد : « لو اتصل الواقف القليل بالجاري لم ينجس بالملاقاة ولو تغير بعضه بها اختص بالتنغير منه بالتنجيس » وقال المحقق الثاني في شرح ذلك : « يشترط في هذا الحكم علو الجاري أو مساواة السطوح أو فوران الجاري من تحت القليل اذا كان الجاري أسفل لانتفاء تقويمه بدون ذلك » وقال هذا المحقق بعد قول العلامة (رحمه الله) : « وماء الحمام كالجاري إن كانت له مادة هي كراً فصاعداً » « اشتراط الكرية في المادة إنما هو مع عدم استواء السطوح بأن يكون المادة أعلى أو أسفل ، لكن مع اشتراط القاهرة بفوران ونحوه في هذا القسم أما مع استواء السطوح فيكفي بلوغ المجموع كراً كالغديرين اذا وصل بينهما بساقية » قلت : ويظهر من الشيد الثاني وبعض من تأخر عنه عدم اشتراط شيء من استواء السطوح فيتقوى السافل بالعالي والعالي بالسافل ، ويؤيده إطلاق النص والفتوى : أما النص فقوله عليه السلام (اذا كان الماء قدر كراً لم ينجسه شيء) وأما الفتوى فانه أولاً قد ذكروا حكم الكر من غير تقييد ، وذكروا مسألة الغديرين وانه لو وصل بينهما بساقية اتحداً ولم يقيدوا ايضاً ، وذكروا مسألة اتصال القليل الواقف بالجاري وانه يتحد معه من غير تقييد بالاستواء ونحوه ، وذكروا ايضاً في نجاسة الجاري انه ينجس متى تغير ولو قطع التنغير عمود الماء لم ينجس ما فوق التنغير مطلقاً ونجس ما تحته ان لم يبلغ كراً . فانه لو لا تقوى الأعلى بالأسفل لنجس ما تحته سواء كان كراً أو لا لتحقق النجاسة في الملاصق للتنغير ، والمفروض انه لا يتقوى بما تحته على فرض السفلى فتأمل .

وتفصيل الحال يحصل في البحث في جملة من المسائل تظهر مما نقلناه عنهم سابقاً.

(الأولى) الأقوى تقوي السافل بالعالي وبالعكس اذا كان المجموع كراً من غير فرق بين التسمي والانحداري ما لم يكن العلو فاحشاً مع ضعف الاتصال كما لو اتصل من علو المنارة بنحو ثقب الابرة ونحوها ، مع احتمال القول به كما مجمعته من إطلاق النص والفتوى المؤيد بموافقة الأصل في كثير من الأحكام ، ولحكمهم بالاتحاد بالنسبة للسافل وهو لازم للعكس كما ستعرف ، خلافاً لما يظهر من عبارة التذكرة المتقدمة من تقوي السافل بالعالي دون العكس ، لكن لم يعلم تقويه به اذا كان العالي كراً فيكون من المسألة الثانية أو تقويه به اذا كان العالي متما لسكرية السافل فيكون مما نحن فيه ، وقوله :

(فلو نقص الاعلى عن كـ) لا دلالة فيه على شيء من ذلك ، ولما يظهر من عبارة الشهيد والمحقق الثاني التي قدمناها سابقاً من ان السافل ينعصم بالعالي الكر ولا ينعصم به اذا كان العالي متما لسكرية فتأمل . فيتحصل حينئذ ان الاحتمالات فيما نحن فيه ثلاثة بل لعلها أقوال : (الأول) عدم تقوي أحدهما بالآخر من غير فرق بين الانحدار والتسمي . وهذا لم أعر عليه لأحد قبل الشهيد والمحقق الثاني : فان عبارتهما التي نقلناها عنهما ظاهرة في ذلك : لكنها ليست ظاهرة في عدم الفرق بين العلو الانحداري والتسمي . نعم ربما ظهر من بعض متأخري المتأخرين ذلك وتعرف مما يأتي ان شاء الله مستندهم . وهذا القول مما يقطع المتأمل فيما قدمنا سابقاً وفيما يأتي منا لاحقاً بفساده (الثاني) تقوي السافل بالعالي دون العكس وهذا قد تعطيه إطلاق عبارة التذكرة ولم أقف على مصرح به بالخصوص في كلام من تقدم من الأصحاب (الثالث) تقوي كل منهما بالآخر وهو المختار كما ذهب اليه جماعة من متأخري المتأخرين ، نعم ينبغي تخصيصه ببعض الأفراد التي هي محل شك . وعلى تقدير الفرق بين العلو الانحداري والتسمي تكون الاحتمالات أربعة . وعلى تقدير هذا الفرق مع ارتكاب التفصيل المتقدم من الفرق بين السافل والعالي تزداد الاحتمالات ، قلت : الظاهر التلازم بين تقوي السافل بالعالي والعكس لان

مبنى التقوى وحدة الماء والدخول تحت إطلاق قوله (عليه السلام) : (إذا بلغ الماء قدر كره) ودعوى أن ذلك يتحقق بالنسبة للسافل دون العالي كما ترى . فما سمعته من العلامة (رحمه الله) في التذكرة لا يخلو من إشكال ، بل نقول إن ما تسمعه في المسألة الثانية من تقوى السافل بالكر العالي وكأنه مجمع عليه كما عن شارح الدروس يلزم منه الحكم في مسألتنا ، لأن كرية العالي لا دخل لها في وحدة الماء ، إذ متى كان السافل يتقوى بالعالي الكر ونحوه لاتحاده معه تقوى بالعالي وإن لم يكن كذلك ، لما عرفت أن كرية العالي لا مدخلية لها في الوحدة . اللهم إلا أن يقال أن مبنى ذلك ليس الوحدة بل لعلمهم أخذوه من حكم الحمام وأخبار المادة فيقتصر حينئذ عليه . لكن ذلك بعيد كما يقضي به اختلاف كلمتهم في الحمام واتفاقها هنا ، على أن الحكم والموضوع في الحمام غير منفتح حتى يكون باعثاً لاتفاقهم . هذا وتسمع فيما يأتي أيضاً لذلك . فصار الحاصل أن ظاهر اتفاقهم في المسألة الثانية الآتية يلزم منه القول بتقوى السافل بالعالي وإن لم يكن كراً فإذا ثبت ذلك لزم منه أن العالي أيضاً يتقوى بالسافل إذا كان مجموعهما كراً ، لأن وحدة الماء أن تحققت لتحقق فيهما ، وإلا فلا .

(المسألة الثانية) تقوى السافل بالعالي الجاري وما في حكمه وكأن الحكم في ذلك إجماعي كما عرفت ، فتوقف العلامة في التذكرة والمتنعى في باب الحمام بعد اختيار اشتراط الكرية في مادة الحمام في إلحاق الحوض الصغير المتصل بمادة هي كرماء الحمام لا وجه له ، ومن هنا جزم في التذكرة بما سمعته به . والظاهر إلحاق ما كان بالفوران من تحت بالعالي لاستيلائه حينئذ كاستيلاء العالي .

(المسألة الثالثة) عكس الثانية ، ويظهر من جملة منهم عدم تقوى العالي به ، بل ينجس بملاقاة النجاسة . وهو مشكل بعد الحكم بالاتحاد في المسألة الثانية ، إلا على ما سمعته من احتمال أخذ الحكم هنا من حكم الحمام لا من وحدة الماء ، وهو بعيد بل ممتنع في نحو عبارة الدروس والبيان وغيرهما لصراحتها بتحقيق الاتحاد مع استعلاء الكثير

واتصال القليل السافل به . ولو كان قد أخذوه من حكم الحمام لم يكن معنى للاستناد للاتحاد فراجع وتأمل . مع انه يلزم من عدم تقوية الأسفل للأعلى أن ينجس كل ما كان تحت النجاسة من الماء المنحدر وان كان نهراً عظيماً ما لم يحصل مقدار كره مستوي السطوح بالعرض : وهو مستبعد بل باطل . وإيضاً قد صرحوا بأنه ان تغير بعض الجاري نجس المتغير خاصة دون ما فوقه وما تحته إلا ان ينقص ما تحته عن السكر ويستوعب التغير عمود الماء فينجس حينئذ ما تحت المتغير ، هذا على القول بعدم اشتراط الكرية وأما على القول بذلك فيشترط في عدم نجاسة ما فوق المتغير إما استعلاؤه أو كرفته وإلا نجس . وهذا التفصيل يشعر بتقوي العالي بالسافل وإلا لم يكن معنى للحكم بطهارة ما تحت المتغير مع استيعاب التغير عمود الماء إذا كان مقدار كره ، بل ينبغي الحكم بالنجاسة وان بلغ أكراراً لان الفرض انه غير مستوي السطوح . لا يقال ان ذلك لم يقع في كلام الجميع حتى يستشهد به لانا نقول قد وقع في كلام جملة من المتأخرين ، بل وقع تصريحاً في كلام هذا القائل بعدم تقوي العالي بالسافل ، بل قد يقال انه لا خلاف فيه ، على انه قد وقع في كلام مثل المحقق والعلامة (رحمهما الله) وغيرهما انه لو تغير الجاري اختص المتغير بالتنجيس دون غيره ، وإطلاقه شاهد لمثل ما نحن فيه قطعاً فتأمل جيداً .

لا يقال مقتضى ما ذكرت من حصول الاتحاد على كل حال فيلم لم تنكشف بالتطهير بذلك فيطهر العالي النجس باتصاله بالسكر السافل مثلاً ، لانا نقول ان مدار التطهير ليس على حصول الاتحاد والتعدد بل يشترط فيه شروطاً غير ذلك منها استعلاء المطهر أو مساواته ، فلعل عدم حصول الطهارة لذلك ، ومنها اشتراط الامتزاج على ما ذكره كثير منهم . ويلزم منه عدم طهارة الماء النجس العالي سيما اذا كان متسماً فان عدم حصول الامتزاج في مثل ذلك ظاهر ان أريد الامتزاج بالجميع .

لا يقال لو كان التقوي يحصل في كل منها لحصول الاتحاد للزم حصول

التنجيس علاقة النجاسة مع القلة لكونها ماء واحداً قليلاً لا في نجاسة ، واللازم باطل لعدم سرية النجاسة من الأسفل إلى الأعلى فاللزوم مثله ، لانا نقول خروج ذلك بالاجماع لا يقضي بعدم الاتحاد ، وإلا لو قضى بذلك لكان اللازم منه عدم سرية النجاسة من العالي إلى السافل مع حصول النجاسة إجماعاً ، كما في سائر المذنبات ، فلو كان عدم سرية النجاسة من الأسفل إلى العالي دليلاً على عدم الاتحاد وعدم شمول قوله (عليه السلام) : « إذا كان الماء » إلى آخره ونحوه له لا يمكن معارضته بأن سرية من العالي إلى السافل دليل على الاتحاد ، وإلا لما حصل نجاسة السافل بنجاسة العالي . على أنك قد عرفت سابقاً أن مسألة النجاسة ليست مبنية على الاتحاد والتعدد بل المدار فيها على مطلق الملاقاة مع كون الملاقاة بالفتح متصلاً ببعضه ببعض .

لا يقال إن الأخبار الواردة في حكم الكر اشتراطاً وكمية ظاهر أكثرها كون الماء مجتمعاً وكونه واحداً وكثيراً ، وشمولها لكثير من أفراد المقام محل نظر بل منع . وكيف لا مع أنه لا عموم لغوي فيها ، بل عمومها إنما هو من جهة الحكمة ونحوها ، ولا ريب أن حملها على الأفراد المعهودة المتعارفة سيما مع تقدم السؤال عن بعضها يكفي في بيان وجه الحكمة ، مع أنها هي بنفسها ظاهرة في المياه المجتمعة المتقاربة الأجزاء ، كقوله (عليه السلام) (١) في خبر اسماعيل بن جابر حين سأله عن الماء الذي لا ينجسه شيء فقال : « ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعمته » ونحوها من الأخبار (٢) الدالة على المساحة ، وكذلك مثل خبر صفوان (٣) المتضمن للسؤال عن الحيض التي بين مكة والمدينة حيث سأله : « كم قدر الماء ؟ » قال : قلت إلى نصف الساق إلى آخره ، مع أن الكر الذي وقع تحديد الماء الذي لا يتفعل به عبارة عن ميكال مخصوص يكال به الطعام . وأيضاً فإن اجتماع الأجزاء يورث قوة على قهر النجاسة لتوزعها على الأجزاء بخلاف ما لم

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ - .

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٢

يكن كذلك ، هذا مع انه المتيقن من الأدلة المعلوم قطعاً وما عداه في محل الشك لعدم ظهور الدليل عليه ، والتمسك باصالة الطهارة لا يجدي وكيف يصح ذلك مع ان الشارع قسم الماء الى شيئين يتمتع خلو الواقع من واحد منهما وما إما السكر أو دون الكر ، فلا يمكن الحكم بكونه فرداً من هذه الكلية أو من هذه الكلية إلا بالعالم أو ما يقوم مقامه ، وليس عندنا عموم يقضي بان ما شك في كونه شرعاً فهو كركر .

لانا نقول لا يخفى على من لاحظ الأخبار الواردة في الكر أن أكثرها على خلاف تلك الدعوى ، وما اشتمل منها على السؤال من بعض الأشياء المخصوصة لظهور فيه بالتخصيص بوجه من الوجوه ، وكثير منها إنما هو ابتداء خطاب ، مع انه في مقام ضرب القاعدة وإعطاء القانون مع اشتغالها على لفظ الماء الذي هو حقيقة في الطبيعة إنما وجدت ، وليس عموماً من جهة الحكمة ، مع ان أخبار تحديد السكر سيما أخبار المساحة المفهوم منها إرادة الضرب وإرادة التقدير وهو كالصرح في عدم اعتبار هذا الاجتماع ، وإلا لم تكن فائدة عظيمة في إناطة الحكم على الضرب وإرجاع الأمر الى التقدير بالوزن وجعله مقداراً من غير ملاحظة كيفية من الكيفيات ، على أن الافتصار على ما يدعى ظهوره من هذه الأخبار من كون الماء مجتمعاً في مثل حوض او مصنع خلاف الاجماع . وايضاً فالتأمل في أخبار القليل (١) يكاد يحصل القطع منه بعدم شمولها لمثل هذا الفرد ، فان أكثرها متعلق في حكم الاناء وشبهه ، وعمدتها في العموم المفهوم وفي شموله لمثل المقام محل نظر بل منع ، وكيف يسوغ للفقهاء أن يدرج هذا الفرد تحت أخبار القليل ولا يدرجه تحت أخبار السكر المبينة على التقدير والضرب ونحوها الظاهرة في الشمول لجميع الأفراد ، وان ما ذكر في بعضها من السؤال عن الحياض ونحوها لا دلالة فيه على التخصيص ، بل هو ظاهر في كون المقصود معرفة حكم هذا الموضوع وانه مورد لا شرط ، ولذلك أجابه الامام (عليه السلام) بما يشمل المسؤل عنه وغيره . وايضاً فان التنجيس لمثل (١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق .

هذا الماء من دون قطع بكونه من أفراد القليل ولا ظن اجتهادي يقوم مقام القطع مما لا ينبغي أن يرتكب ، ودعوى القطع أو الظن في المقام ممنوعة بل أقصى ما يقال بعد التسليم والنزول أن المقام محل شك ، ولا ريب أن الأصول والعمومات تقضي بطهارته وعدم نجاسته بشيء من النجاسات ، وعدم إفادة الأصل والعمومات جميع أحكام الكرية التي منها التطهر بمثل هذا الماء من الخبث على نحو التطهر بالسكر غير قادح بعد الموافقة في جميع الأحكام إلا هذا ، مع أن العمدة من أحكام السكر إنما هو عدم تنجيسه بشيء من ملاقة الناسة وهو ثابت بالأصل والعموم . كل ذا مع أنك قد عرفت أنهم صرحوا بالاتحاد في حق السافل وبعضهم أطلق ذلك كالعلامة في التذكرة وبعضهم قيد ذلك بما إذا كان العالي كثيراً . وعلى كل حال قلنا أنه يلزم الاتحاد في حق العالي إذا لا معنى للفرقة ، وما يقال أن ذلك ليس مبنياً على الاتحاد والتعدد ، بل الحكم فيه مأخوذ من أخبار المادة (١) وأخبار الحمام (٢) فيه مع ما عرفت سابقاً أن شمول المادة لمثل ذلك محل منع ، بل هي ظاهرة في الماء الذي أصله منها مع تجرده منها أننا ، وإطلاق المادة على مادة الحمام مبنى على الاستعارة الظاهرة في الاقتصار على الحمام بل احتمال الاختصاص كاف ، على أنك قد عرفت احتمال عدم اشتراط الكرية في الحمام فلا إشكال حينئذ في اختصاص الحكم به . وإيضاً قد عرفت أن بعضهم هنا أطلق تقوم السافل بالعالي وإن كانت الكرية من المجموع دون العكس ، ولو كان البناء على الأخذ من ماء الحمام لكان ينبغي الاقتصار على السكر بل الأكرار ، كما يدعون أنه الغالب في مادة الحمام . وإيضاً على تقدير تسليم ذلك فليس في أخبار الحمام ولا غيرها من أخبار المادة ما يقضي باختصاص التقوم بالسافل نعم هو بالنسبة إليه متحقق ، وأما العكس فنقول لا ريب في ظهور أخبار الحمام في عصمة المادة لنفسها لأنها إذا عصمت غيرها فلتعصم نفسها بطريق أولى

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الماء المطلق

ولا تقييد في كونها مستوية السطوح أو مختلفتها ، فيثبت المطلوب .

لا يقال إن المادة تصير الماء بحكم الجاري وقد عرفت انه لا يشترط فيه تساوي السطوح ، لانا نقول بعد تسليم شمول ذلك لمادة الجاري لا نسلم جعل كل ما له مادة من الجاري ، فان البثر والعيون مما له مادة وليس لها حكم الجاري . ثم انك قد عرفت سابقاً أن بعضهم لم يشترط كرية المادة في الحمام بل اكتفى بكرية المجموع أخذاً من حكمهم بالغديرين ، وهو متجه ان لم نقل بعدم اشتراط الكرية مطلقاً كما قاله المحقق ثم انه على تقدير كرية مادة الحمام فلا ريب ان ما يكون به الاتصال بالحوض مما يجري من المادة تنقص به المادة عن الكرية وجعله متقوماً بما فوقه يثبت الاكتفاء بكرية المجموع ويبطل اشتراط كرية العالي المتقوم به السافل . والحاصل أخذ هذا الحكم من أخبار المادة وأخبار الحمام مما لا ينبغي ان يرتكبه فقيه لوجوه كثيرة ، وما هو إلا قياس لانقول به ، وان قلنا بأخذه منه نقول ان الحمام حينئذ مبني على مسألة الوحدة ايضاً وانه لا خصوصية له من غير حاجة الى الروايات ، لانه ليس يبنى عليها ، وحكم الحمام انما جاء من الأخبار ويلحق به مثل ذلك كما توهمه بعضهم .

فثبت من جميع ما ذكرنا تقوم السافل بالعالي وبالعكس سيما اذا كان السافل أصله من العالي ولم يتقطع منه ، فانه لا ريب في تحقق الوحدة . نعم هناك بعض أفراد هي محل شك إما للعلو الفاحش فيها أو ضعف ما به الاتصال كالثقب الضيق جداً ونحو ذلك ، وقد عرفت ان مقتضى الأصول الحكم بجريان كثير من أحكام الكر عليها إلا في مسألة التطهر بها على نحو التطهر بالكثير ، على انه يمكن القول به ايضاً لانه ليس لنا ماء لا ينجس بملاقة المتنجس ومع ذلك لا يطهر المتنجس بالنسل فيه ، بل الحكم بطهارته مع وضع المتنجس فيه وتحقيق النسل كاف في الحكم بالتطهير به فتأمل جيداً . وما يرشد ايضاً الى ما اخترنا من التقوي هو انه من المعلوم ان محل الاشكال في مسألة التقوي

انما هو في السائل الجاري لا في مثل المستقر ، فانه لو فرضنا ان هناك آنية مستطيلة جداً ثم ملئت ماء فانه لا كلام في تقوي ما في رأسها بما في قعرها ، فنقول حينئذ ان من المستبعد أن مجرد السيلان يغير هذا الحكم وينهب وحلة الماء ، مثلاً لو ثقب تلك الآنية من قعرها فأخذ الماء يسيل ووصل الى الارض مثلاً أو لم يصل بمجرد ذلك ذهبت وحلة الماء وخرج عن مصداق (اذا كان الماء قدر كر) الى آخره بعد ان كان داخلاً ، ان ذلك من المستبعد جداً فتأمل .

وفصل الخطاب في المسألة ان الشارع لم يعتبر إلا مقدار الكرية في الماء ، والاتحاد والتعدد فيه انما هو باعتبار أحواله ومحاله ، نعم من المعلوم عدم إرادة الماء المتفرق في أما كن متعددة من الخبر ، ضرورة عدم مصداق حينئذ لمفهومه ، أما ما عدا ذلك مما كان الماء فيه متصلاً ببعضه ببعض باي طريق كان الاتصال فهو داخل في الخبر المزبور . وكأن منشأ الوم هو تقدير شيء في الخبر على وجه يكون عنواناً في الحكم ، والفرض خلوه عنه ، بل المراد منه ان العنوان صدق كونه كراً على أي حال كان .

وكيف كان فاذا تنجس المحقون السكر بالتغير إما لجميعه أو لبعضه مع عدم كون الباقي كراً مع تساوي سطوحه ﴿ فيطهر ﴾ بما ذكرنا من تطهر القليل النجس من ﴿ القاء كر عليه ﴾ فان تغير السكر الملقى كله أو بعضه بحيث ينجس به ﴿ فكر ﴾ آخر ﴿ حتى يزول التغير ﴾ فان لم يتغير السكر الملقى لم يحتج الى القاء كر آخر بل يكفي الأول إذا موج فأذهب التغير ، ومثله ما لو بقي من الماء المتنجس بالتغير مقدار كر فانه لا يحتاج في تطهيره الى القاء كر من خارج بل يكفي الباقي مع زوال التغير ، لانه حينئذ يكون معه ماء واحد ، فيتوجه الاستدلال حينئذ بالملازمة السابقة أو بغيرها مما سمعته سابقاً والكلام المتقدم هناك في اشتراط الامتزاج والقاء السكر ومسألة الدفعة وغير ذلك من المباحث قد تتأني هنا كلها أو بعضها فلا حاجة الى الاعادة . والتطهر بالجاري وماء المطر على نحو ما تقدم ﴿ ولا يطهر بزوال التغير من قبل نفسه ولا بتصفيق الرياح ولا بوقوع أجسام

طاهرة فيه تزيل التغير عنه ﴿ فضلا عن الأجسام الساترة للتغير أو المشكوك فيها انها من الساترة أو المزيله . كل ذلك إذا لم يبق منه مقدار الكر وإلا فقد عرفت انه إذا بقي منه هذا المقدار ثم أزيل التغير باحد الأسباب المتقدمة طهر بمجرد زوال التغير ان اكتفينا بمجرد الاتصال وإلا فبعد الامتزاج ، ومثله لو بقي مقدار الكر ثم قوي بماء قليل حتى زال التغير . وكذلك لو أزيل التغير باحد الأسباب المتقدمة ثم بقي عليه كر من خارج .

والحاصل انه لا يشترط زوال التغير بما يطهر به من الماء كما صرح به بعضهم من غير نقل خلاف فيه ، وقول المصنف وغيره حتى يزول التغير لا دلالة فيه على ذلك ، بل المقصود منه أنه ان كان زوال التغير بالقاء الكثير فليقل حتى يزول التغير . ولعل الاكتفاء بما ذكرنا لعموم مطهريه الماء مع عدم ظهور اشتراط ذلك من أحد ، مضافا الى نهم على عدم حصول الطهارة بزوال التغير من قبل نفسه ونحوه من دون ملاقة الكر ، ولم يشر أحد منهم الى اشتراط ذلك . هذا مع ما عرفت من انه مع الاتحاد بالكر تتوجه الملازمة المتقدمة سابقا ، ولا ينافي ذلك ما تقدم منا سابقا من ان عموما مطهريه الماء مجتمعة بالنسبة الى كيفية التطهر ، لسكون المقام بالنسبة الى هذا الشرط ليس محل شك ، بل قد يدعى الاجماع على حصول الطهارة بالقاء الكبر دفعة مع الامتزاج وان زال التغير بغير الماء المطهر فتأمل . وكيف كان فلم ينقل عن أحد الخلاف في عدم الطهارة فيما ذكره المصنف إلا عن يحيى بن سعيد في الجامع وعن العلامة في نهاية الأحكام أنه تردد في حصول الطهارة بزوال التغير من قبل نفسه خاصة ، وفي المنتهى نقل الخلاف فيه عن الشافعي وأحمد ولم ينسبه لأحد من أصحابنا ، نعم قال بعضهم أنه لازم لكل من قال بطهارة القليل بتمامه كراً . وفيه نظر إذ قد يكون مأخذ تلك المسألة الرواية السابقة التي ادعي إجماع المؤلف والمخالف عليها وهي قوله (صلى الله عليه وآله) (متى بلغ الماء قدر كره لم يحمل خبثا) وعدم شمولها لمثل المقام ظاهر ، إذ أقصى ما تنفيده ان بلوغ الكرية رافع ودافع لكن ذلك لا ينافي القول بانه إذا تنجس الكر بنجاسة

المعتبرة شرعاً لا يطهر إلا بالقاء كر . وقد يكون المأخذ الاجماع المدعى في ذلك المقام وهو معلوم الانتفاء هنا . والحاصل لا تلازم بين المسألتين ، ومن هنا ذهب بعض القائلين بحصول الطهارة بالانتهاء الى عدمها في المقام كما صرح به ابن ادريس وصرح المنقول عن المذهب مع قرب ما بين المسألتين فيه ، ولعل الباعث للقول بالتلازم اشتراك بعض الأدلة ، وفيه ما لا يخفى بعد ما عرفت . وإلا لجاء ذلك في كثير من المسائل . وعلى كل حال فعمدة أدلة المشهور الاستصحاب ، نعم قد يذكر غيره معه في كلام بعضهم على جهة التأييد أو الازام ، كالقول ان النجاسة ثبتت بوارد فلا تزول إلا بوارد بخلاف نجاسة الخمر فانها ثبتت بغير وارد فتطهر بغير وارد . كما ان عمدة ما يستدل للمخالف هو ظهور ان علة النجاسة التغير فتى انتفت انتفى معلولها معها ، وربما ايد بشمول ما دل على طهارة غير المتغير له . وربما نوقش في دليل المشهور بعدم حجية الاستصحاب ، ولا يخفى فسادها كما بين في محله : نعم قد يناقش بان ما دل على النجاسة بالتغير هو مما علق الحكم فيه على الوصف الظاهر في نفي الحكم من غير الموصوف فلا يجري الاستصحاب . وقد يجاب بأنه ليس منه بل قد اشتمل بعضها على الشرط كقوله عليه السلام (كلما غلب) (١) وقوله عليه السلام (ان تغير) (٢) ونحوها ، وهو متحقق الصديق وان زال التغير ، بل يكفي في المطلوب عدم تحقق صدق العلم فلا يكون هناك معارض للاستصحاب المؤيد بالمفهوم من التعليل بالمادة في طهارة البئر بالترجح حتى زال التغير وغير ذلك . سلمنا ولكنه يدل على نفي الحكم عن فاقد الوصف لا عن تلبس به ثم زال عنه ، ولا ينافي ذلك كونه مشعراً بالعلية لانه لم يعلم كونه علة ما دام موصوفاً أو هو علة في الابتداء والاستدامة وهو محل الاستصحاب . ومنه يعلم النكلام في مفهوم العلة المصرح به ، اللهم إلا أن يفرق بينها . نعم لو دخل بعد سلب الوصف تحت موضوع

آخر كما لو زال السوم عن الغنم ، ثم دخلت تحت المعلوفة ، فحينئذ يعارض الاستصحاب ما دل على حكم المعلوفة ، وأما في مثل ما نحن فيه فلا معارض للاستصحاب لظهور أدلة غير المتغير في الذي لم تلحقه صفة التغير فتأمل جيداً . ولا ينافيه أيضاً كون المشتق حقيقة في الحال لو سلمنا ان بعض الأدلة منه ، لانا لم نتمسك بصدق اسم المتغير عليه ، بل نقطع بعدم الصدق مع القول ببقاء الحكم للاستصحاب ، وانتفاء الحكم من حيث عدم صدق المشتق لا ينافي إثباته من حيثية أخرى كالاستصحاب ونحوه إذ لا معارضة بينهما . وكل ذلك محل للنظر والتأمل فالسألة لا تخلو من إشكال ان لم يتمسك باطلاق بعض الأدلة ، لكنه لا يحيص عن فتوى المشهور وبها يقوى الاستصحاب على معارضة غيره ، خصوصاً بعد ما سمعت من الاطلاق المزبور المؤيد بالمفهوم المذكور ، وبعد عدم وجود لفظ المتغير عنواناً للحكم كي يتوهم منه دوران الحكم عليه وجوداً وعدمًا ، مضافاً الى ما سمعت على تقديره والله العالم . وعلى كل حال فما تقدم تعرف ما في دليل الخصم وما في تأييده أيضاً ، فانه معارض باطلاق ما دل على الاجتناب مع التغير ، على انها ظاهرة في الذي لم يتغير أصلاً لا في ما تغير ثم زال تغييره فتأمل .

﴿ و ﴾ مقدار ما يسهه (السكر) في ذلك الوقت . أو أن المراد بالسكر ذلك وان لم يسهه المسكيال المعروف وضماً شرعياً أو مجازاً ﴿ ألف ومائتا رطل ﴾ إجماعاً منقولاً بل محصلاً وسنة ﴿ بالعراقي ﴾ وهو على المشهور مائة وثلاثون درهماً ثلثا المدني للخبر عن الرضا (عليه السلام) (١) كما أرسله في الذكري ، ولعله خبر ابراهيم بن محمد الهمداني عن ابي الحسن (عليه السلام) فما في التحرير في زكاة الغلات انه مائة وثمانية وعشرون درهماً واربعة اسباع غفلة ، ومثله ما عن المنتهى ، مع انه فيه في المقام مائة وثلاثون درهماً كما في زكاة الفطرة في التحرير ايضاً ﴿ على الاظهر ﴾ وهو المشهور والاقوى ،

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب زكاة الفطرة - حديث ١

لكون المرسل ابن أبي عمير ومشائخه من أهل العراق ، مع قوله فيها عن بعض أصحابنا ، وظاهر الاضافة كونه من أهل العراق . وعرف السائل في الكلام مع الحكيم العالم بعرف المخاطب مقدم على عرف المتكلم والبلد . على أنه لم يعرف كونه (عليه السلام) قال ذلك وهو في المدينة ، قيل ولذلك اعتبر العراقي في الصاع . وربما يظهر من رواية الكلبي النسابة (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) ان الرطل في كلامه العراقي فانه قال فيها : « قلت : وكم يسمع الشن ما ؟ فقال : ما بين الأربعين الى الثمانين الى ما فوق ذلك ، فقلت : بأي الأرتال ؟ فقال : أرتال مكيال العراق » فانه أطلق الرطل وأراد به العراقي قبل ان يسأله السائل ، ولو لم يسأله لاعتمد على ذلك الاطلاق . وربما يؤيده ايضاً ما قيل ان السكر في الأصل كان مكيال أهل العراق ، وانهم قد روا بالكر من جهة أن مخاطبيهم كان من أهل العراق ، وموافقة لصحيفة محمد بن مسلم (٢) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « والسكر ستمائة رطل » لعدم القائل بمضمونها فتحمل على الأرتال المسكية لان الرطلين العراقيين رطل مكي ، على أن محمد بن مسلم طائفي كما قيل وهي من قرى مكة ، مع انه قد روى هذه الرواية ايضاً ابن أبي عمير قال روي عن عبدالله بن المغيرة يرفعه الى أبي عبدالله (عليه السلام) ان السكر ستمائة رطل ، مع أنه راوي الرواية الأولى .

وربما أيد مع ذلك ايضاً باصالة البراءة وبقوله (عليه السلام) (٣) : « كل ماء

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣

(٣) روى في الوسائل - في الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ - « كل ماء طاهر إلا ما علمت انه قدر » وحديث ٥ - « الماء كله طاهر حتى يعلم انه قدر » وفي الباب - ٤ - حديث ٢ - « الماء كله طاهر حتى تعلم انه قدر » وفي المستدرک - في الباب - ٢٩ - من ابواب التجاسات حديث ٤ - « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدر » .

ظاهر حتى تعلم أنه قدر « وباستصحاب الطهارة ، وبالاحتياط ، وبموافقته للصحيحة (١) المتضمنة لتقدير المساحة بالاشبار الثلاثة وبقرب القلتين الوارد في بعض الأخبار (٢) تقدير السكر بها ، ومثله قوله (عليه السلام) (٣) : « نحو حي هذا » و « أكثر من راوية » (٤) وبأن الأقل متيقن والزائد مشكوك فيه فيجب نفيه بالأصل ، وبأن شرط الانفعال القلة ولم تعلم فلا يحصل الانفعال .

وفي الأول ان إصالة البراءة كما تكون عن وجوب اجتنابه وحرمة شربه تكون أيضاً عن وجوب استعماله ووجوب إزالة النجاسة عن البدن والثوب به في بعض المقامات ، ألهم إلا أن يقال إن النجاسة وان كانت حكماً وضعياً إلا ان مرجعها الى التكليف فيتمسك في نفيها باصالة البراءة ، بخلاف الطهارة فانها من قبيل كون الأشياء على الإباحة والنجاسة من قبيل الحرمة فيها ، فيقال حينئذ الأصل البراءة عن النجاسة فتجب الطهارة به لعدم القول بالفصل ، وليس إثباتاً للتكليف بالأصل فليتنامل جيداً .

وفي الثاني والثالث بل والأول أيضاً أنه ان كان المراد منها الحكم بالطهارة وعدم انفعاله بالنجاسة وان لم يحكم بالسكري منها ، فقبل فيه أن المعلوم المقطوع به من الأدلة ان حكم التنجيس والتطهير دائر مدار السكري وجوداً وعدماً . فلا معنى للحكم بطهارة هذا المقدار من الماء وعدم قابليته للنجاسة إلا بالتغير مع عدم الحكم عليه بالسكري ، إذ لا معنى لثبوت لوازم وجود الشيء بدون وجود المزوم ، قلت قد ظهر لك سابقاً ان لا مانع من جريان الأصول على مقتضاها وان لم تثبت السكري ، لكن الكلام في انها هل تقتضي جميع أحكام السكري أو لا ؟ وقد قدمنا انها تقتضي أكثر أحكامها وإلا

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ وفي الباب - ١٠ -

حديث ٤ - (٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ -

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٩

فقد يكون المنتجه العمل بالاصلين كما في التطهير بمثل ذلك من الخبث على نحو التطهير بمعلوم الكرية فان الظاهر حينئذ عدم نجاسة الماء وعدم طهارة الثوب فتأمل . وإن كان المراد منها الحكم بالكرية ففيه أنه لا يثبت بمثلها ، لأنه إن كان له وضع شرعي ، فيرجع حينئذ الى معنى اللفظ وهو لا يثبت بنحو ذلك ، وإن كان المراد به ذلك المكيال المعروف وأن ما يسعه من الماء تجري عليه الأحكام كما يظهر من قولهم (عليهم السلام) في الروايات (قدر) فكذلك لا يمكن إثبات مقدار ما يسعه بمثل هذه الأشياء ، إذ لا معنى للقول بأن الأصل البراءة أو كل ماء طاهر أو كان طاهراً ، فيكون الكر انما يسع هذا المقدار . واحتمال القول بأن الأصل عدم سعة الأزيد معارض باصالة عدم امتلائه بذلك ، ومن هنا يظهر أنه لا معنى للقول بأنه موضوع يكتفى في اثباته بالظن . واحتمال القول بأن المراد بالكر هو ما لا يقبل النجاسة ونحوها من الأحكام ، ومثل هذه يثبت بمثل هذه الأصول وليس هو من الموضوع بل هي أحكام صرفة ، في غاية الضعف لمنافاته لظاهر الأخبار كقوله (عليه السلام) : « قدر كر والكر ألف ومائتا رطل » ونحو ذلك . نعم قد يقتضي الاستصحاب ونحوه بعد معرفة مقدار الكر منه في نفسه في الماء الذي لا يعرف أنه كر أو لا وقد وقعت فيه نجاسة لتحقق مقدار الكرية فيه ، مع أن الذي يظهر من بعضهم عدمه أيضاً ، وكأنه لأن الظاهر من الأدلة أخذ الكرية شرطاً في عدم التنجيس وهو لا يثبت باستصحاب الطهارة ونحوها . لسكن قد عرفت سابقاً أن احتمال الكرية كاف في بقاء استصحاب طهارته فلا حاجة للحكم بها ، ولعله المراد من قولهم ان الاستصحاب لا يثبت الموضوع ، وإلا فلا ريب في إثبات استصحاب الموضوع .

وفي الرابع ان الاحتياط معارض بمثله حيث يكون موجوداً غيره .

وفي الخامس ان المدني أقرب لرواية أبي بصير (١) الذي عمل بها المشهور وهو

الثلاثة ونصف .

وأما القول بان الأقل متيقن والزائد مشكوك فيه فيجب نفيه بالأصل ، ففيه ان غاية ما يمكن توجيهه ان الأقل متيقن اعتباره واشتراطه في عدم الانفعال والأصل إما عدم اشتراط الزائد أو براءة الذمة . وفيه أن الاشتراط إنما وقع بقوله عليه السلام : (قدر كر) ولم نعلم ما كان مقدار السكر ، فاي معنى لاصالة عدم اشتراط الزائد ، وأما أصل البراءة فلا وجه له إلا ما ذكرناه سابقاً ، وفيه ما عرفت .

وأما قوله ان شرط الانفعال القلة ، ففيه أنه قد يقال ان الأمر بالعكس فان مقتضى قوله (عليه السلام) : (اذا كان الماء) الى آخره اشتراط عدم الانفعال بالسكر ، وهو غير معلوم ، فيبقى ما دل على نجاسة الدم وما يلاقيه على عمومه أو اطلاقه ، قصارى ما هناك خروج السكر وهو غير معلوم . فالعمدة في المقام هو ما قدمناه أولاً بضميمة الشهرة ، ولعلها تكون جارية لدلالة الرسالة ان قلنا انها تحجب الدلالة ، لكن جبرها للدلالة بحيث تكون معينة لاحد معنيي المشترك أو صرف الحقيقة ونحو ذلك محل تأمل ، إذ عليه يلزم عندها من التخصصات والمقيدات ونحو ذلك ، ولعل التفصيل بانها حيث تعارض ظاهر دليل كهموم واطلاق وحقيقة ونحو ذلك لا تثمر بخلاف ما لم تعارض كتعيين أحد معنيي المشترك كما في المقام لا يخلو من قوة . وبما ذكرنا يستفاد ما يصلح مؤيداً للقول بالمذني كما هو المنقول عن المرتضى وغيره فلا حاجة الى ذكره .

﴿ أو ما كان كل واحد من طوله وعمقه وعرضه ثلاثة أشبار ونصفاً ﴾ اي ما بلغ تكسيره الى اثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان شبر حاصلة من ضرب ثلاثة الطول مع النصف في مثلها من العرض تبلغ اثني عشر ورباعاً ، وتضرب في مساحة العمق تبلغ المقدار المذكور ، لان السكر متى ضرب في غيره أخذ مقداره ، فالنصف مثلاً يأخذ من الصحيح نصفه ومن نصفه ربعه . وقيل ما بلغ تكسيره الى سبعة وعشرين شبراً بخلف النصف . وقيل ما بلغ تكسيره الى مائة شبر ، وهو المنقول عن ابن الجنيّد . وربما ظهر من صاحب المدارك ، كما هو المنقول عن المصنف انه ما بلغ الى ستة وثلاثين شبراً .

وعن قطب الدين الراوندي انه ما بلغ أبعاده الى عشرة ونصف ولم يعتبر التكسير .
وعن ابن طاووس العمل بكل ما روي .

و (الأول) هو المشهور والأقوى للاجماع المنقول كما عن الغنية ، ولرواية أبي بصير (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن السكر من الماء كم يكون قدره ؟ قال : اذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصف في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه في الارض فذلك السكر من الماء » . وخبر الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا كان الماء في الركي كرام لم ينجسه شيء . قلت وكم السكر ؟ قال ثلاثة أشبار ونصف عتقها في ثلاثة أشبار ونصف مرضها » . ورواه كشف الثمام عن الاستبصار بذكر الأبعاد الثلاثة (٣) ونوقش في الأولى بالضعف في السند والدلالة ، أما السند فلاشكاه علي احمد بن محمد بن يحيى ، وهو مجهول ، وعثمان بن عيسى ، وهو واقفي ، وأبي بصير وهو مشترك بين الثقة والضعيف . وأما في الدلالة فلعدم اشكاه على الأبعاد الثلاثة وان كان في تعين المتروك فيها حينئذ وجهان ، فمن الروض انه العمق ، وعن آخر خلافه لاستبعاد الانقطاع (في عمقه) ، بل هو إما حال من مثله أو نعت لثلاثة . وفيه أما أولاً فلاخبار سندها بالشهرة والاجماع المنقول ، وأما ثانياً فلان الوجود في الكافي إنما هو احمد بن محمد ، والظاهر انه ابن عيسى ، خصوصاً مع رواية محمد بن يحيى العطار عنه ، وروايته عن عثمان بن عيسى . نعم تقل عن التهذيب انه أثبت يحيى ، والظاهر انه من قلم النساخ أو انه تصحيف عيسى . ويؤيده أن العلامة وغيره لم يطنوا في الرواية إلا بعثمان بن عيسى وبعضهم بأبي بصير ايضاً . وأما عثمان بن عيسى فعن الشيخ في العدة انه نقل

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ .

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ .

(٣) لكن الأبعاد الثلاثة غير موجودة في النسخة المخطوطة بيد والد الشيخ محمد بن المشهدي صاحب المزار المصححة على نسخة الشيخ .

الاجماع على العمل بروايته ، وعن الكشي ذكر بعضهم انه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وايضاً نقل انه تاب ورجع من الوقف ، على أن الظاهر انه ثقة مع وقفه فيكون الخبر موثقاً وهو حجة كما تبين في الأصول . وأما أبو بصير فالظاهر انه ليث المرادي بقرينة رواية ابن مسكان عنه ، فان الظاهر ان المراد منه عبدالله وهو يروي عن ليث ، مضافاً الى ان عبدالله من أصحاب الاجماع فلا يلغى الى ما بعده على وجه بعد تنقيح حال عثمان ، ولعله لمعومية حال أبي بصير عند العلامة لم يطمئن في سند الرواية في المنتهى إلا بعثمان بن عيسى ، على انه ذكر الاستاد الأكبر في حاشيته على المدارك ان أبا بصير مشترك بين ثلاثة كلهم ثقات . وعلى كل حال فلا ينبغي الطعن في سند الرواية . وأما ما في الدلالة فقد يدفع مضافاً الى الانحياز بالشهرة وغيرها ، إما بدعوى ان هذا متعارف في ذكر الأبعاد الثلاثة بذكر البعض وقياس الباقي عليه ، أو يقال ان قوله (عليه السلام) (في مثله) ينافي للعرض والطول ويكون قوله ثلاثة بياناً للعمق ، ويشهد له ما عثرت عليه في نسخة مقروءة على المجلسي الكبير مصححة « في ثلاثة أشبار ونصف في عمقه » واحتتمل البهائي اشتغالها على الأبعاد الثلاثة بحمل الضمير (في عمقه) الى المقدار في الارض أي في عمق ذلك المقدار في الارض ، وهو بعيد . هذا ولكن قال المولى الأكبر في حاشية المدارك : في دلالتها على المشهور نظر من حيث عدم اشتغالها على الأبعاد الثلاثة وليس هو من قبيل قولهم ثلاثة في ثلاثة لشيوع الاطلاق وإرادة الضرب في الأبعاد الثلاثة ، لوجود الفارق وهو عدم ذكر شيء من الأبعاد بالخصوص في المثال بخلاف الرواية حيث صرح ببعد العمق ، فيكون البعد الآخر هو القطر ، ويكون ظاهراً في الدوري ، ويؤيده ان الكر مكيال للعراق والمعهود منه الدوري ، وكذا رواية ابن حي الواردة في الركي إذ لا قائل بتفاوت السكرية ، فيكون الحاصل منها كون الكر ثلاثة وثلاثين شبراً ونصفاً وثماناً ونصف ثمن ، ولا قائل به بخصوصه مع أن الشيخ حل رواية ابن حي على التقية ، فيترجح حل هذه الرواية ايضاً

على التقية ، فتبقى رواية اسماعيل بن جابر سالمة عن المعارض ، انتهى ، وقد سبقه الى احتمال ذلك في الخبر المجلسي (رحمه الله) معترفاً بخروجه حينئذ عن سائر المذاهب . لانه يبلغ ثلاثة وثلاثين شبراً وخمسة أثمان شبر ونصف ثمن شبر . وفيه - بعد منع حصر الشائع فيما ذكر ، وابتدائه على ان المنوف غير العمق - انه مبني على ما لا يعرفه إلا الخواص من علماء الهيئة ، من ضرب نصف القطر وهو واحد وثلاثة أرباع في نصف الدائرة وهو خمسة وربع . لان القطر ثلث الدائرة فيكون مجموع الدائرة عشرة ونصف ، اذ المفروض أن القطر ثلاثة ونصف ، ثم يضرب الحاصل من ذلك في ثلاثة ونصف العمق ، فيبلغ حينئذ ما ذكره تقريباً لا تحقيقاً ، اذ التحقيق انها تبلغ اثنين وثلاثين وثماناً وربع ثمن . وتزبل الروايات على مثل ذلك مما تجمع الافهام المستقيمة ، وكيف يخاطب بذلك الحكيم من هو معلوم انه عن هذه المطالب بمزل على أنه آت في رواية اسماعيل بن جابر ، ودعوى ان ذلك متعارف في الأبعاد الثلاثة كما ادعاه مسلم في غير المعلوم منه الدوري ، وأما فيه فيرجع تقديره الى القطر ، والفرض أن الكر معلوم منه الدوري كما ذكر فتأمل . وأما ما ذكره من حمل الشيخ رواية الحسن على التقية فهو ليس لما ذكره ، بل لمخالفة حكم البئر لحكم الغدير ، مع أنه اشترط الكرية فيها فمن هذه الجهة حملها على التقية كما فهم منه في الوسائل . وكيف كان فالذي يقتضيه النظر العمل برواية أبي بصير لأنها بارها بالشبهة والاجماع . وخبر الحسن بن صالح ، لا سيما على ما تقدم نقله عن الاستبصار ، ولعله ترك الطول فيها على ما في الكافي وعن التهذيب للعلم به حينئذ من ذكر العرض لانه إما أن يكون مساوياً لها أو أزيد ، والزيادة منتفية عنه بالاجماع لعدم الاعتداد بالمخالف . وربما يؤيده أيضاً ما نقل عن المقنع (١) انه قال : « روي ان الكر ذراعان وشبر في ذراعين وشبر » فانه يمكن أن يراد بالذراع هنا عظم الذراع وهو يزيد عن الشبر يسيراً فيكون في عشرة ونصف .

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ .

ومستند (الثاني) خبر اسماعيل بن جابر (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء فقال : كر ، فقلت : وما الكر ؟ قال : ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار » وعن المجالس (٢) أنه قال : « روي الكر هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً » وربما أيد بالاحتياط ، وإصالة الطهارة ، والقرب إلى نحو جبي هذا ، وقلتين ، وأكثر من رواية ، ولما اخترناه من الوزن . وقد عرفت سابقاً أن الاحتياط معارض بمثله وإن الأصول لا تجري على الأظهر ، فالعمدة من الدليل إنما هو ما تقدم من الأخبار ، وقد وصفت الرواية الأولى بالصحة في جملة من المصنفات ، بل عن البهائي أنها توصف بالصحة من زمن العلامة إلى زماننا هذا . وربما نوقش فيها بأن هذه الرواية وإن رواها الشيخ عن عبد الله بن سنان ، لكنه رواها أيضاً عن ابن سنان إلا أنه في المقام الظاهر أنه محمد لروايته هذه الرواية أيضاً عن محمد بن سنان عن اسماعيل بن جابر ، ومن المستبعد كونها معاروياً هذه الرواية ، مع أنه نقل عن الشيخ حسن في المنتقى أن الذي تقتضيه مراعاة الطبقات إنما هو محمد ، لأنه هو البرقي في طبقة واحدة ، وإيضاً هو الذي تناسب روايته عن الصادق عليه السلام بواسطة بخلاف عبد الله فإنه من أصحابه ، مع أن الموجود في الكافي إنما هو ابن سنان من غير تعيين ، على أن رواية البرقي عن عبد الله من غير واسطة مستبعدة لكونه من أصحاب الرضا عليه السلام وعبد الله من أصحاب الصادق عليه السلام . وعن البهائي إنكار ذلك كله « وأنه لا استبعاد في شيء مما ذكر ، فإن البرقي وإن لم يدرك الصادق عليه السلام لكنه أدرك أصحاب الصادق عليه السلام كما يقضي به كثير من الأخبار ، لروايته عن داود بن

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣

أبي يزيد (١) قتل الأسد في الحرم ، وعن ثعلبة بن ميمون (٢) حديث الاستمنا باليد ، وعن زرعة (٣) حديث صلاة الأسير . وايضاً فالشيخ عبد البرقي من أصحاب الكاظم (عليه السلام) . وأما الواسطة بينه وبين الصادق (عليه السلام) فانه قد وجد في الروايات كتوسط عمر بن يزيد (٤) في دعاء آخر سجدة من نافلة المغرب وتوسط حفص الأور (٥) في تكبيرات الافتتاح ، وقد يتوسط شخص بعينه بين كل من محمد وعبدالله وبين الصادق عليه السلام كاسحاق بن عمار (٦) فانه متوسط بين محمد وبينه عليه السلام في سجدة الشكر ، وهو بعينه ايضاً متوسط (٧) بين عبدالله وبينه (عليه السلام) في طواف الوداع ، ولعل روايتنا في المقام من ذلك « انتهى لكن الانصاف أنه محمد وكأن البهائي لم يعثر في شيء من الروايات على رواية البرقي عن عبدالله ولذلك لم يذكره مع أنه العمدة في المقام ، ومن المستبعد أنه شافه ولم ينقل عنه إلا هذه الرواية . وقد صرح الاستاد في حاشية المدارك بأن الظاهر انه محمد لكنه ذكر أنه حقق في الرجال أنه ثقة . ولعله لحسن ظنه (رحمه الله) عول على ما نقل عن المفيد (رحمه الله) في إرشاده انه من خاصة الكاظم (عليه السلام) وثقاته وأهل الورع والعلم والفقہ من شيعته ومن زوى النص على الرضا (عليه السلام) والبحث فيه مقام آخر . وكيف كان فلا شهرة تجبر الرواية ولا ما أرسله في المجالس ، على ان التعارض بينها وبين رواية المشهور بناء على اعتبار

- (١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب كفارات الصيد من كتاب الحج
 (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب نكاح البهائم - حديث ٣ من كتاب الحدود
 (٣) وهو حديث سماعة المروى في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب صلاة الخوف والمطاردة - حديث ٢ من كتاب الصلاة .

- (٤) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب صلاة الجمعة وآدابها - حديث ٣ من كتاب الصلاة
 (٥) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب تكبير الاحرام - حديث ١ من كتاب الصلاة
 (٦) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب سجدة الشكر - حديث ٤ من كتاب الصلاة
 (٧) التهذيب - باب زيارة البيت من كتاب الحج .

مفهوم العدد تعارض الاطلاق والتقييد ، ولعلك في التأمل فيما ذكرنا من الوزن تستفيد رجحان المشهور زيادة على ذلك فتأمل .

وأما (الثالث) وهو مذهب ابن الجنييد فلم نقف له على مأخذ ، وما أبعد ما ذهب اليه هنا وما ذهب اليه في الوزن من أنه الف ومائتا رطل ، وما ذهب اليه ايضاً من القلتين ويضعفه غاية الضعف إعراض الأصحاب عنه .

ومستند (الرابع) صحيحة اسماعيل بن جابر (١) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : الماء الذي لا ينجسه شيء ؟ قال : ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعته » وفي المدارك انها أصبح رواية وقف عليها ، وبلغ تكسيره حينئذ الى ستة وثلاثين شبراً ، لأن المراد بالذراع القدمان كما يظهر من أخبار المواقيت (٢) والقدم شبر ، وهو مبني على أن المراد بالسعة كل من جهتي الطول والعرض ، فيكون كل منهما ذراع وشبر فتضرب الثلاثة في الثلاثة تبلغ تسعة فتضرب في أربعة العمق فتبلغ المقدار المذكور . وفيه أن هذه الرواية قد أعرض عنها الأصحاب ، قال في المنتهى بعد ذكر هذه الصحيحة : « وتأولها الشيخ على احتمال بلوغ الأبطال . وهو حسن لانه لم يعتبر أحد من أصحابنا هنا المقدار » انتهى وهو كذلك ويؤيد حمل الشيخ على ذلك ما نقل عن محمد امين أنه قد اعتبرنا السكر وزناً ومساحة في المدينة المنورة فوجدنا رواية الف ومائتا رطل مع الحمل على العراقي قريبة غاية القرب من هذه الصحيحة » انتهى وينقدح من ذلك إشكال من نسبة الوزن والمساحة بناء على المشهور يأتي التعرض له ان شاء الله تعالى . ويحتمل في الرواية ان يراد بالسعة مجموع الطول والعرض فتكون لا قائل بها . ومثله ايضاً ان قرئ وشبر بالرفع أي ذراعان عمقه في ذراع طوله وشبر سعته . ويحتمل حملها على ان المراد بالسعة إنما هو العرض ويكون الطول محذوفاً فيحصل من ضرب العرض في العمق اثني

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠ .

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب المواقيت من كتاب الصلاة .

عشر وقد يزداد القدم شيئاً يسيراً على الشبر مقدار ربع ومقدار الطول ثلاثة ونصف لان الغالب زيادة الطول على العرض ، ولما دل على أنه ثلاثة ونصف ، فيوافق حينئذ مذهب المشهور . وربما احتمل تنزيلها على ما يوافق الثلاثة بالتقدير المتقدم سابقاً في رواية أبي بصير من حمل قوله ذراع وشبر سعة على تقدير القطر لكون الكر مدوراً لا يعرّف عرضه من طوله ، فإذا أردنا معرفة ذلك ضربنا نصف القطر وهو شبر ونصف في نصف الدائرة وهو أربعة ونصف لكون القطر ثلثها كما هو مقرر في محله يحصل منه ستة وثلاثة ارباع ، فتضرب في أربعة العمق ، فيحصل سبعة وعشرون . وانت خير بعد مثل ذلك في الأخبار لتوقفه على المهارة في فنه العلوم خلو مثل اسماعيل بن جابر عنه ، وإلا لذكر في ترجمته . والأولى حملها على ما تقدم أو طرحها .

ومستند (الخامس) أي مذهب الراوندي دليل المشهور من رواية أبي بصير ونحوها إلا أنه فهم منها أن (في) ليست للضرب بل بمعنى مع ، فتبلغ عشرة ونصفاً ، وهو قد يكون كالمشهور كما إذا كان كل من أبعاده الثلاثة ثلاثة ونصفاً وقد يقرب منه كما لو فرض طوله ثلاثة أشبار وعرضه ثلاثة وعمقه أربعة ونصف فإن مساحته حينئذ أربعون شبراً ونصف ، وقد يكون بعيداً عنه جداً كما لو فرض طوله ستة وعرضه أربعة وعمقه نصف شبر فإن مساحته اثني عشر شبراً ، وأبعد منه ما لو فرض طوله تسعة أشبار وعرضه شبر واحد وعمقه نصف شبر . فعلى كلامه يكون مثل ذلك كراً وتبلغ مساحته على تقدير الضرب أربعة أشبار ونصف ، ولمكان هذا الاختلاف بينه وبين المشهور يحتمل تنزيل كلامه على ما بلغ عشرة ونصفاً مع تساوي الأبعاد الثلاثة في المقدار وهو عين مذهب المشهور ، وإن أبيت فهو فاسد لظهور الأخبار في إرادة الضرب ، بل الاجماع المركب على أنه يلزمه عليه اختلاف مقدار الكر ، فتارة ما يملأ قرية أو جرة وأخرى ما يملأ حياً ورواية وأكثر ، وهو من المستبعد جداً .

ومستند (السادس) وهو العمل بكل ما روي لاختلاف الأخبار قيل ومن ترجمه

الى مختار القمين ، وحمل الزائد على النذب . وقد يقال أن السكر عنده اسم لما بلغ سبعة وعشرين الى الستة وثلاثين ومنها الى رواية المشهور ، ومتى ما حصل نقصان في الأربعين مثلاً رجع الى الفرد الآخر فيكون عنده اكرار لا كر واحد حتى يحمل الزائد على النذب أخذاً بظاهر ما دل على أن السكر سبعة وعشرين وستة وثلاثين وثلاثة وأربعين ، فيكون السكر عبارة عن الثلاثة ، ومثله يجري في السابق أي كلام الراوندي ، إلا أنه من قبيل المشترك المعنوي وما نحن فيه من قبيل المشترك اللفظي بين الثلاثة ، وإن كان بالنسبة الى أفرادها بحسب الزيادة والنقصان ايضاً مشترك معنوي . وكيف كان ففساده لا يحتاج الى بيان لظهور اتحاد معنى السكر ، وأي قائلة في بيان الفرد العالي مع حصوله بالفرد الأدنى ، سيما في بيان المقدار الذي تدور الطهارة والتجاسة على وجوده وعلمه ، مع أنه ان أراد ان هذه المعاني وضع لها شرعاً ففيه مع أن إصالة عدم التعدد تقضي بعدمه أن السكر ليس له في الشرع بحسب الظاهر حقيقة شرعية ، ولذا ما ذكر يوماً في لسان المشرعة أن السكر لثلاثة كذا وشرعاً كذا ، مع أن طريقتنا لضبط الحقيقة الشرعية إنما هو بالتشريعة ، وان أراد لغة فهو معلوم العدم وان أراد المجاز فهو مع بعده بل منعه لا يتصور فيه هذا الابتداء والانتها .

وأما على الوجه الأول من إرادة النذب ففيه - مع بعد استعادة النذب من مثلها بما ذكر في بيان التقدير ، بل امتناعه إذ لا إشعار فيها باستحباب ذلك للمستعمل ولا يتصور غيره - أنه ليس عملاً بكل ما روي بل هو إخراج لها عن ظاهرها ، هذا مع أنه يمكن ادعاء الاجماع على خلافه . وهذا القول كاحتمال حمل الأخبار على السكر الترتيبي فاقصاه مثلاً تقدير المشهور ثم من بعده الصحيحة المذكورة ثم من بعده كر القمين بمعنى أنه مع وجود الفرد العالي لا يجوز استعمال الأدنى منه وهكذا ، لاستلزامه إما للنزع من استعمال الأدنى مع كونه كراً أو أنه ليس كراً وبعد انعدام الأعلى يكون كراً . واحتمال إرادة الترتيب بالمعنى الذي ذكرنا في كلام ابن طاووس قد عرفت ما فيه . ومثلها احتمال القول ان هذا

تسامح في تقدير السكر ، إذ كيف يعقل التسامح مع هذا التفاوت .
نعم هنا (بحث آخر) وهو ان التحديد بالاشبار أو للوزن على المشهور وغيره
هل هو على التحقيق أو التقريب فتى نقص منه قليل لا يقدح في كونه كراً ؟ الظاهر
الأول لتعليق الحكم فيه على هذا المقدار فلا تسامح فيه . ودعوى احتمال الصدق مع
النقصان يدفعه انه من المسامحات العرفية لا من الحقائق . لا يقال ان هذا التقريب ربما
يكون وجه جمع بين رواية ابي بصير التي هي دليل للمشهور وبين صحيحة اسماعيل بن جابر ،
لانا نقول على تقدير التقريب لا يتسامح في مثل هذا المقدار فان التفاوت سبعة اشبار
إلا ثمن . ومثل الاحتمال المتقدم سابقاً احتمال القول بان هذا الاختلاف في الأخبار من
جهة اختلاف المياه في الصفا وعدمه فاذا كان الماء صافياً ليس فيه شيء يكون مقدار السكر
سبعة وعشرين بخلاف غيره فيقدر بالتقديرين الآخرين للاختلاف شدة وضعفاً . وأنت
خير ان ذلك كله تصرف من غير اذن المالك . ثم أنه لو كان هناك ما اختبر بالوزن
فبلغ المقدار المعلوم ولكنه بالمساحة لا يبلغ وبالعكس فهل تجري عليه أحكام السكرية
أولاً ؟ والظاهر ان المساحة على المشهور تزيد على الوزن في المشهور فما معنى هذا التقدير ؟
ومنا يصنع بالزيادة ؟ على الاستحباب أو غيره ؟ والتحقيق في المقام أن يقال قد علمت
ان السكر مكيال معروف ، إلا انه لما كان غير موجود في كل وقت ، اولاً أنه خشي
ان يجهل حاله مع احتياج الناس لمعرفة السكر لكثرة اسفارهم وعوارضهم ، بل هم
محتاجون الى ذلك في الحضر اراد الشارع ضبطه بالوزن لكونه الأصل وبالمساحة
تسهيلاً للخلق . والظاهر انه مبني تقديره بها على التقريب لا على التحقيق ، وإن كان
بعد تقدير التقريب بذلك صار تحقيقاً لا ينقص منه شيء ، فيكون تحقيقاً في تقريب ،
فلا يقدح هذا التفاوت بينهما وحينئذ يكون عدمها علامة على عدم السكر ، كما ان وجود
أحدها دليل عليها وان خاصية الوزن لما نقص عنه بالوزن والمساحة للمساحة لا المساحة للوزن
ولا العكس ، فيكون مفهوم كل من الروايتين معارض بالأخرى فيسقطان فيبقى منطوقهما

سالمًا ، ويكفي في تحقق الكر وجود أحدهما . وبعبارة أخرى هنا كران وزني ومساحي فلا ينافي نقصان أحدهما عن الآخر إذ ما نقص في الوزن وبلغ في المساحة كرم مساحي لا وزني وبالعكس ، فإن أحدهما غير الآخر ، فليس الزيادة محمولة على الاستحباب . لكن قد يشكل بأنه لا داعي إلى هذا التقدير المختلف بعد علمه بنقص الوزن عن المساحة دائماً مع القدرة على ضابط بغير ذلك منطبق عليه . ويدفع أولاً بأن دعوى علم النبي والأئمة (عليهم السلام) بذلك ممنوعة ، ولا غشاضة لأن علمهم (عليهم السلام) ليس كعلم الخالق عز وجل فقد يكون قد روه بأذهانهم الشريفة وأجرى الله الحكم عليه (١)

(١) كتب الحجة المحقق السيد عبدالرزاق الموسوي المرقم في مقدمة كتابه (مقتل الحسين عليه السلام) فصلاً إضافياً عن سعة علم الامام المنتصب من المولى سبحانه علماً للعباد وعن إقدام الأئمة (عليهم السلام) على ما فيه المهلكة . قال لقد دلت الآثار المتواترة معنى على أن الله تعالى منح الامام الحجة الذي أقامه مناراً يبتدى به إلى السيل بعد انقضاء أمد الرسالة قوة قدسية عبر عنها في الحديث (بعمود نور) يستعمل به الامام ما يقع في الكون من حوادث وملاحم وما تكنه جوارح البشر من خير وشر حتى كأن الأشياء كلها حاضرة لديه على حد تعبير أبي عبد الله (عليه السلام) كما في مختصر البصائر ص ١٠١ إنداداً من لندن حكيم عليم تعالى شأنه .

ولا غلو فيه كما يتوهمه من لا فقه له بأسرار الاحاديث الواردة عنهم (عليهم السلام) ولم يصبر ما نخلت به هذه الشخصيات المتحدة مع الحقيقة (الاحمدية) المتكوثة من الشعاع الأقدس تعانت نورانيته ، فإن المغالات في شخص عبارة عن إثبات صفة له إما أن يحيلها العقل أو لعدم القابلية لها . والعقل لا يمنع الكرم الالهي ، وهذه النوات المطهرة بنص الذكر المجيد (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) قابلة لتحمل الفيض الأقدس بتلهم معانيه والشع منزه عنه (المبدأ الأعلى) جلّت عظمتها فالتقى مبدأ فياض وذوات قابلة للافاضة ، إذن لا بدع في كل ما ورد في حقهم (عليهم السلام) من العلم بالمغيبات والوقوف على أعمان العباد وما يحدث في البلدان من خير وشر منحة من مفيض النعم عز شأنه على من (فتح بهم الوجود وبهم يحتم) اللهم إلا أشياء استأثر بها وحده سبحانه فالغيب المدعى فيهم غير المختص بالبارئ تعالى ، فانه فيه ذاتي وفي النبي والأئمة =

وثانياً بأنه لا يمكن ضبط مساحة تنطبق على الوزن دائماً أو بالعكس لاختلاف المياه ثقلاً وخفة دائماً ومن اختبر ذلك وجد ما قلنا ، فتارة يزيد الوزن وأخرى بالعكس . فقد يكون الشارع أخذ مقداراً جامعاً وهو هذا التقدير ، والله أعلم بحقيقة الحال . والحوالة

— من إبنائه بمجول من الله تعالى ، فبواسطة فيضه ولطفه كانوا يتمكنون من استعلام خواص الطبائع والحوادث وما كان ويكون وهو كائن .

ويشهد له أن أبا جعفر الجواد عليه السلام لما أخبر أم الفضل بنت المأمون حينما أدخلت عليه بما فاجأها بما يعترى النساء عند العادة قالت له لا يعلم الغيب إلا الله تعالى ، فقال عليه السلام وأنا أعلمه من علم الله تعالى .

فالآئمة عليهم السلام محتاجون في جميع الآتات إلى الفضل الإلهي بتمكينهم من الوقوف على ما كان ويكون بحيث لولا دوام الاتصال وتتابع الفيوضات لنفد ما عندهم كما نص عليه أبو عبد الله عليه السلام ، فانه قال لولا أنا نزداد في كل ليلة جمعة لنفد ما عندنا ، ومراده عليه السلام التعريف بأن عليهم مجول من الباري تعالى وأنهم في حاجة إلى هذه المنحة المباركة ، والتخصيص بليلة الجمعة من جهة بركتها بنزول اللطاف الرحمانية فيها من أول الليل على العكس من سائر الليالي ، وإلى هذا يرجع قول أبي الحسن الرضا عليه السلام ببسط لنا العلم فنعلم ويقبض عنا فلا نعلم .

وهل يشك من يقرأ في سورة الجن الآية ٢٦ (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول) أن من كان من ربه تعالى قاب قوسين أو أدنى هو الرسول المرتضى حيث لم يفضل أحد من الخلق مهما ترقى إلى مستوى الفضائل واستقى من منبع الوحي ، وفي ذلك يقول أبو جعفر عليه السلام كانوا لله محمد (ص) بمن ارتضاء الله تعالى .

ولم يعد الله سبحانه الخلفاء من آل الرسول عن هذه المنزلة بعد اشتقاقهم من النور المحمدي ، وحازوا جميع ما حبا الله به جدم الأعظم من المتأثر التي لا يدانيها أحد إلا النبوة والأزواج على حد تعبير أبي عبد الله الصادق كما في المختصر ص ٢٠ .

ولما نفي عمرو بن هذاب عن الآئمة عليهم السلام علم الغيب استناداً إلى ظاهر هذه الآية قال له أبو الحسن الرضا عليه السلام أن رسول الله هو المرتضى عند الله تعالى ونحن ورثة ذلك الرسول الذي اطمع الله على الغيب فعلينا ما كان ويكون إلى يوم القيامة .

في الأشبار على المعتاد ، ولا يقدح هذا الاختلاف اليسير في تفاوت الأشبار المعتادة ، ولعله لذلك ارتكب القول بالتقريب قائله . وفيه انه لا يقضي بالتقريب في اصل المقدار أي الثلاثة الأشبار ونصف بحيث يتسامح بالناقص عنها بالشبر المعتاد ، على ان المراد

== ومن لم يفقه المراد من علم الغيب المدعى لهذه الشخصيات نخب العوالم وسر الكائنات ولا أدرك كنهم تأخذه الحيرة في الايمان بسعة العلم لهم فيتسارع الى إنكار ما حباهم المولى سبحانه به ، وإذا كان سليمان يفقه منطق الطير وكلام النملة إقداراً له من الميمن تعالى شأنه وتمكيناً له على ذلك فلا يفوت هذا العلم عين حاز أرقى صفات الجلال والجمال وتخطى الى أعلى مستوى الفضائل .

وإنكار الصادق عليه السلام اطلاعه على هذا العلم مدعياً بأنه لما هم بضرب جلارته وهربت منه لم يعلم بها في أي بيوت الدار - لا يكون حجة للمشكرين بعمد جهالة رواية الحديث كما في مرآة العقول ، وحضور المجلس من لا قابلية له على تحمل غامض عليهم كداود الرقي ويحيى البزار ، فيكون غرضه من النفي تثبيت عقيدتهم وعدم نزولهم ، ويؤيده ان سدير الراوي لهذا الحديث دخل عليه في وقت آخر وذكر له استغراب ما سمعه منه من نقي العلم بالغيب فطمئنه ابو عبادة عليه السلام بأنه يعلم ما هو أرقى منه وهو العلم بالكتاب كاه ، وما حواه من فنون المعارف وأسرار الكائنات .

مع انه يحتمل ان يريد من نقي العلم بمكان الجارية (الرؤية بالبصر) فقوله عليه السلام (ما علمت) أي ما رأيته بمعنى في أي بيت دخلت والتورية في كلامهم جلوية لمصالح يعرفونها ، وإلا فمن يقول في صفة علمه لم يفتي ما سبقني ولم يعزب عني ما غاب عني لا يخفى عليه امر الجارية .

كما ان ما ورد عنهم عليهم السلام من ان الامام عليه السلام إذا أراد ان يعلم شيئاً أعلمه الله لا دلالة فيه على تحديد علمهم بوقت خاص ، بل الحديث يدل على ان أعمال تلك القوة القدسية الثابتة لديهم منذ الولادة موقوف على ارادتهم المتوقفة على وجود المصلحة . في إبراز الحقائق المستورة وإظهار ما عندهم من مكشون العلم ، على ان هذا المضمون ورد في أحاديث ثلاثة ردها المجلس في مرآة العقول بضعف بعض رجالها وجهالة الآخرين . —

بالتحقيق الذي ذكرناه انما هو انه لا ينقص عن أقل أفراد المعتاد . ويحتمل القول انه بقدر الشبر المعتاد بتقدير لا يزيد ولا ينقص فيكون تحقيقاً في تقريب كأصل المقدار ، إلا انه بعيد كاحتمال القول ان المعتاد لا يزيد ولا ينقص تحقيقاً .

﴿ ويستوي في هذا الحكم ﴾ اي عدم نجاسة السكر وغيرها من الأحكام ﴿ مياه الفدران والأواني والحياض على الأطهر ﴾ . بل لا ظهور في غيره على ماهو المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك ، ولذا أطلقه بعضهم على عدم نجاسة السكر ، اذ لم ينقل الخلاف فيه إلا عن المفيد في المقنعة وسلاح في المراسم ، حيث ذهب الى نجاسة ما في

== وحكاية الكتاب المجيد عن النبي صلى الله عليه وآله (لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير) لا تفيد إلا كونه مفتقراً الى الله تعالى في العلم بالمغيبات وانه لم يكن عالماً به من تلقاء نفسه ، وهذا لا ريب فيه فان المعتقد ان الله تعالى هو المطلق على النبي والأئمة من أبنائه بالمسكة القدسية التي تمكنوا بواسطتها من استكشاف ما في السكون ، واردة النبي المطلق باطلة لانه لا ريب في إخباره ببعض المغيبات ، مع ان السياق يقتضي ان يراد من النبي العلم بالساعة لان السؤال كان عنها .

فالمتحصل مما ذكرناه ان الله تعالى بمنه ولطفه أفاض على نبيه الأقدس صلى الله عليه وآله وخلفائه المعصومين مسكة نورية تمكنوا بواسطتها من استعلام ما يقع من الحوادث وما في الكائنات من الخواص وأسرار الموجودات وما يحدث من خير وشر ، ولا غلو فيه بعد قابليتهم لتحمل هذا الفيض المبارك ، وعدم الشح في عطاء الرب سبحانه (يهب ما يشاء لمن يشاء) وصارح الأئمة عليهم السلام بهذه الجبوة الإلهية .

وانه غير بعيد فيمن تجرد للطاعة وعجنت طيبته بماء الزاهة من الاولياء والصديقين فضلاً عن قبضهم الباري عز شأنه أمناء شرعه وأعلاماً لعباده .

وقد اعترف الشيخ المفيد في المقالات ص - ٧٧ - بان الله سبحانه أكرم الأئمة من آل محمد عليهم السلام بمعرفة ضمائر العباد وما يكون قبل كونه لطفاً منه سبحانه لهذه الذرات القدسية ، وان لم يجب ذلك عقلاً لكنه وجب لهم بالسماع .

وذكر الطبرسي في مجمع البيان عند قوله تعالى في سورة الأنعام الآية ٥٠ (لا أعلم الغيب) انه لم يعلم الغيب من تلقاء نفسه وانما يعلم ما يعلمه الله به وفي مرآة العقول ج ١ ص ١٨٧ =

الحياض والأواني وإن كان كثيراً ، مع أن عبارة المنفعة غير صريحة في ذلك بل
تحتل الحل على إرادة ما كان دون السكر ، كما لعله يظهر من الشيخ في التهذيب
فانه لم يتعرض في شرحه لهذه العبارة إلى كون ذلك مذهباً للمفيد ، بل ظاهره عند شرح
قولي المفيد (والمياه إذا كانت في آنية محصورة فوق فيها نجاسة لم يتوضأ ووجب إهرافها)
انه فهم منه أن مراده مع القلة ، لانه قال : « يدل على ذلك ما قدمنا ذكره من أن الماء
متى نقص عن السكر فانه ينجس بما يجتمع من النجاسات » إلى آخره لكن التأمل الصادق
في عبارة المنفعة وما اشتملت عليه من التفصيل يمنع من احتمال غير ذلك فيها ، بل قد

— أن الجمع بين الآيات والروايات أنهم عليهم السلام لا يعملون الغيب من نقاء أنفسهم بغير
تعليمه بوحى أو الهام ، وإلا فظاهر أن عمدة معاجز الأنبياء والأوصياء من هذا القبيل .
وعلى ضوء الأحاديث المتكثرة مثلى المحقق الأشداني في حاشيته على رسائل الشيخ الأنصاري
ج ٢ ص ٦٠ فسجل اعتقاده بما ارتئيته .

ولم يتباعد العلامة الألوسي عما قررناه من تمكين المولى سبحانه الخلفاء المعصومين
من الوقوف على المغيبات ، فانه قال في تفسيره (روح المعاني) ج ٢٠ ص ٩١ عند قوله تعالى
في سورة النمل الآية ٦٥ (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) لعل الحق أن علم
الغيب المنقضى عن غيره جل وعلا هو ما كان للشخص بذاته أى بلا واسطة في ثبوته له ، وما وقع
للخواص ليس من هذا العلم المنقضى في شيء ، وإنما هو من الواجب عز وجل لإفاضة منه عليهم
بوجه من الوجوه ، فلا يقال أنهم علموا الغيب بذلك المعنى فانه كفر ، بل يقال أنهم أظهروا
وأطلعوا على الغيب .

ويقول ابن حجر في الفتاوى الحديثية ص ٢٢٣ إعلام الله تعالى للأنبياء والأولياء
بعض الغيوب يمكن لا يستلزم عمالاً بوجه ، وإنكار وقوعه عناد ، لانهم علموا بإعلام الله
وأطلاعهم ، وقد صرح النووي في فتاويه به فقال لا يعلم ذلك استقلالاً ، وإنما هو
بإعلام الله لهم .

ويحكى عبد القادر العيدروس في النور السافر في أعيان القرن العاشر ص ٨٥
أن النيسابوري صاحب التفسير يقول انتفاع الكرامة من الأولياء إما لأن الله ليس أهلاً =

يستفاد منها تخصيص الغدير والقليب بحكم السكر ونجاسة ماعداها وان لم يكن حوضاً أو آنية . وعن ظاهر الشيخ في النهاية موافقة المفيد في خصوص الأواني . وكيف كان فلا ريب في ضعفه ولذلك نسبه بعضهم الى الشنوذ بل عن آخر انه لا وجه له ، للأصل وعمومات الطهارة لموافقتها لأكثر أحكام السكرية ، بل جميعها على وجه ، وإطلاق مادل على حكم السكر ، بل يكاد يقطع الناظر في أخبار السكر وفيما ورد منها بالضغط بالضرب والوزن انه لا خصوصية لحال الماء ، مضافاً الى قوله (عليه السلام) (نحو حي = لان يعطى المؤمن ما يريد ، وإما لأن المؤمن ليس أهلاً لذلك ، وكل منها بعيد ، فان توفيق المؤمن لمعرفة لمن أشرف المواهب منه تعالى لبعده ، واذا لم يبخل الفياض بالأشرف فلان لا يبخل بالأدون أولى .

وهؤلاء وان لم يوافقوا الشيعة على ما يعتقدونه في أئمتهم عليهم السلام من القدرة على العلم بالحوادث الكائنة والتي تكون ، لاعتقادهم ان هذه السعة مختصة بالباري جل شأنه . ولكن الملاك الذي قرروه لمعرفة الأنبياء والأولياء ببعض الغيب وهو تمكين المولى سبحانه لهم من الوقوف على المغيبات تفيد ما تمتعه الشيعة من سعة العلم ، فان الميزان للوقوف على الغيب اذا كان باقدار الله تعالى فمن الجائز ان تكون تلك القوة التورية بالغة أقصى مداها حتى كأن الأشياء كلها حاضرة لديهم على حد تعبير الامام الصادق عليه السلام اللهم إلا ما استأثر به الله وحده فانه لا وقوف لأحد عليه مهما ترقى الى فوق ذروة الكمال .

وعلى هذا الذي سجلناه من سعة علم الامام الشامل لجميع الحوادث وأمرار الكائنات وخواص الطبائع حبة من مفيض النعم تماثل نعامه يتجلى انه عليه السلام لم يفته العلم فيما يحدد السكر من المساحة المطابقة تحقيقا للوزن ، والأخبار الحاكية عنه تحديدهما مع ما يشاهد فيهما من الاختلاف فبعد غض النظر عما يقال في بعضها يكون العلاج إما بحمل الزائد على كونه علامة على وجود الحد قبله ، وذلك في صورة زيادة الوزن على المساحة بمقدار يتساح فيه ، وصورة زيادة المساحة على الوزن بمقدار يتساح فيه ، وهذا نظير ما ورد عنهم عليهم السلام من تحديد حد الترخص بخفاء الاذان والجدران مع انها لا يتطابقان دائماً ، فيكون خفاء الجدران علامة على وجود الحد قبله ، وإما بترجيح ما يفيد كون المساحة سبعة وعشرين شبراً فانها تتفق مع الوزن دائماً على الأبطال العراقية كما جربه بعض الأعلام .

هذا (١) وقوله (لا تشرب من سؤر الكلب إلا ان يكون حوضاً كبيراً يستقي منه) (٢) وقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٣) لما سئل ان حياضنا هذه تردّها الكلاب والبهائم : «لما ما أخذت أفواهها ولكم سائر ذلك» وقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) لما سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة : «انها تردّها الكلاب الى أن قال (عليه السلام) : وكم قدر الماء ؟ فقيل الى نصف الساق والى الركبة ، فقال : توضع منه » هذا مع إطلاق الاجماع على عدم نجاسة السكر الى غير ذلك . والمناقشة في بعض ما ذكرنا من الأدلة لا تورث شكاً في أصل الدعوى وأقصى ما استدلل به المفيد عموم النهي (٥) عن استعمال الأواني بعدمباشرة النجاسة ، والتعارض بينها وبين بعض ما عرفت تعارض العموم من وجه . وفيه انه بعد تسليم ذلك وكونه أخص من الدعوى مرجوحة بالنسبة الى تلك من وجوه عديدة تدفع ان الأصل والعمومات كافية في ذلك ﴿ وأما ﴾ القسم الثالث اى

﴿ ماء البئر ﴾

وهي كما عن الشهيد « مجمع ماء نابع لا يتعداها غالباً ولا يخرج عن مساحتها عرفاً » ومن المعلوم ان المقصود من هذا التعريف ضبط المعنى العرفي ، وإلا فلا حقيقة له شرعية قطعاً بل ولا متشرعية ، بل ولا لغوية تنافي المعنى العرفي ، فالذي ينبغي ان يؤكل معناه الى العرف كما في غيره من الألفاظ التي بهذه المثابة ، لكن لما شاع إطلاق اسم البئر على ما ليس كذلك كما في آبار المشهد الغروي على مشرفه السلام وآبار اهل الشام ونحو ذلك أراد (رحمه الله) ضبطه العرف حتى لا يقع الاشتباه فقال مجمع ماء نابع الى آخره ، اذ ليست الآبار المتقدمة كذلك بل يجري الماء اليها من عيون خارجة عنها ، إلا ان قوله

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠ - ١٢

(٥) الوسائل - الباب - ٥١ - من ابواب النجاسات - حديث ١

(رحمه الله) (لا يتعداها غالباً) لا يخلو من إجمال ، لأنه ان أراد بالغالب بحسب الأزمان ورد عليه انه ينبغي حينئذ ان تجري على المتعدي حال التعدي ولو نادراً أحكام البئر اذ يصدق عليه انه لا يتعداها غالباً ، وان أراد بحسب أفراد البئر ورد عليه مثل الأول بالنسبة للفرد النادر . (فان قلت) ان ذلك كله يدفعه قوله ولا يخرج عن مسماها عرفاً ، قلت هو مغلط حينئذ عن قوله لا يتعداها الى آخره . لكن قد يكون مقصوده ان التعدي اذا كان نادراً لا يخرجها عن البئرية حال عدم التعدي بخلاف ما لو كان التعدي هو الغالب وعدم التعدي هو النادر فانه لا يلحقها أحكام البئر ، ومثله اذا كانا متساويين لان الأصل عدم تعلق أحكام البئر فما لم يعلم بئرته لا يحكم بتعلق الأحكام عليه ، الا انه - مع انه كيف يعرف المتعدي غالباً من غيره في الآبار المجهولة الحال ، وتفتيح ذلك بالأصول لا يخلو من إشكال - لا ينبغي ما فيه من الاجمال الذي لا يناسب التعريف ، بل قيل : « قوله ولا يخرج عن مسماها عرفاً كذلك ايضاً ، لان العرف الواقع لا يظهر اي عرف هو أعراف زمانه ام زمان غيره ، وعلى الثاني فيراد الأعم أو الأعم منه ومن الخاص ، مع انه يشكل إرادة عرف غيره (صلى الله عليه وآله) ، وإلا لزم تغير الحكم بتغير التسمية فيثبت في العين حكم البئر لو سميت باسمه وبطلانه ظاهر » وفيه ان العرف اذا أطلق ظاهر في إرادة العرف العام وبه ثبت الحقيقة اللغوية ان لم يعلم بمغايرتها ويقدم على اللغوية ان علم ثبوتها على الأصح (١) على ان ما ذكره هذا المتعرض من التشقيق كله لا محل له في المقام اذ ليس للبئر في زمانه معنى غير ما عندنا لاعرفاً عامولاً خاصاً . وكان الذي حدها الى ذلك هو إطلاق لفظ البئر على مثل آبار المشهد الغروي والشامات في لسان أهل العرف وهو

(١) لحصول الظن بعدم حدوث هذا المعنى العرفي العام بعدم صلوات الله وسلامه عليهم ، بحيث تطابق أهل العرف العام على ذلك وحصل مثل هذا التغير في مثل هذه المدة ، وبذلك ينقطع إصالة تأخر الحادث الذي هو مستند تقديم اللغوية ، ولتحقيق ذلك مقام آخر (منه رحمه الله) .

غير العرف العام السابق فأراد ان ينبه على أنه ليس المدار إلا على زمانه (صلى الله عليه وآله)
 بسكنك تعلم ان هذا الاطلاق لم يكن عند عامة أهل العرف العام ، بل كان إطلاقاً من
 أطلق انما كان لمشاركته للبئر من جهة الحفر ووصوله الى حد النبع ونحو ذلك مما يشارك
 بها البئر التابع ، وقد يشير الى ذلك قولهم بئر جار وبئر نبع فتأمل . والحاصل ان
 الذي ينبغي النظر الى حال العرف في مثل هذا الزمان ، فما يعلم حدوثه لا يلتفت اليه
 وما لم يعلم تعلق به الحكم لانه به يستكشف العرف السابق وتثبت اللغة ان لم يعلم
 مغايرتها وإلا قدم عليها على الأصح ، فمثل الاطلاق في هذا الوقت على مثل آبار المشهد
 الغروي وغيره مما علم حدوثه لا يلتفت اليه ولا يتعلق به حكم ، وأما غيره فيبقى على
 القاعدة . واحتمال المناقشة في حدوث هذا الاطلاق بانه قد يكون البئر سابقاً لما هو أعم
 مما ذكره العرف لا وجه له لا اعتبار النبع فيه قطعاً . نعم قد يقال ان الذي يقتضيه المنقول
 عن كثير من أهل اللغة من تفسير النبع بانه الخارج من عيون ، بل قد يقتضيه التعليل (١)
 بان له مادة عدم دخول البئر الذي يكون ماؤها رشحاً لعدم تبادر ذلك من المادة ،
 ومثل ذلك فيما يكون مادته من التمدد ، مع ان الأصل عدم تعلق أحكام البئر ، بل ينبغي
 التقطع به بالنسبة الى التمدد لعدم النبع فيه لغة وعرفاً لسكن الأقوى جريان حكم البئر على
 الرشيحية لاطلاق اسم البئر عرفاً فيقدم على اللغة ، مع أن المنقول عن صاحب الصحاح
 تفسير النبع بمطلق الخروج وقد تقدم لنا في الجاري ما يظهر منه ترجيح ذلك .

وهل يشترط في اسم البئر دوام النبع بمعنى أنه لا ينقطع عنها النبع كما قد يشعر
 به التعليل بالمادة أو لا ؟ وجهان ، والظاهر دوران الحكم مدار استعدادها للنبع ،
 فتوقفه على إخراج بعض مائها لا يقدح في صدق اسم البئر . ولو كان لها وقتان تنقطع
 في أحدهما دون الآخر فالظاهر دوران الحكم مداره وجوداً وعدمًا . ولو شك فيها في
 هذا الحال لم يبعد التمسك باصالة عدم الاقطاع ان لم يعلم ان لها حالتين ، وأما بعد العلم

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ و ٧ .

اسكن لا يعلم أن هذا الحال أيها ، فمع سبق العلم بحصول أحدهما لم يبعد التمسك باستصحابه ، وأما مع عدم العلم فيحتمل عدم جريان أحكام البئر ، لأن الشك في الشرط شك في المشروط . ويحتمل القول بالجريان لصدق اسم البئر عليها فتأمل .

وينبغي القطع بخروج الحفر التي تحفر قرب الماء فيكون فيه ماء لعدم صدق اسم البئر ، كما أنه ينبغي القطع بخروج العيون لذلك وإيضاً قد يستفاد من قوله في التعريف لا يتعداها أن البئر متى أجريت بتصوير نهر لها ولو في باطن الأرض تخرج عن مسمى البئر . وهو كذلك لدخولها تحت الجاري ، نعم يشترط أن يكون جرياناً معتداً به . واحتمال عدم منافاة صدق الجاري للبئر مدفوع بظهورها من جعل البئر قسماً للجاري وتخصيصه بأحكام له على حدة . والآبار المتواصلة أن تحقق فيها الجريان جرى عليها حكم الجاري وإلا كانت آباراً متعددة لا بئراً واحداً إن لم تتحد من سافل وأما لو كانت من سافل شيئاً واحداً واختلفت الحفر اليها من خارج فهل هي بئر واحد أو آبار متعددة ؟ وجهان ، وعلى الثاني فهل نزحها بنزح الماء جميعه أو يكفي مقدار ماء بئر ؟ لا يبعد الأول ، كما أنه لا يبعد ذلك على الأول أيضاً لاستصحاب النجاسة حتى ينزح الجميع . ولواقعات بماء جار وان ركد عندها فالظاهر عدم إجراء الحكم البئر عليها اقتصاراً على المتيقن لأصالة العدم ، بل وكذا الواقف السكر على أشكال .

وكيف كان (فإنه ينجس بتغيره) لو نأ أو طعاً أو رائحة حساً (بالنجاسة) وفي المتنجس ما مر (إجماعاً) مع كون التغير مستوعباً لجميع الماء أو خصوص المتغير أن لم يقطع التغير عمود الماء ، والا فالتغير ، والسافل أن لم يكن مقدار كره على ما سنتسمع من مذهب المتأخرين من أن حكم البئر حكم الجاري بالنسبة للطهارة والنجاسة . (وهل ينجس بالملقاة) لأي نجاسة وإن كانت أكراراً (فيه تردد والأظهر التنجيس) للإجماع المنقول في كلام جماعة من الفحول عليه بل في السرائر . وعن غيرها نفي الخلاف فيه ، مع التصريح بأنه لا فرق بين قلة الماء وكثرته ، مضافاً إلى الإجماعات في مقدار النزح ،

لكن قد يقال انها مساقة لغير ذلك . ولهذا ربما تقع من القائل بعدم التنجيس . نعم
يمكن الاستدلال عليه ايضاً بالعمومات أو الاطلاقات الدالة على نجاسة ما تلاقيه هذه
النجاسات وما ذل (١) على نجاسة القليل متما بعدم القول بالفصل أو ضعفه . وبقوله في
مكتوبة محمد بن اسماعيل بن بزيع (٢) في الصحيح قال : « كتبت الى رجل أسأله أن
يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن البئر تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها
قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شيء من عنرة كالبعرة ونحوها ما الذي يطهرها
حتى يحل الوضوء منها للصلاة ؟ فوقع (عليه السلام) بخطه في كتابي ينزع منها دلاء »
وهو في قوة قوله يطهرها نزع دلاء منها ، لوجوب تطابق الجواب السؤال وهو قاض
بالنجاسة قبل النزع وبما رواه علي بن يقطين في الصحيح (٣) عن أبي الحسن موسى
ابن جعفر (عليه السلام) قال : « سألت عن البئر يقع فيها الدجاجة والحمامة أو الفأرة
أو الكلب أو الهرة فقال يجزيك أن تنزع منها دلاء ، فإن ذلك يطهرها إن شاء الله » .
وبقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) : « إذا أتيت البئر وانت جنب فلم تجد دلواً
ولا شيئاً تعرف به فتيمم بالصعيد ، فإن رب المأرب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد
على القوم ماءهم » فإن جواز التيمم مشروط بتقدي الماء الطاهر مع ظهور إرادة النجاسة
من لفظ الافساد كما اعترف به الخصم ولولا انه يقبل النجاسة لم يفسد . وربما استدلل عليه
ايضاً بحسنة زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير (٥) قالوا : « قلنا بئر يتوضأ منها يجرى
البول من تحتها أينجسها ؟ قالوا : فقال : انكأنت في أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الماء المطلق .

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ وليس فيه لفظ الفأرة

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التيمم - حديث ٢ .

(٥) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ . مع اختلاف يسير

من تحتها وكان ما بينهما قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس ذلك وان كان أقل من ذلك بنجسها ، وان كانت البئر في أسفل الوادي ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة أذرع لم ينجسها وما كان أقل من ذلك فلا تتوضأ منه « كما انه قد يستدل عليه بأخبار وجوب النزع التي قيل في حقها انها متواترة . واحتمل الوجوب التعبدية بعيد ، كل ذلك مع البشارة العظيمة على النجاسة حتى نقل جماعة منهم السيد أن نقل الاجماع عليه بين القدماء واخرى منهم الشيخ والحلي نفت الخلاف عنه . مع قرب عهدهم وبعد خفاء هذا الحكم على كثرة دورانه عليهم ، مع ان المتأخرين وان خالفوا في ذلك لكنهم لم يذكروا دليلا يثبت خفاؤه على المتقدمين ، بل العمدة عندهم على أخبار خرجت من أيديهم ومع ذلك أعرضوا عنها وما ذاك إلا لأمر عندهم .

وقيل بالطهارة وعدم حصول النجاسة إلا بالتغير من دون فرق بين القليل والكثير ، وهو المنقول عن ابن أبي عقيل وقيل انه المنقول عن الشيخ الحسين بن عبيد الله الفضائري والشيخ مفيد الدين بن الجهم ، واليه ذهب العلامة وأكثر المتأخرين عنه كما في الذخيرة وهو الأقوى للأصل ، وقوله (عليه السلام) : (كل ماء طاهر حتى تعلم انه قدر) وقول الرضا (عليه السلام) (١) في صحيح محمد بن اسماعيل بن بزيع : « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير » وأخرى مثله ، وصحيحته الأخرى عنه (عليه السلام) (٢) قال : « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لان له مادة » ووجه الدلالة فيه من وجوه ، فانه (عليه السلام) قد حكم بالسعة لماء البئر ومعناها عدم قبول النجاسة ، اذ هو اللابق لبيانه مع ظهوره في ان ماء البئر وان كان قليلا واسع لكونه ماء بئر ، وايضا لم يكتف بذلك حتى أردفه بقوله (عليه السلام) : (لا يفسده شيء) وشيء نكرة في سياق النفي تفيد العموم على أن الاستثناء منه قرينة على إرادة الاستيعاب ، ولاريب ان المراد بالافساد

الاجتناب من جهة النجاسة لانه لا معنى لبيان (عليه السلام) غير ذلك مما يرى ويعترفه كل أحد على انه لا معنى للاستثناء حينئذ . ثم انه (عليه السلام) لم يكتف بذلك حتى ذكر الاستثناء فلا يبقى السامع في وجل من جهة غلبة التخصيص ، وهذا الاستثناء من العام يصيره بمنزلة النص ، لاسيما اذا ذكر الفرد الظاهر المعلوم الحال فانه يفيد انه لا خارج منه الا هذا الفرد الذي يعلمه كل أحد . ولو كان هناك فرد خفي لكان هو اللائق بالبيان . ثم انه (عليه السلام) لم يكتف بذلك حتى بين ان تطهيره غير محتاج الى مطهر خارجي كما في غيره بل تطهره انما هو بنزحه حتى يذهب الريح ويعطيب الطعم . ثم انه (عليه السلام) لم يكتف بذلك كله حتى انه ذكر الاستدلال على ذلك بكونه له مادة ، وهو على كل حال ان كان تعليلا للأول أو الثاني فيه دلالة على المطلوب . فهذه الرواية مع اشتمالها على المؤكدات الكثيرة لا ينبغي المناقشة في دلالتها وايضا استغناؤه (عليه السلام) في الطهارة بالنزع المذهب للتغير وان لم يبلغ المقدر قاض بذلك اذ على تقدير النجاسة يجب استيفاؤه مع التغير بطريق أولى كذا قيل ، ولا يخلو من تأمل لانه راجع في الحقيقة الى تعارض ما دل على التقدير ولو نزع الجميع مع هذه الرواية المكتفية بزوال التغير . ولعل التعارض بينهما من وجه أو يقال بتحكيم ما دل على التقدير لخصوصه على وجه . وكيف كان فلا يناقى القول بالنجاسة ولا دلالة فيه على الطهارة .

وما في الاستبصار من « ان المراد بالرواية انه لا يفسده شيء » إفساداً لا يجوز الانتفاع بشيء منه إلا بعد نزع جميعه إلا ما يغيره فأما اذا لم يتغير فانه ينزح منه مقدار وينتفع بالباقي « غريب أما أولاً ففيه انه لا معنى لتخصيص التغير بالافساد الذي لا يجوز الانتفاع بشيء منه إلا بعد نزع جميعه ، فان صب الخمر والماء وأحد الدماء الثلاثة والبعير وغيرها كلها من ذلك القليل ، كما انه قد يجوز الانتفاع بشيء منه بدون نزع الجميع مع التغير في صورة لا يتوقف زوال التغير على نزع الجميع بمقتضى هذه الرواية . وأما ثانياً فان هذا التقدير والاضمار المشتمل على التخصيص الذي مآله الى الألفاظ الغير القابل لان يخاطب به من

أراد تفهيم السامع مما لا يجوز ارتكابه من غير دليل وقينة عليه ، نعم ربما يرتكب في مثل بعض الأخبار التي أعرض عنها الأصحاب وقوي فيها المعارض إخراجاً عن صورة المخالفة لا في مثل ما نحن فيه ، وقد عرفت ان الرواية قد اشتملت على ضرر من الدلالة ، والطعن فيها بالمكاتبه ضعيف لحجية المكاتبه ولذلك أسنده الى الامام (عليه السلام) فقال : قال : والظاهر ان مراده الامام (عليه السلام) ، على انه نقلت بطريقين أحدهما فيه كتبت الى رجل أسأله ان يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) الى آخره فقد يكون هذا الراوي سمع ذلك تارة مشافهة وأخرى مكاتبه . وما يقال ان هذه الرواية عامة ومادل على النجاسة بالأشياء الخاصة خاص فيقدم عليه - في غاية الضعف ، أما أولاً فانه على القول بالنجاسة يكون التخصيص مستغرقاً للامام اذ لا شيء من النجاسات لا تنجسه على مختارهم وثانياً أنه ان قصد بما دل على النجاسة أخبار النزع ففيه انه لا دلالة فيه اذ ليس منحصراً وجهه في ذلك ، لاحتمال التعبد كما يدعيه بعضهم ، واحتمال أن يكون ذلك لطيب الماء وزوال النفرة الحاصلة من وقوع تلك الأعيان ، وان أراد غيرها مما قدما ذكره في أدلة النجاسة ففيه ان شرط التخصيص المقاومة وهي مفقودة لوجوه لعلك تسمع بعضها ان شاء الله تعالى . وما يقال ايضاً ان ظاهر الرواية متروك لحصول النجاسة بالتغير اللوني - ففيه انه على تقدير تسليم ان ما في الرواية لا يدل عليه لا يخرجها عن الحجية كما هو مقرر في محله . وصحيفة على بن جعفر (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن بئر ماء وقع فيه زبيل من عنبرة يابسة أو رطبة أو زبيل من مرقين يصلح الوضوء منها ؟ قال : لا بأس » ووجه الدلالة واضح . وما يقال ان العنبرة والسرقين أعم من النجس وبان السؤال وقع عن الزبيل المشتمل عليهما ووقوعه في البئر لا يستلزم إصابتهما الماء وانما التحقق إصابة الزبيل خاصة ، وبإمكان ان يراد لا بأس بعد نزع الحسين ففيه - بعد إمكان الاستدلال على تقديره بترك الاستئصال - ان العنبرة لغة وعرفاً فضلة الانسان كما صرح به بعضهم

وظهور إرادته بالخصوص هنا لمقابلته بالسارقين ، وعن منتقى الجمان انه ذكر جماعة من أهل اللغة أن العذرة الغائط ، وعن نهاية ابن الأثير انها الغائط الذي يلقيه الانسان من حيث ينفك لانهم كانوا يلقونها في أفنية الدور ، بل في المدارك وغيرها ان السارقين وان كان أعم من النجس إلا ان المراد به هنا النجس لان الفقيه لا يسأل عن الطاهر . لكن قد يقال انه لا مانع من سؤال الفقيه عن ذلك لا من جهة الطهارة والنجاسة بل لاحتمال ان يكون ماء الوضوء له خصوصية فتأمل . ووقوع الزيل في البئر يستلزم وصول ما فيه اليها عادة ولا سيما مع كون العذرة رطبة والرطوبة أعم من اللينة مع انه لا يناسب حال مثل علي ابن جعفر السؤال عنه . وأما احتماله بعد النزح ففي المدارك انه ممتنع لما فيه من تأخير النيان عن وقت الحاجة بل الألفاظ المتأني للحكمة كما هو ظاهر . وفيه ان ذلك من قبيل الاطلاق والتقييد وقد يكون وقت السؤال ليس وقتا للحاجة أو كان السائل عالماً بذلك او كانت قرائن حاله أو مقالية قد انعمت من جهة تقطيع الأخبار . نعم ينبغي الجواب بان أخبار النزح لا دلالة فيها على النجاسة وليس الحل على ذلك أولى من حمل تلك على الكراهة واستحباب النزح ، على ان الأخبار المتقدمة هي أرجح لموافقتها للأصول والعمومات وسهولة الملة ومماحتها وغير ذلك فتأمل جيداً .

وصحيحة معاوية بن عمار (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « ممعته يقول لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا أن يتن فان اتن غسل الثوب وأعاد الصلاة » وما (٢) يقال من المناقشة في السند من اشتراك حماد بين الثقة والضعيف وبأن لفظ البئر يقع على النابعة والمحقون ماؤها لا عن نبع ، فقد يكون السؤال هنا عن الثانية - فهو في غاية الضعف ، أما الأولى فلان حماد اذا اطلق قللتبادر منه انما هو الفرد الكامل المشهور والظاهر انه ابن عيسى ، أو يقال انه يبق دائرة بينه وبين حماد بن عثمان

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠ .

(٢) في نسخة الاصل (عما) بدل (ما) .

الثاب وكل منها في غاية الوثاقة ، على انه يمكن تعيين الأول برواية الحسين بن سعيد عنه وروايته عن معاوية بن عمار . وأما الثانية فقد عرفت مما تقدم بطلانها وإن البئر حقيقة في النايح (١) .

وصحيحته الأخرى (٢) عن الصادق (عليه السلام) « في الفارة تقع في البئر فيتوضأ الرجل منها ويصلي وهو لا يعلم أيعيد الصلاة ويتسل ثوبه ؟ قال : لا يعيد الصلاة ولا يتسل ثوبه » وهو ظاهر في كون الفارة ميتة في البئر وكون الاستعمال إنما وقع بعد وقوعها لمعطف الوضوء بالفناء المفيد للترتيب ، فلامعنى القول بان عدم الاعادة لعدم العلم بالوقوع سابقاً فقد تكون إنما وقعت بعد ، على ان ترك الاستغسال كاف .

وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) « في البئر تقع فيها الميتة ، فقال : ان كان لها ريح ينزع منها عشرون دلواً » والظاهر ان المفهوم هنا انه ان لم يكن له ريح لم ينزع له شيء ، ولذلك قطع السائل وسكت عن الاستفهام عنه مع انه أحد شقي السؤال ، وكيف يرضى الامام (عليه السلام) بعدم الجواب عن ذلك مع حاجة السائل اليه وان غفل .

وموثقة أبان بن عثمان (٤) - أوصحيحته كما قيل - عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سئل عن الفارة تقع في البئر لا يعلم بها إلا بعد ان يتوضأ منها أيعاد الوضوء فقال : لا »

(١) والظاهر ان مدار هذه التأويلات المخالفة للظاهر غاية ونهاية هو انه لما ترجح عندهم أخبار النجاسة وطرحوا أخبار الطهارة أرادوا ان يذكروا لها عامل ولو في غاية الضعف لإخراجها لما عن صورة المخالفة ، وإلا ما كان ليخفى عليهم (رحمهم الله) ضعف هذه التأويلات وخروجها عن الظاهر خروجاً تهيجاً الطباع ، نعم يتجه عليهم انه لا معنى لترجيح تلك الروايات بل الترجيح في جانب هذه الروايات لما ستسمع ان شاء الله (منه رحمه الله) .

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٩ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ .

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١١ .

وهو ظاهر في سبقها على الاستعمال وان تأخر العلم بذلك .

وموتقة أبي أسامة وأبي يوسف يعقوب بن عثيم (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « اذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفارة فانزع منها سبع دلاء ، قلنا : فما تقول في صلاتنا ووضوئنا وما أصاب ثيابنا ؟ فقال لا بأس به »

وموتقة أبي بصير (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) بئر يستقي منها ويتوضأ به وغسل منها الثياب وعجن به ثم علم انه كان فيها ميت ، قال : لا بأس ولا يفصل الثوب ولا تعاد منه الصلاة »

ورواية محمد بن القاسم (٣) عن أبي الحسن (عليه السلام) « عن البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع أو أقل أو أكثر يتوضأ منها ؟ قال : ليس يكره من قرب ولا بعد يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغير الماء »

وما رواه في الفقيه مرسل عن الصادق (عليه السلام) (٤) « قال : كانت في المدينة بئر وسط مربعة فكانت الريح تهب فتلقي فيها القنر ؟ وكان النبي (ص) يتوضأ منها » . الى غير ذلك من الأخبار وهي كثيرة مثل قوله (عليه السلام) (٥) في صحيح جعفر ابن بشير « عن الفارة تقع في البئر فقال اذا خرجت فلا بأس وان تفسخت فسبح دلاء . وسئل عن الفارة تقع في البئر فلا يعلم أحد إلا بعد ما يتوضأ منها أيميد الوضوء وصلاته ويفسل ما أصابه ، فقال : لا فقد استقى أهل الدار ورشوا » وربما يظهر من العلة أن تنجيس البئر بالملاقاة ربما يكون سبباً للخرج النني .

وأنت خير ان الترجيح لهذه الأخبار لكثرتها وصحة أسانيدها وصراحة دلالة بعضها مع مخالفتها العامة وموافقها للأصول وعمومات الطهارة وموافقها لسهولة الحنفية

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٢ .

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٥ - ٤ - ٢٠ .

(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٣ ومرواية أبي عبيدة

وشماحتها وانه لا حرج فيها ، مضافا الى ما يظهر من أخبار النزح من الأمر بدلاء ودلاء يسيرة ونحو ذلك مما يدل على المسامحة ، وكذا الاختلاف الفاحش في مقادير النزح والجمع بين الطاهر والتنجس ، وورود الأمر بالنزح للأمور الطاهرة ، وورود التخيير بين القليل والكثير ، وعدم انضباط الدلو ، مع اشتمال روايات النزح على ما لا يقولون به حتى لم تسلم رواية من ذلك ، ثم الحكم بنجاسة الدلو والرشا وما يسقط منه ثم الطهارة ، على انه من المستبعد جدا ان مقدار السكر من مائها الخارج عنها لا ينجس بالملاقاة وماؤها وان بلغ الف كر ينجس بمجرد الملاقاة مع اعتصامه بالمادة دونه ، مع انه فيه من الحرج ما لا يخفى ، وأغرب من ذلك طهارته لو كان كرامع اقطاع النبع وخروجه عن مسمى البئر ونجاسته لو كان الف كر مع دوام النبع الذي يزداد به الكمال لا النقص . كل ذلك مع خلو الأخبار عن كيفية النزح بحيث يسلم الدلو من النقوب مع أنه في الغالب لا يسلم من ذلك . وبعض هذه المؤيدات وان أمكن دفعها مثل نجاسة ما يتقاطر من الدلو مع الدلو بان يقال بعدم نجاسة البئر المنزوحة بذلك لما يظهر من الروايات بحصول الطهارة بمجرد النزح المقدر مع أنه في العادة يستحيل سلامته من ذلك ، وينبغي ان يستثنى من قولهم بنجاسة البئر مطلقا والظاهر ايضا حصول الطهارة للدلو والحبل وما يتعلق بالنازح وحواشي البئر ونحو ذلك من اللوازم العرفية بهام النزح . نعم يبقى كلام في ان النازح تطهر ثيابه ونحوها او خصوصا ما يباشر به ؟ وهل يعتبر استمراره على النزح الى التمام أولا ؟ فن جاء في الأثناء حكمه حكم النازح في الابتداء ونحو ذلك من الأحكام الكثيرة والفروع المهمة بناء على التنجيس ، مع انه ليس في الأخبار لها عين وأثر ، حتى ان ما ذكرنا من طهارة الدلو والحبل والنازح وحواشي البئر ونحو ذلك مجرد استظهار ليس في الأخبار له تعرض بل هو شك في شك ، وكل ذلك دليل على عدم التنجيس وإلا لما ترك في هذه الأخبار على كثرتها بيان مثل هذه الأمور المهمة .

وكيف كان فلا ينبغي الشك في أن الترجيح لأخبار الطهارة فوجب حينئذ طرح

تلك الأخبار أو جعلها على خلاف ظاهرها ، فنقول : أما مكتبة ابن بزيغ (١) فعلى أن المراد من الطهارة مطلق النظافة والنزاهة ، وهو بعيد لأن مثل ذلك لا ينحصر الرجوع فيه إلى الإمام (عليه السلام) بحيث لا يعرفه أحد سواه حتى يكتب له من بلاد إلى بلاد ، نعم يحتمل أن يقال أنها إنما تدل على القول بأن النزع تعبد ، وذلك لأنه قال فيها « ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاة » وكان قوله (حتى) إشارة إلى ذلك ، لأن المعنى حينئذ ما الذي يطهرها طهارة فعل الوضوء منها للصلاة ، فيكون كأن أصل وجود الطهارة عنده محقق لكن إشكاله في الطهارة التي يترتب عليها مثل الوضوء . أو يقال أن ذلك في كلام السائل لا في كلامه (عليه السلام) وكما يمكن تقديره في كلام الإمام بأن يقال يطهرها نزع دلاء كذلك يمكن أن يقال أنه لما سئل عن هذه الأشياء قال ينزع منها دلاء وأضرب عن قول السائل يطهرها ، فيكون حينئذ هذا الخبر كالأخبار الأخر الآمرة بالنزع . وبما يؤيد أن هذه الرواية ليست على ظاهرها هو أن محمد بن اسماعيل بن بزيغ راوي هذه الرواية قد روى تلك الرواية الواضحة الدلالة التي لا تقبل التأويل وهي قوله « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير طعمه أو ريحه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة » (٢) مع أنه لم يظهر منه التوقف في الحكم من جهة التناقض والتعارض .

وأما الرواية الثانية وهي قوله : « يجزيك أن تنزع منها دلاء فإن ذلك يطهرها إن شاء الله » فقد احتمل فيها أيضاً حمل الطهارة على المعنى القوي ، وربما أيد هذا بأن دلاء أقله ثلاثة ، مع أنه من جملة المسؤل عنه الكلب والهريرة ، والفتوى عندنا في ذلك أنهم يرون دلوها ، ولا يبعد حمل هذه الرواية والتي قبلها على إرادة الطهارة مما يكره استعماله ، وذلك لأنه لما كان النجس محرم استعماله وهذا يكره استعماله شارك النجس في ذلك

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢١ - ٦ .

فصح إطلاق لفظ الطهارة عليه ولفظ الحل الذي ليس معه المكرهة .
 وأما الرواية الثالثة فأولاً أن الأمر بالتيمم لا دلالة فيه على التنجيس بالاعتسال
 فإنه لا ينحصر وجهه في ذلك إذ قد يكون البئر كانت مملوكة أو كان في الاعتسال فيها
 عسر وحر ج ومشتقة ، وربما يؤيد ذلك ما في رواية الحسين بن أبي الملا (١) قال :
 سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يمر بالركبة وليس معه إناء ، قال : ليس
 عليه أن ينزل الركبة إن رب الماء هو رب الصعيد فليتيمم ، مع أنه لا تعرض فيه
 للنجاسة ، وقوله (لا تفسد على القوم ماءهم) لا دلالة فيه على ذلك فقد يكون المراد من
 جهة خوف الهلاك فيها أو أنه يبيع ما كان كائناً فيها من الأوساخ ، بل غير بعيد أنها
 على فرض كونها مباحة وكانت مستقى للناس وكان بالاعتسال فيها يبيع بعض ما كان
 كائناً فيها أن لا يسوغ له الاعتسال فيها ، لكون ذلك حقاً مشتركاً فيجوز له استعماله ما لم
 يدخل في ذلك فيه ضرر على غيره ، لا سيما إذا كان المقصود منها الاستقاء ، على أنه قد
 يكون المراد من جهة وجوب النزح لا من جهة النجاسة ، على أنه لم يعلم أنه كانت على
 بدنه نجاسة . (فإن قلت) أن الإفساد كما ورد في هذه الرواية وجد في روايات التنجيس
 فاي معنى لحله هناك له على النجاسة بخلافه هنا (قلت) هو مع أنه في نفسه هناك ظاهر
 في ذلك قد يشعر به الاستثناء ووقوع شيء في سياق النفي بخلافه هنا ، على أنه كيف
 يسوغ لفقهاء الاجتهاد على طرح تلك الأخبار الكثيرة الصحيحة الصريحة المخالفة للعامة
 الموافقة للأصول المرجحة بما منعه من الرجحات بمثل هذه الاشارات التي لا يجتري
 منها على أن يقطع بها أضعف الأصول .
 وأما الرواية الرابعة فلا دلالة فيها وسيأتي التعرض لها إن شاء الله عند التباعد
 بين البئر والبالوعة .

نعم أقوى شيء لهم الاجماع المنقولة ، وهي - مع كون المخالف موجوداً ومن

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التيمم - حديث ٤ مع اختلاف يسير .

القدماء أيضاً ، وإطباق متأخري المتأخرين على ذلك ، مع مخالفتها لما سمعت من الأخبار .
يضعف الظن بها لقوة الأخبار عليها من وجوه ، على أن العلامة في المنتهى يظهر منه
المنافسة في نسبته إلى الأثر أكثر فضلاً عن الإجماع فتأمل . ولا استبعاد في خفاء هذا الحكم
على المتقدمين وظهوره لغيرهم ، لأن مثله غير عزيز فكم من حكم خفي عليهم وظهر لغيرهم
في الأصول والفروع ، وربما سمعت أن المرتضى وغيره قد ادعى الإجماع على عدم جواز
العمل بأخبار الآحاد الذي لا ينبغي الشك في بطلانه .

وأما أخبار النزح فلا دلالة في شيء منها على النجاسة بل هي أن حملت على ظاهرها
من الوجوب أنجه مذهب العلامة وإن حملناها على الاستحباب كما يدعيه المشهور فلا
إشكال حينئذ وستسمع تحقيق الحال فيها إن شاء الله ، ولا حاجة إلى بيان فساد باقي
المؤيدات التي ذكرناها للقول بالنجاسة هذا .

ونقل عن البصري التفصيل في حكم البثر بين أن يكون كراً أو لا ، وقال
بعضهم أنه لازم للعلامة لاشتراطه الكرية في الجاري وليست البثر أولى منه . وفيه أنه
قد يكون للبثر حكم بالخصوص فإن لها أحكاماً كثيرة قد اختصت بها سواء كان ماؤها
قليلاً أو كثيراً لمكان الأخبار . ولذا حكم المشهور بعدم نجاسة السكر مع قولهم أن
البثر إذا بلغت مائة كرتنجس بالملاقاة . وكيف كان فستنده بعد عموم ما دل (١) على
اشتراط السكر في الماء رواية الحسن بن صالح الثوري (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام)
قال : « إذا كان الماء في الركي كراً لم ينجسه شيء » وما عن الفقه الرضوي (٣) حيث
قال (عليه السلام) : « كل بثر عمق ماؤها ثلاثة أشبار ونصف في مثلها فسيبيلها سبيل
الجاري إلا أن يتغير لونها وطعمها ورائحتها » وفي رواية أبي بصير (٤) « عن البثر يقع

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٨ -

(٣) المستدرک - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣ -

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٥ - وهي رواية عمار

فيه زبيل عنزة يابسة أو رطبة فقال لا بأس به إذا كان فيها ماء كثير . وفيه - بعد إمكان دعوى الاجماع المركب وتواتر الأخبار على خلافه فإن أخبار الطرفين حجة عليه - ان بين ما دل على اشتراط الكرية في الماء وبين أدلة المقام عموماً من وجه والترجيح لهذه من وجوه كثيرة . ورواية الحسن بن صالح الثوري - مع انها ضعيفة السند به إذ قال الشيخ أنه زيدي يرى متروك الحديث فيما يختص به ، وموافقة للعامة ، ودالتها بالمفهوم - محتملة لان يراد بالركي المصانع التي ليست آباراً ، وهو وإن كان بعيداً إلا أنه لا مانع منه بعد مخالفتها لما سمعته ، أو أن المراد به انه وإن انقطع نبعها كما يتفق في بعض الأحيان . ومثله جارٍ في عبارة الفقه الرضوي ، على أن دلالة أضعف من رواية الحسن وأما رواية أبي بصير فعمل المراد باشتراط الكثير من جهة خوف حصول التغير وهو قريب جداً . وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في عدم الركون لهذا المذهب لو صحت روايته وتعددت بعد إعراض الأصحاب فكيف وهي بهذه المكانة من الضعف في السند والقصور في الدلالة .

إذا عرفت ذلك فنقول انه على تقدير الطهارة فهل النزع واجب تعبدى أو مستحب ؟ المشهور الثاني ، واليه ذهب العلامة في جملة من كتبه ، ويظهر منه في المنتهى الأول ، وربما نقل عن الشيخ في كتابيه أيضاً لكن كلامه في الاستبصار غير صريح في ذلك ، بل ولا ظاهر ، وفي كشف اللثام أن كلامه في التهذيب صريح في النجاسة . وعلى كل حال فهو يحتمل وجوهاً (أحدها) أن يراد بالوجوب التعبدى أنه واجب في ذمته وليس شرطاً في الاستعمال عبادة كان أو غيره ، والظاهر أنه على هذا الوجه يكون الاستعمال موجباً له في الذمة وإلا فلا معنى للقول بالوجوب في نفسه . كما أن الظاهر كونه من الكفائي يراد منه نفس الوجود في الخارج ولو حصل من غير مكلف . وهذا الوجه وإن احتمله بعض محققي التأخرين لكنه في غاية الضعف ، على أنه قال في المنتهى لم نسوخ الاستعمال قبله (الثاني) أن الاستعمال سواء كان عبادة أو غيره مشروط بالنزع شرعاً ، وهو لا ينافي القول بالطهارة . وتظهر الثمرة مثلاً فيما لو أصاب ثيابه منه شيء

فالظاهر صحة الصلاة به نعم لا يصح الوضوء به ولا يجوز شربه ولا تحصل الطهارة من الخبث به فيكون كماء الاستنجاء حينئذ (الثالث) أن يفرق بين الاستعمالات فما كان منها عبادة لم يصح لحصول النهي المقتضي للفساد دون ما لم يكن كذلك كفعل النجاسة فترفع به وإن فعل حراماً باستعماله كما لو شربه . لكن ليس حرمة شرب ماء النجس بل هي حرمة أخرى .

إلا أن الذي يظهر من العلامة (رحمه الله) إنما هو الثاني لقوله في الجواب عن مكتوبة ابن بزيع التي هي دليل القائلين بالنجاسة : « وتقريره (عليه السلام) لقول السائل : (حتى يحل الوضوء منها) بعد تسليمه ليس فيه دلالة على التنجيس فأنه تقول بموجبه حيث أوجبنا النزع ولم نسوغ الاستعمال قبله » وقوله أيضاً في هذه الرواية : « وخامسها بحمل المظهر هنا على ما أذن في استعماله ، وذلك إنما يكون بعد النزع لمشاركته للنجس جمعاً بين الأدلة » انتهى لا إطلاق عدم تسويغ الاستعمال قبل النزع سواء كان عبادة أو غيرها . مع احتمال أن يقال إنه أراد بالاستعمال الذي تضمنته الرواية وهو العبادي لا مطلقاً وقد يقال إن الذي يناسب الجمع به بين الروايات (الثالث) لتضمن كثير منها عدم إعادة غسل الثياب والوضوء والصلاة مع حصول النجاسة قبل العلم ، وهو إنما يتم به لعدم النهي دون الثاني ، مع احتمال تنزيل هذه الروايات على حصول العلم بوجود النجاسة بعد الاستعمال من دون علم بسبقها فعلم إعادة الغسل والوضوء لذلك لا لما تقدم ، فينتجه حينئذ حمله على الثاني . وهذا الوجه الأخير هو الظاهر من الشيخ في الاستبصار للذكره الخبر الشاهد على الجميع ، وهو مشتمل على التصريح بهذا المعنى فلتلحظ عبارته .

وكيف كان فستنده في الطهارة هو ما عرفت من أدلتها وفي الوجوب أوامر النزع وهو حقيقة في الوجوب ، والمراد به الشرطي للقطع بعدم الوجوب الأصلي ، وكأن الذي دعاه إلى ذلك هو مراعاة العمل بجميع الأخبار لعدم المناقاة بينها إذا ما دل على الطهارة لا يقتضي نفي النزع وما دل على النزع لا يقتضي نفي الطهارة ، فيعمل حينئذ

بالأخبار جميعاً فيقال إنه ظاهر ومع ذلك يجب نزحه . نعم يظهر من الأخبار توقف الاستعمال على النزح وهو لا ينافي الطهارة . وفيه - مع إمكان ادعاء الاجماع المركب على خلافه وظهور بعض أخبار الطهارة في نفيه وكونه نوعاً من الافساد المنقى بقوله : (لا يفسده شيء) وظهور قوله (لا يفصل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا أن يتن) في العلم والعمد القاضى بفساد كلامه على بعض الوجوه ، وكون الأصل في كل طاهر أن يرفع الحدث والخبث وعدم استثناء مثل ماء البئر في كلام الأصحاب في المقامات الأخر مع كثرة تعرضهم لذلك في المقامات المختلفة - أن أخبار النزح مختلفة اختلافاً لا يصلح لأن يكون معه سنداً لهذا الحكم المخالف للأصل ، بل للأصول والعمومات كما اعترف به (رحمه الله) في رد القائلين بالنجاسة ، قال : « وأما ثالثاً فلأن الأخبار اضطربت في تقدير النزح فتارة دلت على التضييق في التقديرات المختلفة وتارة دلت على الإطلاق وذلك مما لا يمكن أن يجعله الشارع طريقاً الى التطهير » قلت : هو بعينه وارد عليه لأنه لا فرق بين المنع من استعماله من جهة النجاسة أو من جهة أخرى . وكيف يكون مثل هذا الاختلاف مانعاً من الحل على الأول مع إمكان ادعاء ظهورها فيه لتضمنها غالباً السؤال عن النجاسات ومقارنة الجواب عن ذلك بالنزح الظاهر في كون ذلك تطهيراً كما هو الشأن في جميع الأوامر التي استفادوا منها نجاسة النجاسات عند الأمر بفصل الثوب مثلاً إذا مسته ونحو ذلك ، ولا يكون مانعاً من الحل على ما يقول ، على إنها قد تضمنت النزح للظاهر وغيره ويلزمه أن يقول بوجوبه له بخلاف القائلين بالنجاسة ، وكيف يمكن دعوى حملها على الوجوب مع ورودها في مثل الفارة (١) ففي بعضها خمس دلاء وفي آخر دلاء وفي آخر ثلاث دلاء وفي آخر كلها ، وفي الكلب (٢) خمس دلاء وفي آخر سبع دلاء وفي آخر نزح الجميع وفي آخر نزح دلاء وفي آخر عشرون أو ثلاثون أو أربعون ،

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق .

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق .

وفي بول الصبي (١) في بعضها دلو واحد وفي آخر سبع دلاء وفي آخر كله ، مع ان غاية ما ينزح لبول الرجل أربعون دلواً ، وفي السنور (٢) فنها دلاء وفي آخر عشرون أو ثلاثون أو أربعون وفي آخر ثلاثين أو أربعين وفي آخر خمس دلاء وفي آخر سبع دلاء ، وفي الخنزير (٣) فنها دلاء وفي آخر البئر كلها ، مع أنه لا يكاد يسلم خبر عن تضمنه لما لا يقولون به . والحاصل الناظر بعين الانصاف لا يكاد يخفى عليه ذلك فتأمل والله أعلم بحقيقة الحال .

﴿ وطريق تطهيره ﴾

أي لا طريق غيره كما عن المعتبر لاستصحاب النجاسة والمعلوم من الأدلة النزح ، ولما يظهر من بعض الأخبار من الحصر كقوله (٤) : (ما الذي يطهرها حتى يجل) الى آخره لأنه في قوة قوله الذي يطهرها نزح دلاء ، ولأنه لا عموم في المطهرات الاخر بحيث يشمل المقام ، ولظواهر الأوامر بالنزح ، وحملها على التخيير مجاز . وقيل بطهارتها بغيره من المطهرات من القاء السكر واتصاله أو امتزاجه بالكثير أو الجاري ، نعم هو يختص عن غيره بالنزح ونسب الى الأكثر ، وفي الذكرى وعن الدروس طهارتها بالامتزاج بالجاري والكثير وقال : « أما لو ورد عليها من فوق فالأقوى أنه لا يكفي لعدم الاتحاد في المسمى » وعن البيان أنها تطهر بمطهر غيره وبالنزح ، وعن نهاية الأحكام التوقف في الطهارة بالقاء السكر ، وفي المنتهى لو سبق إليها نهر من الماء الجاري وصارت متصلة به فالأولى على التنجيس الحكم بالطهارة لان المتصل بالجاري كأحد أجزائه فيخرج عنه حكم البئر انتهى . والتحقيق انه ان

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق .

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢١ .

سلمت المقدمة السابقة وهي انه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس قوي القول بالطهارة مطلقاً ، ويكون التنبيه على التزح لكونه الفرد الا خف الأخرى التي يختص به ، ومسألة السافل والعالى تتأنى هنا ولا تتأنى هنا مسألة الأعمام كراً ، وما يظهر من الشهيد (رحمه الله) من عدم الطهارة بالوارد من فوق لعله بناء منه على عدم الاتحاد بذلك كما يقضي به تعليقه ، ولا ينافيه ما تقدم سابقاً من تقوم السافل بالعالى إذا كان كثيراً إذ لعله يفرق بين الدفع والرفع أو بدعي الخصوصية في البئر وإن كان ضعيفاً جداً . على انه يشكل بأنه لا معنى لانكسر الاتحاد مع الواقع من الجاري في البئر والزام تنجيسه وإلا لحكم بنجاسة الجاري إذا وقع من فوق على أرض نجسة أو ماء نجس فتأمل ، وإن لم تسلم تلك المقدمة أمكن القول بالطهارة في خصوص ما إذا خرجت عن اسم البئر ودخلت في اسم الجاري الذي يطهر بعضه بعضاً ، بل يمكن القول بالطهارة مطلقاً حتى بالقاء الكر لعموم مطهريه الماء ولو لقوله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء طهوراً » (١) المراد منه كما عرفت الطاهر في نفسه المطهر لغيره وغير ذلك . ويكفي في كيفية المطهريه معلومية عدم اعتبار الزيادة على الامتزاج هذا . وعن العالم الاستدلال على الطهارة بشيء آخر قال : « أما على ما اخترناه من اشتراط الامتزاج بالمعنى الذي حققناه فواضح فإن ماء البئر والحال هذه يصير مستهلكاً مع المطهر فلو كان عين النجاسة لم يكن له حكم فكيف وهو متنجس ولا ريب أنه أخف ، وأما على الاكتفاء بمجرد الاتصال فلان دليلهم على تقدير عاميته لا يختص بشيء دون شيء إذ مرجعه الى عموم مطهريه الماء فيدخل ماء البئر تحت ذلك العموم ، والأمر بالتزح لا ينافيه لكونه مبنياً على الغالب من عدم التمكن من التطهير بغيره ، ولو أمكن في بعض الموارد فلا ريب ان التزح أسهل منه في الأغلب ايضاً » انتهى . وفيه أنه لم يتضح لنا مراده بالاستهلاك ، وكيف وقد تكون البئر أكراراً والملقى كر واحد ، والقياس على عين النجاسة قياس باطل لظهور ان عين النجاسة مدار التنجيس

فيها بقاء اسمها وهو قد يزول ويستهلك بخلافه هنا . فان قلت : مدار النجاسة هنا أيضاً على كونه ماء بثر فتى زال عنه هذا الوصف بمزاجته للمطر الغير القابل للنجاسة زال عنه النجاسة . قلت : هذا حق ، وقد أشرنا اليه سابقاً ، لكن الكلام في خروجها عن ذلك دائماً بمجرد . فان قلت : لا يكاد يخفى انه مع لقاء السكر ومزاجته لا يصدق عليه انه ماء بثر فقط ، والمعلوم من التنجيس انما هو إذا كان مجرداً عن غيره . قلت : بناء على ذلك لو ألقى كر في البئر قبل التنجيس لم تقبل النجاسة حينئذ وتسقط جميع أحكامها من النزع وغيره وهو بعيد ، نعم هو متجه فيما اذا وصلت بجوار فان الظاهر سقوط أحكام البئر ، ومثله فيما لو وصلت براكد كثير لم يغلب عليه اسمها وكون مائه مائها لان الأصل عدم أحكام البئر ، والمعلوم من الأدلة غير هذا الفرد فتأمل ، والظاهر انه بحكم الجاري الغيث ان قانا بالمقدمة السابقة وهي ليس لنا ماء واحد ، بل وإن لم نقل لقوله (١) (عليه السلام) « كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » وما في رواية كردويه (٢) من النزع لماء الغيث لا ينافيه لظهوره في استصحاب عين النجاسة . وهل يطهر جميع مائها باجرائها لدخولها تحت اسم الجاري ، أو الباقي عند المنبع بعد انفصال ما كان يجب نزحه لتكون هذا الاجراء بمنزلة النزع ، أو انه لا يطهر شيء منها إلا بالنزع للشك في دخوله تحت اسم الجاري وكون هذا الجريان بمنزلة النزع واستصحاب النجاسة بحكم أوجه ، أقواها الأخير ، وبعده في القوة الأول .

وكيف كان فتطهر ﴿ بنزع جميعه ﴾ من غير مسامحة ، ولعل بعض الأشياء اليسيرة جداً لا تقدر لعدم انفكاكها عرفاً ، ولو ذهب جميع الماء لا بالنزع فالأقوى حصول الطهارة ، واحتمال التعبد في خصوص النزع في غاية الضعف وان كان هو الظاهر

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ .

من بعض مطاوي كلماتهم ، وبه صرح في المتنعي فيما لو نزع المقدر بدلو واحد واسع ، وكان إشكالهم في مسألة الغور أي لو غار ماؤها ثم نبع الماء ليس من جهة الغور الذي هو غير نزح بل من جهة احتمال كون هذا الماء هو ذلك الماء . وفيه انه على تقدير تسليم بقاء نجاسته لو كان هو أنه يحتمل أن يكون هو وغيره والأصل الطهارة ، وفي كاشف اللثام « أنه لا ينجس بأرض البئر فانها تطهر بالغور كما تطهر بالنزح كلاً أو بعضاً فانه كالنزع ، واحتمل بعضهم قصر طهارة الأرض على النزح فينجس بها المتجدد » انتهى . وقد عرفت أن الأقوى الأول .

﴿ إن وقع ﴾ أي صار ﴿ فيها مسكر ﴾ ويظهر من بعضهم أنه للمائع بالاصالة وآخر بدونها ، وعلى الأمرين يخرج الجامد بالأصل وإن كان مسكراً ، وبالعارض على الثاني لا الأول ، والحكم في الطاهر منها ظاهر إذ كونه كالغسل الجنب بعيد ، وكيف كان فلم نثر على رواية تضمنت نزح الجميع للمسكر ، نعم هي في الحرة كثيرة (منها) قوله (عليه السلام) (١) في خبر عبدالله بن سنان : « فإن مات فيها قرد أو صب فيها خر نزح الماء كله » . (ومنها) قوله (عليه السلام) (٢) في صحيح معاوية بن عمار : « في البئر يبول فيها الصبي أو يصب فيها بول أو خر فقال : ينزح الماء كله » . (ومنها) قوله (عليه السلام) (٣) أيضاً فيما رواه الحلبي : « وإن مات فيها بعير أو صب فيها خر فلتنزح » وفي الوسائل أنه رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب وزاد فيه فلينزح الماء كله ، فالحاق مطلق المسكر به إما لشمول لفظ الحرة لكونه لما يخمر العقل ، وفيه ما لا يخفى ، أو لما من الكلفم (عليه السلام) (٤) « ما كان عاقبته عاقبة الحرة فهو خر »

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق . حديث ١ - وفي الوسائل (ثور) بدل (قرد) .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤ - ٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الاشربة المحرمة - حديث ١ من كتاب الاشربة

وأبي جعفر (عليه السلام) (١) « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : كل مسكر خمر » أو غير ذلك ، لكن في كاشف اللثام ان شيئاً من ذلك لا يفيد دخولها في إطلاق الخمر قلت : يمكن أن يقال إنها وإن لم تفد ذلك لكنها تفيد المشاركة في الحكم سيما بمسند الانجبار بالاجماع المنقول في السرائر وعن الغنية ، قال في الأول فالتفق عليه الخمر قليلة وكثيره وكل مسكر فيندفع حينئذ احتمال اختصاصها بالحُرمة لأنها المتبادرة ، نعم قد يقال ان ما ذكرته من الأخبار لا تشمل القليل منه لتضمنها لفظ الصب وهو لا يصلق على القطرة ، ولعله من هنا نقل عن الصدوق أنه قال في القطرة من الخمر عشرون دلواً ولقول الصادق (عليه السلام) (٢) في خبر زرارة : « بئر قطرت فيها قطرة دم أو خمر قال : الدم والخمر والليت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلواً فان غلب الريح نزحه حتى تطيب » وقواه في الذخيرة ، لكن هي مع قصور سندها ولا جابر واشتمالها على غير المفتى به ومعارضتها بما رواه الشيخ (٣) عن الحسين بن سعيد عن محمد بن زياد عن كردويه قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن البئر يقع فيها قطرة دم أو نبيذ مسكر أو بول أو خمر قال : ينزح منها ثلاثون دلواً » قاصرة عن معارضة صريح الاجماع المتقدم في السرائر المعتضد بظاهره عن الغنية ، بل قد يظهر من الشيخ في التهذيب انها معارضة بالروايات المتقدمة ايضاً لأنه قال : بعد ذكر هذين الروايتين هما خبر واحد فلا يمكن لأجله دفع هذه الأخبار كلها ، ولعله فهم من لفظ الصب مطلق الوقوع فاللزم حينئذ طرحها كالخبر الثاني إذ لم يعمل به أحد فيما أعلم ، إلا ما نقله في كاشف اللثام أنه احتمال في المعتبر العمل به وبخبر العشرين بالحمل على التفاضل انتهى . وهو مع أني لم أجده فيه احتمال في غير محله لخروج الخبر عن الحجية عندنا بأعراض الأصحاب ، بل المتجه بعد التسليم حينئذ إدخاله فيما لا نص فيه . ﴿ أو فقاع ﴾ كما في (١) الوسائل - في الباب - ١٥ - من ابواب الاشربة المحرمة - حديث ٥ من كتاب الاشربة (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ - ٢ .

كتب الشيخ ومن بعده على ما في كاشف القام كالمدارك ذكره الشيخ ومن تأخر عنه، بل عن الغنية الاجماع عليه وهو الحجة مع ما في الروايات من انه « خرة ميجولة » (١) وانه « خرة استصغرها الناس » (٢) مما يظهر من الدخول في الحز ولو في الحكم فما وقع في المدارك من المناقشة فيه من أن الاطلاق أعم من الحقيقة ليس في محله ، نعم قد يتوجه عليه ما ذكرنا ان ثبت التبادر في وجه الاستعارة ، وفي المدارك « ولا يلحق به المعصير الغني بعد اشتداده وقبل ذهاب ثلثيه قطعاً تمسكاً بمقتضى الأصل السالم عن المعارض » . قلت : لكنه يدخل في غير النصوص حينئذ ، والقناع كزمان هذا الذي يشرب ، سمى بذلك لما يرتفع في رأسه من الزبد كما عن القاموس ، وعن المرتضى في الانتصار انه الشراب المتخذ من الشعير . ﴿ أو مني ﴾ قليلاً كان أو كثيراً من انسان أو غير انسان مما له نفس سائلة ، وقيل : باختصاصه بالانسان لكونه المتبادر منه ، واعترف جماعة بعدم العثور على نص فيه . قلت : لكن قد يحتاج عليه بالاجماع المنقول في السرائر وعن الغنية ، بل في الأول دعواه على النبي من سائر الحيوان ما كول اللحم وغير ما كول اللحم فتخصيصه بالانسان حينئذ ضعيف ، إلا أنه لعل المراد بما لا نص فيه في كلامهم عدم ورود خبر فيه بالخصوص أو بالعموم فلا يكفي الاجماع المنقول في إخراج عنه حينئذ ، وإلا لاكتفي بالاستصحاب ونحوه والأمر سهل إذ لا مشاحة في الاصطلاح . ﴿ أو أحد الدماء الثلاثة ﴾ الحيض والنفاس والاستحاضة ﴿ على قول مشهور ﴾ بل قد ضمت نقل الاجماع عليه في النبي ، ومثله في السرائر وعن الغنية هنا ، وربما أدخله بعضهم بما لا نص فيه فاجب نزع الجميع للقاعدة ، ويمكن تأييده بلفظ النجاسة فيه ولذلك لا يعنى عن قليله في الصلاة ، وربما ظهر من بعضهم التوقف فيه للاخبار (٣)

(١) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب النجاسات - حديث .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ١ من كتاب الاشربة

(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق .

الدالة على حكم مطلق الدم الشامل لما نحن فيه . وفيه انه يجب الخروج عنه بالاجماعين المنقولين سيما مع اعتضادها بالقاعدة وظلن النجاسة ، على أنه لا إطلاق ظاهر الشمول لها إذ الوجود في صحيح علي بن جعفر (عليه السلام) (١) السؤال « عن رجل ذبح شاة فاضطربت فوقعت في بئر ماء وأوداجها تشعب دماً هل يتوضأ من تلك البئر ؟ قال : تنزع منها ما بين الثلاثين والأربعين دلواً ثم يتوضأ منها » وهي كما ترى لا إطلاق فيها كصحيحه الآخر (٢) قال : سألت « عن رجل ذبح دجاجة أو حمامة فوقعت في بئر هل يصلح أن يتوضأ منها ؟ قال : ينزع منها دلاء يسيرة ثم يتوضأ منها » نعم قد يستدل بترك الاستغسال في مكتبة محمد بن اسماعيل بن بزيع (٣) المتقدمة « عن البئر يكون في المنزل للوضوء فتقطر فيها قطرات من بول أو دم » الى آخره . لكنه مع اقتصاره على القطرات غير ظاهر في شموله لأحد الدماء الثلاثة لعدم تبادرها وبعد تحقق فرض وقوع شيء منها حتى يسأل عنه ، وفي خبر زرارة سألت « عن بئر قطر فيها قطرة من دم أو خر فقال (عليه السلام) : الدم والخر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزع منه عشرون دلواً » وهو - مع النقص عن سنده واشتماله على ما أعرض عنه أكثر الأصحاب وعدم تبادر الثلاثة منه - مقيد بما سمعت من الإجماع وغيره ، وقد يلحق على إشكال بالدماء الثلاثة دم نجس العين للقاعدة المتقدمة مع عدم ظهور المخرج عنها .

﴿ أو مات فيها بغير إجماعاً كما في السرائر وعن الغنية وفي المدارك انه مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً وهو الحجة ، مضافاً الى صحيح الحلبي (٤) قال : « وان مات فيها بغير أو صب فيها خر فلينزح » وفي خبر عبد الله بن سنان (٥) « فان مات فيها ثور أو نحوه نزح الماء كله » لكن الظاهر من العبارة والرواية تخصيص هذا الحكم

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢١ .

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ - ١ .

بما إذا مات فيها فلا تشمل ما لو كان ميتاً خارجاً عنها ثم وقع فيها ، والقول بالشمول لا يخلو من قوة ، وبما سمعت من الأدلة ينحصر عموم أو إطلاق ما في بعض الروايات (١) من الحكم على الدابة مما ينافي ما ذكرنا وما في خبر عمرو بن سعيد بن هلال (٢) قال : « حتى إذا بلغت الحجار والجل فقالت : كرم من ماء » فهو - مع الضعف في سنده وعدم بيان كون الجل مات فيها - محتمل لأن يراد بالتقدير للعمول لهما المعلوماتية حكم البعير ، ولا يصلح لمعاوضة ما سمعت من الاجماع ، بل قد يدعى تحصيله على خلافه ، وفي كاشف الثام « ان البعير كالانسان يشمل الذكر والاتي باخلاق أئمة اللغة » انتهى ، لكن عن الأزهري ان هذا كلام العرب ولا يعرفه إلا خواص أهل العلم باللغة انتهى ، وقيل : انه من كلام أئمة اللسان أن البعير في الابل كالانسان والناقة كالمرأة . قلت : ولعل العرف المتقدم على اللغة عند التعارض يقضي باختصاصه بالذكر سيما على ما سمعته من الأزهري ، لكن في السرائر بعد نقل الاتفاق على البعير قال سواء كان ذكراً أو أُنثى ، إلا أنه قد يظهر من الاستدلال على ذلك بكونه اسم جنس كالانسان والجل كالرجل والناقة كالمرأة انه اجتهاد منه ليس أخذاً بالاجماع وهل يشمل الكبير والصغير ؟ صرح في المنتهى والله كرى وعن المتبر ووصايا التذكرة والقواعد بالشمول ، وفي كاشف الثام أنه قد يظهر من فقه اللغة للثعالبي وعن العين أنه البازل ، وعن الصحاح وتهذيب اللغة والمخيط انما يقال : لما أبذع ، ولا يبعد القول بعلم شموله في العرف الصغير ، والظاهر قصر الحكم على الأهلي دون الوحشي منع احتمالته فتأمل . وأما الثور فالصحيح انه ينزح له الجميع وفاقاً لبعضهم ، بل في الأخيرة قيل انه منزه أكثر الأصحاب ، وهو المنقول عن الصدوق أيضاً للاستصحاب وصحيح ابن سنان المتقدم « فان مات فيها ثور أو نحوه نزح الماء كله » وبه يقيد إطلاق الدابة في بعض الأخبار عما ينافي ذلك

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ٦٥٠ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث .

ويمكن إلقاء البقرة به لقوله فيه أو نحوه ، واحتمال إرادة غيرها وإلا لقال البقر يدفعه - مع عدم اعتبار مثل ذلك في الأخبار لعدم انحصار التعبير واحتمال النقل بالمعنى - أنه قد يكون أراد الأعم من البقر وإن لم يظهر لدينا ، نعم الظاهر قصر الحكم على الكبير لعدم تناول الصحيح له ، كما أن الظاهر قصر الحكم على الأهلي دون الوحشي مع احتمال لاسيما بعد قوله أو نحوه ، وقال في السرائر ينزح للبقر وحشية أو أهلية مقدار كر ، وعن الشيخين واتباعهما أنه لم يذكره لكانهم أوجبوا نزح كر للبقرة ، وعن صاحب الصحاح إطلاق البقرة على الثور ، وهو مخالف لما عليه العرف الآن ، وفي الذخيرة أن الشيخين وإن لم يذكر أحكم الثور بالخصوص لكنه داخل في عموم كلامهما حيث ذكر نزح كر للحمار والبقرة واشباههما ، والأقوى ما ذكرنا لعدم دليل معتبر على ما قالوه لا أقل يكون مما لا نص فيه ، لكن ستمسح فيما يأتي أن المشهور خلافه عند البحث عن الدابة ، وعن القاضي أنه مما ينزح له الجميع أيضاً عرق الأبل الجلالة وعرق الجنب من الحرام ، وعن الحلبي أنه ينزح لروث ما لا يؤكل لحمه وبوله عدا بول الرجل والصبي ، وعن البصري لخروج الكلب والخنزير حين ، وعن بعضهم الفيل ، ولم تقف في جميع ذلك على دليل بالخصوص ، نعم يمكن إدخال الخنزير في نحوه والفيل في وجهه ، نعم في رواية أبي بصير (١) الأمر به لسقوط الكلب ، وكذا في موثقة عمار (٢) ، وهي معارضة بأخبار أخر ستسمعها إن شاء الله .

﴿ فان تعذر ﴾ أو تعسر ﴿ استيعاب ماؤها ﴾ لقلبت وكثرته في نفسه ولولا اتصال ما به آخر به أو لتجدد النبع كما هو ظاهر النص والفتوى على تأمل في البعض ﴿ تراوح عليها ﴾ من التفاعل لأن كل اثنين يريحان صاحبيهما ﴿ أربعة ﴾ فصاعداً لا أقل ﴿ وبطل ﴾ لا نساء ولا صبيان ولا بنات ، ﴿ كل اثنين ﴾ دفعة لا واحد واحد ولا ثلاثة ﴿ دفعة يوماً ﴾ أي يوم صيام فيجب أن يكون قبل الفجر بقليل للمقدمة ﴿ إلى ﴾ جزء بعد دخول ﴿ الليل ﴾ لما للاجماع المنقول عن الغنية مؤيداً بما في المنتهى من أنه

لا يعرف فيه مخالفاً بين القائلين بالتنجيس ، وفي حاشية المدارك بل والقائلون بالطهارة
 حاكون به وخبر عبار (١) وفيه انه سئل الصادق (عليه السلام) « عن يثر يقع فيها
 كلب أو فارة أو خنزير قال (عليه السلام) : ينزف كلها فان غلب عليه الماء فلينزف يوما
 الى الليل ثم يقام عليها قوم يترأوحون اثنين اثنين فينزفون يوماً الى الليل وقد طهرت »
 وقوله (عليه السلام) (ثم) إما ان تقرأ بفتح التاء أو بقدر قال بعدها ، بل عن بعض النسخ
 وجودها بعدها ، أو هي للترتيب الذكري ، أو ان المعنى كما في كشف الثام فان غلب
 الماء حتى يعسر نزح الكل فلينزف الى الليل حتى ينزف ثم ان غلب حتى لا ينزف وان نزح
 الى الليل أقيم عليها قوم يترأوحون ، وهو كما ترى ، وقد يقوى في الظن انها من زيادات
 عمار كما يشهد له تتبع رواياته وما قيل في حقه ، وما يشاهد من أحوال بعض الناس
 من اعتياد الاتيان ببعض الألفاظ في غير محلها لعدم القدرة على إيراد الكلام متصلاً ،
 وعلى كل حال فلا ينبغي التوقف فيها من هذه الجهة كما أنه لا وجه له فيها من عدم القائل
 بوجوب نزح الجميع لما في الرواية ، على انه خاص لا ينبغي التعدي عنه الى غير المذكور
 إذ ذلك غير مخرج لها عن الحجية ، وخصوص المورد لا يخص الوارد ، وحلها الشيخ
 على إرادة التغيير بالمذكورات ، ويتعدى حينئذ منه الى غيره بطريق أولى أو لعدم القول
 بالفصل ، وكذا لا معنى للنقشة فيها من جهة السند إذ ذلك بعد تسليمه غير قادح هنا
 بعد الانحجار بما عرفت من محكي الاجماع الذي يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب في
 المقام ، مضافاً الى ما عن الشيخ من دعوى الاجماع على العمل في روايات عمار ، وبعد
 تأييده ايضاً بما رواه في كشف الثام (٢) مرسل عن الرضا (عليه السلام) « فان تغير
 الماء وجب أن ينزح الماء فان كان كثيراً وصعب نزحه فالواجب عليه أن يكثر في أربعة
 رجال يستقون منها على التراوح من الغدوة الى الليل » بل قال فيه ان الخبرين وإن

(١) الوسائل - الباب ٢٣ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ .

(٢) المستدرک - الباب ٢٢ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ .

ضعفاً سنداً إلا أنه لم يعرف من الأصحاب خلافاً في العمل بها ، وربما يستفاد من هذه الرواية أن المراد باليوم يوم الأجير لقوله (عليه السلام) يكثرني ، والذي صرح به ابن ادريس إنما هو يوم الصوم ، قال : « ولا ينافي ذلك ما في بعض كتب أصحابنا من الغدوة إلى العشية لأن أول الغدوة أول النهار بلا خلاف بين أهل اللغة العربية » وكأنه أراد ببعض أصحابنا الصدوق والسيد على ما نقل عنهم لقولهم من الغدوة إلى الليل أو الشيخ وابن حمزة على ما نقل عنهما لقولهما من الغدوة إلى العشية أو العشاء ، ولعله الظاهر لقوله فيما نقله إلى العشية ، وعن الأصحاب أنه من الغدوة إلى الزوال ، والنقل عن القنوين أن الغدوة ما بين صلاة الغدوة إلى طلوع الشمس ، ولعله ينافي ما ذكره وإن تبعه عليه كثير من المتأخرين ، بل في المنتهى « ولو تعدى نزع الجميع تراوح أربعة رجال متى من طلوع الفجر إلى الغروب ، ولم أعرف فيه مخالفاً من القائلين بالتنجيس » انتهى ، لكن قد يريد نفي الخلاف عن أصل الحكم لأنه يصدد بيانه ، وفي الذكرى أن الظاهر أنهم أرادوا يوم الصوم فليكن من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لأنه المفهوم من اليوم مع تحديده بالليل ، ولا يعسد اتباعهم في ذلك لاستصحاب النجاسة ، ولا جابر للرواية في المقام ، ويظهر من بعض المتأخرين أنه لا مناقشة في الآخر ، والظاهر كذلك ، وإن وقع في بعض عبارات بعض من تقدم العشية والعشاء والزوال فلهل المراد بها ما في الروايات من التحديد بالليل ، ويؤيد ذلك نقل جماعة الإجماع على العمل بمضمون رواية حماد ، وقد قال فيها إلى الليل ، والظاهر البناء فيه على التحقيق لا على المسامحة العرفية فيجب حينئذ إدخال الجزئين من الليل للمقدمة ، وتهية الآلات خارجة نعم قد يقال أنه لا يقدح مثل إرسال البلو وانتظاره لأن يمتلي بعد طلوع الفجر لأنه يعد مثل ذلك اشتغالا في التزلف فتأمل . وهل يكفي التقدير بالنسبة للزمان والمدد أو أحدهما أو لا يكتفي فيجب الافتصار على اليوم دون الليل والملفق منها

والأربعة فصاعداً دون ما عداها وتراوح الاثنين فالاثنين دون الثلاثة فالثلاثة والواحد فالواحد وان يكونوا رجالاً فلا يجزي الصبيان ولا النساء ولا الخنثى ، والتحقيق أخذ كل ما يحتمل فيه أن له دخلاً في التطهير من زيادة القوة وعدم البطؤ ونحو ذلك دون الباقي للعلم أنه ليس المدار على التعبد المحض ، وبذلك ينقطع استصحاب النجاسة فينثد يكتفى بالنساء والصبيان إذا كانا مثل الرجال في المقدار والكيفية ، بل ويكتفى في الاثنين إذا قاما مقام الأربعة في المخرج والإخراج في جميع اليوم ، بل والواحد ، بل يكتفى بالدواب إذا كانت كذلك ، ويكتفى بالليل والمعلق على تقدير الاجتزاء بمقدار اليوم من الليل ، فهل يؤخذ الأطول من الأيام أو الأقصر أو الوسط ؟ وجوه ، ويحتمل قوياً أخذ يوم الليل فتأمل . ولا يكتفى بما يخرج الواحد أو الاثنين في نصف النهار مثلاً مقدار ما يخرج الأربعة في جميع النهار لسعة الدلو وزيادة القوة لاحتمال أن يكون في هذه الكيفية في التطهير مدخلية ، ويظهر من المنتهى الاجتزاء بالصبيان والنساء مع الاختصار على مدلول الرواية لصديق القوم عليهم . وفيه نظر لأن الظاهر أن القوم خاص بالذكر كما عن الصحاح أن القوم الرجال دون النساء ، وعن ابن الأثير أن القوم في الأصل مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال دون النساء ولذا قابلهن به يعني في قوله تعالى : « لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء » (١) وعن صاحب الكشاف القوم الرجال خاصة لأنهم القوام بأمور النساء ، وفي قول زهير : « أقوم آل حصين أم نساء » وينبغي القطع بالاجتزاء بما فوق الأربعة إذا لم يحصل بطؤ بسبب ذلك مع احتماله وان حصل لمصداق القوم عليهم ، وما في الخبر المتقدم (يكتري أربعة رجال) بيان للأقل وليس المقصود منه الحصر ، وينبغي القطع بالاجتزاء إذا تراوحوا ثلاثة فثلاثة إذا لم يحصل بذلك خلل من جهة البطؤ ، والظاهر في كيفية التراوح أن الاثنين يتجاوزان الدلو ويرميانه إلى أن يتعبا فيقوم الآخران

كما صرح بذلك ابن ادريس في السرائر لا يمكن عن الشهيد الثاني أن كيفيته أن يكون أحدهما فوق البثر يمتح بالدلو والآخر فيها يملئ ، ولم نعثره على مأخذ والأحوط اختيار ما ينزح به من الماء أكثر للاستصحاب ، ولو تراوح عليها ثمانية فصاعداً على أن يكون كل اثنين في جانب فهل يكتفى بنصف النهار لقيامهم مقام الأربعة جميع النهار ؟ وجهان مبنيان على احتمال المدخلة في التطهير والاستصحاب لحكم النجاسة ، وإن لم يمكن تراوح الاثنين عليها دفعة لضيق المسلك ونحو ذلك فهل يجتزى بالواحد فالواحد أو تكون غير قابلة للتطهير ؟ والأقوى أنه إن كان الواحد فالواحد يقوم مقام الاثنين فالظاهر الطهارة وإلا فلا ، مع احتمال أخذ مقدار يوم أيضاً من الليل وتطهر بذلك ، وهل يعتبر في التراوح أن يكون التوزيع على السهولة فلا يقدح التفاوت أو لا بد من كونه على السوية ؟ لا يبعد الثاني لأنه الظاهر من اكتراء الأربعة ، بل ربما يدعى ظهوره من قوله (عليه السلام) يتراوحن ، ويحتمل الأول لكن بشرط أن لا يكون التفاوت مورثاً لقلة النزح من جهة فتور أهل التوبة لزيادة زمانهم ، وهل يعتبر تكرار التراوح مكرراً أو يكفي ولو بقسمة النهار نصفين ؟ لعل الظاهر أن المدار على عدم حصول التعب المورث للتهاون في النزح ، وذكر بعضهم أنه يستثنى لم الصلاة جماعة وإلا كل مجتمعين ، وربما تأمل في الثاني لا يمكن حصوله عند التراوح بخلاف الأول ، ولانظر فيها مجال لأن استحباب الجماعة لا يقضي بجوازه هنا بعد ظهور الدليل في استيعاب اليوم وإلا لجازت النوافل والأذكار ونحو ذلك من المستحبات التي قبل الصلاة وبعدها وفيها ، وإن كان المدار على أن ذلك غير قادح في اليوم عرفاً ففيه أن ذلك من المسامحات العرفية ، واعتفاره في يوم الأجير لا يقضي باعتفاره هنا ، على أن ظاهرهم سابقاً أنه ليس كيوم الأجير ، ولذلك كان المبدأ من أول الفجر والمنتهى الليل فينشد يصلي كل منهم في نوبة راحته ، والظاهر أنه يستثنى لم قضاء حوائجهم من الغائط بحيث لا يزيد على مقدار الضرورة بشرط استقامة المزاج ، ولو حدث لم تعطيل في الاثناء من انقطاع حبل أو شق دلو

بحيث يحتاج الى الاصلاح فان كان زماناً يسيراً يقطع بعدم التعطيل فيه من جهة التطهير لم يقدح وإلا قدح ، ولا يشر أخذ شيء من الليل عوضه لفوات الموالات المحتمل دخولها في التطهير ، ولو تغير حال البئر في أثناء التراوح بعدم الغلبة للماء احتمل الاكتفاء باتمام التراوح وأن لم يحصل به الاستيعاب . وإيجاب نزع الجميع لاستصحاب النجاسة ، ولعله الأقوى ، ولو انعكس الأمر في أثناء التراوح لنزع الجميع اكتفي باتمامه يوماً إن كان جامعاً للشرائط لعدم مدخلة النية في ذلك ، فاحتمال تجديد غيره حينئذ بعيد فتأمل ، وكلام الأصحاب في المقام في غاية الاضطراب ، والفروع في المقام لا تتناهى ، وكان ذلك كله قرينة الاستحباب فلنقتصر على هذا المقدار .

﴿ ونزع ك ﴾ كل على مذهبه فيه ﴿ ان مات فيها دابة أو حمار أو بقرة ﴾ كما في القواعد واللمعة وعن مصباح السيد والنهاية ، وزيادة ما أشبهها عن الوسيلة والاصباح ، وعن المذهب للخيّل والبغال والحمار وما أشبهها في الجسم ، وعن السكافي ونحوه وعن الجامع للخيّل والبغال والحمار والبقرة ، وعن الغنية للخيّل وشبهها ، وحكى الاجماع عليه ، ولعل المراد بما أشبهها الوحشي والبقرة والبغال والحمار ، وفي السرائر الخيل والبغال والحمار أهلية كانت أو غير أهلية والبقرة وحشية كانت أو غير وحشية أو ما مائلا في مقدار الجسم ، وعن النافع الحمار والبغل والفرس ، ونسبة البقرة الى الثلاثة ، وعن الصدوق الاقتصار على الحمار ، وفي الذكري الحمار والبغل والفرس والبقرة وشبهها ، والأقوى الاقتصار على الخيل والبغال والحمار ، ولا يبعد حمل الدابة في عبارة المصنف ونحوه على الخيل للقطع بعدم إرادة كل ما يندب على الارض لكونه معنى مهجوراً ، على ان عطفه الحمار والبقرة عليه ينافيه ، ولا ذات القوائم الأربع ولا الركوب ، فيتعين حملها على الخيل للاجماع المتقدم عن الغنية وقول الباقر (عليه السلام) (١) في خبر عمرو بن سعيد بن هلال حين بلغ في السؤال الى الحمار والجل : « فقال : كر من ماء » وعن المعتبر

وموضع من التهذيب زيادة البغل ، وهو الحجة فيه لعدم التنافي بينهما ، وفي المنتهى أن أصحابنا عملوا فيها بالحمار ، ولذلك قال في الذكرى : الثالث كره الحمار والبغل في الأظهر عن الباقر (عليه السلام) وليس في بعض الروايات البغل ، وعدم عمل الأصحاب بما تضمنته بالنسبة للجمل لا يخرجها عن الحجية كما توهمه في المدارك . وقصور السند منجبر بالشهرة ، وفي الذكرى جعل المستند في الفرس والبقرة الشهرة ، وهو مبني على أصل لا تقول به ، ولذا حكى عن المعتبر إدخال الفرس والبقر فيها لا نص فيه ، ولا ينافيه كما في كشف اللثام صحيح الفضلاء (١) عن الصادقين (عليهما السلام) « في البئر تقع فيها الدابة والفارة والكلب والطير فيموت قال : يخرج ثم ينزع من البئر دلاء ثم اشرب وتوضأ » ونحوه خبر البقباق (٢) عن الصادق (عليه السلام) لأجل الدلاء ، فلا يتيقن الطهارة إلا بنزع الكل ، ولا قرينة في الاقتران بما اقترن بها على شيء ، ولا حجة لأن يقال الأصل عدم الزيادة على أقل ما ينخل في الدلاء ، وهو عشرة أو أحد عشر أو ثلاثة ، فإن الأصل بقاء النجاسة إلا على القول بالتعبد انتهى . وفيه أنها ظاهرات في اللغات له لإطلاق لفظ الدلاء فيها الصادق في الأقل بناء على علم الفرق بين جمع القلة والكثرة وهو الأصح ، وإلا كان التقدير بمضمونه ، فدعوى الاجمال لا معنى لها ، كما أنه لا معنى للمسك بالأصل بعد مجيء الإطلاق . فإن قلت : نحن تقطع بعدم إرادة الإطلاق من حيث هو للاجتماع على عدم الاكتفاء به لشيء مما سئل عنه ، بل المراد به مقدار مخصوص ، لكن لما كان المقدار المخصوص مختلفاً بالنسبة للمسؤول عنه جاء بالقدر الجامع بين الجميع وهو نزع دلاء ، وترك البيان إما لأنه بيّنه ولم ينقل إلينا أو أنه كانوا عالمين به أو لم يكن وقت حاجة أو نحو ذلك . قلت : الكلام في دلالة الرواية في حد ذاتها من غير نظر إلى كلام الأصحاب ، ولا ريب في دلالتها ، وأيضاً هي وإن كانت محملة بالنسبة إلى المقدار لكنها تفيد أنها لا ينزع لما سئل عنه الجميع وإلا لم يقل دلاء .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٥ - ٦

قلت : هو كذلك لكن يحتمل أن يكون مقداراً يأتي على جميع ما في البئر ولو بحسب الاتفاق . فلا يتيقن حصول ذلك المقدار إلا بنزع الجميع فانه يكتب به حينئذ ، وان لم يبلغ ذلك المقدار فيدخل فيما لا نص فيه بهذا المعنى لا بالمعنى المعروف ، ويشبه حينئذ قوله انه لا معنى لأصل علم الأكل لسكونه مقطوعاً باستصحاب النجاسة ، ولا معنى لنفي الأكل بعد تحقق شغل التهمة . قلت : مع أن لنا بحثاً في ذلك أن إجماع الفقيه والشهرة المنقولة بل والمحصلة يكتفيان في بيان ذلك الجمل ، ومما تقدم يظهر لك ما في مناقشة المدارك للمعتبر بأنه لا معنى لجعله للفرس مما لا نص فيه لمخوله تحت اسم الدابة ان قلنا انها لكل ما يدب على الارض أو ذات القوائم الأربع أو لكل ما يركب ، إذ قد عرفت أن جعلها من غير المنصوص لما ذكرنا من جهة إجمال خبر الدلاء لا من جهة ما ذكر ، وفي المنتهى «وأما البقرة والفرس فقد قال الشيخ والسيد المرتضى والمفيد بمساواتهما للحمار بالكر ، ولم نقف في ذلك على حديث إلا ما روى الشيخ وذكر صحيح الفضلاء المتقدم ، ثم قال بعده : قال صاحب الصحاح : الدابة لكل ما يدب على الأرض والدابة اسم لكل ما يركب ، فنقول لا معنى لجملة على الأول وإلا لعم وهو باطل لما يأتي فيجب حمله على الثاني ، فنقول الألف واللام في الدابة ليست للبعد لعدم سبق معهود ترجع اليه ، فاما أن يكون العموم كما ذهب اليه الجبائيل أو لتعريف الماهية على المنهبط الحق ، وعلى التقديرين يلزم العموم في كل مركوب ، أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلانه تعليق الحكم على الماهية يستلزم ثبوته في جميع صور وجودها وإلا لم يكن علة هذا خلف ، وإذا ثبت فيه دخل فيه الحمار والفرس والبغل والابل والبقر نادراً ، غير أن الابل والثور خرجا بمبادل بمنطوقه على نزع الجميع ، فيكون الحكم ثابتاً في الباقي . فان قلت : يلزم التسوية بين ما عدده الامام . قلت : خرج ما استثنى لدليل منفصل ، فيبقى الباقي لعدم المعارض ، وايضاً التسوية حاصلة من حيث الحكم بوجوب نزع الدلاء ، وإن أقررت بالقلّة والكثرة ، وذلك شيء لم يتعرض له (عليهما السلام) إلا ان يقال أن

يقول إن ما ذكرتموه لا يدل على بلوغ الكربة ، ويمكن التمثل بأن يحمل الدلاء على ما يبلغ الكر جمعاً بين المطلق والمقيد خصوصاً مع الاتيان بصيغة جمع السكثرة . لا يقال : ان حمل الجمع على السكثرة استحالة إرادة القلة منه ، وإلا لزم الجمع بين إرادتي الحقيقة والمجاز ، وان حمل على القلة فكذلك . لانا نقول : لا نسلم استحالة الثاني ، سلمناه لكن ان حمل على معناه المجازي وهو مطلق الجمع لم يلزم ما ذكرتم ، على ان لنا في كون الصيغ المذكورة حقائق أو مجازات في السكثرة نظراً ، وبعض المتأخرين استدلل بهذه الرواية على وجوب النزح للحجار دون الفرس والبقرة ، وألحقها بما لم يرد فيه نص ، وقد روى مثل هذه الرواية البقباق عن أبي عبدالله (عليه السلام) انتهى . وتقلناه برمته لما فيه من الفوائد العظيمة الجليلة النافعة في المقامات المتعددة ، واعترضه في المدارك ثمانية وجوه ، ويمكن للنظر أن يحمل في كل من الثانية ثمانية من النظر ، قال فيها : « (الأول) مقتضى كلامه (رحمه الله) ان الدابة حقيقة فيما يركب حيث حمل النص عليه وهو غير واضح ، وكلام الجوهري لا يدل عليه ، فان الاطلاق أعم من الحقيقة والمجاز ، وقد صرح بعض محققي أهل اللغة بأن أكثر اللغات مجازات ، مع ما قد اشتهر ان الدابة منقولة الى ذات القوائم الأربع من الحيل والبغال والخيول ، وذكر جماعة انها مختصة بالفرس ، سلمنا انها حقيقة فيما يركب ، لكن البقر انما يركب نادراً كما اعترف به ، والألفاظ انما تحمل على المعنى المتعارف لا النادر الغير المشهور » انتهى . وفيه انه مبني على ما هو الظاهر من كلام الجوهري من ذكره المعنيين للدابة مع التصريح بقوله في الثاني اسم ، ولم يكتف بعطفه على الأول اذ لم يمهّد لإطلاق لفظ الاسم على المعنى المجازي كأن يقال الأسد اسم للرجل الشجاع ، على أن هذا سد لباب التمسك بقول اللغوي من دون ثبوت من خارج ، وفيه ما لا يخفى ، وايضاً العلامة (رحمه الله) حمله على الثاني بعد أن استدلل على نفي الأول ، فلو فرضنا أن المعنى الثاني مجاز لكن ربما يظهر من صاحب الصحاح انه مجاز معروف مشهور ، فلا يبعد حمله مع تعذر الأول

على الثاني ، على أنه نقل عن القاموس أنه قال : الدابة ما دب من الحيوان وغلب على ما يركب ، وهو ظاهر في كونه حقيقة عرفية لا أقل من كونه مجازاً مشهوراً ، فبعد انتفاء إرادة الأول يتعين إرادة الثاني ، ومن ذلك ظهر لك ما في قوله إن الإطلاق أعم من الحقيقة فانه ليس من باب الإطلاق ، وقوله مع أنه قد اشتهر أن الدابة فيه أنه ممنوع أولاً ، وثانياً قد يكون معنى حادث لا يحمل عليه الخطابات الشرعية ، ولذلك لم يذكره أهل اللغة ، وإيضاً قد يكون رأي مثل العلامة (رحمه الله) تقديم اللغة على العرف كما ذهب اليه المعترض ، بل نقل أنه مذهب كثير من الفقهاء . ولا عيب فيه عليه ، قوله لكن البقر إنما يركب نادراً فيه أن قوله في الصحاح انها اسم لكل ما يركب قديدي عموماً حتى للفرد النادر لوقوعه في سياق كل كالدابة فانها اسم لكل ما يدب على الأرض لا ما يدب متعارفاً ، وقال : « (الثاني) قوله في الاستدلال على إفادة المعرف باللام العموم على التقدير الثاني ان تعليق الحكم على الماهية يستدعي وجوده في جميع صور وجودها وإلا لم يكن علة . قلنا : تعليق الحكم على الماهية لا يقتضي كونها علة فيه ، على انه لو تم ما ذكره لاقتضى إفادة المعرف المحلى بلام الجنس العموم مطلقاً ، وهو لا يقول به » انتهى . وفيه ان ما أشار اليه العلامة (رحمه الله) هو التحقيق في إفادة المعرف باللام العموم ، وذلك لانه قد تبين في الأصول فساد مذهب الجبائين وغيرهم ، وان الحق كون الالف واللام للتعريف والاشارة الى مدخولها ، فحيث يكون مدخولها اسم جنس كانت لتعريف الجنس ، وحينئذ في وجه استنفاد العموم على هذا التقدير خلاف ، فمنهم من ذكر دليل الحكمة ، وقد ذكر نافساده في الأصول ، ومنهم من ذكر هذا الطريق وهو التحقيق ، وذلك حيث يكون متعلقاً لحكم شرعي يرجع في الحقيقة الى وصف الطبيعة من حيث هي مثلاً إذا قال الشارع البيع حلال كان وصف الحلية لاحقاً لطبيعة البيع ، فتى وجدت وجد وصفها معها وإلا لم يكن وصفاً للطبيعة ، فيستفاد عموم الحلية لجميع أنواع البيع ، ولا يكفي في كونه وصفاً للطبيعة وجوده في بعض البيع لان ذلك يكون في الحقيقة وصفاً لفرد دون

الطبيعة . فان قلت : ان ما قضت به الأدلة من تحريم بعض أنواع البيع ينافي كون الحلية وصفاً للطبيعة . قلت : قد يقال أولاً أن ما ذكرنا مدلول ظاهري لا ينافية التخصيص ، وثانياً ان ما قضت به الأدلة ليس أن طبيعة البيع حرام ، إنما التحريم للفرد وهو لا ينافي حكم الطبيعة ، وذلك من قبيل أن يقال الرجل خير من المرأة الذي لا ينافية وجود أفراد من النساء خيراً من الرجال . فلا ريب في كون ذلك هو التحقيق في استفادة العموم ، نعم هو لا يجري في كل مقام إذ من المقطوع به أن السيد إذا قال لعبده بيع أو أوجد البيع ونحو ذلك لا يجب عليه استغراق جميع أفراد البيع ، والفرق بينهما ان هذا أمر يحصل أمثاله بالواحد ، وليس وصفاً لاحقاً للطبيعة من حيث هي هي بدور مدارها وجوداً وعلماً ، ومن هذه الجهة لم يقل العلامة (رحمه الله) بالعموم في الجميع ، بل في بعض دون بعض ، ولا يخفى ان ما نحن فيه من قوله (عليه السلام) في الجواب عن الدابة حيث تقع في البئر (ينزح دلاء) من الأول فانه في قوة أن يقول نزح دلاء للدابة ، فحيث توجد هذه الطبيعة يوجد هذا التقدير لها وإلا لم يكن تقديرها لهذه الطبيعة ، والتقدير كالتوصيف ، وليس المقصود من هذا الأمر التكليف ليتحقق الامثال بالواحد ، بل هو من قبيل اغسل ثوبك من البول مثلاً فانه ظاهر في أن طبيعة البول موجبة لذلك ، فحيث توجد يوجد هذا الحكم وكأن هذا المعنى هو مراد العلامة بالعلية أي المناط الذي يوجد بوجودها الشيء فتأمل . ثم قال : « (الثالث) قوله : ان الابل والثور خرجا بما دل بمنطوقه على نزح الجميع ، فيكون الحكم ثابتاً في الباقي . قلنا : الذي دل بمنطوقه على حكم الثور دل بمنطوقه على حكم مثله ، فان اقتضى الاخراج في أحدهما اقتضاء في الآخر وإلا فلا » انتهى . قلت : محل الكلام الآن في الفرس والبقر ، أما الأولى فليس نحوه قطعاً ، وأما الثاني فللعلامة أن يقول كذلك ، ولذلك لم يعمل به أحد في ذلك المقام ، وايضاً لو أراد ذلك لقال البقر ، وعلى كل حال فنحوه من قبيل الجملات لا نالنا لعلم

ما المراد به ، مع احتمال أن يراد به الثور الوحشي .

﴿ الرابع ﴾ قوله : خرج ما استثنى بدليل منفصل ، فيبقى الباقي لعدم المعارض . قلنا : الاستثناء والاخراج بدليل إنما يكون من الألفاظ العامة أو ما في حكمها لان إطلاق اللفظ وإرادة بعض مدلوله معنى مجازي يصار اليه بالقرينة ، والأمور المتعددة المدلول على كل منها بالمطابقة إذا تعلق بها حكم واحد ثبت ذلك الحكم لسكل منها على انفراده نصاً ، فإذا وجد ما ينافي ذلك في بعض المدلولات تعارض الخبران ، ويصار الى ترجيح لا متناع العمل بهما ، انتهى . قلت : أما مناقشة الأولى فهي مناقشة لفظية لان محصلها أنه كيف يطلق لفظ الاستثناء على مثل ذلك مع أنه قد يطلق عليه ، لا سيما بعد وضوح القرينة كما هنا ، وقوله والأمور المتعددة الى آخره لا ينافي ما ذكره العلامة إذ مراده أنه خرج باعتبار رجحان المعارض ، على أنه يمكن صحة الاستثناء هنا في الجواب بان يقال ينزح دلاء إلا للكلب مثلاً ، فينزح له أربعون ، وأيضاً فالحكم هنا ليس متعلقاً بكل واحد بانفراده نصاً ، والمطابقة بين السؤال والجواب لا تقتضي أزيد من الظهور ، فلا يمنع من الاستثناء متصلاً ومنفصلاً .

قال : ﴿ الخامس ﴾ قوله : وإيضاً المساواة حاصلة من حيث الحكم بوجوب نزح الدلاء . قلنا : هذا الخيال واضح الفساد فانه لا يكاد يفهم من هذه الاطلاق إلا تساوي الأمور المذكورة في قدر النزح ، فلو كانت مختلفة في ذلك لزم الاغراء بالجهل والخطاب بما له ظاهر مع إرادة خلاف ظاهره ، وقد ثبت امتناعه في الأصول ، انتهى . وفيه أن مدار الجمع بين الأخبار إنما هو حمل ما له ظاهر على خلاف ظاهره بعد ترجيح المعارض فقصوده بهذا التساوي وأنه بعد دلالة الأدلة على حكم تلك الأفراد وكانت مختلفة يعلم من ذلك أن مقصود الامام (عليه السلام) بالجواب إنما هو القدر المشترك بين الجميع ، وكان تأخير البيان لمقام آخر أو كانوا عالمين بذلك ، وليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة لعدم العلم بكونه وقت حاجته .

قال : « (السادس) قوله ويمكن التحمل بان يحمل الدلاء على ما يبلغ الكر جمعاً بين المطلق والمقيد . قلنا هذا التحمل واضح الفساد ايضاً فان إطلاق لفظ الدلاء وإرادة السكنة من غير زيادة ولا نقصان يكاد أن يلحق بالهذر والهذيان الى سادات الانام وأبواب الملك العلام عليهم أفضل الصلاة والسلام ، ومع ذلك كله فالمقيد الذي ادعاه غير موجود ، ولو ثبت وجوده لكان فيه غنية عن هذه التحملات الواهية والتكلفات الباردة » انتهى . وانت خير بان مثل هذا الكلام لا يناسب في جنب مثل العلامة آية الله في العالمين مع اعترافه بانه تحمل ، وكان ما ذكره هذا للمعترض هو وجه التحمل ، على أنه يمكن أن يقال إن العلامة أراد بالمقيد رواية عمرو بن سعيد بن هلال (١) الواردة في الحمار ، وذلك لانه لما كان الحمار والبغل وغيرهما داخلة في لفظ الدابة في صحيحة الفضلاء ثم أنه بين مقدار الدلاء في فرد من أفراد الدابة فله أن يقول إن هذا الحكم بيان للدلاء التي هي حكم الدابة ، لا سيما مع القطع بعدم إرادة الاطلاق للاجماع ، والحل على تخصيص لفظ الدابة ليس بأولى مما ذكرنا ، بل هو أولى ، على ان المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً بل سمعت ما في الغنية من الاجماع على الخيل وشيها أن السكر ينزح لجميعها ، فبمعونة ذلك يتجه ما تقدم ، أو يمكن فهم التقيد منها بطريق آخر بان يقال إن قوله حتى بلغت الحمار الى آخره يراد به أني بلغت لهذا ونحوه في الجسم من الحيوان ، فيدخل فيه الفرس والبقرة ، وكيف كان فلا ينبغي إساءة الأدب مع مثل العلامة مع اعترافه بالتحمل وإمكان توجيهه بما ذكرنا ، هنا كله مع ان عبارة المعترض لا تخلو من مناقشة واضحة للتأمل كوضوح فساد ما بقي له من الاعتراضين .

﴿ وينزح سبعين ﴾ دلوا ﴿ إن مات فيها ﴾ أي بعد أن وقع فيها ، والمراد به ما يشمل القتل وغيره ، ما صدق عليه ﴿ إنسان ﴾ سواء كان كبيراً أو صغيراً رجلاً أو امرأة ، نعم مقتضى تقييد المصنف بالموت فيها أنه لا يدخل في هذا الحكم الميت

خارجاً عنها ، بل ولا السقط الذي لم تحله الحياة بعد تمام ما يصدق هذا اللفظ معه ان قلنا بنجاسته ، لكن قد يظهر من بعض المتأخرين كالفاضل الهندي دخول الأول حيث قال : « ينزح سبعين دلواً لموت الانسان فيها أو وقوع ميت فيه لم يغسل ولم يقدم الغسل إن وجب قتله فقتل لذلك وإن يتم أو كان شهيداً أن نجسناه خلافاً للمشهور » انتهى . وفيه أن خبر عمار (١) المعمول به بين الأصحاب في المقام الذي هو مستند الحكم ، قال فيه : « وما سوى ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فأكثره الانسان ينزح منها سبعون دلواً » وهو ظاهر في قصر الحكم على الموت فيها ، نعم قد يقال وجوب نزح السبعين لتحقيق سند كره .

وكيف كان فستند الحكم خبر عمار الساباطي النجيري بما عن الغنية والمنتقى من الاجماع ، بل عن المعتبر ان روايتها ثقات ، وهي معمول عليها بين الأصحاب ، كما في الذكرى للخبر المقبول بين الأصحاب عن الصادق (عليه السلام) مع ما في المدارك من نسبته الى الأصحاب ايضاً ، وما في بعض الأخبار (٢) كخبر زرارة من وجوب نزح العشرين دلواً ، وحسن محمد بن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) « في البئر تقع في البئر اذا كان له ريح نزح منها عشرون دلواً » لا يعارض ما ذكرنا لعارض الأصحاب عنها ، كما عن المنتقى ان أصحابنا لم يعمل بالعشرين ، فيكون الاستدلال بها ساقطاً ، ويحتمل العمل بها في ميت الانسان الخارج عن البئر لانه من قبيل التعميم والتخصيص إن كان المفهوم من قوله في خبر عمار فيموت فيها تقييداً ان لم يثبت إجماع على عدم ذلك ، وظاهر النص والفتوى عدم الفرق بين المسلم والكافر ، وخالف في ذلك ابن اديس وهو المنقول عن أبي علي فاوجب نزح الجميع ، وقد أطال ابن اديس في الاستناد لذلك ، وحاصله أن الكافر إذا باشر الماء وهو حي وصعد يجب له نزح الجميع لكونه غملاً لا نص

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ - ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

فيه ، ويظهر منه نفي الخلاف فيه ، فكيف إذا كان بعد نزوله اليها ومباشرته لما لها بهجسه وهو حي وقد وجب نزع جميعها ، فإذا مات بعد ذلك ينزع له سبعون دلواً وقد طهرت ، وهل هذا إلا تفصيل من قائله وقلة تأمل ، أنراه عند موته انقلب وطهر ، ولا خلاف بيننا ان الموت ينجس الطاهر ويزيد النجس نجاسة ، ويمكن تقريره بوجه آخر وهو أنه قد ثبت نزع الجميع له في حال الحياة لكونه مما لا نص فيه ، فيثبت هنا لان الفرض موته في البئر فيكون قد لاقاها وهو حي ثم مات والموت ان لم يزد له لم ينقصه فتأمل .

وبهذا القياس يخص عموم الرواية الشاملة للكافر والمسلم ، وفيه أولاً ان أحكام النجاسة تبعية لا يعرف حكمتها إلا الله ، فلا يمكن أن ينقح العقل بعنوان القطع المساواة فضلاً عن الأولوية . وثانياً انا نمنع ما ذكره من وجوب نزع الجميع هنا للحي وان قلنا بوجوبه لما لا نص فيه لانه على تقدير تسليم ما ادعاه من الأولوية يعلم مما ذكر في الروايات من تقدير الانسان الشامل لها بالسبعين ان الحي لا يزيد على ذلك إذ ببيان حكم الأشد يظهر حكم الأضعف ، وما ذكره من دعوى الاجماع ان أراد به على ما لا نص فيه فسلم ، وان أراد به في خصوص المقام فممنوع لان المراد بما لا نص فيه ان لا يعلم حكمه من الأخبار بوجه من الوجوه ، ونحن الآن وإن لم نعلم حكمه بالخصوص لسكنا نعلم أنه لا يتجاوز السبعين للأولوية التي ادعاه ، على أن ظاهر الرواية موت الانسان في البئر فعلى تقدير شموله للكافر يكون ظاهراً في ملاقاته له حياً ثم مات ، ومع ذلك اكتنفي فيه بالسبعين قبلون موته كذلك بطريق أولى قطعاً وأما ثالثاً . فلانا ان سلطنا له وجوب نزع الجميع في الحي قائماً هو من جهة فقد نص المظهر لحكمه فهو حينئذ حكم ظاهري من باب المقدمة لأنه حكم شرعي واقعي ، فلا يستفاد منه أولوية تعارض النص ، ولعل هذا عند التأمل يرجع الى ما سبق ، وبما ذكرنا يمكن تحصيل الحكم السابق وهو حكم الميت الخارج عنها مثلاً لانه وإن كان بما لا نص فيه بناء على عدم شمول النص له إلا انه ينزع له سبعون لا الجميع للقطع بان الموت في البئر إما انه أشد أو مساو للموت في الخارج عنها

فلا ينبغي أن يتجاوز السبعين ، فينتجه ما ذكره الفاضل الهندي (رحمه الله) سابقاً فتأمل .
وهذه قاعدة تنفك في كثير مما يأتي ومضى ، فإنا عن الحق الثاني والشهيد في
روض الجنان من الاكتفاء بالسبعين في الكفر أن وقع في الماء ميتاً لعموم النص ،
وأوجبا نزع الجميع إن وقع حياً ثم مات لثبوت ذلك قبل الموت والموت لا يزيله مما
لا وجه له لسكون مورد النص موت الانسان في البئر ، وهو ظاهر في ملاقاته الماء حياً ،
فإن سلم ثبوت له للكفر وجب الاكتفاء فيه بالسبعين مطلقاً وإلا فالجميع كذلك ، وأما
التفصيل فلا وجه له ، ومع ذلك كله فلنقتل أن يقول في تأييد كلام ابن ادريس أما أولاً
أن المعروف بالآلف واللام لا يفيد الاستغراق ، وثانياً المتبادر منه المسلم ، وثالثاً أن ظاهر
الرواية أن نزع السبعين لمكان الموت ، فلا ينافي نزع غير هذا المقدار لمكان نجاسة
أخرى ، ولو اقتضى ذلك لاقتضى في جميع التقادير إذ قد ورد (١) ايضاً في النزع
للجنب مثلاً مقدار مخصوص ، مع أنه لا يسوغ أن تقول أنه شامل لما كان مستصحباً
للنبي وغيره أولاً ، واحتمال القول بالتداخل ضعيف ، بل في السرائر انه لا أحد من
أصحابنا يقدم فيقول ينزع سبع دلاء لارتباس الجنب أي جنب كان سواء كان كافراً
أو مسلماً محقاً . وفيه مع أن ابن ادريس سلم العموم أن التحقيق إقادته للعموم على الطريقة
السابقة ، ودعوى التبادر في المسلم ممنوعة كما لا يخفى على من له خبرة في غير هذا المقام ،
وأما الثالث فإنا وان لم تقل بالتداخل لظهور الحيثية كما يأتي ، لكن الظاهر في المقام
دخول النجاسة الكفرية وذلك لانه بعد أن فهم العموم من هذا اللفظ ضلر بمنزلة المصريح
به ، فكأنه قال الكافر إذا وقع فيها ومات ينزع له سبعون ، والفرق بين هذا وما ذكره
أن تلك أحوال خارجة عن مسعى اللفظ لم يبق اللفظ لشمولها قطعاً بخلافه هنا ، فانه قد
أتى باللفظ لشمول أفرادها والفرض أن فيها ما كان نجس العين ولم يذكر له حكماً بالخصوص ،
وما ذكره ابن ادريس من عدم شمول الجنب للمسلم والكافر لعله حق إما لأن المتبادر

فيه هنا المسلم بقرينة الارتعاش ونحوها بخلاف ما نحن فيه أو بغير ذلك .
 ﴿و﴾ تظهر ﴿بنزح خمسين ان وقع﴾ أي صار ﴿فيها﴾ ولو بغير وقوع تنقيحاً
 للمناط ﴿عنزة﴾ والمراد بها فضلة الآدمي كما عن الغريبين ومهذب الأسماء وتهذيب اللغة،
 وأهلها تميم بذلك لأنهم كانوا يلقونها في العنرات أي الأفنية ، وما عن المعتبر أنها
 والخره مترادفان يعان فضلة كل حيوان ضعيف ، وإطلاق الشيخ في التهذيب كما قيل
 لا يقضي بالوضع . وفي السرائر «وينزح لعنزة ابن آدم الرطبة أو اليابسة المذابة المقطعة
 خمسون ذلوا ، فإن كانت يابسة غير مذابة ولا مقطعة فعشر دلاء بغير خلاف» انتهى .
 ومنه يظهر وجه قول المصنف ﴿فذابت﴾ من غير فرق بين كونها رطبة أو يابسة
 ولكن بقيت فذابت أو ذاب بعضها لعدم الفرق بين قليلها وكثيرها ، وهل مثل الذوبان
 وقوع اليابسة أجزاء ذفاقاً وجهان ، والمراد بالذوبان صيرورتها أجزاء ذفاقاً ، ولعله يرجع
 إليه التقطع كما عن ظاهر السيد (رحمه الله) بل يرشد إلى ذلك جمعه في السرائر بينهما ،
 وعن صريح المذهب والكافي والغنية والجامع الاكتفاء بالتقطع أو الرطوبة ، ولعل ذكر
 التقطع يعني عن الرطوبة للازمتها للتقطع ، وإلا فبدونه لا ينزح ، كما أنه لا يبعد أن يراد
 بالتحديد بالرطوبة فقط كما في القواعد واللمعة وعن النهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة
 والاصباح ما يشمل اليابسة التي تترطب في الماء فذابت ، ويؤيده اشمال رواية أبي بصير
 التي هي المستند في المقام على ذلك كما ستسمعه ، ومقتضى إطلاق النص والفتوى عدم
 الفرق بين صغير الانسان وكبيره والمسلم والكافر وغيرهم .

وكيف كان فالحكم بتحمم الحسنيين هو المشهور كما في الذكرى وكشف اللثام
 وهو كذلك ، ولعله يشمل نفي الخلاف المتقدم في عبارة السرائر ، وفي المعتبر أني لم
 أقف له على شاهد ، قلت : شاهده رواية أبي بصير (١) سألت أبا عبدالله (عليه السلام)
 « عن العنزة تقع في البئر ؟ قال تنزح منه عشر دلاء فإذا ذابت فأربعون أو خمسون »

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١

لاحتمال أن يكون من كلام الراوي أو لعدم معقولة التخيير بين الأقل والأكثر سيما مقام التطهير إذ احتمال رجوع التشخيص الى نية المكلف في غاية البعد هنا ، فمن هنا يتعين إرادة التحسين لاستصحاب النجاسة وعدم حصول اليقين الا بذلك ، ولعل ما ذكرنا مراد العلامة في المختلف حيث قال ويمكن أن يقال إيجاب أحدهما يستلزم إيجاب الآخر لانه مع الأقل غير متيقن البراءة ، وإنما يعلم الخروج عن الصلة بفعل الآخر أكثر فلا معنى للإيراد عليه حينئذ بانه غير مستقيم ، فان التخيير بين الأقل والأكثر يقتضي علم وجوب الزائد عيناً وإلا لم يكن للتخيير معنى ، فيجب أن يحصل يقين البراءة بالأقل ويكون الزائد مستحباً ، لما عرفت أن ليس مبنى كلامه التخيير ، بل قد تكون هذه العبارة عنده من المجمل لمصلحة اقتضاها المقام ، فيكون حينئذ التكليف الظاهري وجوب التحسين ، وقد عرفت أن الرواية منجيرة بالشبهة بين الأصحاب ، بل الظاهر الاجماع على العمل بضمونها ، فلا يقدح ما في سندها من عبدالله بن بحر ، واشترك أبي بصير ، مع ان لنا كلاماً في اشتراك أبي بصير قد تقدم سابقاً ، كما أنه لا يعارضها صحيحة علي بن جعفر (عليه السلام) (١) سأله فيها « عن بئر ماء وقع فيها زبيل من عنرة رطبة أو يابسة يصلح الوضوء ؟ قال : لا بأس » ولا صحيحة ابن بزيع (٢) الدالة على الاكتفاء في طهارة البئر من وقوع العنرة فيها بنزح دلاء بعد إطلاقها وتقييدها .

﴿ والمروي ﴾ عن الصادق (عليه السلام) ﴿ أربعون أو خمسون ﴾ ومراده رواية أبي بصير المتقدمة ، وعن الصدوق أنه قال تظهر بأربعين إلى خمسين ، وفيه مع مخالفته لمنطوق الرواية إشكال التخيير بين الأقل والأكثر .

﴿ أو كثير الدم كذبح الشاة ﴾ أي ينزح له خمسون ، والمرجع في السكثرة الى العرف ، وحدها ابن ادریس بان أقلها ما كان كذبح شاة ، ثم نسب ذلك الى رواية أصحابنا ، والأولى ما ذكرنا ، ولعل مراده بالرواية صحيحة علي بن جعفر (عليه السلام)

الآتية ، ولا دلالة فيها على ما ذكر ، والظاهر أن مدار السكثرة بالنسبة الى الدم نفسه لانه هو المتبادر من الفتوى ، فما قيل ان مدارها هنا بحسب الماء قلة وكثرة فقد يكون الدم كثيراً بالنسبة الى بثر لقلته قليلاً بالنسبة الى أخرى لسعتها لا وجه له إلا وجه اعتباري لا يصلح لان يكون مستنداً لحكم شرعي ، وكيف كان فما ذكره هو المشهور كما في الذكرى وكشف الثام ، وعن الغنية الاجماع عليه ، وفي السرائر « وينزح لسائر السماء النجسة من سائر الحيوان سواء كانت مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم نجس العين أو غير نجس العين ما عدا دم الحيض والاستحاضة والنفاس إذا كان الدم كثيراً ، فحد أقل الكثير دم شاة خمسون دلواً ، والقليل منه وحده ما نقص من دم شاة فان أكثر القليل عشر دلاء بغير خلاف ، إلا من شيخنا المفيد في مقننته فانه ذهب الى ان لكثير الدم عشر دلاء ، والقليل خمس دلاء ، والأحوط الأول وعليه العمل » انتهى . وقد فهم منها في كشف الثام نفي الخلاف عما نحن فيه وهو محتمل ، بل لعله الظاهر ، وعن المرتضى ان للدم ما بين دلو الى عشرين ، وعن الصدوق انه ينزح في دم ذبح الشاة من ثلاثين الى أربعين ، وهو خيرة المعتبر والمنتهى وعن المختلف واستحسنه في الذكرى ، وفي كاشف الثام انه أقرب ، والاقوى الأول للاجماع المنقول عن الغنية المعتضد بنفي الخلاف والشبهة التي جمعت نقلها ، فهو أرجح من صحيحة علي بن جعفر (١) عن أخيه موسى (عليهما السلام) « في رجل ذبح شاة فوفقت في بثر وأوداجها تشخب دماً قال (عليه السلام) : ينزح منها ما بين ثلاثين الى أربعين » على أن قوله ما بين ثلاثين الى آخره محتمل وجهين ، الأول التخيير ، والثاني تمام ما بينها ، لا يقال حينئذ يكتفى بالعشرة كما قاله المفيد ، لانا نقول إضافة البنية الى الثلاثين ملحوظة ، ولا تحصل إلا باحراز الثلاثين ، ومع النقص عن الأرجحية وإعراض الأصحاب عنها مع انها بمنظر منهم يحصل الشك

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

من تصادم الحجتين ، والاحتياط لازم هنا لشغل النمة واستصحاب النجاسة ، ولا قائل بالزيادة على الحسين ، فتكون هي طريق اليقين ، وأما ما ذكره المفيد فلا دليل عليه سوى ما ستسمعه في القليل من الدم ، وأما ما ذكره المرتضى فقد يستدل له بخبر زرارة (١) قال : قلت : لأبي عبد الله (عليه السلام) « يثر قطر فيها قطرة دم أو خر قال : الدم والخمر والميتة ولحم الخنزير في ذلك سواء ينزح منه عشرون دلواً » وهو - مع أنه لا دلالة فيه على ما ذهب إليه من الواحد الى العشرين ، ومشتمل على ما لا نقول به - مطلق مقيد بما سمعت ، على أنه محتاج الى جابر ، وهو مفقود ، ومقتضى ما ضمته من ابن ادريس وإطلاق غيره أنه لا فرق بين دم نجس العين وغيره ، واستظهر بعضهم العدم جوداً على الرواية ، بل يظهر منه الاشكال في غير دم الشاة ، وقد عرفت عدم انحصار الدليل في الرواية ، بل هو ما تقدم الشامل للجميع ، وغلظ النجاسة لا يصلح لان يكون مقيداً للاطلاق ، (والنروي) في صحيح علي بن جعفر ما بين ثلاثين الى أربعين لا (من ثلاثين الى أربعين) فكان الأنسب أن يذكر نفس المتن ، واحتمال ترادف العبارتين فيه كلام .

(و) يطهر (بنزح أربعين إن مات فيها ثعلب أو إرنب أو خنزير أو سنور أو كلب وشبهه) كما في السرائر بزيادة الشاة والغزال وابن آوى وابن عرس ، قال : « وما أشبه ذلك في مقدار الجسم على التقريب » والظاهر منه إرادة ما أشبه كل واحد منها في مقدار الجسم ، ولعله تحمل عليه عبارة المصنف . لكنه بعيد فيها لظهورها في إرادة شبه الكلب بل لعله الأولى لكونه المذكور في الرواية التي هي مستند الحكم ، فينبغي الاقتصار عليه ، لكن في المعتبر اقتصر على الكلب وشبهه ، قال : « ونريد بشبه الخنزير والغزال » وأما السنور ففي أول كلامه اختار الأربعين ، لكنه في الأخير قال : « ولو عمل بالأقل جوازاً وبهذه استظهاراً جاز » وأشار بهذه الى الأربعين ، وفي القواعد والتحرير

مثل ما ذكر المصنف ، لكن من دون قوله وشبهه ، وفي الذكرى الكلب وشبهه والسنور ، ثم أنه بعد ذلك أدخل في الشبه الثعلب والارنب والشاة كما عن المقتنة ايضاً مع زيادة الشاة والغزال ، لكنه قال بعد ذكر الثعلب : « وشبهه في قدر جسمه » وقال في كشف اللثام : « يعني شبه كل واحد منها » ونحوه في النهاية والمبسوط والمراسم وكذا الوسيلة والمهذب والاصباح بزيادة النص على ابن آوى وابن عرس ، واقتصر ابن سعيد على الشاة وشبهها .

وكيف كان فالظاهر أن ما ذكره المصنف هو المشهور ، بل ويظهر من السرائر أن نزح الأربعين للكلب من المسلمات ، والذي يصلح سنداً في المقام قول أبي الحسن (عليه السلام) في رواية علي (١) : « والسنور عشرون أو ثلاثون أو أربعون دلواً والكلب وشبهه » كلروي في المعتبر (٢) عن الحسين بن سعيد في كتابه عن القاسم عن علي عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : سألت « عن السنور فقال أربعون دلواً والكلب وشبهه » وقول أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) في رواية شناعة : « وإن كانت سنوراً أو أكبر منها نزحت منها ثلاثين أو أربعين دلواً » وأما رواية أبي مريم (٤) قال : حدثنا جعفر قال : « كان أبو جعفر (عليه السلام) يقول إذا مات الكلب في البئر نزحت » وعمار الساباطي (٥) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « سئل عن بئر يقع فيها كلب أو قارة أو خنزير قال : تنزح كلها » ورواها في كشف اللثام بدل ينزح بنزف ، فمع الغض عما في سندها ومعارضتها لقوله (عليه السلام) في خبر عمار (٦) « ان أكبر ذلك الانسان ينزح »

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ وهو مروي عن أبي عبدالله (عليه السلام) .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ - ٤

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٨

(٦) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

سبعون دلوآ » لم أر أحد آ عمل بها ، فها معرض عنهما بين الأصحاب ، مع عدم صراحة الأولى في نزح الجميع ، والثانية في موت الكلب ، فوجب حملها على التغير ، أو حمل الأولى على نزح الأربعين ، والثانية على رفع كل ينزح أو نصبه على الظرفية أو رفعه على الابتداء وحذف الخبر أي كلها كذلك ، والأولى حملها على الاستحباب كما يؤيده خبر أبي بصير (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « فان سقط فيها كلب فقدت أن تنزح ماؤها فافعل » وأما رواية ابن يقطين (٢) في الكلب والمرة فقال : « يمزك أن تنزح دلاء فان ذلك يطهرها ان شاء الله » كصححة الفضلاء (٣) في الكلب والخنزير وغيرها « يخرج ثم ينزح من البئر دلاء ثم اشرب » ورواية البقباق (٤) في النكلب وذكر غيره قال : « يخرج ثم ينزح من البئر دلاء ثم يشرب ويتوضأ » فقد تقدم لك سابقاً في صححة الفضلاء ان المراد بالدلاء قدر مخصوص للاجماع لا الاطلاق ، فحينئذ يكون ذلك من باب المجل والمبين ، بل لو سلمنا كونه من باب المطلق فالتفصيل المتقدم حاكم عليه ، وضعف السند بعد انجباره بالشبهة غير قادح في صلاحيته التقيد فتأمل ، على أن الأولى غير صريحة في الموت ، وأما الصحيح (١) « في السنور والدجاجة والكلب والطير قال : إذا لم يتنسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، وان تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح » فقد قال الشهيد في الذكرى : « انه نادر ولا يعارض المشهور » وعن الشيخ حمله في الكلب على خروجه حياً ، وكيف كان فلم نعثر على عامل به من القدماء وغيرهم فطرحة أو تأويله متجه ، وحديث زرارة المتقدم سابقاً لا منافاة فيه لتضمنه لحم الخنزير ، وهو غير ما نحن فيه ، وأما خبر عمرو بن سعيد بن هلال (٢) سأله « عما يقع في البئر ما بين الفارة والسنور الى الشاة فقال (عليه السلام) : كل ذلك تقول سبع دلاء »

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١١ - ٢ - ٥

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ - ٧

(٦) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث •

فلا جابر له في المقام ، وان حكى عن الفقيه انه قال : وان وقع فيها سنور نزع منها سبع دلاء لكن ماعنه في المقنع أنه قال : في السنور من ثلاثين الى أربعين وروي سبع دلاء (١) ظاهر في الاعراض عنها .

نعم يبقى الكلام في دلالة ما ذكرنا من الرواية على المختار ، فنقول أما دلالتها على السنور والكلب فواضحة ، وأما الثعلب والارنب والخنزير فليس في الروايات تعرض لها بالخصوص ، نعم قد سمعت قوله (عليه السلام) « والكلب وشبهه » وقوله (عليه السلام) « سنوراً أو أكبر منها » وعن الشيخ أنه يريد بشبهه في قدر جسمه ، وهذا تدخل فيه الشاة والغزال والثعلب والخنزير وكل ما ذكر يعني المفيد في المقنعة ، والظاهر دخول الارنب في قوله « سنوراً أو أكبر منها » وقد تقدم لك الزيادة والنقيصة في كلامهم ، وكأنه لاجمال الشبه والا أكبر في الروايتين ، والأولى الرجوع في الشبه الى العرف ، وليس المدار فيه على مقدار الجسم فقط ، والظاهر دخول ابن آوى فيه ، وأما ابن عرس فقد سمعت أنه ذكره بعضهم ، ولكن لا يخلو من إشكال ، كما ان دخول الشاة في شبه الكلب لا يخلو من إشكال ، سيما بعد قول جعفر عن أبيه (عليهما السلام) في خبر اسحاق بن عمار (٢) « وإذا كانت شاقوما أشبهها فتسعة أو عشرة » وفي خبر عمرو بن سعيد سبع دلاء ، لكن لا يبعد الأول لانجبار ضعف الدلالة بالشبهة على تقدير تحققها . والاحتياط وكأنه بالأربعين متيقن لعدم القائل بالزيادة ، وأما قوله : في الرواية « عشرون أو ثلاثون أو أربعون » فيحتمل أن يكون من الراوي ، بل قد سمعت أنه ليس في رواية المحقق ترديد ، وايضاً قد يناعدن جواز التخيير بين الأقل والأكثر ، فيحتمل أن يكون الامام قصد الاجمال ، وحينئذ فلا احتياط لازم لما ذكره المشهور ، وعن الهداية والمقنع في الكلب والسنور من ثلاثين الى أربعين ، ولعله للترديد الذي في رواية مماعة ، وإلا فالرواية

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠١ وفي الباب ١٥ حديث ٥٠

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣

الأخرى وردت بين العشرين والثلاثين والأربعين ، وحينئذ يدخلون الكلب في الأكل من السنور ، وقد يكون عمل بالروايتين مع طرح قوله عشرين ، والأولى ما قلنا ، والظاهر عدم الفرق بين الصغير والكبير في ذلك بعد صدق الاسم ، ولان الذكر والاتى لظهور إرادة اسم الجنس ، وهل يعتبر الموت في البئر أو الاعم ؟ لا يعد الثاني ، وتعرف قوته مما تقدم لنا سابقاً في موت الانسان .

﴿ وكذا يظهر بنزح الأربعين ﴾ (لبول الرجل) كما في المعبر والقواعد والتحرير والسرائر مع تفسيره بأنه الذكر البالغ ، وعن الغنية الإجماع عليه ، وفي كشف اللثام أنه لا خلاف فيه ، وفي الذكرى نسبتة للشهرة ، وفي المعبر نسبتة إلى الخسة وأتباعهم ، بل نسبة في أثناء كلامه إلى الأصحاب ، وفي السرائر أن الأخبار (١) متواترة من الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) بأنه ينزح لبول الانسان أربعون دلواً ، ومع ذلك كله ففيه رواية علي بن أبي حمزة (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قلت : « بول الرجل قال : ينزح منه أربعون دلواً » وما في سند هذه الرواية من علي بن أبي حمزة وإقفي قد أكل أموال الكاظم (عليه السلام) ظلماً وعدواناً منجبر بما سمعت ، مع أنه نقل عن الشيخ الإجماع على العمل بروايته ، وفي المعبر لا يقال إن علياً وإقفي ، لانا نقول تغيره إنما هو في موت موسى (عليه السلام) فلا يقدر فيما قبله ، ولعل غرضه أن عمل الأصحاب بروايته هنا مع عدم اتفاقه على العمل برواية مثله قد يكون لاطلاعهم على تأدية الرواية قبل الوقف ، فلا يرد عليه أن العبرة في حال الأداء لا التحمل فتأمل . وكيف كان فلا ينبغي الإشكال في العمل بهذه الرواية هنا ، وفي المنتهى علي ابن أبي حمزة لا يعمل على روايته ، غير أن الأصحاب قبلوها ، وأما رواية معاوية ابن بهار (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « في البئر يبول فيها الصبي أو يعصب فيها بول أو خمر قال (عليه السلام) : ينزح الماء كله » فهي مع صحة سندها فسد أغرض

عنها الأصحاب ، فلا مانع من حملها على التغير أو الاستحباب أو غير ذلك كرواية
 كردويه (١) سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن البثر يقع فيها قطرة دم أو نبيذ
 مسكر أو بول أو خمر قال (عليه السلام) : ينزح ثلاثون دلواً » إذ هي - مع عدم التصريح
 فيها بأن البول بول الرجل واشتمالها على ما لا تقول به - لا سبيل للعمل بها لعدم الجابر لها
 لجهالة كردويه كما عن مختلف الفضل ، وأما صحيحة ابن بزيع (٢) عن الصادق (عليه
 السلام) « في القطرات من بول أو دم قال : ينزح دلاء » فهي مع عدم التنصيص فيها على
 بول الرجل لا معارضة فيها لحل الدلاء على ما تبلغ الأربعين ، ومن العجيب ما في المنتهى
 بعد ذكر الروايات « والأقرب عندي الأخذ برواية محمد بن بزيع لسلامة سندها وبحمل
 الدلاء على رواية كردويه فإنها لا بأس بها » انتهى . قلت : رواية علي بن أبي حمزة التي نقل
 عن الأصحاب قبولها أولى من رواية كردويه ، مع أنه نسبها في الاعتبار إلى الشنوذ .

إذا عرفت ذلك فلا ريب أن العمل بالمشهور أولى مع تأيده بالاحتياط الواجب
 الاتباع في المقام على تقدير النجاسة أو الوجوب التعبدية ، والظاهر عدم الفرق بين
 بول المسلم والكافر ، وما يقال من الفرق بالغلظ بمباشرة بدن الكافر لا يصلح لأن
 يكون مدركاً للحكم الشرعي ، وألحق ابن إدريس بالرجل المرأة مع نصه على عدم الفرق
 بين الصغيرة والكبيرة ، ووافقه على ذلك العلامة في التحرير بل عن الغنية والمهذب
 والأصباح والاشارة ذلك أيضاً ، ولعله لا يخلو من قوة لما سمعت من النقل المتواتر عن
 الأئمة (عليهم السلام) وكفى بمثله ناقلاً لذلك ، وعدم الوجدان مع اتحاد الزمان واتحاد
 المرجع لا يدل على عدم الوجود ، فكيف إذا لم يكن كذلك ، فما في الاعتبار لا ريب أنه
 وهم في غير محله ، كما أن ما في المنتهى من أن ابن إدريس لم يفرق بينها من مأخذ آخر

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ وفي الباب ١٦ - حديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٦ إلا أنه روى

عن الرضا (عليه السلام) .

قال : لانها انسان والحكم معلق عليه معرقا باللام الدال على العموم ، ومقدماته كلها فاسدة ، نعم لا فرق في المرأة بين الصغيرة والكبيرة في وجوب الأربعين لا يخلو من نظر إذ قد عرفت أن مقدماته صحيحة ، وكأن قول العلامة (رحمه الله) نعم الى آخره يريد به على تقدير اللاحق ، وفي الاعتبار العمل برواية كردويه في بول المرأة ، وعلى ما عرفت من مختار المنتهى تتجه المساوات بين الرجل والمرأة ، وقد عرفت أن رواية كردويه لا جازر له ، فالأقوى حينئذ العمل بما قاله ابن ادريس ، ولا فرق بحسب الظاهر بين قليل البول وكثيره وبين صبه فيها أو البول فيها ، ويستنعى حكم بول الضبي .

(و) تطهر (بنزح عشرة للعنزة الجامعة) التي لم تبق في البئر حتى تقطعت أو تقطع بعضها ، وهو أولى من التعمير باليابسة لان الحكم ليس دائرا مداها لما عرفت ، ولكون مستند الحكم ما في خبر ابي بصير (١) من « نزح عشرة للعنزة فان ذابت فاربعون أو خمسون » كرواية علي بن ابي حمزة إذا المراد حينئذ نزح عشرة للعنزة الغير المذابة كما هو مقتضى الفهم العرفي من هذه العبارة ، مع ما في السرائر فان كانت غير مذابة ولا متقطعة فعشر دلاء بغير خلاف ، وما عن الغنية من الاجماع عليه ، وبذلك كله تقيد رواية عمار (٢) وصحيحة علي بن جعفر (عليه السلام) (٣) المتضمنة لنفي البأس عن الوضوء في البئر بعد وقوع الزنبيل من العنزة اليابسة أو الرطبة .

(و) كذا ينزح عشر (لقليل الدم) غير الدماء الثلاثة ، والمراد بالقلة في نفسه لا بالنظر للبئر على الأصح ، وما في السرائر من حد أكثر القليل بانه ما نقص من دم شاة ونسبته فيها الى رواية أصحابنا لم نتحققه كما عرفت سابقا (كدم الطير والزعاف اليسير) وغيرها من القطرة والقطرتين ، وفي السرائر نفي الخلاف فيه إلا من المفيد فخمس ، وعن الغنية الاجماع عليه ، لكن في صحيح علي بن جعفر (عليه السلام) (٤)

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٥ - ٦

(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق حديث ١ .

بعد أن سأله عن وقوع الشاة المذبوحة التي تشخب أوداجها دما في البئر فقال : « ينزح منها ما بين الثلاثين الى الأربعين قال : وسأله عن رجل ذبح حمامة أو دجاجة فوقعت في بئر هل يصلح أن يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها (دلاء يسيرة) » وفي رواية عمار الساباطي (١) قال : سئل أبو عبد الله (عليه السلام) « عن رجل ذبح طيراً فوقع بدمه في البئر ؟ فقال (عليه السلام) : ينزح دلاء » وفي صحيح ابن بزيع « في البئر تقطر فيها قطرات من بول أو دم فقال (عليه السلام) : ينزح منها دلاء » إلا أنه ينبغي تنزيلها على العشر ، فالمطلق في هذه الأخبار منزل على المقيد لاجتماع الغنية المعتضد بنفي الخلاف من ابن ادريس والشهرة في كشف الثام ، وفيه أيضاً أنهم حلوا مطابق الخبرين على العشر لانه أكثر عدد يميز بالجمع ، ولان قيد اليسيرة قد يصلح قرينة على إرادة معنى جمع القلة ، قلت : هذا التوجيه منقول من الشيخ ، واعترضه في المعتبر باننا لا نسلم انه إذا جرد عن الاضافة كانت حاله كذا إذا لا يعلم من قوله عندي دراهم أنه لم يميز عن زيادة عن عشرة ، ولا إذا قال أعطه دراهم يعلم انه لم يرد أكثر من عشرة فان دعوى ذلك باطلة ، واعترض المعتبر في المنتهى بان الاضافة هنا وان جردت لفظاً لكنها مقدرة وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ثم قال إذا عرفت هذا فنقول لا بد من إضمار عدد يضاف اليه ، فيحمل على العشرة التي هي أقل ما يصلح إضافته الى هذا الجمع أخذاً بالمتيقن وحوالة على الأصل من براءة البراءة ، واعترض المنتهى في المدارك بانه لا يلزم من عدم تقدير الاضافة هنا تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وإنما يلزم لو لم يكن له معنى بدون التقدير ، والحال أن له معنى كسائر صيغ الجموع ، ولو سلم وجوب التقدير لم يتعين العشرة ، وقوله ان أقل ما يصلح الى آخره ممنوع وإنما أقله ثلاثة ، فيحمل عليها لاصالة البراءة من الزائد .

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

والتحقيق أن يقال: إنه من المعلوم أن العدد من ثلاثة إلى عشرة بميزه جمع مجرور، وما زاد عليه مفرد منصوب كما هو مقرر في محله ، وأن التحقيق عدم الفرق بين جمع القلة والكثرة ، بل الجمع يصدق على ثلاثة فصاعداً ، وأن ما ذكره بعض أهل العربية من الفرق بينهما بأن جمع الكثرة لما زاد على العشرة بخلاف جمع القلة وممّ بشهادة العرف والاستقراء كما هو المذكور في محله ، وكيف كان فالتكلم بالجمع تارة يقصد منه مجرد مصداقه ، فيحصل الامتثال بسماء ولا يقصد منه عدد مخصوص إذ ليس هو داخلياً في ماهيته وحقيقته ، وأخرى يلاحظ مقداراً مخصوصاً من العدد ، وهذا تارة يحصل التصريح به إما بجمعه مميّزاً لذلك المقدار من العدد المراد أو بغيره ، وتارة يعلم المراد منه ذلك لكنه لم يعلم خصوص العدد المراد ، ولا إشكال في جميع ما تقدم ، إنما الكلام في الأخير ، فنقول حينئذٍ : إما أن تحصل قرينة دالة على ذلك المقدار أولاً ، ولا إشكال فيما إذا حصلت ، ومنع عدم حصولها فهل مجرد قابلية التمييز لنوع خاص دون غيره قرينة على إرادة ذلك العدد منه دون الآخر أو لا ؟ الظاهر الأول .

فإن قلت : إرادة العدد منه لا تقضي بتقدير العدد قبله بحيث يقع مميّزاً له ، بل قد يكون حينئذٍ يقدر بعده أو قبله ما يفيد ذلك ، مثلاً إذا قال : أعط زيداً دراهم وعلمنا إرادة العدد منه فتدبركون المراد منه حينئذٍ دراهم تبلغ مائة أو خمسين أو نحو ذلك وإن لم يصلح لأن يكون مثل هذا اللفظ مميّزاً له . قلت : إن ذلك محتمل لكن يرجح الأول بما يقتضيه المقام من قلة الأضمار وجريانه مجرى الأعداد ونحوها ، إذا عرفت ذلك فنقول هنا : أما إرادة مطلق الدلاء من غير إرادة عدد مخصوص بحيث يحصل الامتثال باقل ما يصدق عليه فقطوع بعده بالاجماع من الأصحاب ، ولتلك لم يمترض به المحقق (رحمه الله) على الشيخ ، فلا كلام حينئذٍ في إرادة العدد المخصوص ، إنما الكلام في تشخيصه ، وملاحظة كلامهم عليهم السلام في بيان المتزوجات من العشرين والثلاثين والأربعين وغير ذلك تقضي بأن لفظ الدلاء الواقع في كلامهم في هذا المقام مقصود منه

التمييز كما في غيره مما صرح بالتمييز فيه ، وحينئذ ينحصر ذلك في الثلاثة إلى العشرة لعدم صلاحيته لتمييز غيره ، واحتمال أن يقال : إنه قد يراد مثلاً عشرون وخمسة دلاء أو مائة وعشر دلاء ، ونحو ذلك ضعيف لاشتماله على حذف عدد وتمييزه من غير قرينة . فان قلت : تعين العشرة حينئذ لا معنى له ، قلت : تعين العشرة ليس بقرينة تدل عليها بالخصوص ، بل إنما هو لباب المقدمة الواجب امتثاله في المقام على تقدير النجاسة أو الوجوب التعبدية ، على أنه يمكن دعوى القرينة الدالة عليها بالخصوص بأن يقال : إن الرواية قد اشتملت سؤالها على العندرة وقليل الدم ، وكان الجواب عنهما بهذا اللفظ ، والغرض أنه علم إرادة العشرة في الأول بقرينة الأخبار (١) الآخر الدالة على ذلك ، فيقوى الظن إرادة ذلك بالنسبة للقليل من الدم ، وكان مراد المحقق (رحمه الله) من المثال الذي ضربه في رد كلام الشيخ هو أن يميز العدد إن جيء معه بالعدد فلا إشكال ، وإن لم يجيء به فلا يعلم إرادة مقدار منه وإن كان مقصود المتكلم إرادة الخاص منه ، وكونه لا يصلح لأن يقع تمييزاً لغيره لا يكون قرينته فإن القائل إذا قال : عندي درهم لا ينكر عليه في تفسيره لذلك بالزائد على العشرة ، واستوضح ذلك في باب الاقرار .

قلت : هو كلام جيد متجه ، إلا أن مقصود الشيخ أنه باعتبار استقراء الأخبار الواردة في نزح البئر يستفاد قصد جعله ميمزاً جاريّاً مجرى تمييز العدد ، فإن تم ذلك كان الحق مع الشيخ ، وإلا كان الحق مع المحقق ، والظاهر تمامه ، ومثله يلتزم في باب الاقرار حيث يعلم من قصد المقرر جعل ما ذكر تمييزاً مصطلحاً ، كما فرعوا على ذلك فروعاً كثيرة من جهة الاغراب والجمعية والافراد ونحوهما ، فمثلاً إذا قال القائل : له عليّ درهما بالافراد والنصب يلتزم بأحد عشر لأنه أقل عدد يصلح لأن يكون هذا ميمزاً له فلاحظ وتأمل ، إلا أنه قد عرفت من ذلك أنه ليس مقصود المحقق الاطلاق من حيث هو ، فلا يتجه

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الماء المطلق .

رد صاحب المدارك على العلامة ، وكذلك قول العلامة في رده : إن فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة لعدم العلم بها فضلاً عن التأخير عنها ، والأصول لا تفيد ذلك ، على أنه وارد عليه نفسه لصلاحيته كون هذا الجمع ممبrazاً للثلاثة إلى العشرة ، وتعيين ذلك بالمقدمة ليس بأولى من ارتكاب شيء آخر لأجل المقدمة يوافق قول المحقق (رحمه الله) من نزح الجميع أو غيره ، وكان مراد العلامة بالأقل الأكثر كما عن بعض نسخ المنتهى ، وقد عرفت أن إصالة البراءة لا يمكن التمسك بها هنا لوجوب الاحتياط ، فلا يرد حينئذ عليه ما في المدارك ، بل قد يظهر من المنتهى تعيين إرادة العشرة هنا من وجه آخر ، وهو أن لفظ دلاء جمع كثرة وأقل أفراد العشرة فيحصل الامتثال ، كما لعله ظاهر المحكي عنه في المختلف ، وإن عبر بأن أقل أفراد ما زاد على العشرة فإن مقصوده العشرة فإزاد ، لكن فيه - مع ما عرفت من أنه لا فرق بين جمع القلة والكثرة في ذلك - أنه موقوف على كون العشرة من أفرادها ، فإن الظاهر على ما في بالي من عبارة المصريح بالفرق أن العشرة منتهى أفراد جمع القلة وأنه لا يصدق عليها جمع الكثرة وأن بينهما تبايناً لا عموماً وخصوصاً من وجه ، على أن في كون دلاء جمع كثرة كلاماً وإن أمكن تأييده بقوله : يسيرة فتأهل .

وأما ما نقل عن المفيد من الخس دلاء فلم نعثر له على شاهد كما اعترف به بعضهم وقد يكون أخذه من جهة أن دلاء جمع قلة ومنتهى أفراد العشرة ، وقد قيده الامام عليه السلام باليسيرة في ذلك ، والمتيقن من اليسيرة بالنسبة إلى ذلك النصف وهو الخس ، لكنه كما ترى شك في شك ، كالمحكي عن المرتضى (رحمه الله) من أنه ينزح للدم من دلو واحد إلى العشرين من غير تفصيل إذ هو على احتماله إلا على وجه ضئيف جداً لم نعثر له مستنداً ، ولا يوافقه قول الصادق عليه السلام (١) في خبر زرارة : « في القطرة من الدم ينزح عشرون » ولمكان كون هذه الرواية مخالفة لما عليه الأصحاب أمكن حملها

على الاستحباب وإن لم نثر على قائل به ، نعم تقل عن المقنع أنه قال : « وإن قطر في البثر قطرات من دم فاستق منها عشر أدلو ثم إن وقع في البثر قطرة من بول أو دم أو خمر أو ميتة أو لحم خنزير فأنزح منها عشرين دلواً » وهو مضمون خبر زرارة ، ولو وقع في البثر قطرات متفرقة في أوقات مختلفة بحيث يباغ مجموعها حد الكثرة فالظاهر انقلاب الحكم لا تعدد وجوب نزح ما للقليل ، مع احتماله قوياً ، بل هو الأقوى في النظر ، وكان الأصحاب فهموا وجوب نزح هذا المقدار للدم القليل ، فعبروا به وجعلوه عنواناً للحكم مع خلو الأخبار عن هذا اللفظ إنما هو من القطرات وذبح الطير والحمامة ونحو ذلك فتأمل .

﴿ ويطهر ﴾ بنزح سبع لموت الطير ﴿ كما عن الثلاثة وأتباعهم ، بل في الذكرى نسبتها للشهرة وينبغي تقييده بنهر العصفور إذ هو وشبهه على وجه يأتي ، ومن هنا فسر الطير هنا بالحمامة والنعام وما بينهما كما في القواعد وغيرها ، وفي السرائر استثناء العصفور وما في قدر جسمه وما شاكلة تقريباً في الجسمية ، وفي كاشف اللثام أن غيرهم أي غير ابن ادريس والمحقق والعلامة اقتصروا على الدجاجة والحمامة كالصديق ، أو بزيادة ما أشبهها كالشيخين وغيرهما ، وعليه حكى الاجماع في الغنية انتهى .

قلت : لا يبعد إرادة التعميم ، فيكون الحجة إجماع الغنية مع قول الصادق عليه السلام (١) في خبر يعقوب بن عيثم : « إذا وقع في البثر الطير والدجاجة والفأرة فأنزح منها سبع دلاء » ومضمر سماعة (٢) قال : سألت « عن الفأرة تقع في البثر والطير ؟ قال عليه السلام : إن أدركته قبل أن يتن نزح منها سبع دلاء » وخبر علي بن أبي حمزة (٣) قال : وسألت « عن الطير والدجاجة تقع في البثر ؟ قال عليه السلام : سبع دلاء » وفي

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٢

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٢

كشف اللثام (١) عن الرضا عليه السلام « إذا سقط في البئر فارة أو طائر أو سنور وما أشبه ذلك فبات فيها ولم يتفسخ نزح منه سبع دلاء من دلاء حجر والدلو أربعون رطلا وإذا تفسخ نزح منها عشرون دلواً » والظاهر أنه نقل ذلك عن الفقه الرضوي ، وهو صالح للتأييد ، فهذه الأخبار مع انفجارها بما صحت مع الاستصحاب مستند الحكم في المقام ، ولفظ الدلاء في بعض الأخبار يراد منها ذلك ، وما في صحيح أبي أسامة (٢) من نزح الخنس للدجاجة والطير لم ننظر على عامل به ، قال في المعتبر بعد أن ذكرنا ما دل على السبع وصحيح أبي أسامة : « والأولى بعضها العمل فهي أولى وإن ضعف سندها ولا استبعد هنا العمل برواية أبي أسامة لرجحانها بسلامة السند لكنني لم أرها عاملاً » قلت : بل العمل على خلافها ، كخبر إسحاق بن عمار (٣) عن جعفر عن أبيه عليهما السلام « إن علياً عليه السلام كان يقول : الدجاجة ومثلها يموت في البئر ينزح منها دلوان أو ثلاثة وإذا كانت شاة وما أشبهها فتسعة أو عشرة » لم يعمل به أحد من الأصحاب فيما أعلم ، وما ذكره في الاستبصار من الجمع بينه وبين أخبار السبع فارة بالتفسيخ وعلمه ، وأخرى بالجواز والفضل ليس عملاً ، بل هو مجرد جمع بين الأخبار ، مع أنه نسبته عند التكلم على الشاة إلى الشنوذ ، فوجب حينئذ طرحه ، لكن قد يقال : إنه في الدجاجة ، والأصحاب ذكروا الطائر ، وفي دخولها تحت اسم الطير إشكال ، بل في الأخبار عطفها على الطير ، وهو قاض بعلمه ، فلا مانع من الجمع بين الروايات بالنسبة للدجاجة بالفضل والاستصحاب ، إلا أن الذي يظهر من الأصحاب في المقام دخولها تحت اسم الطائر ، وكيف كان فالعمل على ما ذكرنا ، والظاهر دخول أفراخ الطير تحت اسم الطير وإن لم يطر بالفعل ، وأما أفراخ الدجاجة فإن كانت مستند الحكم تضمن الأخبار للدجاجة

(١) المستدرک - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧

(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣

فالظاهر عدم الدخول ، وإن كان المستند الدخول تحت اسم الطير فلا يبعد الدخول ، ولا فرق في الطيرين أن يكون مأكول اللحم وغيره للاطلاق .

﴿ والفأرة إذا تفسخت ﴾ كما في السرائر والمعتبر والقواعد ، وعن المقنعة والكافي

والمراسم والوسيلة وجامع المقاصد والغنية والصدوق والشيخ والقاضي ، وعن الغنية الاجماع عليه ، وعن مصباح السيد في الفأرة سبع وروي (١) ثلاث ، وعن المقنع إن وقعت فيها فأرة فأنزح منها دلوأ واحداً ، وأكثر ما روي (٢) في الفأرة إذا تفسخت سبع دلاء ، وفيه أنه روي أزيد من ذلك كما لعلك تسمعه إنشاء الله تعالى .

وكيف كان فالحجة الاجماع المحكي المعتضد بالشهرة ، بل يمكن دعوى تحصيله في حال التفسخ ، وما عن المقنع مع أنه غير صريح في المخالفة غير قادح فيه ، نعم محل البحث في اشتراط ذلك القاضي بالعدم عند العدم ، وقد عرفت أنه المشهور ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، مضافاً إلى خبر أبي غينة (٣) أنه عليه السلام سئل عنها فقال : « إذا خرجت كلا فلا بأس وإن تفسخت فسبع دلاء » وخبر أبي سعيد المكلبي (٤) « إذا وقعت الفأرة في البئر فتفسخت فأنزح منها سبع دلاء » قيل : كذا في الاستبصار وأكثر نسخ التهذيب ، وفي بعضها والمعتبر فتسلخت ، والظاهر أنه من أفراد ، وخبر أبي بصير (٥) « أما الفأرة وأشباهاها فينزح منها سبع دلاء » ومثله غيره ، مع قوله عليه السلام في صحيح الشحام (٦) : « ما تفسخ أو تغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء » وأما ما في خبر عمار (٧) « عن بثر يقع فيها كلب أو فأرة أو خنزير قال : فينزف كلها » وخبر أبي خديجة (٨)

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١١ - ٨

(٦) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧ وفي الوسائل (إذالم يتفسخ)

(٨) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سئل عن الفارة تقع في البئر قال عليه السلام : إذا ماتت ولم تتن فأربعين دلواً وإذا تفسخت فيه وتنت نزح الماء كله » فها لم نعثر على أحد من أصحابنا عمل بهما ، فيجعل الأول على وجوه ، منها الحمل على التغير أو الفضل ، وعن الشيخ أنه قال في خبر أبي خديجة هذا محمول على الاستحباب لأن الوجوب في هذا المقدار لم يعتبره أحد من أصحابنا ، ولذلك قال في الذكرى : « في السبع تمام الاحتياط » وكأنه لعدم القائل بالزيادة لا لعدم الرواية ، ومن ذلك تعرف الوجه أيضاً في المنقول (١) عن مسائل علي بن جعفر عليه السلام « أنه سأل أخاه عن فارة وقعت في بئر فأخرجت وقد تقطعت هل يصلح الوضوء من مائها ؟ قال عليه السلام : تنزح منها عشرون دلواً إذا تقطعت ثم يتوضأ » ومثله ما نقلناه سابقاً عن كشف اللثام عن الرضا عليه السلام ، ولا يبعد حملها على الاستحباب باختلاف مراتبه قوة وضعفاً ، ومما قدّمنا ظهر لك متمسك المرتضى (رحمه الله) من الأخبار المطلقة بنزح السبع ، وقد عرفت أنها منزلة على المقيّد ، وفي المعتبر بعد أن ذكر بعض الأخبار المتضمنة لثلاث مطلقاً والبعض المتضمن للسبع كذلك ، قال : فتحمل روايات الثلاث على عدم التفسخ ، والسبع عليه ، واستشهد لذلك برواية أبي عينة وأبي سعيد المكري ، ثم قال : « وضعف أبي سعيد لا يمنع من العمل بروايته على هذا الوجه لأنها تجري مجرى الامارة الدالة على الفرق وإن لم يكن حجة في نفسها » انتهى .

وأشار بذلك إلى مسألة ينبغي أن تدون في الأصول ، وهي أن شاهد الجمع يشترط فيه أن يكون معتبراً في نفسه أولاً يشترط فيه ذلك لأنه من قبيل الغرائن ، بل قد يقال : إن الشهرة قد تكون صالحة للجمع ، والأقوى في النظر الأول لأن شاهد حاكم على الدليلين معاً ، فهو أولى باشتراط كونه معتبراً من الحاكم على الدليل الواحد من المطلق أو العام ، وأما إطلاق المقتنع من نزح الدلو الواحد فلم نعثر له على شاهد على كثرة

أخبار المقام ، بل هي على خلافه كما عرفت .

﴿أو انتفخت﴾ كافي القواعد وفي السرائر أن حد التفسخ الانتفاخ ، وغسله المحقق في المعتبر ، وهو كذلك لظهور تبادل الفرق بينهما ، وما يقال : من أن الانتفاخ يوجب تفرق الأجزاء وإن لم تنقطع في الحس فيه مالا يخفى ، على أن الاعتبار قد يفرق أيضاً بين المتنفخة بلا تفسخ ظاهر والمتفسخة من جهة تأثير النجاسة ، وكيف كان فعمد الانتفاخ على التفسخ هو المنقول عن المقتضى والكافي والرامس والوسيلة والغنية والجامع ، وعن الغنية الإجماع عليه ، وفي المعتبر أنه لم تقف له على شاهد ، وقد عرفت أنه ليس في الأخبار الانتفاخ إلا في خبر أبي خديجة فإن فيه « وإذا انتفخت فيه وقد تكنت نزع الماء كله » وهو دال على خلاف المقصود ، نعم يمكن التمسك له باطلاق ما دل على السبع ، والذي علم خروجه غير المتفسخة والمتنفخة ، ومفهوم ما دل على عدم نزع السبع عند عدم التفسخ لا يقوى على تقييد مثل هذا للطلق بعد انجباره بفتوى من عرفت ، وإجماع الغنية مع تأيده بالاستصحاب إذ الظاهر أنه على تقدير عدم السبع ينزع له الأقل لا الجميع لسكونه ليس أولاً من التفسخ ، فالاحتياط حينئذ مع السبع ، والظاهر أن المراد بالفارة ما يشمل الجرد ولو كان كبيراً ، والتبادل من الفارة كونها تامة الحلقة ، فلو كان نصفها باقياً على الترابية كما عن بعض مشاعديه لم يدخل ، لكن لا يبعد القول بنزع السبع له أيضاً للاحتياط ، والظاهر أن المراد بالتفسخ من حيث البقاء في الماء حتى تفسخت ، فلو كان التفسخ لا من حيث ذلك لم يدخل في الحكم .

﴿وبول الصبي الذي لم يبلغ﴾ مع كونه يأكل الطعام مستغنياً عن اللبن والرضاع كما قيد به في السرائر ، ولعله هو الظاهر من المصنف بقرينة تقييده الآتي فيما ينزع له دلو واحد الذي منه بول الصبي فإنه (رحمه الله) قيده بالذي لم يتغذ بالطعام ، وكذا القواعد فإنه وإن أطلق لفظ الصبي هنا إلا أنه قيده فيما يأتي بالدلو الواحد بالرضيع قبل اعتذائه

بالطعام ، وفي التحرير ذكر كما ذكر المصنف هنا وفيما يأتي ، وكيف كان فاستند الحكم ما رواه منصور بن حازم (١) عن عدة عن أبي عبد الله (عليه السلام) « قال : ينزح سبع دلاء إذا بال فيها الصبي أو وقعت فيها فأرة أو نحوها » ولعل قصور سندها ومتنها منجبر بالشهرة بين الأصحاب ، وصحيحة معاوية بن عمار (٢) الدالة على نزح الماء كله لبول الصبي أو صب البول أو الحذر معرض عنها بين الأصحاب في المقام ، مع ما فيها من مخالفة ما دل على نزح الأربعين للرجل ، فلا يبعد حملها على التغير أو نوع من الاستحباب ، وما نقل عن المرتضى من نزح الثلاث لبول الصبي إذا أكل الطعام ونحوه عن ابن بابويه لم نقف له على شاهد ، مع مخالفته للاستصحاب والروايات ، وفي المعتبر أن في رواية ثلاث لم نعر عليها ، بل في السرائر بعد ذكر المختار ونقل ما ذهب إليه المرتضى وابن بابويه قال : « والأول أحوط وعليه العمل والاجماع » ولولا احتمال إرادته بالاجماع هنا ما به يحصل يقين الطهارة لأمكن جعله حجة مستقلة ، لكن لا بأس بجعله مؤيداً للعمل بالرواية ، وأما رواية علي بن أبي حمزة (٣) قال : سأله « عن بول الصبي الفطيم يقع في البئر ؟ فقال : دلو واحد » فكذلك معرض عنها بين الأصحاب ، فلا مانع من حملها على ما إذا لم يتغذى بالطعام ، وما نقله في الوسائل بعد ذكر هذه الرواية وذكر حمل الشيخ لها المتقدم قال : وقال غيره : « إن الأقل يجزي والأكثر أفضل » لم نتحققه ، وليس في الروايات ما يشمل الصبية ، فينبغي الاقتصاد على الصبي ، ولا فرق بين المسلم والكافر لا طلاق النص والفتوى ، وأما الخنثى المشكل فالظاهر إلحاقه بالصبية .

بقي شيء وهو أن الصبي إذا كان غذائه بالطعام والرضاع كما يتفق في كثير من الأطفال فهل يلحق بما نحن فيه أولاً ؟ لم أعر على ما يدل على أحدهما ، ويمكن أن يقال بمنع الفرض ، وذلك لأنه متى تغذى بالطعام صار مستغنياً عن اللبن ، وما يرى من ملازمة الأطفال للرضاع وإن تغذوا إنما ذلك للعادة ، وإلا فقد صار مستغنياً عن الرضاع ،

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ - ٢٧٧

وفيه تأمل ، ولا يبعد القول بان حكم السبع لاستصحاب النجاسة .

﴿ ولاغتسال الجنب ﴾ لا مطلق مباشرة كما عن بعضهم ، واختاره في المدارك ولا لخصوص ارتعاسه كما اختاره في السرائر ، نعم لا فرق في الجنب بين الرجل والمرأة ولا بين كونه محدثاً بغير الجنابة معها أولاً ، ولا يلحق به غيره من أقسام الأحداث الكبير بل يعتبر فيه أن لا يكون في بدنه نجاسة أخرى عينية لان الظاهر من الأخبار كون هذا الحكم للجنب من حيث كونه جنباً ، بل الظاهر منها كونه ممن يكون طاهر البدن ، فتي كان كافراً لم يشمل الحكم كما لا يخفى على التأمل ، ولا يتأني ما قدمناه في موت الانسان من عدم الفرق بين المسلم والكافر لتفاوت المقامين في الطهور ، لكن توقف العلامة في المنتهى في الشرط المذكور ، قال فيه بعد أن نقل عن السرائر اشتراط خلو بدن الجنب من نجاسة عينية : « هذا بناء منه على أن النبي بوجوب نزح الجميع ، ونحن لما لم يقم عندنا دلالة على وجوب النزح للنبي لا جرم توقفنا في هذا الاشتراط » وفيه أنه لا معنى للتوقف في ذلك مع كون النصوص واردة بمجرد دخول الجنب في البئر للاغتسال ، وليس من لوازم الجنابة النجاسة ، خصوصاً مع اشتراط وجوب نزح الجميع للنبي بين الأصحاب كذا قيل . قلت : الظاهر أن العلامة فهم من ابن ادريس أن المراد بالنجاسة التي يشترط خلو بدن الجنب عنها إنما هي التي كما يقضي به صريح كلامه ، ولعله لظهور ذلك من الجنب ، وحينئذ توقفه في محله لان النزح عنه تعبدى لا لنجاسة البئر ، ولم يقم عنده دليل على نزح مقدر للنبي ، فلا معنى للاشتراط حينئذ ، ولا ريب في أنه يشترط عنده خلو بدن الجنب من نجاسة لها مقدر معلوم عنده ، ولذلك جعل مورد الكلام النبي ، أما على القول بكون النزح للجنب فلا شبهة في اشتراط خلو بدن الجنب من النجاسة حينئذ ، سواء كان منصوبة أو غير منصوبة لظهور الأدلة في أن هذا الحكم للجنب من حيث الجنابة .

وكيف كان فالأقوى ما اختاره المصنف وبذل عليه ما رواه أبو بصير (١) قال: سألت أبا عبدالله (عليه السلام) « عن الجنب يدخل البئر فيغتسل منها ؟ قال ينزح منها سبع دلاء » فان ظاهر قوله يغتسل منها أنه ليس ارتعاساً ، ولو لم يكن ظاهراً في ذلك فترك الاستفصال كاف في إفاضة المطلوب ، وفي صحيح ابن مسلم (٢) « اذا دخل الجنب البئر نزح منها سبع دلاء » وفي خبر الحلبي (٣) « وان وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء » وفي رواية عبدالله بن سنان (٤) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « ان سقط في البئر دابة صغيرة أو نزل فيها جنب فانزح منها سبع دلاء » ولمكن التعليق في هذه الأخبار على الدخول والنزول والوقوع الشامل لحالتي الاغتسال وعدمه ذهب بعضهم الى تعميم الحكم ، وما أبعد ما بينه وبين ابن ادريس من تخصيص الحكم بالارتعاس محتجاً بان الحكم مخالف للأصول ، ولولا الاجماع لما قلنا بالارتعاس في ذلك ، فيقتصر عليه ، والأولى ما ذكرنا لظهور هذه الأخبار بقرينة شاهد الحال في إرادة الاغتسال ، بل لعل خبر أبي بصير يكون قرينة على ذلك ، على أن لفظ الوقوع يراد منه الاغتسال ، كما يظهر من خبر ابن أبي يعفور (٥) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « إذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلواً ولا شيئاً تعرف به فتييم بالصعيد فأن رب الماء رب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم » فان الظاهر من قوله (عليه السلام) ولا تقع في البئر أن المراد لا تغتسل ، وان احتمل غيره كما تقدم هذا . مع أن الأصول والضوابط قاضية بالعدم ، والمتيقن من الأدلة ما ذكرنا ، على أن نفس نزول الجنب في البئر لا يفيد تنجيساً ، ولا سلب طهورية إذ ليس هو أسوأ حالا من الماء القليل والماء المضاف فتأمل .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ - ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٦ - ١

(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢٢

وهل هذا النزح لسلب الطهورية أم لنجاسة البثر أم تعبد شرعي ؟ نقل في المدارك عن المعتبر والمختلف الأول، وصرح في المسالك بالثاني، ويلوح من بعضهم الثالث، وكان الأول مبني على أن المستعمل في الكبرى يسلب الطهورية، وما يقال إن المصنف صرح في نسكت النهاية بأن الماء الذي يفعل بالاستعمال عند من قال به إنما هو القليل غير الجاري، فلا معنى للحكم بزوال الطهورية، فيه أنه لعل مقصود المصنف بالحصر إنما هو إخراج الجاري، وإلا فالبثر أسوأ حالا من القليل بمراتب، وأما الثاني فربما يحتاج عليه بالأمر بالنزح الظاهر في النجاسة، ويقول (عليه السلام) : « لا تقع في البثر ولا تفسد على القوم ماءهم » وفيه أن الأمر بالنزح بمجرد لا يدل على ذلك، وليس هو كالأمر بالغسل الذي يستفاد منه التنجيس في غير المقام، وعلى تقدير كونه مثله فيحتاج في فهم ذلك منه إلى شبهة تقرب للاجماع أو إجماع كما في الغسل، فكيف والشبهة المركبة بل البسيطة على خلافه، ونسبته أي النجاسة في جامع المقاصد إلى ظاهر كلام القوم فيه منع لأنهم وإن ذكروه مع النجاسات لكن مقصودهم في ذلك ذكر النزح لا النجاسة، ومما يرشد إلى ذلك أن العلامة في المنتهى قال : والعجب أن ابن إدريس القائل بطهارة المستعمل حكم هنا بنجاسة البثر ولم يوجد في الأحاديث شيء يدل عليه ولا لفظ أصحابنا، فلم يلتفت إلى هذا الاقتران في كلام الأصحاب، وعدم استبعاد ذلك من جهة أن البثر لما أحكام كثيرة تفرد بها عن غيرها لا يكون مقتضياً للقول به، نعم هو كذلك بعد صراحة الدليل به، وأما قوله (عليه السلام) لا تفسد على القوم ماءهم فهو كما يحتمل ذلك يحتمل من جهة سلب الطهورية، أو من جهة تعلق وجوب النزح، أو من جهة إثارة ما فيها، أو من جهة خوف الموت فيها فيفسد عليهم ماؤهم، وإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال.

والأقوى القول بالتعبد الشرعي وإن قلنا بنجاسة البثر بغير ذلك، وإن كان القول بسلب الطهورية بناء على القول به في المستعمل في الكبرى لا يخلو من قرب

وقوة ، لكن لما كان المختار عندنا عدم ذلك تعين القول بالتعبد الشرعي ، واحتمال القول باختصاص ذلك في البئر لا يخلو من وجه لو وجد له مقتضي ، ومجرد الأمر بالنزع لا يقتضيه إذ لعله من جهة النفرة ، فبناء على المختار يختص حينئذ وجوبه بالجنب خاصة ولا يتعدى إلى غيره لعدم الدليل ، واحتمال اللاحق قياس لا يقول به ، وكذلك على القول بالتنجيس ، وأما على القول بسلب الطهورية فإن كان القول بذلك في خصوص البئر دون غيره كما احتملناه تعين الاختصار حينئذ وإلا أنجز القول بالتعبد لغير الجنب من الأحداث ، وحينئذ هل يكتفى بالمقدر للجنب أو لا بد من نزع الجميع ؟ الأقوى الثاني لكونه من غير المنصوص ، فيكون حاله كحال غير المنصوص من النجاسات ، واحتمال القول بالاكتفاء للمقدر للجنب له وجه ، لكن لا يجتري عليه المتورع في دينه ، والظاهر ارتفاع الحدث بهذا الاغتسال سواء كان اغتساله بالارتماس أو غيره ، أما على ما اخترناه من كون النزع تعبدياً فواضح ، وأما على القول بكون النزع لسلب الطهورية وقلنا ان البئر كغيره في ذلك وكان الغسل بالارتماس فكذلك أيضاً إذ لا يصير مستعملاً في الكبرى حتى يتم الغسل ، فإذا تم سلبت الطهورية ، وأما إن كان الغسل ترتيبياً فلا كلام في صحة غسل الجزء الذي غسله قبل وصول ماء الغسل إلى البئر ، وأما بعد وصوله وقلنا ان هذا الخليط غير قاذح وغسل الجزء الثاني حتى اعتقد ان الماء الغير المستعمل أولاً قد جرى عليه فلا إشكال في الصحة أيضاً ، وأما إذا قلنا بكون مثل هذا الخليط قاذحاً فيحتمل القول في خصوص المقام بعدم القدح لما يفهم من ترك التعرض في الروايات لفساد الغسل الذي هو أولى بالبيان من وجوب مقدار النزع ، لا سيما في رواية أبي بصير المتضمن سؤالها لخصوص السؤال عن الاغتسال الظاهر في الترتيب كما تقدم ، وما يقال أنه منهي عن الغسل لقوله (عليه السلام) لا تقح في البئر والنهي يقتضي الفساد ، ففيه مع أنه محتمل لغير ذلك أن مقتضى التعليل بالافساد بناء على أن المراد سلب الطهورية صحة الغسل حتى يتحقق الفساد ، والحاصل الافساد

إنما يكون من جهة النجاسة ، وقد يئنا فساد ، أو يكون من جهة سلب الطهورية ، وقد عرفت أن ذلك قاض بالصحة ، أو يراد به بعض ما ذكرنا من الاثارة ونحوها ، وحينئذ يكون بمقتضى التعايل به أن يكون هو المنهي عنه حقيقة ، وهو أمر خارج عن الفصل لا يقتضي فساد الفصل ، بل مقتضى التعليل أن يكون الفصل صحيحاً . وإلا لعل بعدم رفع الحدث به ، وأما على القول بأن النزع للنجاسة فإن قلنا ان الموجب للنجاسة تمام الفصل . فحينئذ صح غسله وان تنجس بدنه بعد ذلك ، فيكون الرنم حينئذ ارتماسة واحدة يرتفع حدثه وينجس بدنه . وان قلنا أن النجاسة تحصل بمجرد وصول ماء الفصل إليه القول بالفساد حينئذ . لكن الأول هو الأقوى ، وفي المدارك ان الحق ان إجراء هذه الأخبار على ظاهرها مشكل : فيجب حملها على نجاسة بدن الجنب أو على التقية لموافقته المذهب بعض العامة ، أو على أن الغرض من ذلك مجرد لتنظيف من ثوران الحمة التي نشأت من نزول الجنب الى البئر ، وزوال النفرة الحاصلة من ذلك ، وهذا أقرب ، والله أعلم ، وانتهى . وانت خبير بأن الحل الأول في غاية البعد لترك الاستفصال عن النجاسة لاختلاف مقاديرها ، فكيف يكتب بالسبع ، والثاني أبعد لتظافر الأخبار وفتوى الأصحاب بمضمونها ، على أن جميع أخبار النزع أو أكثرها مختلفة إلا هذا ، فإنها كلها اتفقت على السبع ، نعم الأقرب ما قرره بناء على التحقيق السابق من كون البئر كالجارى ، والله أعلم .

﴿ ولوقوع الكلب وخروجه حياً ﴾ كما في المعتبر والمنتقى والتحرير والذكرى وظاهر المختلف وعن الشيخ في المبسوط والقاضي وابن حمزة ، وعن النهاية والقاضي نسبه الرواية ، وفي الذكرى نسبه للشهرة ، ويدل عليه صحيح أبي هريرة (١) قال : حدثنا جعفر قال : كان أبو جعفر (عليه السلام) يقول : « إذا مات الكلب في البئر نزعته وقال (عليه السلام) : إذا وقع فيها ثم خرج منها حياً نزع منها سبع دلاء » واشتمال

هذه الصحيحة على ما لا نقول به من نزح الجميع لموت الكلب لا يخرجها عن الحمية في المقام ، أو محمولة على ضرب مما نقول به بقرينة غيرها من الأخبار ، وما في صحيحة أبي أسامة (١) من الاكتفاء بالخمس لوقوع الكلب والسنور والدجاجة والطير إذا لم يتغير طعم الماء أو تتنسخ - مع أننا لم نعرف عاملا به في المقام ومع ظهوره في الموت - مطلق مقيد بما ذكرنا ، وكونه بالموت لم ينزح له خمس دلاء فلا يبقى للمطلق فرد يحمل عليه لا يعين الأول إذ ليس أولى من العكس ، فالتحقيق أنه حينئذ مطلق بالنسبة إلى واحد معارض بالنسبة إلى الآخر ، ويرجح حينئذ بالشهرة وغيرها ، وبعبارة أخرى أن المقيدين معا معارضان له مرجحان عليه فتأمل . وعلى ما ذكرنا يحمل إطلاق لفظ الدلاء الموجود في بعض المعتبرة (٢) وقال ابن إدريس : أنه يجب نزح الأربعين لكونه مما لا نص فيه ، ومع نزح الأربعين للموت فلحق بطريق أولى ، وهو متجه على أصله من عدم العمل بأخبار الآحاد ، ولا فرق في الكلب بين كونه سلوكيا وغيره للإطلاق ، ولا بين الوقوع والنزول ، بل مطلق المباشرة الفاء لخصوصية الوقوع ، ولأن الظاهر منه التمام ، فلا اكتفاء به لمطلق المباشرة يمكن أن يكون أولى ، وبدخل فيما ذكرنا الولوغ .

﴿و﴾ يطهر ﴿ بنزح خمس لثرق الدجاجة الجلال ﴾ كما في السرائر والتحرير . وعن الشيخ في جملة من كتبه إطلاق لفظ الدجاج ، ولعله بناء منه على نجاسته ، ويأتي ضعفه إن شاء الله تعالى ، ولذلك قيد المصنف وابن إدريس بالجلال ، وهو المنقول عن سائر والمفيد ، وكيف كان فلم نعثر على دليل له بالخصوص كما اعترف به جماعة من أصحابنا ، واحتمال اللاحق بعثرة الإنسان الرطبة فيجب خمس ، أو الجائنة فيجب عشرة بعيد ، فجعله من غير المنصوص متجه ، وتحصيل الأولوية في المقام بالنسبة إلى بعض النجاسات

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ و ٥ و ٦ .

في غاية الاشكال ، واحتمل في الذكرى تنزح الثلاثين لرواية كردويه (١) وكأنه لكونها عنده تفيد حكم غير المنصوص بالخصوص ، ويأتي ضعفه ، فلنتجه حينئذ ما ذكرنا .

﴿ وينزح ثلاث لموت الحية ﴾ كما في المقنعة والسرائر والتحرير والمنتهى وظاهر المعبر ، وكذا المختلف عن الشيخ في المبسوط والنهاية وأبي الصلاح وسلاح وابن البراج ، بل نسبة في الذكرى الى المشهور ، وفي السرائر نفي الخلاف فيه ، ولم نثر له على دليل بالخصوص كما اعترف به بعضهم ، والاحالة على الفأرة والدجاجة لكونها لا تزيد على قدر الدجاجة وقد روي انها دلوان أو ثلاثة مأخذ ضعيف جداً ، وفي المعبر انه يمكن الاستدلال عليه بقول الصادق (عليه السلام) (٢) في خبر الحلبي قال (عليه السلام) : « إذا سقط في البئر حيوان صغير فمات فيها فانزح منه دلاء » فينزل على الثلاث لانه أقل محتملاته ، وهو كما ترى ، مع أنه في رواية ابن سنان (٣) للدابة الصغيرة سبع ، وعن علي بن بابويه انه أوجب لها سبعة كما في المختلف ، والمنقول عن رسالته في المعبر انه أوجب دلواً واحداً للحية كما أنه في المنتهى نقل عنه ايضاً ذلك ، وعلى كل حال فيمكن القول بالمشهور أخذاً بظاهر الخبر المتقدم لانجباره بالشهرة ونفي الخلاف في السرائر ، وقد عرفت انه لم ينقل عن أحد الخلاف فيه إلا ما عرفته في المختلف ، عن ابن بابويه ، مع أن المنقول عنه في المعبر والمنتهى خلاف ذلك ، بل الاكتفاء بدلو واحد ، فيمكن تحصيل الاجماع ، وإلا فالأكتفاء بالسبع مراعاة لما نقله في المختلف واحتمال كونه من غير المنصوص لكن لا ينزح الجميع لما ورد (٤) ان أكثر ما يقع في البئر الانسان وينزح له سبعون لا يخلو من وجه ، وألحق المفيد بالحية الوزغة ، كما عن الشيخ

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ - ١

(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ .

إلحاقها أيضاً مع العقرب ، وعن أبي الصلاح إلحاق العقرب حسب ، وفي الوزفة دلو واحد ، والحق عدم إلحاق شيء لعدم نجاستها لكونها لا نفس لها ، ولا دليل معتبر على التعبد إلا في الوزغ . وهو مع إمكان معارضته بغيره يمكن حمله على الاستحباب ، ولعله لدفع السمية ، وعليه يحمل ما ورد في العقرب (١) ترجيحاً لما دل على أنه ما لا دم له لا يفسد (٢) فيمكن حل ما ورد على الاستحباب كما تسمعه في الفأرة .

﴿ والفأرة ﴾ إذا لم تنفسخ أو تنفخ على وجه تقدم سابقاً . كما في المنفعة والسرائر والتحرير والمعتبر والذكرى وظاهر المختلف لصحيحة معاوية بن عمار (٣) سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الفأرة والوزفة تقع في البئر قال : ينزح منها ثلاث » وفي التهذيب عن الحسين عن فضالة عن ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثله ، وما في بعض الأخبار (٤) من إيجاب السبع محمول على التنفسخ ، والشاهد خبر أبي سعيد المكلري (٥) وقد تقدم الكلام فيه سابقاً ، ولهذا الإطلاق نقل عن بعضهم وجوب السبع مطلقاً ، وعن ابن بابويه « أنه ينزح لها دلو واحد فان تنفسخت فسبع » ولم نعرف له دليلاً عليه (٦) وتقدم جملة من الكلام سابقاً فلاحظ وتأمل .

﴿ ونظير ﴾ ينزح دلو لموت العصفور وشبهه ﴿ تقدم البحث سابقاً في شبه العصفور وما المراد به عند البحث على موت الطير ، وأما العصفور فينزح له دلو ، كما في المنفعة والمعتبر والسرائر والتحرير والذكرى وظاهر المنتهى لقول الصادق (عليه السلام) (٧)

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٥ - ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأسار حديث ١ و ٢ و ٤

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١

(٦) لعل مستنده ما أرسله كاشف الثام عن الصادق (عليه السلام) « وقد استقى غلامه من بئر شرج في النلو فأرثان فقال (عليه السلام) : أرقة وفي الثاني فأرة فقال (عليه السلام) : أرقة ولم يخرج في الثالث فقال : صبه في الاناء ، (منه رحمه الله)

(٧) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢

في خبر عمار : « ان أقل ما يقع في البئر فيموت فيه العصفور ينزح منها دلو واحد » وفي العالم أن عماراً مشهود له بالثقة بالنقل ، منضمّاً لقبول الأصحاب لروايته هذه ، وفي المنتهى أن عماراً فطحي ، والأصحاب قبلوا روايته وشهدوا له بالثقة انتهى . فيكون ذلك مخرجاً له مما دل على حكم الطير ، وأما إلحاق الشبه به وإن ظهر من جملة من الأصحاب لسكنائهم فمتر على ما يقتضيه . والاعتبار بنفسه لا يعتمد عليه ، ولا حظ ما قلناه في الطير وتأمل .

﴿ وبول الصبي الذي لم يتغذ بالطعام ﴾ كما في المقنعة والسرائر والتحرير والذكرى وغيرها ، وعن أبي الصلاح وابن زهرة إيجاب الثلاث ، واحتج الشيخ لما في المقنعة بخبر علي بن أبي حمزة (١) قال : سألت « عن بول الصبي الفطيم قال : دلو واحد » وكان الاستدلال بها مبني على إرادة غير التغذي من الفطيم لعدم العامل بها في غير ذلك ، أو يتم بالأولوية فيه ، لكن مشكل بعدم العمل بالمنطوق ، فكيف يكون الأولى منه حجة ، وإيجاب نزح الجميع لموت الصبي من غير تفصيل لم نتر على عامل به ، وما عن أبي الصلاح وابن زهرة ليس في الأخبار ما يدل عليه ، وإطلاق السبع في بعض كما تقدم سابقاً ليس له جابر في المقام فتأمل جيداً .

﴿ وفي ماء المطر وفيه البول والعذرة وخرء الكلاب ثلاثون دلواً ﴾ كما في التحرير والذكرى وظاهر المنتهى لخبر كرويه (٢) سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن بئر يدخلها ماء المطر فيه البول والعذرة وأبوال الدواب وأروائها وخرء الكلاب قال (عليه السلام) : ينزح منها ثلاثون دلواً » وفي الوسائل رواه الصدوق بإسناده عن كرويه . ولعله رواية مثل هذين الشيخين العظيمين له سوء العمل به ، وإلا فلا أعرف العمل به جابراً لمجولية كرويه ، ولو وجد الجابر له لا يمكن الجواب عما أورد عليه ، بأن العذرة وحدها مع الدواب ينزح لها خمسون ،

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣٠ .

فإذا انضم إليها غيرها من البول وقد روي صحيحاً أنه ينزح له الجميع وأبوال الدواب وأروائها وخرى السكالب يتضاعف النجاسة فكيف يكتفى بالثلاثين مجواز استناد التخفيف إلى مصاحبة ماء المطر ، ومن نظر إلى ما يفعل به البئر وما يطهر به واشتمالها على جميع المتنافيات كالهر والخنزير وتفریق المائلات كالكلب والكفر والثور والبقرة يزول عنه استبعاد حكم هذه النجاسات منفردة عن ماء المطر ومصاحبه له ومجواز كون أعيان النجاسة مستهلكة فيه ثم وقع في البئر ، أو يراد السؤال عنه في هذا الحال وإن لم تقع هي معه إلى غير ذلك ، وبناء على علم العمل بهذه الرواية فالتجبه حينئذ نزح المقدّر فيما له مقدّران قلنا ان المتنجس به يدخل معه في ذلك وإلا فالجميع .

﴿ والدلو التي ينزح بها ﴾ المقدّر ﴿ ما جرت العادة ﴾ في ذلك الزمان أي زمان صدور الأوامر ﴿ باستعمالها ﴾ في النزح عند الأمر به وغيره ، ولا يكتفى بالأقل من المعتادة ، وأما الزائدة فمع نزح المقدّر بها كالناقص فلا كلام في الاكتفاء به ، وهل تقوم الزيادة مقام شيء من العدد حتى لو كانت تسع المقدّر دفعة واحدة ؟ وجهان ، منشأها أنه هل المفهوم من الأمر بالنزح إخراج هذا المقدار ولو دفعة أولاً ؟ لا يبعد الثاني استصحاباً للنجاسة مع عدم القطع بما ذكر ، ولا دلالة عرفية ، ومن الوجه الأول يتقدح جريان المسألة في أشياء آخر ، والمدار ما تقدم ، وقد ذكرنا في التراوح جملة من ذلك ، فراجع وتأمل . وكيف كان فوجه ما ذكره المصنف هنا والمعتبر والعلامة في التحرير والمنتقى حل المطلق على المعتاد ، ولأنه هو المتيقن في إزالة النجاسة ، وربما فهم من بعض كلماتهم أن المراد بالاعتداد إنما هو الاعتداد بالنسبة إلى تلك البئر صغيرة كانت أو كبيرة ، قال في المعتبر : « الدلو التي ينزح بها هي المعتادة صغيرة كانت أو كبيرة ، لأنه ليس للشرع فيها وضع ، فيجب أن يتقيد بالعرف » انتهى . وقال في المنتقى : « المعتبر من الدلو العادة ، لعدم النص الدال على التقدير له » انتهى . وفي المدارك ينبغي أن يكون المرجع في الدلو إلى العرف العام ، فإنه المحكم فيما لم يثبت فيه وضع من

الشارع ، ولا حيرة بما جرت العادة باستعماله في ذلك البئر إذا كان مخالفاً له . قلت : كلام من تقدمه قد يظهر منه الارادة بالعادة العرف العام ، ولا ينافيه قوله في المعتبر صغيرة أو كبيرة ، إذ المراد بعد تناول العرف ، وربما احتمل القول بالافتصار على المعتاد في ذلك الزمان بعد ثبوته للاستصحاب ، وإن لم يثبت يجب الأخذ بالمتيقن ، ولا يخفى عليك ما فيه ، كما أنه لا يخفى عليك شدة اختلاف مقدار النزع قلة وكثرة على الأول من جهة صغر الدلو وكبره بعد صدق العرف ، فالسألة لا تخلو من إشكال ، وفي المدارك نقل عن بعض المنتقمين أن المراد بالدلو المعجربة التي وزنها ثلاثون رطلاً أو أربعون ، وهو ضعيف انتهى . وكأن مجهولية مقدار الدلو مما يرشد الى الاستصحاب ، لاختلافه باختلاف الأزمنة والأمكنة وغير ذلك .

﴿ فروع ثلاثة (الأول) حكم صغير الحيوان حكم كبيره ﴾ بعد صدق الاسم وتناول الدليل ، فلاحظ وتأمل . ﴿ (الثاني) اختلاف أنواع النجاسة ﴾ كالعذرة المذابة وبول الرجل مثلاً ﴿ موجب لتضاعف النزع ﴾ تساوى المقدار أو زاد أحدهما على الآخر ، نعم ينبغي تقييده بما إذا لم يكن فرض أحدهما نزع الجميع ولو كان من جهة غير المنصوص ، لاصالة عدم تداخل الأسباب المستفادة من ظاهر الأوامر والاستصحاب ، خلافاً للمنتهى فإنه قرب التداخل ، محتجاً بأنه بفعل الأكثر يمثل الأمرين : فيحصل الاجزاء ، والنية غير معتبرة ، وهو مصادرة ، وكون علل الشرع معرفات وعلامات فلا استحالة في اجتماعها على معلول واحد لا يقتضي ذلك ، لانا وأن لم نقل أنها علل حقيقية إلا أن الظاهر جريانها مجرى العلل الحقيقية حتى يعلم خلافه ، لا يقال لم يكن محل الفرض من غير المنصوص ، فينزع له الجميع لكون النجاسة الحاصلة من الجميع غير النجاسة الحاصلة من كل واحد وحده . لانا نقول : - مع كونه واضح البطلان في المقام وغيره - ما دل على نزع المقدر للنجاسة المحصورة شامل لما إذا كان معها غيرها من النجاسات أو لا ، وليس مشروطاً بذلك

المقدر بما إذا لم يكن في البئر غير تلك النجاسة ، بل هو تقدير له من حيث نفسه وغيره يبقى على مقتضى الدليل فيه .

فان قلت : بناء على القول بأن النزع للتطهير لا معنى للقول بعدم التداخل ، وذلك لأنه على تقديره حيث ينزع لأحدهما دون الآخر يكون البئر طاهر أنجساً ، مثلاً إذا وقع في البئر بول وعذرة مذابة مثلاً ، ثم نزع أربعون يكون قد طهر من هذه الجبة ، وهو نجس من الجبة الثانية ، وهو غير معقول بالنسبة للطهارة والنجاسة ، ومن هنا التجأوا للقول بالتداخل في سائر النجاسات على الثوب أو على البدن سواء تعدد الفصل لبعضها كالبول أولاً ، وإيضاً لو كان وقوع النجاسة متعاقباً فلا ريب في عدم تأثير الثاني النجاسة ، لكونه تحصيل حاصل وهو محال ، وإذا كان لم يؤثر نجاسة لا معنى لأن ينزع له ، فان معنى ما دل على وجوب النزع له ظاهر في كونه من جهة أنه ينجس البئر ، فلا يشمل مثل ذلك . قلت : لا مانع من ارتفاع النجاسة من جهة دون أخرى ، كارتفاع الحدث من جهة الجنابة مثلاً دون المس ، وما ذكره في حال النجاسات على البدن ونحوه حالها حال ما نحن فيه ، إلا أن يدل دليل على خلافه ، والظاهر تحقيقه فيها دونه ، وليس المقتضى للقول بالتداخل فيها هو ما ذكره ، بل من جهة أنهم فهموا من الأدلة هناك أن المراد غسل النجاسة ، وإيضاً بعد وقوع أنواع النجاسة يكون في الحقيقة المقدر لها مجموع التقادير ، فتكون حينئذ كالنجاسة المتحدة التي لها مقدر ، فالطهارة لا تحصل إلا بالتمام فلا يكون طاهرراً من جهة نجساً من أخرى ، وأما ما ذكره أخيراً ففيه أنه نفى للتداخل من رأس ، ويقين النزع للواقع أولاً دون الأخير سواء كان المقدر له أولاً أقل أو أكثر أو مساو ، وقد عرفت أن الدليل شامل باطلافة للنزع المقدر سواء كان هناك شيء آخر واقع قبله أولاً .

فان قلت : إذا كانت النية غير معتبرة فيثبت بما يتشخص النزع للمنزوخ له حتى يقال أنه ترتفع النجاسة من جهته ويبقى الآخر ، مثلاً إذا وقع في البئر إرنب وتلنب

ثم نزع منها أربعون لم يشخصها لأحدهما ، ولا معنى لقول بارتفاع النجاسة من أحدهما على الاجمال لا يهاجمه ، فلا يصلح لان يكون متعلقا للحكم . قلت : هذا يؤيد ما ذكرنا سابقا من أن النجاسة المختلفة بمنزلة الواحدة التي مقدرها مجموع التقديرين ، ففي المثال مثلا صار مقدره ثمانين ، فلا تطهر إلا بها ، ولا تقول : أنه طهر من هذه الجهة دون الأخرى ، فتأمل جيدا .

﴿ وفي تضاعفه مع التماثل ﴾ كالتعالب والأرانب ونحو ذلك ﴿ تردد ، أحوطه التضعيف ﴾ لا ينبغي التردد في عدم التضعيف في التماثلات بعد فرض تناول دليلها للقليل منها والكثير ، كما إذا وقع في البئر عنزة مذابة مرات متعددة ، فانه لا إشكال في الاكتفاء بنزع الحسين ، لشمول الدليل ، ومثله الدم الكثير . لا يقال أنه بالوقوع الأول قد اشغلت الذمة بنزع الحسين ، والوقوع الثاني لا يخلو إما أن يشغل الذمة بالأول ، أولا يشغلها بشي ، أو يشغلها بأمر آخر غير الأول ، لا معنى للأول ، لكونه تحصيل حاصل ، ولا للثاني ، لشمول الدليل له ، والثالث خلاف المقصود ، لأننا نقول الدليل لما دل على أن العنزة المذابة ينزع لها خمسون ، وكانت العنزة المذابة ماهية صادقة على القليل والكثير ، وشغل الذمة بالوقوع الأول لم يكن صدق الماهية وجاء الوقوع الثاني فقلب الفرد الأول الى الثاني وصار مصداقا واحداً للماهية ، وهكذا كلما يزداد يدخل تحت قول العنزة المذابة ، ينزع لها خمسون ، وليس هذا إلا كتعدد النوع الواحد من الحدث الأصغر أو الأكبر كالبول مرات والجنابة مرات ، فتأمل جيدا فانه دقيق . وأما إذا لم يكن الدليل شاملا للقليل والكثير فالظاهر عدم التداخل ، للاستصحاب الأصل المتقدم ، وما يقال النجاسة من الجنس الواحد لا تزايد إذ النجاسة الكلية والبولية موجودة في كل جزء ، فلا تتحقق زيادة توجب زيادة النزع ، فيه مع مخالفته للأصليين السابقين انا نمنع كون النجاسة من الجنس الواحد لا تزايد ، لان كثرة الواقع تزيد مقدار النجاسة ، فيزيد شيوعها في الماء ، فيناسبه زيادة النزع ، نعم يمكن

ج ١ (في عدم تضاعف النزح إذا كان الواقع المتعدد بعضاً من جملة لما مقدر) — ٢٦٣ —

أن يقال أنا نستظهر من الأدلة أن النزح لماهية الكلب مثلاً ، ووقوعه منكر آ في بعض الروايات لا يراد منه مع قيد الوحدة ، بل المقصود الجنسية ، فيكون حاله كساير النجاسات الواقعة على البدن أو الثوب من البول والغائط وغيرها ، ولعله لذا أو لما تقدم تردد المصنف ، وإن كان الأقوى ما ذكرناه ، وعدم ظهور إرادة الوحدة من التنكير لا يقضي بظهور إرادة الجنس ، والاستصحاب محكم ، ومع ذلك كله لا يخلو القول بالاكتفاء من قرب ، لأن الاستصحاب موقوف على تحقق المستصحب أولاً ، والكلام فيه ، وإصابة عدم التداخل فرع تعدد الأسباب ، والكلام فيه ، وقال في جامع المقاصد بعد أن اختار عدم التداخل مطلقاً : « ويستثنى من ذلك اختلاف النجاسة الواقع بالسكم ، فإن الدم الواقع إذا كان قليلاً فوقع بعده ما يخرج من القلة إلى حد الكثرة وجب منزوح إلا كثر خاصة » ومثله في المسالك ، وهو متجه إن قلنا بحصول الكثرة بالدفعات ، لكنه لا يخلو من نظر ، وعليه حينئذ لا تداخل فيما إذا وقع دم قليل ثم وقع دم كثير بعده ، لتعدد السببين ، وكذلك العكس ، بخلافه على ما ذكرناه ، فإنه يلزمها ذلك

(إلا أن يكون) الواقع المتعدد من المماثل (بعضاً من جملة لما مقدر ، فلا يزيد حكم أباضاها عن جعلتها) لا إشكال في عدم الزيادة ، والظاهر وجوب نزح مقدار الجملة لها وإن لم يدخل تحت اسم الجملة ، لتوقف يقين البراءة عليه ، وفي المدارك عن المحقق الشيخ علي أنه احتمل إلحاقه بغير المنصوص ، لعدم تناول اسم الجملة له ، ثم قال : وهو إنما يتم إذا كان منزوح غير المنصوص أقل من منزوح الجملة ، إذ لا يعقل زيادة حكم الجزء على الكل ، ولم أجدها هذا الاحتمال في جامع المقاصد بل الموجود منه ما اخترناه من وجوب نزح ما للجملة ، لانتفاء الدليل الدال على الاكتفاء بما دونه ، ولو كان في البئر جزء آن مثلاً لا يعلم أنها من جملة واحدة أو من متعددة ، فلا يخلو المتعدد إما أن يقوم احتمال التغاير فيه كالكلب والارنب مثلاً أولاً ، فإن كان الأول فالظاهر أنه إن علم جزء منها أنه من جملة خاصة وشك في الآخر أنه من تلك الجملة أو لا لم يبعد

القول بالاكتفاء بنزع المقدر للجملة التي علم كون الجزء منها ، استصحاباً لطهارة البئر من الآخر ، وإن لم يعلم بأحد الجزئين لم يبعد القول بنزع مقدر الجميع المحتمل ، استصحاباً للنجاسة ، ولأنه كما إذا وقع حيوان في البئر فمات فيها ولم يعلم كونه كلباً أو ثعلباً ، فإن الظاهر وجوب نزع الجميع للمقدمة ، وإن كان الثاني وهو ما إذا علم كون الجزئين مثلاً جزئي كلب لكن لم يعلم كونهما من كلب واحد أو كليهما فالظاهر وجوب نزع مقدر واحد ، استصحاباً للحال السابق المعلوم في البئر ، فإنه لم يعلم انتقاضه إلا بوقوع كلب واحد ، والأصل عدم تعدد الواقع ، واحتمال القول بالتفريق أي تلفيق كلب من الأجزاء فينزع حينئذ المقدر للكلب الواحد مثلاً وإن كانت الأجزاء مختلفة لا يخلو من وجه ، لكن الأظهر عدمه .

﴿ (الثالث) إذا لم يقدر للنجاسة حيواناً كانت أو غيره (منزوح) أي لم يعلم من الشارع له مقدر بالخصوص بأحد الأدلة المعتبرة فعلاً كانت أو قولاً ظاهراً أو نصاً ﴾ نزع جميع ماها ﴿ تحقيقاً لا يتسامح في شيء منه ، ﴾ ﴿ فإن تعدد نزحها ﴾ لكثرة الماء أو غلبته لا مانع خارجي ﴿ لم تطهر إلا بالتراوح ﴾ وقد تقدم كيفيته ، وكأن الحصر إضافي ، لما تقدم من إمكان حصول الطهارة بغير ذلك ، وما اختاره المصنف من وجوب نزع الجميع لفاقد النص هو الأقوى ، استصحاباً للنجاسة ، والقول بأن البئر لا ينجس إلا بالنجاسات المذكورة في كلام الشارع التي وجب النزح لها لأن العملة في النجاسة أوامر النزح لا وجه له ، لما علمت سابقاً أن البئر عند أهل هذا القول تنجس بكل شيء ، والعملة في ذلك الإجماعات المنقولة ، واستفادتهم من هذه الروايات أن البئر قابلة للنجاسة بكل نجاسة .

لا يقال إن إصالة البراءة من وجوب نزع الجميع قاضية بعكس ما ذكرتم ، كإقيل ذلك عند الشك من تعارض الأدلة في وجوب الغسل من البول مثلاً مرة أو مرتين أو أزيد .
الجواهر ٣٣

لانا نقول : (أولاً) الاستصحاب قاطع لأصل البراءة ، وبناء الفقه من أوله الى آخره عليه ، بل الظاهر فحكمه على العام إذا كانت أي الاستصحاب خاصاً ، وقد أشار إلى ذلك بعض الفضلاء من علمائنا أن العام وإن كان كتابياً يحكم عليه الخاص وإن كان استصحاباً (وثانياً) لا معنى لخصوص التمسك به هنا ، إذ لا طريق آخر غيره ، والفرق بين ما ذكره وبين ما نحن فيه أن ما ذكره قد تعارضت فيه الأدلة ، فيمكن حينئذ أن يقال الأصل براءة الذمة من الزائد ، ويبقى ما دل على التطهير بالأقل سائلاً ، وفي الحقيقة هذا نوع من ترجيح دليل الاتحاد من جهة الاعتضاد بأصل البراءة ، فيكون الدليل مع إصالة البراءة قاطعاً للاستصحاب ، بخلاف ما نحن فيه ، فإنه لا أدلة متعارضة . وإصالة البراءة لا تثبت حكماً شرعياً حتى يقال بالتطهير بمقدار مخصوص ، وأما الاكتفاء بالتراوح عند تعذر نزح الجميع فللخبرين المتقدمين .

لا يقال ان ذلك فيما قدر له الجميع لا فيما ينزح له الجميع للمقدمة ، فإنه لا يقطع بحصول الطهارة إلا بنزح الجميع وان احتاج الى أيام . وإلا تطلت البئر . لانا نقول : (أولاً) الظاهر أنه يفهم من الروايتين السابقتين قيام التراوح مقام نزح الجميع في نفسه . ولذلك لم يقدح كون السؤال عنه في الخبر لا ينزح له الجميع ، لانهم فهموا منه أن ذلك ضابط لما ينزح له الجميع حيث يعسر ، كما نقلوا عليه الاتفاق سابقاً فتذكر وتأمل . (وثانياً) قد يدعى الأولوية في اللتام ، فإنه إذا اكتفي فيما قدر له الجميع بالتراوح فليكتف في غيره مما لم يعلم تقديره به بطريق أولى . نعم لما كان من المحتمل نزح الجميع أوجيناه للمقدمة ، فليقيم التراوح مقامه ، كما لو كان مقطوعاً به . بل هو أولى (١) وقيل ونسبه في كشف اللثام

(١) لا يقال إن نزح الجميع غير مقتضى للقطع بجواز استعمال الماء ايضاً ، لعدم ثبوت طهارة البئر نفسه بذلك . لانا نقول : ان الاجماع متعقد بحسب الظاهر انه ليس وراء نزح الجميع شيء ، وان ارض البئر تطهر تبعاً ، كما تطهر حيث يكون المقدّر الجميع ، وبالحيلة حاله حال ما قدر له الجميع (منه رحمه الله) .

الى ابن حمزة والى الشيخ في المبسوط وان احتاط بالجميع بوجوب نزح الأربعين لقولهم (عليهم السلام) (١) : « ينزح منها أربعون وان صارت منجرة » وهي مع عدم العلم بصدرها لا جابر لسندها ، ومجرد ذكر الشيخ لها في المبسوط غير كاف ، إذ لعله وهم فيها ، بل الظاهر أنه كذلك ، لموافقتها لرواية كرويه التي ستسمعها المتضمنة للثلاثين وربما احتج لهذا القول بالأخبار (٢) الدالة على طهارة البئر بالتغير بنزح ما يزيل التغير خاصة ، وعدم وجوب نزح الماء كله ، فإذا لم يجب نزح الجميع مع التغير فمع عدم التغير بطريق أولى ، فتى اتقى وجوب نزح الجميع دار الأمر بين القولين الآخرين وهما الثلاثون والأربعون ، ولما كان الجزم لم يحصل بالثلاثين تعين الأربعون ، وفيه منع الأولوية (أولاً) وإلازم أن تحكم هذه الأخبار على سائر ما ذكر على التقدير من الجميع وغيره إذا كان يحصل ما يزول به التغير بدون التقدير ، وهذا وان ذهب اليه بعضهم فيما تسمع إن شاء الله ، لكن الأقوى خلافه . (وثانياً) هذه الأخبار كلها مبنية على القول بالطهارة في الظاهر ، فلا يتمسك بها في المقام ، وستسمع أن كثيراً من القائلين بالنجاسة حكموا غيرها عليها . (وثالثاً) ما ادعاه من الانحصار في الأقوال الثلاثة إن كان المقصود منه تحصيل الإجماع المركب منها ففيه لا إجماع في المقام ، ولذلك احتمل بعضهم أنه يقدر التغير ، ثم ينزح الى زواله ، وان لم يكن المقصود منه الإجماع فلا يفيد (ورابعاً) ما ذكره في الاستدلال لهذا القول لا يصلح لأن يكون له دليلا في نفسه ، بل هو متمسك لنا على صحته ، من جهة عدم العلم بدليل قائله ، وإلا فلا معنى لقوله لم يحصل الجزم بالثلاثين فيتعين الأربعون ، وبعد معرفة دليل صاحبه وبطلانه لا معنى لذلك ، والحاصل لا إشكال في أنه على تقدير نجاسة البئر أن هناك نجاسات قدر لها الشارع نزح الجميع ، كالبعير وصب الخمر ، ونجاسات قدر لها الشارع دون ذلك ،

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ و ٧ و ١١

فالنجاسة الغير المنصوصة يحتمل كونها من الأولى ، ويحتمل كونها من الثانية ، فاليقين لا يحصل إلا بنزح الجميع ، وما ادعاه من الأولوية يبطله ما دل على نزح الجميع لتلك مع التغير . وما يقال أن تلك خرجت بالدليل يدفعه أن الأولوية هنا ليست من اللفظ ، بل في الحقيقة قطع حصل لنا من ملاحظة كلام الشارع ، وبعد فرض أنه قد ورد في الشرع خلافه بطل ذلك القطع ، وكذا ما يقال نحن نقطع قبل وصول شيء إلينا من الشارع في ذلك ، فإذا وصل بطل القطع فيما يصل ، ويبقى غيره ، ضرورة أن هذا الواصل زلزل القطع من أصله في خصوص المقام ، وأظنك بما ذكرنا تكتفي عن بيان فساد احتمال القول بتقدير التغير ثم النزح لما يزوله مع كون التغير غير مضبوط فتأمل .

وقيل بوجود نزح الثلاثين ، ونسب إلى العلامة (رحمه الله) في المختلف وفي المدارك حكى عن الشهيد نسبته للبشرى وأنه نفى عنه البأس واحتج عليه برواية كرويه (١) قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن يثر يدخلها ماء المطر فيه البول والعذرة وأبوال الدواب وأروائها وخرء الكلاب قال (عليه السلام) : ينزح منها ثلاثون دلواً ولو منجرة » وعن الشهيد في الشرح أنه وجد بخط الشيخ في الاستبصار بضم الميم وسكون الباء وكسر الحاء ، ومعناه المنقطة ، ويروى بفتح الميم والحاء ، ومعناه موضع التثنية ، وفي المدارك أن الاستدلال بها عجيب ، إذ لا دلالة لها على المتنازع بوجه ، فإن موردها نجاسات مخصوصة ، والكلام إنما هو في غير النصوص . قلت : قد يقال : وجه فهمهم من قوله (عليه السلام) : ولو كانت منجرة أن الثلاثين كافية في كل نجاسة تقع فيها حتى لو بلغت هذا المبلغ ، وهذه عبارة تقال : في مثل هذا المقام فلا يراد منها خصوص ما سئل عنه ، نعم قد يناقش بأن فيها كرويه ، وعن العلامة في المختلف أنني لم أعرف حاله ، فإن كانت الرواية صحيحة فالقول به متجه ، انتهى . قلت : ولعله كذلك ، إذ لم يذكر بمدح ولا قدح فيما حضرني ، واحتمال أن يقال : لا تقدح جملة كرويه ، لكون الراوي عنه

ابن أبي عمير ، وهو من أصحاب الاجماع يدفعه أن الأقوى خلاف ذلك عندنا في أصحاب الاجماع ، كما هو مبين في محله ، فهذه الرواية مع ما في سندها بل وما سمعته في دلالتها واعراض أكثر الأصحاب عنها لا تصلح لأن تكون قاطعة لما ذكرنا ، كما عراضهم عما يستفاد من خبر عمار الساباطي (١) لما سأله عن المذبوح فقال (عليه السلام) : « ينزح منه دلاء هذا إذا كان ذكياً فهو هكذا ، وما سوى ذلك مما يقع في البئر فيموت فيه فأكثره الانسان ينزح منها سبعون دلوأ ، وأقله المصفور ينزح منها دلو واحد ، وما سوى ذلك فيما بين هذين » من عدم تجاوز السبعين لكل حيوان بينهما ، بل يكون خارجاً عن المسألة ، لان الكلام في غير النصوص ، فالأقوى حينئذ نزح الجميع ، ثم ان هذه الأقوال لا تجري على القول بان النزح للتباعد الشرعي أو للاستحباب ، مع احتمال جريان القولين الآخرين دون الأول ، لاستنادهما للروايات بخلافه ، مع احتمال جريان الأول ايضاً ، بتقريب أن استقراء ما ورد من الشارع في مقادير النزح حتى ما اتفق انه مثل يوماً عن نجاسة إلا وذكر لها مقدراً ، بل غير النجاسة كالتباعد الجنب يفيد أن كل نجاسة لها مقدار ، لكن منه ما وصل ومنه ما لم يصل اليها ، فالاختياط حينئذ بناء على الوجوب التبدي نزح الجميع ، أو بناء على الاستحباب إذا أريد اليقين بامتنال الأمر الاستحبابي ، ودعوى ان الاستقراء ان لم يجد العلم فلا حجة فيه ، لكونه قياساً ، وإفادته العلم ممنوعة يدفعها إننا نمنع عدم حجته على التقدير الأول ، إذ الظاهر حجية مثله لاستفادته من الأدلة ، بل كثير من القواعد الشرعية مبناها على ذلك ، ولعل الحكم بنجاسته بغير المذكور المقدر له مبني على ذلك لا الإجماعات المنقولة ، لكن ومع ذل لا يخلو من إشكال ، لاحتياجه الى تحرير ليس هذا محله .

﴿ وإذا تغير أحد أوصاف ماءها ﴾ كلاً أو بعضاً لوناً أو طعماً أو رائحة ﴿ قيل

ينزح ماؤها أجمع ﴾ ونسبه في كشف الثام إلى القائلين بالنجاسة عدا المفيد وبنو زهرة

وإدريس والبراج ﴿ قلت تعذر لغزارته ﴾ وهو المراد بغلبة الماء الوارد في الخبر (١) لا لغيره ﴿ تراوح عليها أربعة وهو الأولى ﴾ كما عن الصدوقين وسائر وابن حمزة من القائلين بنزح الجميع ، وفي المعتبر وعن الدروس اختيار نزح أكثر الأمرين من المقدّر وما يزول به التغير عند تعذر نزح الجميع . وكشف الحال يحصل بذكر أخبار الباب وفتاوى الأصحاب ، فنقول أما الأخبار فمنها صحيح ابن بزيع (٢) عن الصادق (عليه السلام) « قال : ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب الطعم لأن له مادة » وموثقة سماعة (٣) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الفأرة تقع في البئر أو الطير ؟ قال عليه السلام : إن أدرك قبل أن يتنن نزح منها سبع دلاء وإن كانت سنوراً أو أكبر منها نزحت منها ثلاثين دلواً أو أربعين دلواً ، وإن أتت حتى يوجد النتن في الماء نزحت البئر حتى يذهب النتن من الماء » وصحيح الشحام (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « في السنور والدجاجة والكلب والطير قال عليه السلام : إذا لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، وإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح » وخبر زرارة (٥) قال : قلت : لأبي عبد الله عليه السلام « بئر قطرت فيها قطرة دم أو خمر قال عليه السلام : الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلواً ، قلت غلب الريح نزحت حتى يطيب » وصحيح معاوية بن عمار (٦) قال : سمعته عليه السلام يقول :

(١) الوسائل - الباب ٢٣ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٦ و ٧ إلا أنه روى عن الرضا عليه السلام

(٣) و (٤) الوسائل - الباب ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ - ٧

(٥) الوسائل - الباب ١٥ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣ . وفي الباب ٢١ -

حديث ٤ .

(٦) الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٠ .

لا يفسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البثر إلا أن يتن ، فإن أتت غسل الثوب وأعاد الصلاة ونزحت البثر « وفي خبر أبي خديجة (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : سئل « عن الفأرة تقع في البثر ؟ قال عليه السلام : إذا ماتت ولم تتن فأربعين دلواً وإذا انتفخت فيه وتنت نزع الماء كله » وخبر منال (٢) قال : قلت : لأبي عبدالله (عليه السلام) « العرق يخرج من البثر ميتة ، قال عليه السلام : استق منه عشرة دلاء ، قال : قلت : فغيرها من الجيف ، قال عليه السلام : الجيف كلها سواء إلا جيفة قد أجيئت ، فإن كانت جيفة قد أجيئت فاستق منها مائة دلو ، فإن غلبها الريح بعد مائة دلو فانزعها كلها » .

وأما الأقوال فالظاهر من القائلين بطهارة البثر وعدم نجاستها إلا بالتغير كما هو المختار وإن النزع في المقدرات مستحب أن تطهرها بالنزع حتى يزول التغير ، عملاً بالأخبار الصحيحة (٣) الصريحة الظاهرة في أن حالها حال الجاري ، وقد عرفت أن طهره يزوال التغير بأي وجه يكون : أو بما يخرج من المادة متداًفعاً عليه حتى يزول التغير ، أو بتكاثر الماء عليه من خارج حتى يزول التغير أو بغيرها مما يزيله ، بل لو نزع حتى زال التغير وإن لم يخرج من المادة شيء فالظاهر حصول الطهارة ، عملاً بالأخبار ، والتعليل بأن له مادة لا يقتضي اشتراط تجدد الخروج ، إذ لعل الاتصال بها كاف ، فتأمل جداً . ولا يعارض ذلك أخبار المقدرات ، لسكونها محمولة على الاستحباب عندم ، بل ولا الأخبار الدالة على نزع الجميع التي قدمناها ، إذ هي بين غير واضح السند وبين غير واضح الدلالة ، فتلك أقوى منها من وجوه عديدة ، فوجب حملها إما على الاستحباب أو على أن التغير لم ينهب إلا بنزع الجميع ، كما أنه ربما يشعر به خبر منال ، فإن ظاهره

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق حديث ٤ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الماء المطلق حديث ٧ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق حديث ٦ و ٧ .

الاكتفاء بالمائة إذا ذهب بها التبن .

وأما القائلون بالنجاسة فالظاهر أن أقوالهم تنتهي إلى سبعة أو ثمانية بعد الاتفاق على أنه لا يطهر قبل زوال التغير (الأول) موافقة القائلين بالطهارة ، فيكتفون بنزع ما يزيل التغير سواء كانت النجاسة منصوعة أو غير منصوعة ، وسواء كان نصها نزع الجميع أو لا ، وسواء ساوى ما زال به التغير المقدر أو زاد أو نقص ، وهو المنسوب للعقيد ، ونقل عن الشهيد اختياره في البيان وأبى الصلاح ، واختاره العلامة في المنتهى ، للأخبار المتقدمة الدالة على حصول طهر التغير بنزحه المزيل لتغيره ، مع عدم تفصيلها بين ما له مقدر أو لا وبين ما مقدره الجميع أو لا ، بل في بعضها السؤال عما له مقدر مع الجواب عنه بأنه إن كان لم يغير فكنا ، وإن غير فينزع حتى يزول التغير ، وزاد في المنتهى في الاحتجاج بأن العلة هي التغير بالنص والصوران في الطريقة على مذهبنا ، وقد زال ، فيزول الحكم التابع ، ولأنه قبل وقوع التغير طاهر ، فكنا بعده مع زوال التغير ، والجامع المصلحة الناشئة من الطهارة في الحالين ، وبأن نزع الجميع حرج وعسر ، فيكون منفيًا ، ولأنه لو لم يكن زوال التغير غاية لزم إما خرق الاجماع ، أو الفرق بين الأمور المتساوية بمجرد التحكم أو إلحاق الأمور المختلفة بعضها ببعض لمعنى غير معتبر شرعًا ، وبالتالي باقسامه باطل ، فالقدم مثله ، ببيان الملازمة أنه حينئذ إما أن لا يطهر بالنزع ، وهو خرق الاجماع ، أو يطهر فاما بنزع الجميع حالتي الضرورة والاختيار ، وهو خرق الاجماع أيضًا ، وإما بنزع الجميع حالة الاختيار ، وبإزالة حالة الضرورة والمعجز ، وهو الفرق بين الأمور المتساوية ، ضرورة تساوي الحالين في التجسس ، أو بالجميع في الاختيار ، وبالتراوح عند الضرورة ، قياسًا على الأشياء المعينة لنزع الجميع ، وهو قياس أحد المختلفين على الآخر ، ضرورة عدم النص الدال على إلحاق ، أو نزع شيء معين ، وهو خرق الاجماع ، ضرورة عدم القائل به من الأصحاب .

لا يقال لا نسلم تساوي حالتي الاختيار والضرورة ، لانا نقول نعني بالتساوي
هنا اتحادهما في الحكم بالتنجيس ، لسقوط التعليل بالمشقة والخرج في نظر الشرع ،
إذ هو حوالة على وصف خفي مضطرب ، ومثل هذا لا يجعله الشارع مناطاً للحكم ، ولانه
يشبه الجاري بمادته فيشبهه في الحكم ، وقد نص الرضا (عليه السلام) على هذه العلة ،
ولا شك ان الجاري يظهر بتواتر جريانه حتى يزول التغير ، فكذا البثر إذا زال التغير
بالنزع يعلم حصول الجريان من التابع الموجب لزوال التغير ، وفيه مع انه مناف
للأولوية ، إذ من البين أنه إذا نزع له الجميع مثلاً مع عدم التغير ، أو غير ذلك من
المقدرات ، فعه بطريق أولى ، وكيف يعقل ذلك مع أن التغير هو ذلك السبب وزيادة
لا أقل من بقاء مقتضي السبب الأول أنه مناف لمقتضى الجمع بين الأدلة ، لانه في
الحقيقة حينئذ تخصيص لتلك الأدلة الدالة على المقدرات بأسرها ، مع أن التعارض
بينها العموم من وجه ، والترجيح والاحتياط بغير ما ذكر ، ولذلك كان المشهور على
خلافه ، على أن هذه الأخبار قد عرفت أن القائلين بالنجاسة قد أعرضوا عن بعض
ما تضمنته من عدم التنجيس بغير التغير ، وذلك مما يراعى عند الترجيح بين الأخبار ،
وما يقال من إنكار الأولوية ، ومن أن أخبار التقادير مبنية على عدم التغير لا وجه
له ، لمكان ظهور الأولوية ظهوراً لا يكاد ينكر ، ولأن سلم فلا ريب في تناول قوله
(عليه السلام) (١) موت البعير مثلاً ينزع له كذا لما نحن فيه وغيره ، مع أن التغير
يبقائه ميتاً في البثر لا يرفع السبب الأول ، إذ هو ان لم تكن مؤثراً زائداً على التقدير
فلا أقل من أن لا يؤثر . ولا معنى لقوله أن أخبار التقدير مبنية على عدم التغير ، لعدم
دلالة تلك الأخبار على الاشتراط المذكور بوجه من الوجوه ، نعم هي دالة على أن هذا
المقدار من النزع واجب وان لم يحصل التغير ، لا أنه مأخوذ فيها بعدم التغير ،

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

وما يقال ان بعض الأسئلة قد اشتملت عماله مقدر مع اشتمال الجواب انه ان لم يتغير البئر بها فكذا ، وإن تغير فانزح حتى يذهب الريح ويطيب الطعم ، ففيه كون المقصود منه انه مع التغير لا يكتفى بالمقدر ، بل لا بد من زواله وإن استوفيته ، فيكون إشارة الى نزح أكثر الأمرين ، ولعل ذلك من جهة غلبة احتياج ماذكر في السؤال في زوال التغير إلى أزيد من المقدر ، كما يؤمى إليه قوله (عليه السلام) : (١) « إذا لم يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء وإن تغير فخذ منه حتى يذهب الريح » لظهوره في انه إذا كان كذلك فلا يكفيك خمس دلاء ، بل لا بد من النزح حتى يذهب الريح وإن بلغ المائة ، والانصاف أن الأخبار غير ظاهرة فيما كان زوال التغير محتاجاً الى أنقضى من المقدر ، بل إن لم تكن دالة على العدم فلا أقل من عدم الدلالة ، فلا شاهد بها حيثئذ . على انها معارضة بأخبار نزح الجميع وغيرها ، وأما ماذكره في المنتهى ففي (الأول) ان دعوى العلة التغير محل منع ، بل العلة في النجاسة حاصلة قبله ، وكان ذلك منه مبني على القول بطهارة البئر وعدم نجاستها إلا بالتغير ، والكلام ليس فيه ، بل قد يقال إن استصحاب النجاسة محكم وإن كان منشأها التغير ، ويكون حاله كحال الماء الحقون البالغ كراً إذا زال التغير من قبل نفسه ، فإن الأصح بقاء النجاسة للاستصحاب وإن كان فيه بحث ليس هذا محله . وفي (الثاني) انه قياس لا نقول به ، وكأنه ذكره (رحمه الله) على لسان العامة ، أو انه اشتباه منه انه ليس بقياس ، أو يكون المراد منه أنه عين الأول لكن بتقرير آخر ، أو غير ذلك ، وفي (الثالث) منع أنه عسر و حرج ، ولذلك جاء التعبد به في كثير من مواضع النزح ، وأيضاً لو سلمنا كونه عسراً و حرجاً فلا يقضي بصحة ما ادعاه ، فإن هناك قولاً آخر وهو القول بأكثر الأمرين ، بل هو الأقوى كما ستسمع إن شاء الله . وفي (الرابع) مع كونه غير جار فيها قويناه من الأكثر أنه

لا تساوي عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً ، ولعل القائل بذلك مستند إلى أخبار زوال التغير بنفسها ، إلا أنه خرج حالة الاختيار بدليل ، فبقيت حالة الاضطراب داخلة ، وقوله إن القول بالتراوح عند الاضطراب قياس أحد المختلفين إلى آخره فيه ما عرفت أنه ظاهر أخبار التراوح مع فهم الأصحاب جريانه في كل ما ينزح له الجميع وتعدر لقلبته ، ولذلك أجروه فيما لانص فيه بناء على أنه ينزح له الجميع ، فتأمل . وفي (الخامس) أنه لا تشبيه أولاً ، وقوله لأن له مادة لا يقضي بذلك ، غاية استفادة المادة للجاري والبرز منه . وأين ذلك مما ذكر ، وثانياً أنه مبني على القول بطهارة البرز إلا بالتغير ، وفرض كلامنا على تقدير النجاسة ، فتأمل .

(الثاني) من الأقوال وجوب نزح أكثر الأمرين من المفسد وما يزول به التغير ، هذا في النصوص الذي نصه غير نزح الجميع ، وأما فيه وفيما لانص فيه فينزح الجميع ، ومع التعدر فالتراوح ، كما عن أبي إدريس وزهرة والعلامة في المختلف والشهد الثاني في الروض ، وهو الأقوى جمعاً بين الأدلة ، ضرورة عدم البحث فيه حيث يتساوي المقدر وما به يزول التغير ، أو إذا زاد مازال به التغير ، إنما الكلام فيما إذا زاد المقدر ، والمتجه وجوبه ، لشمول دليله له المتضد بالأصل ، وحصول التغير لا يرفعه . ومادل على الاكتفاء بالنزح حتى يزول التغير لا يقضي بطهارة البرز من كل جهة ، بل إن قضى فهو بالمفهوم المعارض بما دل على وجوب المقدر الظاهر في توقف الطهارة عليه ، بل ينبغي أن يجب تمام المقدر بعد زوال التغير ، كما يظهر من بعضهم لولا ما يظهر من الأخبار أن المقصود زوال التغير على أي وجه يكون ولو باستيفاء المقدر ، فإن قوله انزح حتى يزول التغير يصدق على نازح المقدر أنه نزح حتى زال التغير ، والنية غير معتبرة ، فينتج حينئذ دعوى دخول الأقل هنا في الأكثر ، لأنه ينحل عند التأمل إلى أن موت الكلب في البرز مثلاً انزح له أربعين ، وإن تغيرت البرز فأزل التغير بنزح كائناً ما كان ، فإن أزلت التغير بنزح المقدر امتثلتها قطعاً ،

لكن لما كان في الغالب ان التغير يحتاج إلى نزح أزيد من التقدير علق الحكم على زواله فتأمل . وأما وجوب نزح الجميع فيما لانص فيه فلأن له مقدرأ قطعاً قبل حصول التغير ، وذلك المقدر غير معلوم ، فأوجبنا من باب المقدمة نزح الجميع ، ولا يعارضه أخبار التغير ، لما عرفت أنها لاتنافي وجوب المقدر الحاصل قبل التغير ، وأما انه يقوم التراوح مقام نزح الجميع فلما عرفت سابقاً .

(الثالث) نزح مايزيل التغير أولاً ثم نزح المقدر تماماً ان كانت النجاسة مما لها مقدر ، وإلا فالجميع ، فان لمقدر فالتراوح . وكأن مستنده أنها أسباب ، والأصل عدم تداخلها بالنسبة الى نزح الجميع ، وفيه ما عرفت من فهم التداخل في خصوص المقام . (الرابع) الاكتفاء بأكثر الأمرين فيما له مقدر ، وفي غير المنصوص يرجع إلى زوال التغير ، وكأن مستنده في الأول ما تقدم ، وفي الثاني أخبار التغير غير معارضة ، لأن الفرض أنه ليس له مقدر منصوص ، فتبقى حينئذ بغير معارض ، واستحسنه في الحدائق ، وقد عرفت ما فيه من أنه قبل حصول التغير لا بد أن يكون لها مقدر لا يرتفع بمحصول التغير ، ففي الفرض يحتمل استيفاء المقدر ، ويمكن العدم لاحتمال أنه أكثر مما زال به التغير ، فن باب المقدمة يجب نزح الجميع ، فتأمل .

(الخامس) وجوب نزح الجميع ، ولعله المشهور بين القائلين بالتنجيس ، لصحيفة معاوية بن عمار وخبري أبي خديجة ومنهال ، لأقل من تعارض الروايات وتساقطها ، فيبقى الاستصحاب ونحوه مما يقضي بنزح الجميع من غير معارض ، وروايات التقدير لاتشمل التغير ، وإلا لاكتفي بها وإن لم يزل ، وهو باطل بالاجماع ، بل قديقال النجاسة المغيرة لها مقدر في الشرع لانعرفه ، فبعد تعارض تلك الروايات وتساقطها وجب نزح الجميع للمقدمة ، وإذا ثبت ذلك فيما له مقدر ثبت فيما ليس له مقدر بطريق أولى ، وفيه أن تلك الأخبار أقوى دلالة وسنداً وأكثر عدداً ، بل خبر منهال ظاهر في الاكتفاء بالمائة ، وخبر أبي خديجة وإن كان ظاهراً لكنه ضعيف السند ، والآخر

وإن كان نقي السند لكنه غير ظاهر الدلالة ، لاحتماله إرادة نزح حتى يذهب الريح ، لأقل من أن تكون من العام والخاص ، فإذا كان كذلك وجب حمل رواية أبي خديجة على ضرب من الاستحباب ، أو أنه إذا لم يزل التغيير ينزح الماء كله ونحو ذلك . . ثم إعلم أن أهل هذا القول اختلفوا عند التعذر ، فما بين قائل يرجع إلى التراوح ، لما عرفت ، وهو الأقوى على تقدير القول بنزح الجميع ؛ وما بين قائل إلى زوال التغيير ، للجمع بين مادل على نزح الجميع ومادل على النزح حتى يزول التغيير ، بحمل الأول على صورة الاختيار ، والثانية على التعذر ، ومقتضاه أنه لا فرق في حال التعذر بين النجاسة التي لها مقدر أولاً ، وفيه ما لا يخفى من تحكم تلك الأخبار أولاً ، ومن حمل هذه الأخبار على التعذر ثانياً ، ومن عدم مراعات أكثر الأمرين في حال التعذر ثالثاً ، وغير ذلك ، وما بين قائل بمراعات أكثر الأمرين ، وفيه ما تقدم ، إلا الثالث ، فتكون الأقوال حينئذ سبعة ، وقد عرفت الأقوى منها ، والله أعلم ، وكلها يمكن جريانها على القول بالوجوب التعبدى ، وأما على القول بالطهارة واستحباب النزح فبعضها ، فلا يجري جميعها وإن أمكن ذلك في بعضها ، كما هو ظاهر بأدنى تأمل ، ولو زال التغيير لنفسه وقلنا بالنجاسة فيحتمل أن يقال بوجوب نزح الجميع ، لاستصحاب النجاسة وذهاب ما قدر الشارع ، لبناء الطهارة بزواله ، ويحتمل القول بأنه يرجع إلى حاله قبل التغيير ، فإن كانت النجاسة منصوصة وجب مقدرها ، وإلا فالجميع ، ولعله الأقوى ، ويحتمل القول بتقدير التغيير ونزح ما يزيله تقديرأ ، وينقدح حينئذ مراعات أكثر الأمرين وغيره ، ووجه الكل واضح ، وفي كشف اللثام أنه على تقدير وجوب نزح الجميع هنا قلت تعذر التزف فلا تراوح هنا ، بل ينزح ما يعلم به نزح الجميع ولو في أيام ، ووجه واضح ، انتهى . قلت هو غير واضح بعد ما سمعت من قيام التراوح عندهم مقام نزح الجميع ، كما تقدم .

فروع (الأول) هل يعتبر فيما قدر فيه النزح تعدد ذلك النزح فلو نزح

مقدار ذلك العدد بآلة تسعة دفعة أو دفعتين سواء كانت تلك الآلة دلو أو غيره؟ وجان ، أقواهما عدم الاكتفاء ، للأصل ، مع احتمال أن هذه الكيفية لها تأثير ، فيجب مراعاتها ، ومثل ذلك لو كانت آلة صغيرة تسع نصف دلو ، فهل يكتفى بنزع المقدر فيها حتى يبلغ المقدر ولو بالتكرير أولاً؟ ولو ذهب مقدار المقدر بميز النزع بل إما بنور أو غيره فالظاهر عدم الاجزاء أيضاً ، لما ذكرنا ، هذا كله فيما لم يكن المقدر فيه نزع الجميع ، وأما فيه فيحتمل قويا عدم العبارة بكيفية النزع وبمخصوص الدلو ، بل المقصود إذهاب الجميع بأي طريق يكون حتى لو غار ماؤها ، ولا يحكم بنجاسة العايد ولا تنجسه بأرض البئر لمهارتها بالنج ، وقد تقدم إشارة إلى ذلك سابقاً ، نعم ربما يعتبر كثير من ذلك في التراوح كما تقدم .

(الثاني) هل يطهر آلات النزع وحواشي البئر وأرض البئر ونحو ذلك من الأشياء اللازمة لمطلق الأشياء الخارجة عن البئر كالخشب الواقع مثلاً ونحو ذلك ؟ لا يبعد القول بالطهارة ، لحصول العسر والحرج بدونه ، مع أنه لم يؤمر في شيء من الأخبار بتطهير شيء من ذلك ، قال في المنتهى : « الخامس لا ينجس جوانب البئر بما يصيبها من المزروع ، للشقة المنفية ، وهو أحد وجهي الشافعية ، والآخر ينجس ، فينسل لو أريد تطهيرها ، وليس بجيد ، للضرر وعدم إمكان التطهير . ثم قال : السادس لا يجب غسل الدلو بعد الانتهاء ، لعدم الدليل الدال على ذلك ، ولأنه حكم شرعي فكان يجب على الشرع بيانها ، ولأنه يستحب زيادة النزع في البعض ، ولو كان نجسا لتعدت نجاسته إلى الماء » انتهى . وقد استفيد منه طهارة الدلو وحواشي البئر ، والأقوى ما سمعت من طهارتها وطهارة غيرها من الحبل وثياب النازح وبدنه ونحو ذلك ، لما سمعت وغيره ، والله أعلم .

(الثالث) هل يجب إخراج عين النجاسة أولاً ثم بنزع المقدر أو التراوح ، أولاً يتفاوت بين إخراجها أولاً أو في الأثناء أو في الآخر ؟ الأقوى الأول ، وذلك

لأنه مادامت في البئر هي مؤثرة ذلك المقدر ، فيقع ذلك النزح عبثاً ، وفي كشف اللثام نقل الاتفاق عليه في المنتهى ، والموجود فيه النزح إنما يجب بعد إخراج عين النجاسة ، وهو متفق عليه بين القائلين بالتنجيس ، وكيف كان فقد عرفت أن الأقوى وجوب إخراج عين النجاسة أولاً ، فلو كانت النجاسة مثلاً شعر نجس العين فإنه يجب النزح حتي يعلم إنه ليس فيها شيء منه ، ولو تعذر لم ينفع التراوح وبقيت معطلة ، وبمحتمل أن يقال يمكن التمسك باصالة عدم زيادتها على ماخرج ، فينزح حينئذ المقدر وتطهر البئر ، وأيضاً مقتضى الأخبار حصول الطهارة باستيفاء المقدر مطلقاً ، غاية ما قيدت تلك الاطلاقات بما لم يكن شيء من النجاسة خارجاً قبل النزح ، فيبقى الباقي داخلاً ، وفيه أن استصحاب النجاسة وإصالة عدم استيعاب ما فيها من النجاسة قاضية ببقاء النجاسة ، وما ذكرته من الاطلاق إنما هو مقيد بعدم الوجود لا بعدم الوجدان ، والظاهر أن هذا نوع فرع لا يخص القائلين بالنجاسة ، بل القائلين بالتعبد أيضاً يأتي الكلام فيه على تأمل . وربما ظهر من بعضهم أنه يمكن القول بوجوب إخراج النجاسة أولاً على القول بالطهارة ، وفيه أنه لا معنى له ، بل ينزح حتى يزول التغيير ، فلا يقدح حينئذ بقاء النجاسة ، ومثل ما ذكرنا في الشعر النجس يجري في سائر النجاسات إلا الاستهانة ، وعن الشهيد في الذكرى أنه ألحق بالشعر النجس شعر طاهر العين لمجاورته النجس مع الرطوبة ، واحتمل هو أيضاً عدم طهارته في أصله ، فتأمل . فظهر مما ذكرنا أنه لا يحتسب شيء مما يخرج به النجاسة من العدد ، لوجوب إخراج عين النجاسة سابقاً ، واحتمل في كشف اللثام الاجتزاء بإخراج عين النجاسة في أول دلو واحتساب تلك الدلو من العدد ، لا لطلاق النصوص والفتاوى ، والظاهر أن مقصوده استغراق أول دلو عين النجاسة كلها ، لا فيما إذا بقي في البئر شيء ، لكن قد عرفت أن الفتاوى مقيدة بما نقله عن المنتهى ، وأما الأخبار فهي مع ظهورها في أن مقدرها بعد إخراج عين النجاسة قد صرح به بعضها ، كرواية (١)

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٦

الباقى قال : قال أبو عبدالله (عليه السلام) : « في البئر يقع فيها الدابة أو الفأرة أو الكلب أو الطير فيموت قال : يخرج ثم ينزح من البئر دلاء » بل قد يقال إن الاستصحاب والنص والفتوى قاضية بعدم الاحتساب ، وما في خبر علي بن حديد (١) عن بعض أصحابنا قال : « كنت مع أبي عبدالله (عليه السلام) في طريق مكة ، فصرنا إلى بئر فاستقى غلام أبي عبدالله (عليه السلام) دلواً ، فخرج فيه فأرتان ، فقال (عليه السلام) : أرقه ، فاستقى آخر ، فخرج فيه فأرة ، فقال (عليه السلام) : أرقه ، فاستقى الثالث ، فلم يخرج فيه شيء ، فقال صبه في الاناء ، فصبه في الاناء » يجب حمله على القول بالنجاسة على حياة الفيران .

(الرابع) لا عبارة بما يتساقط من الدلو حال النزح ولو كان أخيراً ، وينبغي استثناء ذلك مما ينجس البئر ، بل قد يقال أنها لا تطهر إلا بعد خروج الدلو من حاشيتها لا بانفصالها عنها ، فحينئذ لا يقدح ما يتساقط من الدلو الأخير لبقائها على النجاسة حكماً ، لانا نقول وإن كان الظاهر طهارتها بانفصاله لتحقيق العدد بذلك ، فيكون الدلو معدن النجس ، والبئر معدن الطاهر ، نعم لا يقدح ما يتساقط منه ، للشقة والعسر والخرج وظواهر الأخبار ، وعليه حينئذ لو وقع في الأثناء بتمامه فيها أو نصفه فانه حينئذ ينبغي نزح المقدر ، لأن ذلك فرعه ، فلا يزيد عليه ، ومثله يجري في التراوح ، مع احتمال القول بوجوب نزح الجميع كما يظهر من المنتهى ، لكونه من النجاسة الغير المنصوصة ، والمسألة سيالة في كل تنجس بما له مقدر ، وربما يكون في رواية المطر (٢) إشارة إلى شيء آخر ، فتأمل . بل يحتمل قويا الاجتزاء باعادة نزحه ، لأنه بوقوعه رجع الى الحال الأول الذي قبل إخراجة ، وإن كان لو وقع في بئر أخرى لأوجبنا له المقدر أو نزح الجميع ، هذا كله لو وقع الدلو الأخير ، أما لو صب الأول أو الوسط فهل لاحكم لذلك بل

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٤

(٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣ وفي الباب ١٦ حديث ٣

يرجع إلى أنك لم تخرجه ، أو أنه من قبيل تنجس البئر بنجاسة جديدة أخرى ؟ الأقوى في النفس الأول ، والأوفق بالضوابط الثاني ، وحينئذ يجب إما نزح الجميع أو مقدر تلك النجاسة .

(الخامس) لا تجب النية في النزح على القول بالنجاسة ، ولا يشترط وقوعه من مباشر مكلف ، بل يصح من كل أحد ، لأنه من قبيل غسل النجاسة ، كما أن الظاهر بناء على القول بالتعبد أو الاستحباب الاكتفاء بمجرد حصوله في الخارج ، فلا يحتاج إلى التجدد إذا وقع ممن لا يصح منه ذلك لو كانت عبادة ، نعم لهم كلام في التراوح قد تقدم .

﴿ ويستحب أن يكون بين البئر ﴾ أو مطلق العين على وجه ﴿ والبالوعة ﴾ وهي جمع نجاسات فاذة كما يظهر من رواية الكيف (١) لخصوص ماء النزح ﴿ خمس أذرع ﴾ بالذراع الهاشمية التي حدث بها المسافة ﴿ إن كانت الأرض صلبة ﴾ جبلا ، ﴿ أو كانت البئر فوق البالوعة ﴾ قرارا ، ﴿ وإن لم يكن كذلك ﴾ بأن كانت البالوعة فوق البئر قرارا أو مساوية أو كانت الأرض سهلة رخوة ﴿ فسبح ﴾ كما في المعتبر والمنتقى والقواعد والتحرير وغيرها ، بل في جامع المقاصد والداركوكشف الثام أنه المشهور بين الأصحاب ، فتكون حينئذ الصور ستة ، لأن الأرض إما سهلة أو صلبة ، وعلى كل منها فالبئر إما أعلى قرارا من البالوعة ، أو بالعكس أو متساويان ، فحيث تكون الأرض صلبة فالصور الثلاث خمس ، وإذا كانت سهلة فإن كانت البئر أعلى قرارا لخمس أيضا ، والصورتان الباقيتان سبع ، وفي الإرشاد يستحب تباعد البئر عن البالوعة بسبع أذرع إن كانت الأرض سهلة ، أو كانت البالوعة فوقها ، وإلا فخمس ، ولاريب في مخالفة هذه العبارة للمشهور ، إذ على ظاهرها تنعكس صور المسألة ، فتكون أربعة للسبع ، وصورتان للخمس ، وهذا إن جعلنا لفظ أو على ظاهرها ، وإثنا قلنا أن المراد منه الواو

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الماء المطلق حديث ٦ . الجواهر ٣٥

كما عن بعض النسخ كان الخلاف في صورة التساوي ، فانه عليه تكون داخلة في الخمس ، وعلى كلام المشهور داخلة في السبع ، وعن التلخيص يستحب تباعد البئر عن البالوعة بسبع أذرع مع الرخاوة والتحتية ، وإلا فخمس ، وهي كنسخة الارشاد الأخيرة ، وفي السرائر يستحب أن يكون بين البئر التي يستقى منها وبين البالوعة سبعة أذرع إذا كانت البئر تحت البالوعة وكانت الأرض سهلة ، وخمسة أذرع إذا كانت فوقها والأرض أيضاً سهلة ، فإن كانت الأرض صلبة فليكن بينها وبين البئر خمسة أذرع من جميع جوانبها ، وظاهره أيضاً عدم دخول صورة التساوي ، إلا أنه على عبارة الارشاد يكون داخلة في الخمس ، وعلى ظاهره تكون مسكوتاً عنها ، ولعل ذلك لندرة التساوي ، أو لم يستظهر الدليل عليها كما ستسمع ، وعن الصدوق أنه اقتصر في الفقيه والمقنع على اعتبار الصلابة والرخاوة ، فجعل الخمس مع الأولى ، والسبع مع الثانية ، بل عن المقنع أنه ذكر خبر الديلمي الآتي ، وأفتى به قبل ما ذكرناه عنه من اعتبار الصلابة والرخاوة ، وظاهره حينئذ الفرق بين البالوعة والكنيف ، لتضمن خبر الديلمي الكنيف ، وما ذكره من اعتبار الصلابة والرخاوة في البالوعة وإن احتمل أنه لا يفرق بينهما ، إلا أنه اعتبر الصلابة والرخاوة ، ثم اعتبر فوقية الجهة ، كما في خبر الديلمي ، بل لعله الأقوى ، لما عن الفقيه من جعل موضوع المسألة البالوعة والكنيف من غير فرق بينهما والمعروف من نقل الخلاف في المسألة عن ابن الجنيد في المختصر الأحمدى قال : ماصورته لا يستحب الطهارة من بئر يكون بئر النجاسة التي يستقر فيها من أعلاها في مجرى الوادي ، إلا إذا كان بينهما في الأرض الرخوة إثني عشر ذراعاً ، وفي الأرض الصلبة سبع أذرع ، فإن كان تحتها والنظيفة أعلاها فلا بأس ، وإن كانت محاذيتها في سمت القبلة فإذا كان بينهما سبعة أذرع فلا بأس ، تسليماً لما رواه ابن يحيى (١) عن سليمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) انتهى . وكلامه ظاهر في اعتبار الاثني عشر بشرطين ، الأول علو البالوعة السكينة

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ .

في مجرى الوادي ، والثاني كون الأرض رخوة ، وأما حيث تكون البئر أعلى فلا بأس ، وإذا كانت الأرض صلبة فسيح ، وكذلك في صورة المحاذات في سمت القبلة ، فإنه يكتفى بالسبح حتى لو كانت الأرض رخوة ، والمراد بالعلو في كلامه علو الجهة لاعلو القرار ، مع احتمال إرادته ، لكنه بعيد ، سيما بعد الاستناد إلى خبر الديلمي ، كما يستمع إن شاء الله .

وكيف كان فحجة المشهور الجمع بين قول الصادق (عليه السلام) في مرسلته قدامة ابن أبي يزيد الجازي (١) قال : سألته « كم أدنى ما يكون بين البئر وبئر الماء والبالوعة ؟ فقال : إن كان سهلا فسيح أذرع ، وإن كان جبلا فخمسة أذرع ، ثم قال : إن الماء يجري إلى القبلة إلى يمين ، ويجري عن يمين القبلة إلى يسار القبلة ، ويجري عن يسار القبلة إلى يمين القبلة ، ولا يجري من يمين القبلة إلى دبر القبلة » وقول الصادق (عليه السلام) (٢) في خبر الحسن بن رباط سألته « عن البالوعة تكون فوق البئر ؟ قال : إذا كانت فوق البئر فسبعة أذرع : وإذا كانت أسفل من البئر فخمسة أذرع من كل ناحية وذلك كثير » ووجه الاستدلال أن في كل من الروایتين إطلاقا من وجه وتقييدا من آخر ، فجمع بينهما يحمل مطلقها على مقيدها ، بمعنى أن مورد السبعة في الرواية الأولى مقيدة بمورد الخمسة في الرواية الثانية ، والسبعة التي في الرواية الثانية مقيدة بالخمس التي في الرواية الأولى ، ولا يخفى عدم جريان مثل ذلك على القواعد ، بل المستفاد من مجموع الروایتين أن السبعة لها سببان ، السهولة وفوقية البالوعة ، والخمس أيضا لها سببان ، الجبلية وأسفلية البالوعة ، ويحصل التعارض عند تعارض الأسباب ، كما إذا كانت الأرض سهلة والبالوعة أسفل من البئر ، فلا بد من مرجح خارجي حينئذ ، وكذلك لو كانت الأرض جبلا والبالوعة فوق البئر ، ولعله بالنسبة إلىنا تكفي الشهرة في المرجح ، فيكون

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢

(٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣

محكم كل منهما على الآخر بمكوناتها ، وبالنسبة اليهم لانعلم المرجح ، ولعله دليل خارجي ، او أن سهولة الأرض لا تؤثر مع أسفلية البالوعة ، كما أنه لا يؤثر علوها عليه مع جبلية الأرض ، وعلى كل حال فصورة التساوي يمكن دخولها تحت قوله إن كانت الأرض سهلة فسبع ، لأنها غاية ما قيلت بما لم تكن البر فوق البالوعة ، فتبقى صورتان داخليتين ، وهما صورة فوقية البالوعة وتساوي القرار ، وهو الذي حكم به للشهور وأما الجبلية في الرواية الأولى فهي غير مقيدة بشيء ، فلا معنى حينئذ للاشكال في صورة التساوي بعد تسليم مذكوره من الجمع ، نعم تتجه المناقشة في هذا الجمع بعدم جريانه على القواعد ، والظاهر أن المراد بالفوقية في الرواية فوقية القرار ، لأنها هي المتبادر من لفظ فوق ، لافوقية الجهة ، وهو الذي فهمه كثير منهم ، وحلوا عليه كلامهم ، فإن فيه لفظاً فوق كافي الأخبار ، وليس له تعرض لفوقية القرار أو فوقية الجهة .

حجة ابن الجنيّد ما أشار إليها في كلامه من رواية سليمان الديلمي (١) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن البر إلى جنبها الكنيف ؟ فقال لي : إن مجرى العيون كلها مع مهب الشمال ، فإذا كانت البر النظيفة فوق الشمال والكنيف أسفل منها لم يضرها إذا كان بينها أذرع ، وإن كان الكنيف فوق النظيفة فلا أقل من إثني عشر ذراعاً ، وإن كانت تجاهها بجزاء القبلة وهما مستويان في مهب الشمال فسبعة أذرع » ومن العلوم أن هذه الرواية مع ضعف سندها وعدم الجايز لا تفي بجميع ما ادعاه أولاً من كون الإثني عشر مشروطاً بأمرين ، السهولة والعلوم اكتفاء الرواية بالثاني ، على أن دعواه الاكتفاء مع الصلابة يسع ولم يذكر في الرواية ، ولعله لم يأخذ جميع ما ذكر من هذه الرواية ، بل أخذ الصلابة والرخاوة من الأخبار الأخرى ، وعلو الجهة من هذه الرواية ، وجمع بينهما بما ذكر ، وقد عرفت سابقاً أن الصدوق في المقنع نقل عنه أنه عمل بهذه الرواية أيضاً ، وفي جامع المقاصد كما من جماعة من الأصحاب اعتبار

الجهة عند تساوي القرار ، لم تكن هذه الرواية .
قال : في جامع المقاصد « وطريق الجمع حمل مادل على الزيادة على المبالغة
في الاستحباب ، وحينئذ فيعتبر الفوقية والتحتية باعتبار المجري ، فان جهة الشمال فوق
بالنسبة الى مايقابلها ، كما دلت عليه هذه الرواية ، وانما يظهر أثر ذلك مع التساوي
في القرار ، ويضم إلى الفوقية والتحتية باعتبار القرار وإلى صلاية الأرض ورخاوتها ،
فيحصل أربع وعشرون صورة « انتهى . وكيفية الانتهاء واضحة لما علمت سابقاً أن
الصور المتقدمة ست ، وفي المقام صور أربعة ، لأن البئر والبلوعة إما أن يكون امتدادها
بين الشمال والجنوب ، وله صورتان ، كون البئر في الشمال وعكسه ، أو يكون
بين المشرق والمغرب ، وله أيضاً صورتان ، كون البئر في المشرق وعكسه ، وبمعلوم
أن ضرب الستة في الأربع تبلغ أربعاً وعشرين صورة ، في سبع عشر منها يكتفى بالجنس ،
وهو صورة الصلاية بأسرها ، وهي اثني عشر ، ويضاف إليها صورة فوقية قرار البئر
في الأرض السهلة ولها أربع بالنسبة الى الجهة ، فتكون ستة عشر ، ويضاف صورة
تساوي القرارين مع علو البئر في الجهة ، فانه بمنزلة علو القرار ، فتكمل حينئذ سبعة عشر ،
والباقية سبع ، لها سبع ، وأنت خير انه لا مخالفة بين هذه الصور كلها وبين إطلاق
الصور الست المتقدمة ، إلا في صورة واحدة وهي تساوي القرارين وكانت الأرض
سهلة والبئر أعلى جهة فانه على الأول كان بينهما سبع ، وعلى الثاني يكون بينهما خمس ،
تنزيلاً لعلو الجهة منزلة علو القرار ، ومن المعلوم أن رواية الديلمي وإن أفادت أن مهب
الشمال فوق ، لكنها لم تعد تقديره بهذا التقدير ، وكان هذا القائل استفاد منها مجرد
كون مهب الشمال فوق ، ثم أدخله في رواية ابن رباط ، فجعل الفوق فيها شاملاً لفوقية
القرار وفوقية الجهة ، ثم جمع الجمع المتقدم ذكره سابقاً بينها وبين رواية الجواز .
إذا عرفت ذلك فلا معنى للتأمل ، كما عن بعضهم بأن الاعتبار يقضي بأن
يكون السبع إما في ثمان أو ست ، لأن فوقية القرار إما أن تعارض فوقية الجهة ويصير

بمنزلة المتساويين أولاً ، فإن كان الأول فالأول ، وإن كان الثاني فالثاني . وأما اعتبار الجهة في البئر دون البالوعة فتحكم . لانا نقول أما على (الأول) يلزم الأول لحق ، لأنه يضاف حينئذ الى السبع صورة فوقية البئر قراراً وفوقية البالوعة جهة ، فإنه قد ذكرنا ان في هذه خمسة ، وعلى كلام المترض ينبغي السبع لتعارضها ، فتكون متساوية ، ولها سبع ، وأما على (الثاني) يلزم الثاني فغير مسلم ، فانا نختار عند تعارضها تقديم فوقية القرار مع سهولة الأرض ، أخذنا باطلاق رواية ابن رباط المتقدمة ، ولا يلزم منه الست ، لأن السبع إنما هي صورة تساوي القرارين ، ومعها ثلاث ، كون البالوعة في جهة الشمال أو المشرق أو المغرب ، وخرجت صورة واحدة ، وهي إذا كانت البئر في مهب الشمال ، فإنها حينئذ تكون بمنزلة علو القرار ، وفي هذه الصور الثلاث لاتعارض ، وصور فوقية قرار البالوعة وتحتها أربع ، والتعارض حينئذ في صورة واحدة ، وهي فيما إذا كانت مع ذلك البئر في مهب الشمال ، وقد قدسنا أنه يقدم فوقية القرار كما هو الفرض على التقدير الثاني ، للاطلاق المتقدم ، وليس هناك اعتبار جهة في البئر دون البالوعة حتى يكون تحكما كما ادعاه المترض ، فلا وجه لهذا الاشكال ، كما أنه لا وجه للاشكال في أصل الحكم من أنه لا معنى للاستناد في إلحاق الجهة برواية الديلمي ، لأنهم لم يعملوا بها فيما دلت عليه من الأحكام ، فكيف يتم لهم الاستناد إليها في خصوصية هذا الحكم ، لما عرفت سابقاً أنه لم يعمل بشيء ، نعم قد استفيد منها ان جهة الشمال فوق بالنسبة إلى غيرها ، وإلا فلا عمل بشيء من تقديرها ، وهذا المعنى كما يمكن استفادته منها يمكن استفادته من غيرها ، كرواية أبي يزيد الجزاز ، بل يمكن معرفته من قواعد آخر عندهم ، وذلك لان الأرض كروية واقعة في الماء ، قدر منها داخل ، وقدر منها خارج ، وربما قالوا ان ثلثيها داخل ، وثلثها خارج ، ووسطه قبة الخارج محاذي لقطب الشمالي ، وكل عنصر يميل إلى مركزه ، ومركز الماء هو البحر الذي فيه الأرض ، فالأرض التي في الأرض يميل بالطبع إلى الجنوب من كل جانب

من الأرض ، والشمال من الأرض فوق جنوبها ، لأن ابتداء الأرض الخارج من الجنوب متصل بالبحر ، فكلما يتحرك المتحرك من جنوب الأرض إلى شماله يصعد إلى أن ينتهي إلى محاذي القطب الشمالي ، وإذا تحرك منه إلى الجنوب ينزل ، لما قلنا من أن الأرض كروية .

فظهر بما ذكر أن الشمال فوق بالنسبة إلى الجنوب ، فإذا كانت البئر في جهة الشمال مال الماء بالطبع إلى جهة الجنوب ، ولا يصعد من الجنوب إلى الشمال إلا بقايس يفسره ، فلذلك اكتفينا بالجنس ، بخلاف العكس ، فاحتجنا إلى الزيادة .

وربما يشير إلى ما ذكرنا قول الصادق (عليه السلام) في رواية ابن يزيد المتقدمة « يجري الماء إلى القبلة إلى يمين ، ويجري عن يمين القبلة إلى يسار القبلة ، ويجري عن يسار القبلة إلى يمين القبلة ، ولا يجري من القبلة إلى دبر القبلة » وذلك لأن قبلة الراوي قبلة العراق ، وهي جهة الجنوب لهم ، فلا يجري الماء من الجنوب إلى دبر القبلة أي إلى الشمال ، لأنه دبر القبلة بالنسبة إلى مستقبل القبلة ، وفي كشف اللثام بعد أن ذكر هذه الرواية مؤيدة للحكم بأن جهة الشمال فوق بالنسبة إلى الجنوب « الظاهر أن المراد بالقبلة قبلة بلد الامام ونحوه من البلاد الشمالية ، ويعضده الاعتبار ، لكون معظم المعمورة في الشمال ، وانتشار الجنوبي من الأرض في الماء حتى لم ير العمار في الجنوبي من قبل بطاموس » انتهى . ولا منافات فيه لما ذكرنا ، لا يقال أنه لا معنى لجميع ما ذكرتم ، لكون البئر والبالوعة مفساً في البلاد الشمالية ، فأى معنى لكون البئر في مهب الشمال دون البالوعة وبالعكس ، لأننا نقول المراد به إنما هو القرب إلى ناحية الشمال وعدمه ، فتأمل . نعم قد يشكل المقام بأنه مع حصول الفوقيتين أي الجهة والقرار لا معنى للاقتصار على السبع الحاصل لأحدهما لو كان ، لأنه يزداد مظنة وصول ماء البالوعة إلى البئر ، وكذلك لا معنى للجنس مع الفوقيتين في البئر ، فانه يبعد مظنة وصول ماء البالوعة إليها ، ومن هنا يمكن حمل الرواية على ذلك ، فيكون ذكر الاثنى عشر مع علو قرار البالوعة

وجهتها ، ويكون الاكتفاء بالأذرع في كلامه مع علو قرار البئر والجهة أيضاً ، فتكفي ولو ثلاثاً ، ومع الاستواء فيها أكتفي بالسبع ، بل لا يبعد في نظري القاصر أنه يستفاد من ملاحظة رواية قدامة ورواية ابن رباط ورواية الديلمي وصحيفة الفضلاء (١) قالوا : قلنا له « بئر يتوضأ منها يجري البول قريباً منها أينجسها ؟ » فقال : إن كانت البئر في أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها فكان بينهما قدر ثلاثة أذرع لم ينجس ذلك بشيء ، وإن كان أقل من ذلك نجسها ، قال وإن كانت البئر في أسفل الوادي وير الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة أذرع لم ينجسها ، وما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منه ، قال زرارة : فقلت له : فإن كان يجري البول يلاقها وكان لا يثبت على الأرض ؟ فقال : ما لم يكن له قرار فليس به بأس ، فإن استقر منه قليل فإنه لا يثبت الأرض ولا قعر له حتى يبلغ البئر ، وليس على البئر منه بأس ، فيتوضأ منه ، إنما ذلك إذا استنقع كله ، ومما رواه الحميري (٢) في قرب الأسناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن العلاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته « عن بئر يتوضأ منها القوم وإلى جانبها البالوعة ؟ » قال : إن كان بينهما عشرة أذرع وكان البئر التي يستقون منها مما يلي الوادي فلا بأس ، إن الأمر يختلف باختلاف الآبار والبوايع من قرب القرار وعدمه والجهة وعدمها باختلاف الأراضي والمدار على الأمثتان بعدم وصول ماء البالوعة إلى البئر ، وقد يحصل ذلك بالثلاثة أذرع ، وقد لا يحصل بالعشرين ، لكثرة ماء البالوعة وشدة نفوذه ، فللمدار حينئذ عليه ، ولا بد من ملاحظة جميع ما له دخل في ذلك من قرب القرار وعدمه وشدة النفوذ وعدمه والجهة وغير ذلك ، فتأمل جيداً .

ومن هنا أمكن أن يدعى في صحيفة الفضلاء أن التقدير بالثلاثة أذرع والتسعة لمكان إجماع الجهتين ، بل قد يدعى أنه متجه على ما ذكرنا ، وذلك لأن فوقية الجهة

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث - ١ - ٨

مع الاختلاف في الأولى .

لها ذراعان ، ولذا رجعت صورة التساوي معها إلى الخمسة مع أنها سبعة ، فعلم من ذلك أن الموظف لها ذراعان ، فحيث تجتمع مع مقتضى السبعة ينبغي أن تجعل تسعة ، وحيث تجتمع مع مقتضى الخمسة ينبغي أن يجعل ثلاثة ، لزيادة السبعة في الأول ذراعان ، ونقصان الثاني كذلك ، لا يقال أن رواية الفضلاء لا تدل على علو الجهة ، لأن أعلى الوادي لا يلزم أن يكون في مهب الشمال ، لأننا نقول الظاهر أن المراد ذلك في آبار مكة ، وأعلى الوادي فيها مهب الشمال ، نعم لا بأس بالرجوع لما قدره المشهور عند عدم معرفة حال الأرض بالوجود المتقدمة حتى يحصل الاطمئنان النفسي ، وهل علو القرار يكفي في الحكم بالخمسة ولو قليلا ، فيكون مبنيا على التحقيق أولا ؟ الظاهر أن الدار على صدق ذلك عليه عرفا .

﴿ ولا يحكم بنجاسة ماء البئر ﴾ بمجرد قرب البالوعة ، سواء قلنا إنها لا تنجس إلا بالتغير أو بالملاقات ، الأصل والاجماع منقولاً بل ومحصلاً ، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك خبر محمد بن القاسم (١) عن أبي الحسن (عليه السلام) « في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع وأقل وأكثر يتوضأ منها ، قال ليس يكره من قرب ولا من بعد ، يتوضأ منها ويفتسل ما لم يتغير الماء » وبهذه الرواية تحمل الأخبار الأول على الاستحباب ، وما تقدم في صحة الفضلاء من الدلالة على التنجيس بعدة وجوه من المنطوق والمفهوم على رواية الكافي ، وبالمفهوم فقط على رواية غيره لا بد من تأويله ، لما علمت من الاجماع على عدم التنجيس بذلك ، ويظهر من بعضهم حل النهي عن الوضوء فيها على الكراهة ، وهو مشكل مع حصول ابتعاد المذكور عند المشهور ، وذلك لأنه بعد حصول القدر المستحب كيف يكون مكروها ، نعم لو أردنا بقوله فيها وما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منها أي أقل حتى من القدر المستحب أمكن أن يدعى ذلك ، مع ما فيه من أن الظاهر منهم أن هذا التبعاد استحبابي ، وأنه لا كراهة في عدمه ،

(١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق حديث - ٤ الجواهر ٣٦ .

كما يفهم ذلك من نصهم على الاستعجاب ، وعدم تعرضهم للكرهية ، ثم على تقدير الكراهية فهل يشمل سائر الاستعمالات أو يخص الوضوء ؟ لا يبعد الثاني ، وثبوت البأس في آخر الرواية لا يقضي بخلافه عند التأمل فيها .

﴿ إلا أن يعلم وصول ماء البالوعة إليها ﴾ فتنجس حينئذ بالملاقات إن قلنا به ، وإلا فبالتميز ، وفي كشف الثام ان من اكتفى بالظن نجسها مع ظن الاتصال ، أما لو تغيرت البثر تغيراً يصلح أن يكون مستنداً لبالوعة فالتنجس الطهارة ، ومجرد الصلاحية والمجاورة ما لم تعد العلم لا توجب التنجيس ، واحتاط المصنف في الاعتبار بالتطهير هنا ، كما انه احتاط أيضاً بالعمل بصحيفة الفضلاء ، لكونها أصح أخبار الباب ، لكن قد عرفت أن الاجماع على خلافها .

﴿ ثم إذا حكم بنجاسة الماء ﴾ بترأ كان أو غيره ﴿ لم يجر استعماله في الطهارة مطلقاً ﴾ حدثنا وخبرنا عند الضرورة وعدمها ، وهل المراد بعدم الجواز الاثم أو عدم الاعتداد ؟ صرح العلامة في القواعد بالأول ، وعنه في نهاية الأحكام تفسير الحرمة بعدم الاعتداد ، ولا يبعد القول بالأول في خصوص الطهارة الحديثة ، أما حيث يكون تشريعاً فواضح ، وأما حيث لا تشريع كما إذا كان عالماً بالفساد وليس من ذوي الاتباع وقلنا بعدم حصول التشريع في ذلك فللنواهي الكثيرة عن الوضوء بالماء القذر المفيد حرمة ذاتية المستلزمة للفساد ، بل هو الظاهر منهم في مسألة الاناثين ، بناء على جريانها على القاعدة ، إذ لو كان الحرمة فيه تشريعية لأمكن القول بالاحتياط ، وعنده يسقط التشريع ، ويكون كاشتباه المطلق بالمضاف ، وأما الطهارة الحثلية فالأظهر العدم وإن أمكن للمدعي أن يدعيه أخذاً بحقيقة النعي ، وفي كشف الثام ان استعماله في صورة الطهارة أو الإزالة مع اعتقاد انها لا يحصلان به لا إثم فيه ، وليس استعماله فيما انتهى . قلت : لا أثر للاعتقاد في المقام ، بل معنى قوله (عليه السلام) لا تتوضأ بالقذر أي لا تأت بنسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين بعنوان الوضوء ، فانه يحرم عليك ، ولا يحصل الأثر ، ولا دخل

للاعتقاد فتأمل . نعم لا بأس بالوقوع لا بعنوان الوضوء .
 ﴿ و ﴾ كذا لا يجوز ﴿ في الأكل والشرب ﴾ دون غيرها من إزالة الأوساخ والاطوَخات
 ونحو ذلك ﴿ إلا عند الضرورة ﴾ والمدار على تحققها ، ومنها العسر والحرج والتقية
 ونحو ذلك .

﴿ ولو اشتبه الاناء النجس بالطاهر ﴾ ﴿ وجب الامتناع عنها ﴾

في الشرب والطهارة وغيرها مما يشترط فيه طهارة الماء مع فرض الانحصاء ، إجماعاً
 محصلاً ومنقولاً في الخلاف والمعتبر وغيرها كما عن الغنية والتذكرة ونهاية الأحكام
 ﴿ و ﴾ بغير خلاف كما في السرائر ، حينئذ ﴿ إن لم يجد غيرها تيمم ﴾ كالنجس المعين ،
 ويدل عليه مضافاً إلى خبر سماعة (١) عن الصادق (عليه السلام) : « في رجل معه إناء آن
 وقع في أحدهما قدر ولا يدري أيها هو وليس يقدر على ماء غيرها قال يريقهما ويقيم »
 وموثقة عمار (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سئل عن رجل معه إناء آن
 فيها ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيها هو وليس يقدر على ماء غيره قال :
 يريقهما جميعاً ، ويقيم » ونسبها في المعتبر إلى عمل الأصحاب ، وفي المنتهى ان
 الأصحاب تلقى هذين الحديثين بالقبول ، واستدل له مع ذلك كله في المعتبر بأن يقيّن
 الطهارة معارض يقيّن النجاسة ، ولا رجحان ، فيتحقق المنع ، وعن المختلف الاستدلال
 له أيضاً بأن اجتناب النجس واجب ، ولا يتم إلا باجتنابهما ، وملا يتم الواجب إلا
 واجب ، وهذا منهما قاض بحريان الحكم فيهما على القاعدة من غير احتياج إلى دليل
 خاص ، فيكون الدليل حينئذ مؤكداً ، وربما ظهر من غيرها خلافه .
 فكان المهم حينئذ تنقيح القاعدة لينفع بها في غير المقام ، فنقول الاناء الطاهر

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٢ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١

إما أن يشبهه بانه معلوم النجاسة سابقاً ، أو يشبهه بالنجس من جهة عدم العلم بوقوع النجاسة في أيهما ، ومقتضى إطلاق النص والفتوى عدم الفرق بين ما يكون معلوم النجاسة واشتبه ، أو وقع الاشتباه من غير سبق علم بالنجاسة ، وعلى كل تقدير فالاجتناب فيهما على القاعدة ، أما الأول فتقرير القاعدة فيه على وجهين ، وإن كان مآلهما إلى واحد . (الأول) أن يقال : ان التكليف باجتناب الاناء النجس قد تحقق قطعاً ، لكون الفرض معلومته سابقاً ، فاستصحاب بقاء التكليف حينئذ به قاض بوجوده الآن ، ولا طريق لامثاله إلا باجتنابها معاً ، فهو حينئذ من قبيل قول الشارع لا تضرب أحد الشخصين وكان معيناً عنده غير معين عند السامع .

(الثاني) أن يقال أن الشارع كلفنا باجتناب النجس ، والفرض أن أحدهما نجس ، فنحن مكلفون باجتنابه الآن ، ففي الحقيقة صار التكليف باجتناب فرد واحد منهما معين غير معلوم عندنا ، فيجب حينئذ اجتنابها لأنه لا طريق لامثال هذا الخطاب إلا اجتنابها ، لا يقال : ان أصل البراءة يعارض ما ذكرت ، لأننا نقول إن أريد به التمسك بالبراءة عنها جميعاً بتقريب رده إلى شبهة الحكم فيقال ان هذا موضوع جديد لا نعرف حكمه عند الشارع ، ففيه أنه يرجع الى دعوى أن الاشتباه العارضي للشخص مسقط لتكليف الناشئ عن صفة لاحقة للمعين لم يعلم اضمحلالها بالاشتباه ، وهو موقوف على دليل غير أصل البراءة ، لا تقطاعه بما دل على بقاء التكليف الأول من الاستصحاب وغيره ، وما يقال : من أنا نمنع حرمة ونجاسته ما لم نعلم حرمة ونجاسته ، إذ اتصاف الأعيان بالحل والحرم والطهارة والنجاسة إنما يرجع الى ملاحظة فعل المكلف ، وإن كانت الحكمة الباعثة للحكم كامنة في تلك الأعيان فلا أعيان وان اتصفت بذاتها من جهة تلك الحكمة بالحرام والنجس مثلاً من دون تقييد بالعلم والجل ، ولكن اتصافها بهما من جهة ملاحظة إضافة فعل المكلف اليها لا يكون إلا في صورة العلم بنفسه أنه على تقدير تسليمه ان أريد بالعلم بالعلم بالخصوص فدعوى توقف الاتصاف بالحرم بالنسبة

الى فعل المكلف عليه ممنوعة ، وان أريد ولو إجمالاً مع إمكان الامتثال فهو مسلم ، والمقام منه ، وما يقال بالمعارضة بالمشقة الغير المحصور فضعيف ، إذ قد عرفت أنه لا مانع منه بعد قيام الدليل عليه ، وقد قام فيه من جهة أدلة العسر والحرج القاضية بعدم مشروعية ما كان فيه ذلك ، وحينئذ يسقط الحكم التكليفي ، ويبقى الحكم الوضعي من الفساد ونحوه ، مع احتمال القول بسقوطه ، لكنه بعيد ، وإن أريد بأصل البراءة انما هو البراءة عن واحد منها فلمكلف أن يختار أيها شاء ففيه أنه لا معنى له بعد ما عرفت من بقاء التكليف بالفرد الغير المعين عند المكلف ، للاستصحاب أو شمول الدليل ، مع أن براءة الذمة في واحد منها كانت منتقضة ، إذ الفرض أنه نجس معلوم سابقاً أن أريد بالأصل فيها بمعنى الاستصحاب ، وان أريد به القاعدة أو الظاهر - فما لا يعارضان ما ذكرنا من بقاء التكليف ، وما يقال : انا متمسك بالاستصحاب أي استصحاب الطهارة إذ الفرض أن أحدهما طاهر يدفعه انه لا معنى للاستصحاب في خصوص المقام ، لأنه إن أريد به استصحاب طهارته على الاجمال فهو حق ولا يفيد ، بل هو غير محتاج اليه ، وإن أريد به التمسك في خصوص كل واحد منها فهو لا معنى له ، لعدم معرفة حصول الأمر المستصحب فيه حتى يستصحب .

(فان قلت) : أي مانع من الاستصحاب مع كون الاناء الذي كنت تعلم نجاسته سابقاً مسبوقاً أيضاً بطهارة ، فلتتمسك حينئذ أن يقول في طهارة كل واحد منهما إن هذا كان طاهراً ، ولم أعلم الآن فيه بالنجاسة ، فليكن باقياً على الطهارة الأولى . (قلت) : لا يخفى على من لاحظ أدلة الاستصحاب وموارده ان محله الشيء الذي يعلم حاله سابقاً الى آن حصول الشك فيتمسك فيه حينئذ باستصحاب تلك الحالة المعلومة وقت الشك ، وهذا المعنى مفقود ، وذلك لأن الفرض أن الحال الأول الذي كان قبل حصول الاشتباه غير معلوم لنا في كل واحد منهما ، ومعرفة الحال الذي قبل الحال السابق على الاشتباه غير مفيد بعد تحليل هذه الفترة ، فلا يسوغ حينئذ أن يقال :

هذا كان طاهراً ، لأنه ان أريد به الكون قبل عروض الاشتباه فهو لا معنى له ، إذ ليس معلوماً انه طاهر ، وإن أريد به الزمان السابق على ذلك فلا معنى لاستصحابه كما عرفت .

(فان قلت) ان قوله (عليه السلام) : (١) « لا تنقض اليقين إلا ييقن مثله » شامل لمحل النزاع ، فانك تنقضت اليقين وان كان سابقاً بغير اليقين ، (قلت) لا يخفى أن معنى الحديث أنك لا تنقض اليقين الذي لولا عروض هذا الشك لبقى على هذا اليقين ، وفيما نحن فيه ليس كذلك ، فانه لولا هذا الاشتباه لم يعلم كونه على هذا اليقين ، إذ قد يكون هو النجس ، والحاصل أن المعنى أن ييقن الطهارة مثلاً الى حصول الشك لا تنقضه بالشك ، بل ابق على مقتضى اليقين الأول الى أن يجتنبك يقين مثله ينقضه ، لا يقال إن ما ذكرت ليس أولى من أن يقال أن معنى الرواية أنه لا ينقض حكم اليقين الأول بسبب الشك ، بل هذا أولى ، إذ ليس المراد نقض اليقين نفسه ، بل المراد نقض حكمه ، ضرورة أن اليقين نفسه يرتفع بالشك ، لانا نقول ان هذا أيضاً لا ينافي ما ذكرنا ، وذلك لانا لا نريد بعدم نقض اليقين عدم ارتفاع نفس اليقين ، بل هو قد ارتفع قطعاً ، بل نريد عدم نقض الأحكام التي ترتب على الموضوع بسببه ، لكن المعنى أنك لا تنقض أحكام اليقين بكل ما يزيل اليقين الا بالمزيل الذي هو اليقين بالنقيض ، وأما باقي اللزيمات له فلا تنقض أحكامه بها ، وهو ظاهر في أنه لولا هذا المزيل لكان باقياً ، لأن الفرض أن نقضه إنما كان به ، وهذا المعنى مفقود فيما نحن فيه ، لانه على تقدير فرض نفي الاشتباه لم يعلم أنه الظاهر ، على أنه ربما يدعى ظهور قوله (عليه السلام) لا تنقض اليقين أبداً بالشك فيما شك في زوال وصفه نفسه ، لا فيما إذا اشبه بالزائل فتأمل جيداً جيداً . على انا ان قلنا بغير ان الاستصحاب فيما ذكرنا من بقاء

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب نواقض الرضوخ حديث - ١ - وفيه (ولا تنقض اليقين أبداً بالشك وإنما تنقضه ييقن آخر) .

التكليف باجتناب النجس هنا أي حال الاشتباه ، فهو قاطع للاستصحاب المذكور ، لأن الخطاب بالمجمل مع تيسر الامتثال يقبحون أهل العرف معه تناول أحدهما ، ويعمدونه في قسم العصاة وإلا فكل مقدمة لواجب هي مباح في نفسها أو مندوبة أو مكروهة أو غير ذلك ، فلو فرضنا أن المقدمة يعارضها استصحاب أو الإباحة نفسها لم تبق مقدمة لواجب نقول بوجوبها .

ومن هنا تعرف أن القسم الثاني وهو الذي تقع في أحدهما النجاسة ولم يعلم في أيهما وإن قلنا بجريان الاستصحاب فيه لكن باب المقدمة فيه فيقطعه ، لكونها من قسم الخطابات ، نعم لا يتم ذلك إلا على القول بعدم الوجوب ، فلا مقدمة حينئذ لكن قد عرفت ما فيه وما في الاستدلال عليه باصالة البراءة ونحوها ، ومن المعلوم عدم جريان ما ذكرنا من الاستصحاب فيما لو كان أحد النائيين بولاً والآخر ماء .

(فإن قلت) نحن لا نتمسك في شيء من ذلك بالاستصحاب ولا بأصل البراءة ، بل نتمسك فيما يرجع إلى الطهارة والنجاسة بقوله (عليه السلام) (١) : « كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قذر » وقوله (عليه السلام) (٢) : « كل ماء طاهر حتى تعلم أنه نجس » وفيما يرجع إلى الحل والحرم بقوله (عليه السلام) (٣) : « كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه » (قلت) : هو - مع كونه ليس جارياً في سائر الأشياء مثل الأنكحة ونحوها مما لا تجري فيه هذه العمومات ، ومناف لما قد عرفت أن لفظ الحرام والنجس يراد بهما الواقع ، لعدم دخول العلم في مفهوم اللفظ ، ولترتب الفساد ونحوه عليه - فيه أنا نمنع شمولها لمثل المقام ، وذلك لظهور قوله

(١) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب النجاسات - حديث ٤

(٢) روى صاحب الوسائل « كل ماء طاهر إلا ما علمت أنه قذر » في الباب - ١ -

من أبواب الماء المطلق حديث - ٢ - ولم نجد « كل ماء طاهر حتى تعلم أنه نجس »

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به حديث ١ - من كتاب التجارة

(عليه السلام) : « كل شيء يكون فيه حلال وحرام » الى آخره في إرادة أن الشيء الكلي الذي يكون منه حلال وحرام بمعنى أنه لا تحصل الحرمة بمجرد الاحتمال وهو في الشبهة الغير المحصورة ويكشف عن ذلك قوله (عليه السلام) : في رواية مسعدة بن صدقة (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة ، ومملوك عندك وهو حر قد باع نفسه ، أو خدع فبيع قهراً ، أو امرأة تحتك وهي أخذك أو رضيعتك والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك ، أو تقوم به اليقينة » فانظر كيف كشف (عليه السلام) أصل المراد بقول كل شيء الى آخره فيكون مراده حينئذ بيان أنه لا معنى لحرمة الأشياء بمجرد الاحتمال ، لا أنه إن كان هناك عبداً أحدها تعلم أنه حر والآخر مملوك ، أو أن امرأتين أحدهما أجنبية والأخرى أختك فهو حلال أيضاً . ومنها رواية عبدالله بن سليمان (٢) قال سألت أبا جعفر (عليه السلام) « عن الجبن فقال : سألتني عن طعام يعجبني ، ثم أعطى الغلام درهما ، فقال : يا غلام اتبع لنا جيتنا ، ثم دعى بالقداء فتغدينا ، وأتى الجبن فأكلنا ، فلما فرغنا قلت : ما تقول في الجبن ؟ قال : أولم ترفي آكله ، قلت : ولكن أحب أن أسمعك منك . فقال : سأخبرك عن الجبن وغيره ، كل ما كان فيه حلال وخرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه » فانه ظاهر في إرادة حكم الجبن وغيره مما مثله ، ومقصوده يكون مثل الجبن فيه حلال أنه يكون منه حلال ومنه حرام ، لأن المقصود منه أنه إذا كان جبتان أحدهما تعلم حرمة والآخر حليته فهو حلال ، الى آخره كالأبل هو ظاهر فيما ذكرنا ، ومثل ذلك رواية ضريس (٣) قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) « عن السمن والجبن

(١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به حديث ٤ من كتاب التجارة

(٢) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب الأطعمة المباحة حديث ١ - مع الاختلاف

(٣) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ١ - مع الاختلاف

في أرض المشركين والروم أنا كاهن ؟ فقال : ما علمت انه خلطه الحرام فلا تأكل ، وما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام » وما نقل عن كتاب المحاسن عن أبي الجارود (١) قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) « عن الجبن فقلت : أخبرني من رأى أنه يجمل فيه الميتة ، فقال من أجل انه كان واحد يجمل فيه الميتة حزم جميع ما في الأرض ، فما علمت منه أنه ميتة فلا تأكله ، وما لم تعلم فاشتره وبه وكله ، والله أني لأعرض السوق فأشتري منه اللحم والسمن والجبن والله ما أظن كلهم يسمون هذه البرية وهذا السودان »

بل جميع هذه الروايات ظاهرة في المأخوذ من يد المسلمين ، والمشتري من أسواقهم والشبه الغير المحصورة ونحو ذلك فإن هذه الأخبار والاستدلال على نحو المقام ، والظاهر أن روايات الطهارة خارجة هذا المخرج ، أي بمعنى ان الشيء لا ينجس بمجرد احتمال النجاسة ، وهذا كلام يقال : مع عدم حضور الشبهة المحصورة في الذهن ، وخطورها بالبال ، بل المقصود ان الأشياء كلها على الطهارة حتى تعرف عروض النجاسة ، على انه قد يدعى ان مثل ذلك في الشبهة المحصورة نوع من العلم ، فانه يقال عالم بالنجس وعالم بالحرام بل يقال انه عالم به بعينه وانه لم يدعه ، على انا لنا كلاماً في قوله (عليه السلام) كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر في انه هل المراد منها شبهة الحكم أو مستصحب الطهارة ، وعليها لاتنافي المطلوب ، لعدم الشبهة في الحكم في المقام على الأول ، ولانزيد على الاستصحاب على التقدير الثاني ، وقد عرفت عدم جريانه في بعض الصور على وجه ، وأنه لا يمارض باب المقدمة ودعوى ظهور الرواية في مشتبه الموضوع الذي عين مقامنا كالانائين ونحوها فيها ما لا يخفى ، واحتمال شمولها للجميع لا يخلو من إشكال ، من جهة انه حينئذ يراد بالعلم بالنسبة الى مشتبه الحكم وصول الدليل المعتبر شرعاً ، وفي غيره اليقين ، أو ما يقوم مقامه ، وإرادة القدر المشترك مجاز محتاج الى قرينة ، ولنا أيضاً في قوله

(١) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب الأطمعة لمباحة حديثه مع اختلاف

الجواهر ٣٧

في الألفاظ .

(عليه السلام) « كل شيء يكون فيه حلال وحرام » كلام ليس هذا محل ذكره .
ويمكن أن يقال ان جريان الاستصحاب والعمومات في كل منهما معارض بجهلانه
في الآخر ، والعمل به فيهما معاً مقطوع بعدمه ، والقول بالتخيير أي تخيير المكلف
في واحد منهما لا دليل عليه ، وليس ذلك من قبيل تعارض الروايات ، وبتقرير آخر
بأنهما معاً مصداق دليل الاستصحاب ، وهو لا تنقض اليقين ، مع القطع بالبطالان
في واحد ، ولا دليل أيضاً على التخيير ، وكذا العمومات ، فانه لا شك في صدقها
على كل واحد منهما في كل آن حكيم ، مع القطع بطلانها في واحد ، والقول بالتخيير
المذكور سابقاً لا دليل عليه ، وكان ماذكرنا هو الذي أشار اليه المحقق (رحمه الله)
في المتبر بقوله في الاستدلال على المطلوب بان يقين الطهارة معارض يقين النجاسة
ولارجحان ، فيتحقق المنع ، وقد يظهر ماذكرنا من غير المحقق (رحمه الله) والحاصل
انه لا معنى للتمسك بالعموم والاستصحاب ، للقطع بالبطالان في واحد وهو غير معين ،
والقول بالتخيير لا دليل عليه ، والقول بجواز استعمالهما تدريجاً ربما يقطع بعدمه ، ولذلك
لم يلتزمه المخالف في المقام ، فتأمل جداً جيداً والله أعلم .

وفصل المقام انا نقول إنه من جميع ماذكرنا ومن النظر في كلام الأصحاب
في هذه المسألة وفي مسألة الثوبين الذين اشتبه الطاهر منهما بالآخر ، وفي محل السجود
إذا اشتبه الطاهر منه بالنجس يكاد يقطع الناظر في كلامهم أنه لا إشكال عندهم في جريان
هذه القاعدة ، وعدم الالتفات لهذه العمومات ، فان الشيخ (رحمه الله) في الخلاف
في مسألة الثوبين قرر ان القاعدة تقتضي وجوب الصلاة ، ويظهر منه أن مسألة الانايمين
خرجت عن قاعدة وجوب الوضوء بهما مع التكرير بالاجماع ، وابن إدريس في السرائر
في مسألة الثوبين لما لم يلتفت الى الأخبار الواردة (١) بنى على الصلاة عرياناً ، ولم يمسك
بجواز الصلاة في أحد الثوبين ، تمسكاً بهذه العمومات ، ومثله النقول عن ابن سعيد ،

(١) الوسائل الباب - ٦٤ - والمستدرک الباب - ٣٩ - من أبواب النجاسات ،

وكذلك العلامة والمحقق في كثير من المقامات ، والحاصل اننا لم نسمع أحداً تأمل في هذه القاعدة من أصحابنا ، بل يقررونها ، ويذكرون الأخبار الخاصة حيث تكون مؤيدة لها ، وإن وقع لهم كلام في كيفية تقريرها ، ولكنهم مشتركون في الاضراب عن هذه العمومات في الطهارة والحل والحرمة ، بل عن بعضهم الالتجاء إلى أخبار القرعة (١) دونها ، مع كونها بمرى منهم ومسمع ، بحيث لا يكاد تخفى على أئمتنا فضلها عن علمائهم ، بل لم يذكروا أحداً من العامة احتمالاً فضلاً عن الخاصة ، بل أوجبوا التحري ونحوه إلى أن ظهر مولانا المقدس الأردبيلي (رحمه الله) فأظهر هذا الشك ، كما هي عادته في كثير من المقامات ، وتبعه عليه بعض المتأخرين في بعض المقامات ، وخالف نفسه فيها في آخر ، ولا يمكن الدعوى على الأصحاب أنهم خالفوا هذه العمومات في مقامات خاصة لأدلة فيها ، وكيف مع أنهم ينادون بها ، ويصرحون في مقام الأخبار وغيرها ، ولذلك يتعدون عن غير مورد الأخبار كما في مسألة الاناثين ، فانه ماورد فيها إلا قولهم (عليهم السلام) في خصوص بعض الروايات التي لا يعمل عليها بعضهم من جهة ما في سندها ، وكونها أخباراً آحاداً عند آخرين : « أنه يريقها ويقيم » ومع ذلك تعدوا إلى سائر الاستعمالات ، وكيف يدعى عليهم ذلك وقد عرفت أن بعضهم يترك العمل بالأخبار الخاصة ، ويلتجئ إليها كابن إدريس في حكم الثوبين ونحوه ، والحاصل السارد لكلام الأصحاب وأخبار الأئمة (عليهم السلام) فانه ما اتفق أنهم سئلوا يوماً عن المحصور وأجابوا بما يوافق هذه العمومات يكاد يقف على مرتبة القطع بعدم جريانها في الشبهة المحصورة ، مع أن بعض متأخري المتأخرين كصاحب الحقائق جعل ذلك قاعدة مستفادة من تتبع الروايات ، لا أقل من أن يكون جميع ما ذكرنا يورث الشك في إرادة هذا الفرد من هذه العمومات ، فتبقى القاعدة سليمة ، فتكون هذه الأخبار جعلت النجس ماعلم نجاسته في غير المقام ، ولا ضير في ذلك ، والحاصل المناقشة في هذا (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ميراث القرقي والمهدوم عليهم من كتاب الميراث

الحكم لاسيما إذا كان من جهة أصل البراءة ونحوه يكاد يكون من الخرافات ، والله أعلم .
وهناك أمور أخر وقرآن تقضي بما ذكرنا لا يتحملها المقام .
بقي هنا فوائد (منها) أنه ينبغي أن يعلم أنه لا إشكال في وجوب المقدمة
حيث تكون مباحة أو مكروهة أو مندوبة ، وأما حيث تكون محرمة وواجبة أي
يتعارض فيه مقدمة الواجب ومقدمة الحرام كما في مقامنا ونحوه من الشبهة المحصورة مع
عدم وجود غيرها فانه من حيث النهي عن الوضوء بالماء النجس يجب اجتناب الفردين ،
ومن حيث وجوب الوضوء بالماء الطاهر يجب الوضوء بهما معاً ، ومثل ذلك الماء المشتبه
بالمضاف والثوب المشتبه بالنجس ، فالظاهر أن المحرم إن كانت حرمة من جهة التشريع كما
إذا حكم بها من عدم الأمر بها ، أو من جهة نهي علم فيه إرادة التشريع ، أو نحو ذلك
فالذي يقتضيه النظر الحكم بالوجوب ، لارتفاع الحرمة حينئذ بسبب ارتفاع منشأها إذ تصور
التشريع فيما جيء به لاحتمال تحقق إرادة السيد غير معقول ، وكيف مع أن أكثر
مقامات الاحتياط الذي أمر به في السنة وشهد العقل بحسنه من هذا القليل ، وأما إذا
كانت الحرمة ذاتية فالنتيجة فيه عكس الأول فتقدم مراعات الحرمة على الوجوب كما
في نظائره مما تعارض فيه الواجب والمحرم ، ويشهد له تتبع للأخبار وكلام الأصحاب ،
بل قد ينتهي به ذلك إلى القطع بما قلنا ، لكن الظاهر أن ذلك من حيث الحرمة والوجوب ،
وإلا فقد يعرض للواجب من الجهات ما يوجب مراعاته ، ولعل ما ذكره الأصحاب
من حرمة استعمال الانائين الطاهر أحدهما ، ووجوب الوضوء بالانائين المضاف أحدهما
لكون الأول حرمة ذاتية ، والآخر تشريعية ، ومثله وجوب الصلاة بالثوبين ، لكون
الحرمة فيه تشريعية نعم ربما يقع كلام بينهم في بعض الأشياء ، وكأنه ينحل إلى النزاع
في أن حرمة تشريعية أو ذاتية . فمن استظهر الأول قدم مراعات الواجب ، ومن
استظهر الثاني قدم مراعات المحرم ، وقد سلف لك أن الأصل في كل منعي عنه أن
يكون محرماً ذاتياً ، لا تشريعياً حتى يعلم ، وربما تدخل مسألة الوضوء في ذلك ، لوجود النهي

في الأخبار عن الوضوء بالماء القدر وإن كان للنظر فيه مجال ، وأما ما يقال من وجوب مراعات جهة الحرمة على كل حال إذا كان الواجب من العبادات ، لعدم التمكن منه ، لأن الجزم بالنية واجب ، ومعه لا جزم ، والمرددة ليست نية ، ومن هنا قال بعضهم في مثل الصلاة بالتوئين أنه لا يجوز ، وينتقل فرضه للصلاة عريانا ، وينبغي أن يلتزم به بالنسبة للماء المشتبه بالمضاف ونحوه ، ففيه مع أن مثل ذلك جائز للاحتياط ، أنه ممكن من الجزم بالنية لوجوبها عليه وإن كان أحدهما أصليا والآخر مقدمة ، فانه وصف لا دخل له بالنسبة للجزم ، ودعوى وجوب الجزم بخصوص المكلف به ممنوعة ، إذ لا دليل يقتضيه بل الدليل يقتضي عدمه .

(ومنها) أنه لو انكفى أحد الاناثين فهل يتغير الحكم الأول أولا ؟ والظاهر أن الحكم عندهم كالأول ، ولم أعثر على وجود مخالف من أصحابنا ، ولا نقل عن أحد منهم ، نعم نقل عن بعض العامة أنه جوز الطهارة لأصل الطهارة ، ورده في كشف اللثام بأنه لو تم لجاز بأيهما أريد انتهى . ويمكن أن يقال : بالفرق بين المقامين ، وذلك لحصول المكلف به باجتنابه يقيناً في الأول ، فيجب الاجتناب للمقدمة ، بخلاف الثاني ، فانه لا يقين في حصول المكلف به ، لا يقال : انه مكلف باجتناب النجس في الواقع ، ولا يقطع بامثال هذا التكليف إلا باجتناب هذا الفرد ، قلت : لو تم لوجب اجتناب جميع ما احتمل حرمة ، ووجب الاتيان بجميع ما احتمل وجوبه ، لأن كل إنسان مكلف بأن يأتي بالواجب ، ويحتنب المحرم ، ولا يتم ذلك إلا بأتيان جميع ما احتمل ذلك ، وهو واضح الفساد ، نعم ان الذي نوجه من باب المقدمة إنما هو بعد شغل الذمة يقيناً بفرد الكلى لا التكليف بنفس الكلى الذي يحتمل أن يكون هذا فرداً له . وما يقال : إن ما ذكرت خرج بالدليل الدال على أن المراد بفعل الواجب أي ما بلغكم وجوبه ، وباجتناب المحرم أي ما بلغكم حرمة ، بخلاف ما نحن فيه ، لانا نقول : مع النقص عما

فيه لو سلم ذلك في الأحكام لم يسلم في الموضوع ، كالجين المحتمل حرمة ، والعبد المحتمل حرته ، ونحو ذلك .

(فان قلت) أن ذلك كله يرجع إلى الشبهة الغير المحصورة ، وهي غير واجبة الاجتناب ، بخلاف مانحن فيه . (قلت) أيضاً نقول هنا ، فانه بانكفاء أحد الانامين رجح الموجود الى كونه شبهة غير محصورة ، لاؤله إلى كونه نجساً أو غير نجس ، فلا فرق بينه وبين الجين المحتمل حرمة . (فان قلت) هذا الاناء بنفسه كان واجب الاجتناب إما للمقدمة أو للأصل ، فما الذي أزال هذا الوجوب . (قلت) : الذي أزاله هو زوال ما أوجبه ، وهو اليقين بمحصل المكلف به الشخصي ، وقد زال فزال ذلك التكليف تبعاً له .

(فان قلت) كلام الأصحاب متفق على خلاف ما ذكرت (قلت) : لعلمهم أخذوا ذلك من ظاهر أخبار المقام الآمرة بالاراقة الشاملة للاراقة الدفعية والتدرجية ، وبعد ذلك كله فالانصاف أنه فرق بين ذلك وبين ما ذكرنا من أقسام الشبهة الغير المحصورة ، وذلك لدوران الجين الخاص بينه وبين سائر الأفراد منه ، بخلاف مانحن فيه ، فانه دائر بين أن يكون هذا النجس أو الذي أنكفى ، فهو وإن لم يعلم وجود المكلف به شخصاً ، لكن التكليف بالكلية موجود ولا يحصل اليقين بامثاله إلا بذلك ، ولا عسر ولا حرج فيه ، فيشك أيضاً في شمول الأدلة له أيضاً ، كما ذكرنا سابقاً ، ومن هنا ينقدح طريق آخر في تقرير المقدمة غير الطريقين السابقين ، بان نقول أن الشارع كلفه باجتنب النجس منها ، وكان مبهما بالنسبة اليه ، ولا يثبت اليقين بامثال هذا التكليف إلا باجتنب الباقي منها ، ولعله يرشد إلى ذلك الأخبار الآمرة (١) بوجوب غسل الثوب جميعه عند العلم بمحصل النجاسة فيه وعدم العلم بمكانها خصوصاً ،

فانها لم تكف بغسل بعض يحتمل كونه هو النجس ، مع أنه بذلك ينقطع باب المقدمة ، فتأمل جيداً جداً .

ولعلك بما ذكرنا ينكشف لك الكلام فيما لو اشتبه أحد الانائين المشبهين بمتيقن الطهارة ، فانه صرح العلامة في المنتهى بوجوب الاجتناب فيه ، وما عن صاحب المعالم من الاعتراض عليه من أن ذلك خارج عن النص ومحل الوافق ، فلا بد له من دليل فيه ما لا يخفى بعد ما سمعت ما تقدم ، وكأنه هذا الكلام منه بناء على ان مسألة الانائين خارجة بالنص لامن المقدمة ، فلذلك اعترض بما سمعت ، وقد عرفت ما فيه ، ولعله يقرب مما ذكرنا من المسألة ايضاً ما لو لاقى أحد الانائين شيئاً آخر كالثوب أو البدن ، والمشهور بين الأصحاب الحكم بطهارة الملاقي ، لاستصحاب طهارته ، وعن العلامة في المختلف وجوب اجتنابه ، وربما بناء بعض المتأخرين على انه يظهر من الأدلة أن المحصور يعامل معاملة النجس وهو بعيد ، نعم لعل ما ذكره (رحمه الله) مبني على ما تقدمت الإشارة منا اليه من جريان المقدمة فيه ، وذلك لأنه يكون حينئذ مكلفاً باجتناب النجس ، وهو دائر بين ان يكون هذا الاناء والثوب أو الاناء الآخر والثوب ، أو هذا الاناء وحده أو الآخر وحده ، فيجب ترك الجميع من باب المقدمة ، وبذلك ينقطع الاستصحاب ، كما انقطع الاستصحاب في غيره ، إذ لا معنى للقول بخصوص الحكم فيما إذا كان الاشتباه في الاناء آت أي في متحد النوع دون غيره ، فان من اليقين جريان المقدمة فيما لو وقعت في الاناء أو الثوب أو البدن ونحو ذلك ، ولصاحب الحدائق في المقام كلام واضح الفساد ، فراجع وتأمل .

نعم لقائل ان يقول : وهو الأقوى في النظر ، إنك قد عرفت ان العمومات شاملة لجميع ذلك كله ، وبها انقطعت القاعدة ، قصارى ما هناك انه وقع لنا الشك في شمولها للشبهة المحصورة التي يقع الاشتباه فيه من حيث وقوع النجاسة ، لامن أجل ما عرفت من إعراض الأصحاب عن التمسك بتلك العمومات فيها في مقامات متعددة من غير نظر

لخصوص الأخبار ، بل ربما أعرض عن الأخبار الخاصة وبني عليها ، كما سمعت عن ابن إدريس وغيره في الثوين ، وعرفت أنهم تعدوا لغير موارد الأخبار الخاصة بكثير ، فلذلك حكنا هذه القاعدة على تلك العمومات ، فينبغي أن تقتصر على ما حصل لنا الشك فيه خاصة ، وهو ما عرفت من نفس أفراد الشبهة المحصورة لاما لاقاها من الأجسام الطاهرة ، لاننا لم نمز على كلام لغير العلامة (رحمه الله) ممن تقدمه يقتضي وجوب الاجتناب ، بل المعروف بين المتأخرين والذي عليه مشايخ عصرنا ومن قاربه انما هو عدم ، فتبقى العمومات سالمة عن ما يقتضي الشك في تناولها لذلك ، سيما مع معرفته من مذاق الشرع بالنسبة للطهارة والنجاسة ، أو يقال : ان اليقين الاجمالي لا يرفع الاستصحاب المنقح موضوعه كما في الفرض . بخلافه في الانائين الذين لا ترجيح لأحدهما على الآخر في جريان الاستصحاب ، لما عرفته سابقاً ، وتوهم أن الاشتباه الذي كان في الانائين يلحق الملاقاة لأحدهما واضح الفساد ، ولعل هذا أقوى من الأول في الاستدلال ، بل يمكن كونه هو مبنى كلام الأصحاب ، والله العالم ، وهو الذي أفتي به وأعمل عليه إن شاء الله .

وقد يقال في التخلص عن وجوب اجتناب الملاقاة للشبهة برجوعه الى الشبهة الغير المحصورة ، ويكون حاله حال محتمل النجاسة ، فانه لا إشكال في عدم وجوب اجتنابه ، وإن كان التكليف بالنجس لا يتم إلا به ، لكن لما كانت أفراد النجس غير محصورة لم يجب اجتناب المحتمل ، وهذا كذلك أيضاً ، فان إصابة المشتبه له صيرته محتمل النجاسة ، وكون هذا الاحتمال انما نشأ من إصابة متنجس يجب اجتنابه للمقدمة لا بصير الملاقاة كذلك ، وكيف مع أنه لو صدر الاحتمال من وجوب المجتنب على اليقين لماوجب الاجتناب ، فهذا أولى ، مثلاً لو كان الاناء آن النجس منها معلوم ووقت قطرة لاتعملها من أي الانائين فانه لا شك في عدم نجاسة الثوب بها ، وهو معنى قوله

(عليه السلام) : (١) « ما أبالي أبول أصابني أم ماء إذا كنت لأدري » وما يقال من ان اجتناب النجس لا يتم إلا بذلك فيه أنه جار في محتمل التنجس بنجاسة خاصة معلومة ، كالبول المحصوص ونحوه فتأمل .

(فان قلت) انه بناء على ما ذكرت أولاً من وجوب الاجتناب ينبغي ان تلزم في مثل ما إذا وقع الشك في إصابة النجاسة البدن مثلاً ، أو الأرض ، معنى قطعة منها وإن كانت متكررة الأجزاء إذا لوحظ كل جزء منها ، مع أن الأخبار تنادي بفساد ذلك ، وكيف يمكن دعوى انه عند الشك في إصابة النجاسة له يجب عليه تطهير ثيابه أو بدنه واجتناب تلك القطعة من السجود عليها ونحو ذلك ، قلت : ربما التزم به بعضهم ، ولكن الانصاف انه مستبعد ، نعم يمكن النزاع في ان هذا من الشبهة المحصورة أولاً ، وهو مبني على تحقيقها ، أو يقال كما تقدم سابقاً من عدم حصول الشك بالنسبة للعمومات في مثل ذلك ، فتبقى شاملة فتأمل .

(ومنها) ان الظاهر أنه لا تجب الاراقة في جواز التيمم ، ولا ينافي ذلك ظاهر الآية (٢) المتضمن لاشتراط التيمم بعدم وجدان الماء ، لأن المراد منه عدم التمكن من استعماله ولو شرعاً ، والأمر في الخبرين بالاراقة لعله كناية عن عدم جواز الاستعمال ، بل هو الظاهر منه ، فما عن المنقعة والنهاية وظاهر الصدوقين من اشتراط جواز التيمم بالاراقة حتى يتحقق شرط التيمم وهو فقدان الماء ضعيف ، لما عرفت ، بل قد تحرم الاراقة عند خوف العطش ونحوه ، ولا يخفى عليك انه بعد ما عرفت من حرمة استعمال الاناثين لا إشكال في عدم صحة الوضوء بهما وإن كرر ذلك بحيث تطهر بأحدهما أولاً ، ثم غسل أعضائه بالآخر ، وتطهر به ثانياً ، فما عن العلامة من احتمال وجوب ذلك عليه تحصيلاً للطهارة اليقينية عجيب في المقام ، لما عرفت من الأخبار والاجماع ، وإن

(١) الوسائل الباب - ٣٧ - من ابواب النجاسات حديث هـ

(٢) سورة النساء آية - ٤٦ - وفي سورة المائدة آية ٩ الجواهر ٣٨

سلمنا إمكانه من جهة القاعدة بناء على أن الوضوء بالماء النجس حرمته تشرعية لا ذاتية ، لا يقال : أن حرمة الاستعمال للمقدمة لا يقضي بفساد الوضوء ، لكونها حرمة خارجية عنه ، لانا نقول : بعد تعليق الحرمة باستعمالها وإن كان واحد منهما بالأصل والآخر للمقدمة لا يتمكن من نية القرية ، نعم قد يقال : بالصحة في صورة يتصور وقوعها كنسيان الاشتباه ونحوه ، مع إمكان منعه ، لظهور الروايات (١) في انقلاب التكليف ، وأنه كالتضرر باستعمال الماء ، وإن كان الأقوى الأول .

ولو غسل بها تدريجاً نجاسة فقد يتخيل في بادي النظر بقاء تلك النجاسة ، للاستصحاب مع الشك في المزيل ، وفيه أنا تقطع بزوال تلك النجاسة ، لأنه إما أن يكون الأول طاهراً ، وقد زالت به حينئذ ، أو الثاني فيزول ما كان من النجاسة الأولى وما جاء من جهة الاناء ، والتمسك باستصحاب مطلق النجاسة من أرض بمثله بالنسبة للطهارة ، كأن يقال إن النجاسة قد زالت يقيناً ، ولانلم حودها ، كما في كل استصحاب للجنس مع عدم معرفة الشخص ، فالتجـه حينئذ عدم الحكم بأحدهما من جهة ، كما لو تيقن الطهارة والحدث وشك في السابق منهما مع حفظه للحالة السابقة على ذلك ، وكذلك الحكم فيما لو أصاب أحدهما شيئاً وغسله بالثاني ثم غسله بالأول ، أو غسل شيئاً طاهراً بها على وجه التكرار بحيث يرتفع اليقين بالنجاسة الحاصلة بملاقات كل منهما مع احتمال الفصل على شرائط التطهير ، إلا أن التحقيق في الفرق بينها أنه لا أصل ولا عموم يرجع إليه بالنسبة للحدث والطهارة ، فالتجـه وجوب تجديدهما لكل ما كانت شرطاً فيه ، دون ما كان الحدث مانعاً منه ، بخلافه هنا للعمومات القاضية بطهارة كل ما لا يعلم نجاسته ، كقوله (عليه السلام) : (٢) « كل شيء لك طاهر حتى تعلم أنه قذر » ونحوه ، فالتجـه

(١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الماء المطلق والباب - ٤ - من أبواب التيمم

والمستدرك الباب - ٣ - من أبواب التيمم

(٢) المستدرك الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات حديث ٤

حينئذ الحكم بالطهارة من الخبث في جميع ما ذكرنا ، اللهم إلا أن يقال : انه باعتبار اعتوار الطهارة والنجاسة عليه يكون من قبيل الشبهة المحصورة بالنظر للوقتين ، فيجب اجتنابه من باب المقدمة ، فيكون حينئذ كالحيوان الذي اعتراه الجلل وضده ولم يعلم الآن اتصافه بأيها ، لكنه كما ترى ، إذ عد مثل ذلك من الشبهة المحصورة فيه مالا يخفى ، بل هو أشبه شيء بالشئ المتحد الذي لا يعلم حله ولا حرمة ولا طهارته ولا نجاسته ، كالجن والابن ونحوهما فتأمل جيداً . ويتفرع على ما ذكرنا أنه لو كان عنده ثوب نجس لا غير وليس عنده إلا إناء مشتبه أمكن القول بوجود غسله فيها حتى يكون غير معلوم النجاسة ، فيندرج تحت العمومات السابقة ، ويحكم بطهارته ، ويتعين عليه حينئذ الدخول به في الصلاة ، ولعل ذلك الذي أشار اليه السيد شيخ مشائخنا في منظومته ، فقال في الانائين المشتبين .

ولو تعاقبا على رفع الحدث * لم يرتفع وليس هكذا الخبث .

(ومنها) أنه لو أنكفي أحد الانائين الشبهة أحدهما بالمضاف فهل ينتقل فرضه الى التيمم أو يجب عليه الوضوء والتيمم ؟ الأقوى الثاني ، تحصيلاً لليقين ، واحتمل الأول ، لأنه يصدق عليه أنه غير واجد للماء ، وفيه أنه ممنوع بل لا يحكم عليه بكونه واجداً ولا غير واجد ، فان قلت : عدم كونه ماء يكتفي في عدم وجدانه ، قلت : هو أول البحث ، وله مزيد بحث ذكرناه في التيمم ، وفي المدارك قد يقال : ان الماء الذي يجب استعماله في الطهارة إن كان هو ماء علم كونه ماء مطلقاً فالنتيجة الاجتزاء بالتيمم كما هو الظاهر ، وان كان هو ماء لم يعلم كونه مضافاً اكتفي بالوضوء ، فالجمع بين الطهارتين غير واضح وفيه أن هناك قسماً ثالثاً ، وهو وجوب الوضوء بما كان ماء واقعاً ، ولما كان هذا غير معلوم المائية حصل عندنا يقين بالخطاب بالطهارة ، ولا نعلم أنها مائية أو ترابية ، وقد عرفت أنه ليس بمجرد عدم العلم بالمائية يكتفي في الامتنال للتيمم ، فلا بد من الاتيان بهما جميعاً ، تحصيلاً لليقين البراءة ، ومثل ذلك الصلاة بالثوب المشتب به تلف أحدهما ، فانه يجمع بين الصلاة فيه وعارياً ، مع احتمال تعين كونه

عاريا ، واحتمال الاكتفاء بالصلاة في الثوب الواحد ، لاصالة الطهارة ، كما ذكرناه في مسألة انكفاء أحد الاناثين ، ولايحتمل ذلك في المشتبه بالمضاف ، لشك في كونه ماء ، نعم نظير مسألتنا ما لو اشتبه مايؤكل بما لا يؤكل لحمه ثم تلف أحدهما ، فإن الظاهر أنه إما أن يتعين الصلاة عاريا كاحتمال تعيين التيمم ، أو فيه وعاريا كالتييمم والوضوء به ، وهو الأقوى كما عرفت .

(ومنها) لو كان الاناء مشتبهاً بالمفصوب لو تطهر بها فالظاهر كما عرفت عدم حصول الطهارة ، نعم لو غسل بأحدهما التجاسة إرتفعت ، لعدم اشتراطها بالقرب . (ومنها) لو اشتبه المضاف بالمطلق وكان عند الماء مطلق غيرهما لا يكفي للوضوء مثلاً ولكن يمكن مزجه بمضاف بحيث لا يخرج المطلق عن الاطلاق فالظاهر وجوب المزج ، لأنه حينئذ يكون متمكناً من ماء غير مشتبه ، ومع له يجوز الوضوء التريدي ، لأنه إنما جاز من جهة الاحتياط لعدم التمكن من غيره ، ويحتمل العدم ، بناء على ما نقل عن الشيخ (رحمه الله) في مسألة التيمم من أنه لو وجد عنده ماء مطلق قليل وماء مضاف وأمكن تكثيره بالمضاف بحيث لا يخرج عن الاطلاق لم يجب عليه المزج وقييم ، وإن كان لو مزج لوجب عليه الوضوء ، لاصالة البراءة ، ولأنه يصح عليه أنه غير واجد للماء وإن أردنا به عدم التمكن ، لظهور أن المراد عدم التمكن من الماء الموجود في الخارج لعدم التمكن من إيجاد حقيقة الماء ، ولظهور عدم وجوب تكميل القليل بما لا يخرج عن المائية من أبوال الدواب ونحوها ، لكن الأقوى مع احتمال الفرق بين المقيمين خلاف ما ذكره الشيخ (رحمه الله) في مسألة التيمم ، للأوامر المطلقة بالوضوء والغسل ، نعم قيدت بالعقل بصورة عدم التمكن عقلاً أو شرعاً ، ولاريب أن العقل هنا حاكم بالتمكن ، وماتقدم من الاستبعاد بالنسبة إلى أبوال الدواب لعلمه من جهة بعد الفرض ، لأن القليل منه لا يفيد ، والكثير منه يخرج عن الاطلاق ، أو يقال إن ذلك بعد من غير

المتمكن عرفا ، بخلاف الأول فتأمل جيداً ، فان كلام الشيخ (رحمه الله) لا يخلو من وجه .

الطرف الثاني في المضاف

﴿ وهو كل ماء ﴾ يحتاج في صدق لفظ الماء عليه الى قيد أو ما يصح سلب اسم الماء عنه ، ومنه الذي ﴿ اعتصر من جسم ، أو مزج به مزجا يسلبه إطلاق الاسم ﴾ أو صعد ، ولا يخفى أن التعريف في كلام المصنف لفظي ، فلا يقدح فيه كونه أعم من وجه وأخص من آخر ، ولعله أراد ما ذكرنا من التعريف لذكره سابقاً في تعريف المطلق ما يستفاد منه تعريف المضاف ، وان ما ذكره هنا من قبيل المثال ، وكيف كان فلا فرق في ذلك بين الإطلاق الحلي وغيره ، نعم هو مع الإشارة يكون قرينة ، وإلا فللدار على صحة السلب وعدمها ، لكن مع العلم بالخال لامع الجبل ، وإلا فقد يحكم الجاهل بالمضاف العادم للأوصاف بأنه ماء مطلق ، وكان المصنف أشار بقوله سلبه إطلاق الاسم الى أنه ان لم يسلبه الإطلاق بل كان يطلق عليه لا يدخل بذلك تحت المضاف ، وتصح الطهارتان به وهو كذلك ، كما سيصرح به فيما يأتي ، بل لا خلاف فيه عندنا على الظاهر ، نعم نقل عن بعض العامة انه لا تجوز الطهارة به حيث لا بعد طرح مقدار ما مازجه من المضاف ، ولا وجه له ، كما أنه لا فرق بحسب الظاهر فيما ذكرنا من مسلوب الاسم وعدمه بين قلة المزوج وكثرته ومساواته ، لكون المدار على صدق الاسم ، نعم لو مازج المطلق ماء مضاف مسلوب الصفات فعن الشيخ (رحمه الله) انه إن كان المطلق أكثر صح الوضوء به مثلاً ، وإن كان المضاف أكثر لم يصح ، وان تساوى فالجواز ايضاً للأصل ، وعن ابن البراج المنع للاحتياط ، وعن العلامة (رحمه الله) خلاف قولينا ، ومراعات الصدق من غير نظر للقلة والكثرة ، لكنه جعل الدليل على الإطلاق تقدير الصفات في المسلوب ، فان كان بحيث لو كانت موجودة لسلبت إطلاق اسم الماء لم يصح التطهر به ، وإلا فلا وربما نقل عنه تقدير الوسط من الصفات دون الصفات

التي كانت فيه قبل السلب ، وعن الشهيد في الذكرى الجزم به ، والأقوى مراعات
الصدق من غير اعتبار ذلك ، لدخوله به تحت الاطلاقات ، ودعوى توقف الصدق
عليه ممنوعة على ما هو المشاهد ، ومع الشك يرجع الى استصحاب الموضوع أو الحكم ،
كما ستعرفه ان شاء الله . ودعوى أن القاهر في الحقيقة الكمية ، ولكن الدليل على ذلك
الصفات ، فحيث لا توجد تقدر كما ترى ، إذ لعل القاهر الكمية مع الصفات ، بل يمكن
القول بجريان الأحكام على المضاف نفسه من غير ممازجته لو سلبت جميع خواصه بحيث
صار أهل العرف بعد الوقوف على حاله يطلقون عليه لفظ الماء من غير احتياج الى إضافة ،
ألهم إلا أن يمنع انقلاب المضاف مطلقاً بغير الامتزاج المهلك له ، فإن المعتصر من جسم
أو المصدر منه مضاف دائماً ، لا يكون مطلقاً أصلاً ، وعلى كل حال فقد ظهر لك
بما ذكرنا ما في توجيه القول بالتقدير بان الإخراج عن الاسم سالب للطهورية ، وهذا
المزج لا يخرج عن الاسم بسبب الموافقة في الأوصاف ، فنعتبره بغيره ليحصل ما طلبناه ،
كما يقدر ذلك في حكومات الجراح ، وبأن الحكم لما كان دائراً على بقائه اسم الماء مطلقاً
وهو إنما يعلم بالأوصاف وجب تقدير بقائها قطعاً ، كما يقدر الحر عبداً في الحكومة ،
وأما تقدير الوسط لأنه بعد زوال تلك الأوصاف صارت هي وغيرها على حد سواء ،
فيجب رعاية الوسط لأنه الأغلب والمتبادر عند الإطلاق ، وإنما صار الزائد لا ينظر اليه
بعد الزوال لأنه لو كان المضاف في غاية أوصافه فنقصت مخالفته لم يعتبر ذلك في القدر
الناقص ، فكذا لو زالت رأساً ، ولا يخفى عليك ما في ذلك كله .

(أما الأول) فلا أنه لا يلزم من كون المزج غير مخرج بسبب الموافقة انما اعتبره
بغيره ، وأين مسألة الحكومات من المقام ، لكون الأحكام هنا تابعة لموضوع قد
تحقق لغة وعرفاً .

(وأما الثاني) ففيه انما يمنع انه انما يعلم بالأوصاف ، بل قد يعلم بدونها ، وهو
الصدق ، كما في محل النزاع ، ومنه تعرف ما في وجه تقدير الوسط من الاختلية ، مع أن

الأغلبية إنما تعتبر بعد وجود الفرد على حالة لم تعرف ، وأما مثل المقام فلا مدخلة لها قطعاً ، وكيف يمكن دعوى تقدير الوسط فيما إذا كان في السابق دون الوسط ، ضرورة كون النتيجة حينئذ تقدير الصفات التي كانت فيه سابقاً ، ومع التفاوت فللتأخرة أقرب حينئذ ، نعم قد يتجه ذلك ما في فاقدة الصفات دون ساليها ، لكن مع ملاحظة الصنف ، وإلا فع فرض عدم وجود صفات للصنف يتمتع التقدير ، إذ احتمال تقدير الانتقال إلى نوع آخر ونحوه بعيد ، بل ممنوع .

ثم أنه كما يراعى الوسط في الصفات ينبغي أن يراعى الوسط في الماء كما في الذكرى مع احتمال العدم ، ليكون التقلب إنما هو خصوص هذا الماء ، فلا وجه لفرض أنه ماء آخر ، والجميع كما ترى ، وقد مر نظير المسألة في الملاقى للنجاسة المسلوقة الأوصاف أو النافذة أو الموافقة للماء ، فلاحظ وتأمل فانه قد يكون المقام أوضح فساداً من ذلك ، والله العالم .

ولو امتزج المطلق بالمضاف بحيث لا يصدق عليه اسم المطلق ولا اسم المضاف ولم يعلم استهلاك أحدهما بالآخر فالظاهر عدم جواز استعماله في كل ما اشترط بالمائية ، كالطهارة من الأحداث والأخبار ، ويحتمل أن يقال : انه بهذا الامتزاج لم يخرج كل منها عن حقيقته ، لعدم تداخل الأجسام ، فلهجنب حينئذ أن يرتسم فيه ، ويرتفع عنه الحديث ، وكذلك الضوء ، إلا انه يشكل من جهة المسح ، لخلوطية الماء بغيره ، والحاصل كل ما يقطع فيه بجران الأجسام المائية عليه يجري عليه حكمه ، إلا أن يمنع مانع خارجي ، وربما يؤيده أن الأصل عدم خروج المطلق عن إطلاقه ، كما أن الأصل عدم خروج المضاف عن كونه مضافاً ، ولاريب أن الأول أقوى ، بناء على خروج الماء بالامتزاج الزبور عن الماء المطلق ، أو عن الحكم ولو بصيرورته موضوعاً خارجاً عن كل منهما ، فهو وإن لم يكن ماء ورد مثلاً لكنه بحكمه باعتبار عدم الحكم عليه بكونه ماء مطلقاً ، نعم لو قلنا ببقاء كل منهما على حاله إلا أن الامتزاج أفاد الاشتباه اتجه ما ذكره ، فتأمل جيداً .

وأما حيث يكون المزوج بالمطلق غير المائع من الأجسام مثلاً بحيث يقع الشك في كون المطلق هل خرج عن إطلاقه أولاً ؟ فالظاهر من بعضهم جريان الاستصحاب ، وجريان جميع الأحكام عليه ، وفيه تأمل ، إذ المدار على الإطلاق العرفي ، والفرض فقده ، واحتمال إثباته بالاستصحاب ، كأن يقال أنه كان يطلق عليه سابقاً ، فيطلق عليه الآن فيه - مع الشك في شمول أدلة الاستصحاب لمثله - أنا نمنع تحقق الإطلاق العرفي من جهته ، وهو المدار هنا ، بل قد يقال : إن ذلك إثبات للموضوع بالاستصحاب لرجوع الحال إلى الشك في أنه بعد ما امتزج بما امتزج هل هو فرد لحقيقة الماء أولاً ؟ والاستصحاب لا يثبت مثل ذلك ، ودعوى استصحاب الأحكام من غير ملاحظة الموضوع فيها ما لا يخفى ، وذلك لكون الأحكام تابعة له وجوداً وعدمًا ، وتسمع لهذا تمة إن شاء الله تعالى في المطهرات ، ولكن الانصاف عدم خلو القول باستصحاب الحكم من قوة . بل يمكن القول باستصحاب الموضوع نفسه ، ولا ينافي ذلك الشك في الصدق العرفي ، ضرورة استنباط الحكم في الاستصحاب وضعاً متأخراً عن إطلاق اللفظ ، والتبعية وجوداً وعدمًا لا تنافي ثبوت الحكم من جهة الاستصحاب الذي يحل الشك ، إذ هو المفروض ، لا العدم الذي هو السلب عرفاً فتأمل جيداً .

وعلى كل حال (فهو طاهر) بعد طهارة أصله من غير خلاف (لكن لا يزال حدثاً) أكبر أو أصغر اختياراً واضطراراً (إجماعاً) كما في التحرير وعن الفقيه والتذكرة ونهاية الأحكام ، خلافاً للصدق كما نقل عنه ، فإنه أجاز الوضوء بماء الورد وغسل الجنابة ، ولعله الذي أشار إليه في الخلاف عن بعض أصحاب الحديث من جواز الوضوء بماء الورد ، ثم يحتمل أنه يتسرى إلى غير هاتئنيحاً للمناط ، كما يحتمل أنه يقتصر عليها ، لظاهر الرواية (١) التي هي دليله ، والمنقول عن ابن أبي عمير فإنه ظاهر في جواز مطلق المضاف في مطلق الطهارة عند عدم غيره ، لقوله «ما سقط في الماء بمالين

بنجس ولا يحرم فقير لونه أو طعمه أو رائحته حتى أضيف إليه مثل ماء الورد وماء الزعفران وماء الخلق وماء الحصى وماء العصف فلا يجوز استعماله عند وجود غيره ، وجاز في حال الضرورة عند عدم غيره ، وكيف كان فقد سمعت الاجماع في كلام المصنف وغيره ، وفي الذكرى أن قول الصدوق يدفعه سبق الاجماع وتأخره ، ومعارضة الأقوى ، وفي السرائر ولا يرفع به نجاسة حكيمية بغير خلاف بين المحصلين ، وفي إزالة النجاسة العينية به خلاف ، ونقل خلاف المرتضى ، والظاهر أن مراده بالنجاسة الحكيمية رفع الحدث بقرينة ما ذكره بعده ، وعن البسوط نفي الخلاف في عدم رفعه الحدث ، وهذه الاجماع كما هي حجة على الصدوق كذلك إطلاقها حجة على ابن أبي عقيل ، وفي الاعتبار بعد أن ذكر خلاف الصدوق في ماء الورد ودليله وإبطاله ، قال : فرع لا يجوز الوضوء بالنيذ ، ثم ذكر خلاف أبي حنيفة فيه ، ثم أخذ في الاستدلال عليه ، وقال بعد ذلك وعن الصادق (عليه السلام) (١) « إنما هو الماء والصعيد » وانفق الناس جميعاً أنه لا يجوز الوضوء بغيره من المايعات ، والظاهر أن مرجع الضمير إنما هو النيذ ، لكنه في الذكرى نقل عنه هذه العبارة بإبدال ضمير غيره بماء الورد ، ومثله في المدارك لعلهما عثرا على غير ما عثرا عليه ، أو يكون فهمانه ذلك لسكونه في معرض الرد على أبي حنيفة .

وبدل على ما ذكرنا - مضافاً إلى ما تقدم ، وإلى الاستصحاب وقاعدة الشك في الشرط في وجه - قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير بعد أن سأله عن الوضوء بالبن قال : « لا إنما هو الماء والصعيد » وفي خبر عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين (٢) « إذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على اللبن فلا يتوضأ بالبن إنما هو الماء والتيمم » والظاهر أن المراد ببعض الصادقين أحد الأئمة (عليهم السلام) ويؤيده أنه في كشف الغطاء

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الماء المضاف حديث ١

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الماء المضاف حديث ١ الجواهر ٣٩

أسنده إلى قولهم (عليهم السلام) كل ذلك مع ظاهر قوله تعالى (١) « فلم تجدوا ماء فتيمموا » وربما استدل عليه بقوله تعالى (٢) : « وأنزلنا من السماء ماء طهورا » لكونه في معرض الامتنان ولو كان يحصل ذلك بغيره لكان ينبغي الامتنان بالأعم ، وفيه أنه لعل التخصيص لكونه أكثر وجوداً وأعم ، لمكان قصر الجواز بغيره على تقديره في أحوال مخصوصة ، على أنه قد يقال : ان جواز ذلك بالمضاف لاشتماله على الماء ، فلا ينافي الامتنان ، وكذا استدل بكثير من الأخبار (٣) الواردة في كيفية النسل ، لاشتمالها على غسل بالماء ، فيكون وجوبه متعيناً ، وقول أبي جعفر (عليه السلام) (٤) في صحيحة زرارة « إذا مس جلدك الماء فحسبك » وقوله (عليه السلام) : في صحيحة زرارة (٥) « الجنب إذا جرى عليه الماء من جسده قليلاً وكثيره فقد أجزأه » وقول أحدهما (عليهما السلام) : (٦) في صحيحة ابن مسلم « فاجرى عليه الماء فقد طهره » ولا يخفى ما فيه ، لكن لمكان كونه تأييداً لاستدلالاً كان الأمر سهلاً ، هذا مع اننا لم نقف للصدوق على دليل غير قول أبي الحسن (عليه السلام) : (٧) في خبر يونس قلت له : « الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة قال لا بأس بذلك » وهو مع مخالفته لما تقدم ، وعن ابن الوليد انه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس ، قال الشيخ في التهذيب : « انه خبر شاذ شديد الشذوذ وإن تكرر في الكتب والأصول ، فانما أصله يونس عن أبي الحسن (عليه السلام) ولم يروه غيره ، وقد أجمعت العصابة على ترك العمل بظاهره » انتهى .

(١) سورة المائدة - آية - ٩ - وفي سورة النساء - آية ٦

(٢) سورة الفرقان - آية - ٥٠ -

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب النجاسات

(٤) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الوضوء - حديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الجنابة - حديث ٣

(٦) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابة - حديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١

فإذا كان هذا حال الخبر وجب طرحه أو تأويله بإرادة الماء الذي وقع فيه الورد ولم يسلبه الإطلاق ، أو كلن مجاوراً للورد ، أو يراد بالتوضؤ التحسن والتطيب الصلاة ، لكنه ينافيه قوله يقتسل ، ويمكن أن يراد به الاغتسال لذلك أيضاً ، ويحتمل أن يقال الورد بكسر الواو أي ما يورد منه الدواب . وهو مظنة للسؤال لاحتمال أن الوضوء يحتاج الى ماء خال عن ذلك ، وبالأمر سهل .

والظاهر أنه يخص هذا الحكم بماء الورد ، لا مطلق المايعات . ولا مطلق المضاف ، بل قد يقال مراده بماء الورد المصعد به لا المعتصر ، ولذلك قال في المتعنى بسد أن ذكر خلاف ابن بابويه وغيره : « فرع المضاف إذا اعتصر من جسم كماء الورد . أو خالطه فغير اسمه كاللرق ، أو طبخ فيه كماء الباقلا المغلي لم يجز الوضوء به ولا الغسل في قول عامة أهل العلم ، إلا ما حكى عن ابن أبي ليلى والأصم في المياه المعتصرة ، ولا شافعية وجه في ماء الباقلا المغلي إلا التبيذ ، فانا قد بينا الخلاف فيه » انتهى فتأمل جيداً . ولم نثر لابن أبي عقيل على مستند ، ولعله الرواية المتقدمة تنزيلاً لها على الاضطراب ، وفيه ما لا يخفى ، ولعله يستند الى ما رواه عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين (١) قال فيه « إن لم يقدر على الماء وكان نبيذاً فاني سمعت حريزاً يذكر في حديث أن النبي (صلى الله عليه وآله) قد توضأ بنبيذ ولم يقدر على الماء » وفيه مع ظهوره في التقية انه لم يعلم من المراد بعض الصادقين ، وعلى تقدير تسليم كونه أحد الأئمة (عليهم السلام) فلم يظهر منه ما يدل على الجواز ، بل ظاهر نسبه الى حديث ذكره حريز عنه ، لأن الحديث يطلق على الصلح والكنب ، ولعله أشار بالحديث الى ما رواه بعض (٢) عن النبي (صلى الله عليه وآله) « أنه توضأ بالنبيذ » على انه قال الشيخ : « وأجمعت العصابة على أنه لا يجوز الوضوء بالنبيذ » مضافاً الى نجاسة النبيذ ، وأنه ليس من الماء المضاف ، بل هو حقيقة أخرى ، ويحتمل أن يراد بالنبيذ الماء الذي ينبذ فيه بعض

القميرات ولم تغير اسمه ، كما ورد (١) أنه حلال بهذا المعنى وأن أهل المدينة أصرم النبي (صلى الله عليه وآله) بذلك لما شكوا إليه فساد طبائعهم بأن يبنوا وكان يضمن الكف من القمير فيلقوه في الشن الذي يسع ما بين الأربعين إلى الثمانين رطلا من أوطال العراق ، فكان شربهم منه ، وطهرهم منه .

(ولا) يزيل (خبثاً على الأظفر) عند أكثر أصحابنا كما في الخلاف ، وهو المشهور نقلاً وتحصيلاً شهيرة كادت تبلغ الإجماع ، بل هي إجماع ، لمصونية نسب المخالف أن اعتبرناه ، وانقراض خلافتها ، للاستصحاب وتقييد الفصل بالماء في بعض النجاسات ، كقوله (عليه السلام) (٢) : « لا يجزي من البول إلا الماء » وقوله (عليه السلام) (٣) في فضل الكلب : « اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء » وقوله (عليه السلام) (٤) في الرجل الذي أجنب في ثوبه وليس معه ثوب آخر غيره ، قال : « يصلي فيه وإذا وجد الماء غسله » وقوله (عليه السلام) (٥) في بول الصبي : « يصب عليه الماء قليلاً ثم يمصره » وفي آخر يصب عليه الماء وقوله (عليه السلام) (٦) فيمن أصاب ثوباً نصفه دم أو كاه ، قال : « إن وجد ماء غسله » وإن لم يجد ماء صلى فيه « وفي آخر (٧) « في رجل ليس عليه إلا ثوب ولا تحل الصلاة فيه وليس يجد ماء يغسله كيف يصنع قال يقيم ويصلي ، فإذا أصاب ماء غسله » إلى غير ذلك من الأخبار ، وهي كثيرة في أماكن متفرقة ، ويتم الاستدلال بها بعدم القول بالفصل ، فيجب حينئذ حمل مطلق الأمر بالفصل الوارد في كثير من الأخبار عليها ، وما يقال أنه لا منافاة ، لكون الفصل بالماء أحد الأفراد ،

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أحكام الخلو - حديث ٦

(٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب النجاسات - حديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب النجاسات - حديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب النجاسات - حديث ١

(٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب النجاسات - حديث ٥ - ٨

ولامفهوم يدفعه ان المناقاة متحققة من غير حاجة الى مراعاة المفهوم ، بل يحكم بذلك وإن كان المقيد لقباً ، نعم إن كان ذلك في العام والخاص متجه ، فإنه لا يحصل التناهي فيه إلا باختلاف حكمي العام والخاص بالأمر والنهي ونحوه ، ولذا لا يحكم بالتخصيص في نحو قوله أكرم الرجال أكرم زيداً ، بخلافه في المطلق والمقيد ، لاتحاد المأمور به في الثاني ، دون الأول فتأمل جيداً .

هذا مع ما في بعضها من الحصر ، كقوله (عليه السلام) لا يجزئ في فيه إلا الماء ، ومفهوم الشرط في آخر ونحوها ، بل لاحاجة الى دعوى الاطلاق والتقييد ، بناء على ان الفصل حقيقة شرعية في استعمال الماء ، كما ادعاه في الذكرى ، لكنه في غاية البعد ، كدعوى الحقيقة اللغوية ، لصدق العرف على الفصل مثلاً بماء الورد انه غسل حقيقة ، وعدم صحة السلب ، نعم يتجه أن يقال : ان الفصل بالماء هو المتعارف الشائع المتبادر الى الذهن عند الأمر به ، كما اعترف به الخصم ، كما ستسمع إن شاء الله ، بل قد يقال : انه في بعض المايعات لا بعد الازالة بها غسل لغة وعرفاً وشرعاً ، والفرض أن دعوى المرتضى عامة في سائر المايعات ، كما نقل الشيخ في الخلاف عنه ذلك ، ويقتضيه دليله ، على أن هذه المطلقات في كثير من المقامات ماسيقت لبيان ما يغسل به ، والمطلق ليس حجة إلا فيما سبق له .

وقد يستدل على المطلوب ايضاً بالاجماع على نجاسة سائر المايعات بملاقاة النجاسة ، فتنجس حينئذ بملاقاتها للثوب ، ولم يثبت هنا كون الانفصال مثلاً قاضياً بطهارة ما بقي منها على الثوب ، والماء خرج بالاجماع ونحوه ، وبذلك كله اتضح صحة المختار ، فلا حاجة لأن يؤيد بوقوع لفظ الماء في الكتاب العزيز في معرض الامتنان القاضي بانه غير موجود في غير الماء ، بقوله (عليه السلام) (١) : « الماء يطهر ولا يطهر » وبانه ان لم يرفع الحدث فلا يرفع الخبث بطريق أولى ، إذ في الأول ما عرفت ، وفي الثاني أنه

لا يقتضي ذكره ولا تميزه في المقام المحصر ، وفي الثالث أنه لأولية ، وعند عسها يكون قياسا ، على أنه ستمسح الفارق في كلام المرتضى ، وعن المرتضى الاحتجاج لقوله بالاجماع والمفيد بالرواية عن الأئمة (عليهم السلام) ، وإطلاق الأمر بالنسل في كثير من الأخبار ، وقوله تعالى (١) : « وثيابك فطهر » وبأن الغرض من التطهير إزالة العن ، وهو حاصل بالمائعات أما الصغرى فلرواية حكم بن الحكيم الصيرفي (٢) قال للمصدق (عليه السلام) : « إني أبول فلا أصيب الماء وقد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالماء والتراب ، ثم تمرق يدي فأمس وجهي أو بعض جسدي ، أو نصيب ثوبي ، قال : لا بأس » ورواية غياث بن ابراهيم (٣) « لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق » وأما الكبرى فوجدانية ، بل رواية غياث صالحة لأن تكون دليلا مستقلا ، إذ البصاق من جملة المائعات مع عدم القول بالفصل بينهما وبين غيره ، وعن المرتضى نفسه (رحمه الله) الاعتراض على الاستدلال بالآية وأوامر الغسل بالمنع من تناول الطهارة للغسل بغير الماء ، وبانصراف إطلاق الأمر بالغسل إلى ما يغسل به في العادة ، ثم الجواب بأن تطهير الثوب ليس بأكثر من إزالة النجاسة عنه ، وقد زالت بغير الماء مشاهد ، لأن الثوب لا يلحقه عبادة ، وبأنه لو كان كذلك لوجب المنع من غسل الثوب بماء الكبريت والنفط ، ولما جاز ذلك إجماعا علمنا عدم الاشتراط بالعادة ، وإن المراد بالغسل ما يتناوله اسمه حقيقة ، وفي الكل نظر ، (أما الأول) ففيه - بعد ما عرفت من إمكان دعوى الإجماع المحصل على خلافه ، مضافا إلى نقل الشيخ أن الأكثر على خلافه ، بل من زمن المرتضى إلى يومنا هذا لم يوافقه عليه أحد عدا ما سنع من صاحب المفاتيح ، ولم ينقل عن أحد ممن تقدمه عدا المفيد ، ولذا قيل أنه لو ادعى الإجماع على خلاف دعواه أمكن أن أريد به إجماع

(١) سورة المدثر آية ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب النجاسات - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٢

أكثر الفقهاء ، إذ لم يوافق على ما ذهب اليه أحد من وصل إلينا خلافه - أنه غير ثابت النقل ، بل الذي حكى عنها أنها أضاف القول بالجواز الى مذهبنا ، مع تعليل المرتضى له بأن من أصلنا العمل بدليل العقل ما لم يثبت الناقل ، وليس في الأدلة العقلية ما يمنع من استعمال المائعات في الإزالة ، ولا ما يوجبها ، ونحن نعلم أنه لا فرق بين الماء والخل في الإزالة ، بل ربما كان غير الماء أبلغ ، فحكنا حينئذ بدليل العقل ، وهو غير صريح في دعوى الإجماع ، بل لو ادعاء لكان هذا الكلام قرينة على إرادته بهذا المعنى الذي ذكره في بيانه ، وأما ما ذكره المفيد من الرواية عن الأئمة (عليهم السلام) فهو - مع احتمال زيادة الاطلاقات التي استدل بها المرتضى ، او رواية البصاق ونحوه - رواية مرسله لا جابر لها ان ألقنا مثل ذلك بالمراسيل ، واحتمال جبرها بإجماع المرتضى قد عرفت ما فيه ، ومن هنا نقل عن المحقق أنه قال : نمنع دعواه ، ونطالبه بنقل ما ادعاه .

(وأما الثاني) ففيه - بعد تسليم كون الفصل شاملاً لسائر المائعات - أنه يحكم عليه ما سمحت من القيديات ، بل شيوعه وتبادره الى القهقري عند الأمر بالفصل كاف في تقييده ، لانصراف المطلق الى الشائع ، وما وقع من بعضهم في المقام من المناقشة في تحكيم القيديات ، من جهة أنه ليس أولى من حل الأمر في المقيّد على التنب ، وهو مجاز راجع قد تبين فساد في الأصول بما لا مزيد عليه ، والفهم العرفي كاف في رده كل المناقشة الواقعة من المرتضى المتقدمة سابقاً في هدم القاعدة الثانية ، بأنه لو تم لاقتضى عدم الفصل بماهية الكبريت ، وهو باطل إجماعاً ، إذ ما استفاده من الإجماع على جواز الفصل بالماء المذكور من بطلان هذه القاعدة ليس أولى من جعل ذلك الجواز للإجماع ، وتيق القاعدة على حالها ، هذا إن سلمنا أن الندرة التي ادعاه في مثل ماء الكبريت كالندرة في المقام من كونها ندرة إطلاق ، مع إمكان منعه ، بكون الأولى ندرة وجود بخلاف الثانية ، فتأمل .

(وأما الثالث) فهو - مع احتمال أن يراد بالتطهير التشمير كما تضمنته بعض الأخبار (١) أو التقصير كما اشتمل عليه آخر (٢) وإن يراد طهرها عن أن تكون مفسوبة أو محرمة ، أو المراد نفسك فطهر من الرذائل ، وعن ابن عباس أنه قال فطهر أي لا تلبسها على معصية ولا غسدة ، وفي أخرى عنه أيضاً من لبسها على معصية كما قال سلامة بن خيلان الثقفى وأناي بحمد الله لا ثوب فاجر لبست ولا من غدره أتقنع ، وليس ما ذكرنا مما تضمنته الأخبار من البطون الذي لا يمنع من إرادة الظاهر ، بل هو مجاز قريبته الأخبار كما لا يخفى على من لاحظها - لا وجه له إن قلنا بالحقيقة الشرعية ، لعدم العلم بمحصول المعنى الشرعي ، وكذلك إن قلنا بالمجاز الشرعي ، والظاهر من هذا اللفظ في هذا المقام عدم خلوه عن أحدهما ، وما قال (رحمه الله) : من أنه تطهير الثوب ليس بأزيد من إزالة النجاسة عنه ، وقد زالت حسا بغير الماء . لأن الثوب لا يلحقه عبادة لا معنى له ، لأن الكلام في أن هذا الزوال الحسي زوال شرعي أولاً ، ولا تلازم بينهما ، وكون الثوب لا يلحقه عبادة غير قاض بما ذكر ، لعدم الفرق بين العبادة وغيرها بالنسبة إلى ما ذكرنا عند الشك في حصول المعنى الشرعي الحقيقي أو المجازي ، نعم يتجه استدلاله إن أراد بالتطهير المعنى اللغوي ، وما ورد من الشارع من اشتراط الاستعلاء ونحوه إنما هي شرائط خارجية عن المعنى ، ويكون الأمور به حينئذ مطلق التنظيف ، فما ثبت اشتراطه من دليل كورود الماء على النجاسة ونحوه قلنا به ، وإلا فلا يتجه الإيراد عليه بما ذكرنا سابقاً ولا الإيراد كما وقع من بعض بأنه قد اشترط (رحمه الله) ورود الماء على النجس ، وهو يناقض قوله بمحصول الطهارة على أي وجه ، بل ولا ما وقع للمصنف والعلامة في المختلف والذخيرة من الجواب عن الآية أيضاً ، والتعرض لنقله يفني إلى طول من غير فائدة ، فراجع وتأمل . فالجواب في الجواب إما المنع من كون الطهارة بالمعنى اللغوي ، أو يقال : أنها مطلقة تقيد بما ذكرنا من القيود السابقة .

(وأما الرابع) فبالمنع عن إرادة ذلك على أي حال وبأي شيء حصل ، وما ذكره من رواية حكم وغيث سنداً لصغراه لا معنى له ، أما الأول فلكونه مطروحا عندنا وعنده ، فلا معنى لاستفادة ذلك منه ، على أنه لا دلالة فيه على طهارة اليد ، بل عدم نجاسة الوجه ، أو بعض الجسد بالمتنجس على أن نقي البأس لا يدل على الطهارة من غير جابر فتأمل . فتحمل الرواية على إرادة أن المرور ليس حال العرق ، وأما خبر غياث فمع ما قيل أنه بترى ضعيف الرواية لا يعمل بما يتفرد به ، ولم يعلم من المرتضى (رحمه الله) شمول المائع حتى للبصاق ، ومعارض بما دل (١) على أن البصاق لا يزيل إلا الدم ، فلا يكون حينئذ سنداً للصغرى ، وقد يكون الدم طاهراً ، أو يراد الاستعانة بالبصاق على غسله ، ومن هنا تعرف الجواب عنها ان أخذت دليلاً لا ينبغي أن تسطر في جنب ما ذكرنا .

وفي المقام كلام لصاحب المفاتيح ، محصله : المشهور اشتراط الاطلاق في الازالة خلافاً للسيد والمفيد ، بل جوز السيد تطهير الأجسام الصقيلة بالمسح بحيث يزول العين ، لزوال العلة ، ولا يخلو من قوة ، إذ غاية ما يستفاد من الشرع وجوب اجتناب أعيان النجاسات ، أما وجوب غسلها بالماء عن كل جسم فلا ، فما علم زوال النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهيره إلا ما خرج بدليل يقتضي اشتراط الماء ، كالثوب والبدن ، ومن هنا يظهر طهارة البواطن بزوال العين ، وكذا أعضاء الحيوان المتنجسة غير الآدمي ، كما يستفاد من الصحاح ، انتهى . وفيه - مع كونه أعم من كلام المرتضى من وجه ، بل من وجوه - انه إن أراد أن مثل الأجسام الصقيلة لا تنجس بملاقاة النجاسة ولو مع إرطوبة ، كما يظهر من تعليقه فهو مخالف للاجماع ، بل الضرورة من الدين ، ولكثير من الأخبار ، منها ما دل (٢) على اشتراط عدم التنجيس بالجفاف ، وتطهير

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الماء المضاف - حديث ١ و ٣ الجواهر ٤٠

(٢) المستدرک الباب - ٢٦ - من ابواب النجاسات حديث - ٨ - ١١ - ١٤

ولكثير من الأخبار ، منها ما دل (١) على اشتراط عدم التنجيس بالمضاف ، وتطهير الأواني الشامل للصقيل ، ودعوى خروجها بالدليل ليس بأولى من القول بأنه يستفاد من تتبع الأدلة على كثرتها منضممة الى فهم الأصحاب أن هذه النجاسات تنجس ما دقاها صقيلا وغيره مع الرطوبة ، وإن أراد أنها أي الأجسام تنجس لكن لا يجب الفصل لعدم الدليل ، وما دل على وجوب اجتناب أعيان النجاسة لا يقتضيه فيه أن معنى الحكم بالنجاسة ثبوت أحكام شرعية لا طريق للعقل في رفعها ، ودعوى أن الطهارة الشرعية عبارة عن النظافة العرفية فرية بينة ، إذ المستفاد من تعفير الاثاء والصب مرتين وغير ذلك خلافه .

ولقد أجاد المرتضى في جوابه لما سئل عن بيع بحس العين ونجس الحكم بأن الأعيان ليست نجسة ، لأنها عبارة عن جواهر مركبة ، وهي متائلة فلو نجس بعضها لنجس سائرهما ، واتفى الفرق بين الخنزير وغيره ، وقد علم خلافه ، وإنما التنجيس حكم شرعي ، ولا يقال نجس العين إلا على المميز دون الحقيقة انتهى . على أن الاستصحاب بالنسبة للطهارة والنجاسة كأنه إجماعي ، بل هو كذلك ، وأيضاً حكمه بالتنجيس ليس مستنداً لدليل دال على أن كل نجاسة عينية إذا لاقت نجست ما تلاقيه ، بل مستنده الأمر بالفصل في كثير من المقامات القاضي بالتنجيس ، فهو إن كان شاملاً للمقام اقتضى وجوب الفصل له أيضاً ، وإلا فلا تنجيس ، ولو كان مفروقاً في بحر منها ، مع أن إيجاب المسح من أين يستفاد ، إذ كثير من نجاسة النجاسات إنما استنفيت من الأمر بالفصل لما يلاقيها ، فإن كان شاملاً للمقام اقتضى وجوب الفصل ، وإلا فلا نجاسة ، على أن استفادة ما ذكره من القاعدة أي حصول الطهارة بزوال العين من ما دل (٢) على حكم البواطن وأعضاء الحيوان غير الآدمي (٣) ليس بأولى من استفادة القاعدة ،

(١) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب النجاسات - حديث ٨ و ١١ و ١٤

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب النجاسات (٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب الأسائر

أي وجوب الغسل بالماء من الأخبار المتكثرة بغسل الثوب والبدن والأواني الذي يقطع الإنسان بملاحظتها عدم قصد الخصوصية في السؤال عنه ، بل هذا أولى ، وأولى من وجوه ، وإلا فسائر النجاسات ماسئلة عنها جميعها في ملاقاته للثوب ، ولا عنها جميعها بالنسبة للبدن ، بل بعضها في الثوب وبعضها في البدن وبعضها في غيرها ، لكن لمكان القطع بعدم إرادة الخصوصية قلنا في الجميع ، والحاصل المعلوم من الأخبار وضرورة المذهب بل ضرورة الدين أن النجاسة حكم شرعي فيه ، وكذلك الطهارة ، ولا دخل للزوال الحسي ونحوه ، وخصوص الحكم بالحيوان ، وعدم التنجيس بالنسبة للبواطن لا يقضي بما ذكر من هدم ذلك الأساس .

﴿ ومتى لافته ﴾ أي المضاف ﴿ النجاسة ﴾ أو المتنجس ﴿ نجس قليله وكثيره ، ولم يحز استعماله في أكل ولا شرب ﴾ إجماعاً منقولاً نقلاً يستفاد منه التحصيل ، وفي الأخبار دلالة عليه في الجملة ، كرواية السكوني (١) التي أمر فيها باهراق المرق للفأرة ورواية ابن آدم (٢) كذلك للقطرة من النبيذ والخمر المسكر ، والعمدة الإجماع السابق بل باطلاقة يستغنى عن تقرير السراية في المقام ، على أنه قد تقدم أن الحق كونه على خلاف الأصل ، ولعله لذا قال في المدارك: أما النجاسة مع تساوي السطوح أو علو النجس فلا كلام ، وأما مع علو الطاهر ومسفل النجس فلا ينجس العالي قطعاً للأصل ، قلت لكن لم نعثر في كلامهم على إجماع أو غيره من الأدلة ما يقيد لهم ما هنا من الإجماعات ، والأصل لا يعارضها ، وما ذكر من القطع لم نتحققه ، هذا إن قلنا أن السراية على خلاف الأصل ، وإلا فتكون هي مع الإجماعات حجة ، نعم في بالي أن بعضهم عند الكلام على نجاسة الماء أطلق كون السافل لا ينجس العالي ، مدعيًا عليه الإجماع ، لكن لم يعلم منه أن

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب النجاسات - حديث ٨

ذلك في غير الماء أو هو خاص به لم تكن العسر والهرج فيه ، على أن ين الاطلاقين
 عموماً من وجه ، إلا أن المتروك في القهن هو ما ذكر من عدم نجاسة العالي بالسافل ،
 ولقد نظرت ما حضرني من بعض الكتب فلم أعثر على إجماع أو غيره في خصوص المقام
 إلا في منظومة العلامة الطباطبائي حيث قال في المضاف :

وينجس القليل والكثير * منه ولا يشترط التغير

إن نجساً لاقى عدا جارحاً * على الملاقي باتفاق من خلا

فإن ظاهر قوله باتفاق من خلا الشمول للمستثنى والمستثنى منه ، وفي المصايح
 له أيضاً نقل الاجماع على عدم نجاسة العالي بالسافل في ماء الورد ونحوه ، ولعلمهم أوكلوه
 الى ما ذكرنا عنهم في الماء فتأمل .

وكيف كان فطريق تطوير المضاف قد اختلفت فيه عبارات الأصحاب ، فالنقول
 عن الشيخ في المبسوط أنه لا يطهر إلا أن يختلط بما زاد على الكر من الماء الطاهر المطلق ،
 ولم يسلبه إطلاق اسم الماء ، ولا غير أحد أوصافه ، فإن سلبه أو غير أحد أوصافه لم
 يحز استعماله ، وإن لم يغيره ولم يسلبه جاز استعماله فيما يستعمل فيه المياه المطلقة ، وفي التحرير
 ويطهر بالقاء كر من المطلق فما زاد عليه دفعة بشرط أن لا يسلبه الإطلاق ، ولا يغير
 أحد أوصافه ، وعن بعض نسخه وإن تغير أحد أوصافه ، ومن الواضح وجود الخلاف
 بينه وبين الشيخ عليها ، دون النسخة الأولى ، فلا فرق إلا في اشتراط زيادة الكر ،
 ولعلها وقعت منه (رحمه الله) لا على سبيل الشرطية ، ولذلك نقل عنه في الذكرى قال :
 وطهره في المبسوط بأغلبية كثير المطلق عليه وزوال أوصافه ، لتزول التسمية التي هي
 متعلق النجاسة انتهى . كما أنه لعل الشيخ حيث لم يكن في عبارته الالتقاء ، بل كان
 الاختلاط ، وهو يحصل بالالتقاء دفعة وبغيره فأمكن إرادته الالتقاء التدريجي مع
 كون الماء مستعلياً ، فيشترط هنا الزيادة على الكر حتى يتقوم ما جرى منه واتصل بالمضاف
 بالكر ، كما وقع من العلامة في التطهير بمادة الحمام ، لكن فيه أنه لا وجه لسمعه هنا ، لأنه

إن كان يقول باتحاد المائتين أي مائى الساقية مع العاليى فلا يحتاج حينئذ الى اشتراط الزيادة، وإن كان لا يقول باتحادها معه فلا تشر له اشتراط الزيادة ، إذ كل ما يلاقى المضاف ينجم، به حتى ينقص العاليى عن الكر ، بل قد يقال ان اشتراطها فى الحمام له وجه بخلافه هنا ، لكون المطهر هناك لا يشترط فيه أن يقع من المادة مقدار كـ ، بل إذا اتصل بمائى الحياض بما فى المادة ، أو امتزج بطهر وإن لم يقع من المادة مقدار كر فالمطهر له حينئذ انما هو ما جرى من المادة ، لاتصاله بكر ، فلو لم يكن متصلاً بكر لم يحصل التطهير ، لكون الملاقى ليس كراً ، ولا هو متصل بكر بخلافه هنا ، فانه على ظاهر كلام الشيخ لا بد وأن يختلط به مقدار الكر ، نعم يحتمل أن يكون وجهه أنه لو اختلط به مقدار الكر فى الفرض السابق فأول الاتصال قد يغلب المضاف عليه فينجس ، فينقص الكر فلا يطهر ، لكن إذا كان زائداً فانه إن غلب انما يغلب على الزيادة ، فيبقى الكر سالماً، وليس حاله كحال ما إذا لقي الكر على الماء النجس الغير المتغير ، فانه يطهر بمجرد الاتصال، بناء على عدم اشتراط الامتزاج ، فيتجه حينئذ هنا الاشتراط ، إلا انه قد يناقش فيه أيضاً بأنه متجه مع العلم بالغلبة المذكورة ، وإلا فاستصحاب بقاء محكم ، والاحتمال غير قادح ، فانه قد يكون بأول آتات الاتصال يغلب الماء على الجزء الملاقى ، وبما ذكرنا تعرف استناد الشيخ فى اشتراط الزيادة ان أراد ذلك ، وأما على النسخة الثانية من التحرير أي اشتراط عدم مسلوية الاطلاق فقط وإن تغير أحد أوصافه بأوصاف المتنجس فهو مختاره فى بعض كتبه ، كللتهى والقواعد ، وتبعه عليه جماعة أي فى حصول تطهير المضاف بحيث يكون طاهراً مطهراً ، وإلا فتسمع أنه (رحمه الله) لا يشترط بقاء الاطلاقية بالنسبة للطهارة وإن كان لا يرفع حدثاً ولا خبثاً ، وكأنهم فهموا من عبارة الشيخ (رحمه الله) إرادة تغيير الماء بأحد أوصافه المضاف ، وأوردوا عليه أن الذى ثبت من الأدلة نجاسة الكر بتغييره بأحد أوصاف النجاسة لالمتنجس ، فيبقى حينئذ على طهارته وإن تغير بأحد أوصاف المضاف ، لكن لعل مستند الشيخ (رحمه الله)

عموم قوله (عليه السلام) : (١) «إلا ماغير لونه أو طعمه أو ريحه» وللسألة مقام آخر ، إلا أن عبارة الشيخ (رحمه الله) هنا غير صريحة بذلك ، إذ قد يريد بالتغيير التغيير بأحد أوصاف النجاسة ، لبقاءها في المضاف كاللحم ، أو أنه يريد أنه بدون أن تذهب أوصاف المضاف بالمرّة لم يحصل إستهلاكه بالماء المطلق ، ومدار التطهير عليه ، كما ستعرف إن شاء الله .

وقد أشار إلى ذلك الشهيد في الذكرى كما سمعت ما نقله عنه ، وحينئذ يرجع الى نزاع في موضوع ، وهو أنه هل يبقى الماء للطلق على إطلاقه ، ويستهلك المضاف فيه وإن بقي أحد أوصاف المضاف في المطلق ؟ فالجاعة يقولون بالبقاء ، والشيخ يمنعه ، لكن عبارته تنافي ذلك ، لأن ظاهر صنف التغيير بأو يقضي بقاء الأول ، وهو عدم سلب الإطلاقية ، فيكون ما أشار اليه الشهيد (رحمه الله) بنقله عن المبسوط كما تقدم لا يخلو من تأمل ، وكيف كان فإن أراد الشيخ بتغيير أحد الأوصاف أوصاف المضاف لالنجاسة ومع ذلك يقول بتحقيق بقاء الإطلاقية فالظاهر أن الأرجح خلافه ، لما ذكر في محله من أن الكر لا ينجس إلا إذا تغير بأحد أوصاف النجاسة ، وإن لم يرد ذلك فربحاً بالوافق ، نعم أما الخلاف مع العلامة في القواعد والمنتهى ، بل قيل أنه في سائر كتبه ، حيث قال إذا اختلط مقدار الكر بالمضاف وسلبه الإطلاق تحصل الطهارة ، وتذهب الطهورية ، ولعل كلامه يرجع الى القول بطهارة المضاف بملاقاة المطلق الكثير للمضاف وإن بقي المضاف على إضافته ، كما يرشد الى ذلك نقله عنه في الذكرى أنه قال بالطهارة بمجرد الاتصال وإن بقي الاسم ، إلا أنه يحتمل أن لا يكون مراده كذلك ، بل يقول لابد من الامتزاج ، ولا يكفي بمجرد اتصال الماء به ، وفيه أنه لابد حينئذ من تخصيصه بما إذا أُلقي المضاف على الكر وإن نافاه ظاهر أحادي عبارتيه في القواعد ، وإلا فلا يتجه فيما إذا أُلقي الكر على المضاف لنجاسة إناءه وهو ينجس الماء ، ولا معنى لقول بطهارة الإناء لعدم

ملاقاة المطلق له ، إذ الفرض أنه صار مضافا ، واحتمال القول ان الكر بعد اتصاله بالمضاف ظهر المضاف وآتيته واضح الفساد ، كالتمسك بأن الكثير إنما ينجس إذا تغير بلون النجاسة مثلاً بالمتنجس ، والفرض المدم ، نعم هو متجه فيما إذا بقي الكثير على مائيته ، لا فيما خرج عنها ، فانه ينجس حينئذ بكل ما يلاقيه ، وكذا التمسك باستصحاب الطهارة ، اذ هو مع معارضته باستصحاب النجاسة لا معنى له مع تغير الموضوع ، لكونه كان مطلقاً والآن مضاف فيدخل حينئذ تحت أحكام المضاف ، والقول بان نجاسة المضاف إنما جاءت من الاجماع ، وهي في المقام مفقودة لا معنى له لما بينا في الأصول من صحة الاستصحاب في الحكم الحاصل من الاجماع ، وليس الاجماع إلا أحد الأدلة الكاشفة عن الحكم الواقعي ، كما بين في محله ، فلا حاجة الى تكلف الجواب بعدم انحصار دليل النجاسة في الاجماع ، لوجود أخبار في المقام ، فان فيه انه ليس هناك أخبار صالحة للدلالة في تمام الدعي من غير حاجة الى الاجماع ، كما لا يخفى على من لاحظها ، ولصاحب الذخيرة مناقشة واهية في المقام متضمنة لعدم جريان الاستصحاب ذكرناها في الأصول وأجبنا عنها .

وبما ذكرنا من الاستصحاب ينقطع إصالة الطهارة ، فلا يقال ان الأصل في الأشياء الطهارة ، لقوله (عليه السلام) (١) : « كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر » . ولم نعرف الآن نجاسة لافي المطلق الذي انقلب مضافا ، ولا في المضاف السابق ، لأن العلوم من نجاسته إنما هو قبل ملاقاته للماء ، ولا معنى لرده في الذخيرة بمنع إصالة الطهارة في كل شيء . نعم الثابت من العموم إنما هو عند الشك في عروض النجاسة لها . أو كونها أحد النجاسات لأعند الجهل بكونها نجسة شرعاً أم لا ، اذ هو كما ترى ، بل أغرب من سابقه ، بل قد عرفت فيما تقدم انه يمكن إثبات الطهارة بإصالة البراءة والاباحة ، لكون النجاسات تكليف ، وان كان لا يخلو من تأمل في غير الأكل والشرب ونحوهما ، ولقد طال هذا الكلام .

(١) المستدرک - الباب - ٢٩ - من ابواب النجاسات والآواني - حديث ٤

وكشف الحال في المسألة انا نقول الروايات خالية عن كيفية تطهير المضاف ، فلم يبق لنا إلا إدخاله تحت القواعد الممهدة ، والظاهر أنه غير قابل لتطهير ، لعدم ثبوت كيفية خاصة في تطهيره ، ولا يمكن جريان ما وصل اليها من المطهرات عليه حتى بالاستحالة بمجازة دون الكر من الماء ، مثلاً بل والاستهلاك به بناء على أن الاستحالة انما تنيد طهارة ما كانت النجاسة دائمة مدار اسمه ، كالكلب والخنزير ونحو ذلك ، فاذا استحال الى وضوع آخر لا يطلق عليه هذا الاسم اتجه الحكم بطهارتها ، أما اذا كان لحوق وصف النجاسة ليس دائراً مدار الاسم بل مدار الذات ، وهي بالاستحالة لم تنهدب فلا تنيد استحالة المتنجسات طهارة ، لما عرفت ، بل وعلى غيره ايضاً باعتبار كون الاستحالة والاستهلاك في الفرض الى ما تنجس به من الماء والاستهلاك به فأقصاء انقلابه الى ماء متنجس كما هو واضح ، نعم لو فرض إمكان انقلابه الى الماء حقيقة بنفسه مثلاً قلنا ان الاستحالة تطهر النجس والمتنجس أمكن دعوى طهارته ، لكن يظهر من بعضهم أنه لا يطهر إلا بالكثير ، ولعله لعدم إمكان الفرض ، أو عدم كون مثل هذا الانقلاب مطهراً ، والقياس على الحر المنقلبة خلا باطل ، فتأمل جيداً . وعلى كل حال فالمضاف قابل لأن يتقلب الى جسم قابل لتطهير ، فاذا انقلب مثلاً الى اللآلئ ولو بامتزاجه بماء قليل ، أو علاج آخر صار حاله حال الماء يطهره ما يطهره وحيث يمتزج به كثير لا يحكم بطهارة المضاف حتى يستهلكه المطلق ، ويكون ماء مطلقاً فيطهر حينئذ بالكثير ، وليس هذا تطهيراً للمضاف نفسه ، كما هو واضح .

والظاهر أنه لا حاجة الى ترتيب زمني ، بل أول زمان زوال مضافته زمان طهارته ، لكون السبب في الطهارة موجوداً ، وكان تأثيره موقوفاً على زوال المانع ، فعنده حينئذ تم العلة ، وترتب المعلول عليها لا يحتاج الى زمان ، لا يقال : حال الماء المضاف كحال الماء ، فكيفية تطهيره كيفية تطهيره ، لانا نقول : هو مسع أنه قياس فيه ان الفرق بينهما واضح من وجهين ، الأول لأن الماء يمكن سريان الطهارة فيه باعتبار

تطهير بعض الأجزاء ، وهي تطهر غيرها وهكذا ، والثاني لأن الماء من جهة اتحاده وصيرورتها ماء واحداً ، وقالوا ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس ، وكل من الوجهين لا يتأتى بالمضاف ولم أجد مخالفاً فيما ذكرت إلا ما نقلناه عن العلامة (رحمه الله) وقد عرفت فساد ما لا مزيد عليه ، هذا .

وقد وقع في الروضة كلام محتاج الى التأمل التام ، وذلك لأنه بعد أن قال الشهيد في اللمعة : وطهره إذا صار مطلقاً على الأصح ، قال : ومقابله طهره بأغلبية الكثير المطلق عليه ، وزوال أوصافه ، وطهره بمطلق الاتصال به وان بقي الاسم ، ويدفعهما مع إصالة بقاء النجاسة أن المطهر لغير الماء شرطه وصوله الى كل جزء من النجس ، ومادام مضافاً لا يتصور وصول الماء الى جميع أجزائه النجسة ، وإلا لما بقي كذلك ، وسيأتي له تحقيق آخر في باب الأطلعة انتهى . ولا يكاد يفهم أنه كيف يدفع ما ذكره مقابلاً أولاً ، نعم هو متجه على الثاني منها ضرورة ان ما جعله أولاً مقابلاً هو قول الشيخ في المبسوط ، كما نقله الشهيد في الذكرى ، والثاني أحد قولي العلامة ، وما ذكره في اللمعة هو القول الآخر له ايضاً ، وقد عرفت ان الشيخ يشترط بقاء الاسم . ذهاب أوصاف المضاف على وجه يزول اسم المضاف على ما سمعته مما حكاه عنه في الذكرى ، وانه متى سلب المضاف اطلاق الاسم ، أو غير أحد أوصافه لم يحذف كيف يتجه عليه الرد بذلك ، نعم هو قد أخذ شرطاً زائداً على ما جعله الأصح ، ولعل منشأ وهمه (رحمه الله) غفلته عن ان الأغلبية تقضي بزوال الاسم ، لكنها لا تقتضي زوال الأوصاف فلذا اشترط زوالها فتأمل هذا ، ولا يبعد ان يكون مراد العلامة مما نقلناه عنه في القواعد والمتنعي انه اذا سلب المطلق الاطلاق بعد ان سلب المطلق المضاف عن الاضافة لا عن الأوصاف ، لكن بعد ذلك قويت الصفات حتى غلبت المطلق ، فان الظاهر حينئذ كما يقول من سلب الطهورية دون الطهارة ، لحصولها سابقاً ، وليس في عبارتيه ما ينافي

ما ذكرنا ، قال في القواعد : مانعه « (فروع) لو نجس المضاف ثم امتزج بالملق الكثير فغير أحد أوصافه فالمطلق على طهارته ، فان سلبه الاطلاق خرج عن كونه مطهراً لاطهاره » فيراد بقوله فان سلبه الاطلاق أي بعد ان سلب المطلق المضاف الاضافة دون الأوصاف ، وهو حق كما يقول ، أو يراد بالضيمير المستتر في سبه انما هو التغير ، أي فان سلبه التغير الباقي عن الاطلاق ، وهذا انما يكون بعد السلب الأول فتأمل .

وقال ايضاً في الفصل الرابع في تطهير المياه النجسة : « والمضاف بالقاء كدفعه وان بقي التغير مالم يسلبه الاطلاق ، فيخرج عن الطهورية » ومراده بما لم يسلبه الاطلاق أي ما لم يسلبه التغير الباقي بعد سلب المطلق المضاف ، فانه يخرج حينئذ عن الطهورية دون الطهارة ، لحصولها سابقاً ، ويكاد الناظر المتأمل يقطع بأن هذا مراده ، فان ما ذكره في غاية الاستبعاد بل لا يصلح ان يصدر من أفعال الشيعة ، فضلاً عن ان يصدر عن آية الله ، المؤيد بتأييده المسدد بتسديده ، رزقنا الله رشحة من رشحات فضله ، وقال في المنتهى : « فرعان بعد أن ذكر كيفية تطهير المضاف ، (الأول) لو تغير الكثير بأحد أوصاف المضاف قال الشيخ نجس الكثير ، وليس بمجيد ، لنا الأصل الطهارة ، وانفعال الكر بالنجس ليس انفعالا بالنجاسة ، والمؤثر في التنجيس انما هو الثاني لا الأول (الثاني) لو سلبه المضاف إطلاق الاسم فلا قوى حصول الطهارة ، وارتفاع الطهورية » انتهى . وليس في ذلك ظهور فيما ذكرنا ، وقد قال هو بنفسه سابقاً في أول الكتاب بعد الفراغ عن البحث في الماء القليل : أما لو تغير الكثير بما نجاسته عارضية كالزعفران النجس والمسك النجس فانه لا ينجس بذلك ، لأن الملاقى يطهر بالماء ، نعم لو سلبه إطلاق اسم الماء فانه ينجسه والحاصل الذي أعلن والله أعلم أن مراد العلامة بعد ان خالف الشيخ في ان تغير المطلق بأوصاف المضاف غير قاذح ، لعدم زوال الاسم بذلك ، أراد ان ينبه على شيء ، وهو انه لو بقي هذا التغير حتى قوي فرال الاطلاق ، وكان الضمير في عبارتي القواعد راجع الى التغير ، فتأمل جيداً

فان قلت: ان ذلك ينبغي الجزم به ، فلم قال الأقوى ، قلت : هو - مع كونه في القواعد لم يقل ذلك ، بل حكم به جازماً من غير تردد ، وانما ذكر ذلك في المنتهى - لعل وجه احتمال القول بعدم بقاء الطهارة ، لأن غلبة هذا التغير دليل على أن المطلق لم يكن غالباً سابقاً ، فلم تحصل طهارة وإن كان ضعيفاً ، فيكون بهذا التقرير لا يخالف بحمد الله ، نعم الشيخ (رحمه الله) زاد اشتراط عدم تغير المطلق بأحد أوصاف المضاف ، وقد عرفت ما فيه ، بل عرفت أن عبارته غير صريحة في ذلك ، بقي الكلام في اشتراط الدفعة والتدرج ، وقد تقدم أن عبارة الشيخ في المبسوط ليس فيها ذلك ، بل انما وقعت في عبارة العلامة (رحمه الله) في بعض كتبه ، وبعض من تأخر عنه ، ولعل المسألة مبنية على ما تقدم من اشتراطها في تطهير الماء النجس وعدمه ، مع احتمال الفرق بينهما على بعد ، وكسالة الدفعة مسألة الالتقاء فتأمل جيداً .

(و) قد ظهر مما ذكرناه أنه (لومرج طاهره) أي المضاف (بالمطلق اعتبر في) بقاء (رفع الحدث به) بل والحيث بل وباقي ما يترتب على كونه ماء مطلقاً من الأحكام (إطلاق الاسم) بعد الوقوف على حقيقة الحال كما تقدم تحقيق ذلك في الباحث السابقة . (وتكره الطهارة بماء أسخن بالشمس في آنية) كما في المعتبر والنافع والقواعد والتحرير والإرشاد وغيرها ، بل في الذخيرة أنه مشهور بين الأصحاب ، بل في الخلاف نقل الإجماع على كراهة الوضوء بالمسخن بالشمس ان قصد به ذلك ، وفي السرائر ان ما أسخنه الشمس يجعل جاعل له في إناه وتعده لذلك فانه مكروه في الطهارة معاً بحسب ، والأصل في المسألة خبر ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن (عليه السلام) (١) قال : « دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) على عائشة وقد وضعت قدميها في الشمس ، فقال : يا حبيرا ما هذا ؟ قالت : أغسل رأسي وجسدي ، قال : لا تمودني ، فانه يورث البرص » وفي الوسائل انه رواه الصدوق في المقتنع مرسل ، ورواه في العلل

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١

وفي صيون الأخبار عن أبيه عن سعد عن محمد بن عيسى ، وفي الاعتبار بعد أن ذكر الرواية المتقدمة قال : وروى الجمهور عن عائشة أنه قال لا تغلي بإحمر ، قال وطعن الحنابلة في سند الحديث . ولا عبرة بطعنهم بعد صحة السند من طريق أهل البيت (عليهم السلام) ولعله يريد بالصحة غير ما في لسان التأخرين ، وما رواه إسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضأوا به ، ولا تغسلوا به ، ولا تمسحوا به ، فإنه يورث البرص » وفي الوسائل أنه روى الصدوق في العلل عن محمد بن الحسن عن الصفار عن إبراهيم ابن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) مثله .

وعلى كل حال فلا يقدح قصور السند بعد الانجبار بما سمعت ، والتسامح في المكروه ، والحكم بالصحة من مثل المحقق ، وإنما حل النهي فيها على الكراهة ، لما فيها من الضعف اصطلاحاً ، والاجماع على عدم الحرمة ، والجمع بينها وبين ما دل على نفي البأس عن الوضوء بالماء الذي يوضع في الشمس ، كما في رسالة محمد بن سنان (٢) وظهور التحليل في الكراهة ، والرواية الثانية وإن اشتملت على غير الآتية من الأنهار والمصانع وغيرها ، كاطلاق بعضهم ، لكن يعارضها الاجماع المنقول عن التذكرة ونهاية الأحكام على عدم الكراهة في غيرها ، فيبقى غير ذلك داخلاً فيها ، نعم لا فرق حينئذ بين سائر الأواني ، كما أنه لا فرق في ذلك بين سائر البلدان ، فاحتمله في المنتهى من اختصاص الحكم بما يخاف منه المفسد . كالشمس في البلاد الحارة دون المعتدلة ، أو فيما يشبه آتية الحديد والرصاص دون الفضة والذهب ، لصفاء جوهرهما . لأن الشمس إذا أثرت فيها أخرجت منها زهوته فملأ الماء ، ومنها يتولد المفسد ، ولأن تأثير الشمس في البلاد المعتدلة ضعيف ، فلا يخاف من البرص بخلاف للإطلاق السابق ، بل دعوا اختصاص

الخوف بما ذكر دون غيره غير معلوم لنا ، بل لعله لغير ذلك ، هذا ان جعلنا ما في الرواية من البرص علة ، وإلا فقد يكون حكمة ، وما سمعته من الإطلاق المنجبر بالشبهة مضافا الى التعليل بمخافة البرص ، مع كون الكراهة من التسامح فيها حجتا على الشيخ (رحمه الله) وابن ادریس المقيدين بالحكم بما سمعته من القصد ، لكن لعل الشيخ ذكره بحافظة على متن الإجماع ، وما في الرواية الأولى من ظهور القصد لا ينافي ما في الرواية الثانية . والأقوى شمول الحكم للوضوء والغسل سواء كانت رافعة للحدث أولا ، لصدق اسم الوضوء والاختسال على ذلك ، بل وسائر الاستعمال مع المباشرة للبدن ، لتعليل مع ترك الاستعمال من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعائشة ، واشتغال الأخير على المعين به مع إلقاء الخصوصية والتسامح في المكروه ، فما في كلام المصنف وغيره من تخصيص الحكم بالطهارة ، وكلام ابن ادریس من تخصيص الحكم بالطهارتين فحسب ، وما عن الذكري من تخصيص الحكم بالطهارة مع المعين لعل الأقوى خلافه ، كما أن الظاهر أن إزالة الخبث من حيث كونه إزالة من غير مباشرة للبدن لا كراهة فيها وإن أطلق الاستعمال عن النهاية والمهذب والجامع ، لكن قد يريدوا المباشرة بالبدن والظاهر بقاء الكراهة وإن زالت السخونة ، وفي المتن أنه الأقرب ، وعن الذكري القطع به ، ولعله الظاهر من عبارة المصنف ونحوها للاستصحاب ، وشمول قوله (صلى الله عليه وآله) الماء الذي تسخنه الشمس له ، وعن بعضهم الاحتجاج عليه بعدم اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق ، وفيه نظر ، والمدار في التسخين وكون الشمس هي المسخنة العرف ، ولا يندرج فيه ما لو سخنت الشمس آنية كانت فارغة ، ثم وضع فيها ماء فاكسب تسخيناً لحرارة الآنية ، وهل يشترط في الماء القلة أولا ؟ وجهان ، بل قيل قولان ، والأقوى عدم الاشتراط ، وليس لفظ الآنية موجوداً في الرواية حتى يتبادر منه القلة ، وإن كان القول الآخر لا يخلو من قوة أيضاً ، لأن المتعارف تسخينه القليل ، وإن لفظ الآنية وإن لم يكن في الرواية لكن الإجماع المتقدم على عدم الكراهة في غيرها كاف ، هذا .

وفي الخدائق أن الظاهر ترتيب الأثر على المداومة للمرة والثنتين، ولعل قوله (صلى الله عليه وآله) لا تعودني من العود أو الاعتقاد إيماء إلى ذلك قلت : إن أراد بالأثر البرص وأراد عدم حصول الكراهة في المرة الواحدة والثنتين فما عرفت من كلام الأصحاب وإطلاق الرواية حجة عليه ، وما ذكره من الإيماء للإيماء فيه ، فإن المراد منه لا تعودني إلى الفعل وكل ذلك من جهة عدم العلم سابقاً ، والمراد من قوله (صلى الله عليه وآله) أنه يورث البرص أنه قد يورث ، وليس ذلك من الضرر المظنون أو الخوف العرفي وإلا لجرم ، بل نقول به حيث يحصل ذلك ، والبحث في المراد من الكراهة في المقام مذكور في الأصول ، وقد أشبعنا البحث فيه في رسالة لنا في اقتضاء النهي الفساد ، والله الموفق .

(و) يكره (بما أسخن بالنار في غسل الأموات) بلا خلاف أجده ، بل في الخلاف عليه إجماع الفرقة وأخبارهم ، إلا في برد لا يتمكن الغاسل من استعمال الماء البارد ، أو يكون على بدنه نجاسة لا يقلعها إلا الماء الحار ، كما في المدارك هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب حكاه في المنتهى ، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك قول أبي حنيفة (عليه السلام) (١) في صحيح زرارة : « لا يسخن الماء للميت ، ولا يسجل له النار » ومرسلة عبد الله ابن المغيرة عنه وعن أبي عبد الله (عليهما السلام) (٢) قال : « لا يقرب الميت ماء حمياً » وقول الصادق (عليه السلام) (٣) في خبر يعقوب بن يزيد عن عدة من أصحابنا : « لا يسخن للميت الماء ، لا تعجل له النار » وفي الوسائل محمد بن علي بن الحسين (٤) قال : قال أبو جعفر (عليه السلام) : « لا يسخن الماء للميت » وروى حديث آخر (٥) « إلا أن يكون شتاءً بارداً فتوقى الميت مما توقى منه نفسك » وفي كشف القناع وروى عن الرضا (عليه السلام) (٦) « ولا تسخن له ماء إلا أن يكون ماء بارداً جداً فتوقى

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢ - ٣

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٤ - ٥

(٦) المستدرک - الباب - ١٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

الميت مما توفي منه نفسك » والظاهر أن مراده الفقه الرضوي ، وحمل النهي للكراهة مع صحة السند في بعضها ، لما عرفت من الاجماع من الشيخ على الكراهة ، وفي المدارك اتفاق الأصحاب على أنه غير محرم . والظاهر أنه كذلك ، فما في السرائر ان الماء الذي يسخن بالنار لا يكره استعماله في حال لا وجه له إن أراد حتى غسل الأموات ، نعم هو في غير ذلك متجه ، إذ لا كراهة في الوضوء به ونحوه ، بل في الخلاف أنه قال به جميع الفقهاء إلا مجاهد ، فانه كرهه ، وفي المنتهى لا بأس باستعماله ، خلافاً لمجاهد ، بل يكره تفصيل الميت به ، وما في صحيح محمد بن مسلم ذكر أبو عبدالله (عليه السلام) (١) « أنه اضطر اليه وهو مريض . فأتوه به مسخناً ، فاغتسل وقال : لا بد من الغسل » لا دلالة فيه على الكراهة ، إذ لعل المراد أنه اضطر الى الغسل .

وكيف كان فظاهر الأصحاب خصوص التسخين بالنار ، إما لانهم اكتفوا عن ذكر الكراهة بالمسخن بالشمس بما تقدم ، لكن فيه أنه يقضي بكراهة الغسل للأموات في الشمس ، والظاهر خلافه لظهور ما تقدم من الأدلة في خلافه ، مع التعليل بالبرص نعم قد يقال بالكراهة للمستعمل المباشر نفسه ، كما ذكرنا سابقاً فتأمل . أو من جهة ظهور روايات المقام في ذلك ، لتبادره ولقوله لا تعجل له النار على وجه ، أو لأن المقصود أن المسخن بالنار المكروه منه ذلك من غير تعرض لغيره ، أما لو كان مسخناً بغيره فالظاهر منهم عدم الكراهة ، لكن قد يشكل بقاويل بعض الروايات له ، كقوله (ع) (٢) « لا يقرب الميت ماء حيميا » ونحوه ثم الظاهر من قوله لا يقرب ماء حيميا مع قوله في الآخر لا يعجل له النار عدم الفرق في ذلك بين الغسل وغيره من إزالة الوسخ ونحوه ، ويرشد اليه استثناء الشيخ (رحمه الله) ما إذا كان على بدنه نجاسة لا يقلعها إلا الماء الحار ، ومثله ما في المذهب من استثناء تلين الأعضاء والأصابع ، إلا أن يريد به الغسل للتلين ، فما يظهر

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٢

(٢) الوسائل الباب - ١٠ - من ابواب غسل الميت - حديث ٢

من المصنف وغيره من اختصاص الحكم بالفصل لا يخلو من تأمل ، وأطلق المصنف هنا كما في النافع والإرشاد ، لكنه قال في المعتبر : قال الشيخان : ولو خشي الغاسل من البرد جاز ، وهو حسن لأن فيه دفعاً للضرر ، وفي القواعد إلا مع الحاجة ، وقد عرفت ما استثناه الشيخ من إزالة النجاسة ، والمذهب من تليين الأعضاء ، وهو مناف لاطلاق الأخبار ، ولعل مراد الشيخ (رحمه الله) بعدم الامكان بالنسبة الى إزالة النجاسة التعمد حقيقة ، فانه يمتنع حينئذ قطعاً ، نعم إذا كان الماء بارداً جداً قد سمحت ما عن أبي جعفر وعن الرضا (عليهما السلام) من قولهما إلا أن يكون شيئاً بارداً فتوقيه مما توقى نفسك والذي يقوى في النظر انه متى توقف واجب على تسخين الماء كدفع ضرر أو إزالة نجاسة لا تنقلح إلا به أو نحو ذلك ارتفعت الكراهة قطعاً ، وبدونه فالكراهة باقية إلا إذا كان الماء بارداً جداً فانه وإن لم يحش الغاسل الضرر ينبغي أن يوقى الميت ، ذلك مراعاة لحاله ، وقد يستظهر من قوله (عليه السلام) فتوقيه مما توقى منه نفسك التقيد الى أمور آخر ، كلوحة الماء وكونه آجناً وغير ذلك وينبغي الاقتصار على مقدار ما تدفع به شدة البرودة ، ولو أمكن ارتفاعها بنير النار كوضعها في مكان حار كان أولى ، ويكره الاستشفاء بالحماة ، وهي الميونة الحارة التي تكون في الجبال التي توجد منها رائحة الكبريت ، فانها من فوج جهنم ، للروايات (١) الدالة على ذلك ، وقد صرح به ابن إدريس وهو المنقول عن ابن بابويه كما في المنتهى والمعتبر وظاهرهما القول به أيضاً ، ولا يكره غير ذلك ، كما صرح به ابن إدريس أيضاً ، لخصوص النهي في الاستشفاء ، والتعليل بانها من فوج جهنم لا يقتضيه ، لعدم الدليل على الكبري ، نعم قد يقال بالكراهة فيها في خصوص غسل الأموات ، لما ذكرنا سابقاً ، ولما فيها من القشام لخصوص الميت ، لكونها من فوج جهنم ، وقد يكون قوله (عليه السلام) لا تمجل له النار مشعراً بذلك.

﴿ والماء المستعمل في غسل الأختبات ﴾

حكى كانت أو عينية ﴿نجس سواء تغير بالنجاسة﴾ لو نأ أو طعاماً أو رائحة
 ﴿أو لم يتغير﴾ وهو ما انفصل بالمصر أو بنفسه من المتنجس بعد الصب عليه لتطهيره ، كما
 في الروضة وكشف اللثام ، وفي المنتهى ما معناه هو المنفصل من غسالة النجاسة قبل
 طهارة المحل ، أو ما تحصل الطهارة بعدها ، قلت : ما المراد بالانفصال ، هل هو كون
 الهواء ظرفاً له ، فلا يجري الكلام فيما لو جرى على المتنجس الى مكان آخر متصل به
 غير منفصل عنه كما في البدن ، أو المراد به مطلق الانفصال عن المحل النجس ولو الى مكان
 آخر ، فيجري البحث فيما لو تنجس أعلى البدن ثم صب عليه شيء من الماء حتى جرى
 الى أسفله ولم ينفصل عنه ، ثم أنه على هذا التقدير فهل يحكم بنجاسة ما انتهى اليه الماء ،
 أو كل ما جرى عليه وايضاً لو انفصل من الأسفل فهل يجري البحث في المكان الذي جرى
 عليه ماء الغسالة قبل أن ينفصل أولاً ؟ هذا وغيره كلامهم فيه غير منفتح ، ومقتضى
 ما استسمع من أدلة القائلين بالنجاسة من كونه ماء قليلاً لا في نجاسة الحكم بنجاسة ذلك
 كله من غير فرق بين أن ينفصل منه شيء أولاً ، ولا يخفى ما فيه من العسر والحرج ،
 ودعوى أن المراد بماء الغسالة هو المنفصل عن سائر ذلك العضو لا شاهد لها ، مع اقتضاءها
 الطهارة في الجميع لو لم ينفصل ، كما إذا غسل موضع النجس من البدن وجرى منه الى المكان
 الآخر من غير انفصال ، أما في المحل النجس فلتتحقق الفصل ، وأما في غيره فلم يعدم
 النجاسة ، لأن ما جرى اليه ليس ماء غسالة ، واحتمال القول انه ان انفصل كان
 الغسالة المنفصل ، وإلا كان ما انتهى اليه غسالة لم أعرف له شاهداً يقتضيه ، كاحتمال
 القول ان الغسولات لها كينيات في الفصل متعارف ، فاجرى على المتعارف فماء غسالته
 المنفصل ، أو ما انتهى اليه دون الباقي ، وما لم يكن كذلك جرى فيه ما تقدم ، إذ هي
 احتمالات ليس في الشرع ما يشهد لها ، وتأمل ذلك كله يشهد للقول بطهارة الغسالة .

وكيف كان فالكلام يقع في المنفصل عن النجس الزيل لنجاسته أو كان بعض الزيل كما في متعدد الغسل . ولا كلام من أحد في النجاسة مع التغير . بل نقل عليها الاجماع جماعة ، منهم المصنف في المعتبر والعلامة في المختلف وغيرهما ، والظاهر اختصاص الحكم بالتغير بالنجاسة ، فلا يدخل في البحث ما لو تغيرت بالمتنجس ، إلا على ما ذهب اليه الشيخ (رحمه الله) في نجاسة الكثير بذلك ، وظاهر الاطلاق مع الاختصار على خروج التغير حسب مقتضى عدم الفرق بين ما لو استصحب عين النجاسة أولا ، نعم لو وقعت في مكان واستقرت به وكان مع ذلك فيها عين نجاسة فالظاهر النجاسة ، إلا من القائل بعدم نجاسة القليل . أما لو لم تكن كذلك بان كانت مثلاً في الهواء ، أو كفن معها أجزاء من عين النجاسة ، فأصاب انساناً قطرة خالية عن عين النجاسة إلا أنها كانت مستصحية لها ، أو المستصحب لها فالظاهر جريان النزاع فيها ، والمسألة محتاجة الى التأمل . إذا عرفت هذا فنقول قد اختلفت كلمات أصحابنا رضوان الله عليهم على أقوال ، (الأول) الحكم بالنجاسة مطلقاً من غير فرق بين المتنجسات إناء كانت أو غيره ، ولا بين الفسلات في التعدد والاتحاد ، وهو الذي اختاره المصنف في سائر كتبه ، والعلامة في المنتهى والقواعد والتحرير والمختلف والتذكرة والشهيدان في اللمعة والروضة ، ويظهر من الكركي الميل اليه ، بل هو المحكي أيضاً عن الاصباح والدروس والألفية وظاهر المقنع وغيرهم ، بل في جامع المقاصد تارة أنه الأشهر بين المتأخرين ، وأخرى العمل على المشهور بين المتأخرين ، وقوفاً مع الشهرة والاحتياط ، وعن غاشية الميسي نقل الشهرة عليه ، وعن الروض أنه أشهر الأقوال ، خصوصاً بين المتأخرين . (وقيل) بالمطهرة مطلقاً من غير فرق بين النجاسة الأولى والثانية ، وفي الإناء وغيره ، بل في اللواميع ان عليه المرتضى وجل الطائفة الأولى ، وفي جامع المقاصد الأشهر بين المتقدمين أنه غير رافع ، كالمستعمل في الكبرى ، وفي الذكري ان ابن حزم والبصروي سوي بينهما وبين رافع الأكبر ، وعن البسوط أنه قواء واحتاط في الأولى ،

ويظهر من المنتهى أن قول الشيخ في البسوط إنما هو في الغسلة التي تحصل الطهارة بعدها ، والظاهر أنه وهم ، وفي مفتاح الكرامة عن كشف الالتباس أن عليه فتوى شيوخ المذهب ، كالسيد والشيخ وبني إدريس وحزمة وأبي عقيل انتهى . والذي عثرت عليه في السرائر قال : « وإن أصابه من الماء الذي يغسل به الاثاء قلت كان من الغسلة الأولى يجب غسله ، وإن كان من الغسلة الثانية أو الثالثة لا يجب غسله ، وقال بعض أصحابنا : لا يجب غسله سواء كان من الغسلة الأولى أو الثانية ، وما اخترناه هو المذهب » قال السيد المرتضى : في الناصريات قال الناصر : لافرق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورودها عليه ، قال السيد : وهذه المسألة لا أعرف فيها أيضاً لأصحابنا نصاً ولا قولاً صريحاً ، والشافعي يفرق بين ورود الماء وورودها عليه ، فيعتبر القلتين في ورود النجاسة على الماء ، ولا يعتبر في ورود الماء على النجاسة ، وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة . ويقوى في نفسي عاجلاً إلى أن يقع التأمل للثلاث صحة ما ذهب إليه الشافعي ، والوجه فيه أنا لو حكنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة لأدعي ذلك إلى أن الثوب لا يظهر من النجاسة إلا بإيراد كره من الماء عليه ، وذلك يشق ، فدل على أن الماء إذا ورد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة ولا الكثرة ، كما يعتبر في آثار النجاسة عليه ، قال محمد بن إدريس (رحمه الله) : « وما قوي في نفس السيد صحيح مستمر على أصل المذهب ، وفتاوى الأصحاب به » قلت : والذي نقله عن الشافعي قد نقله العلامة في المنتهى في المقام عنه أيضاً في أحد وجهي الشافعي ، ولا ريب في ظهور كلام السيد في عدم نجاسة الفسالة ، لكن في كشف اللثام أنه يمكن أن يقول أنه عند انفصال ماء وردت عليه النجاسة ، وفيه - مع أنه مخالف لما فهمه كثير من الأصحاب وللأولوية ، فإنه إذا كان معه لا يتنجس فإذا انفصل بطريق أدلى ، وللمنفول عن الشافعي من طهارة ماء الفسالة لمثل ما ذكره السيد (رحمه الله) - أنه لا يصدق على المنفصل أنه ماء وردت عليه النجاسة سيما في مثل النجاسة الحكيمة ، نعم الذي يظهر أن مرادهم بالورود أنه يرد عليها ويذهب ،

لأنه يجتمع معها في مكان تستقر هي فيه ، فانه يصدق عليه حينئذ في الآن الثاني انه ماء قليل فيه نجاسة ، فهو خارج عن النزاع ، وبما عرفت يكون ابن إدريس أيضاً موافقاً ، وحكمه في الإناة لا يكون مخالفاً ، اذ لعله لدليل ، أو لأنه الغسلة الأولى تستقر النجاسة الحاصلة من الولوج مع الماء ، فتكون من قبيل ماورد عليه النجاسة ، سيما إذا كان بطريق التعفير ، بخلاف الثانية والثالثة ، ولذلك جاء بكلام السيد شاهداً على ذلك ، فتأمل جيداً .

(وقيل بالتفصيل) وهما قولان أيضاً (الأول) التفصيل بان ماء الغسالة كالخل بعدها ، بمعنى أن ما كان فيه غسلة واحدة فاء الغسالة فيه طاهر ، لكون الخل بعدها طاهر ، كما هو الفرض ، وما كان الغسل فيه متعدداً فاء الغسل الذي قبل الغسلة الأخيرة نجس وفيها طاهر ، لكون ما بعد الأول نجس ، بخلاف الأخير ، وعن نهاية الأحكام انه احتمله ونقله في مفتاح الكرامة عن استاده الشريف ، بل قد يظهر من المنتهى أن النزاع فيه ، أي الغسل الأخير خاصة . (الثاني) ما يظهر من المنقول عن الشيخ في الخلاف ، حيث انه حكم بطهارة غسالة إناة الولوج من غير فرق بين الأولى والثانية والثالثة ، وحكم بنجاسة ماء الغسالة الأولى في الثوب دون الثانية ، ولا ينافي ذلك ما ينقل عنه أنه قال اذا صب الماء على الثوب النجس وترك تحته اجانة يجتمع فيها ذلك الماء فانه نجس ، فانه لعله يريد من جهة اجتماع مجموع الغسلتين ، وعلى أحد الوجهين في كلام ابن إدريس يكون أيضاً مفصلاً ، لكن بغير هذا التفصيل .

بل يمكن أن يكون هناك (قول آخر) وهو أن القائلين بالطهارة منهم من اشترط ورود الماء على النجاسة ، وعن الشهيد في الذكرى أنه لا فرق بين ورود الماء على المتنجس وبالعكس ، لكنك خير بانه ليس قولاً مستقلاً فيما نحن فيه ، بل هو راجع الى أنه هل يشترط في المطهر ان يكون وارداً أولاً يشترط ؟ فيمكن تحقيق مطلق الغسل من غير فرق بين الوردتين ، ولا دخل له فيما نحن فيه ، واحتمال القول بان المشترطين هنا

الورود يقولون ان التطهر يحصل بما اذا لم يكن وارداً ، لكن الغسالة تكون حينئذ نجسة بخلاف الأول ، فيؤول الأمر الى ان اشتراط الورود انما هو لتطهير الماء لا لتطهير الثوب ضعيف ، لما عرفت أن الذي دعاهم إلى ذلك انما هو نجاسة الماء ، فلا يفيد الثوب طهارة ولذلك قال في المدارك : ذكر جماعة من الأصحاب أن من قال بطهارة الغسالة اعتبر فيها ورود الماء على النجاسة ، وأيضاً الشهيد في الذكرى لم يذهب الى طهارة الغسالة ، نعم قال : بعد أن اعترض على أدلة القول بالنجاسة فلم يبق دليل سوى الاجتيان ، ولاريب فيه .

نعم هناك (قول آخر) وهو الحكم بنجاسة ماء الغسالة وان ترامت الغسلات ، وطهر المحل ، فيكون المحل طاهراً ، وما يجري عليه من الماء نجس ، وعن بعضهم أنه نسب الى المصنف والعلامة ، وكان الذي أوهمه ما في المعتبر راداً على الخلاف من قوله : والحق نجاستهما أي الغسلتين طهر أم لم يطهر ، وما عن النهاية وان يكون نجساً مطلقاً انفصل من الغسلة المطهرة أو لم يتفصل ، ولاريب في عدم إرادتهما ذلك ، بل مقصودهما عدم الفرق بين ماء الغسالة التي تحصل الطهارة بعدها وبين غيرها مما تقدمها ، ويكون ذلك رداً على الشيخ ، فتنتهي الأقوال في بادي النظر الى ستة : القول بالنجاسة مطلقاً الى ان يطهر المحل ، والقول بها ولو بعد طهره ، والقول بالطهارة مطلقاً ، والتفصيل بالورود وعدمه ، والتفصيل بكون الغسلة مما يطهر المحل بعدها أولاً ، والتفصيل بين آنية الولوع وغيرها ، فلا ينجس شيء من الغسالة في الآنية ، وتنجس الأولى خاصة من غيرها دون الثانية ، وعلى ما يمتثل في كلام ابن إدريس تكون سبعة ، بل على وجه يمكن تحصيل ثامن ، وهو ما ذهب اليه العلامة في المختلف من كون الغسالة طاهرة مادامت في المحل ، فاذا انفصلت صارت نجسة ، بل يمكن تحصيل تاسع ، وهو ما عن بعض القائلين بالطهارة من القول بالطهورية معها أيضاً ، بل في المدارك انه اختلف القائلون بالطهارة هل ذلك على سبيل الغفوة دون التطهير أو يكون باقياً على الطهورية أو يكون

كرافع الأكبر ؟ قال : بكل قائل ، فعليه حينئذ تكون عشرة ، وبأي تحقيق القول في ذلك إن شاء الله . (١)

وغاية ما يمكن أن يستدل به لقول بالنجاسة أنه ماء قليل لاقى نجاسة فينجس ، وبما رواه (٢) في المنبر والمنتقى وعن الخلاف عن العيص بن القاسم قال : سأله « عن رجل أصابه قطرة من طشت فيه وضوء ، فقال إن كان من بول أو قدر فيفصل ما أصابه » وبالحكم في كثير من الأخبار (٣) باهراق الماء مع إصابة المتنجس له ، وبما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به من الجنابة لا يتوضأ به وأشباهه » وربما يستدل به بالاجماع المدعى في التحرير ، قال : « متى كان على بدن الجنب أو الحائض نجاسة عينية كان للمستعمل نجسا إجماعا » وفي المنتقى متى كان على جسد الجنب أو المغتسل من حيض وشبهه نجاسة عينية فله استعمال إذا قل عن الكر نجس إجماعا ، بل الحكم بالطهارة مع الخلوع من النجاسة العينية ، وبالنهي (٥) عن استعمال غسالة الحمام .

والكل لا تخلو من نظر ، أما الأول فقد أثبتوا كبراء بالمفهوم من قوله (عليه السلام) : (٦) « إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » وفيه أنه لادلالة فيه على نجاسة الماء القليل بكل شيء ، وعلى كل حال ، وكانهم يفهمون ذلك منه لما هو مركوز (١) وأنت خير بما في هذا التعداد لهذه الأقوال ، لما عرفت أن الثاني ليس قولاً لأحد ، كما أن القول بالطهارة مع عدم اشتراط الورود الذي نسب للشهد قد عرفت ما فيه ، وغير ذلك فتأمل (منه رحمه الله) .

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١٤

(٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الماء المطلق

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١٣ مع اختلاف يسير

(٥) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الماء المضاف

(٦) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ و ٢ و ٥ و ٦

في أذهانهم من نجاسة الماء القليل ، وإلا لو عرضت عليهم نظائر هذا التركيب لأنكروا على من فهم منها ذلك ، فإذا قال القائل مثلاً إذا جاءك زيد فلا تكرم أحداً أترى أنه يفهم منه أنه إن لم يجهك زيد فأكرم كل أحد كلا ، إن مدعي ذلك مقتر ، نعم يفهم أنه إن لم يجهك زيد فليس هذا الحكم ، وهو هنا مسلم ، فانه إن لم يكن الماء قدر كره فليس له هذا الحكم ، وعدم هذا الحكم تارة يكون بالإيجاب الكلي ، وأخرى بالجزئي ، كما اعترف به الفاضل في نظير المقام ، على أن تقدير المفهوم على حسب غيره في المقام يقتضي أن غير الكره ينجسه شيء ، وهو نكرة في سياق الإثبات لا تنفيد العموم ، لا يقال : أنا تأخذ ذلك من الحكمة ، فانه إن لم يحمل على هذا المعنى لزم القفو في كلام الحكم ، لأن الحمل على بعض دون بعض ترجيح من غير مرجح ، ولا عهد ، فوجب الحمل على العموم ، وفيه - مع فساده في نفسه من وجوه مذكورة في محلها - أنه إن حكم بذلك فأنما يحكم به بعد العلم بأنه جاء الشارع بهذا الخطاب لافادة ذلك ، فانه قد يكون حينئذ قرينة عقلية على ذلك ، ودعوى حصوله في المقام ممنوعة ، إذ لعله جيء به لبيان عموم حكم النطق ، كما يظهر من بعض الأخبار (١) المتضمنة لسؤال « عن الماء الذي لا ينجسه شيء فقال : كره » ونحوها غيرها .

ولقد أجاد المقدس البغدادي في محصولة ، حيث أنكر دلالة مثل الشرط الذي يراد للعموم من منطوقه على المفهوم ، كقوله « متى تاته تمشو الى ضوء ناره » و « حيث ما تراه تجده مشغولاً » ونحوها ، وإن كان هو في بعض المواضع لا يخلو من نظر ، ومع ذلك فالشك كاف في المطلوب ، ومن هنا ظهر لك وجه ما وقع من بعضهم من منع كلية الكبرى في المقام ، مع استدلالهم بالمفهوم على نجاسة الماء القليل ، وذلك لأنه لا كلام في كون هذه الأخبار دالة على التنجيس بغير التغير ، فيستدل بها حينئذ على النكرو لذلك كابن أبي عقيل ، وأما أن التنجيس بكل شيء وعلى أي حال فلا دلالة فيها ، ومن هذه

الجهة اتجه لهم منع كلية الكبرى . نعم قد يقال أن المتبع لكثير من الأخبار مضافاً الى حكاية الاجماع هناك على النجاسة يستفيد قاعدة ، وهي ان ماء القليل يتنجس بالمللقة ، لكن ذلك معارض بانه ايضاً يستفاد من تتبع الأخبار وكثير من الاجماع في غير المقام قاعدة ، هي أن المتنجس لا يطهر ، بل مما دل على نجاسة القليل نفسه ، لأن معناها لا ترفع حدثاً ولا تزيل خبثاً ، مضافاً الى ظهور كون الماء طهوراً المراد به الطاهر في نفسه المطهر لغيره في طهارته حال مطهرته ، فتأمل جيداً فانه دقيق جداً . ودعوى أنه لم يعلم كونها شاملة لمثل المقام ليس بأولى من دعوى أنه لم يعلم شمول القاعدة الأولى له ، على أن القاعدة لا يلاحظ دليلها الدال عليها في خصوص كل مورد ، وإلا لم تكن لها ثمرة ، فواقف من بعض متأخري التأخرين من منع شمول عدم تطهير المتنجس لمثل المقام انما المعلوم في المتنجس سابقاً ، لا فيما حصل التطهير به ، لعدم حصول الاجماع في المقام ليس في محله ، وليس بأولى من تقريره ايضاً في الماء القليل حرفاً بحرف ، بعد أن عرفت فساد دلالة المفهوم ، وربما يرشد الى عدم النجاسة بالورود ما في كشف الثم في المطهرات في شرح قول العلامة ينبغي في الغسل الورود ، فلو عكس نجس الماء ، ولم يطهر المحل ، قال بعد أن نسب اشتراط الورود للمرضى وابن إدريس : « وانما لا ينفعل مع الورود للحرج والاجماع » انتهى ، اللهم إلا ان يحمل منه ذلك على عدم نجاسة العالي بالسافل ، وفيه بعد أو منع ، أو على أن ماء الفسالة ما انفصل من المغسول دون ما كان فيه ، وقد يقال ايضاً : ان الماء المغسول به يتنجس بأول المباشرة ، فهو بالنسبة الى الأجزاء الأخر متنجس سابق ، فتأمل جيداً .

ولا ينافي ما ذكرنا من القاعدة خروج أحجار الاستنجاء ، وإلا لنافي قاعدة القليل خروج ماء الاستنجاء وغيره ، على أن التطهير بأحجار الاستنجاء انما هو يكون المراد بزوال العين بها نحو زوالها مثلاً في الخيوان ، وفرق واضح بينهما وبين التطهير بالماء ، ومما يرشد أيضاً الى كون القاء مدة محكمة في غابة الأحكام ، بل هي في الحقيقة بعض

لوازم نجاسة القليل ، والاجتماعات عليها في غير المقام أكثر من أن نحصى ، وتحصيلها من تتبع الأخبار واضح ، ان مثل العلامة وغيره ممن أذعن لهم أهل هذا الفن بالتحقيق لم يحصر على إنكارها بعد أن أوردوها دليلا للرتضى ، بل قال إنا نمنع الملازمة ، فنقول : بطهارة الماء في المحل ، ونجاسته بعد الانفصال ، ومن هنا قال الحق الثاني : « إن فيه اعترافا بالعجز عن دفع ما استدلل به من مكان قريب » وهو في غاية الجودة ، فان القول بنجاسة القليل الملاقي للنجاسة بعد مفارقتها لا يعقل وجهه ، والزام الطهارة حينئذ أولى وأولى .

إذا عرفت ذلك فالظاهر أن الترجيح لهذه القاعدة لوجوه إن لم نقل أنها أخص من قاعدة نجاسة الماء القليل ، وإلا كانت محكمة عليها على حسب غيرها (منها) ما تقدم في صدر البحث . (ومنها) عدم وجود أثر لها هاهنا فيما وصل إلينا من الأخبار بالخصوص مع عموم البلوى والبلية بها ، واشتمالها على كثير من فروعها الدقيقة ، مثل القطرات ويد المباشرة ونحوها ، ولذلك قال : في الذكرى والعجب خلوكلام أكثر القدماء عن الفسالة مع عموم البلوى بها . (ومنها) تأيد هذه بأصل البراءة وأصل الاباحة وأصل الطهارة واستصحابها . (ومنها) ما قد عرفت من ان ابن إدريس نسب ما قاله المرتضى الى الاستمرار على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب . (ومنها) أن هذه القاعدة لم يتر على تخلفها بالنسبة الى المياه أبداً ، بخلاف الأولى ، فانه قد تخلفت في بعض هو محل وفاق ، كاستنجاه وماء المطر والجاري ، وآخر محل خلاف ، كالحمام ونحوه . (ومنها) أن قاعدة (المتنجس ينجس) القاضي بتنجيس القليل به في المقام استنباطية ، ولم يعلم شمولها لمثل المقام ، مع تخلفها عندهم هنا ، فان الماء عندهم نجس ، ولا ينجس الثوب مثلاً به ، فان كان لم يعلم شمول القاعدة لمثل المقام فلا يعلم شمول قاعدة ان المتنجس ينجس للمقام حتى ينجس الماء بالثوب . (ومنها) عسر التحرز عنها في كثير الجواهر ٤٣

من المقامات بالنسبة إلى جريانها إلى غير محل النجاسة ، وبالنسبة إلى مقدار التقاطر ومقدار المتخلف ونحو ذلك ، والقول بأن مدار ذلك على العرف لا أثر له في الأدلة الشرعية ، ولو تأمل الناظر في عمل القائمين بالنجاسة وكيفية عدم تحرزم عنها لقطع بأن عملهم مخالف لما يفتون به ، بل لو اتفق أن بعض الناس صب على فوهة يبيز رأسه لقطع ماء الغسالة المتخلف في شعر شاربه ولحيته ومنخره لعدوه من المجانين . بل من المخالفين لشرعة سيد المرسلين ، بل هؤلاء الحاكمون بالنجاسة لا ينتظرون شيئاً من ذلك ، ويبقى يتقاطر على ثيابهم ، بل لعمل المتخلف الذي يتساقط عليهم أكثر من الذي انفصل بمراتب شتى . (ومنها) ماورد (١) « عن الثوب يصيبه البول فينغذ إلى الجانب الآخر ، وعن الفرو وما فيه من الحشو ، قال : اغسل ما أصاب منه ، ومن الجانب الآخر . فإن أصبت شيئاً منه فاغسله . وإلا فانضحه » . (ومنها) أنه من المستبعد جداً أنه ماء واحد المنفصل منه نجس ، والثاني طاهر من غير دليل يقتضيه ، بل قيل أنه غير معقول . (ومنها) أنها مؤيدة بأخبار الاستنجاء (٢) فإنه لم يظهر من شيء منها أن ذلك لخصوصية في الاستنجاء ، بل في بعضها (٣) « أو قلري لم صار لا بأس به ، قلت : لا والله ، فقال : إن الماء أكثر من القدر » وفي بعضها (٤) « أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب ، فقال : لا بأس به » . (ومنها) رواية الذنوب (٥) إلى غير ذلك من رواية عبدالله بن سنان (٦) وغيره ، ومن صحيح (٧) ابن مسلم الوارد في غسل الثوب

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب النجاسات - حديث ٢ مع اختلاف يسير

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٢ - ٤

(٥) سنن البيهقي - ج ٢ ص ٤٢٨

(٦) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١٣

(٧) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب النجاسات - حديث ١

في الركن مرتين ، وتسمعه في آخر البحث إن شاء الله ، وتعرف انه لا يتم إلا على القول بطهارة الغسالة ، كما اعترف به في الذخيرة ، ضرورة أن المراد بالركن الاناء الذي يفصل به الثياب ، وبناء على نجاسة الغسالة لاريب في نجاسة الثوب بالاناء المباشر بماء الغسالة ، بل وبما يخرج من الثوب بالغمز ونحوه ، بل وبغير ذلك مما لا يمكن الالتزام به بناء على نجاسة الغسالة ، بخلاف القول بالطهارة ، فلاحظ وتأمل . (ومنها) رواية الصب (١) في بول الصبي . (ومنها) ان ارتفاع النجاسة عن هذا الماء من غير رافع لها غير معقول إلا بدليل ، والاطلاقات لا تقتضيه ، إذ قد تكون مبنية على الطهارة ، والحاصل انه مناف لكثير من القواعد الشرعية ، كالتطهير بالمتنجس ، واختلاف أجزاء الماء طهارة ونجاسة ، وحصول الطهارة للنجس بغير مطهر ، وغير ذلك .

وربما أيد القول بالنجاسة - مقابل تأييد الطهارة بما عرفت - بما دل على تعدد الغسل (٢) وإهراق الغسلة الأولى من الظروف (٣) وفيه أنه لا إشعار بذلك في شيء منها ، فان تعدد الغسل ليس لاجراء الغسالة ولا الاهراق ، بل هو للتعبد ، والاهراق انما هو ليغسل مرة أخرى ، ولذلك لا نوجب التعدد في كل نجاسة حكيمية كانت أو عينية ، وإلا فالثاني ايضاً ماء غسالة ، وهكذا وهو لا معنى له ، نعم قد يؤيد القول بالنجاسة بما ورد من وجوب العصر ، فانه يستبعد ان يكون للتعبد ، بل الظاهر منه انما هو لاجراء الغسالة ، لكن فيه ايضاً أنه قد يكون لاجراء عين النجاسة لا الغسالة ، وقد يكون لدخوله في مفهوم الغسل ، ويأتيك تحقيق القول فيه إن شاء الله .

وربما أيد بالاحتياط ، وفيه أن الاحتياط تارة يكون فيه ، وأخرى بالطهارة ، لا يقال : ان النجاسة مؤيدة بفتوى المشهور ، وهي أرجح من جميع ما ذكرت من المؤيدات ، لانا نقول : لم تثبت شهرة على الاطلاق ، بل هي بين المتأخرين ،

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب النجاسات - حديث ١ و ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب النجاسات وغير ذلك من ابوابها

بل قد عرفت ان المنقول عن أكثر المتقدمين خلافه ، ومع ذلك فهي معروفة المستند ، ولا أقل من تصادم جميع ماذكرنا ، ويبقى أصل الطهارة واستصحاب طهارة الملاقي وغيرها سالماً ، ولذا اعترف في الذكرى بأنه لم يبق دليل سوى الاحتياط ، كالحقق الثاني حيث قال : والعمل على المشهور بين المتأخرين ، وقوفاً مع الشهرة والاحتياط ، هذا . وأنت خير ان قضية ماذكرنا من القاعدة تخصيص الطهارة بالغسلة التي يحصل الطهارة للمحل بها ، لانها هي المورثة للمحل طهارة ، فلا تكون نجسة وأما ما تقدمها حيث تكون لا تنفيذ للمحل طهارة فلا تجري فيها القاعدة ، فيكون من قال : بالطهارة مطلقاً بل طهارة مطلق الوارد وإن كان في غير مقام التطهير لهذه القاعدة غير متجه ، لعدم اقتضاءها ذلك ، فتكون أحص من الدعوى ، بل يظهر من المنتهى ان محل النزاع فيما ذكرنا من الغسلة التي تحصل طهارة المحل بها ، فيمكن حينئذ إرجاع كلام الشيخ في الخلاف على ما نقل عنه من نجاسة الغسالة الأولى دون الثانية اليه ، ولعل وجه من قال بطهارة الجميع أنه الذي أفاد طهارة المحل لا الأخير فقط ، كما يظهر من استدلال الشيخ المنقول عنه في الخلاف للحكم بطهارة غسالة إناء الولوع من غير فرق بين الأولى والثانية والثالثة مضافاً الى ماذكرنا من أصل الطهارة ، وتسمع إن شاء الله تمام الكلام .

(وأما الدليل الثاني) وهو رواية العيص (١) فهي - مع كونها مضمرة ومقطوعة ، ورواية المعتبر له مع حكمه بضعفها لا تورثها شيئاً ، وأما رواية المنتهى لها فن المقطوع انه تبع بها الشيخ ، وكون الشيخ يروي عن العيص في بعض كتبه بطريق حسن لا يقضي بروايته عنه في غيره كذلك ، واحتمال انه أخذها من كتابه مع كونه معتمداً عنده بطريق معتبر معارض باحتمال عدمه ، مع احتمال إرادة الوضوء ما كان متعارفاً من أحوال بعض المرضى انه يؤتى له بطشت فيبول فيه ويتغوط ويستحي فيه ، فقد يكون انما أمره

لذلك - غير دالة على تمام المدعى حتى تنافي ما ستمعه مما اختاره إن شاء الله ، بل قد تكون شاهداً لنا .

(وأما الثالث) فلأن القائل بالطهارة يشترط ورود المطهر ، بل والقائل بالنجاسة ، نعم يظهر من الشهيد في الذكرى خلاف ذلك ، ولعله يقول حينئذ بنجاسة الغسالة وإن ظهر منه الميل إلى الطهارة هنا ، لكن يخص ذلك ب ورود المطهر لا العكس ، فيحكم حينئذ بطهارة الأنجم ، ونجاسة الماء الأمر بالاهراق ، والتحقيق أن الورد شرط كما يأتي إن شاء الله ، على أن هذه الأخبار محتملة لأن يكون أصابها عين القدر من غير تحقق للغسل ، وأما إجماع المنتهى والتحرير فلا يدلان على تمام المطلوب ، بل هما خاصان بالنجاسة العينية ، وهما غير منافيين لما ستمعه من المختار ، وأما رواية عبد الله بن سنان فهي إن لم يكن فيها إشعار بالعدم فلا دلالة فيها على الدعوى ، وأما النهي عن غسالة الحمام ففيه - مع معارضته ببعض الأخبار المنضمنة لنفي البأس - أن كثيراً منها نبت عن الاغتسال فيها معلة ذلك بأنه اغتسال الجنب والناصب وولد الزنا واليهودي والنصراني ونحو ذلك ، بل قد يشعر من عدم ذكر التعليل في شيء منها بغسل النجاسات بعكس الدعوى ، وقد بان لك من جميع ما ذكرنا حجة القول بالطهارة مطلقاً ، وحجة القول بطهارة الغسالة الأخيرة التي تحصل طهارة المحل بعدها ، والمنقول عن الشيخ من التفصيل بطهارة غسالة إناء الولوغ ، لما ذكرنا من أدلة الطهارة ، ونجاسة الأولى من غسالة الثوب ، لخبر العيص ونحوه من أدلة النجاسة ، وطهارة الثانية للأصل ، فتأمل .

والأقوى في النظر الحكم بطهارة الغسالة مطلقاً ، من غير فرق بين الأولى والثانية نعم يشترط أن لا يكون الغسلة التي فيها زوال عين النجاسة ، بناء على عدم مدخليتها بالتطهر حتى يلتزم بطهارتهما ، لما سمعته من القاعدة المنجبة بما عرفت . لا يقال : إن مقتضى ما ذكرت من القاعدة أن تخص الطهارة بالأخيرة فقط ، لأنها هي التي حصلت الطهارة بها ، لأن الظاهر أن كل جزء منها سبب والطهارة تحصل بالمجموع ، وما يقال :

ان النجاسة إن كانت عينية ثم غسلتها مرة واحدة فإن الظاهر الطهارة ، مع ان مقتضى التقييد السابق المسمى يدفعه إمكان دعوى عدم حصول الطهارة حتى تزال العين ويتمعه غسل ولو بالاستمرار ، حينئذ المطهر الغسل المتعقب وذلك الذي نلتزم بطهارته ، ولعله لذا جعل المنتهى محل النزاع الغسلة التي يحصل طهارة المحل بعدها دون غسلة الإزالة ، بل لعل إجماع التحرير والمنتهى المتقدم شاهد على ذلك ، كما يؤمى تقييدهما محله بالنجاسة العينية بل ربما يحمل خبر العيص على ذلك أيضاً ، بل لعل كلام ابن إدريس المتقدم في مسألة الولوغ يرجع إليه أيضاً ، بل وكلام الشيخ في الخلاف في تطهير الثياب .

فخاض الكلام بناء على ذلك ان الغسل الذي يفيد المحل طهارة انما هو المتأخر عن إزالة النجاسة ولو بالاستمرار ، قللنزم طهارته فقط ، لأن التطهير انما حصل به ، دون الغسل الذي أزال العين ، فانه لا مدخلية له فيه ولذلك لا يتوقف زوال العين عليه ، بل يحصل بالبصاق والمضاف ونحوهما ، فلو فرض حينئذ غسل أي إجراء واحد من غير تعقب لآخر لا باستمرار ولا بغيره وكانت النجاسة عينية فالظاهر اننا نلتزم بطهارة المحل ، بل نقول ببقاء النجاسة الى حصول غسل آخر ولو باستمرار الصب ، نعم لو قلنا بالاجتزاء بما ذكرت لكان لا بد من الالتزام بطهارة ذلك ، مع أنه لا بأس بالتزامه إذا فرض استهلاكه لعين النجاسة ، بل وإن لم يستهلك نحو ماء الاستنجاء ، بل الظاهر لزومه لكل من قال : بطهارة الغسالة . لا يقال : انه قد يفصل الماء متغيراً بلون النجاسة ومع ذلك تحقق اسم الغسل به ، والتمزام طهارته هنا حينئذ خرق للإجماع فطهر المحل حينئذ مع نجاسة غسالته ، لانا نقول : نمنع حصول طهارة المحل بذلك ، بل لا بد من تحقق غسل آخر بعده بغيره ولو بالاستمرار ، نعم لو فرض تغيره بعد تحقق مسمى الغسل به كان لا بأس بالتزام نجاسته ، وطهارة المحل به قبل التغير ، فتأمل جيداً فانه دقيق ، وبآتي له في غسل النجاسات تمتة إن شاء الله تعالى .

فان قلت : لم نلتزم بما للزم العلامة من الحكم بالطهارة مادام في المحل فاذا انفصل

نجس ، قلت : هو مع كونه منافياً للاستصحاب مستلزم لتخلف المعلول عن العلة ، ووجوده بدونها ، وذلك لأنه عند حصول سبب النجاسة وهي الملاقاة للنجس لا ينجس ، وعند عدمها ينجس ، ودعوى أن الملاقاة الأولى تؤثر تنجيساً في الحال والاستمرار ارتفع الأثر في الحال لما نعت ، فيبقى الباقي لا يخفى ما فيها من السخافة ، كاحتمال أن ماء النسالة لا يظهر أثر نجاسته إلا إذا انفصل ، فإدام غير منفصل ليس بنجس ، فيكون حاله كحال مافي البواطن أما أولاً فلأن الشيء تلاحظ طهارته ونجاسته بالنسبة الى نفسه ، وإلا لجري ما قال في المباشر للثوب النجس من الماء المضاف ونحوه . وأما ثانياً فسلان من جملة آثار نجاسته عدم حصول التطهير به للغسل ، وحصوله على تقدير الطهارة عند من ذهب الى ذلك ، بل مما يمكن أن يلزم به القائلون بالنجاسة أن الأخبار قد دلت على حصول الطهارة بمجرد حصول الغسل المتحقق قبل حصول الانقطاع ، فان كان هذه الأوامر أفادت طهارة المتخلف فلتفد الطهارة قبل تحقق الانقطاع . لتحقق سمي الغسل القاضي بطهارة الغسل الذي يلزمه عند طهارة مامعه ، فتأمل . وأظنك تكثف بما ذكرنا بالنسبة الى هذه المسألة ، والله أعلم بحقيقة الحال ، وانظر الى ما قيل ولا تنظر الى من قال ، وطريق الاختياط غير خفي .

ثم ان هناك نزاعين آخرين أحدهما بين القائلين بالطهارة ، والآخرين القائلين بالنجاسة ، (أما الأول) فقال في المدارك : « اختلف القائلون بعدم نجاسة النسالة في أن ذلك هل هو على سبيل العفو بمعنى الطهارة دون الطهورية ، أو تكون باقية على ما كانت عليه من الطهورية ، أو يكون حكمها حكم رافع الحدث الأكبر ؟ فقال بكل قائل ، والمزاد بالآخر أنه رافع للخبث دون الحدث » انتهى . وكيف كان فالأقوى في النظر عدم جواز رفع الحدث به ، لما رواه عبدالله بن سنان ، وللإجماع في المعتبر والمنتهى ، ويلحق به الميسح وإن لم يرفع حدثاً ، وأما رفع الخبث فقد اعترف به بعض القائلين بالطهارة ، لعدم ما يدل على خلافه ، إذ ما عرفت من الإجماع انما هو على رفع الحدث

به ، بل قد يؤيده الاستصحاب ، لكن الأقوى في النظر العدم ، لاستصحاب بقاء الخبث ، وما عساه يظهر من رواية عمار (١) الواردة في كيفية تطهير الاناء والكوز « كيف يغسل ، وكم مرة يغسل ؟ » قال : يغسل ثلاث مرات ، يصب فيه الماء فيحرك فيه ، ثم يفرغ منه ، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ، ثم يفرغ ذلك الماء ، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ، ثم يفرغ منه وقد طهر ، فان أمره (عليه السلام) بافراغه ، وصب ماء آخر فيه غيره يشعر أنه لا يزال خبيثاً ، وإلا لا يمكن غسل الاناء ثلاث مرات بذلك ، بل من غير إهرافه ، ويتحقق الفصل بين الفسلات بالسكون بينها يسيراً ، ولا ينجس بالسكون ، لأن الغرض الطهارة ، بل قد يدعى أن الأمر بصب الماء ونحوه لا تشمل الماء المستعمل في إزالة الأخبثات ، كما أنه قد يقال أن ذلك نوع جمع بين القاعدتين المتقدمتين ، بل قد يقال : أن القول برفع الخبث به دون الحدث خرق للاجماع المركب ، ومثل هذا النزاع يجري على القول بالنجاسة أيضاً في المتخلف من الماء في الثوب والبدن ، ضرورة جريان الاحتمالات الثلاثة فيه ، لكن لعل المتجه على مذهبي القول بأنه طاهر لا يرفع حدثاً ولا خبيثاً ، وذلك لأن القاعدة تقضي بتنجيسه ، لكن لمكان العسر والحرج والمشقة التزم بالطهارة ، مضافاً إلى الأدلة الحاكمة بها بعد الغسل ، فاللازم الاقتصار على مقدار ما تندفع به الضرورة ، وهو الطهارة دون المطهريّة ، ومنه يظهر لك كل من وجهي الاحتمالين الآخرين .

(وأما النزاع الثاني) وهو على تقدير القول بالنجاسة فهل هي كالحل قبل الغسل ، أو قبلها أو يكفي فيها مطلق الغسل ؟ وجوه بل أقوال ، فعلى الأول يجب التعدد فيما وجب فيه ذلك ولو كان من الأخيرة ، وعلى الثاني تنقص كلما تنقص ، وعلى الثالث يكفي المرة الواحدة ، ولعل وجه الأول أنه نجاسة لم يعرف لها مقدار من الشرع ، فلا استصحاب ثابت ، ولا نتيقن الطهارة إلا بذلك ، واحتمال الزيادة نقتطع بعديه ،

لأنها لا تزيد على الأصل ، ولأنها اشتملت على النجاسة التي في المحل . فلا يزيلها إلا ما يزيلها ، والثاني أنه لا ريب بضعف نجاسة المحل في الثانية والثالثة ، ومعنى ضعف النجاسة عدم تعدد الغسل ، وأيضاً نجاسة المحل بعد الغسل الأول تنتقل إلى مثل النجاسة التي وجب بها غسل واحد . والفرع لا يزيد على الأصل والثالث إصالة البراءة ، وإطلاق ما دل على غسل النجس ، وخبر العيص ، فإنه أمره بالغسل ، وهو للعامة مع ترك الإستفصال ، واشتماله على متعدد الغسل ، وفي الروضة « أن الثاني إنما يتم فيما يغسل مرتين لخصوص النجاسة ، أما المخصوص كالولوغ فلا لأن الفسالة لا تسمى ولوغاً ، ومن ثم لو وقع لهما به في الاناء بغير الولوغ لم يوجب حكمه » انتهى . ومنه ينقدح الاعتراض على الأول ، لا يقال : عليه أن الغسل المتعدد في سائر النجاسات معلق على اسم غير حاصل بالفسالة ، كالبول ونحوه لا نأقول : الظاهر بقريضة مثله أن مراده أن تعدد الغسل في الولوغ لمعنى ليس موجوداً في الفسالة ، إذ ليس هو اللعاب الموجود فيها ، وإنما هو حكم شرعي لمجرد الولوغ ، وهو غير حاصل في الفسالة بخلاف البول وغيره ، فإن فيه عينية ، فيقيهما الفسالة .

والحاصل يرجع كلامه إلى أن الفسالة لمجرد تعبد شرعي ، لا لوجود عين نجاسة تختص بالاسم الذي تعبد به الشارع ، دون النجاسة العينية فإنها وإن زالت العين لكن الحكم مستند إليها بخلاف الولوغ ، فإنه ليس راجعاً لمعين ، لما عرفت من أن تعدد الغسل ليس للعب ، ويحتمل أن يريد بقوله إنما يتم إلى آخره أن ذلك يتم على مذهب من يقول بوجوب الغسل مرتين في كل نجاسة ، لخصوص نجاسة ، ولا يخفى ما فيه من البعد ، وبما وجهنا به الدليل الأول تعرف دفع ما عساه يورد عليه أن الفسالة لم تكن داخلية تحت اسم ما ورد التعدد فيه ، لما عرفت أنه لم يأخذه من ذلك ، بل مما قدمناه فلا يتجه عليه ما ذكر . نعم الظاهر أنه إن كان المستند في النجاسة إنما هو خبر العيص عندهم فالمتجه الأخير ،
الجواهر ٤٤

وإلا كان الأول قويا وإن كان الثاني أقوى في النظر ، ومن هنا نعرف عدم اعتمادهم على خبر البعص ، فإنه لم ينقل الاكتفاء بالمرة إلا عن صاحب العالم ، ونقل أنه نقله عن بعض المعاصرين ، نعم في مفتاح الكرامة أنه قواه الأستاذ ، وإلا فمن الروض أن الشهيد في جميع كتبه ومن تأخر على الثاني ، ولم ينقل الأول إلا عن العلامة في نهاية الأحكام وظاهر القواعد والارشاد ، مع أنه لم يظهر لي الاستظهار المذكور ، فلاحظ وتأمل هذا . وفي المنتهى إذا غسل الثوب من البول في اجانة بأن يصب عليه الماء فسد الماء ، وخرج من الثانية طاهرا اتحدت الآنية أو تعددت ، واحتج لذلك بوجهين ، أحدهما أنه قد حصل الامثال بنفسه مرتين ، وإلا لم يترك الأمر على الاجزاء ، الثاني ما رواه الشيخ (رحمه الله) في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : سألته « عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله مرتين في المكن ، فإن غسلته في ماء جار فمرة » وفي الذخيرة « أنه قد يستشكل الحكم بطهارة الثوب مع الحكم بفساد الماء المجتمع تحته في الاجانة ، سيما بعد حكمه بنجاسة الماء بانفصاله عن المحل المغسول ، فإن الماء بعد انفصاله عن المحل المغسول يلاقيه في الآنية ، فيلزم تنجيسه ، وقد يتكلف في حله بأن المراد بالانفصال خروجه عن الثوب والاناء المغسول فيه ، تنزيلا للاتصال الحاصل باعتبار الاناء منزلة ما يكون في نفس المغسول ، للحديث المذكور ، ثم قال : ولا يخفى أن بناء هذا الخبر على طهارة الغسالة أولى من ارتكاب هذا التكلف ، فإن ذلك إنما يصح إذا ثبت دليل واضح على نجاسة الغسالة ، وقد عرفت انتفاءه » قلت : هو في غاية الجودة .

ولافرق بناء على نجاسة الغسالة بين سائر الغسالات ﴿ عدا ماء الاستنجاء فإنه طاهر ﴾ لا ينجز ما يلاقيه إجماعا تحصيلاً ومنقولا نصاً وظاهراً على لسان جملة من علمائنا

ونصوصاً معتبرة مستفيضة ، (منها) حسنة الأحول (١) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : « أخرج من الخلاء فاستنجي بالماء ، فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي استنجيت به ، فقال : لا بأس » وعن علال الصدوق (٢) أنه روى عن أبيه بسند إلى الأحول فيه إرسال ، أنه قال لأبي عبد الله (عليه السلام) في حديث : « الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به ، فقال : لا بأس ، فسكت فقل : أو تدري لم صار لا بأس به ، قال : قلت : لا والله ، فقل : إن الماء أكثر من القدر » (ومنها) خبر محمد بن النعمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : قلت له : « أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب ، فقال : لا بأس » (ومنها) خبر عبد الكريم بن عتبة الهاشمي (٤) قل سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به أينجس ذلك ثوبه ؟ فقال : لا » وما في سند البعض منجبر بما سمعت ، والتعمدية لغير الثوب بالتنقيح الاجماع ان لم نقل أنه يفهم ذلك من مثله ، أو ان هذه النصوص مؤكدة لما يقول من طهارة الغسالة ، خصوصاً بعد عدم الإيماء في شيء منها إلى اختصاص هذا الفرد بالخروج من قاعدة نجاسة القليل . بل فيها الإيماء إلى خلافه . كالتعليل المزبور الجاري في أكثر أفراد الغسالة الذي مرجعه إلى أن ماء الغسل أكثر من القدر . والفرض طهارته ، لأنه ماء غسالة ، فاذا وقع الثوب فيه لم يعلم المصاحبة بشيء من أجزاء القدر .

وكيف كان فربما ظهر من الذكرى وغيرها وقوع الخلاف في أنه على سبيل العفو أو هو طاهر ؟ قال : « وفي المعتبر ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة إنما هو بالعفو ، وتظهر الثمرة في استعماله ، ولعله أقرب . لنيقن البراءة بغيره » ولعله عثر على غير ما عندنا وعند صاحب المدارك والحدائق من نسخ المعتبر ، أو عثر عليه

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١ - ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٤ - ٥

في مقام آخر ، وإلا فالوجود فيما عندنا وأما طهارة ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيخين ، وقال علم الهدى في المصباح : « لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن » وكلامه صريح في العفو ، وليس بصريح في الطهارة ، ويدل على الطهارة ما رواه الأحول ، ثم قال بعد نقلها : ولأن في التنصيص عنه عسرا ، فيسوغ العفو دفعا للعسر ، ولا يخفى على التأمل في أول كلامه أنه قائل بالطهارة ، ولعل تعليله الأخير مبني على أن أصل الطهارة فيه دفعا للعسر ، وكثيرا ما يقع منهم الاستدلال بهذه العبارة لهذا المعنى ، لكن قد يكون الشهيد فهم ذلك لهذا التعليل ، أو لأن المحقق فهم من عبارة المرتضى المتقدمة العفوية حتى قال ما سمعت ، وعبارة الروايات مثلها ، لنفي البأس في حسنة الأحول ، وعدم التجسس في رواية عبد الكريم بن عتبة فلعل مراده بقوله ويدل على الطهارة ما يشمل العفو ، فتأمل جيدا .

وكيف كان فالظاهر وجود الخلاف في ذلك وإن كان في استظهاره من عبارة المرتضى اشكال ، بل يظهر من المنتهى على وجه كصريح الشهيد وظاهر جماعة العفو ، وصريح آخرين الطهارة ، وقد عرفت مما تقدم من الذكرى أنه على تقدير العفو لا يسوغ استعماله ، بخلاف الثاني ، ولعله الظاهر من العفو ، فلا يدخل تحت ما دل على اشتراط الطهارة فيه ، بل أقصاه أنه عني عن حكم النجاسة بالنسبة للتنجس ونحوه ، لاعتنا أصل النجاسة حتى يلزمه الطهارة ، فلا يجوز التطهر به حينئذ من حدث أو خبث ، واحتمال أن يراد بالعفو أنه طاهر غير مطهر ، فيجوز استعماله على تقدير العفو في كل ما اشترطت الطهارة فيه ، كالأغسال المسنونة ونحوها ، نعم لا يجوز رفع الحدث والخبث خاصة ، بل تنحصر فائدة الخلاف في رفع الخبث ، للاجماع المنقول على عدم جواز رفع الحدث به في غاية الضعف ، لعدم ظهوره من كلام القائلين بالعفو ، فما ناقش به المحقق الثاني الشهيد غير متوجه ، قال : « اللازم أحد الأمرين ، إما عدم إطلاق المعفو عنه ، أو القول بطهارته ، لأنه إن جاز مباشرته من كل الوجوه لزم الثاني ، لأنه إذا

بأشبه بيده ثم بأشبه به ماء قليلاً ولم يمنع من الوضوء به كان طاهراً لا محالة ، وإلا وجب المنع من مباشرته نحو ماء الوضوء إذا كان قليلاً ، فلا يكون العفو مطلقاً ، وهو خلاف ما يظهر من الخبر وكلام الأصحاب ، وفيه أنه لا مانع من تفسير العفو بأنه لا ينقض طهارة ما كانت طهارته سابقة ، فيجوز الوضوء بالماء المباشر باليد التي بأشبهته ، ولا يقضي ذلك بكونه طاهراً منبلاً للحدث رافعاً للخبث ، فإن كون المتنجس لا يتنجس متصور لا يردّه عقل بعد مجيء الشرع به ، والحاصل أن معنى العفو يرجع إلى أنه نجس على الشارع عن بعض أحكامه ، وبقيت الأحكام الأخرى . وإيسر في العقل ولا في الشرع ما يرد ذلك ، نعم لو خالط بعضه ماء قليلاً أمكن عدم جواز الوضوء به ، لا للتنجيس ، بل لعدم اليقين بتحقيق الغسل من غيره ، فإن حصل قلنا به ، كما إذا ان قلنا بتحقيق الاستهلاك في مثله صحح الوضوء به أيضاً . وإن كان لا يخلو من إشكال ، لعدم ثبوت استهلاك القليل مثله . مع احتمال القول به ، كما يظهر من بعض (١) أخبار المستعمل في غسل الجنابة أن قلنا بعدم جواز رفع الحدث به ، فإن أراد بجواز مباشرته من كل وجه هذا المعنى قلنا به ، وإلا فلا ، وقوله أن ذلك ينافيه كلام الأصحاب والأخبار واضح المنع ، كوضوح الفرق بين ماعفى الشارع عن أصل النجاسة فيه وبين عفو الشارع عن التنجيس به ونحوه ، والأدلة إنما يستفاد منها الثاني ، ومع ذلك كله فالأقوى خلاف ما ذكر الشهيد وإن كان هو مقتضى الجمع بناء على نجاسة الغسالة بين ما دل على نجاسة القليل وبين نفي البأس ونحوه عما لاقي ماء الاستنجاء ، ولا ينافيه الاستدلال بالعسر والجرح ونحوهما لارتفاع ذلك بالعفو بالمعنى المتقدم ، لكن ظاهر نفي البأس وعدم التنجيس الطهارة ، كما في غير المقام ، بل هو الظاهر أيضاً من إطلاق لفظ الطاهر في كلام كثير من الأصحاب ، بل لعله معقد بعض الإجماعات الصريحة أو الظاهرة ، ولذلك قال في المدارك بعد أن ذكر القولين : الأظهر الأول ، لأنه المستفاد من الأخبار ،

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف

ونقل عليه الإجماع ، وبذلك يخص مادل على نجاسة انقليل ، لكن قد سمعت الإجماع سابقاً في ماء الغسالة من المصنف والعلامة أنه لا يجوز رفع الحدث بما يزال به النجاسة ، ويدخل فيه ذلك على إشكال ، فتتخصص الفائدة في غيره من رفع الخبث والأغسال المسنونة ووضوء الجنب والحائض ونحوها ، فما في المداك من انحصار فائدة الخلاف في الأول لا يخلو من نظر ، وقد يستظهر من إطلاق النص والفتوى كما صرح به بعض علم الفرق بين المخرجين ، ولا بين الطبيعي وغيره إذا كان معتاداً ، ولا بين المتدي وغيره ما لم يتجاوز بحيث يخرج عن مسمى الاستنجاء ، وما يقال من عدم شمول لفظ الاستنجاء لما يفصل به من البول ممنوع ، كما تقضي به بعض الأخبار في غير المقام ، مع أن الغالب في الاستنجاء من الغائط أن يكون معه استنجاء من البول ، وقل ما ينفك عنه ، فترك التبرؤ له في الأخبار مشعر بالمساواة في الحكم .

نعم يختص الحكم المذكور ﴿ بما لم يتغير بالنجاسة ﴾ على المشهور ، بل عن بعضهم الظاهر أنه إجماعي ، لما دل (١) على نجاسة الماء بالتغير ، وليس ماء الاستنجاء أعظم من السكر والجاري ، بل ليس لنا ماء لا يفسد بالتغير ، ولذلك رجعت تلك الأدلة وإن كان بينهما عموم من وجه ، وربما ألحق بعضهم بالتغير زيادة الوزن ، بل في سائر الغسالات ، ولعل المراد به وزنه قبل الاستنجاء به وبعدة ، فإن كان زائداً بفساد الاستنجاء فهو نجس ، وهو مع ما فيه من الحرج ، وكونه غير منضبط - منافع لإطلاق الأدلة ، ﴿ أو تلاقية نجاسة من خارج ﴾ لظهور الأدلة في أنه لا بأس به من حيث خصوص هذه الإزالة ، كما يقضي بذلك ما اشتملت عليه من السؤال والجواب غير مستقل حتى يتمم بمومه أو إطلاقه . لكن هذا في النجاسة الخارجة ، كالأرض النجسة ونحوها ، أما لو استصحب نجاسة داخلة غير الغائط من دم ونحوه ، أو متنجساً كعض ما يخرج مع الغائط مما ليس منه مع تعجيس القعدة بذلك فيه وجهان ، من غلبة ذلك مع

عدم الاستفصال عنه ، ومن الاقتصار على التيقن ، ومنع الغلبة في الأمزجة الصحيحة ، ولعله الأقوى ، ومن ذلك ما لو تنجس أحد المخرجين ببعض الأشياء الطاهرة لو كانت من داخل ، كالوذى الخارج بعد البول وبعض الرطوبات الخارجة من المعدة من مخرج الغائط بعد خروجه ، ولو تعدى ما يخرج منها عن المحل مع اتصاله بما في المحل فهل يرفع الحكم أصلاً ، أو يكون الذي يرفع ما على المحل داخلًا في الحكم وغيره خارجًا ؟ الظاهر الثاني إن كان الرفع لما على المحل مستقلاً ، لدخوله في أمم الاستنجاء مع عدم سريان النجاسة ، وربما اشترط بعضهم زيادة على الشرطين السابقين خلو ماء الاستنجاء عن أجزاء النجاسة الممايزة ، ولعله لذلك نقل عن الشيخ في الخلاف أنه فصل بين الغسلتين في الاستنجاء ، فحكم بنجاسة الأولى دون الثانية ، وللجمع بين هذه الأخبار وبين خبر العيص المتقدم ، وفيه أنه لا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، خصوصاً مع غلبة ذلك في الاستنجاء ، كالنقل عن بعضهم من اشتراط سبق الماء اليد ، فلو سبقت اليد تنجست ، وكانت كالنجاسة الخارجة ، نعم الظاهر أنه يعنى عن نجاسة اليد من حيث كونها آلة للفعل ، وإلا فلو تنجست بما في المحل لغرض آخر كانت في معنى النجاسة الخارجة ، ولو تنجست يده بإرادة الغسل ثم أعرض عنه لحديث إيجاب له لا يبعد الحقوق بماء الاستنجاء ، وفي المقام فروع لا تخفى على التأمل ، ومنها غيرها يمكن استفادة قوة ما ذكرناه من كون ماء الاستنجاء أحد أفراد ماء الغسل ، فيمكن أخباره مؤكدة لذلك ، لأنه مختص بالاستثناء منها كي يتجه الاقتصار فيه على التيقن ، فيشكل الحال في جملة من الفروع على وجه ينافي بحكمة الطهارة من المخرج ونحوه ، فلاحظ وتأمل لعل الله يهديك للصواب والله العالم .

(و) ألماء المستعمل في الوضوء طاهر ومطهر

إجماعاً محصلاً ومنقولاً نصاً وظاهراً وسنة مجموعاً وخصوصاً ، من غير فرق بين المبيح والرافع ، ولا بين ما يستعمل منه في الغسل والمضمضة والاستنشاق وغيرها بشرط

بقاء الدائمة ، وعن أبي حنيفة الحكم بنجاسته نجاسة مغلظة حتى لو كان في الثوب منه أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة به ، وعن أبي يوسف أنه نجاسة مخففة ، فيجوز الصلاة بما تقدم . وكلام أبي حنيفة هو الأقوى بالنسبة إليهما ، وذكر الشهيد في الذكرى « أنه يستحب التنزه عن المستعمل في الوضوء ، قاله المفيد ، ولا فرق بين الرجل والمرأة ، والنهي عن فضل وضوءها لم يثبت » انتهى . ولعله لمكان كونه مستحباً يمكن أن يكون كما ذكر ، وإلا فلم نثر على ما يقضي بذلك ، فتأمل .

﴿ وما المستعمل في رفع الحدث الأكبر ﴾ حقيقة أو حكماً كفصل الاستحاضة (طاهر) إجماعاً بقسميه ، وسنة عموماً وخصوصاً ، والمراد به الماء المنفصل من بدن المحدث عند الاغتسال بالماء القليل ، بل لعل الظاهر المراد به المنفصل عن تمام بدنه ، وإلا فلو وقع من عضو إلى عضو آخر مثل الرأس والجسد مثلاً لا يكون بذلك مستعملاً ، كما أن الظاهر أنه إذا لم يستهلك بالماء الغير المستعمل ، ولقول أبي عبد الله (عليه السلام) (١) في خبر الفضيل بن يسار « في الرجل الجنب يغتسل فينضح من الماء في الاناء : لا بأس ، (ما جعل عليكم في الدين من حرج) » وفي خبر شهاب بن عبد ربّه (٢) « في الجنب يغتسل ، فيقطر الماء من جسده في الاناء فينضح الماء من الأرض ، فيصير في الاناء ، أنه لا بأس بهذا كله » ومن هنا نقل عن الصدوق أنه مع منعه من استعمال المستعمل قال : « وان اغتسل الجنب فنزاً الماء ، فوقع من الأرض في الاناء ، أو سال من بدنه في الاناء ، فلا بأس » وعن الشيخ (رحمه الله) أنه ذكر أكثر الروايات الدالة على ذلك ولم يتعرض لردّها ولا تأويلها . مع أنها مخالفة لمذهبه ، فعلم خروج مثل ذلك ، ولا معنى لقول بانه ليس من المستعمل ، بل هو منه قطعاً ، والقول باختصاص المستعمل بالمنفصل بعد تمام الغسل فيكون المنفصل من غسل العضو غير مستعمل حتى يحصل التمام في غاية

الضعف ، كالقول باختصاص المستعمل بما يغسل به الجزء الأخير ، لأنه هو الذي يرتفع به الحدث . بل عليه ترتفع فائدة النزاع حينئذ ، وعلى ما ذكرنا . فلو نزا بعد الانفصال على البدن لا يجوز أن يكتبى بالغسل به . بناء على عدم جواز رفع الحدث به ، ودعوى ظهور الروایتين بمقتضى التعليل في خروج ذلك عن المستعمل ممنوعة ، وعدم اجتناب ما في الاناء لا يقتضيه ، إذ لعله الاستهلاك ، وعدم ثبوت استهلاك القليل لمثله يدفعه أن مدار الاستهلاك على عدم صدق الاسم ، ولا ريب أنه لا يصدق حينئذ عليه أنه ماء استعمال في غسل جنابة ، على أنه لو سلم عدم ثبوت الاستهلاك في مثله فالتجسس العمل بمضمون الأخبار فيه وإن لم يثبت كونه استهلاكاً ، لكن قد يقال : حينئذ أنه ليس بأولى من أن يستدل بهذه الأخبار على جواز استعمال المستعمل ، لا أنه خارج عن محل النزاع كما ذكر ، إلا أنه لا يخلو الاستدلال حينئذ عن نظر ، كما أشار إليه كاشف اللثام .

وكيف كان فبناء على ما تقدم لو ارتمس الجنب في ماء قليل وحصلت منه النية بعد اشتمال الماء على تمام بدنه صح غسله ، ويكون مستعملاً بالنسبة إلى غيره بعد خروجه قطعاً ، ولو ارتمس جنبان كذلك ارتفع حدثهما ، وكان مستعملاً بالنسبة إلى غيرهما ، ولو اشتبه التقدم والتأخر فلا يبعد القول بصحة غسل كل واحد منهما في حقه ، للأصل ، ولو تقدم أحدهما بالنية وارتفع حدثه فهل يكون مستعملاً حينئذ أو لا بد من الخروج والانفصال ؟ الظاهر الأول ، ولو نوى الارتمس قبل كمال الانغماس فالظاهر أنه لا يكون مستعملاً بمجرد الملاقاة . بل يتوقف على رفع حدثه ، أما لو اغتسل في وسطه ترتباً فالظاهر عدم ارتفاع حدثه إلا إذا حصل الاستهلاك للتساقط ، أو قطع بمحصول الغسل بغير المستعمل ، فتأمل جيداً .

وعلى ما ذكرنا من كون المستعمل خاصاً بالمنفصل لو بقيت لمعة لم يصيبها الماء جاز

صرف البلل من العضو الآخر إليها ، لما تقدم من أنه لا يكون مستعملاً إلا بعد الانفصال من تمام البدن ، وفي المنتهى الذي ينبغي على مذهب الشيخ عدم الجواز في الجنابة ، فإنه لم يشترط في المستعمل الانفصال . قلت : وما نقله عنه في غاية الاجمال ، بل في بعض الوجوه يكون في نهاية الاشكال ، والظاهر اختصاص الحكم بالمستعمل في الغسل الصحيح دون الفاسد ، لعدم رفع الحدث به ، كما إذا كان في المكان المقصوب ونحوه ، ولو غسل بعض الأجزاء ثم أعرض عن ذلك أو أفسده يتخلل حدث أكبر أو أصغر ان قلنا به فهل يلحقه حكم الاستعمال أولاً ؟ وجهان ، أقواهما الثاني . لأن شرط صحته وتأثيره تعقبه بغسل الباقي ، ولم يحصل ، وقد علم مما تقدم ان فضلة الغسل لا تدخل في المستعمل ، فلذلك جاز أن يغتسل الرجل بفضل غسل المرأة وبالعكس ، كما روي (١) « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) اغتسل مع عائشة في إناء واحد »

ثم لا فرق في الحدث بين الجنابة ولو من زنا وغيرها ، كما هو الظاهر من حرر النزاع ، حيث لم يخص المسألة ، فما وقع في بعض عبارات من باب التمثيل ، نعم الظاهر قصر النزاع على من حكم بحديثه شرعاً ، فما يغتسل به للاحتياط الغير اللازم غير داخل ، بل واللازم ، كما لو تيقن الجنابة والاغتسال ولم يعلم السابق منها فإنه يجب عليه الغسل في كل مشروط به ، إذ الظاهر أنه لا يكفي عند القائلين بالمنع احتمال كونه مستعملاً ، بل هو من قبيل المانع مع احتماله ، فيكون كأصل المائية .

وكيف كان (فهل يرفع الحدث به ثانياً) أصغر كان أو أكبر (فيه تردد) ينشأ من الأصل والعموم وصدق اسم الماء . ولأن الطهور ما يتكرر منه الطهارة ، ومن خبر عبد الله بن سنان (٢) « الماء الذي يغسل به الثوب ، أو يغتسل به من الجنابة

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الأسار - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١٣ مع اختلاف يسير

لا يتوضأ به وأشباهه » وما يشعر به خبر ابن مسكان (١) قال : حدثني صاحب لي ثقة أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق فيريد أن يغتسل ، وليس معه إناء ، والماء في وهدة ، فإن هو اغتسل رجع غسله في الماء ، كيف يصنع ؟ قال : ينضح بكف بين يديه ، وكفاً من خلفه ، وكفاً عن يمينه ، وكفاً عن شماله ، ثم يغتسل » والمحقق رواه من كتاب الجامع لأحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن محمد بن ميسر عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، وعن ابن إدريس أنه نقله في آخر السرائر من كتاب نوادر البزنطي عن عبد الكريم عن محمد بن ميسر ، وغيره من الأخبار الآمرة (٢) ينضح أربع أكف خلفه وأمامه ويمينه وشماله ، فإنه حكي في سبب ذلك قولان ، (أحدهما) أن المراد منها رش الأرض لتجتمع أجزاءها ، فلا ينحدر ما ينفصل من بدنه إلى الماء ، (وثانيهما) أن المراد به بلّ جسده قبل الاغتسال لئتمه بل قبل أن ينحدر ما ينفصل منه ويعود إلى الماء ، وعلى كل منها فلا شمار متجه ، ومن النهي عن الاغتسال بغسالة الحمام (٣) المعالة لذلك باغتسال الجنب وغيره ، وقول أحدهما (عليهما السلام) في خبر محمد بن مسلم (٤) قال : سأله « عن ماء الحمام فقال : ادخله بازار ، ولا تغتسل من ماء آخر ، إلا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله ، فلا بدري فيه جنب أم لا » لأقل من استفادة الشك ، فيبقى استصحاب الحدث سالماً ، ولأن ما شك في شرطيته فهو شرط على وجه .

والأقوى في النظر الأول ، وفاقاً للسرائر والقواعد والمنتهى والتحرير والمختلف والذكرى والمدارك وغيرها والمنقول عن السيد وسائر وأبني زهرة وسعيد ، وخلافاً لما عن الشيخين والصدوقين وأبني حنزة والبراج ، بل في الخلاف أن المستعمل في غسل

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٢ - .

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الماء المضاف

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٥ .

الجنابة أكثر أصحابنا ، قالوا : لا يجوز استعماله في رفع الحدث ، للأصل والعمومات والاطلاقات من الكتاب والسنة ، وما تشعر به الروايات المتقدمة في أول البحث على وجه ، المؤيدة بفتوى كثير من أصحابنا ، بل ظاهر غير واحد منهم أو صريحه الإجماع عليه في باب التيمم عند البحث على استعمال التراب المستعمل ، مع عدم دليل صالح للخروج ، لضعف رواية عبدالله بن سنان غاية الضعف ، مع أن في صدرها « لا بأس بان يتوضأ بالماء المستعمل » مع أنها موافقة للعامة ، وما ذكره الشيخ (رحمه الله) من كونه مذهب الأكثر مع انالم تنحققه لا يصلح لان يكون جائزاً ، سيما بعد إعراض كثير من المتأخرين عنها وجملة من القدماء .

وأما خبر ابن مسكان فلا دلالة فيه على المنع ، كباقي الأخبار المتضمنة لذلك ، مع ظهور بعضها في عدم البأس ان لم يفعل ، بل فيه وإن كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه ، فان ذلك يجزيه ، وفي بعضها الأمر بالنضج عن اليمين وعن اليسار وبين اليدين للوضوء ، مع أنك قد عرفت الإجماع على عدم المنع من الماء المستعمل فيه ، مضافاً الى اشتغال بعضها على بعض الأحكام الغير المنطبقة على القواعد ، مع أن دعوى الحكمة فيها ما ذكر من القولين لا يخلو من نظر ، وإن أمحال في بيان ذلك في الحقائق ، بل ابن إدريس أفسد الأول ، وقال انه شيء لا يلتفت اليه ، لأنه إذا تددت الأرض كان نزول الماء أسرع ، فن هنا قد يقال : بدلائلها على المطلوب ، كما استدلل ببعضها في المختلف ، لما فيها من الاشعار به ، بل لا يخفى على الناظر فيها أن المراد منها الاستحباب كما استظهره جماعة .

وأما أخبار النهي عن غسالة الحمام فهي - مع تضمن كثير منها التعليل بغسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم وولد الزنا والزاني والجنب من الحرام ، ومع أن في بعضها ضعفاً ، ولذلك قال : في المتنعي أنه لم يصل إلينا غير حديثين ضعيفين يدلان على ذلك ، وأوردما ، مع أن في الثاني منهما التعليل بغسالة

ولد الزنا ، بل لاشتمالها على التعليل به ذهب بعضهم الى نجاستها ، بل في بعضها إشعار بالكرهية ، كما في خبر علي بن جعفر (عليه السلام) (١) عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في حديث قال : « من اغتسل من الماء الذي اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلوم إلا نفسه ، فقلت لأبي الحسن (عليه السلام) : ان أهل المدينة يقولون ان فيه شفاء من العين ، فقال : كذبوا ، يغتسل فيه الجنب من الحرام والزاني والناصب الذي هو شرهما وكل من خلق ثم يكون فيه شفاء من العين » - لا تنهض على تخصيص تلك الأدلة كما هو واضح ، (وأما خبر ابن مسلم) فلا دلالة فيه على ما نحن فيه ، على أنه قد اشتمل على غير معلوم الحال ، ودلالته في المفهوم ، وهي لا تقتضي الأمر ، فظهر حينئذ من ذلك كله أنه لا شك ، مع أن التحقيق عدم شرطية ما شك في شرطية ، على أن الغسل ليس من المجملات ، بل هو مما وصل اليه البيان ، وعن الشيخ في الاستبصار أنه حمل بعض أدلة الجواز على الضرورة . لظهور بعضها فيه ، ولم ينقله كثير منهم مذهباً ، ولعله لكون ذلك منه في مثل هذا الكتاب لا يقضي به ، وظاهر المصنف كما صرح به بعضهم ان النزاع في رفع الحدث به دون الخبث ، لكن عبارة الذكرى قد تعطي الخلاف في ذلك .

وكيف كان فالظاهر الجواز ، كما في السرائر والمعتبر والمنتهى ، بل فيه الإجماع على جواز رفع الخبث بالمستعمل في الجنابة ، كما عن فخر المحققين ، وهو الحجة مع الأصل والعمومات ، وظهور ما ذكر من الأدلة في غيره ، بل الظاهر جواز باقي الاستعمالات به من الأغسال السنونة وغيرها ، لما تقدم وإن كان بعض الأدلة المتقدمة شاملة لذلك ، ولكن الظاهر من كلام الأصحاب قصر النزاع في رفع الحدث ، أو هو مع رفع الخبث ، وأما باقي الاستعمالات فلا ، كما أن الظاهر منهم كما صرح به بعضهم أن النزاع فيما يرفع به الحدث ، أما الأغسال السنونة ونحوها فلا كلام في كونها طاهرة

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الماء المضاف حديث ٣

مطهرة ، بل في الحدائق نفى جملة من التأخرين الخلاف فيها نعم نقل عن ظاهر المفيد في المغنعة استحباب التنزه عنها ، ولعله لرؤية علي بن جعفر (عليه السلام) المتقدمة على وجهه ، لشمول الاغتسال فيها للواجب والمندوب ، بل قد يدعى شمولها للماء القليل والكثير ، لكن لم نعتز على قائل به ، إذ الظاهر أن النزاع مخصوص في المستعمل إذا كان قليلا ، أما لو كان كثيرا فلا ، بل قد يظهر من بعضهم أن المستعمل متى بلغ كرا أرفع المنع منه : وكان وجه قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « متى بلغ للماء كرا لم يحمل خبثا » وقد مضى الكلام فيه ﴿ والأحوط المنع ﴾ غالبا ، وإلا يفقد يكون الاحتياط في عدم المنع .

الطرف (الثالث في الأسار)

وكان جعله قسما المطلق والمضاف لاختصاصه ببعض الأحكام ، كلنع من سور مالا يؤكل لحمه ونحوه وإن كان لا يخلو من نظر ، والأمر سهل ، والأسار جمع سور ، والمراد به لغة الفضلة والبقية كما عن القاموس ، أو البقية بعد الشرب ، كما عن الجوهري ، ويقرب منه ما نقله في الحدائق عن مجمع البحرين عن المغرب مع زيادة ، ثم استبر لبقية الطعام ، ومثله أيضا ما عن المجمع عن الأزهري ، وعن الفيومي في المصباح النيران السور بالهمزة من الفأرة وغيرها كالريق من الانسان ، وفي كشف الثام أنه في اللغة البقية من كل شيء ، أو ما يقيه التناول من الطعام والشراب ، أو من الماء خاصة ، وعلى كل حال فالعلة مفهومة أيضا ، فلا يقال : على ما يقي في النهر أو البئر أو الحياض الكبار إذا شرب منها ، وفي المعتبر أنه بقية الشروب ، وأنت خير أن ما ذكره الفيومي إما أن يكون معنى آخر ، أو أنه في الأصل لذلك ، أو أن تسمية بقية الشروب سوراً لما يمازجه من الريق بسبب الشرب ، وعن مجمع البحرين بعد أن نقل عن النهاية

(١) المستدرک - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

أن سائر مهموز ، ومعناه الباقي ، لأنه اسم فاعل من السؤر ، وهو ما يبق بعد الشرب ، وهذا مما يغلط فيه الناس ، فيضعونه موضع الجميع ، قال : وقد يقال : في تعريفه ما يباشره جسم حيوان ، ومعناه رواية ولعله اصطلاح ، وعليه حملت الأسار . كسؤر اليهودي والنصراني وغيرها .

وكيف كان فكلام أهل اللغة لا يخلو من إجمال ، وإن كان لا يظهر أنه بقية المشروب ، بل مطلق المستعمل في الفم ، إلا أن الذي ينبغي البحث عنه هنا عدة أمور بتنقيحها يتم المطلوب ، (الأول) البحوث عنه هنا من جهة الطهارة والكراهة وغيرها إنما هو مطلق المباشرة لجسم الحيوان بالفم وبغيره ، وبه صرح في السرائر والتذكري وهو المنقول من المذهب للقاضي والروض والمساكن وغيرها ، وعن المصنف « أن أسار الكفار هو ما فضل في الأواني مما شربوا منه ، أو توضؤوا به ، أو مسوه بأيديهم وأجسادهم » . (الثاني) أن ذلك مخصوص بالماء أو مطلق النائع ، صرح جملة منهم بالأول ، وصرح ابن إدريس بالثاني ، وكان وجه الأول الكلام في المياه ، ووجه الثاني تميم الحكم من جهة الطهارة والنجاسة وغيرها للجميع ، ولعله لنا جعله للمصنف قسماً للمطلق والمضاف . (الثالث) اشتراط القلة في الماء ، كما صرح به جماعة ، أي كونه أنقص من كره دون سائر المائعات ، بناء على دخولها تحت البحث . (الرابع) هل أن ذلك معنى شرعي تحمل خطابات السنة عليه في غير المقام ، أو أنه اصطلاح من المصنفين في خصوص المقام ؟ مقتضى تعريف جمع له بأنه شرعاً ماء قليل باشره جسم حيوان الأول ، والأظهر عدمه ، وقد يحمل قولهم شرعاً أي في لسان التشريعة في خصوص المقام ، نعم يظهر من بعضهم أن السؤر هذا معناه ، لأنه بعد أن ذكر تقسيم الأسار بالنسبة للطهارة والنجاسة ، وما فيه الشفاء وعدمه قال : « والسؤر عبارة عما شرب منه الحيوان أو باشره بجسمه من المياه وسائر المائعات » وهو في غاية الاشكال أن أريد به أن لفظ السؤر في أي مكان ورد يحمل على هذا المعنى ، لما عرفت أنه ليس في اللغة مائة تضيئه ،

ولا في العرف العام ، وإثبات الحقيقة الشرعية بعيد ، نعم لا يبعد في النظر التعميم في كلمات أصحابنا التي هي قرينة على روايات المقام لمطلق المباشرة لجسم الحيوان ، مع احتمال التخصيص بالماء .

وربما يرشد اليه خبر العيص بن القاسم حيث قال (عليه السلام) (١) : « لا تتوضأ من سور الحائض ، وتوضأ من سور الجنب إذا كانت مأمونة ، ثم تغسل يديها قبل أن تدخلها الإناء ، وكن رسول الله (صلى الله عليه وآله) يغتسل هو وعائشة في إناء واحد » الى آخره وأما في غير المقام فلاقتصار على المباشرة بالفم هو الأظهر ، لما سمعت من كلام أهل اللغة ، بل قد يظهر من بعض الأخبار (٢) عدم اختصاصه بالماء ولا بالمائع كالروى عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٣) « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهي عن أكل سور الفأر » وصحيح زرارة (٤) عنه (عليه السلام) أيضاً « ان في كتاب علي (عليه السلام) ان الهر سبع ولا بأس بسوره ، واني لأستحي من الله أن أدع طعاماً لأن الهر أكل منه » لكن في المدارك وعن المعالم ان الأظهر في تعريفه في خصوص المقام وان المبحوث عنه فيه ماء قليل باشره فم الحيوان ، بل اعترض في الأول على التعريف بمطلق المباشرة لجسم حيوان بأنه يخالف لنص أهل اللغة والعرف العام ، بل والخاص ، كما يظهر لمن تتبع الأخبار وكلام الأصحاب وذكر بعضهم أحكام غير السور في المقام استطراداً ، وكون الغرض بيان الطهارة والنجاسة لا يقتضي هذا التعميم ، لأن حكم ماعدا السور يستفاد من مباحث النجاسات ، وإيضاً الوجه الذي لا جله جعل السور قسماً للمطلق مع كونه قسماً منه انما هو وقوع

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الأسار - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسار حديث ٢ و ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الأسار حديث ٧

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الأسار - حديث ٢

الخلاف في نجاسة بعضه من طاهر العين وكراهة بعض آخر ، وليس في كلام القائلين بذلك دلالة على اعتبار مطلق المباشرة ، بل كلامهم ودليلهم كالتصريح في أن مرادهم بالسور المعنى الذي ذكرناه خاصة ، وفيه نظر من وجوه يظهر من التأمل في كلامنا السابق وكلامهم فتأمل .

﴿ وهي كلها طاهرة عدا سور ﴾ النجس منها ، وهو ﴿ الكلب والخنزير والكافر ، وفي ﴾ نجاسة ﴿ سور المسوخ تردد ﴾ للتردد في نجاستها ، ﴿ والطهارة ﴾ فيها عيناً وسوراً ﴿ أظهر ومن عدا الخوارج والغلاة من أصناف المسلمين طاهر الجسد والسور ﴾ والتأمل في كلام المصنف يرشد الى أمرين ، (الأول) ان كل ما ثبت نجاسته شرعاً فسوره إن كان فيما يفعل بالنجاسة نجس ، ودليلها - مضافاً الى ما يقرب الى القطع به من ملاحظة الأخبار - الإجماع محصلاً ومنقولاً ، نعم ربما وقع الخلاف في نجاسة ذي السور كالمسوخ وولد الزنا والمجبرة والمجسمة ، بل غير المؤمن والمستضعف واليهود والنصارى ، وبآتي تحقيق القول في ذلك كله ان شاء الله في النجاسات . (الثاني) ان كل ما ثبت طهارته شرعاً فسوره طاهر ، وهو المشهور ، بل عليه عامة من تأخر ، بل عن الفقيه والخلاف الإجماع عليه ، بل قد يظهر أيضاً من المنقول من عبارة الناصريات ، بل في السرائر في باب الأطعمة والأشربة « فأما ما حرم شرعاً فجملته من الحيوان ضربان ، طاهر ونجس ، فالنجس الكلب والخنزير ، وما عداهما كله طاهر في حال حياته بدلالة إجماع أصحابنا المنعقد على أنهم أجازوا شرب سورها والوضوء منه ، ولم يجوزوه في الكلب والخنزير » الى آخره ، وهو الحق بعد الأصل والاستصحاب والعموم ، مضافاً الى ما تسمعه من الأخبار ، وخالف في ذلك ابن إدريس في السرائر حكماً بنجاسة سورها أمكن التحرز عنه من غير مأكل اللحم من حيوان الحضر غير الطيور ، قال : « ولا بأس بأسار الفأر والحيات وجميع حشرات الأرض » وقد تعطي عبارة الشيخ

في التهذيب بقرينة ما عن الاستبصار القول بالمنع من الوضوء ، والشرب من سور غير مأكول اللحم غير السور والطير ، إلا أنه أبطل السور في الاستبصار بالفأرة مع التعليل لها بمسقة التحرز عنها ، فقد استفاد منه حينئذ التعميم لكل ما يشق التحرز عنه ، وعن المبسوط والمهذب المنع من سور مالا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الآدي والطيور ، إلا مالا يمكن التحرز عنه كالحمر والفأرة .

قلت : يحتمل أن يراد بالمنع من السور الحكم بالنجاسة ، فيكون مثل ما نقلناه عنه في السرائر ، كما أنه يحتمل العكس ، بل هو أقوى ، لكون الحكم بنجاسة السور مع ملهارة ذي السور كما هو الفرض من غير دليل يقتضيه - مع منافاته للقواعد المسلمة التي لا شك فيها - لامعنى له ، وما تسمعه من الدليل لادلالة فيه على ذلك ، كاحتمال جملة كوقوع الجنب في البئر ، فانه مسح ما فيه قياس لا نقول به ، ولعل الخلاف منحصر في المبسوط والمهذب والسرائر ، لسكون عبارة التهذيب غير صريحة فيما نقلناه عنه ، بل ولا ظاهرة ، وكيف وهو يورد فيه من الأخبار ما يقضي بطهارة السباع وغيرها ، مع عدم ذكر تناويل شيء منها ، وأما الاستبصار فهو لمجرد جمع بين الأخبار .

ولا يخفى عليك ما في دعوى الثلاثة من الاجال ، بل لم نعتز لهم على ما يقضي بتخصيص ما سمعت من الأصل بل الأصول والعموم وغير ذلك ، سوى قول الصادق (عليه السلام) (١) في الموثق بعد أن سئل عما تشرب منه الحامة ، فقال : « كل ما أكل لحمه فتوضأ من سوره واشرب » وفيه - مع ان جماعة من الفطحية في سنده ، وكون دلالته بالمفهوم ، بل على عموم المفهوم ، وقد منعه العلامة هنا في المختلف ، واكتفى في صدق المفهوم بسلب الحكم المنطوق عن بعض أفراد المفهوم ، وهو يتحقق هنا في الكلب والخنزير وان كان منعه لا يخلو من منع العرف ، لكنه لا يخلو من وجه ، ومع أن الخارج أضعاف الداخل بمراتب كثيرة على تقدير أخذه مستنداً لما في السرائر

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الأسار - حديث ٢

والمهذب والمبسوط ، بل لادلالة فيه على النجاسة ، كما ادعاه ابن إدريس ، ولا منع
سائر الاستعمال على دعوى غيره ، مضافاً الى أن غير الأكل من المسؤول عنه خارج ،
وهو الطيور على دعوى التهذيب وغيره ، فكيف يراد به ضابطاً في المفهوم والمنطوق -
معارض بغيره مما هو معتقد بالشبهة العظيمة التي كادت تكون إجماعاً ، بل سمعت
حكايته عن بعضهم ، وهو صحيح البقباق (١) قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام)
« عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيول والبغال والوحش فلم أترك شيئاً
إلا سألت عنه ؟ فقال : لا بأس به ، حتى انتهيت إلى الكلب ، فقال : رجس نجس » الى آخره .
ومرسل الوشا عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) « أنه كان يكره سؤر كل شيء لا يؤكل
لحمه » وخبر ابن مسكان عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : سأله « عن الوضوء
مما ولغ فيه الكلب أو السنور ، أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك أيتوضأ منه
أو يغتسل ؟ قال : نعم ، إلا أن تجد غيره فتزده عنه » واشتماله على الكلب لا يخرج عنه
التمسك بغير ذلك ، كما هو محرز في محله ، مع احتمال حمل الكلب فيه على السبع غير
الناجم والخنزير ، لأنه في الأصل لكل سبع عقور غاب على هذا الناجح كما عن
صاحب القاموس ، مع معارضته أيضاً على دعوى التهذيب بما دل (٤) على نفي البأس
عن سؤر السباع ، بل بما دل (٥) على نفي البأس عن الوضوء بما وقعت فيه الحية والعظاية
والوزغ والفأرة ، وبها فيما عدا الفأرة يرد على دعواه في الاستبصار إن لم تقل بشمول
تعميله ، بل بأخبار السؤر أيضاً الى غير ذلك ، والقصور في السند والدلالة على تقدير
وجوده منجبر بما سمعت من الشبهة ، ولا يخفى عليك إمكان الرد ببعض ما ذكرنا أخيراً

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسائر - حديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الأسائر - حديث ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الأسائر - حديث ٦ - ٧ - ٨ -

(٥) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الأسائر - حديث ١

على دعوى البسوط والمهذب ، فالمسألة سليمة الاشكال بحمد الله ، ويأتي الكلام فيما
اختلف في طهارته ونجاسته في النجاسات ان شاء الله
﴿ ويكره سؤر الجلال ﴾ من كل حيوان . والمراد به على ما قيل المتغذي بمذرة
الانسان محضاً الى أن نبت عليه لحمه واشتد عظمه ، فلا يدخل المتغذي بغيرها من
النجاسات ، ولا المتنجسات ولو بمذرة الانسان ، بل ولا من تغذى بها وبغيرها ،
ولتحقيق البحث فيه مقام آخر . وكيف كان فالحكم بالطهارة لظاهرة ذي السؤر لما علمت
سابقاً من الملازمة بينهما . مع عموم الروايات الحاكمة بطهارة سؤر الطيور والسنور والدواب
والسباع ونحو ذلك من غير تفصيل فيها بين الجلال وغيره ، وقد اشتمل بعضها على العموم
القوي ، كقوله (عليه السلام) (١) في خبر عمار : « كل شيء من الطير يتوضأ بما يشرب
منه ، إلا أن ترى في منقاره دماً ، فإن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب »
وما سمعته من صحيحة البقباق ، فالاطلاق مع ترك الاستفصال في بعض العموم القوي
في آخر مع الأصل كاف في إثبات المطلوب ، وكون ذلك فرداً نادراً قد يقدح في الأول ،
ولا يقدح في الثاني ، على أن الندرة في بعض الحيوانات ممنوعة ، كالغيران الساكنة
في الخلاء ونحوها ، مع ورود الأدلة بطهارة سؤرها من غير تفصيل ، فما عن الشيخ
في البسوط كما في المختلف والمرتقى وابن الجنييد من المنع من سؤر الجلال مع الحكم بطهارة
ذي السؤر لم يصادف محله . على أن الظاهر من عبارته المحكية عنه على ما في بآلي ثبوت
البأس ، وهو أعم من المنع ، وكان دليله ما قدمناه سابقاً ، وقد عرفت ما فيه .

(د) هكذا (ما أكل الجيف) لما تقدم أيضاً من الأصل وطهارة ذي السؤر
والأخبار وغيرها ، فما عن النهاية كما في المختلف من المنع من سؤره لانعرف له وجهاً ،
والاستدلال عليه بالمفهوم مع أنك قد عرفت ما فيه هناك لا يشمل جميع أفراد المقام ،
فانه قد يكون آكل الجيف مأكول اللحم ، على أن المفهوم ظاهر في كونه من حيث

كونه غير مأكول اللحم ، لامن حيث أنه آكل الجيف ، فلا دليل على المنع ، وأضعف من ذلك ما في كشف اللثام من أن كلام القاضي في المذهب يعطي نجاسة السورين ، وبمحس أبو علي سور الجلال ، وفي الاصباح نجاسة سور جلال الطيور ، إذ هو كما ترى لا دليل عليه بعد طهارة ذي السور ، بل قد اعترف بعضهم بعدم الوقوف على دليل على الكراهة. فضلا عن المنع ، لكن قد يقال للتسامح فيها بما في الأول من التنصيص عن شبهة الخلاف، وظاهر إجماع حاشية الوسائل الذي ستسمعه مع انجباره بالحكي من الشهرة ، وما سمعت من مرسلات الوشا أنه كان يكره سور كل شيء لا يؤكل لحمه على فرض إرادة مالا يؤكل لحمه ولو بالعارض ، ومثله المفهوم المتقدم الذي أخذه الشيخ سنداً للمنع ، مضافاً إلى الأمر بالفعل من عرق الابل الجلالة ، كما في خبر هشام بن سالم (١) بل قال في حاشية الوسائل مكتوباً في آخرها أنها منه: « استدل علمائنا على كراهة سور الجلالة بحديث هشام ، ودلالته بينة ، على أنهم أجمعوا على تساوي حكم العرق والسور هنا ، بل في جميع الأفراد ، والفرق إحداث قول ثالث ، وإيضاً فإن بدن الحيوان لا يخلو أبداً من العرق إما رطباً وإما جافاً ، فيتصل بالسور ، فحكمه حكمه ، وعلى كل حال فضعف الدلالة منجبر بأحاديث مالا يؤكل لحمه » انتهى . مع إمكان التأييد بالاعتبار ، سيما إذا كانت المباشرة بالأنفواء لأن منشأ رطوباتها من غذاء نجس وفي الثاني من بعض ما تقدم أيضاً، مع أنه نسب الحكم فيه بالكراهة إلى الأصحاب كما في الحقائق ، ويمكن استفادته أيضاً مما تسمعه إن شاء الله تعالى في الحائض المتهمة ، بل قد يقال باستفادة كراهة كل متهم بالنجاسة منه ، والفرض هنا أنه باشر الماء مثلاً مع عدم اختبار فيه أو منقاره ، ومثله لو اختبر لكن لم نقل بحصول الطهارة بمجرد الزوال ، أو قلنا ولو سكن قد بقي أجزاء من النجاسة بحيث لا تراها العين فتأمل .

ومما قدمنا سابقاً من مرسلات الوشا والمفهوم يمكن الحكم بكراهة سور كل مالا يؤكل

لحمه ، كما ذكره بعضهم ، بل نسب الى جمهور الأصحاب ، بل قد يؤدي الى كراهته الحكم بكراهة سؤر مكروه اللحم فتأمل ، نعم يمكن أن يقال باستثناء السنور من أكل الجيف وبما لا يؤكل لحمه ، كما في الصحيح « إني لأستحي من الله أن أدع طعاماً لأن امرأ أكل منه » وللعلم بأنها من أهل البيت كما في الصحيح الآخر (١) هذا كله إن أريد بأكل الجيف ما من شأنه كما يظهر من بعض ، ويحتمل أن يراد به ما أكل الجيف الذي علم الآن أنه أكل جيفة ، ثم شرب من الماء مثلاً ، والثاني هو الظاهر من عبارة المنتهى ، بل هو صريحها .

هذا كله ﴿ إذا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة ﴾ أو التنجس ، وإلا فينجس الماء ، لكن ظاهر المصنف أنه قيد للأخير ، ويمكن عوده لهما ، وإطلاقه يقضي بالطهارة مع الخسار ولو علم بالمباشرة وإن لم يغيب عن العين ، وفي المعتبر والمنتهى أنه لو أكلت الهرة ميتة أو فأرة ، ثم شربت لم ينجس الماء ، حكى ذلك عن الشيخ ، بل في الذكرى سواء غابت عن العين أو لم تغيب ، قال في المنتهى في المقام : « يكره سؤر ما أكل الجيف من الطير إذا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة » وهو قول السيد المرتضى ، ثم استدلل بالأخبار العامة في استعمال سؤر الطيور والسباع مع أنها لا تنفك عن تناول ذلك ، إلى أن قال : « وهكذا سؤر الهرة وإن أكلت الميتة ثم شربت ، قل الماء أو كثر ، غابت عن العين أو لم تغيب » ثم قال : « وعند الشافعية والحنابلة وجهان ، أحدهما مثل قولنا ، والآخر إن لم تغيب فلما نجس ، وإن غابت ثم عادت فوجهان ، أحدهما التنجيس ، استصحاباً للنجاسة ، والثاني الطهارة ، لاصالة طهارة الماء ، ويمكن أن يكون قد وردت في حال غيبوتها في ماء كثير » وظاهر كلامه أنه ليس لنا إلا وجه واحد وهو الطهارة بزوال العين ، وفي الحدائق أنه المشهور بين الأصحاب ، لكن المنقول عنه في النهاية أنه قوى الوجه الثاني من وجهي الشافعية ، وحكم بالنجاسة مع عدم

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب الأسار - حديث ١ و ٥

الغيبوبة ومعها مع احتمال الولوج في ماء كثير بالطهارة ، بل ظاهر المنقول عنه أنه يحكم بطهارة الماء استصحاباً له ، ولا دلالة فيه على طهارة فيها بالغيبوبة ، مع احتمال الطهارة لعدم التلازم بينهما ، وتقل في الحقائق قولاً بالنجاسة من غير فرق بين ما إذا غابت أو لم تغب ، احتمال ولو غاب في ماء كثير أولاً ، ولم ينقله غيره عن أحد من أصحابنا ، ولعله أراد أحد وجهي الشافعية المتقدم ، وفي المذهب البارع وعن جمع من المتأخرين تعدية الحكم بالطهارة بمجرد الزوال لكل حيوان غير الآدمي ، ولكل نجاسة ومنتجس ، واستحسنه في المدارك .

وكيف كان فأقصى ما يمكن أن يستدل به لذلك إطلاق الروايات (١) بل عمومها لنفي البأس عن أسرار الحيوانات الشاملة لمثل المقام ، سيما الحيوانات التي قل ماتفتك عن مباشرة النجاسات كالهرة ونحوها ، مضافاً إلى قوله في خبر عمار (٢) : « كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه ، إلا أن ترى في منقاره دمًا ، فإذا رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » وفي الوسائل زاد في التهذيب (٣) « أنه سئل عن ماء شربت منه الدجاجة قال إن كان في منقارها قنر لم تتوضأ منه ولم تشرب وإن لم تعلم أنت في منقارها قنراً فتوضأ منه واشرب » قلت : لم أجد هذه الزيادة في التهذيب الذي حضرني ، وأنت خير في دلالة الأول على المطلوب ، فانه لا ريب في تناوله لما كان وزال ، وكان وجه دلالة الزيادة أن مفهوم الشرط أولاً يتناول محل النزاع ، لأن المراد بالقنر عينه ، والتصريح بالمفهوم أخيراً لا ينافيه ، بل قد يظهر من قوله (عليه السلام) : إلا أن ترى في منقاره دمًا إلى آخره الظاهر في أنه لولا الاستثناء كان داخلان غيره من الأجوبة الدالة على طهارة سائر الحيوانات شاملة لمثل ذلك ، فإذا قال (عليه السلام) مثلاً : لا بأس بسؤر الهرة أو كل ما يؤكل لحمه يتوضأ من سؤره مثلاً يكون شاملاً لما لو كان عليه نجاسة ، أقصى ما هناك خرج البشارة بعين النجاسة ، فيبقى الباقي ، فلا يقال :

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الأسرار - حديث . ٢ - ٣

حيث أنه هذه الاطلاقات إنما هي مساقاة لبيان أنفس ذوات الأسرار لا لعوارضها (١) مع عدم تمامه في الأحوال الغالبة ، بل قد يقال : ان ذلك بالنسبة اليها تأخير البيان عن وقت الحاجة مضافا الى أن الشهرة المدعاة ، بل يمكن دعوى تحصيلها جارية لذلك ، كما نقل عن كثير ذكر حكم الهرة إذا أكلت فأرة أو ميتة ولم تغب وباشرت الماء مع حكمهم على الماء بالطهارة ، واحتمال ان ذلك منهم قد يكون خارجا عما نحن فيه ، لأن حكمهم بالطهارة لعدم العلم بنجاسة الفم لا للطهارة بالزوال مع ضعفه لا يجري فيها كلها ، بل ولا في البعض فتأمل .

وفي المدارك بعد أن استحسنت التعدية السابقة قال : للأصل ، وعدم ثبوت التعبد بغسل النجاسة عنه ، وعن المعالم انه لو فرضنا عدم دلالة الأخبار على العموم فلا ريب ان الحكم بتوقف الطهارة في مثلها على التطهير المعبود شرعا منفي قطعاً ، والواسطة بين ذلك وبين زوال العين يتوقف على الدليل ولادليل ، قلت : لاريب ان النظر في أخبار النجاسات يقضي بثبوت قاعدتين ، الأولى انها تنجس كل ما تلاقى فيه ، ومثلها المتنجسات ، والثانية أن كل متنجس لا يطهر إلا بالغسل بالماء ، بل يكفي في الثانية الاستصحاب ، ولولاها لثبت الاشكال في كثير من المقامات ، نعم قد يقال هنا من جهة الاطلاق ، بل العموم المتقدم ، وإطلاقات الاجماع المنقولة ، مضافا الى الشهرة بين الأصحاب والسيرة القاطعة بين المسلمين مع عموم البلوى ، بل من غسل شيئاً من الحيوانات يحكون أنه من المجانين : ينقدح الشك في شمول القاعدة الأولى للمقام ، فلا يحكم بنجاسة هذه النجاسات لأبدان الحيوانات ، وتكون من قبيل البواطن ، فلا تنفصل بملاقاة النجاسات ، بل إن كانت عين النجاسة موجودة كان الحكم مستقداً اليها ، وإلا فلا ، بل في الحقيقة يرجع الى هذا قولهم انها تطهر بزوال العين عند التأمل ، وان (١) فاذا قال لا بأس بسؤر الهرة فلا يستفاد منه إلا طهارة ذات الهرة ، فلا بأس من حيث كونها مرة ، ولا تمرض فيه لما لو تنجست من خارج . (منه رحمه الله)

كان ظاهره لا يخلو من تسامح ، ولعل ماصدر من صاحب المعالم يرجع الى الشك في شمول القاعدة الثانية ، لكنه لا يخلو من إشكال ، لمعارضة الأصل حينئذ بالاستصحاب ، ولعله لما ذكرنا أشار السيد المهدي في منظومته ، فقال :

واجعل زوال العين في الحيوان * طهراً كذا بواطن الانسان

ثم الظاهر من القائلين بالاكْتفاء بالزوال من غير اشتراط الغيبة أنه لا إشكال عندم في حصول الطهارة بها ، إلا انها ليست شرطاً ، لكن لو كانت عين نجاسة على بدن الحيوان ثم غاب وبعد ذلك باشر مائماً فهل يحكم بالنجاسة ، استصحاباً ببقاء العين ، أو الطهارة ، لكون الغيبة من المطهرات لاحتمال المظهر ولو زوال العين الذي اكتفينا به في طهارة الحيوان ؟ قد يقال : بالأول ، وظاهر التسالم هنا على الغيبة أعني هو بمسند الحكم بزوال العين ، وان اختلف في أنه هل يشترط الغيبة لعدم الاكتفاء بالزوال ، أو يكتفي به ؟ فلا حاجة إليها ، بل هو الظاهر من اشتراطهم الخلو من عين النجاسة بعد العلم بمباشرته لها ، ويحتمل قويا الثاني ، إذ الظاهر أنه لا إشكال عندم في كونها من المطهرات في الحيوان وان وقع الاشكال فيها في الانسان ، فحينئذ يكتفي باحتمال حصول الطهارة له ، كل على مذهبه فيها ، فمن أكتفى بالزوال يكفي عنده احتمال ، ومن لا يكتفي به لا بد من احتمال غيره .

وكيف كان فلا تلزم بين القول بالطهارة بالزوال وبين الغيبة من المطهرات ، فقد تسلم الأولى ، وتمنع الثانية ، كما لعله الظاهر من بعضهم وإن كان الأقوى خلافه لقيام كثير من الأدلة السابقة على الطهارة بالزوال على حصول الطهارة بالغيبة ، فتأمل جيداً ، فإن التحقيق الثاني ، لأن استصحاب بقاء العين لا يقضي بثبوت الاصابة التي هي حكم من الأحكام العرفية ، فالنتيجة بقاء الآخر ولو مائماً على الطهارة التي لا يحتاج استصحابها الى حكم آخر ، نعم لو قلنا بتنجس الحيوان بملاقاة النجاسة واعتبرنا في

طهارته زوال العين كما هو مقتضى قولهم تطهر بالزوال اتجه الحكم بالنجاسة لامتلاقة الحيوان الذي كان عليه نجاسة ولم يعلم زوالها ، ولعل هذا هو الثمرة من قولنا بعدم قبول بدن الحيوان النجاسة كالبواطن وبين القول بها والطهارة بالزوال ، هذا كله من هذه الجهة ، وأما بناء على ظهور النصوص في الحكم بالطهارة لمجرد عدم امتلاقة عين النجاسة وإن كانت موجودة سابقاً ولو لاحتمال الزوال وإن لم نعتبره فهو موافق لما ذكرناه من أن التحقيق الثاني ، وعلى كل حال فهل المراد بالزوال ما يشمل الجفاف لمثل ما إذا كانت النجاسة من قبيل الماء وإن أغادت خشونة أو نختاً لما كانت عليه ، أو أن ذلك دليل على بقاء العين . نعم لو كانت النجاسة من قبيل الدم ونحوه فزوال العين فيه عبارة عن ذهابه ؟ وجهان ، بل الشهيد في الذكرى كلام في غير المقام قد يشعر بالخلاف في المسألة ، قال : « فيما لو طارت الذبابة عن النجاسة الى الثوب أو الماء فعند الشيخ عفو ، واختاره الشيخ نجم الدين المحقق في الفتاوى ، امسح الاحتراز ، ولمسند المجرم ببقائها ، لجفافها في الهواء ، وهو يتم في الثوب دون الماء ، إذ ظاهر قوله وهو يتم الى آخره أنه لا يكتفي بالجفاف في حصول الطهارة ، أو أنه لا يكتفي باحتمال زواله وإن كان الظاهر الأول ، وإلا لم يثبت الفرق بين الثوب والماء . ولما وجه آخر فتأمل ، فان التحقيق في أصل المسألة كون المدار على صدق وجود عين النجاسة مع الجفاف وعدمه ، فان كان نجس الملاقى ، وإلا فلا ، وأما الخلاف في الذباب ونحوه فهو من فروع المسألة السابقة التي عرفت كون التحقيق طهارة الجسم الآخر ، من غير فرق بين الماء وغيره من المائعات وبين الثوب ونحوه . الاستصحاب السالم عن معارضة غيره ، ولظاهر النصوص والسيرة والمسرح والخرج وغير ذلك ، وأما الكلام في طهارة الآدمي بالغيبه فيأتي ان شاء الله في المطهرات .

(والحائض) المحكوم بحيضها (التي لا تؤمن) على المحافظة عن مباشرة النجاسة ، كما هو الظاهر من عبارة السرائر في الأطعمة والمنقول عن غيره ، لكن الأشهر في التقييد

المتهمة وإن كان ليس في الأخبار ذكر للالتزام ، بل الوجود فيها أنه لا بأس بالوضوء من فضلها إذا كانت مأمونة كما تسمعه ان شاء الله تعالى ، ومن هنا قال في المدارك : « إن ما ذكره المصنف أولى ، لأن النص انما اقتضى انتهاء الكراهة إذا كانت مأمونة ، وهو أخص من كونها غير متهمة ، لتحقيق الثاني في ضمن من لا يعلم حالها دون الأول ، الى أن قال : فان المتبادر من المأمونة من ظن تحفظها من النجاسات ، ونقيضها من لم يظن بها ذلك ، وهو أعم من المتهمة والمجهولة » .

قلت : لكن قد يقال : ان الأمر على خلاف ما ادعاه ، اهدم صدق غير المتهمة على مجهولة الحال ، بل هذه العبارة لا يقال إلا بعد اختيار حالها ومعرفة . فيصدق عليها حينئذ انها غير متهمة وانها مأمونة ، كما يقال : فلان غير متهم على دينه أي بعد اختباره ، دون من لا يعرف حاله ولو لكونه من بلد أخرى . كما هو واضح ، حينئذ متى صدق عليها انها غير متهمة صدق عليها أنها مأمونة ، ومتى صدق عليها أنها غير مأمونة صدق عليها انها متهمة ، نعم ما لا يصدقان على مجهولة الحال ، وكان يدم التعرض له لأنه قل ما تحصل المساورة مع حائض مجهولة الحال . بل الغالب عدم معرفة كونها حائضاً ، كما ان الغالب معرفة كونها مأمونة أولاً مع العلم بحيضها . لكونها حينئذ زوجة مثلاً ، فيكون أنه لا يعرف انها حائض ، أو انه إذا عرف حيضها يعرف حالها . فصار حاصل الرد إما بتسليم ان المأمونة من ظن تحفظها عن النجاسة لمكننا نمنع كون المفهوم شاملاً للفردين وإن كان ذلك مقتضى النقيض ، إلا أن الفهم العرفي على إرادة مغلطونة العدم دون مجهولة الحال ، أو يقال : انا نمنع أخذ الظن في المأمونة ، بل المراد منها المتحفظة عن النجاسة واقعاً ، فتارة يظن ، وتارة يقطع . وغير المأمونة غير المتحفظة في الواقع . وعلى كل حال فمجهولة الحال لا يحكم عليها بشي . وإن كان الواقع لا يخلو منها ، كما يرشد اليه قول ابن إدريس في السرائر ان المتهمة التي لا تتوقى من النجاسات ،

وقول أبي عبدالله (عليه السلام) (١) : « ان سؤر الحائض لا بأس ان يتوضأ منه إذا كان تفسل يديها » إذ لا واسطة بينهما قطعاً ، مع انه يرجع الى المأمونة وغيرها ، فالتجبه حينئذ أنه لا يحكم على المجبولة بكراهة ولا عدها بالخصوص ، وما يقال : ان الشارع اشترط في نفي الكراهة كونها مأمونة يدفعه أنه كما اشترط ذلك في المنطوق اشترط في المفهوم كونها غير مأمونة ، نعم قد يقال : ان الروايات قد نعت عن الوضوء بسؤر الحائض مطلقاً ، أقصى ما هنالك خرجت المأمونة عن هذا الإطلاق ، فيبقى الباقي ، مع أن فيه بحثاً ذكرناه في غير المقام وإن كان هو لا يخلو من قوة ، بل قد يقال : بعدم الكراهة في الحكم الظاهري ، لاصالة البراءة ، واستصحاباً لحال الماء ، فان احتمال المأمونية كاف في جريانه ، وليس من الاستصحاب المثبت ، إذ ليس المقصود منه إثبات المأمونية ، كما ان كون الشرط لعدم الكراهة أمراً وجودياً وهو المأمونة غير قادح في ذلك ، بل يكون حينئذ كاحتمال الكربة في حفظ طهارة ما لا يعلم حاله هل هو كراً أو لا فتأمل .

وعن بعضهم كالشيخ في البسوط وعلم الهدى في المصباح أنهما أطلقا الحكم بكراهة سؤر الحائض من غير تقييد ، وكأنه للأخبار (٢) المعتبرة المستفيضة الناهية عن الوضوء بسؤر الحائض من غير تقييد ، وهي كثيرة ، لكن فيه أنها لا تعارض المقيّد ، كما بين في محله ، مثل قول أبي الحسن (عليه السلام) (٣) في خبر علي بن يقطين في الرجل يتوضأ بفضل الحائض : « إذا كانت مأمونة لا بأس » وقول أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) لما سأله العيص بن القاسم على ما عن رواية الشيخ له عن سؤر الحائض : « توضأ منه وتوضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأمونة ، وتفسل يديها قبل أن تدخلها الاثاء » الى آخره والناقشة باحتمال جعل القيد للأخير ، كما في رواية الكليني مع انه أضبط ، فان فيها « لا يتوضأ »

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأسأر - حديث ٩ - - - ٥

(٤) الاستبصار - الباب - ٧ - حديث ٢

من سؤر الحائض وتوضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأونة « الى آخره مدفوعة بأنها غير ممكنة ، لاشتغالها على الأمر بالوضوء من سؤر الحائض . وبدون التقييد لامعنى له . نعم قد يقال ان رواية الكليني لارديها على الشيخ والرفعى . بل هي دليل لها ، إذ هي صريحة أو كالصريحة في عدم اعتبار القيد . وفيه بعد التسليم انه لا ريب في رجحان الأول ، لأن هذه الرواية مع أن الشيخ قد رواها كما سمعت ، معارضة بما سمعت من خبر ابن يقطين المعتضد مع الأصل بالشبهة العظيمة بين الأصحاب ، وبما رواه عن الصادق (عليه السلام) « ان سؤر الحائض لا بأس أن يتوضأ منه إذا كانت تغسل يديها » فلا ريب أن الأقوى ما عليه المشهور ، لكن ظاهر الأصحاب أن المكروه من الحائض المتهمة بطلاق السؤر الشامل للوضوء وغيره . والأخبار لا تدل على ذلك ، انهيها عن الوضوء ، بل قد اشتمل بعضها على الاذن بالشرب منه ، وانتهى عن الوضوء به ، كما في رواية عنبة (١) ورواية الحسين بن أبي العلاء (٢) ورواية على بن جعفر (عليه السلام) (٣) ورواية أبي هلال (٤) . ومن هنا استشكل بعض متأخري المتأخرين في ذلك ، ولعل وجهه - بعد كونه مكروهاً يتسامح فيه . وأنه كالمستحق عليه في المقام ، بل هو كذلك - ما يظهر من تعليق الحكم على المأمونية وجوداً وعدماً من التعليل ، خصوصاً مع كونها من الأوصاف المناسبة ، فيتعدى حينئذ لمطاق السؤر ، مع أنه لو كان الحكم خاصاً بالوضوء مع الاذن في غيره لجاء الفساد اليه لو كانت المباشرة بأعضاء الوضوء ، واحتمال التعبد بعيد عن الفهم ، والاذن بالشرب في تلك الأخبار مع انتهى عن التوضؤ به لا ينافي الكراهة فيه بعد حمل النهي عن التوضؤ على شدة الكراهية ، فهذا مع انجباره بفهم الأصحاب وكون الحكم مما يتسامح فيه كاف في إثبات المطلوب ، بل منه يمكن استفادة الكراهة لكل منهم بمباشرة النجاسة ، كما يظهر من أطعمة السرائر

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الآسار - حديث ١ - ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الآسار - حديث - ٤ - ٨

وماعن المقتعة ، بل عن بعضهم التصريح به . وهو جيد ان لم يكن مثاراً للوسواس ، وعلى كل حال لا يبعد إلحاق المستحاضة والنفاء بها ، بل والجنب ، لما سمعت من خبر العيص ، سيما على ما عني الكافي ، هذا كله بعد البناء على الكراهة ، كما هو المتفق عليه في الظاهر . والعبرة بالحكمة عن المنع ليست صريحة في الخلاف ، بل ولا ظاهرة ، إذ ليس فيه إلا قوله : « لا أتوضأ بسؤر الخائض » وهو غير ظاهر في ذلك وإن كان النهي حقيقة في التحريم ، لكن الصدوق في الغالب يعبر عن الحكم بلفظ الرواية ، وأما المحكي عن التذويب والاستقصاء فإنه وإن كان قد اشتمل على قوله لا يجوز الظاهر في الخلاف . لكن ظاهر كلامه ان هذا ما يقتضيه الجمع بين الأخبار ، ولذلك قال بعده من غير فاصلة : ويجوز أن يكون المراد بها ضرباً من الاستنجاب ، واستند في ذلك إلى رواية أبي هلال . لا شتمها على قوله لأحب أن أتوضأ منه ، فتأمل ، وكيف كان فهما غير مخالفين ، وعلى تقديره فقير قاذحين .

(و) لا منع في (سؤر البغال والحير) إجماعاً . كما في غيرهما من ما كول اللحم ، نعم بكرة سؤر البغال والحير . كما هو المشهور نقلاً وتحصيلاً . كالخيل أيضاً ، وربما زيد الدواب ، بل كل ما يكره فيه ، كما صرح به بعضهم ويظهر من آخرين ، لتعليقهم الكراهة في المقام بكرامة اللحم . بل يستفاد منه ان ذلك من المسلمات ، وعلى كل حال فاعل الحكم بالكراهة مسكن التمسح في هذا الحكم ، والاحتياط الذي يحسنه العقل ، والشبهة . مع أن السؤر غالباً إنما يكون بالغم ، وفضلاته تابعة للحكم بالكراهة ، كالفيل ، مع إشعار مضمرة سماحة (١) بكرامة غير الابل والبقر والغم . سألته هل يشرب سؤر شيء من الدواب ويتوضأ منه ؟ فقال : أما الابل والبقر والغم فلا بأس . وخبر ابن مسكان عن الصادق (عليه السلام) (٢) سألته عن الوضوء مما ولسغ الكلب فيه

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الأسار - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الأسار - حديث ٦

والسنور ، أو شرب منه جل أو دابة أو غير ذلك ، أتوضأ منه أو يغتسل ؟ قال نعم ، إلا أن تجد غيره فتزده عنه » ولا قائل بالفصل هنا بين الوضوء وغيره ، بل قد يستفاد مما دل على كراهة سؤر ما لا يؤكل لحمة أن اللحم له مدخلة في السؤر ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) (١) في الإبل الجلالة « لا تأكلوا لحومها ، وإن أصابك من عرقها فاغسله » . بل قد يقال : بدخول مكرهه اللحم فيما لا يؤكل لحمة أن أريد به غير المأكول عادة ، لأن الغالب فيه أنه ليس مأكولاً عادة ، مضافاً إلى ظهور أخذ مثل ذلك في الاستدلال من جملة من الأساطين في أنه من المسلمات ، لكن للأصل ، ونفي البأس في صحيح جميل (٢) عن الوضوء والشرب بسؤر الدواب والغنم والبقر ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) في خبر عبد الله بن سنان : « لا بأس أن يتوضأ مما شرب منه ما يؤكل لحمة » ومما من صحيح الباق (٤) وقول الصادق (عليه السلام) (٥) في خبر عذافر : « نعم اشرب منه وتوضأ بعد أن سألته عن سؤر السنور والشاة والبقر والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع » إلى غير ذلك من الروايات ، بل قد يشعر قوله (عليه السلام) « كل ما يؤكل لحمة يتوضأ من سؤره ويشرب » بعدم الكراهة لحمل المفهوم فيها على الكراهة ، لا على ما قاله الشيخ ، وكذلك قوله « كان يكره سؤر كل شيء لا يؤكل لحمة » مع ضعف جميع ما سمعته أولاً ، سيما مفهوم المضمرة ، مع اشتغالها على البقر الشامل للجاموس مع كراهة لحمة ، بل ولحم غيره في البقر أيضاً اختار بعض المتأخرين عدم الكراهة ، بل لعله الظاهر من المقنعة ، لقوله « ولا بأس بالوضوء من فضلة الخيل والبغال والخيول والإبل والبقر والغنم وما شرب منه سائر الطير إلا ما أكل الجيف فإنه يكره الوضوء بفضلة ما شرب منه » فإن استثناءه يقضي بأن مراده بنفي البأس ما يشمل

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الأسأر - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الأسأر - حديث ٤ - ١

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأسأر حديث ٤ - ٦

المكروه ، بل قد يدعى ظهوره في نفسه بذلك ، لكونه من قبيل النكرة في سيق النفي ، كما هو مبني الاستدلال بما سمعت من الروايات المتضمنة لنفي البأس ، بل هو مبني الاستدلال على الكراهة ايضاً بمفهوم مضرة جماعة المتقسة ، إلا أنه قد يقال : ان نفي البأس ظاهر في إرادة الاذن الذي لا ينافي الكراهة ، فلا حجة حينئذ فيما سمعت من الأخبار ، بل قد يحمل كلمات بعض المتقدمين غير المفيد على ذلك ، فاتهم اقتصروا على نفي البأس ، بل قد يقال : ان ذلك أولى ، لكون البأس في اللغة كما قيل إنما هو العذاب ، فلا دلالة فيه إلا على نفي الحرمة ، وان كان الحق ان موارد استعماله في الأخبار تختلف ، لكن على كل حال لا يصلح لمعارضة ما يدل على الكراهة ، فالأقوى الأول ، ومراد المصنف بالخير الأهلية دون الوحشية لتبادرها ، مع عدم كراهة الوحشية كما قيل .

(و) يكره سؤر (الفأرة) كما في التحرير والقواعد والذكرى وعن الوسيلة والذهب والجامع ، وهو الأقوى ، خلافاً لما يظهر من المقنعة والتهديب في باب تطهير الثياب ، كما عن النهاية والبسوط فيه أيضاً من وجوب غسل ما تلاقى به برطوبة ، ومثله المنقول عن الفقيه ، مع أن المحكي عن النهاية في المقام « إذا وقعت الفأرة والحية في الاناء وشربنا منها ثم خرجنا لم يكن به بأس ، والأفضل ترك استعمالها » وتقدم سابقاً كلامه في المبسوط ايضاً « لا بأس فيما لا يمكن التحرز منه من حيوان الحضر ، مثل الهرة والفأرة والحية » واحتمال الفرق بين الموضعين في غاية البعد ، كاحتمال القول بوجوب الغسل خاصة تعبداً ، مع أن المحكي عنه في المبسوط في باب التطهير التعدي الى غير ذلك من وجوب إراقة الماء إذا بشرته ، وان قال بعد ذلك : « وقد رويت رخصة في استعمال ما شربت منه الفأرة في البيوت والوزغ ، أو وقع فيه وخرجاً حينئذ ، لأنه لا يمكن التحرز من ذلك » .

وكيف كان فلا ريب أن الأقوى خلاف ما ذكروا ، للأصل ، ولقول الصادق (عليه السلام) (١) في صحيح الأئمة عن الصادق (عليه السلام) : « في الفأرة تقع في السمن والزيت ثم تخرج منه حياً فقال : لا بأس بأكله » وقول الكاظم (عليه السلام) (٢) في صحيح علي بن جعفر حيث سأل « عن فأرة وقعت في حب دهن فأخرجت منه قبل أن تموت أنبيعه من مسلم ؟ قال نعم ، ويدهن منه » إلى غير ذلك من الأخبار العامة والخاصة التي يأتي ذكرها في النجاسات إن شاء الله تعالى التي منها ما علق الحكم بالاجتناب على ميتتها ، كما تسمع إن شاء الله تعالى مع بيان ضعف ما يمارضها ، وخلافا لما يظهر من المعتبر والمنتهى من نفي الكراهة لقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) : « إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول : لا بأس بسور الفأرة إذا شربت من الاناء ان يشرب ويتوضأ منه » ونفي البأس في غيره أيضاً ، كما سمعت من الأخبار السابقة ، وهو - مع كونه موثقاً ومعارضاً لذكرناه فيما لا يؤكل لحمه ، وعدم صراحته في ذلك ، لما تقدم سابقاً في نفي البأس - معارض بما رواه (٤) في الوسائل عن محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن شعيب بن واقد عن الحسين بن زيد عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) في حديث الناهي « ان النبي (صلى الله عليه وآله) نهى عن أكل سور الفأرة » وما يشعر به قول الكاظم (عليه السلام) (٥) في صحيح أخيه قال : سألت « عن الفأرة والكلب إذا أكل من الخبز أو شماه ؟ قال : يطرح ماشاه ، ويؤكل ما بقي » وقوله (عليه السلام) أيضاً (٦) في صحيح أخيه الآخر ، قال : سألت « عن الفأرة الرطبة قد وقعت

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الأطعمة المحرمة - حديث ١

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأسار - حديث ١ - ٢ - ٧

(٥) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب النجاسات - حديث ١

(٦) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب النجاسات - حديث ٢

في الماء يمشي على الثياب ، أيسل فيها ؟ قال اغسل ما رأيت من أثرها ، بناء على تنزيل الأمر فيهما على الاستحباب ، وإن تركه مكروه ، أو أنه يستفاد منه في خصوص المقام ذلك ، سيما من قوله بطرح ، لأنه أمر بالترك ، وهو معنى انتهى عن الفعل ، أو لأنه لا قائل بالاستحباب مع عدم الكراهة ، وفيه أنه الظاهر من عبارة النهاية المتقدمة أو لأن ظاهر كلامهما أي المعتبر والنتهي في الرجحان ، فلاحظ وتأمل ، كل ذلك مع كون الحكم مما يتسامح فيه ، واعتضاد ما سمعت بالشبهة المحكية ، مع أن فيه خروجاً من شبهة الخلاف ، وهو مقتضى الجمع بين الأخبار ، كما سمعت وتسمع إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ لا خلاف فيما أجد في عدم المنع من سؤر ﴿ الحية ﴾ بالخصوص مع عدم الموت ، لكن قد تدخل في كلام من منع من سؤر ما لا يؤكل لحمه ، وفيه ما عرفت ، مضافاً إلى ما سمعته بالخصوص في المقام ، نعم يكره سؤر الحية كما في التحرير والقواعد والارشاد وظاهر الذكرى وعن الدروس والبيان والروض ، وهو التقول عن الشيخ وأتباعه ، لكن عبارته المحكية عنه تدل على أفضلية الاجتناب ، ويظهر من المعتبر والنتهي كهرج المدارك عدم الكراهة وعدم أفضلية الاجتناب ، لنفي البأس في صحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) (١) سأله « عن العظاية والحية والوزغ يقع في الماء فلا يموت أيتوضأ منه للصلاة ؟ فقال : لا بأس به » وهو مع عدم صراحته في ذلك كما عرفت معارض بما تقدم سابقاً فيما لا يؤكل لحمه ، وبما رواه أبو بصير (٢) سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن حية دخلت حياً فيه ماء وخرجت منه ؟ قال إذا وجد ماء غيره فليهرقه » ولعله للأمر بالاهراق عبر الشيخ في النهاية بأفضلية ترك الاستعمال ، لا بالكراهة لكن قد يقال بمعونة ما ذكرنا فيما لا يؤكل لحمه وفتوى من عرفت هنا : يستفاد منه

(١) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب النجاسات - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأسار - حديث ٣

الكراهة ان لم نقل بظهوره في نفسه في ذلك ، مع أن الحكم مما يتسامح به ، والأم سهل ،
 ﴿ و ﴾ كذا يكره سؤر ﴿ ما مات فيه الوزغ والعقرب ﴾ ولا يمنع على المشهور بين
 الأصحاب نقلاً وتحصيلاً ، خلافاً لما يظهر من المقنعة في باب تطهير الثياب حيث أوجب
 غسل ما يلاقيه الوزغ برطوبة ، كما عن النهاية أيضاً فيه وفي المقام ، قال : « كل ما وقع
 في الاناء ومات فيه مما ليس له نفس سائلة فلا بأس باستعماله ذلك الماء ، إلا الوزغ
 والعقرب خاصة ، فانه يجب إهراق ما وقع فيه وغسل الاناء » إلى آخره ، وظاهره فيما
 إذا مات في الاناء الوزغ والعقرب لا فيما إذا خرجا حين ، ولعله يستفيد الشمول من مجموع
 العبارتين ، ولذا نقل عنه في المعتبر والمنتهى أنه منع من استعمال ما وقع فيه الوزغ وان
 خرج حياً ، كما عن الصدوق حيث قال : « إن وقع وزغ في إناء فيه ماء أهريق ذلك الماء » .
 وكيف كان فالأقوى الأول ، للأصل بعمانيه ، ومافي صحيح علي بن جعفر
 المتقدم في الحية وفي خصوص العقرب قول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر هارون
 ابن حمزة القنوي سأله « عن الفأرة والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء ، فيخرج حياً ،
 هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ منه ؟ قال : ليسكب منه ثلاث مرات ، وقليله
 وكثيره بمنزلة واحدة ، ثم يشرب منه ويتوضأ منه ، غير الوزغ ، فانه لا ينتفع بما
 يقع فيه » وقول الكاظم (عليه السلام) (٢) في خبر أخيه علي بن جعفر (عليه السلام)
 المروي عن قرب الاسناد سأله « عن العقرب والخنفساء وأشباههم فيموت في الجرة
 أو الدن يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا بأس به » وقد يستدل عليها بقول الصادق
 (عليه السلام) (٣) في خبر ابن مسكان : « كل شيء سقط في البئر ليس له دم مثل العقارب
 والخنفساء وأشباه ذلك فلا بأس » وقوله (عليه السلام) (٤) أيضاً : « لا يفسد الماء إلا ما كانت

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الأسار - حديث ٤

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الأسار - حديث ٥ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الأسار - حديث ٤

له نفس سائلة» وقوله أيضاً : (١) بعد أن سئل « عن الخنفساء والذباب والجراد والفملة وما أشبه ذلك يموت في البئر والزيت والسمن وشبهه قال : كل ما ليس له دم فلا بأس به » والمراد ما لا نفس له سائلة ، مضافاً الى ما سمعته فيما لا يؤكل لحمه ، وإلى ما تسمع من الاجماع والآية في المسألة الثانية على أن ما لا نفس له سائلة لا يفسد الماء ولا المائع ، اللهم إلا أن يقال - من جهة تقارب ما بين المسألتين - مع نقل ناقل الاجماع خلاف الشيخ - أن المراد بالاجماع في غير الوزغ والعقرب ، لكن في السرائر في آخر بحث منزوحات البئر فإذا مات فيها عقرب أو وزغة فلا ينجس ، ولا يجب أن ينزع منها شيء بغير خلاف من محصل ، ولا يلتفت الى ما يوجد في سواد الكتب من غير واحد ، أو رواية شاذة ضعيفة مخالفة لأصول المذهب ، وهو أن الاجماع منعقد أن موت ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء ولا المائع بغير خلاف بينهم .

وكيف كان فدلّل الشيخ في الوزغ ما سمعته من رواية الغنوي ، بل رواية عمار عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : سئل « عن العظاية تقع في اللبن ؟ قال : يحرم ، وقال : ان فيها السم » بناء على أن العظاية من الوزغ ، لكن عن مجمع البحرين أن العظاء ممدوداً دوية أكبر من الوزغ ، الواحدة عظاء وعظاية ، وعليه يخرج عن محل النزاع ، بل لا أجد قائلًا به ، نعم عن اللقنعي أنه أفتى بضمونه ، وعلى العقرب ماورد (٣) من الأمر بالاراقة في خبر أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) سأله « عن الخنفساء تقع في الماء ؟ قال : لا بأس به ، قلت : فالعقرب ؟ قال : أرقه » وقول الصادق (عليه السلام) (٤) في خبر سماعة بعد أن سأله « عن جرة وجد فيها خنفساء قد مات ؟ قال : ألقه ، وتوضاً منه ، وان كان عقرباً فأرق الماء ، وتوضاً من

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الأسار - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الأطعمة المحرمة - حديث ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الأسار - حديث ٥ - ٦

ماء غيره » وفي الجميع - بعد الغض عما في السند ، وظهور رواية عمار السابقة في أن المنع من جهة السم لا من جهة النجاسة ، وعليه يحمل الأمر بالاراقة ، مع أنه لا دلالة بالأمر بالاراقة على التنجيس من دون جابر - أن المنع بعد ما عرفت والموافق لأصول المذهب حمل الأمر الوارد في الخبرين على الاستحباب ، وقوله (عليه السلام) : « غير الوزغ فإنه لا ينفع بما يقع فيه » على الكراهة ، ولعل الأصحاب استفادوا الكراهة في العقرب من الأمر بالاراقة التي تجري مجرى التنجيس ، أو لأن كل أمر بالترك يستفاد منه ذلك ، إذ هو معنى النهي عن الفعل ، أو للبناء على أن ترك المستحب مكروه ، لكن قد يظهر من المصنف اختصاص الكراهة أولاً بالملوث دون المباشرة مع الحياة ، بل وبالملوث في الماء ، أما لو مات خارجاً ثم وقع فيه فلا ، والظاهر خلافه فيها ، لما عرفت من أن قوله غير الوزغ إلى آخره ظاهر في الحي ، كما يظهر من صدر الرواية ، مضافاً إلى ما سمعته سابقاً من كراهة كل ما لا يؤكل لحمه ، مع أن فيه أيضاً خلاصاً عن شبهة الخلاف ، لأن خلاف الشيخ في الوزغ ليس خاصاً بالبيت ، مع أن خبر أبي بصير في العقرب غير ظاهر الخصوصية بالملوث ، نعم قد يستشكل بالنسبة للبيت في غير الماء الواقع فيه ، بل لا إشكال فيه ، لكونه مع تناول بعض الأدلة من المعلوم أنه لا خصوصية للحياة ، بل الأمر بالعكس فكان ما يظهر من غير المصنف من تعميم الكراهة في الوزغ أقوى ، وأما العقرب فلم أظهر بمن عبر بغير عبارة المصنف فيه ، والأقوى الكراهة مطلقاً أيضاً ، لما سمعت من الأدلة على ما لا يؤكل لحمه ، مضافاً لما فيه من السم ، وللتخلص من شبهة الخلاف فيه ، فما عن إطلاق بعضهم أقوى ، ثم أن قول الشيخ ومن تابعه بالمنع محتمل أمرين ، الأول الحكم بالنجاسة ، والثاني الوجوب في خصوص ما ذكر تبعداً ، والأول هو الذي فهمه منه بعضهم ، وعلى أي حال فضعه واضح .

﴿ وينجس الماء ﴾ القابل للانفعال بملاقاة النجاسة ونحوه من المائعات إجماعاً ﴿ يموت الحيوان ذي النفس السائلة ﴾ أي الدم المجتمع في العروق الخارج مع قطع شيء منها بقوة ودفع ، لارشعاً كالسمك ﴿ دون ما لا نفس له ﴾ سائلة ، لما سمعت من

الأخبار الدالة عليه ، وفي المنتهى اتفق علماؤنا على أن ما لا نفس له سائلة من الحيوانات لا ينجس بالموت ، ولا يؤثر في النجاسة ما يلاقيه من الماء وغيره ، وفي المعتبر أنه مذهب علمائنا أجمع ، وقد سمعت ما في السرائر ، ويأتي تمام الكلام في النجاسات إن شاء الله. ﴿ وما لا ﴾ يكاد ﴿ يدركه الطرف من الدم ﴾ خاصة دون باقي النجاسات ﴿ لا ينجس الماء ﴾ دون باقي المائعات ﴿ وقيل ينجسه وهو الأحوط ﴾ بل الأقوى ، وفاقا للشهور بين الأصحاب شهرة لا تنكر دعوى الإجماع معها ، بل لم يحك الأول إلا عن الشيخ في الاستبصار والبسوط مع زيادة التعدي إلى سائر النجاسات في الثاني ، وربما ظهر من صاحب الذخيرة موافقته ، ولا ريب في خطائه ، لما سمعت من أدلة نجاسة القليل ، ومن قاعدة تنجيس هذه النجاسات لكل ما تلاقيه ، وخصوصا موثقة عمار (١) « كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه ، إلا أن ترى في منقاره دماً ، فإن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب » بل قيل وصحيح علي بن جعفر (٢) عن أخيه قال : سأله « عن رجل رعى وهو يتوضأ فقطرة في إناءه ، هل يصح الوضوء منه ؟ فقال : لا » لكن قد يمنع شموله لما نحن فيه ، إلا أنا في غنية عنه بما تقدم ، وبه يتقطع الأصل ، وله بطرح صحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) (٣) سأله « عن رجل رعى فامتخط ، فصار الدم قطعاً صفاراً فأصاب إناءه ، هل يصلح الوضوء منه ؟ فقال : إن لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس ، وإن كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه » كذا عن الكافي ، وعن التهذيب شيء بالرفع ، أو يحمل على إرادة أنه أصاب إناءه ، ولم يعلم أنه هل أصاب الماء أولاً ، وكون السائل علي بن جعفر ممن لا يناسبه هذا السؤال بدفعه أنه لا مانع من ذلك ، نعم لو علم بمكان إصابته من الإناء التي لا يصل إليها الماء لما حسن السؤال ، وأما إذا علم أنه أصاب الإناء ولم يعلم مكان إصابته إلا أنه فانه حينئذ يحسن

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الأسار - حديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٩

السؤال ، لاحتمال كونه من قبيل الشبهة المحصورة ، فينجس الماء حينئذ بصبه من الاناء ونحوه ، أو يقال : إن إصابة النجاسة الاناء كما تتحقق مع العلم بوقوعها في الماء أو في خارجه كذا تتحقق مع انتفاء العلم بأحد الأمرين ، ومعه يحسن السؤال أيضاً ، لاحتمال كونه من الشبهة أيضاً .

وقد يشهد له رواية الرفع ، لكن هذا انما يتم إن قلنا بخروج مثله عن الشبهة ، وإلا فالتجّه الجواب بالعدم حينئذ والأحسن حمل الرواية على إصابة الاناء نفسه مع تشخيص المكان ، إلا أنه يحتمل مع ذلك إصابة الماء أيضاً ، وحسن السؤال حينئذ لكون إصابة الاناء مظنة إصابة الماء ، فأجابه (عليه السلام) أنه ان كان شيئاً يتناول إلا فلا بأس ، لعدم العلم حينئذ ، بل قد يراد بالبين العلم ، هذا كله مما شاة للخصم ، وإلا فلو كانت الرواية نصاً لوجب طرحها في مقابل ما ذكرنا ، وأما ما نقل عن المبسوط فلم نثر له على دليل ، ولعله لالقاء خصوصية الدم ، أو ما نقل عنه من العسر والخرج من التحرز عنه ، وفيه ما لا يخفى ، إذ التعدي من غير مُعدّ ليس من مذهبنا ، ولا حرج ، كما لا يخفى ما في تأييد الذخيرة له بعدم العموم في أدلة القليل ، والعمدة عدم القول بالفصل ، وهو غير متأت هنا ، فيبقى داخلاً في أصل الطهارة وعمومها ، ثم ان ظاهر الاستبصار قصر الحكم في الماء ، كما أن ظاهر استناده الى الحرج في المبسوط التعدي الى غيره ، ولعله هو الذي أشار اليه ابن إدريس ، كما نقل عنه حيث حكى عن بعض الأصحاب أنه لا بأس بما يترشش على الثوب والبدن مثل رؤوس الاير من النجاسات ، لكن قد يشعر حكاية الأصحاب له في الماء القليل باختصاص الحكم به ، كما هو الظاهر من المصنف . (الركن الثاني في الطهارة المائية وهي وضوء وغسل ، وفي الوضوء فصول ، الأول) .

(في الأحداث الموجبة للوضوء)

وهي جمع حدث ، وهو لغة وعرفاً الفعل ، وقد يقال بالاشتراك اللفظي على

الأمر الموجبة لفعل الطهارة وعلى الآخر الحاصل منها ، فتقابله مع الطهارة بمقابلة الأضداد ، لا مقابلة لعدم الملكية ، فالخلق دفعة بالغا كآدم مثلاً يحكم عليه بأحدهما ، فما كانت الطهارة شرطاً فيه تجب ، وما كان الحدث مانعاً منه جاز فعله بدونها ، وقد يحتمل أنه يلاحظ في بعض الأحداث معنى الحدئية القوية ، فلو أرسل خشبة أو نحوها في المقعدة فأخرج بها شيء من الغائط لا يسمى حدثاً ، ولا ينقض به وضوءه وإن كان الظاهر خلافه كما ستعرف ، والموجبة الثابت عندها الخطاب بالوضوء لولا المانع ، وللوجب في هذا المعنى مرادف للسبب والمقتضي ، كما لا يخفى على المتبحر ، لا مطلق لفظ الموجب في كلامهم ، سواء كان خطاباً واجباً أو مستحباً لنفسه أو لغيره ، وعبر في القواعد بالأسباب ، وفي السرائر بالنواقض ، وكان اختلاف التعبير منشاؤه الأخبار ، فالتعير بالموجبات لقوله (عليه السلام) : (١) « لا يوجب الوضوء إلا من غائط أو بول » إلى آخره والنواقض لقوله (عليه السلام) (٢) : « ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين » إلى آخره ، والأسباب لقوله (عليه السلام) (٣) : « أما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك » .

لكن قيل إن التعبير بالأسباب أولى ، لكونه أعم منها مطلقاً ، لكون السبب عرفاً هو الوصف الوجودي للظاهر المنضبط الذي دل الدليل على كونه معرفاً لاثبات حكم شرعي لذاته ، سواء كان الحكم الشرعي وجوباً أو نهيًا ، وقولنا ذاته لا يدخل حدث الصبي والمجنون والحائض ، فإن ذاته مقتضية لذلك ، لكن وجود المانع منع من تأثير المقتضي ، وهو لا ينافي السببية عرفاً ، ومن هنا وجب الوضوء مثلاً عند ارتضاعه ، فحدث المجنون حينئذ في حال جنونه سبب ، وأما الموجب فهو الذي يثبت عنده الخطاب الوجوبي ، والناقض المسبوق بطهارة ، ومن المعلوم أن الحدث أعم من ذلك ، لصدقه عند عدم

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٤ - ٥

وجوب المشروط بالطهارة ، وعدم السبق بطهارة ، فكل ناقض وموجب سبب ، ولا عكس ، وأما بين الناقض والموجب فالمعوم من وجه ، لصديقهما على الحدث بعد الطهارة في وقت الوجوب ، وصدق الأول على الحدث بعد الطهارة في غير وقت الوجوب ، وصدق الثاني على الحدث الحاصل في وقت الوجوب مع عدم سبق الطهارة ، لكنك خير أنه على ما ذكرنا من تفسير الموجبة يكون مع السبب مترادفاً ، إذ ليس المراد منه الوجوب الشرعي ، بل المراد اللغوي ، فلا يرد شي مما ذكر فيه كما هو واضح ، مع ظهور أن ما ذكره في الموجب والناقض جهة تسمية لا يجب إطراده ، وما ذكره الشهيد (رحمه الله) كما نقل عنه في بيان وجه النسبة بينهما كأنه للملاحظة المعنى الوضعي لا لبيان أولوية في التعبير ، وإلا فالكل متحد ، مع أنه يرد عليه صدق الناقض للوضوء على الجنابة ، مع أنه ليس سبباً فيه ، واحتمال كون المقصود سبب الطهارة خلاف الظاهر من كلامه ، وأيضاً لا ريب أن المراد بسببيتها إنما هو صلوحها للتأثير وإن لم يتحقق ، فكذلك الموجب والناقض ، أي الصلاحية للإيجاب والنقض ، ودعوى أن الصلاحية لا تندرج في صدق السببية ، بخلاف الموجب والناقض ، لكون المشتق حقيقة في الحال يدفعها أن صفة الناقضية والموجبية لاحقة لطبيعة الحدث من غير نظر إلى أفرادها ، بل قد يقال : يمنع السببية في مثل الصغير والمجنون ، والخطاب بالوضوء عند ارتفاعها إنما هو لكونه شرطاً في مثل الصلاة ونحوها ، لا للحصول السبب في ذلك ، ومن هنا وقع الشك في إيجاب وطء الصبي الغسل لو بلغ ، ففي المقام أولى ، لظهور الأدلة في التسبب للمكلف ، لكن الظاهر أن الإجماع منعقد في المقام على كون خطابها من باب الأسباب ، وإن وقع الإشكال منهم في الجنابة ، ولولا ذلك لا يمكن ما قلناه فتأمل .

ومنه يتضح شي . وهو أنه لا معنى لاطلاق الأسباب والموجبات على هذه الأمور ، بل الموجب والسبب إنما هو الصلاة مثلاً ولذلك يجب الوضوء على فرض

الجواهر ٤٩

عدم حصول شيء منها لو اتفق ، كما لو خلق الله شخصاً بالغا مثل آدم (عليه السلام) ، وكان إطلاق الأسباب والموجبات لم تكن العادة ، وربما قيل ان إطلاق الأسباب والموجبات عليها غير مربوط ، وذلك لأن السبب انما هو الصلاة ، والحدث لما كان مانعاً من الدخول فيها وجب زواله ، فليست هي أسباب وموجبات ، وفيه أن المراد بسببها كونها علامة على الخطاب الشرعي بالوضوء الذي كان سبب الخطاب به الصلاة ، فلا منافاة حينئذ ، وهذه غير المناقشة السابقة منا في سببها ، لرجوعها الى حصول الوجوب بدون هذه الأشياء ، وهو منافي للسببية ، وقد يجاب بأنه لا مانع لجعل ذلك من تعدد الأسباب ، فتكون هذه الأحداث أسباباً ، والشروط بالطهارة سبب فيه أيضاً ، لكنه كما ترى ، نعم قد يقال : ان المراد أيتها حصلت تعرف الحكم الشرعي ولو بالخطاب الاستجابي ، بناء على استحباب الوضوء لنفسه فتأمل ، والأمري في ذلك سهل . والوضوء بضم الواو من الوضأة بالمدة النظافة والنضارة ، وهو في الأصل اسم مصدر ، وبالفتح اسم للماء الذي يتوضأ به ، وعن بعضهم أنها معاً بالضم ، كما عن آخر أنها معاً بالفتح . (وهي) أي موجبات الوضوء خاصة (ستة) فلا يرد ما يوجب الوضوء والغسل ، كما أنه لا يرد مثل تيقن الحدث والشك في الطهارة ، وتيقنها والشك في السابق منها ، ولا وجدان الماء ، لكون الموجب حقيقة في الجميع هو الحدث (خروج البول) ونحوه ولو بالحكم به شرعاً كالبلل الخارج قبل الاستبراء مثلاً (والفائض والريح من الموضع المعتاد) إجماعاً محصلاً ومنقولاً ، بل قيل لاختلاف فيه بين المسلمين ، وستة متواترة أو قريبة منه ، والمرجع في هذه الأشياء الى العرف ، وعند الشك يبنى على صحة الوضوء كالشك في أصل الخروج ، ومثلها الشك في أن الخارج من النوع الناقض أو من غير الناقض ، ولا فرق في ذلك بين الخروج في الأثناء أو بعد تمام الوضوء ، فما يخرج من الدبر صحيحاً مثل بزر الخيار والبطيخ ونحو ذلك بمنزلة طوبه مثلاً أو منفرداً ليس من الفائض في شيء عرفاً ، ومثل بعض الأجزاء مثل قشور الماش وبعض أجزاء

الرطب يحتمل قويا أنها ليست منه أيضاً ، لا يقال : انه لو كان كذلك لكان كثير من الغائط ليس منه ، لكونه عبارة عن الماء كقول ، لكنه يجعله المعدة أجزاءً دقاقاً ، لانا نقول المدار على الصديق العرفي ، والتغير له مدخلية ، نعم قد يقال : ذلك في بعض الأشياء التي حدث طبخ المعدة لما لا يخرجها عن الحال الأول خروجاً تاماً ، مع أن الظاهر فيه اعتبار الصديق العرفي أيضاً ، وهو مضبوط فيه وان كان عند التدقيق يحصل الاشتباه في بعض الأشياء ، كما في كثير من معاني الألفاظ العرفية حتى في لفظ الماء والأرض ونحوهما ، ولا معنى للالزام في الصديق العرفي ، إذ العرف قد يطلق على بعض الأشياء أنها من الغائط إن خرجت ممزوجة بمتيقن الغائطية ، ولا يصدق لو خرجت مستقلة مثلاً ، والضابط ما ذكرناه فيما تقدم ، وفي مثل بعض أجزاء الحقنة والدواء ، وفاسد المعدة التي لا تطبخ معدته غذاءه ، إلى غير ذلك فتأمل .

ويظهر من جملة من الأخبار (١) تقييد الريح الناقضة بسماع الصوت ووجدان الريح ، ومن المعلوم عدم اشتراط ذلك ، لاطلاق الأدلة من الاجماع وغيرها ، ومعلومية الارادة بالقيد دفع الوسوسة التي أشير اليها بالروايات (٢) من أن الشيطان ينفخ في دبر الانسان حتى يتخيل أنه قد خرج منه ريح ، ولذلك قال موسى بن جعفر (عليهما السلام) (٣) في خبر علي أخيه كما عن قرب الاسناد لما سأله عن رجل يكون في الصلاة فيعلم أن ريحاً قد خرج فلا يجد ريحها ولا يسمع صوتها : « يعيد الوضوء والصلاة ، ولا يعتد بشيء مما صلى إذا علم ذلك يقيناً » وكأن المسألة من الواضحات ، وما في المدارك - بعد ذكر خبر زرارة (٤) ومعاوية بن عمار (٥) المشتملين على تقييد الريح بسماع الصوت ووجدان الريح ان مقتضى الرواية ان الريح لا يكون ناقضاً إلا مع أحد الوصفين - لعله

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء .

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩ - ٢ .

(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٣ .

لا يريد الخلاف في ذلك ، وإلا كان ما قلنا حجة عليه من الإجماع وإطلاق كثير من الأخبار ، مع ظهور القيد فيما ذكرنا ، أو عدم نقض اليقين بالظن ونحوه ، وظاهر إطلاق النص والفتوى عدم اشتراط الاعتقاد في المخرج المعتاد الطبيعي ، كما صرح به بعضهم ، بل عن شارح الدروس دعوى الإجماع عليه ، بل يظهر من الرضا أن إجماع المعتبر والمتنعى عليه وإن كان الظاهر أنه اشتباه ، كما أنه محتمل في عبارة شارح الدروس عدم إرادة الإجماع على ذلك ، فلاحظ وتأمل ، وعليه فلو خرج مرة واحدة وجب الوضوء إذا بلغ مكلفاً ، وعن الروض والمسالك أنه لقلة قائلته لم يتعرض له الأكثر ، وفيه أن الغرض كما يتحقق بما ذكرنا يتحقق بمن خرج من أول أمره من غير المعتاد لسائر الناس مع وجوده له حتى نشأ على ذلك ، ثم بعد وضوئه مكلفاً به اتفق أنه خرج من الطبيعي شيء ، فلعل ترك الأكثر له لا لما ذكر ، بل لاشتراط اعتقاد الخروج ، سيما إذا كان المعتاد غيره من أول أمره ، بل لعل قوله (عليه السلام) (١) في خبر أبي بصير : «انما الوضوء من طرفيك الذين أنعم الله بهما عليك» يرشد إلى اعتقاد الخروج ، وقد يستشكل في شمول الفتوى له أيضاً بحمل المعتاد في كلامهم على كونه في الشخص ، لامتناداً بالنسبة إلى أغلب الناس وإن لم يكن معتاداً بالنسبة إلى الشخص ، أو على إرادة اعتقاد الخروج ، كالأشكال في شمول الأدلة لانصرافها إلى التعارف ، وهو الخروج معتاداً من المعتاد فتأمل . لا أقل من الشك في الخارج مرة من الوضع للمعتاد لأغلب الناس بعد أن كان خروجه من غيره حتى مضى أكثر عمره على ذلك ، لكن قد يستظهر من الإجماع شموله ، وذلك لنقلهم الإجماع في الخروج من المعتاد من غير تفصيل ، مع التفصيل في غيره بالاعتقاد وعدمه ، هذا كله مبني على اختيارهم من الانصراف إلى الفرد الشائع ، وإلا فلي مختار ابن إدريس كما تسمعه فلا فرق ، والظاهر أن المراد بالخروج

المتعارف ، وهو المنفصل ، فلو خرج شيء ثم رجع للخارج بخروج المعدة وبدونها فالتجبه عدم النقض ، كما أن الظاهر حصول النقض بخروج الحيوان أو غيره مع تلطخه بالمسذرة ولو يسيراً ، للصدق ، ويشهد له قول أبي عبد الله (عليه السلام) (١) في حب القرع أنه : « ان خرج متلطخاً بالمسذرة فعليه أن يعيد الوضوء » ، وإن كان في صلاته قطع صلاته ، وأعاد الوضوء » وبه يقيد ما دل (٢) على عدم نقض الحيوان الخارج من الدبر ، على أن الظاهر منه عدم النقض من حيث خروجه نفسه ، فهو غير محتاج الى التقييد ، كما يقيد قول الصادق (عليه السلام) (٣) في خبر فضيل « في الرجل يخرج منه مثل حب القرع : عليه وضوء » أو يحمل على التقية ، أو الانكار ، أو الاستحباب ، أو انه يخرج منه قليل من الغائط بقدر حب القرع .

﴿ولو خرج الغائط﴾ أو البول ﴿مما دون المعدة نقض في قول﴾ وان لم يصرمعتاداً ﴿والأشبه أنه لا ينقض﴾ إلا إذا صار معتاداً ، لما سيذكره فيما بعد ، وتفصيل البحث ان الغائط والبول إذا خرج من غير المعتاد فمختار المبسوط والخلاف النقض إذا كان مما دون المعدة ، لا ما إذا كان من فوقها ، وهو المنقول عن ابن البراج في الجواهر ، وظاهره عدم الفرق في كل منهما بين صيرورته معتاداً وعدمه ، بل هو شامل لما لو انسد المخرج الطبيعي وانفتح غيره وكان فوق المعدة ، مع أنك ستسمع الاجماع على خلافه ، وربما قيد النزاع بما اذا لم ينسد المخرج الطبيعي ، ولا شاهد عليه في الجميع ، بل مقتضى ما تسمع من استدلال الشيخ الشمول لما لو كانت خلقته الخروج مما فوق المعدة ، وقال ابن إدريس بالنقض على كل حال ، من غير فرق بين الاعتياد وعدمه ، وهو مختار التذكرة ، والمشهور بين المتأخرين التفصيل بالاعتیاد وعدمه ، فما صار معتاداً نقض ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ه - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ه - ٤

(٣) الوسائل - الباب - ه - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٦ - ولكن رواه

في الوسائل عن ابن أخي فضيل

وإلا فلا ، من غير فرق بما دون المدة وفوقها ، ويظهر من المنقول عن شارح الدرر من اختيار عدم النقض مطلقاً حتى إذا صار معتاداً ، وهو الذي قواه في الرياض .

حجة الشيخ تناول الأدلة للخارج مما دون المدة ، لشمول قوله تعالى (١) : « أو جاء أحد منكم من الغائط » ثم قال : وإنما لم نقل بالخارج مما فوق المدة لعدم صدق الغائط عليه ، وفيه أنه لا دخل للمخرج في صدق الاسم ، ولاستبعاد خفاء مثل ذلك عليه (قدس سره) يحتمل قويا إرادته بما فوق المدة أي قبل وصول الغذاء إلى حد الغائطية ، لأنه لا يصل إلا بعد أن تطبخه المدة ، وتأخذ العروق نصيبها منه ، فيبقى النفل ، فينزل ، ويكون تحت ، وبعد ذلك فهو غائط من أينما خرج حتى لو خرج من الفم ، كما نقل أن شخصاً كان يتغوط من فيه ، فراد الشيخ بتحنية المدة ذلك ، فيتحد حينئذ مع ابن إدريس ، فتكون الآية المتقدمة مع عدم القول بالفصل ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) في خبر زرارة : « لا يوجب الوضوء إلا من غائط ، أو بول ، أو ضرطة تسمع صوتها ، أو فسوة تجد ريحها » وقول الرضا (عليه السلام) (٣) في خبر زكريا بن آدم سأله عن الناصور أينقض الوضوء : « إنما ينقض الوضوء ثلاث البول والغائط والريح » كالخبر المنقول عن العيون مسنداً (٤) قال : سأل الأمامون الرضا (عليه السلام) « عن محض الاسلام ، فكاتب اليه في كتاب طويل ولا ينقض الوضوء إلا غائط أو بول أو ريح أو نوم أو جنابة » وفي الوسائل روى الصدوق (٥) بأسانيد عن محمد بن سنان في جواب العلل عن الرضا (عليه السلام) « إن طلة التخفيف في البول والغائط لأنه أكثر وأدوم من الجنابة ، فرضي فيه بالوضوء لكثرة

(١) سورة النساء - آية - ٤٦ - وفي سورة المائدة - آية ٩

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٦ - ٨

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٠

ومشقة ومحيته بغير إرادة منهم ولا شهوة « الى آخره وكللتقول (١) عن العلل والعيون عن الرضا (عليه السلام) أيضاً « انما وجب الوضوء مما خرج من الطرفين خاصة ومن النوم ، دون سائر الأشياء ، لأن الطرفين هما طريق النجاسة ، وليس للانسان طريق تصيبه النجاسة من نفسه إلا منها ، فأمرؤا بالطهارة عندما تصيبهم تلك النجاسة من أنفسهم « بناء على ظهوره في دوران الحدث على الخارج منها نجسا دليلا لها على المطلوب .

لا يقال : هذه الأخبار مقيدة بما جاء في المعتبرة المستفيضة من التقييد بالطرفين ، كقول أحدهما (٢) في خبر زرارة : « لا ينقض الوضوء إلا ماخرج من طرفيك أو النوم » وصحيحه (٣) أيضاً قال : قلت لأبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) : « ماينقض الوضوء ؟ فقالا : مايجري من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط والبول » الى آخره وقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) في خبر سالم أبي الفضل : « ليس ينقض الوضوء إلا ماخرج من طرفيك الأسفلين اللذين أنعم الله بهما عليك » إلى غير ذلك من الروايات ، لأننا نقول (أولاً) انه مفهوم قيد ، والكلام في حججه معلوم ، (وثانياً) انه قد تبين في الأصول أن القيد متى جرى على الغالب خرج عن الحجية ، بل قد تكون حينئذ حجة لنا على وجه ، لبقائها حينئذ مطلقات ، لحصول الظن أو القطع بجريانه مجرى الغالب ، أو يقال : ان الخارج من غير الطرفين يصدق عليه أنه مايجري من طرفيك على الشأية ، أو على إرادة نفس الغائط والبول ، (وثالثاً) ان المقصود نفي النقض بالقيء والراف ونحو ذلك ، كما تقوله العامة العمياء ، كما يشير الى ذلك قول الصادق (عليه السلام) (٥) في خبر أبي بصير بعد أن سأله « عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل : ليس في هذا وضوء ، انما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك » ومثله في ذلك

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٧ - ١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٠

غيره ، بل لعل المتأمل في الروايات - مع كثرتها وتصريحها بنفي النقض بالقي والرافع ونحوهما ، بل نسبة ذلك فيها إلى المغيرة بن سعد - يكاد يقطع أن المراد بالحصر في ذلك نفي النقض بغيرها مما تقدم ، لا أن المراد منه نفي النقض بالخارج من الثلاثة من غير المعتاد . لا يقل : انا لا محتاج في تقييد ما ذكرت الى هذه الروايات ، بل التبادر كاف فيه ، فإن الآية وجميع ما تقدم من الأخبار المطلقة تصرف الى الفرد الشائع للتعارف ، وليس هو إلا الخروج من المعتاد ، وهو الذي يجب إضماره فيما تقدم ، إذ ليس فيها عموم لقوي ، لأننا نقول (أولاً) أن هذه النادرة ليست نادرة إطلاقاً ، بل هي نادرة وجود ، فإنه لا ينبغي الشك لعامل أن الخارج من غير السبيلين خروج بول وغائط ، (وثانياً) أنه لو نزلت هذه الروايات على المعتاد لوجب أن لا يحكم بنقض من خلق مخرجه على غير المعتاد ، ولا بمن أسد المعتاد منه ثم انفتح آخر ، ولا بمن أصل خلقته لم يخرج من المعتاد ، ولا بمن مخرج الحثي والمسوح ونحو ذلك ، بل لا معنى للتفصيل بالاعتناء وعدمه ، لأن اعتياده للخروج من غير السبيلين لا يخرج عن كونه فرداً نادراً بالنسبة الى عامة الناس ، بل ولا مثل من يخرج من المعتاد لأغلب الناس نادراً ، بل كل من كان مخالفاً للتعارف بوجه من الوجوه ، وهو مما لا يرتكبه من ذاق طعم الفقه وعرف إشاراتهم ، واحتمال أن المستند في البعض الإجماع المنقول ضعيف ، إذ الأصل في المستند الأخبار ، على أنه لا يتم في الجميع ، وهما ذكرنا من الأخبار المقيدة مع الأصل حجة للشهور على عدم النقض بغير المعتاد ، كما أن عموم الآية والحديث حجتها على النقض مع الاعتناء ، مضافاً الى قول الصادق (عليه السلام) : « الذين أنعم الله بهما عليك » ، لتحقق النعمة بهما حينئذ ، وفيه أن الأول إن كان صالحاً للتقيد فلا معنى للاستدلال بالآية والحديث ، وإن كان غير صالح فلا معنى للاستدلال بها على عدم النقض ، بل يبقى عموم الآية حينئذ شاملاً للمعتاد وغيره ، وأيضاً قد يقال : أن ذلك ليس من النعمة بل من النعمة إلا أن يراد أصل الخروج نعمة ، فيشمل النادر حينئذ ، على أن قوله : « الذين أنعم الله

الى آخره وصف للطرفين المعتادين المتعارفين ، لا ان الحكم تعلق على النعمة ، إذ ظاهر الاضافة والموصول العهد ، على أن مرادهم بالاعتقاد في المقام لا يخلو من إجمال ، فمن بعضهم أنه يتحقق بالمرتين ، فينقض بالثالثة ، وعن آخر أنه بالثلاثة ، وينقض بالزابعة ، وعن آخر الرجوع فيه الى العرف ، وان كان أقواها الأخير ، لكنه فيه ان الرجوع في لفظ المعتاد الى العرف مع عدم وجوده في مدرك الحكم غير ظاهر الوجه ، اللهم إلا أن يستناد من التعليل في خبر الملل والعيون على معنى ان المدار على ما كان طريقاً للنجاسة ، ولا يكون كذلك الا مع الاعتقاد فتأمل . ولعل الأقوال الأول إنما هي في تحقيق المعنى العرفي وان كان عدم التعرض لتحديد حيزه أولى ، فانه كما يؤخذ التكرار يؤخذ عدم الانفصال مدة طويلة ، وان يكون الخارج قدراً معتداً به ونحو ذلك ، فتأمل جيداً ، فانه مما ذكرنا يظهر لك قوة قول ابن إدريس ، لكن لا على وجه الخروج بخبره ونحوها مثلاً ، بل إذا كان بحيث يتغوط ويبول منه على نحو المعتاد ، فان حديثه بهذا المعنى متحقق وان كنا لم نعتبر نحو ذلك في المخرج المعتاد ، والله العالم .

وكيف كان فلدعوى فساد هذا التفصيل مع تنزيل الأخبار المتقدمة على المتعارف المعتاد والأصل استظهر بعض المتأخرين عدم النقض مطلقاً ، وهو الذي قواه في الرياض ، لكنك إذا أحطت خبراً بما قدمنا تعرف مافيه ، بل قد يدعى الاجماع المركب على نفيه ، وقوله في المتن لا قرب أنه ينقض لا ينافيه ، ثم ان الظاهر من عبارة المصنف وجلة من الأصحاب بل أكثرهم تخصيص النزاع في البول والغائط ، وهما اللذان ذكرهما الشيخ (رحمه الله) في مبسوطه وخلافه وابن إدريس في سرائره وغيرهما ، بل صرح ابن إدريس بان الريح الغير الخارجة من الدبر على وجه متيقن كالخارجة من فرج المرأة أو مسام البدن ليست ناقضة ، ويظهر من بعضهم جريان النزاع فيه بمعنى انه إن خرجت الريح من غير المعتاد نقضت مع الاعتقاد ، وإلا فلا ، من غير فرق لما كان الاعتقاد لها نفسها اولها مع

الغائط مثلاً ، وهو وان كان يؤيده ما ذكرنا من الأخبار المطلقة في نقض البول والغائط والريح فجميع ما تقدم فيها جار فيه ، لكن الأقوى في النظر الفرق بينهما : لكونه من المعلوم أنه لا يراد بالريح أي ريح تكون ، فإن الجشاء ونحوه لا ينقض إجماعاً ، بل المراد المسماة بالضرطة والفسوة ، فحتى حصل ذلك قلنا به ، وإلا فلا . بخلاف البول والغائط ، فإن الحكم معلق على البولية والغائطية ، نعم الظاهر صدق الضرطة والفسوة على ما لو اتفق أنه خلق الله مخرجه على غير النحو المعتاد ، بل ويحتل إلحاق منسد الطينعي مع افتتاح غيره به ، بل لعل قول العلامة في المتنعي : « لو اتفق المخرج في غير الموضع المعتاد خلقة انتقضت الطهارة بمخرج الحدث منه إجماعاً ، لأنه بما أنعم به ، وكذا لو انسدت المعتاد وانفتح غيره » يشهد له ، ومن ذلك يعرف الحال فيما ذكره ابن إدريس من الخارج من فرج المرأة ، فما يظهر من بعضهم من الفرق بينه وبين ذكر الرجل بأن للفرج منفذاً للجوف دون الذكر في غير محله ، إذ قد عرفت أن الضابط ليس ذلك ، بل ما تقدم ، وهو غير صادق على الخارج منها .

فان قلت : ان قوله (عليه السلام) : لا ينقض إلا ما خرج من طرفيك قاض بان الأصل فيما يخرج من الطرفين أن يكون ناقضاً ، سيما مثل الأمور الثلاثة ، فينبغي أن يفرق بين الطرفين وغيرهما في هذا الحكم ، قلت : فيه (أولاً) منع هذا الأصل إذ لقائل أن يقول : أنها لا تنفي إلا حصر الناقض في الخارج ، لا حصر الخارج في الناقض ، (وثانياً) أنه ظاهر في أن الطرفين كل لما أعدا للخروج منه ، (وثالثاً) تعليق الحكم على الضرطة والفسوة حاكم على ذلك ولو اتفق أنه يخرج من فمه ، كما يتفق في بعض الأمراض ، فبناء على نقض الريح الخارجة منه كيف يفرق بينه وبين الجشاء ، فهل يتمسك بالأصل فلا ينقض حتى يعلم ، أولاً ؟ الظاهر الأول .

ثم أنه لا ينبغي الشك لفتية في أن هذا النزاع في الخارج من غير المعتاد بالنسبة للحدث فقط ، وإلا فلا إشكال في النجاسة الجنبية ، فما يظهر من بعض المتأخرين من

التأمل فيه قائلًا اني لم أعر على نص للأصحاب في ذلك ليس على ما ينبغي ، ولا حاجة الى نص الأصحاب على ذلك بعد قولهم ان الغائط من النجاسات ، و فرق بينه وبين الحدث من جهة تعليق حكم الحدث على الخروج الظاهر في الموضع المعتاد دون الخبث ، وأما الخبث المشكل فعلى كلام ابن إدريس بل وعلى كلام الشيخ لكونه تحت المعدة يتجه النقص ، كما أنه لا إشكال فيها لو خرج منها معاً ، لكون أحدهما مخرجاً طبيعياً قطعاً ، وأما مع عدم الاعتياد في أحدهما فالظاهر انه لا نقض عندهم حتى يصير معتاداً ، وأما المسوح فالظاهر ان الثقب الذي يكون في موضع الذكر هو من الطبيعي ، لكونه أعد للخروج ، والله العالم .

﴿ ولو اتفق الخرج ﴾ أي الدبر ﴿ في غير الموضع المعتاد نقض ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في المنتهى الاجماع عليه ، كما في المدارك أنه موضع وفاق ، بل يستفاد منها ان يحكمه ما لو انسد الطبيعي وانفتح غيره ، بل لا يحتاج عندهم فيه حينئذ الى الاعتداد بل يكون كالخرج الطبيعي ، ولعله لقوله (عليه السلام) طريفك الذين أنعم الله بهما عليك ، إذ ليس بلأزم كونها أسفلين . ﴿ وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتاداً ﴾ أما إذا انسد الطبيعي فقد عرفت ما في المنتهى والمدارك ، وأما إذا لم ينسد فهو من المسألة السابقة ﴿ والنوم الغالب على ﴾ إدراك ﴿ الحاستين ﴾ حاستي السمع والبصر ، والوصف بالغلبة ليس تخصيصاً ، بل هو لتحقيق ماهية النوم ، وبذلك قيده جماعة من الأصحاب ، لكن الأخبار فيه مختلفة ، (فتنها) (١) ماقيده بذهاب العقل ، (ومنها) (٢) بنوم الاذن والعين والقلب ، مع الحكم فيها انه قد تمام العين ولا تمام الاذن والقلب ، (ومنها) (٣) بخفاء الصوت ، (ومنها) (٤) بنوم الاذنين

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٧

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٨

والعينين كالأصحاب ، مع الحكم فيها بأنه قد تمام العيان ولا تمام الأذان ، وربما علل بانها أقوى الحواس إدراكاً ففى بطلانها غيرها بطريق أولى ، لكن في المدارك وغيرها أن فيه نظراً ، وقال بعضهم وجه النظر منع كونها أقوى إدراكاً ، بل اللمس والذوق أقوى منها ، ولعله قد استحسن بعضهم التمليق على ذهاب العقل ، قلت : قد يحتمل أن يكون اختلاف هذه الأخبار للإشارة إلى أنه لا يحتاج إلى تعرف ، كما يشير إليه صحيح زيد الشحام (١) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخفقة والخفتين ؟ فقال : ما أدري ما الخفقة والخفتين ، إن الله تعالى يقول : (٢) (بل الإنسان على نفسه بصيرة) إن علياً (عليه السلام) كان يقول : من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً وجب عليه الوضوء .

وما يقال إن ذلك يتأفیه مذكروه بعض الأصحاب وصرحت به بعض الأخبار من تحقق الشك في النوم ، وحكت حينئذ بقاء الطهارة حتى يستيقن يدفعه أنها محمولة على عدم وجدان طعم النوم ، إذ لو وجد لما شك ، ولذا حكى بقاء الطهارة ، كما أنه يحتمل أن يكون المداير العقل ، ولكن معرفة ذهابه تحتاج إلى معرف ، إذ مراتب ذهابه متفاوتة . فأول مرتبته الغلبة على البصر ، وآخر مرتبته شرعاً الغلبة على السمع ، فانه ربما يغلب عليه ومع ذلك يمشي في الطريق ، بل في سكة الطريق ، بل قد يكون راكباً على فرس أو حمار وهو في غاية ضبط النفس من الوقوع ، بل الميل ، بل قد يبقى الأجسام في اليد ، والرجل في الركاب على وجه الاستحكام ، والعملة على الرأس ، إلى غير ذلك ، فظهر أنه لا بد من معرف شرعي للذهاب للمعتبر شرعاً ، ولا يكتفى بذكر ذهاب العقل ، ولذا قيد الجماعة بالغلبة على السمع والبصر ، لكن فيه ما لا يخفى ، فان

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث - ٨ - وفي الوسائل

(من وجد طعم النوم قائماً أوجب عليه الوضوء)

(٢) سورة القيامة - آية ١٤

مرتبة ذهاب العقل للنومي إن كانت مشتبهة لم يكشف عنها الغلبة على السمع والبصر ، ومن هنا يحصل الشك ، وما تقدم من المحافظة ليس من جهة بقاء العقل ، بل عادة بعض الناس الاستمرار في النوم على ما كانوا عليه في حال اليقظة ، نعم يحتمل قويا كما يظهر من الأخبار (١) أن العقل والسمع في الغلبة متلازمان ، فحتى غلب على العقل غلب على السمع ، وبالعكس بخلاف العين ، فإنه قد يغلب عليها ولا يغلب عليها ، بل صرح به بعض الأخبار (٢) لكن اللائق في التمييز حينئذ الاكتفاء بالغلبة على السمع ، أو تقديم البصر وتأخير السمع ، والأمرا سهل وإن كان الأقوى ما ذكرته أولاً ، والمحافظة على هذا الطريق صرح بعضهم أن الفاقد لهما أي الحاستين يقدرهما ، قلت : وكذلك الفاقد لأحدهما ، إلا إذا قلنا أن مع وجود السمع لا يحتاج إلى البصر ، لكن لا يخفى ما في الإيكال إلى هذا التقدير من الاجمال .

وكيف كان فلا كلام في ناقضية النوم ، بل الأخبار به متواترة ، كالاجتماعات المنقولة البالغة كثرة إلى حد يمكن دعوى تحصيل الاجتماع من نقلتها ، وما وقع من بعض القدماء من عدم علمه في النواقض ، بل مع حصر النواقض فيما يخرج من الطرفين من الأشياء الخاصة ، كما عن علي بن بابويه والمقنع والهداية ليس خلافا ، بل المقصود بالحصر إخراج بعض الأشياء ، كالمذى والوذى والقيء والرعاف والحجامة ونحو ذلك ، بل هو الظاهر من المنقول عن المقنع والهداية ، فلاحظ وتأمل ، وإلا فكيف يحتمل ذلك مع نقل الشيخ في التهذيب إجماع المسلمين على الناقضية ، بل الصدوق نفسه نسبته إلى دين الامامية ، ولو كان مخالفاً أو والده لما قال ذلك ، إذ والده من رؤساء الامامية عند سائر العلماء فضلاً عنه نفسه ، كما يظهر لمن لاحظ الفقيه من الحكم بصحة الرسالة وكونها حجة بينه وبين ربه ، واحتمال خفاء مذهب والده عليه في غاية البعد ، بل هو في مثل هذه المسألة متنوع ، نعم ربما احتمل بعضهم الخلاف منه في الفقيه في بعض

أحوال النوم لكونه أورد روايتين مخالفتين ، مع قوله فيه أبي لا أورد فيه إلا ما أنفي به ،
وتسمع الكلام فيهما إن شاء الله ، ومن المعلوم أنه حدث بنفسه ، لالتجوز به أن
يقع منه حدث ، وإن كان لا تمرة في هذا النزاع بعد الحكم من الشارع أنه متى تحققت
ماهية النوم حكم بالنقض ، إما له أو للتجوز ، على أنه يدل عليه بعد الإجماع ظواهر
الأخبار (١) من نسبة النقص إليه وعده في سلك الأحداث والحكم فيها أن النوم حدث كما
تسمعه أن شاء الله ، وقول موسى بن جعفر (عليهما السلام) (٢) في بعض الأخبار :
« أنه لا وضوء على الراقد مادام قاعداً ما لم يتفرج » كقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) :
« كان أبي يقول : إذا نام الرجل وهو مجتمع فليس عليه وضوء ، فإذا نام مضطجماً
فعليه الوضوء » لادلالة فيهما على الاستلزام المذكور ، سيما الأخيرة ، إذ لعل المراد
منها تخصيص النقص بالنوم المتعارف ، فيحمل حينئذ على ضرب من التأويل ، وحلها
على التقية أولى من غيره ، كما يشعر بذلك قول الصادق (عليه السلام) (كان أبي يقول)
نعم قول أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) « عن الرجل يخفق في الصلاة إن كان لا يحفظ
حدثاً منه إن كان فعله الوضوء وإعادة الصلاة ، وإن كان يستيقن أنه لم يحدث فليس
عليه وضوء ولا إعادة » فيه دلالة على ذلك ، لكن قد يراد منه أن النوم لم يغلب على
عقله ، بل بقي ضابطاً لنفسه عارفاً لما يقع منه ، فيرجع حينئذ إلى التقييد بنهاج العقل
أيضاً (٥) .

وعلى كل حال فالنقول عن الفقيه الخلاف في إطلاق ناقضية النوم ، لأنه أورد

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث - ١١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث - ١٥ - ٦

(٥) وقد يكون ذلك من باب الحكم لأم من باب العلل كما هو متعارف التعليل بذلك ،

وعلى ذلك تحمل رواية العلل فتأمل (منه رحمه الله)

فيه روايتين ، الأولى (١) قال : سأله سماعة بن مهران « عن الرجل يخفق رأسه وهو في الصلاة قائماً أو راكعاً فقال : ليس عليه وضوء » والثانية (٢) قال وسئل موسى بن جعفر (عليهما السلام) « عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه وضوء ؟ فقال لا وضوء عليه مادام قاعداً ما لم ينفرج » فان كان هاتان الروايتان مذهباً له كان مخالفاً مع إرادة النوم من خفق الرأس ، ويطله - مضافاً الى إطلاق الأخبار التي منها (٣) ان « النوم حدث » والاجتماعات - التصريح به في إجماع الانتصار والخلاف وعن الناصريات والغنية ، بل في التنقيح بعد نقل كلام الصدوق ان عقد الاجماع على خلافه ، وانه ناقض في جميع الحالات ، إلى غير ذلك من الأخبار الخاصة ، كقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) في خبر عبد الحميد بن عواض « من نام وهو راكع أو ساجد أو ماش على أي الحالات فعليه الوضوء » وقول موسى بن جعفر (عليهما السلام) (٥) في خبر علي أخيه على ما عن قرب الاسناد بعد أن سأله « عن رجل يتكى في المسجد فلا يدري نام أم لا هل عليه وضوء ؟ : إذا شك فليس عليه وضوء » بل ربما يدل عليه خبر معمر بن خلاد (٦) قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع ، والوضوء يشتد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد ، فربما أغشى وهو قاعد على تلك الحال ؟ قال : يتوضأ ، قلت له : إن الوضوء يشتد عليه ، فقال : إذا خفي عنه الصوت فقد وجب الوضوء عليه » على تقدير أن يراد بالاعتناء النوم كما عن الصحاح والقاموس ، مضافاً الى صحيح زيد الشحام (٧) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الخنقة والخنقتين ؟

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٢ - ١١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٤ - ٣

(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩

(٦) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٨

فقال مأدري ما الحفظة والحفتين ، ان الله تعالى يقول (بل الانسان على نفسه بصيرة)
 إن علياً كان يقول من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً قائماً أوجب عليه الوضوء ، وهو مع
 غيره أيضاً معارض لما ذكر من خفقان الرأس في الصلاة ، وجعله من باب الاطلاق والتقييد
 فيختص الحكم في الصلاة لا يخفى ما فيه من عدم المقاومة من وجوه : ومثله القول بالتقييد
 بخبر القعود ، فان تلك المطلقات التي هي كالصريحة في المطالب كما لا يخفى على من
 لاحظها المعتضدة بصرح الاجماع السالفة والأخبار المتقدمة لا يحكم عليها مثل ذلك ،
 بل لا يرتكبه فقيه ماهر : وكيف والخبران مع الطعن في سندهما الأول منها موافق
 لقول أبي حنيفة من عدم نقض النوم الوضوء في الصلاة ، والثاني موافق لقول الشافعي
 من عدم نقض النوم قاعداً ممكناً مقعده من الأرض ، بل وأبي حنيفة بدون قيد التمكين ،
 ومن هنا وجب طرحها ، أو حملها على عدم حصول النوم الغالب على الحاستين ،
 فلا يكون الصديق حينئذ مخالفاً ، كما يشهد له ما نقل عنه من ذكره في أول الباب
 صحيحة زرارة (١) المشتملة على ناقضية النوم ، بل يحتمل إرادة من لم يعلمه من النواقض
 أنه داخل في زوال العقل الذي هو من النواقض إجماعاً ، فيصح حينئذ أن يقال ان
 النوم ليس من النواقض ، بل هو مستلزم للنواقض الذي هو زوال العقل وإن كان
 هذا الاستلزام انحصاراً دل عليه الشرع ، بل لعله يحمل عليه بعض الأخبار الدالة على
 ان النوم ليس بنافض ، وعلى كل حال فالسألة بمحمد الله من الواضحات ، لكن وقع من
 بعضهم الاستدلال على ناقضية النوم بصحيفة إسحاق بن عبد الله الأشعري عن الصادق
 (عليه السلام) (٢) قال : « لا ينقض الوضوء إلا حدث ، والنوم حدث » وبشكل
 بأنه لا تنطبق على شيء من الأشكال المنطقية ، وذلك لكونها مشتملة على عقدي إيجاب
 وسلب ، ولفظ الحدث نكرة في سياق الاثبات لا تنفيدها عموماً ، فيكون المعنى حينئذ لا

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٤

ينقض الوضوء غير حدث من الأحداث ، والنوم حدث ، فلو رتب الشكل بان
النوم حدث ، وحدث ينقض الوضوء ، ليكون على صورة الشكل الأول لم ينتج لعدم
كلية الكبرى ، ولو رتب على طريق الشكل الثاني فيقال الناقض حدث ، والنوم حدث
لا إنتاج أيضاً لعدم اختلاف المقدمتين في الكيف ، ولو رتب على طريق الشكل الرابع
فيقال حدث ناقض والنوم حدث لا إنتاج أيضاً ، لعدم كلية الصغرى ، والشكل
الثالث غير محتاج فساداً الى بيان ، إلا أنه قد يجاب بأن يقال ان لفظ حدث في
قوله لا ينقض الوضوء ليس المراد منه نكرة حتى لا يفيد العموم ، بل المراد منه الطبيعة ،
وتوينه للتمكين ، كما في قوله « أسد عليّ وفي الجروب نعمة » وحينئذ يفيد ان النقص
لاحق لطبيعة الحدث ، فيتحقق عند تحققها ، فيكفي حينئذ في إثبات المدلول ببيان
كون هذا الشيء حدثاً ، بل قد يؤيده أنه لا معنى لارادة حدث مخصوص فيه ، كما
لا معنى لحمله على حدث من الأحداث ، فتعين حمله على ما ذكرنا ، أو على العموم ، أو
يقال ان المفهوم من هذا الخطاب حدث ناقض ، سيما إذا وقع من مثلهم ، إذ ليس
شأنهم بيان اللغة ولا بيان ما لانفع له في الدنيا والدين ، كلا ان ذلك ينزه عنه نواب سيد
المرسلين ، أو يقال ان الغرض المطلوب من هذه الرواية إما الرد على العامة المبتئين
للقص بما ليس بحدث ، ولما كان الحدث غير واضح الصديق بالنسبة الى النوم قال
(عليه السلام) : النوم حدث ، أو بيان ان ناقضية النوم لحدثيته في نفسه ، لا لاحتماله
الحدث ، والأمر في ذلك سهل بعد وضوح الأمر .

(وفي معنى النوم) نقضاً (كل ما أزال العقل) أو غطاء (من جنون أو إغماء
أو سكر) أو غير ذلك . ولو لشدة المرض أو الخوف أو نحوهما بلا خلاف أجده ، بل
في المدارك الاجماع عليه ، بل عن التهذيب إجماع المسلمين ، كما في المنتهى لا نعرف
خلافاً فيه بين أهل العلم ، وهو الحجة في المسألة ، وإلا فمع قطع النظر عنه لم يسد غيره

مسند ، وإن وقع في كلام بعضهم الاستناد الى صحيحة معمر بن خلاد (١) قال : سألت
أبا الحسن (عليه السلام) « عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع ، والوضوء يشتد
عليه ، وهو قاعد مستند بالوسائل ، فربما أغفى وهو قاعد على تلك الحال ؟ قال :
يثوئاً ، قلت له : إن الوضوء يشتد عليه ، قال : إذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه
الوضوء » لكن عن بعض أهل اللغة ان الاعفاء النوم ، وإن أمكن دفعه بانه لا يقيد قوله
(عليه السلام) إذا خفي عنه الصوت ، مع أن التدبير والتأمل في الرواية يقضي بأن المراد
بالاعفاء الاعفاء ، كما أنه وقع من آخر الاستدلال بما يفهم من أخبار نافية النوم من
جهة تعليق الحكم فيها على ذهاب العقل المشعر بان السبب في النقض زوال العقل ، بل
قيل ان النقض في مثل الاعفاء والجنون ونحوهما يستند من باب الأولوية ، لكونهما
أولى من النوم استيلاء ، وعن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) (٢)
« ان الوضوء لا يجب إلا من حدث ، وإن المرء إذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ماشاء
من الصلاة ما لم يحدث أو يتم أو يجامع أو يفهم عليه ، أو يكون منه ما يجب
إعادة الوضوء » .

لكن الكل لا يخلو من نظر ، أما الأول فلظهور إعادة الضمير في قوله خفي عنه
الى الرجل المتقدم ، فيكون الحفاء منه بالسبب المتقدم ، وهو ان سلمنا أنه الاعفاء ، وإلا
فقد نقل عن الصحاح والقاموس أن المراد بالاعفاء النوم ، فلا تدل على تمام الدعوى
من نسبة النقض الى مزيل العقل ، والتمسك ببدء القول بالفصل رجوع الى كلام
الأصحاب ، ومثل ذلك الكلام في الرواية الأخيرة ، على أنها ضعيفة السند ، بل
قيل ان هذا الكتاب غير معتمد ، وأما الاستدلال بما وقع في أخبار النوم من ذهاب
العقل ففيه أنه وقع ذلك على جهة التقدير فنوم الذي يشق به النقض ، كما قدر بالعلبة

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٤

على السمع والبصر ونحو ذلك ، وأين هو من التعليق المشعر بالعلية ، نعم لا بأس بأخذ ما تقدم ذكره مؤيداً لكلام الأصحاب ، أو يكون هو الجايز للسند والدلالة .

﴿و﴾ مما لا يوجب إلا الوضوء خاصة في كل حال ﴿ الاستحاضة القليلة ﴾ التي لا تثقب الكرسف إجماعاً ، إلا من ابن أبي عقيل كما في المعتبر ، فلم يوجب وضوء ولا غسلاً ، وابن الجنيد فأوجب بها غسلاً واحداً في اليوم واليلة ، ومثله غيره في عدم نقل الخلاف عن غيرها ، فلعل ما نقل من بعض عبارات القدماء كالمداية والمقنع الحاصرة لنواقض الوضوء في غيرها لم يفهموا منها الخلاف ، ولقول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر معاوية بن عمار : « وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصات كل صلاة بوضوء » وقول الباقر (عليه السلام) (٢) في خبر زرارة سأله « عن الطامث تقع بعد أيامها كيف تصنع ؟ قال : تستظهر بيوم أو يومين ، ثم هي مستحاضة ، فلتغتسل وتستوثق من نفسها وتصلي كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم ، فإذا نفذ اغتسلت وصلت » وغيرها من الأخبار الآتية في محلها ، وبذلك مع ضمنية الإجماع ممن عداها بل بعض الاجماع المنقولة في غير المقام على ناقضية الوضوء بأشياء منها الاستحاضة ينقطع متمسك الأول من الأصل ، وتخصص الأخبار الحاصرة موجبات الوضوء في غيرها ، كما أنه يحمل بعض الأخبار الآمرة لها بالصلاة مع الاستنفار بثوب حتى يخرج الدم من وراء الثوب على إزادة الوضوء ، ولم نقف للثاني على متمسك سوى ظواهر بعض الأخبار الآمرة (٣) بالغسل ان لم يجز الدم الكرسف ، ويأتي إن شاء الله أن المراد منها المتوسطة أي التي تثقب الكرسف ، ولا يتجاوزها ، والأمر سهل .

لكن عن الشهيد الايراد على نظير العبارة بأنه إن أريد الموجبات ليس إلا فينبغي ذكر المتوسطة فيما عدا الصبح ، إذ لا توجب إلا الوضوء ، وإن أريد ما يوجب الوضوء

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الاستحاضة - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الاستحاضة - حديث ٩ - ٥

في الجملة فينبغي ذكر الموجبات لأحد عشر ، إلا أنك خير بأن المراد الأول ، لكن بمعنى عدم إيجاب غير الوضوء في كل حال ، وهو منخرم في التوسطة ، بل قد يقال بمدخلة الغسل للصباح في سائر الصلوات ، ولذا لو تركته في الصباح لزمها الغسل في البواقي ، على إشكال يأتي البحث فيه إن شاء الله . كما أنه يأتي التعرض لأحكام تتعلق بهذا الوضوء من وجوب تجديده لكل صلاة ، كما تضمنه الخبران المتقدمان ، وتجديده عند الانقطاع للبريء قبل الدخول في الصلاة ، وعدم جواز تقديمه على وقت الصلاة ، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة به وبمستدام الحدث .

﴿ ولا ينقض الطهارة مذي ﴾ وهو ما يخرج عند الملاعبة والتقبيل ونحوهما ، كما عن الصحاح والقاموس ومجمع البحرين ، ويرجع إليه ما عن الهروي من أنه أرق ما يكون من النطفة عند الملاعبة والتقبيل ، وما عن ابن الأثير من أنه البلل اللزج الذي يخرج من الذكر عند ملاعبة النساء ، وفي رسالة ابن رباط (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « يخرج من الإحليل المني والوذي والمذي والودي ، فأما المني فهو الذي يسترخي منه العظام ، ويقتربه الجسد ، وفيه الغسل ، وأما المذي فهو يخرج من الشهوة ، ولا شيء فيه » إلى آخره . وعن الشهيد الثاني بأنه ماء رقيق لزج يخرج عقيب الشهوة ، وفي الحدائق أنه نظم ذلك بعض متأخري علمائنا ، فقال :

المذي ماء رقيق أصفر لزج * خروجه بعد فخذ وتقيل

والحجة على عدم النقض به - بعد الأصل بل الأصول مع كونه مما تعم به البلوى والاجماع المنقول في الخلاف والمنتهى وعن الغنية والتذكرة ونهاية الأحكام ، بل لعله يحصل لما تسمعه من ضعف خلاف ابن الجنيد ، والأخبار الحاضرة موجب الوضوء بالقائط والبول والريح - الأخبار الخاصة فيما نحن فيه المستفيضة جداً ، بل كادت تكون متواترة ، (منها) قول أحدهما (عليهما السلام) (٢) في الحسن كالصحيح بعد أن

سئل عن المذي : « لا ينقض الوضوء ولا يفسل منه ثوب ولا جسد ، إنما هو بمنزلة الخاط »
وقول الصادق (عليه السلام) في الحسن (١) كالصحيح أيضاً : « ان سال من ذكر ك شيء من
مذي أو ودي وأنت في الصلاة فلا تغسله ، ولا تقطع له الصلاة ، ولا تنقض له الوضوء
وإن بلغ عقيقك » الحديث ، الى غير ذلك من الأخبار التي تبلغ تقريباً الى ما يزيد على
عشرة ، وفي كثير منها التعليل بأنه بمنزلة الخاط والبصاق والنخامة ، وترك الاستئصال
في بعضها ، والاطلاق بل العموم في آخر يقضي بأنه لا فرق فيه بين ما يخرج بشهوة وبدون
شهوة ، مع انك قد عرفت من نص أهل اللغة وغيرهم من الأصحاب ومرسلة ابن رباط
أن المذي هو الذي يخرج من شهوة وإن لم يكن ذلك حصر فيه ، وما كان ليكون فلا
ريب في إفادته أنه الفرد الغالب للتعارف المتيقن دخوله ، مضافاً إلى قول الصادق (عليه
السلام) (٢) فيما أرسله ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا « ليس في المذي من
الشهوة ، ولا من الانعاط ، ولا من القبلة ، ولا من مس الفرج ، ولا من المضاجعة
وضوء ، ولا يفسل منه الثوب ، ولا الجسد » وهو مع كون المرسل ابن أبي عمير يشعر
قوله عن غير واحد من أصحابنا بكون الرواية مستفيضة ، وما تقدم من مرسلة ابن رباط
« ان المذي يخرج من الشهوة ولا شيء فيه » ومارواه (٣) في الوسائل عن الشيخ بإسناده
عن الحسن بن محبوب في كتاب الشبهة عن عمر بن يزيد قال : « اغتسلت يوم الجمعة
بالمدينة ، وطليت ، ولبست أثوابي ، فمرت بي وصيفة ، ففخذت بها ، فأمدبت
أنا وأمنت هي فدخلني من ذلك ضيق ، فسأت أبا عبدالله (عليه السلام) عن ذلك ؟
فقال : ليس عليك وضوء » .

وبذلك كله يظهر ضعف النقل عن ابن الجنييد من التفصيل بين الخارج عن شهوة

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ١٣

دون غيره ، مع أن المنقول عن حاشية الشيخ علي على الكتاب عن ابن الجبيل أن حكمة بالنافية من جهة احتمال أن يكون معه شيء ينقض ، فيرجع النزاع معه لفظياً ، ضرورة أنه من قطع أنه ليس معه شيء لا يشمل خلافه ، بل الأخبار المذكورة لا تكون دليلاً له إلا على وجه ضعيف ، نعم قد يرجع النزاع معه في أن احتمال الناقض ناقض ، لكن المعروف من خلافه الأول ، ويشهد له خبر أبي بصير (١) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : « الذي يخرج من الرجل ، قال : أحد لك فيه حداً ، قال : قلت : نعم جعلت فداك ، قال : فقال : إن خرج منك على شهوة فتوضأ ، وإن خرج منك على غير ذلك فليس عليك وضوء » وصحيح علي بن يقطين (٢) سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن المذي أينقض الوضوء ؟ قال : إن كان من شهوة تنقض » وخبر الكاهلي (٣) سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن المذي أينقض الوضوء ؟ فقال ما كان منه من شهوة فتوضأ منه » وفيه أنها لا تقاوم ما ذكرنا من وجوه عديدة ، فوقع من بعض المتأخرين من تحكيمها على الأخبار الأول لما بينهما من الإطلاق والتقييد ، ولصحة بعضها ليس في محله ، بل مانساً هذا وأمثاله إلا من اختلال الطريقة ، مع أنك قد عرفت أن ما تخيله مطلقاً هو أن لم يكن نصاً في الخارج من شهوة لما سمعت من تفسيره فهو كالنص فيه ، مضافاً إلى ما سمعت من الأخبار الناصة عليه بالخصوص ، مع أن المعروف بين العامة ناقضته للوضوء ، فلمل التفصيل أقرب إلى منهجهم ، بل يؤيده رواية علي بن يقطين لهذا ، وهو من وزراء الخليفة ، مع أن روايات الكاظم (عليه السلام) أقرب إلى التقية من روايات الباقر بل الصادق (عليهما السلام) ، فتحمل حينئذ على التقية ، كالأخبار الآمرة بالوضوء منه مطلقاً ، كقول أبي الحسن في صحيح يعقوب بن يقطين (٤)

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث - ١١٠ - ١١١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث - ١٢ - ١٦

« عن الرجل يمذي وهو في الصلاة من شهوة أو من غير شهوة ، قال : المذي فيه الوضوء »
 مع احتمال حملة على التمتع ، وصحيح ابن يزيع (١) سألت الرضا (عليه السلام)
 « عن المذي فأمرني بالوضوء منه ، ثم أعدت عليه سنة أخرى ، فأمرني بالوضوء
 منه ، ثم أعدت عليه سنة أخرى ، فأمرني بالوضوء منه ، وقال : إن علي بن أبي طالب
 (عليه السلام) أمر المقداد بن الأسود أن يسأل النبي (صلى الله عليه وآله) واستحيا
 أن يسأله ، فقال : فيه الوضوء » مع أن الشيخ روى هذه الرواية عن خصوص هذا
 الراوي بزيادة « قلت : فإن لم أتوضأ قال : لا بأس به » .

ويمكن حمل هذه الأخبار على الاستحباب ، مع تأكده في الخارج من شهوة ان
 قلنا بانقسام المذي الى قسمين ، كما ذكرنا ذلك في مستحبات الوضوء ، وتقدم لنا
 سابقاً الكلام في ترجيح الحل على التقية ، أو الاستحباب ، وليعلم أن الشيخ
 (رحمه الله) قال بعد ذكر بعض الأخبار المخالفة : لو صحح ذلك كان محمولاً على المذي
 الذي يخرج من شهوة ، ويخرج عن المعهود المعتاد من كثرته ، فقد تعطي عبارته هذه
 الخلاف ، بل فهمه منه بعضهم ، لكن لعله ذكره في مقام الجمع بين الأخبار ، وإلا فهو
 مجموع بما سمعت ، فالسألة خالية عن الاشكال بحمد الله وإن قيل انها محمل تردد ،
 لكنه ليس في محله ، والله أعلم .

﴿ولا ودي﴾ بالدال المهملة ماه ثخين يخرج عقيب البول ، كما نص عليه جملة من
 علمائنا ، منهم السيد في مداركه ، بل في مرسله ابن رباط ، وأما الودي فهو الذي
 يخرج بعد البول ، فلا اشتباه في موضوعه ، كما أنه لا اشتباه في حكمه ، للأصل بل
 الأصول ، والاجامعات المنقولة ان لم يكن محصلاً ، والأخبار المعتبرة ، وما وقع
 في بعض الأخبار من الوضوء منه محمول إما على التقية ، أو الاستحباب ، أو على خروجه

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩ وفي الوسائل
 جملة (ثم أعدت عليه سنة أخرى فأمرني بالوضوء منه) ليست مكررة .

عقيب البول من غير استبراء ، وبالأخير جمع العلامة والشيخ ، لكن فيه إشكال من جهة ان عدم الاستبراء يجعل البلل المشتبه بحكم البول ، لا المعلوم أنه وذي ، والتعليل لأنه ان لم يستبرىء لا بد وان يخرج معه أجزاء بولية فيه منع ، وعلى تقديره لانسلم ناقضيتها ، لاستهلاكها بحيث لا تسمى بولاً ، فتأمل جيداً ، فان المسألة لا تخدو من ثمرة ، كما إذا وقع بعد الفراغ من البول بحيث يقطع الانسان بعدم جفاف المجرى ، ولكنه انقطعت دريرة البول ومع ذلك خرج الودي ، بل يمكن دعوى الطهارة ، لخروجه عن مسمى البولية ، وعدم تنجيسه للودي في الباطن .

﴿و﴾ أما ﴿الوذي﴾ بالذال المعجمة فقد ذكر بعض علمائنا انه الذي يخرج بعد النبي ، ولم يحضرنى من كتب اللغة ما أتأكد به ذلك ، بل عن شارح الدروس انه لم يقف فيما حضره من كتب اللغة على شيء مناسب له ، لكن في مرسله ابن رباط انه الذي يخرج من الأذواء ، وهو جمع داء ، فيكون المراد به ما يخرج بسبب الأمراض ، وعن بعض نسخ الاستبصار تبديل الأذواء بالأوداج ، ولعل المراد بها هنا مطلق العروق ، وان كان الودج اسماً لعرق في العنق ، وكيف كان فالأمر فيه سهل ، إذ لا يقدح بعد عدم اشتباه حكمه اشتباهه ودورانه بين غير مشتبه ، للاجماع على عدم نقض الثلاثة ، مضافاً للأصل بل الأصول والسنة ، بل وعلى المحكي عن ابن الجنييد في المذي الخارج من شهوة ، لأنه حين يخرج من شهوة لا كلام في انه مذي ، لما سمعت من التفسير ، وغير الخارج من شهوة وان اشتبه بالودي والوذي في بعض الأحوال لكنه قد وافق القوم ، نعم قد تظهر ثمرة من جهة ان الظاهر استحباب الوضوء من المذي والودي بالذال المهملة ، وأما الودي فلم أقف على خير أمر بالوضوء منه حتى يحمل على الاستحباب ، ولذلك لم نذكره فيما يستحب الوضوء منه سابقاً ، فعلى فرض الاشتباه يحصل الإشكال في حصول سبب الاستحباب ، لكن الأمر فيه سهل ، بل يحتمل القول

بالاستحباب منه أيضاً ، لما في بعض المراسيل (١) « انه كتب اليه هل يجب الوضوء بما خرج من الذكر بعد الاستبراء ؟ فكتب نعم » بل هو متجه . مع قرب الودي من الودي في الكتابة ، فقد تكون بعض كلمات الأصحاب وبعض الأخبار في لؤذي بالذال المعجمة ، والله أعلم .

﴿ ولادم ولو خرج من أحد السبيلين ، عدا الدماء الثلاثة ﴾ للأصل بل الاصول والاجماع المنقول بل المحصل ، والأخبار المستفيضة في خصوص المقام ، كالواردة (٢) في الحجامة والرعاف ونحوها ، مضافا الى الأخبار العامة (٣) الحاضرة المتقدمة سابقاً ، بل في خبر أبي بصير (٤) عن الصادق (عليه السلام) سألته « عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل » إلى غير ذلك من الأخبار ، وفي بعضها (٥) نسبة النقض بالرعاف الى المغيرة بن سعيد مع لعنه ، وما نقل عن ابن الجنيد من الحكم بناقضية الدم الخارج من السبيلين مع الشك في خلوه من النجاسة مع موافقته عند العلم بالعدم ليس خلافاً في المسألة مع أنه في غاية الضعف ، ولم تقف على ما يدل عليه ، مع منافاته لقاعدة عدم نقض اليقين بالشك ، ولعل ما في خبر الحسن بن علي بن بنت إلياس (٦) « سمعته يقول : رأيت أبي (عليه السلام) وقد رعف بعد ما توضع دماً سائلاً فتوضأ » وما في خبر عبيد ابن زرارة (٧) سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن رجل أصابه دم سائل ؟ قال : يتوضأ ويعيد ، قال : وإن لم يكن سائلاً توضأ وبني ، قال : يصنع ذلك بين الصفا

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نواقض الوضوء

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٠ - ٨

(٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٣ - ١٢

والروة « محمول إما على التقية ، أو على الاستحباب ، أو غير ذلك ، ولعل الحل على الثاني أولى ، لما تقدم سابقاً في استحباب الوضوء .

﴿ ولا قيء ولا نخامة ولا تقليم ظفر ولا حلق شعر ﴾ من غير خلاف أجده ، بل الإجماع منقول عليه ، وبدل عليه - مضافاً إلى ذلك ، وإلى الأصل ، والأخبار العامة - الأخبار الخاصة (منها) خبر زرارة (١) قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : « الرجل يقلم أظفاره ، ويجز شاربته . ويأخذ من شعر لحيته ورأسه ، هل ينقض ذلك وضوءه ؟ فقال : يزرارة كل هذه سنة ، والوضوء فريضة ، وليس شيء من السنة ينقض الفريضة ، وإن ذلك ليزيده تطهيراً » (ومنها) خبر سعيد بن عبد الله الأعرج (٢) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : « آخذ من أظفاري ومن شاربتي ، وأحلق رأسي ، أفأغتسل ؟ قال : لا ، ليس عليك غسل ، قلت : فأتوضأ قال لا ، ليس عليك وضوء ، قلت : فأمسح على أظفاري الماء ، فقال : هو طهور ليس عليك مسح » (ومنها) خبر أبي هلال (٣) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « أينقض الرعاف والتي ، وتنف الابط الوضوء ؟ فقال : وما تصنع بهذا ، هذا قول المغيرة بن سعيد ، لعنه الله المغيرة ، يجزيك من الرعاف والتي أن تغسله ، ولا تعيد الوضوء » ويدل على عدم نقض النخامة ما تقدم سابقاً من عدم ناقضية المذي للوضوء ، لكونه بمنزلة النخامة ، وما يوجد في بعض الأخبار مما يخالف ما ذكرنا محمول على الاستحباب أو التقية ، أو غير ذلك ، وقد تقدم حصر مستحبات الوضوء ، ولعل الحامل للأصحاب على ذكر هذه الأشياء وجودها في الأخبار ، للرد على العامة ، والأمر سهل .

﴿ ولا مس ذكر ولا دبر ولا قبل ﴾ ظاهراً وباطناً بظاهر الكف وباطنها ، محالاً

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢ - ٣

(٣) الوسائل - الباب ٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٨

ومحرماً ، بشهوة كان أو بغير شهوة ، والحاصل أنه ليس لمس المذكورات نقض مطلقاً على ما هو المشهور بين علاننا شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل هي إجماع ، وفي الخلاف الاجماع على عدم نقض مس الفرج ، أي الفرجين كان ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، أو مس أحدهما فرج صاحبه بظاهر الكف أو بباطنه ، وبه قال علي (عليه السلام) (١) وربما سبق بعض الاجماع على حصر النواقض في الستة المتقدمة ، ويدل عليه - مضافاً إلى ذلك - وإلى الأصل بل الأصول ، والأخبار الحاصرة للنقض في الخارج من الطرفين ، والأخبار الحاصرة للنقض في البول والغائط والريح ، وقد تقدمت ، وهي كثيرة معتبرة مستفيضة ، بل متواترة ، بل الظاهر منها إرادة نفي الناقضية بهذه الأشياء ونحوها مما ذهب إليه العامة - خصوصاً خبر ابن أبي عمير (٢) عن غير واحد من أصحابه عن الصادق (عليه السلام) « أنه ليس من مس الفرج وضوء » وصحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) (٣) « أنه ليس في القبلة ولا المباشرة ولا مس الفرج وضوء » وخبر عبد الرحمن بن أبي عبدالله (٤) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : سألت « عن رجل مس فرج امرأته ؟ قال : ليس عليه شيء ، وإن شاء غسل يده » ، والقبلة لا يتوضأ منها » وخبر سماعة عن الصادق (عليه السلام) (٥) « عن الرجل يمس ذكره ، أو فرجه ، أو أسفل من ذلك وهو قائم يصلي ، يعيد وضوءه ، فقال : لا بأس بذلك ، إنما هو من جسده » إلى غير ذلك ، ولا يقدح عدم صراحتهما في مس الباطن ، لكونها مطلقة ، مع أن المراد الرد على العامة العمياء ، فلا يلتفت المنقول عن الصدوق من النقض بمس الرجل باطن دبره ، أو باطن إحليله ، أو فتح إحليله ، وعن ابن الجنييد من النقض بمس ما انضم عليه الثقبان ، ومس ظاهر الفرج من غيره بشهوة إذا كان محرماً ، ومس باطن الفرجين محرماً أو محلاً .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١١ - ٢

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٣ - ٦ - ٨

وبدل على تمام دعوى الصدوق وبعض دعوى ابن الجنيد خبر عمار بن موسى عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره ؟ قال : نقض وضوءه ، وإن مس باطن إجليله فعليه أن يعيد الوضوء ، وإن كان في الصلاة قطع الصلاة ، ويتوضأ ويعيد الصلاة ، وإن فتح إجليله أعاد الوضوء وأعاد الصلاة » وربما كان في خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « إذا قبل الرجل المرأة من شهوة ، أو مس فرجها أعاد الوضوء » دلالة أيضاً في الجملة ، وأنت خير أنه - مع الغرض عما في السند ، وموافقة العامة ، فإنه نقل القول بمضمونها عن جماعة كثيرة من العامة - لا تنهض على معارضة ما ذكرنا من الأدلة المعتبرة بما سمعت ، مع إعراض الأصحاب قديماً وحديثاً غيرها ، فالسألة من الواضحات ، ولم تقف على ما يدل على تمام تفصيل ابن الجنيد ، ولا يعد حمل الرواية المخافة على الاستحباب ، ومن الأخبار السابقة يظهر لك عدم النقض بالقبلة أيضاً ، مع أنه يدل عليها أيضاً جميع ما تقدم لنا مكرراً ، وتقرّد ابن الجنيد بالنقض إذا كان من شهوة ، وكذلك عن لذة المحرم ولعله لما سمعت من خبر أبي بصير مع عدم دلالة على تمام المدعى فيه ما عرفت ، وكذلك تفرد بالنقض بالقبلة إذا كانت في الصلاة ، وتفرده أيضاً بنقض الحقة ، ويرده في الكل الأصول والسنة والاجماع وظواهر بعض الأخبار الدالة على بعض ما يقول مع معارضتها بمثلاً محمولة على وجوه قريبة جداً بل يقطع للتأمل بانها المراد منها . ﴿ ولا لمس امرأة ولا أكل مامسته النار ﴾ لم ينقل عن أحد فيه خلاف حتى ابن الجنيد ، والأصول والأخبار (٣) والاجماع دالة عليه ، فلا نطيل الكلام بذلك . ﴿ ومثله ﴾ يخرج من السبيلين إلا أن يخالطه شيء من النواقض ﴾ وكأنه مستغن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩ - ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٩ و ١٥ - من أبواب نواقض الوضوء

عن الاستثناء ، لكنه أراد أن ينبه عليه لمكان تنفيه الأخبار (١) وعبارات الفقهاء شرح لها ، لكن كان عليه أن يذكر حينئذ بعض ما تضمنت الأخبار عدم ناقضيته كانشاد الشعر (٢) وكلام الفحش والكذب (٣) والغيبة (٤) والقذف وقتل البقرة والبرغوث (٥) والقملة (٦) والذباب (٧) ونسف الابط (٨) ولمس الكلب (٩) ومصافحة المجوسي (١٠) ونحو ذلك ، ولم يترك ذلك لكثرتها ، وانفاق الأصحاب عليها ، وكان كثرة هذه الأخبار لبيان ذلك لمكان أقوال العامة ، إذ هي مختلفة اختلافا يدل على فساد أصل مذهبهم ، وكان منشأ ذلك القياس والاستحسان ، وبعض الأخبار المختلفة ، وسنقف ويقفون ، ونسأل ويسألون ، وعلى الله التكلان .

وكذلك لا ينقض الوضوء بالردة ، سواء كانت عن فطرة أو ملة مع وجوب القتل وصدمة فيها ، للأصل بل الأصول ، والأخبار الحاضرة ، والاجماع المنقول وإن كان المتيقن من الأخير غير الفطري المستوجب القتل ، والأول كاف فيه ، وعدم قبول توبته لاستلزام بطلان طهارته ، كما أن نجاسته الحثلية لا تقضي بفساد طهارته الحدية ، لعدم الدليل ، بل للدليل العدم ، وكونه بمنزلة الميت بالنسبة للأموال لا يقضي به هنا (١١) والعمدة الأول ولا دليل في قوله تعالى (١٢) « لئن أشركت ليحبطن عملك »

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب نواقض الوضوء

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩ و ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك

(٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩

(٨) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب نواقض الوضوء

(٩) و (١٠) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب نواقض الوضوء

(١١) وقد يقال على بعد أن الموت لم تثبت ناقضيته أيضاً ، وكونه أعظم من النوم

في زوال العقل مع كونه قياساً بمنوع (منه رحمه الله)

(١٢) سورة الزمر - آية ٢٥

« ومن يكفر بالايان فقد حبط عمله » (١) لأن الاراد بالاجباط ذهاب الثواب ، وهو لا يستلزم بطلان جميع الآثار ، مع إمكان معارضته بقوله تعالى (٢) « ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم » حيث اشترط في الاجباط الموت على الكفر ، وبهذا الأخير أجاب جماعة من أصحابنا ، لكنه غير متجه في الفطري بناء على عدم قبول توبته في الظاهر والباطن ، والعمدة في الجواب الأول ، وما نقل عن ابن عباس أن الحدث حدثان ، حدث اللسان وحدث القلب لاحجة فيه ، لكونه ليس من طرفنا ، مع عدم صراحته بذلك ، بل ولا ظهوره ، سيما بعد إضافة الحدث للسان فتأمل . نعم الردة في الأثناء ناقضة للوضوء ، لقوات الاستدامة في بعض الأحوال ، ولنجاسة ماء الوضوء القاضي بفساده ، فلورجع في الأثناء صح وضوؤه على الأقوى ما لم يحصل الجفاف ، والله أعلم .

تم الجزء الأول من العبادات بعون الله خالق البريات ،

ويتلوه الجزء الثاني في أحكام الخلوة والوضوء

من الطهارة ، نسأل الله جل جلاله التوفيق

لأمامه بمحمد وآله .

(١) سورة المائدة - آية ٧

(٢) سورة البقرة - آية ٢١٤

فهرست الجزء الأول من كتاب جواهر الكلام

الصحيفة	العنوان	الصحيفة	العنوان
٣	تعريف الطهارة	٥٦	وجوب التيمم للجنب في أحد
٨	الواجب من الوضوء		المسجدين ليخرج به
٨	إن الوضوء واجب غيري	٥٨	وجوب الطهارة بالنذر وشبهه
١٢	الندوب من الوضوء	٦١	الماء المطلق
٢٢	ما يستحب الوضوء منه	٦٢	إن ماء المطلق طاهر مطهر
٢٦	جواز الوضوء لغايات متعددة	٦٣	معنى الطهور
٢٧	بيان الأقوال في الوضوء المستحب	٧١	أقسام المياه
	الذي لم يجمع الحدث الأكبر	٧٢	الماء الجاري
٢٩	الواجب من الفسل	٧٥	نجاسة ماء الجاري بالتغير
٣١	بيان وجوب غسل المس	٧٧	اشتراط أن يكون التغير بأحد
٣٤	وجوب غسل الجنابة للصوم قبل		أوصاف النجاسة
	طلوع الفجر بمقدار ما يفتسل الجنب	٧٧	اشتراط أن يكون التغير حسياً
٣٥	في وجوب غسل غير الجنابة للصوم		لا تقديراً
	قبل طلوع الفجر وعدمه	٨٣	عدم نجاسة الجاري لو تغير بأحد
٣٧	اختصاص وجوب الفسل للصوم في		أوصاف المتنجس
	آخر الوقت وعدمه	٨٥	عدم نجاسة ماء الجاري
٣٩	عدم اختصاص مقدمة الواجب بما	٨٧	اشتراط دوام النجس في الجاري وعدمه
	بعد الوقت		اشتراط الكرية فيه
٤٥	وجوب الفسل للصوم المستحاضة	٩٠	كيفية تطهر التغير
٤٦	أن الفسل واجب غيري	٩٣	ماء الحمام
٥٥	الواجب من التيمم	١٠٥	نجاسة ماء القليل

العنوان	الصحيحة	العنوان	الصحيحة
٢٠٨ تطهر ماء البئر بزح جيمه إذا وقع فيها مسكر		١١٦ طهارة ماء القليل	
٢١١ نزع الجميع إذا وقع في البئر مني أو أحد الدماء الثلاثة		١٢٣ الجواب عن الأدلة الدالة على طهارة ماء القليل	
٢١٢ نزع الجميع إذا مات في البئر بعير		١٣١ التفصيل بين الوارد والمورود	
٢١٤ في التزاح		١٣٤ كيفية تطهر ماء القليل	
٢١٩ نزع كره إن مات في البئر دابة أو حمار أو بقرة		١٣٤ كيفية سريّة النجاسة	
٢٢٦ نزع السبعين لموت الانسان		١٣٦ اشتراط الالتقاء لتطهر ماء القليل وعدمه	
٢٣٠ نزع الحسین لوقوع العذرة		١٤٠ اشتراط الكرية والدفعة لتطهر ماء القليل وعدمه	
٢٣١ نزع الحسین لكثير الدم		١٤٣ اعتبار الامتزاج	
٢٣٣ نزع الأربعين إن مات في البئر لمعلب أو أرنب أو خنزير أو سنور أو كلب وشبهه		١٥٠ عدم تطهر ماء القليل بأغامه كراً	
٢٣٧ نزع الأربعين لبول الرجل		١٥٣ عدم نجاسة الكر	
٢٣٩ نزع العشرة للعذرة الجامدة		١٥٤ اعتبار تساوي السطوح وعدمه	
٢٣٩ نزع العشرة لقليل الدم		١٦٥ عدم تطهر الكر بمجرد زوال التغير	
٢٤٤ نزع السبع لموت الطير		١٦٨ بيان مقدار الكر بحسب الوزن	
٢٤٦ نزع السبع لتفسخ الفأرة		١٧٢ تقدير الكر بحسب المساحة	
٢٤٨ نزع السبع لا متفاخ الفأرة		١٨١ بيان مقدار الكر وزناً ومساحة	
٢٤٨ نزع السبع لبول الصبي		١٨٥ عدم نجاسة الكر مطلقاً	
٢٥٠ نزع السبع لاغتسال الجنب		١٨٨ تعريف ماء البئر	
٢٥٤ نزع السبع لوقوع الكلب وخروجه جياً		١٩١ تنجس ماء البئر	
		١٩٣ عدم تنجس ماء البئر	
		٢٠٣ ان النزع واجب تمبدي أو مستحب	
		٢٠٦ طريق تطهير ماء البئر	

العنوان	الصحيفة	العنوان	الصحيفة
٢٨٨ عدم نجاسة ماء البئر بمجرد قرب البالوعة		٢٥٥ نزع الخس لدرق الدجاجة الجلال	
٢٨٩ عدم جواز استعمال ماء النجس في الطهارة		٢٥٦ نزع الثلاث لموت الحية	
٢٩٠ وجوب الاجتناب عن الشبهة المحصورة		٢٥٧ نزع الثلاث لموت الفأرة	
٣٠٥ فروع الشبهة المحصورة		٢٥٧ نزع دلو لموت المصفور وشبهه	
٣٠٨ تعريف ماء المضاف		٢٥٨ نزع دلو لبول العبي الذي لم يتغذ بالطعام	
٣١١ ماء المضاف طاهر لكن لا يزيل حدثاً		٢٥٨ نزع الثلاثين لماء المطر الذي فيه البول والعذرة وخرء الكلاب	
٣١٥ ماء المضاف لا يزيل خبثاً		٢٥٩ في المراد بالدلو التي ينزع بها	
٣٢٢ نجاسة ماء المضاف بملاقاة النجاسة		٢٦٠ اختلاف أنواع النجاسة موجب لتضاعف النزع	
وعدم جواز استعماله في أكل ولا شرب		٢٦٢ تضاعف النزع مع التماثل	
٣٢٣ كيفية تطهر ماء المضاف		٢٦٣ عدم تضاعف النزع إذا كان الواقع المتعدد بعضاً من جملة لها مقدر	
٣٣٠ كراهة الطهارة بماء أسخن بالشمس		٢٦٤ نزع الجميع إن لم يقدر للنجاسة مزوج	
٣٣٣ كراهة تفسيل الأموات بماء أسخن بالنار		٢٦٨ نزع الجميع إذا تغير ماء البئر بالنجاسة	
٣٣٦ نجاسة الغسالة		٢٧٠ وجوب النزع حتى يزول التغير	
٣٣٧ بيان الأقوال في حكم الغسالة		٢٧٧ تطهر آلات النزع تبعاً	
٣٥٣ حكم ماء الاستنجاء		٢٧٧ وجوب إخراج عين النجاسة أولاً ثم الاشتغال بالنزع	
٣٥٧ نجاسة ماء الاستنجاء إذا تغير بالنجاسة أو تلاقه نجاسة من خارج		٢٧٩ عدم العبث بما يتساقط من الدلو حال النزع	
٣٥٨ ماء المستعمل في الوضوء طاهر ومطهر		٢٨٠ مقدار الفاصلة بين البئر والبالوعة	
٣٥٩ المستعمل في رفع الحدث طاهر			
٣٦١ المستعمل في رفع الحدث الأكبر هل يرفع الحدث به ثانياً أم لا			
٣٦٥ تعريف السؤر			

الصحية	العنوان	الصحية	العنوان
٣٦٨	طهارة الأسرار عدا سؤر نجس العين	٤٠٢	بما دون المدة وصار معتاداً
٣٧١	كراهة سؤر الجلال	٤٠٨	النوم ناقض للوضوء
٣٧١	كراهة سؤر آكل الحيف	٤١٠	الجنون والافشاء والسكر ناقض للوضوء
٣٧٣	نجاسة سؤر آكل الحيف اذا كان	٤١١	الاستحاضة القلبية موجبة للوضوء
	في موضع الملاقة عين النجاسة	٤١٥	عدم ناقضية للذي
٣٧٧	كراهة سؤر الحائض الغير للأمانة	٤١٦	عدم ناقضية للودي والودي
٣٨١	كراهة سؤر البنغال والحبر	٤١٧	عدم ناقضية للدم ولو خرج من أحد
٣٨٣	كراهة سؤر الفأرة		السييلين عدا السماء الثلاثة
٣٨٥	كراهة سؤر الحية	٤١٧	عدم ناقضية للقيء والنخامة وتقليم
٣٨٦	كراهة سؤر مامت فيه الوزغ والمقرب		الظفر وحلق الشعر
٣٨٨	نجاسة الماء بموت الحيوان	٤١٧	عدم ناقضية من الذكر والدبر والقبل
٣٨٩	نجاسة الماء اذا لاقاه الدم الذي	٤١٩	عدم ناقضية لمس امرأة ولا أكل ما
	لا يدركه الطرف		مسته النار
٣٩٠	الأحداث الموجبة للوضوء	٤١٩	عدم ناقضية ما يخرج من السيلين
٣٩٣	الغائط والبول والريح ناقض للوضوء		الا أن يخالطه شيء من النواقض
٣٩٦	الغائط والبول والريح ناقض لو خرج	٤٢٠	عدم ناقضية الارتداد

جدول الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	الصحيحة السطر	الخطأ	الصواب	الخطأ	الصحيحة السطر
ينشأن	ينشأن	١٤	٤٦	المنذوب	المنذوب	٣
اعتبار	اعتبا	١٤٣	٢١	١٤	٢٣	١٤
اعتبار	اعتبا	١٤٩	١٣	١٤	١٧	١٥
بمثلة	بمثلة	١٩	١٥٦	١٣	١٩	١٥
التجاسة	التاسجة	٧	١٦٣	١٣	١٤	٢١
انه	اها	٢٥	١٨٥	إمكان	مكان	١٥
حصن	حصين	١٧	٢١٧	٢	٢٠	٢١
بأنها	بناها	٥	٢٩٧	١٠	٩	١٧
زائد والتعليقة عليه خطأ		٢٠	٣٢٠	عبيد الله	عبد الله	١٤
بما	بما	٩	٣٣٣	الحضري	الحضري	١
ماوقع في ترجمة المؤلف				الحقائق	الحقائق	١٢
أواخر	أوخر	٢٢	٣	وفي الرجل	وفي الرجل	١٤
لاهاقا	لاهاقا	٢١	١٠	وليالي	في ليالي	٤
				سبقها	سبقها	١٩





